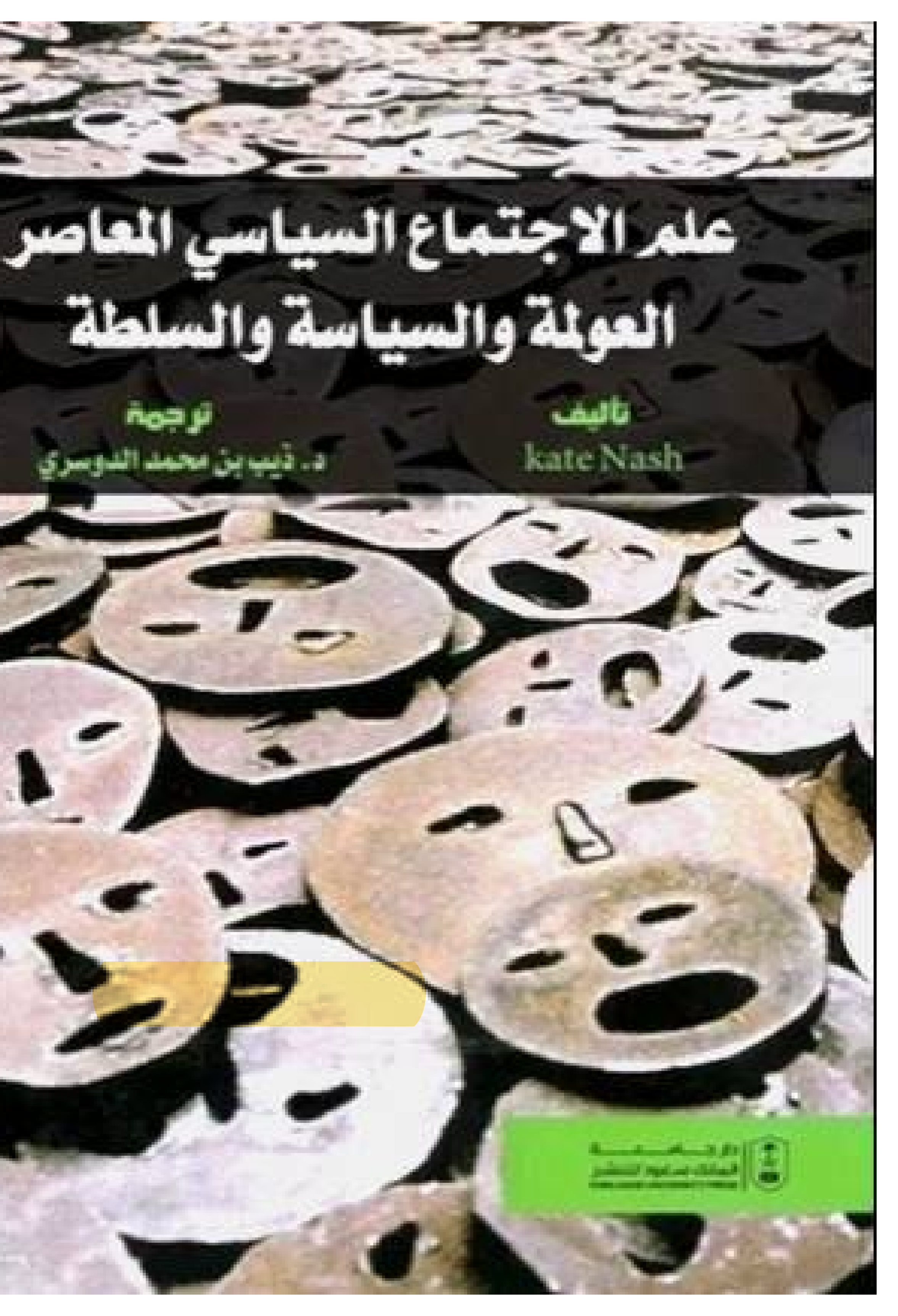
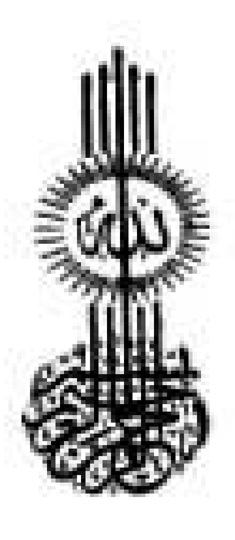

علم الاجتماع السياسي المعاصر
العولمة والسياسة والسلطة
تأليف
kate Nash
ترجمة
د. ذيب بن محمد الدوسري



علم الاجتماع السياسي المعاصر

العولمة والسياسة والسلطة

تأليف

kate Nash

ترجمة

د. ذيب بن محمد الدوسري

أستاذ مساعد- قسم الدراسات الاجتماعية

كلية الآداب - جامعة الملك سعود



ص.ب ٦٨٩٥٣ - الرياض ١١٥٣٧ المملكة العربية السعودية

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنيّة أثناء النشر

ناش، كات

علم الاجتماع السياسي المعاصر : العولمة والسياسة والسلطة / كات ناش - الرياض، ١٤٣٨هـ

٥٣٦ ص، ١٧ × ٢٤ سم.

ردمك: ٦-٥٨٨-٥٠٧-٦٠٣-٩٧٨

١- علم الاجتماع السياسي أ- العنوان

ديوي ٣٠١,٥٩٢ ١٤٣٨/٩١٨٦

رقم الإيداع: ١٤٣٨/٩١٨٦

ردمك: ٦-٥٨٨-٥٠٧-٦٠٣-٩٧٨

هذه ترجمة عربيّة محكمة صادرة عن مركز الترجمة بالجامعة لكتاب:

Contemporary Political Sociology Globalization , Politics , and power
By: Kate Nash 2nd ed.
© 2010 by Wiley-Blackwell.

وقد وافق المجلس العلمي على نشرها في اجتماعه الثاني عشر لعام الدراسي ١٤٣٧/١٤٣٨هـ المعقود بتاريخ ٣٠/ ٥/ ١٤٣٨هـ الموافق ٢٧/ ٢/ ٢٠١٧م.



مقدمة المترجم

علم الاجتماع السياسي من المواضيع الاساسية التي تهم الباحثين الاجتماعيين والمفكرين على حد سواء. وقد تعدى ذلك لتكون مجالاته ومواضيعه لا يقتصر تداولها بين المثقفين وعلماء الاجتماع لوحدهم، بل اصبح محل نقاش مجتمعي يشمل كافة شرائح المجتمع واطيافه، من مواضيع الحركات الاجتماعية والمواطنة مرورا بوسائل التواصل العالمية والعولمة الى مفهوم الدولة الحديثة والقومية.

لقد تطرقت الكاتبة لكثير من مفاهيم ومواضيع علم الاجتماع السياسي المعاصر بشكل واسع حيث بدأت بالتعريفات المتغيرة لمفاهيم السياسة والقوة كأساس للمواضيع اللاحقة متمسكة بالجذور الاجتماعية الكلاسيكية لتلك المفاهيم الدوركايمي والماركسي والفيبري. ولم تقتصر على هذه المفاهيم فقط بل الى الادوار التي تلعبها تلك المفاهيم في المجتمعات العالمية.

تميزت المؤلفة في تناولها لكثير من المواضيع السياسية من خلال ما طرحه علماء الاجتماع الكلاسيكيين والمعاصرين اضافة الى تطبيقاتها الواقعية في العالم بشكل عام. حيث تناولت المؤلفة لكثير من الاحداث السياسية الجارية مع تفسيرها وتوظيفها بشكل جيد للنظريات محاولة منها دمج الاحداث السياسية العالمية مثل غزو الامريكي

للعراق وقضايا الفقر والديمقراطية ودول العالم النامي مع النظريات الاجتماعية الكلاسيكية منها والمعاصرة.

في هذا الكتاب تناولت المؤلفة القضايا الشائكة في علم الاجتماع السياسي من منطلق مناقشة افكار علماء الاجتماع حول تلك القضايا ومن أبرزها الحشود والحركات الاجتماعية المعاصرة وكيفية تأثيرها على المفاهيم الاجتماعية الاخرى مثل المواطنة والديمقراطية من خلال انتشارها عن طريق وسائل الاعلام العالمية وتأثير العولمة في تشكيل تلك الحركات الاجتماعية العالمية عابرة للقارات ومتجاوزة الثقافات المحلية

يعد هذا الكتاب – من وجهة نظر المترجم- من أبرز الكتب التي ناقشت القضايا الاجتماعية العالمية المعاصرة ودورها في تشكيل الراي السياسي مع تأطيرها وبشكل مناسب بالنظريات الاجتماعية الكبرى. ولندرة الكتب التي بحثت في علم الاجتماع السياسي في عالمنا العربي يرى المترجم أهمية هذا الكتاب ليكون إضافة في المكتبة العربية حول الدراسات في هذا الموضوع.

والله الموفق ...

المترجم

د. ذيب بن محمد الدوسري

مقدمة المؤلف

صدرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب منذ عشر سنوات قبل أن تتسبب الاحتجاجات المشهورة بِـ "المعركة من أجل مدينة سياتل Battle for Seattle" في جذب انتباه عامة الناس إلى القضايا المتعلقة بالعدالة العالمية؛ كما كان صدور تلك الطبعة قبل عقد المنتدى الاجتماعي العالمي World Social Forum وقبل أن تتحول قضية تغيُّر المناخ في العالم من جدال علمي إلى حقيقة لا يمكن إنكارها؛ وقبل أن يشاهد العالم - غير مصدق ما يراه - طائرتين تضربان البرجين التوأمين Twin Towers في نيويورك واحدة تلو الأخرى؛ وقبل غزو العراق بإسم حماية الأمن الدولي في بداية الأمر ، وما ثبت بعد ذلك من أن تهديد أسلحة الدمار الشامل كان مجرد قصة من نسج الخيال حيكت خيوطها بحجة الدفاع عن الحرية وحقوق الإنسان؛ كما صدرت تلك الطبعة قبل الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى تأميم البنوك في المملكة المتحدة - بريطانيا - وفي عدة أماكن أخرى ، وما تمخض عن ذلك من حديث في كل مكان عن أخطار سياسة الأسواق الحرة.

استمرَ الإطار الذي قَدَّمَته الطبعة الأولى في تناوله للحركات الاجتماعية متماسكاً في العديد من جوانبه. فقد كانت هناك عودة لظهور حركات اجتماعية عبّرت

عن نفسها في شكل دورة جديدة من الاحتجاجات على مستوى العالم. وقد استقر الأمر في الجدل حول حق المواطنة بعد أن أصبحت فرعاً من فروع الدراسة الاجتماعية قائماً بذاته. كما أضحت قضية الديمقراطية والعولمة أكثر إلحاحاً إقليمياً وعالمياً مقارنة بالفترة السابقة لذلك. وقد أتاحت لي هذه التطورات من خلال إطارها إجراء بعض التحديثات على الكتاب في طبعته الجديدة فأدرجت بعض نقاط النقاش والجدل التي تتناول عولمة الدولة، والليبرالية الجديدة، والثروة، والفقر، وجدوى إمكانية تحقيق مجتمع تتعدد فيه الثقافات Multiculturalism، واستمرار التساؤلات حول مفهوم المواطنة في مرحلة ما بعد القومية، والإستراتيجيات المحددة التي تتبناها الحركات الاجتماعية العالمية لإضفاء الطابع الديمقراطي على سياسات الحكومات في العالم. وقد حاولت ، إضافة لذلك، أن أتناول بعض المواضيع التي لم أتطرق إليها في الطبعة الأولى، خاصة الإمكانات الجديدة لوسائل التأثير في الإعلام العالمي، ومن ذلك مثلاً الاستخدامات الناشطة لتكنولوجيات وسائل الإعلام الجديدة والتأثير على الخيال الإنساني الشعبي، والأهمية المتزايدة لقضايا حقوق الإنسان.

وقد أجريت أيضاً تعديلات كبيرة أدت إلى حذف بعض المواد كي يتسنى لي إضافة مواد تناقش بعض الموضوعات التي إستجدت.كانت إحدى السُبل الرئيسة التي استخدمتها لتوفير مساحة أرحب لعرض النقاط الجديدة صرف النظر عن نقاط الجدل الخاص بالتحديث والحداثة وما بعد الحداثة modernity ، post-modernity and postmodernismوهي مواضيع لم تعد تجذب انتباه علماء الاجتماع كما كان الوضع عليه قبل عشر سنوات مضت. ويُعزى ذلك، بشكل جزئي بلا شك، إلى تساؤلات تبدو حديثة جداً أُثيرت حول الرأسمالية والإمبريالية، وقضايا عدم المساواة وإعادة توزيع الثروة، وسيادة الدولة، وحقوق الإنسان العالمية. ويُعزى الأمر كذلك إلى ما أُثير من

جدل عن تعلُّم التفكير بطرق مختلفة جذرياً؛ ورغم أن الموضوع يُعد مثيراً للاهتمام، إلا أنه لا يوفر رؤى سياسية إيجابية. وبالطبع، فإن الحـُلم بإنجاز برامج سياسية تتصف بالتجريد والمثالية ليس بعمل أو مهمة مناسبة كي يتناولها علم الاجتماع. فالأمر الأكثر أهمية هو القدرة على دراسة كيف أن الفاعليين الاجتماعيين يحاولون التأثير على الفكر السائد بهدف تفعيل أو إحداث تغيير اجتماعي ، إلا أن الحركات الضالعة في عمليات إحداث التغيير ليس من السهل تصنيفها ضمن إطار تفكيك deconstruction الكيان ثم إعادة بنائه، أو القدرة على إنجاز مهام جذرية متعددة radical multiplicity في آن واحد.كما استبدلت الفصل الخامس بشكل كامل من أجل مناقشة مشاريع أرى أنه يمكن أن يكون لها أثرٌ ملموسٌ تجاه التطبيق الديمقراطي concrete projects of democratization كما أراها تتشكل متأثرة بالممارسات السياسية الحالية.

كما حدث تَغَيّـُر إلى حد ما في تصوري وفهمي للسياسة الثقافية وعلاقتها بالدولة. فقد كان رأيي - وأعتقد أني مازلت على قناعتي السابقة - أن السياسة الثقافية تعني إثارة مجادلات تهدف إلى دحض أفكار أراها مسؤولة عن تشكيل البُنى والسياقات الاجتماعية، كما تهدف إلى إعادة تعريف المعاني المتعلقة بهذه الهياكل الاجتماعية وبيئاتها. كما أُدرك الآن أني تساهلت من قبل وقللت من أهمية دور الدولة كبيئة وهدف حيوي لها دورها في تشكيل السياسة الثقافية. فالآن أعتقد أن كتاباتي في التسعينيات قد تأثرت أكثر مما يجب بفكرة أن الدولة لم تعد لها علاقة بتشكيل السياسة الثقافية السائدة، فقد كان اعتقادي آنذاك متأثراً بفكر المنهج الفوكولدي Foucauldian وغيره من المناهج التي تقلل من دور الدولة في تشكيل الفكر الثقافي، كما كان متأثراً بأفكار مُنَظِّـري الحركات الاجتماعية الجديدة وأيضاً بالأفكار الضعيفة واللامتماسكة عن العولمة التي سادت في ذلك الحين (رغم أن أفكار العولمة آنذاك لم تحظ بتأييد من

علم الاجتماع، وواجهت بعض آرائه تحديات قوية). ورغم أني بكل تأكيد لم أنظر إلى دور الدولة على أنه يجب تحييده أو إهماله، إلا أنه يجب أن أقر الآن أن نظرية السياسة الثقافية التي كنت قد اقترحتها آنذاك لدراسة التأثيرات عميقة الجذور للحركات الاجتماعية كانت قاصرة، فقد مالت آرائي في ذلك الحين إلى تجاهل المزايا والقدرات الخاصة التي تتميز بها الدولة، خاصة عنصر القوة التي تمكِّنُها من تشريع القانون وتنفيذه، وتجميع وإعادة توزيع الثروة، واتخاذ قرارات مفصلية كقرار خوض الحرب. ومما لا شك فيه أن إهمال ممارسة القوة من جانب الدولة سيكون أكثر صعوبة مع نشوء الدولة الأمنية وقضايا حقوق الإنسان اليوم، ناهيك عن تداعيات الحروب في العالم، كما هو الحال في أفغانستان والعراق؛ ولديّ الآن فهمٌ أفضل لدور الدولة عند اشتراكها الفعال في مشاريع عولمة الليبرالية الجديدة. لذلك قمت بإعادة صياغتي السابقة لنظرية السياسة الثقافية للدولة في الفصل الأول بحيث تتضمن استخدام القوة حسب تعريف واستخدام الدولة لذلك المفهوم. لقد أصبحت مهتمة أيضاً بمسألة تعدد الطُرق في فهم السياسة الثقافية، وتعلمت الكثير من الكتابات التي تناولت علم الاجتماع الثقافي من المنظور الأمريكي، خاصة كتابات جيفري الإسكندر Jeffrey Alexander. لقد وجدت لأفكاره في المجال المدني بشكل خاص فوائد بالغة لفهم جوانب المواطنة غير الرسمية، رغم أنه يمكن الإحاطة بأساسياتها على كل حال. لقد أضفت أيضاً جزءاً جديداً في الفصل الأول حول علم الاجتماع السياسي من منظور الإرث الدوركايمي (نسبة لعالم الاجتماع إميل دوركايم Durkheim) وهو منظور أرى أن له إسهاماً يضيف إلى طرق فهمنا لجوانب الثقافة وأبعادها في علم الاجتماع المعاصر.

وكما هو الحال في الطبعة الأولى، احتفَظَت الطبعة الثانية بالتركيز على الديموقراطيات المتقدمة للرأسمالية الليبرالية بأمريكا الشمالية وأوروبا وأستراليا (والتي أشير إليها في بعض الأحيان باختصار "الغرب"). من غير الممكن أن يُؤلف المرء كتاباً من مصادر لا يُعتد بها. ومِن ثَم ، فأنا لست على استعداد بأن أقوم بتأليف كتاب يضع أوروبا في إطار يَحُدُ من إمكاناتها من خلال وضعها ضمن أُطر نظرية جرى تطويرهـــا في أماكن عمل أخرى ، رغم أني أؤيد بكل تأكيد الأهداف الفكرية والسياسية للمشروع (Chakrabarty، 2007). فالمهم هو تجنب المبالغة في التعميم وجميع أنواع القضايا والتساؤلات وبشكل خاص القضايا الخاصة بالمواطنة ربما، وأيضاً أشكال وأفكار الحركات الاجتماعية التي تتعلق ببلدان معينة. فالمنظور الذي اعتمدته في الكتاب هو التركيز على الحركات الاجتماعية العالمية التقدمية: الحركات النسائية، وقضايا الدفاع عن البيئة، وحركات العدل الدولية، فهي جميعاً تتشارك في الإحساس بالمسؤولية العابر للحدود، وتعمل على بناء شبكات للتعامل مع الهيكليات التي تُشكِّـــل الحياة الاجتماعية وتؤثر على أفرادها عبر الحدود. بالإضافة لذلك، أخذت بعين الاعتبار حدود وجهات النظر التي أقدمها هنا بحيث أكون مراعية للجوانب الحساسة للسياسة الجغرافية التي تتضمنها وجهات النظر المطروحة إذ إن الكتابة، والقراءة، والدراسة والخوض في الجدل أو المناقشات يُعد نوعاً من السياسة الثقافية. لقد اهتممت بشكل خاص بالسياسة الجغرافية في الفصلين الثاني والخامس، ولذا قمت بإعادة كتابة هذين الفصلين بالكامل في الإصدار الثاني، وحاولت الانتباه في هذا الكتاب إلى مسائل التكامل والارتباطات بين الحركات وهياكلها، وكذلك الأعمال والأحداث عبر مساحات أرحب جغرافياً. قد يكون هناك حِس متزايد بالمسؤولية السياسية تجاه طريقة مشاركة الأفراد في إنتاج وإعادة إنتاج العمليات الهيكلية التي

تقوم بتشكيل حياة الأفراد الذين يعيشون بعيداً عنا (Young,2004:371). وبالتأكيد إن إحدى المهام التي تقع على عاتق علماء الاجتماع السياسي هـي فهم الصعوبات المتعلقة بتطور ذلك المعنى، ومن ثم العمل على ضوء ذلك وأساسه.

أود أن أوجه الشكر إلى الأشخاص التالية أسماؤهم الذين تعلمت منهم الكثير بشكل مباشر - خلال السنوات العشر الماضية - عن الأفكار التي يحتويها هذا الكتاب : سوكي علي Suki Ali ، جيفري الإسكندر Jeffrey Alexander ، لَس باك Les Back، كلايف بارنيت Clive Barnett، أليس بلوتش Alice Bloch، كيرستـِن كامبل Kirsten Campbell، ليلي تشولياراكي Lilie Chouliaraki، نِك كولدري Nick Couldry، نونيكا داتا Nonica Datta، ماري ديمبور Marie Dembour، ناتالي فينتون Natalie Fenton، إليسا فياكادوري Elisa Fiaccadori، آن ماري فورتير Anne-Marie Fortier، نانسي فرازر Nancy Fraser، مونيكا جريكو Monica Greco، ديفيد هانسن ميللر David Hansen-Miller، كلير هيمينجز Clare Hemmings، مادلين كينيدي ماكفوي Madeleine Kennedy-McFoy، جورج لوسَن George Lawson، كيفين ماكدونالد Kevin McDonald، جيني مونداي Jennie Munday، لورنس باولي Lawrence Pawley ، شانتا بيلاي Shanta Pillai، يوني بيلاي Unni Pillai، نورتجي ماريس Noortje Marres مانورانجان موهانتي Manoranjan Mohanty، زي ناش Zee Nash، آن فيليبس Anne Phillips، آلان سكوت Alan Scott، آنا ماري سميث Anna Marie Smith ، نِك ستيفنسون Nick Stevenson ، جون ستريت John Street، روبيرتا ساساتيلي Roberta Sassatelli، ألبيرتو توسكانو Alberto Toscano ، فران تونكيس Fran Tonkiss، و نيل واشبورن Neil Washbourne.

المحتويات

الفصل الأول

التعريفات المتغيرة للسياسة والقوة
Changing Definitions of Politics and Power

لقد كان انتخاب باراك أوباما رئيساً للولايات المتحدة حدثاً إعلامياً عالمياً، أحاطت به ترقبات وتحليلات الكثيرين، كما انعكس ذلك حول العالم في الاحتفالات بحدوثه. خلال سباق الانتخابات، كانت هنالك مخاوف من عدم قدرته على الفوز، حتى من قِبل أكثر مؤيديه تحمساً. ويُعزى ذلك إلى أنه بالرغم من أن الأمريكيين كان لديهم اتفاقًا على أنهم كانوا يمرون بأزمة اقتصادية وسياسية آنذاك، كما كانت لديهم رغبة مشتركة في التغيير، إلا أن الكثير من الأمريكيين البيض لم يكن لديهم الرضا النفسي الكافي بأن يقوموا بانتخاب رجل أسود يحمل اسما أجنبياً مثيراً للشك، حتى أن اسمه في حد ذاته كان شبيهاً باسم العدو رقم واحد لأمريكا، أسامة بن لادن. وعلى أي حال، كانت هناك عدة ظروف أدت إلى خلق المناخ المناسب الذي جعل من انتخاب باراك أوباما أمراً ممكناً، فقد عانى المجتمع الأمريكي لحقبات طويلة من عملية "تسييس" الجوانب العِرقية في العلاقات الاجتماعية التي مَسَّت وأثرت سلباً على حياة الرجل الأسود وكرامته، وما أدى إليه ذلك من ظهور لحركات الدفاع والدعم للحقوق المدنية لِمَن ينتمون للعرق الأسود في الخمسينات من القرن العشرين،

وكذلك مناهضة الرؤية العنصرية للرجل الأسود في الولايات المتحدة. لقد عانى المجتمع الأمريكي آنذاك من الآثار السلبية نتيجة تلك النظرة العنصرية للعرق الأسود، ومن اعتبار سيطرة العرق الأبيض أمراً طبيعياً يجب استمراره وتكريسه. كل ذلك أدى دوره الحيوي في الظروف التي جعلت انتخاب باراك أوباما أمراً محتملاً وممكناً؛ أضف إلى ذلك ما اتسم به أوباما من هدوء ورباطة جأش توحي بأنه قد ارتفع فوق الرؤية العــرقية الضيقة وتعدّاها، فقد نجح الرجل في تقديم نفسه كإنسان متحضر، عالي الفِكر، وحاضر البديهة؛ ورغم ذلك فهو يبدو كفرد ينتمي إلى عامة الشعب ويشعر بهم وبما يعتمل في نفوسهم.

كما يحمل هذا الحدث – حدث انتخاب أوباما – مغزىً أكثر بالنسبة للكثيرين من الأوروبيين ممن لا تتوفر لهم الفرصة لانتخاب رئيس أمريكي، فقد بدا الأمر لنا على أنه فرصة للأمريكيين ليؤكدوا لأنفسهم مرة أخرى أن أمريكا هي الأنموذج المثالي لأرض الفرص وتحقيق حلم كل فرد يهاجر إليها، وهي أيضاً الأنموذج الراعي والأفضل للديمقراطية في العالم. بل لا تزال هذه النظرة للولايات المتحدة تُشكِّل أسباباً قوية تجعل الكثير من الناس يعلقون آمالهم عليها، حتى وإن كانت تلك الصورة قد تشوهت إلى حد ما نتيجة لجشع المصرفيين - كما رأينا في فضائح الأزمة المالية العالمية - ورغم مبالغتهم في ادعاءات الحرب على الإرهاب. كم كان للفرحة والارتياح في أوروبا عند إعلان فوز وانتخاب أوباما رئيساً لأمريكا أثره في تحسُّن سمعة أمريكا على الفور حتى بين نشطاء الحركات الاجتماعية، بل زادت توقعات الكثيرين بأن السياسة الأمريكية الخارجية ستصبح أكثر عدلاً وأكثر تفهماً وتعاوناً. فبعد فترة قصيرة من الانتخابات، رأيت بنفسي كتابات على الجدران بمنتزه غرب لندن تعكس الكثير من الثناء على البداية الجديدة لأمريكا التي يبدو أن الرئيس أوباما

أوحى بها إلى العالم ، فقد ظهرت إحدى اللافتات (بكلمات وخطوط graffiti) على جدران منتزه شرق لندن، فسرتها ورأيت فيها أنها مديح وإطراء على ما تبشر به البداية الجديدة لوصول أوباما إلى رئاسة الولايات المتحدة، فقد كانت تلك الكلمات تقولها صراحة : "مناهضة الأمركة هي مؤامرة ضد الدعوة للتغيير الكلي الجذري".

وفي ضوء ذلك لا يمكن فهم إنتخاب أوباما بشكل صحيح بدون الفهم والتناول المناسب لكيفية ارتباط وتشابك الثقافة مع السياسة إذ إن علم الاجتماع السياسي المعاصر يهتم بالسياسة الثقافية التي يمكن أن نُسميها أو نطلق عليها "تسييس وتوجيه علم السياسة politics of politics". من هذا المنظور، فإن أهمية الأحداث تكمن فيما تعنـيه تلك الأحداث لأولئك الذين يقومون بتفسيرها ويعملون أو يتصرفون على أساس ذلك، مما يعني أيضاً أن ما يُعد ويعتبر "قضية سياسية" من حيث المحتوى والأسلوب، لابد أن يبدو ويظهر للجمهور على أنه أمر سياسي؛ أي أنه لابد أن يراه الناس على أن له صلة بالآراء والرؤى المتعلقة بما يجب أن تكون عليه العلاقات الاجتماعية وكيفية تنظيمها. وهكذا تظل عمليات تسييس هذه العلاقات الاجتماعية في هذا الصدد بعيدة للغاية عن محاولات التحكم فيها من جانب السياسيين المحترفين وخبراء العلاقات العامة مهما حاولوا احتواء الأمر جاهدين بوضع إطار وجدول لأعمالها. فعلم الاجتماع السياسي المعاصر يجب أن يهتم أيضاً بالسياسة بمعناها الأوسع بحيث لا يقتصر على ما يُعد سياسياً بالضرورة داخل الحكومة والأحزاب السياسية والدولة فقط، بل بالأحرى يجب أن يساعدنا مفهوم أو منظور السياسة الثقافية أيضاً على فهم الكيفية التي تجعل من معاني العلاقات الاجتماعية والهويات يعتريها شعور من جانب الكثيرين بعدم الرضا، ومن ثَم ستؤدي إلى استثارة التحدي باستمرار مادام أن حكم الناس عليها هو أنها ظالمة وإقصائية،

تحابي البعض على حساب البعض الآخر، وطالما كان الحكم عليها أنها مُحبطة لقدرات الكثيرين من الأفراد والجماعات.

حتى وقت قريب للغاية، لم يُشَكِّل عادة فهم عملية التسييس أو توجيه السياسات وتأثير ذلك على المجالات الاجتماعية موضوعاً يحظى باهتمام كبير من قِبل علم الاجتماع السياسي. فلم يكن من الممكن التميـيز بسهولة بين علم الاجتماع السياسي كمجال لإجراء البحث العلمي من خلاله وبين بقية الأفرع الأخرى لعلم الاجتماع. فقد كان يُـنظر إليه في المقام الأول، وبصفة عامة، على أنه علم اجتماعي يهتم أكثر بالعلاقات بين الدولة والمجتمع. ويبدو أن أغلبية الممارسين لعلم الاجتماع السياسي يتفقون بشكل عام مع تعريف أورام Orum بشكل عام لعلم الاجتماع السياسي على أنه العلم الذي يهتم بالظروف الاجتماعية التي تؤثر على توجيه السياسة وتشكيلها، أو بمعنى آخر، هو العلم الذي يهتم ويدرس كيف تتأثر السياسة بالأحداث من جهة، ومن جهة أخرى كيف تُشَكِّل وتؤثر السياسة ذاتها على الأحداث في مجتمعاتها. ومن ثم، فبدلاً من التعامل مع الساحة السياسية والممارسين للسياسة فيها على أنها شؤون مستقلة عن غيرها من الأحداث الأخرى بالمجتمع، فإن علم الاجتماع السياسي يتعامل مع تلك الساحة على أنها ذات صلة وثيقة بجميع المؤسسات الاجتماعية (Orum,1983:1). من حيث المبدأ، وفي ضوء ذلك التعريف الموسع لعلم الاجتماع السياسي، قد يكون من المتوقع أن يُولي علماء الاجتماع السياسيين اهتماماً أكبر لعامل أو دور القوة، على الأقل كعامل فاعل له قوته الكامنة في التأثير على جميع العلاقات الاجتماعية، وأن يكون لديهم تصورٌ متماسكٌ لعلم السياسة كنشاط يُمارس في كثير من المؤسسات الاجتماعية للدولة. ولكن عند الممارسة، على أية حال، ورغم أن

علماء الاجتماع أظهروا ميلاً في بعض الأحيان للأخذ بذلك النهج، فإن تركيز علماء الاجتماع السياسيين كان مُنصباً على السياسة على المستوى الرسمي للدولة كأمة.

بانتهاج هذا المنحى، فقد اعترى علم الاجتماع السياسي شيئاً من التحيز بمشاركته علم الاجتماع الحديث في تبنيه مفهوم "المجتمع" كوحدة للتحليل، ومن ثُم يعاملها على أنها وحدة متميزة ومتماسكة داخلياً، وكيان مُنظم لنفسه داخلياً، جرى تنظيمه حول مفهوم الدولة كأمة. إن أكثر التعريفات شهرة لمفهوم القوة وارتباطها بسلطة الدولة هو تعريف ماكس فيبرMax Weber، إذ يقول إن مفهوم القوة وسلطتها يتمثل في "استغلال الفرص المتاحة في مجتمع ما من جانب فرد أو عدد من الأفراد بهدف فرض وتحقيق إرادتهم الخاصة في إطار عمل مجتمعي حتى وإن تطلب تحقيق ذلك والوصول إليه الالتفاف حول الظروف المُحيطة أو مقاومة الآخرين الذين يشاركون في نفس العمل" (Weber,1984a:180). بناء على هذا التعريف، يمكن أن تكون القوة -بمعنى سلطة القوة -بُعدًا لابد من اعتباره في أي علاقة اجتماعية، ومن ثَم لا يجب النظر إلى السياسة على أنها نشاط عالي التخصص تجري ممارسته فقط في إطار العلاقة مع مؤسسة محددة. في واقع الأمر، وبالرغم من ذلك الوعي، فقد ركز فيبر كغيره على الدولة كنوع خاص من المؤسسات التي تمتلك قدرات على احتكار الاستخدام الشرعي للسلطة داخل إقليم تمتلك التحكم في مقاديره (Weber ،1948b:78). فكما أوضح داوز وهيوز Dowse & Hughes في مقدمة كتابهما لعلم الاجتماع السياسي، أنه بالرغم من عدم وجود حجج تحليلية مُقْنـعة – ولو ظاهرياً – بوجوب تركيز النظام على مؤسسات الدولة ، ففي واقع الأمر، اهتم علماء الاجتماع السياسيون بشكل أساسي بالطُرق والأساليب التي يقوم بها المجتمع بالتأثير على الدولة (Dowse & Hughes ،1972:7) .

إلا أنه على مدار العقدين الماضيين، ابتعد علم الاجتماع السياسي عن تركيزه على طُـرق وكيفية تأثير المجتمع على الدولة، فمن وجهة نظر علم الاجتماع السياسي المعاصر، مثل ذلك التركيز يتصف باتباع منهجية معيبة بشكل جوهري، وذلك لأسباب عدة، أولها وفي المقام الأول، أن الدولة نفسها - وما تقوم به - أصبح الآن موضعاً لإثارة التساؤلات حول دورها في العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية. ورغم أن الإجراءات المتخذة باسم الدولة عادة ما تكون فعالة للغاية، خاصة بعد إثارة المخاوف التي تمخضت فور أحداث الحادي عشر من سبتمبر (١١/ ٩) ، وما تلاها من حرب على الإرهاب؛ ورغم أن عُنف الدولة أصبح أكثر وضوحاً في بعض الجوانب، فإن ما تقوم به الدولة من إجراءات الآن - في كل الحالات تقريباً - يجب أن يأخذ في الحسبان ردود الفعل من جانب المؤسسات، ومدى رضا العاملين في المجالات المختلفة عن العمليات التي تقوم بها. كما أن مثل هذه التدخلات من المؤسسات كانت تُعَـدُ من قبل أموراً تمس سيادة واستقلال أي دولة. وفي نفس الوقت، فإن التشكيل الفئوي - للفئات التي تنتمي لأحزاب مختلفة - والذي على أساسه تم تنظيم الأحزاب السياسية القومية، أصبح يعاني من التشرذم والتجزيء مما انعكس بدوره على الاهتمامات السياسية المرتبطة بالأحزاب السياسية. كل ذلك أدى إلى تغير هيكل القوى العاملة، كما تغيرت التصورات الموحية بالأمان والاستقرار لدى الكثير من الناس. كذلك أدت تلك التجزئة والاختلاف في القيم وأنماط الحياة وتعددها، مع ازدياد وسائل الإعلام الجماهيرية المشجعة على انتشار ثقافة الاستهلاك أو النزعة الاستهلاكية، وزيادة الانخفاض في عدد المهن والجماعات المستقرة. أدى كل ذلك إلى المساس بالقيم والهويات الاجتماعية وتسييسها بعدما كانت يُنظر إليها على أنها أمورٌ مستقرة ومُسَـلَّم بها. وفي هذا السياق، فإن نشوء الحركات الاجتماعية والشبكات

المرتبطة بها التي جرى تنظيمها بشكل مختلف عن تنظيم الأحزاب - خاصة وأن بعضها يمثل هويات غير فئوية مثل نوع الجنس، والعِـرق، والغريزة الجنسية وميولها - أحدث تغيرات ملحوظة في كل من شكل ومحتوى السياسة. ومن ثم، فهناك حاجة لإيجاد تعريفات أشمل وأوسع لمفهومي السياسة والقوة التي ترتبط بالسلطة بحيث تشمل وتستوعب عمليات تشكيل الهوية والمسارعة في تكوينها وتحويلها. وينطبق نفس الشيء على مستوى المؤسسات عبر المجال الاجتماعي، إذا ما أردنا أن يكون لدينا فهم أعمق للعلاقات الاجتماعية المعاصرة التي تتصف حالياً بالتغيُر السريع والتجزيء والتشرذم.

إلا أن التغييرات التي تجري على أرض الواقع لن تكون كافية لخلق نهج جديد لعلم الاجتماع السياسي، إذا لم تكن هناك أيضاً أدوات نظرية جديدة يمكنها أن تفسر تلك التغييرات. ولقد ظهر حديثاً تغيرٌ أو نقلة واضحة لأنموذج لعلم الاجتماع السياسي يفضل الابتعاد عن النماذج المتمحورة حول الدولة ، كما يبتعد أيضاً عن النماذج التي تستند على الفئوية – الفئات الطبقية بالمجتمع – التي لها دور في المشاركة السياسية أو تتغيب عن هذه المشاركة.نرى ذلك التغيـّر يتجه إلى محاولة فهم السياسة على أنها القدرات والاحتمالات الكامنة في مجتمع ما والتي تُمَـثِّل كل الخبرات الاجتماعية. ومن هذا المنطلق ، فإن علم الاجتماع السياسي المعاصر يهتم بالعوامل الثقافية التي تُشـكِّل السياسة الثقافية بمعناها الواسع الذي يعني سبر وفهم عمليات التحول في الهويات والهياكل الاجتماعية.

نشرع في ثنايا هذا الفصل، والذي يمكن تقسيمه إلى ثلاثة أقسام، في مناقشة علم الاجتماع السياسي من خلال إطلالة تاريخية تقتفي خُطى تطوره، وذلك بدراسة أعمال "الآباء المؤسسين" لعلم الاجتماع السياسي: ماركس Marx وفيبر Weberودوركايم. يتلو ذلك عرض لتنظير ميشيل فوكوه Michel Foucault الذي يتمحور حول فكرة ضرورة "تحليل مؤشرات السلطة" Analytics of Power لأنه يُعد

أكثر المفكرين تأثيراً على تطور علم الاجتماع السياسي المعاصر، وما أعقب كتاباته من أعمال فكرية أخرى تناولت مفهوم "الحكومية" governmentality التي استلهمت فكرها أيضاً من كتاباته عن علاقة علم السياسة بمفهوم قوة السلطة. ثم نفسح المجال لاستعراض أهم الأطروحات النظرية لعلم الاجتماع السياسي المعاصر، في محاولة لإيضاح السبب الذي يجعل مفهوم السياسة الثقافية cultural politics وثيق الصلة بالمقصود من "سياسة تسيِّيس وتوجيه السياسة" politics of politics في أيامنا هذه. ثم نختتم الفصل بعرض موجز للفصول اللاحقة، توضح كيف يتناول كل فصل من هذه الفصول موضوعاً محدداً في علم الاجتماع السياسي المعاصر

(١ , ١) تراث الماركسي لعلم الاجتماع السياسي
Marxist Tradition of Political Sociology

من غير الواضح في العديد من جوانب التحليل الماركسي للرأسمالية أنه يجب أن يكون للدولة مكان مركزي، خاصة إذا ما وضعنا في الاعتبار التزام ماركس النظري الشديد بوجهة النظر القائلة إن العلاقات الاقتصادية في النظام الرأسمالي هي التي تحدد بالكامل جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية. وذلك أن ماركس نفسه كان جُل تركيزه مُنصبًا على الجانب الاقتصادي ولم يهمه من الرأسمالية إلا النظر إليها كأسلوب للإنتاج؛ كما أنه كانت لديه وجهات نظر تجاه مفهوم الدولة تبدو غير ناضجة أو كانت ما زالت قيد التطوير. في الواقع، أشار آدم برزيفرسكي Prezeworski Adam أنه بالرجوع لنظريته حول الرأسمالية كنظام اقتصادي للإنتاج وتبادل المنفعة، لم يكن هناك مجال لتصور الدولة كمساهم حيوي في الإنتاج (Prezeworski ،1990:69-70) . ورغم تطرف وجهة النظر هذه، بناءً على أعمال ماركس اللاحقة، إلا أنه من العسير

للماركسيين الجدد إعطاء الثقل الكافي للأيديولوجية والسياسة دون التخلي عن الفكرة النظرية المركزية للماركسية القائلة بصراع الطبقات الاقتصادي كمحرك للتاريخ.

إن ما تمخض لاحقاً من التنظير الماركسي لقوة السلطة السياسية كانعكاس للقوة الاقتصادية المُرَكَّزة في الدولة الحديثة، له جذوره في كتابات ماركس السابقة. فرغم أن ماركس لم يكن لديه تصورٌ متكاملٌ يُشَكِّل نظريةً للدولة، إلا أنه ناقش ذلك بطرق شتى في كتاباته. وفي عرضنا الحالي، سنتبنى تصنيف دنليفي وأوليري (1987 Dunleavy and O'Leary بشأن التحليل الماركسي للدولة الذي يمكن تحليله وتقسيمه إلى ثلاث رؤى متميزة – رغم وجود شيء من التناقض فيها – وفيه نرى كيف أن التقسيم الذي تبناه يساهم في إنتاج ثُم إعادة إنتاج للنظام الرأسمالي الذي من شأنه أن تتمركز السلطة الاقتصادية في يد الطبقة البرجوازية (الطبقات المتوسطة في المجتمع). وقد استمر أصحاب النظريات الماركسية الجديدة في تأييد كل تلك الآراء لماركس بطرق مختلفة (Dunleavy and O'Leary، 1987:209). نرى ذلك أولاً في أنموذج الهدف يبرر الوسيلة (الأنموذج الوسيلي). وهذا الأنموذج يؤكد على الجانب القسري أو الإجباري للدولة في تسيير الأمور؛ وهو نهج لا يرى أي غضاضة أو عيب في الدولة حتى وإن كان حق الدولة في قمع مقاومة الطبقة العاملة للاستغلال. ومن ثَم، فإن المهمة الكبرى للمديرين التنفيذيين ومسؤولي الدولة الحديثة هي القيام بدورهم من خلال لجنة أو لجان لإدارة أمور الطبقة المتوسطة البرجوازية بكفاءة عالية (Marx،1977:233). وحسب هذا الأنموذج، فإن السلطة الاقتصادية تُـتَرْجَم ببساطة إلى سلطة سياسية تتحكم من خلالها الطبقة البرجوازية المهيمنة على الطبقات التي دونها في إطار دولة ليبرالية تتبع نهج الإصلاحات والتقدم. ثانياً، في مؤلفاته الأخيرة اقترح ماركس أنموذجاً مختلفاً آخر للدولة، نرى فيه الدولة تقوم بدور أكثر عملية،

وهو شبيه بدور القاضي أو الحَكَم empirical arbiter model (Dunleavy and ،1987:210 O'Leary). ففي عرضه لبعض الأحداث المتعلقة بالثورة الفرنسية التي اشتهرت تحت مُسمى "انقلاب لويس بونابرت في التاسع من نوفمبر "The Eighteenth Brumaire of Louis Bonaparte"، قدم ماركس تصوراً للدولة الحديثة يمكن من خلاله أن تنأى الدولة بنفسها – إلى حد ما – عن مراعاة مصالح الطبقة المتوسطة البرجوازية. فما أن تتمكن الدولة من أن تتمتع بقدر من القوة باقتناص بعض اللحظات الاستثنائية التي ينفلت فيها زمام الأمور من أيدي الطبقة المتوسطة وتفقد هيمنتها على باقي الطبقات الأخرى المناوئة أو المعادية لها، وتتضارب المصالح، هنا على الدولة أن تتصرف باستقلالية للحد من هيمنة البرجوازيين المكوّنين للطبقة المتوسطة (Marx،1992). إلا أن ذلك لا يعني أن "هيمنة الدولة تتسم بالفوقية أو الاستعلائية الهلامية" بل تعني مراعاة المصالح الطبقية على المستوى السياسي، ثم يأتي مع ذلك دور القوة الاقتصادية الذي يساعد في اتخاذ المنحى الذي ستسلكه الدولة (Marx،1922:237). ورغم هذا الاستقلال النسبي للدولة الحديثة، إلا أن القوة الاقتصادية سُرعان ما تُتَرجم وتؤدي إلى هيمنة سياسية، مما ينصب في المصلحة الاقتصادية للطبقات المتوسطة البرجوازية.

ولقد قدم ماركس في هذا المؤلف الاقتصادي الرائع أنموذجا ثالثًا للدولة، هو النموذج الوظيفي حسبما جاء في المجلد الثالث من كتابه رأس المال، وفيه يرى ماركس أن الدولة هي عبارة عن "بنية عُليا" superstructure تخضع بالكامل للتغيرات الحاصلة في "الأساس" الاقتصادي للمجتمع ، ويقتصر دور الجهاز الإداري للدولة والحكومة والهيئات التشريعية على محاولة تعظيم الفرص التي تتيح تراكم رأس المال، بغض النظر عما إذا كانت البرجوازية – الطبقة المتوسطة – تهيمن على مؤسسات الدولة بشكل مباشر من عدمه، ودون الاكتراث بتوازن القوى في المجتمع (Dunleavy ،1987:21011

and O'Leary) ، وبذلك تتنحى القوة السياسية جانبًا، ويستحيل دور الدولة إلى دور ثانوي تسير فيه في ظل المنطق الاقتصادي للنظام الرأسمالي والذي يعيد إنتاج ذاته في كافة القطاعات المجتمعية والسياسية لمصلحة الطبقة الاقتصادية الحاكمة.

ساد ذلك العرض للأنموذج الاقتصادي لإعادة الإنتاج الذي يتبعه النظام الرأسمالي فترة وجيزة بعد وفاة ماركس باعتباره عُمدة الفكر الماركسي. ورغم أن المنظرين الأوائل المتبعين لفكر ماركس قد أولوا بعض العناية لدور الدولة في دعم الفكر الرأسمالي، إلا أن أكثر ما كان يهم بليخانوف وبعض منظري الفكر الماركسي - من أمثال كوتسكي -هو تأسيس الماركسية على أنها علم موضوعي من خلال اكتشاف القوانين التاريخية التي تَطَور الفكر الاقتصادي في إطارها، ولذلك اختزالوا ما يُشكل البنية العليا – أي المكونات السياسية والفكرية والثقافية للدولة – إلى مخرجات القاعدة الاقتصادية، أي إلى مجموعة من الأسس الاقتصادية (Taylor، 1995,24952). وقد استمر الأمر كذلك حتى بزغ نجم الماركسيين الجدد لاحقــًا فرفضوا تلك الرؤية الاختزالية، ونادوا بضرورة إعادة النظر لقضية السلطة السياسية على مستوى الدولة بوصفها قضية مستقلة - إلى حد ما - عن السلطة الاقتصادية.

الماركسية الجديدة Neo-Marxism

تُـشكِّـل كتابات أنطونيو جرامشي Antonio Gramsci التي ظهرت في عشرينات القرن الماضي بداية التنظير للفكرة القائلة إن البُنى العليا الفكرية والسياسية للدولة الماركسية يجب أن تكون مستقلة – إلى حد ما - عن بنية الأساس الاقتصادي. ومِن ثَــم كان لهذه الفكرة تأثيرٌ بالغٌ على الماركسيين الجدد أمثال لويس التوسير Louis Althusser، إذ إن الفكرة الأساسية لدى جراميش تكمن في مفهوم "الهيمنة" بنجاح

الطبقة المهيمنة على أمور الدولة في كسب رضا الطبقات الأخرى من خلال مهارة الوصول إلى حلول وسطي مع بعض فئات المجتمع وبناء تحالفات معها، وأيضاً استغلال التفكك أو سوء التنظيم في تلك الفئات من المجتمع، وكذلك الأسلوب الذي تتبعه هذه الطبقة لفرض هيمنتها من خلال بنية اجتماعية مستقرة (1971، Gramsci ؛ 1982، Simon). ووفقاً لنظام التصنيف لدى دنليفي وأوليري، فإن نظرية جرامشي تقول إن دور الدولة يتمثل في مدى نجاحها في القيام بدور القاضي أو الحكم بين فئات المجتمع: أي أن تكوين الدولة يكمن في مدى نجاحها في خلق التوازن بين تلك الفئات في أثناء صراعها – أي صراع الدولة أيضاً – من أجل فرض هيمنتها، ومن ثم مدى نجاح الدولة في هيمنتها علمي لسيادة الدولة في المقام الأول، لأن الدولة تتشكل من خلال تحقيق توازن القوى، الذي تتمخض عنه عملية الصراع من أجل الهيمنة، ويرى جرامشي أن الطبقة المهيمنة لا تضطلع بسلطة الدولة ؛ بل تصبح هي الدولة ذاتها (Mouffe؛Laclau،1985:69).

إلا أن المنحى الجديد الذي أضافه جرامشي إلى الفكر الماركسي هو عدم القول بأن الدولة هي المؤسسة التي تُمارس فيها السياسة، بل إن الهيمنة تُولد في المجتمع المدني – أولاً وقبل كل شيء – عندما نرى أن أيدولوجية ما تتجسد وتترجم نفسها من خلال تبني أشكال سلوك جماعية في حياة المجتمع بحيث تُدركها الجماعات على أنها أمورٌ بدهية ومسلمات يقبلها القاصي والداني، مما يعني أن كل علاقات المجتمع المدني تتضمن قضايا قوة السلطة وإدارة الصراع، وليس مجرد العلاقات بين طبقات المجتمع المختلفة. ومن هنا تأخذ السياسة لدى جرامشي منحىً يضرب جذوره في حساسيات الثقافة السائدة، أكثر من النظر إليها على أنها نشاط مؤسسي فقط، وهو ما جعل جرامشي يتبوأ مكانته كأحد

الأعلام المؤثرين في علم الاجتماع السياسي المتعلق بأبعاد الثقافة، وبالأخص تأثيره على آراء ستيوارت هول حول الدراسات الثقافية (Morley, and Chen ،1996) .

على أن اقتصار جرامشي على الشِق الاقتصادي من الفكر الاجتماعي حد من منظوره، حيث اتفق تنظيره مع التوسير في أن الأيديولوجيا ليست إلا مجموعة من الممارسات التي تشكل فكر من يعتنقها، فتصبح الأيديولوجيا بذلك المحجة والوسيط التي نحصل بها على خبراتنا، وترتبط تصوراتنا بالعالم في إطارها، وهي التي تصوغ نمط علاقتنا بهذا العالم. ويرى جرامشي أن الأفراد ليسوا بالضرورة مجرد أعضاء في طبقة اجتماعية، بل هم إرادات سياسية جماعية شكلتها أفكار وقيم وفق أطر محددة بهدف اجتذاب الجماعات المختلفة بنجاح نحو مشروع الهيمنة، لكن الاتجاه الماركسي لدى جرامشي دفعه للقول بأن الصراع الأيديولوجي هو في جوهره صراع طبقي؛ ومن ثم، فقد دافع عن الفكرة القائلة بضرورة وجود مبدأ وحيد ينظم ويوحد كل أنماط الهيمنة، وأن المصدر الوحيد لهذا المبدأ هو الطبقة الاقتصادية. إلا أن آراء (Laclau, and Mouffe ،1985:69) قد عدلت رؤية جرامشي، فكلاهما يقول إن الاقتصاد سابق في الأولوية على قضية الهيمنة بوصفه كيانًا طبيعيًا غير سياسي؛ ومن ثم، فإن الاقتصاد ليس كما تصوره جرامشي بأنه العامل الرئيس المحدد للسياسة. وهذا يعني أيضاً أن جل عمل الماركسيين هو تحديد الاتجاه الذي يسير فيه الاقتصاد بحيث لا يكون هناك أثر يُذكر للتدخل السياسي أو للصراع الطبقي على بؤرة الاهتمام الماركسية، ألا وهي أولوية التركيز على الاقتصاد. وكذلك ينتقض لاكلو وموف نظرة جرامشي القاصرة لدور السياسة بتقليصه لدورها في تأسيس وتشكيل أي نظام مجتمعي. كما أن أنموذج جرامشي يتصف بالقصور من حيث رؤيته للسياسة على أنها ضالعة حتى النخاع في الصراع الطبقي، ولذلك يرى أن تلك السياسة لا يمكنها أن

تعطي وزنًا يُعتد به للحركات الاجتماعية المعنية بقضايا اختلاف أفراد المجتمع من حيث النوع أو العرق، أو بقضايا سياسة توجيه الغريزة الجنسية، أو قضايا البيئة وغيرها من قضايا اجتماعية أخرى. لكن رفض ذلك التصور للحتمية الاقتصادية ومحورية الصراع الطبقي يعني الخروج كليةً عن المنظور الماركسي برمته.

تتقاطع أعمال التوسير في كثير من الجوانب مع آراء جرامشي رغم محاولة الأخير إنقاذ الفكر الماركسي من تركيزه البالغ على الشق الاقتصادي طالما أن محاولته هذه لا تزال في إطار ماركسي، ولكن الفكرة القائلة بمحورية الاقتصاد لا يمكن تفاديها. إلا أن التوسير يرى ضرورة استقلالية الدولة نسبيًا عن الإطار أو الأساس الاقتصادي، ومن ثم يُفضل وصف نظريته على أنها نظرية "وظيفية" أكثر من أن نصفها على أنها تدور في إطار أُنموذج الدولة التي تقوم بدور القاضي أو الحَكَم، وهو ما كان يدعو إليه دنليفي وأوليري. ورغم اعتقاد التوسير وتأكيده على أن البنى السياسية تخضع لعدد من القوانين التي تحدد مسار تطورها، إلا أنه لم يتطرق إلى قضية الصراع الطبقي على هذا المستوى، فتتوشح الدولة تماماً بالزي الرأسمالي الذي تؤدي في ظله وظيفة محددة تتمثل في إعادة صياغة نظاما لإنتاج (Dunleavy and O'Leary,1987:255) ، وعلة الاستقلال النسبي للدولة عن الاقتصاد هي قيام الاقتصاد بتحديد مستوى آخر من نظم الإنتاج وجعله مهيمنًا على باقي النظم وفقًا لما يتمتع به هذا النظام من خصائص مميزة، ففي النظام الإقطاعي هيمن الدين ورجاله بينما هيمنت الدولة على مجريات الأمور في النظام الرأسمالي، إضافة إلى التداخل، أو ما يمكن تسميته باللزوم المتبادل بين الشق الاقتصادي ونظيره السياسي، بحيث لا يمكن أن يصل الأول إلى مبتغاه النهائي طالما ظل خاضعًا لما يمليه الشق السياسي من شروط (Althusser, 1971).

ورغم ما تنادي به نظرية التوسير من وظيفية الدولة، إلا أن اتهامها بالاختزالية الاقتصادية هو أبرز ما لاكته ألسن النقاد، لأن لُب القضية هو ضرورة إعادة إنتاج النظام الرأسمالي ذاته حتى وإن امتلك الاقتصاد زمام الأمور. ولا يكاد يخلو مصطلح "الاستقلالية النسبية" من تناقض، فإذا قُلنا إن الاستقلالية مسألة نسبية، فذلك يعني أنها فقدت صفة الاستقلالية. ويعبر بول هيرست Paul Hurst عن ذلك بقوله أن التوسير قد نصب لنفسه شـركًا وقع هو فيه حينما طرح سؤاله الأشهر "كيف يتسنى للعلاقات الاجتماعية الرأسمالية أن تتواجد؟" ، وهو السؤال الذي لا توجد له إجابة مقنعة عامة لا تتطلب الخوض في إيجاد منطق وتفسيرات وظيفية، فما يبحث عنه التوسير هي تلك الأسباب الكامنة وراء حدوث أمور قائمة بالفعل تستدعي تفسيرها بالضرورة، مما يوحي بأن الأسباب والعواقب تدور جميعها في دائرة مفرغة (Hirst,1979:435) ، لذا يخلص هيرست من ذلك كله، إلى ضرورة عدم اختزال الجانب السياسي من المشهد الاقتصادي العام، مما يعني أنه يجب تحليل الطبقات الاجتماعية الناشئة نتيجة للآثار السياسية على نحو ما وصل إليه هيرست.

لا يخفى على أحد الأهمية والدور اللذان ينسبان إلى أعمال ألتوسير، خاصة تأكيده على قضايا أيديولوجيا الفكر السائد والذاتية، حيث يرى أن الدولة تفرض هيمنتها من خلال المؤسسات القمعية كالشرطة والجيش من ناحية، وكذلك من خلال الأيديولوجيا المحركة لمؤسسات الدولة، العام منها والخاص، كالتعليم والأسرة والنقابات العمالية والمؤسسة الدينية، ليصبح المجتمع مجموعة من البُنى المعقدة التي يخضع كل منها لقانون محوري خاص به، ثم يجمع شتات ذلك كله ما يفرضه النظام الاقتصادي من توجه، ويتمثل دور الأيديولوجيا في إخضاع الأفراد للقيام بما تفرضه تلك البُنى من وظائف . ورغم وصف الأيديولوجيا بأنها مجموعة من

" تجسيدات" للصور والخرافات والأفكار والمفاهيم، إلا أن العقل الواعي لا يقوم بأي دور في ذلك، تاركًا الأمر للعلاقات اللاواعية السائدة التي تربط الأفراد بالعالم المُعيش من خلال الممارسات الاجتماعية، كالطقوس الدينية والاجتماعات السياسية وغيرها (Althusser, 1971:39-44). ويتضح هنا معالجة نظرية ألتوسير لما تضمنته فكرة "الوعي المزيف" الماركسية من هفوات، أبرزها القول بأن الأفراد ما هم إلا دُمى مسلوبة الإرادة يحركها النظام الرأسمالي، حيث يرى التوسير أن الصلة منعدمة بين أيديولوجيا الفكر السائد والإدراك الواعي، لأنها تشتمل على الخبرات المكتسبة من الممارسات الاجتماعية الواقعية. إلا أن الأيديولوجيا لا تكاد تخلو من قدر من الغموض الذي يفرض على الأشخاص العيش في علاقة يتخيلونها تربطهم بظروف الواقع المُعيش (Barrett,1991 chapter 5) .

يكمن تأثير التوسير في عرضه لمفهوم أيدولوجيا الفكر السائد على أنه ممارسات فعلية بدلاً من مجرد أفكار ومعتقدات على مستوى الوعي، كما يكمن تأثيره في اهتمامه بفكرة الذاتية ودور الرؤية الشخصية كوسيلة للهيمنة الاجتماعية. وسنفسح المجال لتناول هذا البعد في القسم (٥ , ١) والذي نناقش فيه علاقة السياسة بالثقافة السائدة. على أن هناك ما يثير قدرًا كبيرًا من الجدل في المنطلق النظري الماركسي الذي قام بتنظيره ألتوسير فهو يؤكد أن الأفراد يمثلون بطرق خاطئة الواقع أو حقيقة الواقع، ومن ثم نظر التوسير إلى الماركسية على أنها مذهب علمي بسبب "انفتاحها" و"معارضتها لإنطباعات الحدس" ، بينما "تنغلق" أيديولوجيا الفكر السائد على ذاتها إذ تستمد مشاكلها من الآراء السياسية والممارسة بدلاً من النظرية النقدية لتلك الأمور(Benton,1994:45-49) ؛ ومنبع الجدل هنا هو أن معظم الملحدين قد رأوا في الماركسية تزمتـــًا في مبادئها، وفي نفس الوقت أحاط بها عدد كبير من الخلافات بين

الفـرق التي تنتمي إليها. أضف إلى ذلك ، صعوبة التمييز بين العلم والأيديولوجيا السائدة خاصة عندما يدعي البعض " انفتاح العلم " openness، وهو ادعاء ينتقده توماس كون (١٩٧٠) في مؤلفه العلمي الشهير بقوله إن هناك إجماعاً عاماً على أن العلوم الطبيعية ذاتها تهتم أكثر بإثبات مصداقية نظرياتها بدلاً من التركيز على مصداقية اختبارات تلك النظريات.

(٢ , ١) أسس علم الاجتماع السياسي لدي فيبر
The Weberian Tradition of Political Sociology

تتمحور رؤية فيبر لعلم الاجتماع السياسي حول إشكالية استقلال النظام السياسي للدولة. وتعد كتابات فيبر من الأعمال الأولى لاتجاه فكري يعارض بوضوح – وبشكل خاص–الفكر الماركسي القائل باستقلالية الدولة. وباعتبار فيبر ليبراليـــًا متحررًا، فقد دعا في كتاباته إلى الديموقراطية الليبرالية، ودافع عن الحرية الفردية التي رأى أن الأخطار تحدق بها في بيئة الفكر الحداثي. وقد أعلن فيبر في كتاباته معارضته الصريحة لمبادئ الجبرية الاقتصادية في الفكر الماركسي، كما أن فيبر أولى أهمية عُظمى لوسائل الإدارة في الدولة المستقلة، واعتبر أن لها نفس الأهمية التي أولاها ماركس لوسائل الإنتاج الرأسمالي (Bottomore,1993:10-11).

وكما ذكرنا في عرضنا آنفًا، فإن فيبر يرى أن السلطة تتغلغل في كافة العلاقات الاجتماعية، مما يستدعي عدم اختزال السياسة واقتصارها على مستوى الدولة فقط؛ إلا أن هذا التعريف يفتقر لدقة التحديد ويعتريه قصور التعميم بقوله إن "السياسة تتضمن أي نمط قيادي مستقل يعبر عن نفسه من خلال فعل ما" (Weber, 1948a:77). سرعان ما تدارك فيبر ذلك فاقتصرت دراسته وتحليلاته على سلطة

وسياسة الدولة المستقلة Nation-State، حيث رأى أن الدولة هي أقوى مؤسسات المجتمع الحديث لاحتكارها الشرعي للقوة والهيمنة على منطقة ذات حدود جغرافية؛ ومن ثم، فإن السياسة تشمل أيضاً الكفاح أو العمل الدؤوب من أجل "المشاركة في السلطة، أو التأثير على أسلوب توزيع السلطة، سواء بين الولايات أو بين الفئات داخل الولاية أو الدولة" (Weber, 1984a:78) ، لذا يذهب ديفيد هيلد David Held إلى أن فكرة الهيمنة الجغرافية هي ما يعطي لتنظير فيبر قيمة خاصة، نظرًا لمحاولة الدول الحديثة الدخول في علاقات تنافسية فيما بينها، والنأي بنفسها عن التشرذم والتقوقع على سكانها (Held,1987:150) ، أي أن علم الاجتماع لدى فيبر ينحو نفس المنحى العام لعلم الاجتماع، بما في ذلك المذهب الماركسي على الشكل الذي عرضنا له من حيث اتخاذ المجتمعات المنتظمة في دويلات أممية ميدانًا للبحث والدراسة.

يرى فيبر أن مصدر سلطة الدولة الحداثية – في العصر الحديث -ينبع من تمركز وسائل الإدارة في يد حاكم مطلق يصادر "ملكية التصرف في وسائل الإدارة" على نفس النهج تقريبًا الذي وصفه ماركس في معرض حديثه عن حرمان العمال من التحكم في وسائل الإنتاج (Weber,1984b:812). كما لا يتمتع القائمون على الشؤون البيروقراطية في الدولة الحديثة الراشدة بالقدرة على التحكم في توجيه دفة الأمور – اللهم إلا في حالات قليلة -طالما أن القواعد والإجراءات تسير بطريقة روتينية وفق ما رُسم لها باستقلالية من قبل، لتحد بذلك من أنشطة وقرارات من يناط بهم شغر الوظائف البيروقراطية. هذه الطريقة جعلت البيروقراطية تبني لمن يعملون حسب قواعدها سكنًا أو بالأحرى قفصًا من هيكل فولاذي لا يسمح لأحد بالخروج منه، بل عليه أن يتكيف معه ويعيش داخله مُلتزمًا بالأنظمة التي رُسمت له، لأن آثاره لا تقتصر فقط على رؤساء الإدارة، بل وتنسحب على المرؤوسين ومن يتأثرون بتلك

الإدارة ٣. وحسب آراء فيبر فإن هذا النمط الحياتي هو الضريبة التي يدفعها مَن يحيا في مجتمع مُعقد متقدم، حيث تتبوأ الإدارة البيروقراطية مكانة متميزة بوصفها الأسلوب الرشيد الأوحد لإدارة المجتمعات اقتصاديًا وسياسيًا، خاصة وأن المؤسسات الضالعة في المشاريع الاقتصادية تكون في حاجة مستمرة لعملية التنبؤ المُسبق بما سيؤول إليه مسار أنشطتها التجارية والاقتصادية، حتى يتسنى لها إجراء الحسابات الدقيقة المتعلقة بأنشطتها والتي من المُفترض أن تضمن الربح لها. وهذا ما يدفع أصحاب تلك الرؤية الاجتماعية إلى الدفاع عن رؤيتهم وأمنيتهم أن تزول الدولة عندما تُنتزع وسائل الإنتاج من أيدي الطبقة الحاكمة؛ وقد شكّل ذلك هاجسًا وكابوسًا يطارد فيبر ويؤرق مضجعه إذ إن معنى ذلك أن إلغاء الملكية الخاصة سيؤدي إلى ازدياد سلطة الدولة نظرًا لعدم وجود قوة أخرى قادرة على تعويض النقص في الأسواق وإحداث التوازن فيه، مما يؤدي إلى ما كان فيبر يتخوف منه: أن تصبح إدارة الاقتصاد في يد البيروقراطيين بالكامل (Held,1987:1504).

ورغم اعتبار فيبر نفسه عالم اجتماع محايد نزيه، إلا أن علم الاجتماع السياسي لديه يأخذ بُعدًا معياريًا – بمعنى أنه يُحدد ما الذي يجب أن يكون وما الذي لا يجب أن يكون – فهو يهتم بتحليل التمثيل الديمقراطي كما هو واقع فعلًا في المجتمعات الحديثة، وفي نفس الوقت فهو يرى استحالة تحقيق تطبيق مبدأ المشاركة الديمقراطية بصورة مثالية في المجتمعات المعقدة التي تحيا على مساحات شاسعة. إلا أنه من الناحية الأخرى يرى أن الديمقراطية يمكن أن تكون هي المسار الوحيد لكسر شوكة البيروقراطية الحديثة والخروج من سياج "القفص الحديدي" لها. ومن الواضح إذن ضرورة عدم تواكل الصفوة المنوطة بإدارة المجتمعات الحديثة على رأي الأغلبية، لما ينجم عن ذلك من قصور وعدم وضوح الرؤية القادرة على التنبؤ بما ستكون عليه

الأمور، نظرًا لما يراه فيبر في الأغلبية – أغلبية الشعب –من غوغائية وجهل. على أن هذا المنحى لا يجب أن يجعلنا نغفل عن دور الديمقراطية وأهميتها، لما تتمخض عنه الانتخابات من تقديمها لشخصيات قيادية لها جاذبية التأثير على الغير، مما يساعد في تحقيق الأهداف التي ينشدها البيروقراطيون، فمثل هذه الشخصيات القيادية الجاذبة يشكلون الفرصة الحقيقية لتقويض الآليات البيروقراطية (Giddens,1972:389). وحتى إن تبنينا منظورًا تقليديًا، فمن الأحرى النظر لأهمية الديموقراطية على أنها تتيح فرصة التخلص من العناصر غير الفعالة في الجهاز الإداري، وبذلك تقدم درجة من الحماية لعامة الناس (Held,1987:15460) ، لذا فالديموقراطية كما يراها فيبر ليست حكم العامة ، بل هي الحكم الذي يجمع الصفوة من القادة الأفذاذ وخبراء البيروقراطية.

لقد ألهمت آراء فيبر عن السياسة الديمقراطية الليبرالية علماء الاجتماع السياسي، وأوعزت إلى المنظرين منهم القائلين بحكم الصفوة بأن الديمقراطية يجب أن تعمل في ضوء الإطار والآراء التي وضع لها فيبر نهجًا يجب أن تسلكه (Marsh, 1995:285). ورغم عدم تمَـكُّـن الباحثين من اقتفاء مراحل التطور الفكري للأفكار التي دعا إليها فيبر ، إلا أننا يمكن أن نلاحظ الكثير من أوجه التشابه بين النظريات الجمعية pluralist theories – التي تنتقي ما تراه أفضل الحلول من نظريات مختلفة – وبين تنظير فيبر القائل بأن هناك مصادر متنوعة للقوة وأن الأمر لا يقتصر فقط على القوة الاقتصادية؛ كما أنه يرى أيضاً ألا تُتـرك أمور الحكم والسلطة بيد الصفوة بصورة مُطْلقة، بل يجب أن يكون عليها مراقبٌ مِـن قبل الجماعات التي لابد لها من تنظيم أنفسها داخل العملية السياسية (Held,1987:187). لكن نظرية فيبر الاجتماعية الخاصة بالسلطة والسياسة لا تخلو من جوانب إشكالية، فرغم إيمانه العميق بأن الديمقراطية ليست إلا وسيلة للحد من سلطة البيروقراطية، نجده متشائمًا عندما يرى

أن النتيجة الحتمية لتطور المجتمعات الحديثة لا تنتهي إلا بغرق الحرية الفردية في "ليل بهيم يسدل أستاره الثلجية المظلمة the polar night of icy darkness " عليها، عندما تتحول فيها الإدارة بقواعدها الصارمة إلى قيود تكبل حرية الفرد (Weber, 1984a:128). وتُعزى هذه الرؤية التشاؤمية لدى فيبر لما لاحظه من عدم اكتراث العوام بأمور السياسة، أو بجهلهم بها؛ وهناك بالفعل إشارات توحي بتزايد ظاهرة عدم الاكتراث نحو ما يتعلق بشؤون التحزب السياسي، حيث وجد فيبر أن نسبة السكان المشاركين في الحراك الديمقراطي التحرري في بلاد الغرب تضمحل يومًا بعد يوم. أما إذا تبنينا نظرة أكثر شمولاً للسياسة بحيث لا تقتصر على ما طرحه فيبر من أفكار اعتبرها أساسًا لعلم الاجتماع السياسي، فيمكننا أن نرى أن هؤلاء الأفراد ضالعون بشكل فاعل في إعادة تشكيل العلاقات الاجتماعية.

منظرو الصفوة Elite theorists

يحاول منظرو الصفوة الإجابة عن الأسئلة المتعلقة بالكيفية أو الأسلوب الذي لابد أن تتبعه الأقلية كي تحكم من خلاله الأغلبية الباقية، كما يحاولون الإجابة عن السؤال الذي يبدأ بـ "لماذا" يجب أن تحكم تلك الأقلية غيرها من الأغلبية، أي البحث عن الأسباب الكامنة وراء ضرورة أن تحكم الأقلية الواعية غيرها من أغلبية أقل وعيــاً، وهي رؤية يراها منظرو الصفوة أمورًا حتمية لتستقيم الأمور في أي مجتمع ، أي أن جُــل اهتمامهم ينصب على صانعي القرار في المجتمع بوصفهم فئة متماسكة مدركة لذاتها وواعية بقدراتها (Parry,1969:134). ولقد لُوحظ أن هناك تأثيرًا بالغًا لمنظري الصفوة المحدثين على تطورات علم الاجتماع السياسي، ونخص بالذكر هنا جوزيف شومبيتر Joseph Schumpeter الذي يعود إليه الفضل في شيوع آراء روبيرت

مشيلز Robert Michels حول الأحزاب السياسية، ونظرية الديمقراطية عند فيبر. وقد بدا تأثيره جليًا في جيل كامل من علماء الاجتماع والسياسة الذين حاولوا جاهدين أن يجعلوا من علم الاجتماع السياسي مِهنة أو وظيفة لها أصول يجب اتباعها كي تُحترف، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية في الخمسينيات من القرن العشرين؛ فها هو بوتومور (Bottomore,1993:28) يصف ذلك الأثر الكبير بقوله أن الفترة التي تلت انتشار تلك الآراء قد شهدت اهتمام علماء السياسة بقضايا الانتخابات السياسية والسلوك التصويتي عندما اعتبروا ذلك الموضوع الوحيد الذي يستحق إجراء الدراسات عليه، حتى إنهم لم يلقوا بالاً لموضوع وقضايا الصراعات السياسية.

يؤمن مشيلز Michels بأن تكريس السلطة في يد الصفوة هو نتيجة حتمية تسري على كافة المنظمات المعقدة، مؤكدًا على تحليل ديناميكيات التحزب السياسي كأحد أركان علم الاجتماع السياسي التجريبي، انطلاقًا من ضرورة اتصاف تلك الأحزاب بالتنظيم الدقيق في ظل المجتمعات الحديثة، ولذا تقع أمور إدارتها في أيدي الصفوة، وهو ما أُطلق عليه "القانون الحديدي لحكم الصفوة" The iron law of oligarchy الذي يأخذ تدريجًا هرميًا يعتلي قمته الصفوة والبيروقراطيين المنوط بهم الإدارة وسلطة اتخاذ القرار ، بينما يقصى العامة من ذلك (Michels,1962) . ولا يجب أن نغفل في هذا السياق شعور مشيلز نفسه بعدم الرضا ، وانتقاده لهذا الأنموذج، رغم اعتقاده بحتميته ، بل لقد اعتراه شعور بخيبة الأمل عندما أدرك عجز الأحزاب السياسية عن التزامها بما تدعو إليه من مُثُل ديمقراطية ، خلافًا لما رآه كل من فيبر وشومبيتر في البيروقراطية والتحزب الهرمي من وسيلة مُثلى لبزوغ نجم القيادات السياسية في المجتمعات الكبرى (Scoot,1996a:317-318).

واعتمادًا على تنظير مشيلز ، وجد شومبيتر في الديمقراطية تجسيدًا حيًا للتنافس بين الأحزاب السياسية التي يتوسل قادتها وصفوة أعضائها بالتصويت الانتخابي للوصول لسدة الحكم، مثلما يعتمد رجال الأعمال على السلع لتحقيق أعلى ربح ، فلا يعني ذلك - بأي حال من الأحوال - أن العامة هم من يحكمون ، بل إن التصويت والديمقراطية يستحيلان في ظل هذا الأنموذج إلى جادة يسير فيها السياسيون لتحقيق مآربهم من خلال الصراع التنافسي على أصوات الناخبين ، وبعد وصولهم لمنصب القيادة ، يناط بهم وحدهم اتخاذ القرار من خلال بيروقراطية قوية ومستقلة مؤلفة من صفوة خبراء الإدارة ، لأن استقرار النظام السياسي يستلزم احترام ما يمليه الممثلون المنتخبون من توجيهات ، وما يصدرونه من قرارات (Schumpeter,1943) .

تعتبر نظرية الصفوة المؤسسية التي دعا لها تشارلز رايت ميلز C. W. Mills تطورًا راديكاليًا خرج من رحم نظرية الصفوة لدى فيبر ، حيث يرى ميلز أن اتجاه المجتمع الأمريكي نحو اعتناق فلسفة الصفوة إبان القرن العشرين عائق خطير في طريق الديمقراطية وليس العامل المحفز لها الذي يكتب شهادة ميلادها. ولقد وجد ميلز أن السلطة تتركز وتتـــوحد في أيدي الصفوة من أعضاء ثلاث مؤسسات أمريكية وهي المؤسسة العسكرية والشركات والسياسيين فهي ترتبط فيما بينها بقوة بفعل نمو الاقتصاد الخاص الذي يتسم بالديمومة منذ الحرب العالمية الثانية ، أضف إلى ذلك وجود قناة اتصال أُحادية الاتجاه بوسائل الإعلام الموجهة من الصفوة ، ليزيد من جهل العامة وشعورهم الزائف بالرضا ، حتى وإن كانت ظروفهم المعيشية مزرية للحد الذي يعجزون فيه عن اتخاذ قرارات تخص حياتهم (Mills,1956).

تتشابه آراء ميلز في كثير من الجوانب مع أطروحات منظري الصفوة من الماركسيين، وبالأخص مع آراء رالف ميليباند Ralph Miliband القائل بأن الطبقة

الرأسمالية تضمن إعادة إنتاج ذاتها من خلال اتصالها اللصيق بقادة المؤسسات السياسية القوية كالأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام والمؤسسة العسكرية (Miliband,1969). لكن نقطة الانفصال بين ميليباند وهؤلاء الماركسيين هي رفض الأول للقول بأن سلطة الصفوة لا يوحدها إلا المكانة الاقتصادية والخلفية الاجتماعية، بل يرى في الاهتمامات والمصالح المشتركة، والرؤى المتجانسة لأعضاء هؤلاء الصفوة، الحبل المتين القائم على تطورات تاريخية، في حين يجد الماركسيون هذه العروة في المصالح الرأسمالية للصفوة (Bottomore,1964:34). الا إن المقارنة بين دراسات ميليباند وميلز تكشف عن مدى التلاقي بين أنصار فيبر والماركسيين حول قضية الاستقلال النسبي للدولة، ففي حين يتفق ميليباند مع الماركسيين الجدد في ضرورة انفصال الدولة عن المصالح المباشرة للصفوة الحاكمة إذا ما ابتغت الحفاظ على مصالحها الرأسمالية على المدى البعيد (Held,1987:207) ، يسير ميلز في ركب فيبر حين يقر بأن للصفوة السياسية تأثيرها واستقلاليتها في اتخاذ القرار.

لقد تعددت المذاهب والرؤى التي تعاملت من خلالها نظرية الصفوة مع العملية الديمقراطية، فمنها ما كان محافظًا، ومنها الراديكالي، والماركسي، فلم يقتصر اهتمام شومبيتر بالانتخابات من منطلق أنها ليست إلا جانبًا سياسيًا، بل ساعدت كتاباته على التعامل مع الديمقراطية "الواقعية" كأداة حكم فاعلة، قد تصل في أثرها إلى حد الكمال، لا يستدعي أية تعديلات، اللهم إلا النذر اليسير من التحسينات الفنية (Bottomore,1993:28) ،وبالفعل وجد علماء الاجتماع السياسي التجريبيين أن النظرة الضيقة المحدودة للسياسة مردها إلى ضيق الأفق في التعامل مع ما ينبغي أن تكون عليه الديمقراطية حتى يتسنى للناس تطبيق قواعدها، ومن ثم الحصول على حكومة أكثر استقرارًا . والحق أن ما ذهب إليه منظرو الصفوة من ضرورة تمركز السلطة

والسياسة في أيدي تلك النخبة نابع، في المقام الأول، من وصفهم للعوام بالسلبية والجهل والخنوع، فأنى لهم خوض غمار معترك الحياة السياسية وهم عاجزون – في ظل تنافس الصفوة على السلطة – عن المشاركة الكاملة فيها ؟ بل قد يرى من هم أكثر تطرفًا وانتقادًا للعامة أن السواد الأعظم منهم غافل عن المرامي الحقيقية للسياسة. لكن اعتبار السياسة جزءاً من الحياة اليومية يغير كثيراً من منطلقاتها، فها هم علماء الاجتماع السياسي المعاصرون يرون أن المجتمع ذاته عبارة عن أطياف شتى قابلة للاشتغال بالسياسة، خوض سباق المنافسة السياسية، مما ينفي عن العامة تلك الصفات المشينة من جهل وسلبية، ليصبحوا هم من يمتلك إرادة إعادة تشكيل هوياتهم وماهيتهم، ومن ثم التالي إعادة بناء المؤسسات التي يتعاملون معها في حياتهم اليومية.

التعددية Pluralism

خلافًا لما ذهب إليه منظرو الصفوة ، يضع المنادون بالتعددية السياسية المواطن العادي في مقام كريم يليق به كمشارك فاعل في العملية السياسية٤، لأن السياسة في نظرهم تتمثل في تنافس فئات اجتماعية ذات مصالح فيما بينها، ولا يمكن لإحداها الهيمنة على مقدرات الأخرى، طالما أن كافة طوائف المجتمع مشاركة فيما يتاح لها من موارد شتى، وينسحب ذلك إلى مستوى الدولة، وهي – كما يراها أنصار التعددية – عبارة عن مؤسسات متنافسة ومتصارعة، وليست كيانًا موحدًا يفرض هيمنته على كافة قطاعات المجتمع (Smith,1995:211) ، لذلك يؤثرون استخدام مصطلح "الحكومة" ، كما أن "الشعب" عندهم ليس كيانًا متجانسًا موحد الإرادة، وخانعًا في الوقت ذاته، يعوزه من يحكمه ويدير شؤون حياته من الصفوة . إن السياسة الديمقراطية تنطوي على عملية دائمة من الأخذ والرد حتى يتحقق أي تأثير على

سياسة الحكومة، التي هي في جوهرها اتفاق وتواؤم بين كافة فئات ذوي المصالح الضالعين في العملية السياسية (Dowse, and Hughes,1972:135) .

حينما وجه البعض أصابع النقد لأصحاب النظرية التعددية ، والتي يتمحور أغلبها حول النظرة الساذجة للسياسة الديمقراطية على أنها ليبرالية منفتحة، لم يأل التعدديون جهدًا في مراجعة آرائهم، ثم جاء التعدديون الجدد ليقولوا بأن الصفوة من رجال الأعمال هم الأكثر تأثيرًا على سياسات الحكومة، وهو تأثير لا يظهر جليًا في العملية السياسية، ولذا قد يكون عائقًا أمام الفئات الأخرى ذات التأثير الفعال (Held,1987:202) ، أي أن التعددية الجديدة قد خلقت مضمارًا يتلاقى فيه الماركسيون الجدد والتعدديون والراديكاليون من أصحاب نظرية الصفوة (Marsh,1995) . إلا أن التعدديين الجدد لا يؤمنون بنظرية الصفوة، ولا يأخذونها على عواهنها، بل إن هؤلاء الصفوة لا يمثلون للتعدديين الجدد كيانًا موحدًا، وليس بمقدورهم استغلال العامة، أو خداعهم من أجل إخضاعهم لما يفرضونه عليهم من قرارات، وما أوجد هؤلاء الصفوة على الساحة إلا قدرتهم على التجاوب مع باقي الفئات ذات المصالح التي يزعم الصفوة أنهم في خدمة تلك المصالح (Dowse, and Hughes,1972:138). كما تتسع الهوة بين التعدديين الجدد والماركسيين الجدد في أن الدولة تضع السياسة نصب عينيها، ولا يمكن لها – بأي حال من الأحوال – أن تنجرف وراء مصالح فئة بعينها، حتى ولو كانت الطبقة الرأسمالية، رغم اعتراف التعدديين الجدد بخطر النشاط الاقتصادي على العملية الديمقراطية.

إذا كانت نظرة التعدديين للسياسة تتسم بالعموم، بوصفها محورًا للحياة الاجتماعية، وعنصرًا مستقلًا عن الدولة، فإنهم لا يختلفون في تعريفهم للسياسة عما ارتآه علماء الاجتماع السياسي قديمـــــًا، فيصبون جل اهتمامهم على مدى التنوع والتعدد بين الفئات المجتمعية ذات المصالح والتي تستمر عملية تكوينها طالما سارت تلك الفئات

على نهج المؤسسات الحكومية، وحتى إذا كانت الدولة تمثل الساحة التي تتصارع فيها فئات المجتمع سياسيًا، فلا يمكن اعتبار تلك الصراعات جزءاً من العملية السياسية إلا إذا حدثت على مستوى الدولة (McClure,1992:118-119) ، وبذلك تعمل السياسة – من وجهة نظر التعدديين – تحت مظلة الدولة، ولا تحيد عنها قيد أنملة .

يرتبط بهذا التعريف التعددي المحدود للسياسة تعريفٌ أكثر تحديدًا للسلطة يصعب معه النظر لتشكيل الهويات الاجتماعية، وصياغة التنافس فيما بينها، على أنه أمر سياسي بالدرجة الأولى، وخير دليل على ذلك تعريف دال Dahl (1956:13) للسلطة بأنها "علاقة ... واقعية يتمكن أحد أطرافها من فرض سيطرته على استجابات الطرف الآخر"، وهو هنا يفترض وجود شخصية اجتماعية تمتلك السلطة التي تجعلها قادرة على التحكم في النتائج المنشودة، وذلك الاهتمام بالنتائج الملموسة من جانب أنصار التعددية هو ما أثار حفيظة النقاد نظرًا لإغفال النظرية التعددية لدور الأفكار والأسلوب الذي يتشكل وفقه الأجندة السياسية، فيصبح الاستغلال المباشر لنتائج العملية السياسية أمرًا لا طائل من ورائه (Lukes,1974) . والحق يقال إن من الضروري فهم واستيعاب تكوين هويات وكفاءات وصياغة اهتمامات الفئات الاجتماعية على أنها نتاج لاستغلال السلطة، لأن تسييس السياسة يعتمد على تشكيل الهويات ورسم الخطى السياسية، وليس على القرارات البيروقراطية المركزية.

رغم عدم تسليم التعدديين بأن مصالح الفئات الاجتماعية التي يعكفون على دراستها هي مصالح مسلم بها، ولا تقبل جدالًا، نجد أن تعريفهم للسلطة والسياسة يحول دون فهمهم الصحيح لتكوين الهويات السياسية، والتنافس الذي يدور بينها في المجال الاجتماعي، واقتصارهم على دراسة الأسلوب الذي يحاول الأفراد من خلاله تعظيم منافعهم على مستوى الحكومة، وهو ما يدفعنا للجزم بأن ما جاء به أنصار التعددية

لا يختلف عن النهج الذي رسمه الرعيل الأول من علماء الاجتماع السياسي، لذلك عجزوا عن إدراك اختلال ميزان القوى بين فئات المجتمع المدني التي اشتغلت بالسياسة بفضل أنشطة الحركات الاجتماعية الجديدة التي ازدهرت منذ ستينات القرن العشرين، وعقدت الدهشة ألسنتهم إزاء ما صاحب تلك الفترة من تطور (Held,1987:199-200) .

(٣ , ١) علم الاجتماع السياسي لدى دوركايم

The Durkheimian Tradition of Political Sociology

لم تنل أعمال دوركايم في علم الاجتماع السياسي نفس شهرة وتأثير الآراء التي نادى بها نظيراه ماركس وفيبر ، لأن الدولة في رأي هذا الأول تقوم بدورٍ ثانويٍّ في الحفاظ على استقرار المجتمع ، وهي القضية التي ارتأى فيها دوركايم بيت القصيد في علم الاجتماع، خاصة قضايا التماسك الاجتماعي، وما يصاحب نمو روح الفردية من شعور بالانتماء للجماعة ، وليس العداء بين كافة أفراد المجتمع. ولا يعني هذا أن دور الدولة في حماية الاستقرار المجتمعي ينعدم بالكلية ، بل يظهر ذلك جليـــًا في ضمان تشارك أفراد المجتمع في ضمير جمعي أخلاقي ، حتى وإن تطلب الأمر أحيانًا أن تأخذ الدولة زمام القيادة في صياغة هذا النسق القيمي الأخلاقي(Giddens,1971:102 ، Luex,1973:668-674) ، علاوة على أن الدولة في حد ذاتها – كما يرى دوركايم – هي نتاج لتقسيم العمل في المجتمعات الحديثة ، ولها نصيب في توسيع رقعة الحرية الفردية ، لكن الدور الأبرز للدولة هو رعايتها "للضمير الجمعي" للمجتمع المتمثل في كافة الرموز المعبرة عن المعتقدات والقيم التي يمارسها أفراد المجتمع من خلال الطقوس العقائدية الهادية للأفراد والمحددة لسلوكهم ، لذا يـُشبـِّه دوركايم الدولة بالعقل "المسؤول الأول عن التفكير" (Durkheimian,1992:51) . وتعمل "الوحدة العضوية"

على تحقيق تماسكه في المجتمعات الحديثة من خلال شعور أفراد المجتمع بالتكاتف فيما بينهم لقيامهم بأدوار اجتماعية مهمة ومتكافئة، واحترام كل فرد منهم لحقوق الآخرين، وذلك خلافاً لما كانت عليه فكرة التماسك التي ذاع صيتها في مرحلة ما قبل المجتمعات الحديثة حيث كان للتشابه في نمط الحياة دور العامل الحافز الذي يساعد على نمو الشعور بالانتماء للمجتمع. وترعى الدولة هذا التماسك المجتمعي بخلق "الضمير الجمعي" وتطبيقه على أرض الواقع في صورة قرارات ملزمة بقوة القانون والسياسة من أجل تحقيق الخير الأسمى لكافة أفراد المجتمع (Vogt,1993).

رغم يقين دوركايم من أن ما يؤدي دورًا وظيفيًا نافعاً للنظام الاجتماعي لابد وأن يتواجد حتمـًا على أرض الواقع، فقد وجد هانز بول موللر Hans-Paul Muller أن آراء دوركايم حول علم الاجتماع السياسي لا تنقص بذلك اليقين من إمكان تحقيق التماسك الاجتماعي، والسبب في ذلك هو ما شهده دوركايم من صراع محموم جراء تحول المجتمع الفرنسي في القرن التاسع عشر من مجتمع زراعي إلى صناعي رأسمالي (Moller,1993:95 ، انظر أيضاً Luex,1973). ولقد اختلفت رؤية دوركايم لهذا الصراع عن نظيريه ماركس وفيبر ، حيث نفى أن يكون الصراع عنصرًا أساسياً في المجتمعات الحديثة ، فحيثما نشب صراع ، ففي ذلك دلالة قطعية على غياب التكامل الاجتماعي السليم ، والتناسق القيمي القويم ، لذلك وجد دوركايم في إصلاح المجتمع الفرنسي ضرورة حتمية تحول دون تسلط روح الأنانية والمصالح الشخصية على الفردية الأخلاقية، وذلك بتحقيق أكبر قدر من التناسق بين الدولة الديمقراطية والفئات المهنية والمثل الفردية، فيما يسمى بمجتمع الجدارة meritocratic society، حيث رأى دوركايم أن الثروات الموروثة تقف حائلًا أمام وجود ثقة بين أطراف المعاملات القانونية التي تعد أحد أهم أعمدة الاقتصاد الحديث(1992 الفصل الرابع Parkin،) . كما شملت رؤية دوركايم للإصلاح المجتمعي رعاية النقابات العمالية من أجل

تيسير سبل التواصل بين الدولة والفرد ، وحماية حقوق الأفراد إذا ما حاولت الدولة التجني عليها، وفوق كل ذلك رعاية الضمير الجمعي والنسق القيمي لتحقيق المصلحة العامة، ومثال ذلك ما نادى به دوركايم من ضرورة تصويت الأفراد حسب انتماءاتهم العمالية ، وليس وفقًا لمحل إقامتهم، حتى تتجلى في المجتمع روح الانتماء والمصالح المشتركة بين أفراد النقابة، ثم يشيع الأمر ليتحقق الانتماء المجتمعي بالتبعية، أي أن النقابات العمالية ليست إلا جماعات تلتف حول قيم محددة تعيد تشكيل المصالح الفردية الذاتية ، بحيث تتجانس في كيان كلي يحقق مصلحة باقي أفراد الجماعة، ولا يسمح بطغيان مصلحة فردية على حساب مصالح الآخرين . ويبدو للمتأمل هنا أن دوركايم ينظر للنقابات على أنها مؤسسات حقوق مدنية، وليست جماعات مهنية بالدرجة الأولى، مما يعطي أفكاره الصبغة التعددية ، ولو في جانب منها، في ظل اهتمامه البالغ بإقرار حالة من التجانس والتناسق المجتمعي يستحيل معها الصراع الاجتماعي أمرًا عدميًا ، لا يمكن أن يحدث مطلقًا (Cladis,2005) ، كما تتقاطع آراء دوركايم مع نظرية الصفوة في قضية الديمقراطية ، لأنه يقول بوجود مجموعة من "الشخصيات أو الفئات الاجتماعية" التي تضطلع بوظيفة تتيح لهم تفسير النسق القيمي للمجتمع نيابة عن غيرهم (Parken,1992:39) .

تنبع أصالة فكر دوركايم من احترامه الكامل للمساواة بين أفراد المجتمع ، وجعلها السبيل القويم لاستقرار المجتمعات الحديثة، خلافًا للنظرة المحافظة التي طالما قولبت آراءه وفقها (Turner,1992) ، والحق أن باقي آراء دوركايم هي بالفعل آراء محافظة، أو فلنقل رجعية ، فرغم اهتمامه بقضية الإصلاح الديمقراطي، نجد أن طرحه الخاص بمفهوم المجتمع ككل لا يسمح بوجود عمل سياسي على الإطلاق، لأن الصراعات المجتمعية لديه ليست سوى حالة مرضية عارضة، يعالجها دوركايم بفكرة الاتفاق المجتمعي حول تفسير "النسق القيمي"، سواء فيما يخص تجانس المعايير

الثقافية للمجتمع، وضمان السلامة الأخلاقية لأفراده، أو وجود معايير قويمة يتشكل وفقها المجتمع، ويحددها علماء الاجتماع . فالصراع الاجتماعي، الذي هو سمة أساسية للمجتمعات الحديثة لدى ماركس وفيبر ، يعد عرضاً مرضياً لدى دوركايم نتيجة التحول الجذري نحو نمط اجتماعي جديد يؤدي فيه علم الاجتماع دوراً تشريعياً خاصاً ، إذ يتسم هذا الدور لدى دوركايم بالاكتشافية، ولا مكان فيه للعمل السياسي، في ظل وجود إصلاح مجتمعي يقوم على أسس علمية، فالسياسة ميدان للتشرذم والفرقة اللذين ينعدمان في أنموذج دوركايم الاجتماعي القيمي، لأن السياسة والأخلاق عنده لا يجتمعان معاً.

علم الاجتماع السياسي في الفكر الدوركايمي الجديد
Neo-Durkheimian political sociology

يصدر ما يقوم به أنصار دوركايم الجدد من دراسات عن اهتمامه بدور الضمير الجمعي كعامل محدد للسلوك وداعم للفرد ، وكذلك ما قدمه من سبل ترسيخ هذا الضمير كالطقوس والممارسات ومشاعر الانتماء والتكاتف التي تجمع كافة أفراد المجتمع تحت لوائها ، في محاولة منهم للتعامل مع إشكالية الأساس القيمي للتماسك الاجتماعي ، ففي حين ينكر دوركايم أي دور للسياسة (جاء على لسان ليوكس في أوائل كتاباته أن دوركايم يفترض وجود "كيان يجمع ما هو عادي بما هو مثالي وما يحتمل حدوثه" (Luex,1973:177) ، يعمد أنصاره الجدد إلى دراسة صعوبات تحقيق هذا التماسك ، وسبل المحافظة عليه ، وكذا إمكانية التوسع في تطبيق مفاهيم العدالة الاجتماعية في المجتمعات المعاصرة التي تتسم بالتعقيد .

يتخذ جيفري الإسكندر Jeffrey Alexander من كتابات دوركايم الأخيرة المعنية بالحياة الدينية نقطة البدء في كتابه "المدار المدني" The Civil Sphere، حيث يرى أن الجوانب الروحية هي ما يحقق التماسك المجتمعي، رغم ما قامت به العلمانية الإنسانية من دور فاعل في تحول كثير من المجتمعات المعاصرة ، مستشهدًا على ذلك بالقداسة التي يشعر بها المواطن الأمريكي حيال الفكر الديمقراطي ، فهو يذود عنها بكل نفيس وغال ضد ما قد يحدق بها من أخطار تدنسها ، سواء أكان مصدر هذا الخطر أفراداً أو أحداثاً أو نشاطات. لذا يرى الإسكندر وجود مدار مدني محوره الأساسي مجموعة القيم الثقافية التي تحافظ على هذه الثنائية القائمة بين عشاق الديمقراطية ومعارضيها، ويعتبرها الجميع مرجعية راسخة حال قيام أي جدل سياسي، وذلك المدار في تواكب مستمر مع باقي المدارات في كافة المجتمعات المتمايزة آخذًا شكل "المجال الضام والمميز الثقافي للمجتمع بكافة مؤسساته" (Alexander,2006:31). يشترط للانضمام لهذا المدار المدني تمتع الفرد بقدر كبير من الدافعية والتصرف بديمقراطية (أي بعقلانية وواقعية ، مبتعدًا عن كافة أشكال التهور والرعونة) داعمًا العلاقات الاجتماعية الديمقراطية (التي تتسم بالانفتاح والثقة والصحة) والمؤسسات (القائمة على لوائح وتنظيمات وليست عشوائية إعتباطية ، والداعمة للمساواة بين أفرادها وليس للتدرج الوظيفي الهرمي ، والحريصة على لم شمل كافة أفرادها وليس إقصاء البعض لمصلحة البعض الآخر) ، وكل من يثبت تدنيسه لهذه الرؤية يصبح مغضوبًا عليه "معزولًا ومهمشًا على أطراف المجتمع المدني ، بل قد يستدعي الأمر القضاء عليه نهائيًا" (Alexander and Smith,1993:164) . وقد يتسع مجال المدار المدني ليشمل من عانوا من التهميش والإقصاء في السابق من فئات مجتمعية إذا ما استطاعت تلك الفئات الالتزام بقواعد وتنظيمات المدار المدني في مؤسساتها ، وبل قد "تغزو" هذه التنظيمات مجالات أخرى غير مدنية

كالاقتصاد والدولة والأسرة والمعاملات الدينية ، وبذلك يولي الإسكندر اهتماماً بالغاً بالحركات الاجتماعية التي تمثلت ، وجسدت بنجاح باهر ، كل ما جاء به المدار المدني من قواعد يبنى عليها المجتمع المثالي أبرزها عودة زنوج أمريكا والنساء واليهود إلى حظيرة الديمقراطية ، والذي لم يكن ليحدث لولا قيام المدار المدني على الفردية الأخلاقية ، وحقوق الفرد المقدسة في المجتمعات المعاصرة ، ليثبت للجميع أن قواعد الديمقراطية والعدالة الاجتماعية قابلة للتوسع في ظل المدار المدني .

يتضمن "البرنامج القوي" لعلم الاجتماع الثقافي الذي طرحه الإسكندر ، وجسده المدار المدني في أسمى حالاته ، شرحاً معقداً لمدى التداخل والتناغم الحاصل بين الثقافة والبنى الاجتماعية والسلوك الاجتماعي ، ولسوف نفسح المجال لاحقًا بين ثنايا الفصل لنحاول سبر أغوار هذا البرنامج ، وفهم الإطار التنظيري للثقافة السياسية. لكن ما يهمنا في هذا المقام هو إغفال كتاب "المدار المدني" لقضايا السياسة ، تماماً مثلما فعل دوركايم من قبل ، على الرغم مما قدمه الكتاب من تحديث رائع لأفكار دوركايم يلائم إلى حد بعيد القرن الحادي والعشرين .

لكن تنظير الإسكندر الوارد في "المدار المدني" لم يغفل رجال السياسة، فلم يجد غضاضة من أن يتوسع نطاق المدار المدني ليشمل كل من هُمش من قبل، فالاستخدام القويم لرموز الديمقراطية يميز أفراده ، لذلك يعتمد على الحراك الاجتماعي من أجل "إصلاح" أي خلل يشوب التماسك الاجتماعي. إلا أن أعمال الإسكندر تقر بأن المجتمع الأمريكي (المثال الحي الذي تمحورت تحليلاته حوله) يتسم بالعدالة، حتى وإن تم إقصاء بعض فئاته من المدار المدني، فإن مرد ذلك هو إيكال الأمر لساسة أخطأوا، ثم قام علماء الاجتماع لاحقًا بتوجيه اللوم لهم لما قاموا به من تدنيس لقواعد الديمقراطية. ورغم محاولات الإسكندر المتعددة أن يظهر نفسه في موقف المحايد

اجتماعيًا ، إلا أنه في واقع الأمر يميل إلى الإصلاح الاجتماعي المتساوي، رافضـًا في الوقت ذاته للتفسيرات السلطوية الفوقية لخصائص الانتماء الاجتماعي والمنظمات الاجتماعية، لذا فإن الإسكندر ينأى (مثلما فعل دوركايم) بنفسه عن معترك السياسة حال الإقدام على إصلاح اجتماعي. والسؤال الذي لا مناص منه هو: ما المبرر الذي يدفعنا للتعامل مع الأمثلة التاريخية التي ساقها الإسكندر ليثبت استنتاجاته بشأن بنية المجتمع على أنها ليست سوى حالات فردية ناجحة لاستخدام قواعد التقدم في عدد من المواقف المتفرقة؟ وحقيقة الأمر أن الإسكندر ينحو في فهمه للبناء الثقافي العميق للمجتمع تجاه العدالة، لأن كافة مكونات المدار المدني تنبذ السياسة نبذًا، وتعدها في أحسن الأحوال أمرًا ثانويًا. ورغم إقرار الإسكندر بوجود خلافات حول تفسير قواعد الديمقراطية، وهي الخلافات التي لم تظهر في أنموذج دوركايم، لأن احترام الحقوق الفردية ركن ركين في بناء الديمقراطية المقدس، إلا أن المدار المدني لا يستثنى منه أحد بالكلية. ففي حين قد يحدث وتقصى جماعة ما تاريخيًا ، فإن القواعد العامة للمدار المدني ، والتي تتسم بشموليتها وعالميتها، تحمل في طياتها منطقاً يقاوم تصنيف أي شخص على أنه "خارج" المجتمع الديمقراطي، عن معارضة المقومات الثقافية ذاتها "للازدواجية" القائمة بين ما هو مقدس ونظيره المدنس، الذي لا يكاد يخلو من لمسة قداسة. ويبرر الإسكندر ذلك بالقول بأن التعريفات المحددة "للشر" المحرك لأعداء الديمقراطية لا تقل في أهميتها عن تعريفات "القداسة" التي يتمتع بها الديمقراطيون. واللافت للأذهان هنا أن تحليله للأحداث والحركات الاجتماعية يتسم بالتقدمية ، ولا يؤخذ عليه إلا ما وجهه لدوركايم من قبل من نقد يخص رؤيته لمبدأ (الوظيفية الاجتماعية functionalism) التي تفيد بأن ما له نفع يصبح الأنموذج الطبيعي الذي يجب أن يسود ، وبالمثل يتسم المدار المدني بالعدالة الشديدة التي لا يقوضها أية

إقصاءات تاريخية، بل إن تلك الإقصاءات ستزول يومًا ما، وينبغي جعل ذلك هدفًا منشودًا، حتى وإن تضمن ذلك بعض المعاناة من دماء ودموع ومسائل تتعلق بالحياة والموت. لكن الراسخ في رؤية الإسكندر هو قوله بسطحية النزاعات السياسية، وزوالها الحتمي بعد فترة وجيزة مادامت العدالة هي الشغل الشاغل للمدار المدني

يجب التعامل مع أعمال دوركايم ونظيريه ماركس وفيبر سواء بسواء، فكلها أطروحات ذات أثر بارز في علم الاجتماع السياسي، ويزيد هذا الأثر في علم الاجتماع السياسي المعاصر، نظرًا لتأكيد دوركايم على اتخاذ المعاني الرمزية والقيمية محورًا لتكون العلاقات الاجتماعية، فهناك دليل دامغ مثلًا على تأثر فرديناند دو سوسير Ferdinand de Saussure بفكر دوركايم، وهو العـلم البارز والقامة العالية في علم الاجتماع السياسي المعاصر (سنتناول أعماله الهامة لاحقـًا في القسم ٥,١ من هذا الفصل) ، ويفترض الإسكندر جدلًا أن لو كان هذا التأثير غير مباشر ، فإن التناغم الواضح بين أفكار دوركايم عن الرموز واستعمال دو سوسير لها في نظريته المسماة "السميوطيقا" semiotics يشي بمثل هذا التأثير (Alexander,1998:4-5) . ولا تقل تعريفات السلطة والسياسة في أهميتها لعلم الاجتماع السياسي المعاصر عن أهمية فكرة المعاني الرمزية، لما في ذلك من إيضاح للتفاعل بين المعاني المختلفة، وكيف يستغلها رجالات المجتمع لتشكيل الهوية الاجتماعية، ومحددات العمل الاجتماعي، مما يستوجب علينا الآن أن نيمم وجهنا شطر أعمال ميشيل فوكوه Michel Foucault. وكما سنرى لاحقاً فإن آراء فوكوه لا تروي ظمأ المتعطشين للوقوف على معنى جامع مانع للثقافة السياسية، لأنه - وببساطة – يتجاهل أهمية المعاني الثقافية، لكن يُحمد له اختلافه عن سابقيه ممن تعرضوا لمصطلحي السلطة والسياسة بالدراسة، وهو ما ييسر لنا الوصول إلى تأطير فكري للثقافة السياسية.

(٤ , ١) التعريف الفوكالتي للسلطة والسياسة
Foucauldian Definitions of Power and Politics

يُـعد ما قدمه فوكوه من تعريف للسلطة الإسهام التنظيري الأوحد الذي وجه الأنظار لضرورة إعادة النظر في علم الاجتماع السياسي المعاصر، على أن فوكوه نفسه يعاني من تناقض في علاقته بعلم الاجتماع السياسي المعاصر، ففي حين تمثل آراؤه وكتاباته حجر الزاوية في تطوره، ولا ينكر أحد أنشطته السياسية، خاصة ما يتعلق بقضايا حقوق السجناء والمثليين، ينفي هو عن نفسه اهتمامه بالسياسة، مُــقرًا بميوله نحو القيم (Foucault,1984a) التي يرى أنها نابعة من ذات المرء. ولا تُكتَســَب بالسير على خطى مجموعة من القواعد الخارجية المحددة للصواب والخطأ. إن هذه النزعة القيمية الأخلاقية تتصل برفضه لمبدأ التنظير المنظم، وهو ما يبرر عزوفه عن رسم مخطط للمؤسسات الاجتماعية والسياسية يساعد على استيعاب السياسة المعاصرة؛ وجل ما توعز به كتاباته هو تحليل مظاهر السلطة وممارستها التي قد تستغل في أماكن غير متوقعة، بأسلوب غير متوقع .

نستهل هذا القسم بإطلالة على "مؤشرات السلطة" عند فوكوه، ثم نعرج بعدها على مفهوم "الحكوموية" التي تمخض عن كتاباته الأخيرة. ورغم الأثر البارز، والأهمية القصوى لمفهوم الحكوموية في علم الاجتماع المعاصر، إلا أنه لا يمثل كل ما كان يرمي إليه فوكوه، لأن تأثيره كان أشمل وأعمق من ذلك بكثير، لذا آثرنا أن نتناول في القسم الأخير من هذا الفصل هذا الأثر الذي تبدَّى في "الثقافة السياسية".

مؤشرات السلطة لدى فوكوه Foucault's analytics of power

لا يدَّعي فوكوه أنه مؤسس لنظرية جديدة للسلطة، بل يقول بضرورة تحليل مفهوم السلطة وذلك برده للعمليات الداخلة فيه، واقتفاء الآثار المترتبة على تفعيله؛

الأمر الذي يجعل من العسير، إن لم يكن مستحيلًا، حده بمجموعة من المفاهيم المسبقة، ومن ثم الشروع في معرفة مدى انطباقها على مصطلح السلطة من عدمه (Foucault,1984b:82)، مما حدا به لتبني فكرة (مؤشرات السلطة) والتي تنتهج في تعريف السلطة تحديد ملامح النماذج والأمثلة السلطوية في ضوء ثلة من الخطوط العريضة نوردها في العرض التالي.

يرى فوكوه أن السلطة في المقام الأول عملية إنتاجية لا تتوافق، بأي حال من الأحوال، مع ما أسماه بالأنموذج "القانوني الفوقي" والذي يحيل السلطة إلى حق بديهي مكتسب للدولة، أو بالأحرى حق يفرض بالقانون بغرض تفعيل القواعد المنظمة للمجتمع. وفقاً لهذه النظرية، يرى الليبراليون أن السلطة تستلزم وجود محظورات نص عليها العقد القانوني الذي ارتضاه أفراد المجتمع، في حين يرى أصحاب الاتجاه الراديكالي المتطرف في السلطة تجسيداً لتلك السياسات والتشريعات التي تضمن المحافظة على التقسيم الطبقي للمجتمع، بما في ذلك هيمنة إحدى الطبقات، مما يضفي على السلطة طابعًا سلبيـًا قمعيًا مناهضًا لأي حراك مجتمعي (Foucault,1980a). ويؤكد فوكوه على أن النظر للسلطة من هذا المنظور يغفل دورها الفاعل في المؤسسات المجتمعية، وتواجدها الجدِّي في أي حوار مجتمعي؛ لذلك نجده مهتمـًا أيما اهتمام بتحليل الممارسات المجتمعية السلطوية عن طريق اقتفاء آثارها، فتكون السلطة بذلك مفهوماً مرناً قابلاً للتعديل بدلاً من أن يتمثل في قالب جامد مرئي، حيث تعمل السلطة على تشكيل أنماط لأجساد وعقول تغاير تماماً ما كانت ترمي إليه النظرية الفوقية القديمة، وتقوم الممارسات السلطوية بالدرجة الأولى على التعددية، وعدم احتكارها من قبل قطب سياسي وحيد، أو نخبة، أو حتى مشروع فردي شامل. لكن لا ينبغي أن يُفهم من ذلك أن النظر إلى السلطة على أنها عملية إنتاجية أمر محمود، بل إن الناظر المتمعن في

أغلب أعمال فوكوه يجده دائم النقد للممارسات السلطوية في المجتمع باعتبارها نتاج لعلاقات وكيانات اجتماعية منظمة ومنضبطة يجب مقاومتها.

إن المجال المعرفي هو أكثر المجالات دلالة على إنتاجية السلطة لدى فوكوه، فالمعرفة، وخاصة العلوم الاجتماعية، تنصب حول إنتاج أجساد منصاعة وعقول خاضعة، لذا صاغ مصطلح "الخطاب"discourses للإشارة لتلك الأنظمة المعرفية شبه العلمية، وبذا لا تعني المعرفة بوصفها خطابًا knowledge as discourse لمعرفة العالم "الحقيقي الواقعي" سابق الوجود على تلك المعرفة، رغم ادعائها تقديم الواقع كما هو دون المساس به، أو التعديل عليه ؛ إلا الخطابات (أي الأنظمة المعرفية سابقة الماهية) هي ما يشكِّل الواقع من خلال ما تقدمه من معارف محددة سلفًا عنه . وتتميز المعرفة عن غيرها من طرق إدراك العالم بأنها تنطوي على ممارسات سلطوية فتدعي بذلك أنها المعرفة الحقة بالعالم الواقعي، لأن المعرفة ، كما يراها فوكوه، ليست إلا مجموعة العبارات والقواعد اللفظية الحاكمة للمؤسسات ، وفقاً لعدد من الممارسات والإجراءات التي يفرضها من يضطلعون بالشأن التنظيمي في تلك المؤسسات، فتصبح تلك العبارات حقائق راسخة، وقواعد بديهية. لذا يذهب فوكوه في تحليل الخطاب إلى القول بضرورة الوقوف على الأساليب التي تتمخض عنها المعرفة الجديدة، وتحديد الظروف الخطابية وغير الخطابية discursive and non-discursive، وبالأخص الآثار السلطوية الناتجة عنها، فيقول مثلًا: "إن الباحث في كنه العلاقة بين الحقيقة والأنظمة السلطوية التي تنتجها وتحافظ عليها وعلى الآثار الباعثة على وجودها وتوسع مداها يدور في دائرة مفرغة" (Foucault,1980b:133).

يتعارض تحليل فوكوه للمعرفة على أنها مؤسسية سلطوية مع ادعاء العلوم الاجتماعية تبنيها لموقف نزيه ومحايد، يروم التقدم الإنساني فحسب. كما يخالف هذا التحليل أيضاً النظرة المتطرفة القائلة بأن المعرفة الناتجة عن مؤسسات النخبة هي

معرفة مضللة بطبيعتها، تخفي العلاقات الحقيقية للسلطة، فالخطابات لدى فوكوه لا تخفي السلطة فحسب، بل وتساهم في دعم ممارستها لإنتاج العلاقات الاجتماعية القائمة على وجود مصدر سلطوي يخضع له الآخرون.

تنتج السلطة أفرادًا يمارسون أحد دورين لا ثالث لهما : إما الحاكم أو المحكوم. ولقد أورد فوكوه في مؤلَّفه "النظام والعقاب" Discipline and Punish وصفاً للأجساد المنصاعة الناتجة عن تطبيق عدد من الممارسات السلطوية التي يفرضها مَن يضطلعون بالشأن التنظيمي المراقبي، والتي ترمي لتدريب الأفراد على السلوك المتوائم مع تلك الممارسات، ليتم بذلك تصنيفهم إلى أسوياء أو خارجين على القانون، ويتجسد ذلك بأشكال شتى في كافة المؤسسات الاجتماعية، العسكري منها أو الصناعي ، ومرورًا بالمؤسسات التعليمية والصحية وغيرها من مؤسسات المجتمع (Foucault,1979). ويعمد فوكوه في المجلد الأول من كتابه "تاريخ النزعة الجنسية" History of Sexuality إلى تحليل عملية إنتاج الأجساد الموجهة جنسياً من خلال ممارسات الاعتراف (Foucault,1984b) ، فبغض النظر عن الجانب الفطري في تطور تلك النزعة، إلا أن الباحث الأمين في الحقب التاريخية المتعاقبة سيجد دلائل شتى على توجيه وإظهار النزعة الجنسية من خلال ما ألفناه عندنا في بلاد الغرب من تدريب أنفسنا على التعبير عن رغباتنا بطرق محددة، تمثلت قديمًا في اعترافات الأفراد بخطاياهم داخل الكنائس المسيحية ، وتتجسد الآن في المجتمعات المعاصرة في البيئات التي تتوسل بالأساليب العلاجية، سواء دور العلاج النفسي، أو مراكز الإرشاد الاجتماعي، أو مكاتب الاستشارات، أو الهيئات التعليمية، أو حتى البرامج الإعلامية المعنية بهذا الجانب الاعترافي، سواء تلك البرامج التي تتضمن "مكالمات هاتفية" يبث فيها الفرد شكواه بأسلوب يخفي هويته، أو تلك التي يتحدث فيها بشكل علني على شاشات التلفاز، أو غيرها من أساليب

الاعتراف الأخرى. لذلك نجد فوكوه يخلص من ذلك كله إلى القول بأن الجسد ما هو إلا صنعة تاريخية ؛ أي أن قدراته محددة تاريخياً ومقولبة وفق ممارسات سلطوية.

كما يرى فوكوه أن النزعة الذاتية في الحكم على الأشياء هي إحدى النتائج البارزة للسلطة، مغايرًا بذلك الاتجاه الإنساني الذي ساد أوساط المثقفين في العالم الغربي حديثًا، والقائل بأن الذات الفردية هي مصدر المعاني المقصودة، لما تتمتع به من تفرد ذاتي، ووحدة بنيوية، ومقدرة على التعقل (Mcnay,1994:4). لكن فوكوه يعتقد بأن هذه الذات دائماً ما تكون خاضعة لما تمليه عليها الخطابات والممارسات السلطوية التي تضعها في موقف المتحدث المتزن على مستوى الوعي، والمحدد لرغباته على مستوى اللاوعي (وهو الأهم في القرن العشرين) ، الأمر الذي حدا بفوكوه إلى الإسهاب في تناوله لمحاولة تحرير الفرد نفسه من خلال جلسات العلاج النفسي في المجلد الأول من مؤلفه "تاريخ النزعة الجنسية"، وهو أمر لا يخلو من مفارقة ، لأن الفرد بذلك يخضع نفسه بإرادته لأسلوب تطبيعي تواؤمي يضمن الحصول على النمط الشخصي المرجو من وراء تلك العملية (Foucault,1984a) ، وحينئذ يضع الفرد نفسه موقع الفاعل في خطاب التحليل النفسي حتى يتسنى إنتاج هذا النمط، واختباره باعتبار أنه فرد ذو رغبات سرية يجب الكشف عنها من خلال التحليل إذا أراد أن يتمتع بقدر من الحرية والصحة . أي أن النفس التي تتمخض عن عملية التحليل النفسي هي صنعة مخطط لها وتسير وفق ضوابط معدة سلفًا، وليست كيانًا تسبر أغواره في مراحل هذه العملية، ناهيك عن أن إنتاج الذات لا يكاد يخلو من علاقة سلطوية تتمثل في ضرورة تفسير المحلل لأفكار مريضه وأحلامه، ليصبح بذلك المرجعية الوحيدة في خطاب التحليل النفسي. إن تلك اللحظة التي يشعر فيها الفرد بذاته المستقلة، وبقدرته على التعبير عنها، ووعيه بها هي – في حقيقة الأمر– لحظة مشروطة بقواعد تفرضها سلطة المحلل.

من الواضح أن فوكوه لم يستطع تحديد آثار السلطة على الجسد وعلى الذات باستخدام نظرية شمولية للسلطة، حيث اعتمد تحليله على فحص التفاصيل الدقيقة لمعارف وممارسات تاريخية محددة، من خلال اقتفاء آثارها المتباينة في مؤسسات مختلفة، لتنتج هويات متسلطة، وأخرى خانعة. لكن سرعان ما اتجهت أصابع النقد لنظرة فوكوه مشيرة إلى اقتصاره على الشق السلبي من مفهوم السلطة، وهو ما يمقته فوكوه، فيصوره على هيئة قوة مهيمنة جبارة لا تحيد عن مواقفها، وكما ذكرنا آنفًا، فإننا لا يمكننا أن نغفل استخدام فوكوه لمصطلح "السلطة" من منظور ناقد لممارسات الهيمنة والتهميش الحالية، ونجاحه الملحوظ في اختزال صفة "الطبيعية" عن البنى الاجتماعية المادية. على أن أغلب النقاد يحكمون بعدم جدوى ما ذهب إليه فوكوه من أن كل العلاقات والكيانات الاجتماعية ما هي إلا نواتج للممارسات السلطوية، لأنه لم يأت بجديد، وانصب تفنيدهم لنظرية فوكوه على محورين أساسيين أولهما أن ممارسة السلطة تعني الهيمنة على شيء ما، وإن كانت كافة القدرات البشرية ليست إلا نتاجًا لممارسة سلطوية، فلماذا نطلق عليها سلطة من الأساس؟ وإذا كانت السلطة إنتاجية وليست قمعية، فالأحرى أن يقول فوكوه بأن كل شيء يعد جزءًا من بُنى اجتماعية، وعدم ادعاء أن العلاقات السلطوية هي المسؤولة عن إنتاج الكيانات المختلفة، دون أن يفقد منهجه التحليلي جوهره (Fraser,1989). أما المحور الثاني فمؤداه أنه في حال كانت السلطة هي المسؤولة عن إنتاج كل القدرات، فسيتحول الأفراد إلى ما يُشبِه الجمادات المستخدمة "لسد الفراغات" فحسب، دون أن تتوافر لها أي مصادر لمقاومة تلك السلطة، لافتقارهم للذات الفاعلة المستقلة والقادرة على توليد المعاني وصياغة القيم التي تعينهم على التصدي لآثار السلطة (Mcnay,1994:10-104). انطلاقًا من هذا الفهم

لفكر فوكوه، نجده يصور السلطة على أنها قوة غاشمة لا تسمح بمقاومتها على الإطلاق، خلافًا لما ادعاه من قدرتنا على تحرير ذواتنا من النظرة السلبية للسلطة.

ثمة تناقض بيِّن في كتابات فوكوه الأولى عن السلطة بين آرائه النظرية المتسمة بالإيجابية والمتمثلة في التزامه بمؤشرات تحليل السلطة ، وبين تحليلاته التاريخية التي قام بها والتي تتسم بالسلبية ، سواء عبَّر عن ذلك ضمنيًا أو صراحة، مثلما فعل في كتابه المشار إليه آنفًا حينما قال إن : "السلطة مكونٌ رئيسٌ في كل شيء، ليس لأنها شاملة لكل شيء، بل لأنها تنبع من كل شيء ... إن السلطة ليست مؤسسة بعينها، ولا بنية اجتماعية محددة، أو ماديات تمتلك، بل هي الاسم الدال على موقف استراتيجي معقد" (Foucault,1984b:93) ، وذلك التناقض هو ما يعضد موقف النقاد القائلين بأنه إذا كانت السلطة متوغلة في كل شيء على النحو الذي أشار إليه فوكوه، فستصبح مبدأً غيبيًا، مختزلًا من حيث المعنى والمبنى، ونذكر هنا قول Peter Dews (1984:21) : "لا يمكن تطبيق هذا المفهوم على نحو تجريبي دون إنتاج واقع مغاير تتحدد فيه مدى تغير موقف ما إذا تم إلغاء عمل السلطة."

إلا أن الناظر في كتابات فوكوه الأخيرة يلمس تطورًا ملحوظًا نجح فيه في الرد على هذه المآخذ، أبرزها أفكاره بشأن الهيمنة والسلطة والمقاومة، لكن الجدل لا يزال دائرًا حول ما إن كانت هذه الأفكار الجديدة تعطي دلالة قطعية على تخليه عن أفكاره السابقة، ففي حين يرى البعض أن أعماله الأخيرة تغاير تمامًا سابقاتها، أو على الأقل تمثل تغيرًا في الطرح (Foucault,1994؛ Hindess,1996:19,) ، يصفها آخرون "بالعشوائية والنقص والعوار" ، ولا تعد – بأي حال من والأحوال – تطورًا يقوم على مبدأ وحدة الرؤى (Gauteng,1994:2) ، لكن ما لا يختلف عليه اثنان هو مستوى التعقيد الذي وصلت إليه هذه الأعمال الأخيرة مقارنة بما ورد من تحليلات في أعماله الأولى.

من بين أعمال فوكوه الأخيرة كتابه "المواطن والسلطة" The Subject and Power الذي يتناول فيه العلاقة بين السلطة والهيمنة والمقاومة في المجتمع المعاصر، مشيرًا إلى أنها علاقة وثيقة، وعروة وثقى لا انفصام لها ؛ فحيثما تفرض السلطة هيمنتها، تُولَـــد المقاومة، وهي فكرة ليست بجديدة ، فلقد صاغها في كتاباته السابقة ، لكن يد التطوير قد طالتها بشكل ملحوظ ، حيث يقول بأن السلطة لا تمارس هيمنتها إلا على من أسماهم "الأحرار" الذين يحملون بين أضلعهم قلوبًا تحس بضرورة المقاومة، وأجسادًا غير خانعة ولا خاضعة، وعقولًا تدرك وجود احتمالات شتى لردود أفعالهم، لأن العبودية لا تنطوي على علاقة سلطوية، بل على سلاسل وأغلال تجعل منها علاقة عنف وليست علاقة سلطة . وخلافًا لما ذهب إليه فوكوه سابقًا من أن مفهوم السلطة ملموس في كل شيء، وأن عقول الأفراد تصمم في قوالب مسبقة وفق خطابات محددة، نجده هنا يقول بأن الأحرار موجودون حتمًا قبل الخطاب، ورغم ذلك فقد تمسك بقوله بأن عقول الأفراد تتجاذبها قوتان أساسيتان هما الممارسات السلطوية التي تضع لتلك العقول نمطًا لا تحيد عنه، وإدراكها لهوياتها المستقلة النابع من وجود الضمير أو إحساس الفرد بقيمة ذاته (Foucault,1982).

يقيم فوكوه من خلال تحليلاته علاقة لا تنفصم بين السلطة والصراعات العدائية للحركات الاجتماعية، قائلاً بأن أحد الجوانب المهمة لهذه الصراعات في علم الاجتماع المعاصر هو معارضتها لمبدأ إخضاع الغير لخطابات بعينها، فهذه الحركات تعتمد على تأكيد الهوية الفردية، ومن ثمَّ قبول تصنيف الأفراد إلى أسوياء وخارجين يحيدون عن جادة الصواب وفق ما تمليه الخطابات والممارسات السلطوية، على أنه في أحايين أخرى تتضمن تلك الحركات رفضًا لهذه الهوية:

" فمن ناحية تؤكد على حق الفرد في تأكيد اختلافه عن غيره، وهو ما يضفي صفة التفرد على أية هوية، ومن ناحية أخرى تهاجم بضراوة كل ما من شأنه عزلة الفرد، وانفصام تلك العرى الرابطة بينه وبين الآخرين، ومن ثم دبيب روح الفرقة في محيطه الاجتماعي، ليجد الفرد نفسه منغلقًا على ذاته، منطوياً عليها لا يحيد عنها قيد أنملة. " (Foucault,1982:211-212)

ومن أبرز الأمثلة التي ضربها فوكوه في هذا الصدد كانت حركات الصراع ضد سلطة الرجل على المرأة، أو الآباء على أطفالهم، أو المعالج النفسي على مرضاه، أو الطبيب على حالاته المرضية، أو الإدارة على نمط حياة الأفراد. ويعزي فوكوه تحليله على هذا النحو إلى طريقة مقاومة الحركات الاجتماعية للممارسات السلطوية، فالمقاومة عنصر أصيل في تعريف السلطة، ومنهجية دراستها من خلال تسليط الضوء على العلاقات السلطوية وطرق ممارستها.

كما قام فوكوه بإعادة تنقيح ومراجعة مؤشراته للسلطة بالاستعانة بمفاهيم الهيمنة والحكومة في كتاباته اللاحقة. وهنا يقر Hindsen (1996) بأن مصطلح الهيمنة لدي فوكوه هو أداة لتحليل مفهوم السلطة، مستبدلاً مصطلح السلطة بمصطلح الحكومة، ممتدحاً هذا النهج الدال على تحول فوكوه لمصطلحات أكثر دقة تعمل على التمييز بين السلطة كسمة لجميع التفاعلات الإنسانية، والهيمنة كأحد مكونات السلطة والمتسبب الرئيس في إشعال روح العداء للسلطة وتوطيد سؤدد تلك الروح من خلال علاقات هرمية ثابتة. بذلك لا تعد السلطة أمرًا مشينًا ينبغي مناهضته، وهو ما انتهجه فوكوه في السابق ، بل - على النقيض - باتت السلطة في ظل هذا التوجه الجديد تعبيرًا عن المرونة التي قد تتمتع بها العلاقات الاجتماعية، لاقتصار سريان آثارها على مـــن يظهر أحد أشكال المقاومة، وأما من تسول له نفسه التحكم في سلوك

الآخرين، فالعقاب – أي ارتداد آثار السلطة عليه – في انتظاره ، حيث تضيق مساحات الحرية في ظل الهيمنة، ويفقد الضعفاء الأمل في جدوى مثل هذا العقاب، رغم عدم استبعادهم لتطبيقه (Hindsen,1996؛ Foucault,1982). وخلاصة القول أن أنشطة الحركات الاجتماعية تعد مدخلًا مفيدًا لفهم مدى اعتبار العلاقات الاجتماعية صورة من صور الهيمنة، أو كعلاقات سلطوية، وفقاً لدرجة الحرية التي تتيحها سياسات الحفاظ على الهوية والتآزر بين الأفراد.

الحكومية Governmentality

رغم رفض فوكوه في أعماله اللاحقة لإنموذج "الخطاب القانوني" للسلطة متمثلًا في الدولة، وتوجيهه أصابع النقد للنظريات العامة للسلطة والدولة، إلا أنه شرع في وضع "مؤشرات للسلطة" تعنى بتكوين الدولة وإعادة الإنتاج في بلاد الغرب فيما أسماه "الحكوموية".

عَّرف فوكوه "الحكومة" على أنها السلطة باعتبارها "مُحددُ السلوك"، من خلال محاولة التأثير على أفعال الأفراد الذين يتمتعون بقدر من الحرية، انطلاقاً من حريتنا في السيطرة على أفعالنا، وعلى البيئة المحيطة بنا، وكذلك خضوعنا لإرادة آخرين. وبهذا الشكل استطاع فوكوه من خلال مفهوم الحكومية دمج أفكاره السابقة الخاصة بفكرة النظام وإنتاج أفراد خانعين، لا حول لهم ولا قوة، بأفكاره المعنية بإنتاج أفراد يتخذون من الهيئات السلطوية مرجعية تمنحهم الشعور بأنهم بشر "طبيعيون"، لافتاً النظر لأول مرة للعلاقة التي تربط هذه الممارسات التنظيمية بالتطور التاريخي لشكل الدولة الحديثة، والأسلوب الذي يضمن الإبقاء على الممارسة السلطوية دونما تغيير.

يرى فوكوه في الحكومية شكلاً حديثاً للسلطة، يعارض المفهوم المكيافيلي عن السيادة الذي ظهر في القرن السادس عشر، حيث هيمنت المكيافيلية على الساحة التنظيرية، بوصفها السراج المنير الذي اهتدى بنوره قادة الدولة الحديثة في أول عهدها، للحفاظ على السلام والأمن المجتمعي. ووفقًا لما جاء في كتاب "الأمير" (الذي يعد المرجع الأساسي للفكر المكيافيلي)، فإن الهدف الرئيس من وجود حكومة هو المحافظة على سيادة الحاكم على حدود دولته أرضًا وشعبًا. إلا أن معارضي الطرح المكيافيلي رأوا في هذا النوع من الحكم أمرًا دخيلاً على المجتمع، مما يؤذن بفشله الذريع، ونبذ أفراد المجتمع له، لأن ممارسات الحكومة يجب أن تكون على قدر كبير من التوافق مع أحوال المجتمع، حتى يتسنى تطبيقها على كافة المواطنين في كافة ربوع الدولة، بغرض زيادة ثروتها، ومن ثم رفاهية رعاياها. ويرى فوكوه أن مطلع القرن الثامن عشر قد شهد ميلاد مفهوم الحكومية، تزامنًا مع التطور نحو المجتمع الزراعي الرأسمالي والحاجة لإعادة تعريف مفهوم الاقتصاد، الذي أضحت نواته "جموع المواطنين" بدلاً من الأسرة، بفضل مجموعة من المعارف والأساليب الداعمة لأفكار التوسع، والسلامة، والإنتاجية، وبالاستعانة بطرق جمع البيانات الإحصائية، واستغلال أكبر قدر منها، لتصبح الحكومة في حد ذاتها علم محض، هو علم إدارة ثروة الشعب. ولقد صاحب مراحل الحداثة الأولى تمركز الدولة الحديثة كجهاز إداري عسكري يحمي سيادتها، الأمر الذي ساعد على شيوع فكرة الحكوموية من خلال الأخذ بعدد من الممارسات التنظيمية، والسياسات الدقيقة الرامية "لتنظيم السلوكيات"، وزيادة إنتاجية الأفراد والموارد، بدلاً من الاقتصار على وظيفة فرض النظام والأمن من السلطة الأعلى (Foucault,1991).

تمثل فكرة الحكومية تطورًا لمؤشرات فوكوه للسلطة ، وتعالج ما وجه من نقد لنموذج "الخطاب القانوني" للسلطة كشكل من أشكال السيادة، إلا أن فوكوه لم يضع تصورًا واضحًا وطرحًا متماسك الأركان للهيكل التنظيمي للدولة، وسبل تطوره في ظل الحداثة، وعلاقته بالسلطة التنظيمية، خلافًا لما توحيه بعض كتاباته اللاحقة من فهمة لانفصام العلاقة بين الدولة والسلطة التنظيمية، فنجده مثلًا يذكر في محاضرة له بعنوان "الحكومية" عام ١٩٧٨ أن الدولة "عبارة عن واقع مركب ، وتجريد أسطوري محدود الأهمية عكس ما نظن" (Foucault,1991:103) ؛ وفي ذلك تشابه صريح مع موقفه السابق تجاه دراسة السلطة، حيث نادى في بعض الأحيان بضرورة "قطع رأس الملك" حتى لا نبالغ في الاهتمام بسلطان الدولة وجبروتها، وما يتصل به من مصطلحات السيادة والقانون، فنضل عن الإدراك الحقيقي لعمل السلطة التنظيمية، بل تمادى فوكوه في منطقه هذا، وشط على نحو يشابه إلى حد بعيد موقف الماركسية حين قال بأن "الدولة بنية فوقية تهيمن من خلال ... شبكات السلطة على طرق تشكيل الجسد، والنزعة الجنسية، والعلاقات الأسرية، والقرابة، والمعرفة، والتكنولوجيا وغيرها من العلاقات الاجتماعية" (Foucault,1980b:122) ، وفي أحيان أخرى يشير فوكوه إلى العلاقة الوثيقة التي تربط الدولة بالممارسة السلطوية التنظيمية؛ فالحكومة، ممثلة في مؤسسات الدولة، تعد أحد أعمدة إستراتيجيات الحكومية (انظر ما أورده دين في هذا الصدد، ١٩٩٤ : الفصل الثامن ؛ وكذلك(Rose and Miller,1992 ؛ Curtis,1995 ؛ Rose and Miller,1995) . كما أن توجيه سلوكيات الأفراد أمر شائع تتنوع أشكاله وصوره في شتى المؤسسات والممارسات الاجتماعية، لتصبح الحكومية بذلك اللبنة المحورية في سلطة الدولة المركزية، تقويها وترعى توسعها، مدفوعة في هذه الأثناء بما تبذله مؤسسات الدولة من أنشطة داعمة لهذه السلطة التنظيمية، مثل

الأنشطة التخصصية للدولة، كالتشريع أو فرض مزيد من الضرائب لدعم إنتاج المعلومات على نطاق واسع يضمن حسن إدارة "السكان".

لقد تبدى أثر أفكار فوكوه حول الحكومية جليًا في تحليل الفكر التحرري الجديد neo-liberalism، الذي يرى فيه فوكوه مجموعة من الممارسات، و"أسلوبًا ممنهجًا نحو الوصول لأهداف إجرائية بعينها، من خلال الاستعانة بالتأمل والتفكر المستمرين الدائبين" (Foucault,1997:73-74) ، وهذا الفكر التحرري الجديد بهذا المفهوم قد ساد بلاد الغرب في نهايات القرن العشرين، ثم انتشر في باقي أنحاء العالم بهدف "غل يد الدولة"، والتي يرى منظرو هذا الاتجاه أنها قد توغلت وتدخلت في المجال الاقتصادي الخاص، أي أنهم يرون ضرورة تحديد، أو بالأحرى تقليل الأنشطة التي تمارسها الدولة بغرض تحفيز الأسواق لتحقيق المزيد من الثروات، وضمان استمرارية ذلك، علاوة على التأكيد على مبدأ الحرية الفردية، والذي قد قوضته القوانين والبيروقراطية التي تخترق خصوصيات الأفراد . كما يتضمن الأمر خلق المزيد من الأسواق التي لم تكن موجودة من قبل ، خاصة في نطاق القطاع العام والمنظمات التي طالما رزحت تحت نير البيروقراطية السقيمة، بل إن الأمر قد تخطى القطاع الاقتصادي ووصل بهم إلى تطبيق هذا الفكر التحرري، والمتمثل بالأخص فيما يسمى بقواعد السوق، على مجالات الرفاهية والتعليم والصحة، في محاولة منهم لترشيد الإنفاق الحكومي وبيع الأسهم والسندات الحكومية وإعادة النظر في التشريعات الخاصة بأسواق العمالة ، ونخص بالذكر هنا محاولتهم تطبيق ذلك على الخدمات المقدمة في دور العقاب، وهو ما تمثل في تعديلات الممارسات العقابية التي طالما اعتبرت (مثلما يرى نيكولاس روز) من الأدوات الضرورية لفرض الدولة هيمنتها (Rose,1999:146) ، وهذا التطور والتوجه نحو هذه الأسواق الجديدة، وتوغل الفكر

التحرري فيما كان يعد في السابق من المسلمات التي لا غنى عنها لفرض سيادة الدولة، يحتاج وبشكل ضروري قدرًا كبيرًا من الحراك المؤسسي، والذي يتضمن إعادة النظر في الأهداف والمعايير ومراقبة النتائج المؤسسية . لكن التسليم بأن بقاء واستمرارية هذه الأسواق مرهون بوجود تشريعات وقوانين تسنها الدولة يفت في عضد الفكر التحرري الجديد (Tonkiss,2001). وعلى الجانب الآخر يرى أتباع فوكوه أن الفكر التحرري الجديد قد أدى لوجود نوع من الأفراد، أو الذات المؤسسية التي تدرك جيدًا حريتها ومقدرتها على الاختيار من بين البدائل المطروحة في السوق، لكن هذه الذات عليها أن تمارس هذا الاختيار بصورة دائمة وصحيحة إن هي ابتغت تفادي عواقب العجز عن الاستفادة من كافة قوى السوق، وينسحب ذلك على كافة مناحي الحياة كالتعليم والتنمية البشرية والعمل وغيرها من القطاعات، وتتبدى حرية الذات المؤسسية في قدرتها على التصرف في المواقف المختلفة، وفي توجهها نحو إدراك ذاتها ، إلا أن تلك الحرية مشروطة بنجاح هذه الذات في سلوك الدرب الصحيح، والتواؤم مع المعايير التي تحددها الممارسات الاقتصادية والاجتماعية ، والتي ليس للذات الفردية عليها أي سلطان (Rose,1990,1999).

لا يمكن بأي حال من الأحوال التقليل من شأن الأثر المباشر لكتابات فوكوه على علم الاجتماع السياسي المعاصر، لأن رؤيته للنظام والتداخل فيما بين المعرفة والسلطة ، وأخيرًا فكرة الحكومية قد ساعدت في لفت الأنظار نحو الممارسات السلطوية التي تؤثر على تشكيل هوية الأفراد داخل المجتمع، وبذلك استطاع فوكوه استبدال السياسات التقليدية على مستوى الدولة بالتنظير الجديد الذي يسمح بوجود أنماط أخرى من السياسات.

إلا أن مؤشرات السلطة التي طرحها فوكوه لا تعد كافية للوصول إلى المستوى المطلوب من الفهم لقضايا التنظيم الهرمي للمجتمع، واستبعاد أو تهميش أفراد دون غيرهم، وهي قضايا يعنى بها علماء الاجتماع السياسي المعاصرون، كما أن رؤية هؤلاء العلماء للسلطة والسياسة ومدى تأثيرهما على المجتمع لا تقتصر على ما ذهب إليه فوكوه فحسب، بل إن مؤشرات السلطة لديه تتسم بالمحدودية إذا ما أخذنا في الاعتبار ما يسمى بالمشروعات السياسية "الإيجابية" المنادية بتحقيق المساواة في إعادة التوزيع أو الإعتراف بفئات مجتمعية أو بتمثيل فئات أخرى (Fraser,1997,2008) . وكما ذكرنا آنفاً فإن نقد فوكوه لفكرة السلطة قد فقد كثيرًا من معناه حينما قدم لفكرة "المواطن الحر" المشروطة بأفعال مجسدة، مما لا يترك مجالًا إلا للمقاومة ومعارضة هذه السياسات، فللنجاح في الحصول على نصيب أكبر من موارد المجتمع، أو احترام المجتمع لفئات بعينها، أو لإرساء قواعد نظام ديمقراطي مختلف ينبغي إغفال الاحتمالات الاجتماعية الأخرى سواء بتشريع من جانب الدولة أو بإجراء آخر كفرض قيود على أقوال وأفعال بعينها. على أن هذه المطالب هي ما يعد المحرك الأساسي والدافع وراء قيام الكثير من الحركات الاجتماعية المنادية بتوسيع نطاق المواطنة والديمقراطية، وهي القضايا التي يتمحور حولها علم الاجتماع السياسي المعاصر، أما ما نادى به فوكوه وقوله بأن كل المطالب "الإيجابية" التي تحققت عن طريق الحشد المجتمعي تتضمن في طياتها تحول السلطة إلى شكل من أشكال الهيمنة التي تستدعي المقاومة حتى تتسم تلك السلطة بقدر من المرونة، ليضع فوكوه نفسه في زمرة دعاة الأخلاق وليس المنظرين السياسيين.

(٥ , ١) السياسة الثقافية

Cultural Politics

رغم ما كان من أثر بارز لمؤشرات السلطة التي أشار إليها فوكوه على علم الاجتماع السياسي المعاصر، إلا أن الحاجة ما زالت قائمة لوجود مزيد من الدراسات التي تساعد على الوصول للفهم الصحيح للعمل السياسي في الوقت الحالي، فبالإضافة لما دار من جدل تنظيري حول آراء فوكوه، نجد أن علم الاجتماع السياسي المعاصر قد وقع تحت مؤثرات ثلاثة أخر، أولها ما قدمته الحركات الاجتماعية من فكر وتوجهات نتيجة لما قام به علماء الاجتماع إبان سبعينيات القرن الماضي من دور فاعل في حركات اجتماعية، نخص بالذكر منها الحركات النسوية وتلك المناهضة للتفرقة العنصرية، الأمر الذي حتم على هؤلاء العلماء إعادة النظر في الفكر السياسي، وتقديم طرح جديد يتسق مع ما قاموا به من نشاط اجتماعي (انظر: Ehrman and Jameson,1991) ، وسيأتي تفصيل ذلك في الفصل الثالث من هذا الكتاب، بينما سنعرض للجدل الذي احتدم حول تعريفات المواطنة والحقوق والهوية في الفصل الرابع . أما ثاني المؤثرات فهو ظهور الدراسات الثقافية التي وجهت النقد لفكرة النظام ، ويتصل هذا المؤثر بأعمال فوكوه من ناحية ، والحركات الاجتماعية من ناحية أخرى، والعلاقة بين الدراسات الثقافية وعلم الاجتماع تتسم بالتعقيد الذي لا يتسع المقام لشرحه وتحليله (انظر Denzin,1992 ؛ Hall and du Gay,1996 ؛ Long,1997 ؛ Oswell,2006) ، على أن الأثر البارز لها على الفكر الاجتماعي يتمثل في بث الحياة من جديد في أهمية المعاني الرمزية للحياة الاجتماعية ، وهي قضية قديمة قِـدم علم الاجتماع ذاته (منذ ظهور أعمال فيبر ودوركايم وصولًا إلى النظرية الظاهراتية وعلم أصول الإنسان) ، لكنها هُمِّـــشت في ظل التنظير العام للمجتمع الخاص بعلم

الاجتماع السياسي، ومن ثم يمكننا القول بالعلاقة الوطيدة بين علم الاجتماع السياسي المعاصر و "التحول الثقافي" الذي يطرأ على علم الاجتماع بشكل مستمر. ويتمثل ثالث المؤثرات فيما أحاط بقضية العولمة من جدل قوامه الأساسي مدى قدرة الدولة على فرض سيادتها الأمر الذي دفع علماء الاجتماع نحو إعادة النظر في قضايا السياسة والسلطة، وسنفسح المجال لعرض قضية العولمة بإسهاب في الفصل الثاني، وسنقتصر هنا على مناقشة نظرية مانويل كاسيلز الخاصة بالسياسة والسلطة، وهي نظرية تتخذ من مؤشرات السلطة لدى فوكوه نقطة انطلاقها.

يمكن النظر للثقافة وأثرها على العلوم الاجتماعية من ناحيتين، أولاهما "المتغير الإبستمولوجي- المَعرفي" القائل بأن الثقافة تسري في كافة الممارسات الاجتماعية سريان الدم في العروق، فلا يتسنى للبشر جميعهم إدراك الواقع المـُـعيش ومحاولة التعامل معه واستغلاله إلا من خلال التصنيفات الاجتماعية ، ولا يخفى على أحد أثر نظرية الخطاب لدى فوكوه على هذا المتغير، فالثقافة كيان مستقل بذاته، ولا يعبر عن الممارسات الاجتماعية الأخرى، كما أن هذه الممارسات لا تشكل معالمه ولا تعد أداة إحداث تغيير مجتمعي، فالثقافة بذلك ترادف المعاني الرمزية التي تتيح للبشر إدراك الواقع والتعامل معه واستغلاله سواء كانت هذه المعاني بشرية أم لا، ولا ينبغي أن يتبادر للأذهان أن الواقع الذي يعيشه البشر قد خرج من رحم الثقافة، فالمعاني لا تحول الحجارة إلى جبال ، ولا تنبت الأشجار من أخشاب، بل يقتصر عمل الثقافة على إعطاء معنى لواقعنا وكيفية إعادة إنتاج عالمنا الاجتماعي (بما يتضمنه من معالم مادية كالمباني والمنشآت والحدود الجغرافية ونظم الري وغيرها) ، وما يطرأ عليه من تحولات ، لندرك آثار هذه المعالم المادية والبنى الاجتماعية من حولنا من خلال استيعابنا لتلك المعاني.

وعلى النقيض نجد آخرين يتناولون أهمية الثقافة من الناحية التاريخية ، وكما سنرى في الفصل الثاني فإن هذه النظرة ترتبط بما يسمى بمرحلة "ما بعد الحداثة" postmodernism التي تبلور فكرة انتقال البشرية إلى حقبة تاريخية تتغلغل فيها الثقافة في قطاعات شتى من المجتمع، بعد أن تبوأت في مرحلة الحداثة مكانة منفصلة بوصفها فنًا رفيعًا، ثم ما لبثت أن تحولت الثقافة إلى سلعة يمكن الحكم على قيمتها ، وتحديد سعرها في الأسواق، وفي الوقت ذاته ما فتئ الاقتصاد الحديث يعتمد على الثقافة بشكل ملحوظ، سواء في إجراء الأبحاث الاقتصادية أو في التصميمات والإعلانات والتسويق بم يحقق التواؤم المنشود مع أسلوب الحياة الحديث، ناهيك عما تفرضه القطاعات الترفيهية والخدمية من شروط . وإذا كان الساسة يتخذون من وسائل الإعلام قناة للتواصل مع مناصريهم، فإن السمات الشخصية لهؤلاء الساسة يكون لها الأثر الأكبر على المشاهدين، بغض النظر عما يبثونه من أفكار سياسية، وينسحب ذلك أيضاً على المجال الاجتماعي الذي بات يعتمد اعتمادًا ملحوظًا على الخلفية الثقافية للفرد حيث التمييز في المكانة الاجتماعية، وليس وفقًا للنفوذ الاقتصادي والسياسي (انظر Crook,1992 ؛ Kumar,1995)، وعليه فإن تحديد الأهمية التاريخية للثقافة مرهون بما يطرأ على التركيب الاجتماعي من تغيرات.

إن رؤية الثقافة من المنظور العالمي أو التاريخي لا يقلل من أهمية السياسة الثقافية التي أصبح يشار لها بالبنان ، ورغم الصعوبة الشديدة التي تكتنف تعريف الثقافة ، إلا أن ما طرحه رايموند وليامز من مفهوم لها يفي بالغرض ، حيث يرى أن الثقافة هي "النظام المحدد للبنية الاجتماعية ، والذي يضمن إعادة إنتاج هذه البنية واستيعاب عناصرها" (Wiliams,1981:13) ، وهو تعريف يحمل في طياته المفهوم الأكثر شيوعًا للثقافة المتمثل في "كتابات وممارسات ذوي الألباب والنشاط الفني"

(Wiliams,1976:80) ، وكذلك المفهوم الضيق للثقافة الجماهيرية والإعلامية . ويتسق هذا المفهوم العام للثقافة مع رؤية جيفري الإسكندر القائلة بأن الثقافة "ليست شيئًا مجسدًا، بل بعدًا معنويًا، وهي ليست متغيرًا مستقلاً يمكن دراسته، بل هي الخيط الذي يسري في كافة قطاعات المجتمع" (Alexader,2003:7).

بالرغم من الدور الذي قامت به نظرية "الخطاب" عند فوكوه في مساعدة علماء الاجتماع على فهم مدى تأثير اللغة على الحياة الاجتماعية، إلا أنها تعاني من قصور فيما يخص إدراك أهمية المعاني، لأنه أولى، كما ذكرنا آنفاً، معظم اهتمامه لما تثيره الخطابات من أفعال، وآثار ذلك على الأجساد والعقول نتيجة لما أولاه فوكوه للخطاب من تأثير سلطوي يتضح جليـــاً حين تمارس في نطاق المؤسسات التي تتصل بالمعارف ، في حين لم يعبأ بمدى فهم القائمين على هذه المؤسسات لتلك الخطابات ، فهو يرى أن الإشارات المعرفية مجرد وظائف عمادها الأساسي نطاق استخدامها ، وليس ما تحمله من معانٍ (انظر: Oswell,2006:33) ، ولهذا السبب نقول صراحةً بالقصور الذي يشوب فهمه للسياسة، واقتصاره على فكرة مقاومة السلطة، دون التفكير فيما قد يكون خلاقًا حين التعامل معها، بل لا يرى فوكوه في السياسة أية أنشطة ذات مغزى .

لكن السؤال الذي يتبادر للأذهان هو ماذا يقصد علماء الاجتماع المعاصرون بمصطلح "المعنى"؟ ولقد عرضنا في مستهل حديثنا في هذا القسم لطيف واسع من الإجابات التي تتصل بمراحل التطور التاريخي للفكر الاجتماعي، ولعل أعمقها أثرًا في علم الاجتماع السياسي المعاصر ما ذهب إليه عالم اللغة فرديناند دي سوسير والذي يرى أن إنتاج المعنى يعتمد على العلاقة اللغوية بين الإشارات signs ، وليس من الأشياء الواقعية الموجودة في العالم من حولنا، فالمفردات اللغوية ليست إلا رموزًا لهذا العالم، وليست صورًا أو مرايا عاكسةً له، إذ إن العلاقة منفصمة بين الأشياء

والكلمات، والرابط الحقيقي فيما بينهم هو الطريقة التي تنتظم فيها الكلمات سويًا لتوصل معنى يمكن تعلمه واستيعابه في ضوء الأعراف الاجتماعية، فبدون اللغة يعجز الفرد عن تحديد الأشياء والمفاهيم بدقة (Saussure,1996) . واللغة لا تطلق مسميات على مكونات العالم من حولنا، بل تعطيها معنى من خلال تنظيمها في نسق لغوي، ويضرب جوناثان كلر مثالًا جيدًا على تحليل سوسير للغة بوصفها "نظامًا من الاختلافات والفوارق دون مصطلحات إيجابية"، حيث يتخيل كلر محاولة تدريس معنى كلمة "brown" لشخص غير ناطق باللغة الانجليزية، فيقر بأن عرض أشياء ذات لون بني لن يكون له أي جدوى، اللهم إلا إذا ما عرضنا على هذا الشخص أشياء ذات ألوان مختلفة مع اللون البني، وحينئذ لا يصف اللون البني الأشياء، بل يستخدم للتمييز بين ما هو بني وما هو رمادي أو برتقالي أو أحمر أو أي لون آخر (Culler,1976:246)، علاوة على إمكانية تخيل عالم لا تتميز فيه هذه الأشياء ذات اللون البني. وهنا تكتسب تلك الأشياء معناها وفق ما تعلمناه عبر التفاعلات الاجتماعية مع من حولنا . فالمعنى هو ما يشكل عالمنا من خلال كافة التصنيفات والفوارق التي يعج بها، والتي تحمل قيمة وأهمية لنا، واضعين نصب أعيننا مدى التزام الآخرين من حولنا بهذه التصنيفات والفوارق من عدمه.

لكن الصفة الأساسية التي تتصل بفهمنا للسياسة الثقافية هي عدم ثبات المعاني الاجتماعية، واستقرارها للأبد حول مفهوم واحد ومحدد، والسبب في ذلك بسيط وبديهي، مادام التفاعل بين أفراد المجتمع يتسم بسرمدية توليد المعاني وتفسير العلاقات في مختلف المواقف، وكلما استخدمت الرموز بانتظام، كلما تولدت عنها معانٍ شتى، وتكرار الإشارة يعطيها قدرًا من الجدة وفق السياق التي تظهر فيه (Derrida,1978). إن الاستمرارية عنصر محوري في الثقافة بوصفها إعادة إنتاج التقاليد

والعادات والمفاهيم والمعاني بصورة مرنة وديناميكية، فنفس الشيء يتغير باستمرار (Gilory,1993:101) ليصبح مثار جدل سياسي من ناحية، في حين تبقى ماهيته الأساسية مقاومة للتغيرات السياسية.

هناك من يعارض تغير المعاني، ويقول باحتمالية اتصافها بقدر من الثبات والجمود الذي يحولها إلى مسلَّمات بديهية تفرض الطريقة التي يجب استيعاب الأشياء من خلالها، وهذا الرأي لا يكاد يخلو من المشكلات، لأن ثبات المعنى يؤدي إلى تفضيل أشياء على حساب أخرى ، وحتى يتسنى تغيير المعنى الراسخ، لابد من وجود حشد جماعي وتوافق حول ذلك. ولنضرب مثالًا بخوض المرأة غمار العمل بأعداد غفيرة في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين حيث ظهر مصطلح جديد هو "الأم العاملة" كتعريف محايد لهذه الظاهرة الجديدة ، ثم ما لبث أن بات مصطلحًا دارجًا جراء تكراره في وسائل الإعلام ومواقف الحياة اليومية، إلا أن ازدياد نشاط الحركات النسوية في الثمانينيات أثار جدلًا واسعًا حول هذا المصطلح ، لما يحمله من "معرفة" وتعريف للمرأة بأنها مجبولة على رعاية بيتها وزوجها وأطفالها ، وأن عملها خارج البيت أمر عارض، وبذلك قدم هذا المصطلح الجديد وصفًا وتحديدًا للمعاناة المزدوجة التي تواجهها النساء في القيام بالأعباء المنزلية والعمل خارج المنزل ، مما قد يشكك في قدرة بعضهن على الالتزام بأعمالهن، وتكريس جهودهن لتحقيق التقدم الوظيفي، والاضطلاع بمزيد من المسؤوليات ومن ثم الحصول على مزيد من الأجر ، وبذلك صار مصطلح "الأم العاملة" قيدًا يحد من طموحات النساء، ويصفهن جميعـــًا بأنهن أمهات خُلِـــقن للمنزل ، لذلك دأبت الحركات النسوية في السبعينيات والثمانينيات على تغيير هذا المصطلح وكل ما يتعلق به من معانٍ تؤثر بشكل كبير على رؤية المرأة لحياتها .

يتضح من المثال السابق أهمية المعنى الرمزي في الحياة الاجتماعية، وأن السياسة الثقافية لا تقتصر على المفردات فقط، ولا ينبغي لها أن تفعل ذلك، فالإيماءات الجسدية وصرعات الموضة والرايات والماركات العالمية ليست إلا أمثلة على إشارات تعطي معنى يجعلنا ندرك ونستوعب تلك الإيماءات والحركات وما قد توحي به الملابس التي يرتديها الشخص (انظر: Barret,1972) ، وعلاوة على ذلك لا تتقيد السياسة الثقافية بمدلول استخدام الرموز في النصوص أو الصور، وحتى تصبح الإشارات ذات مغزى سياسي، يجب أن تكون جزءاً من الممارسات الروتينية.

رغم عدم استخدام أنطوني جيدنز لمصلح "الثقافة" (وهو ما يتصل بعدم اهتمامه بالمحتوى الفكري لما يقدمه علماء الاجتماع من تفسيرات)، إلا أن نظريته المهمة الخاصة بالممارسات الاجتماعية تعطي مزيدًا من الفهم لعملية إنتاج الحياة الاجتماعية وما يطرأ عليها من تغيرات من خلال استخدام المعاني بشكل يقارب نموذج السياسة الثقافية الذي نتناوله (انظر:Ortener,2006 ؛ Sewell,1992:7)، وهي نظرية بنيوية تحاول رأب الصدع الناشئ عن ازدواجية "المبنى" و"المحرك" الذي يرى أنه قد تفشى في علم الاجتماع. ويرى جيدنز أنه من الضروري التعامل مع إعادة بناء البنى الاجتماعية على أنها عملية ترسيخ العلاقات بين الزمان والمكان من خلال استخدام أفراد المجتمع الواعي للقواعد المنظمة والموارد المتاحة (Giddens,1984)، لأن كافة أنماط التواصل الاجتماعي، المباشر منها وغير المباشر، تشي بمحافظة أفراد المجتمع على هذه البنى أو بمحاولة إعادة تشكيلها أو حتى بمناهضتها، في حين تخضع تفسيراتهم وأفعالهم لقواعد توزيع الموارد والطرق المعمول بها في فهم العالم. وما يسميه جيدنز "بنى اجتماعية" هي أنماط من التفاعل الاجتماعي تتسق فيما بينها ، وتنبثق من الممارسات الاجتماعية في المواقف المختلفة، كما تقدم أطرًا تسمح بوجود هذه التفاعلات ،

وبالعودة للمثال السابق الخاص بمصطلح "الأم العاملة" يسهل علينا تصور حياة هذه المرأة داخل بيتها وفي عملها من خلال ممارسات روتينية يومية، مقارنة بما تقوم به النساء الأخريات من الدخول في مناقشات مع مديريهن ورفاق العمل ومعلميهن والعاملين في مجال رعاية الرضع والناشئة والأسرة والرفاق، فيما بات معروفًا حاليًا في المملكة المتحدة باسم "توازن الحياة العملية" .

وأخيرًا يتضح من المثال السابق أهمية الهوية في إعادة إنتاج البنى الاجتماعية ، وإجراء أية تعديلات عليها ، ففي حين تمثل طريقة تفسير الرموز في السياق الاجتماعي أهمية للمشتغلين بالسياسة الثقافية ، لا ينبغي أن يغيب عن الأذهان أن الأشخاص الفعليين الذين تربطهم مشاعر وعواطف بمن حولهم هم يكونون الواقع الاجتماعي (انظر: Turner,1996)، لذا فإن تكوين الهوية التي يصعب فيها بعد انفصالها عن الشخص ذاته نظرًا لاتصال الفرد الشديد بفكره ومشاعره، ومن ذلك تنبع أهمية الهوية الجنسية أو النوعية للفرد ليس لإعادة إنتاج العلاقات الحميمية فحسب، بل ولضمان وجود علاقات هرمية تربط كافة البنى الاجتماعية، ومثال ذلك اقتصار العمل السياسي الرسمي في الدولة على الرجال ، ويكفينا في ذلك مجرد الاطلاع على الصور الفوتوغرافية التي التقطت "لقادة العالم" في اجتماعات قمة الثمانية للوقوف على صحة ما نقول . وعلى النقيض من ذلك إذا ما وجهنا أنظارنا للاحتجاجات والتظاهرات المناهضة للعولمة والفكر التحرري الجديد التي تنشب كرد فعل لتلك الفعاليات السياسية ، مستثنين في ذلك الشرذمة القليلة التي تحاول إثارة الفوضى بأعمال عنف ، فستتضح أمامنا جوانب جديدة للصورة ، ولا ينبغي أن يتبادر للأذهان أن الهوة الفطرية كبيرة بين الرجال والنساء ، بل إن الصواب هو أن التفرقة النوعية بين الرجال والنساء هو أمر راسخ

ومسلم به وفقًا لما تشكل من هويات اجتماعية ذات خصائص تتصل بالذكورة والأنوثة ، ويصعب تغييرها أو حتى محاولة التعرض لها (انظر Butler,1993,1997) .

والآن بعد أن عرضنا لأهمية الثقافة في العمل السياسي ، يجدر بنا أن نيمم وجهنا لتناول مفهوم السياسة ذاتها، والذي لا يقل صعوبة عن مفهوم الثقافة ، لكن السياسة عمومًا تتصل بكافة الصراعات من أجل الحصول على السلطة، وهو ما يصبغ الصراعات السياسية بالصبغة السلبية في بعض جوانبها على الأقل، فهي دائماً ما تكون مناهضة للعلاقات الاجتماعية القائمة، ومقاومة لكافة الممارسات السلطوية التي يفرضها البعض على البعض الآخر، ولقد أشرنا آنفــــًا في معرض حديثنا عن مؤشرات السلطة لدى فوكوه إلى اتصال تلك المؤشرات بهذا البعد السياسي من خلال ما ينجم عن تلك الممارسات السياسية من عقول خانعة وأجساد خاضعة. لكن السياسة لا تخلو من جوانب إيجابية أبرزها ما نطلق عليه أحيانًا "الرؤية السياسية" المعبرة عن الأسلوب الذي ينبغي أن تنتظم فيه العلاقات الاجتماعية.

يقترح مُنظـِّر العولمة عالم الاجتماع مانويل كاسيلز بُعدين رئيسيين في تعريفه للسلطة وكلاهما مكمل لما أشار إليه فوكوه من أن السلطة هي عملية إنتاجية، فبالرجوع إلى تعريف السلطة الذي طرحه فيبر من استطاعة فرد أو مجموعة من الأفراد فرض إرادتها رغم وجود أي مقاومة من الطرف الآخر، يرى كاسيلز أن فكرة فوكوه عن السلطة كعامل مكوِّن ومشكِّل للعقل، ويمكننا إضافة الممارسات الجسدية أيضاً ، هي محور تعريف السلطة (Castells,2009:15-16). تقوم السلطة بتشكيل فهمنا للواقع وكيفية التعامل والتكيف مع الممارسات الاجتماعية الروتينية وإرساء المعايير والقواعد التي يتصرف وفقها الأفراد لذا فإن الممارسات السلطوية دائماً ما تتضمن النجاح في تكوين المعاني وترسيخها حتى تتحول إلى أمر روتيني معتاد، لكن كاسيلز يرى من

الأهمية بمكان أن تشتمل السلطة في بعض الأحيان على استخدام للقوة، أو على الأقل التلويح بها، وكما رأينا فإن فوكوه يرى أن استخدام القوة يتضمن شكلًا من أشكال العنف وليس السلطة ، وأضاف أن ذلك المنحى لم يعد يتسق مع المجتمعات المعاصرة التي باتت ترعى السلطة المنظمة وليس تبني منهج الهيمنة وإقصاء كل من يمثل تهديدًا لسيادة الدولة، لأن الدولة هي الضامن الوحيد لكافة أشكال السلطة داخل البنية الاجتماعية لـِما تتمتع به من مزايا وقدرة قانونية على استخدام القوة ، حتى وإن ندر قيامها بذلك (Castells,2009:15) ، مما يعطي أهمية خاصة لكل ما تتخذه الدولة من تدابير، وما يصدر عنها من أفعال في المجتمعات المعاصرة (رغم إدراكنا أن الدولة ذاتها ليست كيانًا موحدًا ، ولا يمكن أن يصدر عنها أية أفعال) ، ولا يعني ذلك أن القوة تنتصر من خلال الممارسات السلطوية ، بل إن العكس هو الصواب ، فما يصدر تمارسه الدولة تعسفاً، أو تنظيماً للمجتمع المدني، أو جمعاً للثروة وتوزيعها يتشكل في المقام الأول من خلال ما تحمله تلك التصرفات والإجراءات من معانٍ تكتسب منطقاً عقلياً ، وشرعية قانونية بالممارسات المستمرة في تشكيل الدولة ، وإعادة إنتاج مكوناتها ، على أن ما يعنينا هنا تحول الدولة إلى مكون محوري للثقافة السياسة .

وفي هذا الصدد تجدر بنا الإشارة إلى الدور الذي تقوم به كل من السلطة والقوة في منح الدولة أهميتها الاقتصادية، وهنا بُعدان رئيسان يتصلان بأثر قوة الدولة على الأسواق، أولهما سلطة الدولة في إصدار التشريعات الخاصة بالمعاملات والتعاقدات الاقتصادية، وإلغائها، وخير مثال على هذا ما يخول لصانعي القرار السياسي في الدولة من سلطات تمنحهم الحق في وضع الشروط التي يجب على الشركات متعددة الجنسيات، الراغبة في ممارسة نشاطها الاقتصادي داخل حدود أي دولة، الالتزام بها. ولم يستطع التقدم الحاصل في مجالي الاتصالات والبنية التحتية للمواصلات والنقل،

الذي جعل من اليسير انتقال الأيدي العاملة والأفكار البحثية والتصميمات والدعاية والأموال والمنتجات فيما بين الدول، أن يضعف من سلطة الدولة في ذلك، ليبقى للقرار السياسي الكلمة العليا، سواء أكان اقتصاد الدولة "منفتحاً" أم "محمياً" من الدولة. وثاني الأبعاد هو امتلاك الدولة نفسها للقوة الاقتصادية، متمثلًا فيما تفرضه الدولة، في كثير من الديموقراطيات التحررية، من ضرائب تدر عليها أموالًا طائلة، ومن ثم توزعها على موظفي الدولة في القطاعات البيروقراطية، وقطاعات التعليم والرعاية الصحية وغيرها من مؤسسات الدولة غير الربحية، بخلاف الإنفاق على المعدومين، فعندما قويت شوكة النظام الرأسمالي في كينيا إبان منتصف القرن العشرين، سارعت الدولة إلى اتخاذ التدابير القانونية للحد من الآثار السلبية لهذا النظام على مواطنيها. ولأن الحق في العيش الكريم هو ما يضعه المواطن نصب عينيه، سعت الكثير من الدول ذات الاقتصاد الحر (مثل الولايات المتحدة وبريطانيا) إلى خفض الأجور، وتقديم فرص عمل غير مستقرة، بينما تزيد معدلات البطالة الممنهجة (الناجمة عن تبني الدولة سياسات تقنية تستبدل العنصر الآدمي بآخر تقني) في الدول التي قاومت وبشدة الاقتصاد الحر (مثل فرنسا وألمانيا). ولأن المال هو الوسيلة التي يحصل الفرد بها على ضروريات الحياة من مأوى وغذاء، يعد التهديد بنقصها عنصر من عناصر القوة وفرض الهيمنة، خاصة في الدول التي لا تلتزم بضمان الحد الأدنى من مستويات العيش الكريم لمواطنيها.

يستبدل كاسيلز العلاقة بين "الدولة والمجتمع" بوضعها التقليدي في علم الاجتماع السياسي القديم بمجموعة الشبكات التي تتألف منها الحياة الاجتماعية، لاتصاف تلك الشبكات بالانسيابية وعدم وجود حدود فيما بينها، وكذلك عدم التزامها بالحدود الجغرافية للدول، وباجتيازها الهوة بين الدولة والمجتمع، لأنها ببساطة عبارة عن نقاط التقاء، أو ما يمكن تسميتها بالعقد، التي تنظم انتقال

المعلومات في سهولة ويسر. والشبكات في ظل العولمة، من وجهة نظر كاسيلز، عبارة عن بنى متعددة الطبقات، منها الاقتصادي (كالإنتاج والاستهلاك والتبادل التجاري) ومنها التقني والبيئي والسياسي والعسكري، كما أنها متعددة الأصعدة، فمنها العالمي والقومي والمحلي والفردي (Castells,2009:14-15 وانظر أيضاً Castells,2000a,2000b,2003,2009)، وبذلك تمثل الدول لكاسيلز عقدًا في شبكات تستقبل المعلومات ثم تقوم بمعالجتها في مسار كافة الشبكات. وكما سنرى في الفصل الثاني، فإن الدولة الشبكية لم يعد لها السيادة السياسية على حدودها الجغرافية، لأن تلك السيادة باتت بالمشاركة (وفقًا لحجمها وقدراتها واستمرارها فيما تلتزم به من تعاون مع غيرها من الدول) مع باقي أعضاء الشبكة من دول ومنظمات في ظل حكم عالمي.

ونخلص من ذلك إلى أن علم الاجتماع السياسي المعاصر يضع نصب عينيه السياسة الثقافية التي تعطي تفسيرا للمعاني الاجتماعية الداعمة للتعريفات والأبعاد والهويات الخاصة بأفراد المجتمع، أو معارضتها وتغييرها، ليتمتع البعض بمزاياها، وتحيق سلبياتها بآخرين، وفي المقابل يشيع التلويح باستخدام القوة لفرض إرادة البعض على غيرهم ، لكن لا يخفى على الكل أن التهديد باستخدام القوة هو في حد ذاته أمر مشروط بتعريفات، حيث يتم تعريف بعض الجماعات أو التصرفات بأنها مثيرة للقلاقل، مما يستدعي تدخل الدولة لإقرار النظام والسيطرة على الأوضاع . ولنضرب مثلاً على ذلك بالمهاجرين غير الشرعيين الذين يمثلون غصة في حلق الدول الغنية ذات النظام الديمقراطي الحر، وليس لهم أي نفع اقتصادي، مما يجعلهم عرضة للعقاب من جانب الدولة، بينما تظل عقوبة التحرش الجنسي بسيطة رغم مخالفته للقانون، لتزداد بذلك حالات الإبلاغ عن تلك الجريمة في أقسام الشرطة بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة.

يتضمن تفسير المعاني الاجتماعية قدرًا من السلطة لأن صياغة التوافق المتبادل بين التعريفات المؤسسية وأبعادها وتحقيق هذا التوافق يقلل من السلطات التي تخول لبعض أفراد المجتمع، ليتمكن البعض من إنجاز مشروعاتهم الحالية والوصول لأهدافهم بشكل ميسور، في حين يجد آخرون صعوبة بالغة، ويضطرون إلى إجراء تغييرات وتعديلات على أهدافهم لتتكيف مع الموقف الجديد، وبالطبع قد لا يخضع جزء كبير من الحياة الاجتماعية في وقت ما لسياسة محددة؛ لأن العلاقات الاجتماعية التي تفتح الباب على مصراعيه أمام البعض ليحققوا أرباحـــا ومنافع في حين تغلقه في وجه آخرين ستستمر وبشكل روتيني تقبله كافة الأطراف المعنية، بوصفه السبيل الأمثل للاستمرار في الحياة والتكيف مع مستجداتها. وحين تتشكل الهويات والأبعاد الاجتماعية تُحدِث السياسة الثقافية تغييراً في قائمة تفضيلاتها، لذلك يعد استيعاب أسلوب الاستمرار في الحياة اليومية المحفز الأساسي لتشكيل أهداف الفرد وغاياته، علاوة على ما تتيحه من انسجام وتوافق مجتمعي بين كافة الأفراد، وبذلك تصبح السياسة الثقافية قوة محققة للتغير الاجتماعي، خاصة في المجتمعات التي تتسم بالتعقيد وشيوع النظام الهرمي بها، حيث يتسع المجال وتتاح فرص إعادة تقييم التدابير القائمة من حيث تحقيقها لمعيار العدالة ومدى جدواها وجاذبيتها. والسبيل الوحيد لتسييس البُـــنى الاجتماعية المستقرة هو من خلال تكوين إرادة جماعية وحشد جماهيري يقوم بحركات اجتماعية تفضح مواطن الخلل وتقوض دعائم بنية الوضع الحالي وتقدم البدائل لذلك، ورغم مرور الحياة الاجتماعية بعملية تغير أبدية دائمة، بناء على التغير المستمر في المعاني الرمزية التي تفرضها إعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية في المواقف الجديدة، إلا أنه من النادر أن تتحد الأصوات المعارضة للفهم الروتيني لسير الأمور في الحياة لتحقق تغييرًا اجتماعيًا جذريًا واسع النطاق.

علم الاجتماع السياسي المعاصر Contemporary political sociology

تمر المجتمعات في العصر الحالي بتغيرات جذرية نتيجة التطور في تقنية المعلومات، لذا آثرنا أن نتناول قضية العولمة في الفصل الثاني، بوصفها أكثر القضايا جدلاً، والتحدي الأصعب أمام النموذج المجتمعي القائم على سياسة مركزية الدولة، حيث جعلت من العسير على الساسة التحكم في انتقال البضائع والخدمات والتقنية والإنتاج الإعلامي والمعلومات عبر حدود الدول، مما زاد من حرص الدولة على تسييس قدراتها للتمتع بقدر من الاستقلالية في وضع أهدافها الداخلية وسياساتها الدولية، لتقوى بذلك شوكة السلطة السياسية للدولة والقادرة على وضع القواعد واللوائح التنظيمية والسياسات داخل الحدود الجغرافية للدولة حتى يتسنى لها فرض سيطرتها على عمليات العولمة . وينبثق عن مفهوم "تدويل الأمة" internationalizing state عدد من الأسئلة الشائكة حول الفروض النظرية التي يتشكل وفقها المجتمع في علم الاجتماع السياسي المعاصر، والتي يعد التشابه والتجانس فيما بين الدولة والأمة والحدود القومية الجغرافية لها أبرز تلك الفروض.

لقد فرضت التغيرات الفعلية التي صاحبت ظاهرة العولمة إشكالية ومعضلة كبرى أمام المفهوم المحوري في علم الاجتماع، ألا وهو مصطلح "المجتمع"، وذلك عندما نقضت العولمة غزل العمليات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي طالما تمتعت بقدر كبير من التماسك داخل الحدود الجغرافية التي منحت المجتمعات استقلاليتها وقوميتها، فلم يعد هناك مجال لوجود ما أسماه أولريتش بيك "القومية المنهجية" والذي يعني به وجود مجتمعات مستقلة داخل حدود جغرافية (Beck,2000) ولقد كان من الصعب في السابق استيعاب فكرة الإمبراطوريات الكبرى وما يترتب عليها من وجود مراكز تربط كافة أنحائها ، ثم ظهور الدول المستقلة في مرحلة ما بعد

الاستعمار (انظر:Pampera، 2007) . وفي ظل العولمة يجب أن يعاد النظر في الحياة الاجتماعية التي باتت مكونة من عدد من الشبكات والهويات متعددة الأبعاد والطبقات، وأن يتم التعامل مع السلطة والسياسة على أنهما من أبعاد الحياة الاجتماعية، وليستا مؤسستين مستقلتين داخل المجتمع الذي يحكمه جهة واحدة مثلما كان في النظام الماركسي، أو بمنظور واحد لا يتغير وفق نظرية فيبر ، أو بكيان وظيفي اجتماعي واحد كما رأى دوركايم ، أي أن العولمة قد أثارت الجدل حول القضايا التي تستدعي وجود آفاق أرحب للتعامل مع قضايا السلطة والسياسة، بعيدًا عن الأطر النظرية الكلاسيكية ضيقة الأفق التي سادت علم الاجتماع السياسي في السابق .

سنعرض في الفصل الثالث للحركات الاجتماعية التي حولت بؤرة اهتمام علم الاجتماع السياسي من النظم الاجتماعية إلى الاهتمام بالأسلوب الذي يتشكل من خلاله المجتمع في ظل السياسة الثقافية، حيث تعمل هذه الحركات على تغيير العلاقات الاجتماعية بتعديل المعاني وإعادة تعريفها، لينشأ عن ذلك هويات جماعية جديدة، كما أن دراسة الحركات تحدث تغييرات في العلاقة بين الدولة والمجتمع لأنها تهتم بالقرارات الفردية وتغيير القواعد الروتينية لنمط الحياة اليومية، تماماً كاهتمامها بالسياسات والقوانين. وغالبًا ما ينظر للدولة على أنها كيان متحيز بيروقراطي، وأداة عقيمة لا تحدث التحول التفصيلي المرغوب في العلاقات الاجتماعية، لكن خلافًا لمزاعم بعض منظري الحركات الاجتماعية، لا تقتصر أنشطة تلك الحركات على تغيير نمط الحياة من خلال السياسة المؤسسية الصغيرة، ويشهد على ذلك الحركات الاجتماعية العالمية التي ظهرت على الساحة طوال العقد الماضي، والتي أعادت تعريف سياسات الدولة وممارستها، سواء في نطاق حدود الدولة الجغرافية القومية، أو على الصعيد الدولي من خلال المنظمات العالمية.

وبالانتقال للفصل الرابع، فستتناول السياسة الثقافية وسبل تغيير فكرة المواطنة من خلال الحركات الاجتماعية، لأن حقوق المواطنة قضية ذات بال، ولا تقل في أهميتها وضرورة وضع التعريفات المناسبة لها عن قضايا الهوية ونمط الحياة والتمثيل الإعلامي والأخلاق الاستهلاكية ، حيث يشتمل مفهوم المواطنة على مسائل تتعلق بالهوية والإحساس بالولاء، وهي مسائل محورية في كثير من الحركات الاجتماعية المهمومة بقضية الاختلاف، وأبرز مثال على ذلك النظر للحركات النسوية والحركات المناهضة للعنصرية والحركات الداعية لحرية المثلية الجنسية على أنها نابعة من "سياسة الهوية"، لذلك تسعى الحركات الاجتماعية لتغيير النظرة الدونية لبعض فئات المجتمع ليتحول شعور أعضائها بالخزي إلى شعور بالاعتزاز، لكن هذا الاهتمام بقضايا الاختلاف بين فئات المجتمع على حساب قضايا إعادة توزيع الثروة والديمقراطية الاجتماعية التي تعالت بها أصوات اليسار السياسي في الماضي هو ما جعل تلك الحركات موضع نقد لاذع ، بالإضافة إلى ما ينسب لها من اتهامات بالتسلط والتحيز، نظرًا لمحو تلك الحركات فرص تكوين الذات من خلال اهتمامها الزائد بجوانب محددة من حياة الأفراد . ومن الأهمية بمكان أن نؤكد على ضرورة فهم هذا الجدل حول تعريفات المواطنة في ضوء العولمة الليبرالية الجديدة والتي أهدرت كثيرًا من الحقوق الاجتماعية التي تحققت في كثير من الدول في القرن العشرين، كما اتسعت فيها الهوة بين الفقراء والأغنياء، لكن كما سنرى في الفصل الرابع فإن الحركات الاجتماعية الداعمة لقضية المواطنة لم تأل جهدًا في الاهتمام بالمساواة والحرية ، تماماً كاهتمامها بفكرة الاختلاف، وكذلك إعادة تعريف العلاقات الاجتماعية في ضوء قضايا تميز الأفراد وإعادة التوزيع والعلاقة بين الهوية الشخصية والهوية الاجتماعية . ومن بين القضايا المتعلقة بفكرة المواطنة في المجتمعات المعاصرة كيفية إحداث توافق بين كافة أشكال الانتماء للمجتمع، ومدى تأثير التنوع

على المساواة في حقوق المواطنة، وسبل تحقيق التوازن بين حرية إعادة تعريف الهويات في المستقبل والحفاظ على المساواة بين جميع الأفراد.

يمتد الجدل المثار حول ما تعنيه فكرة المواطنة، وما يجب أن تدل عليه من خلال قضايا المساواة والحرية والاختلاف إلى التساؤل حول مَن يمكنه التمتع بحقوق المواطنة والوفاء بالتزاماتها، سواء داخل حدود الدولة أم على الصعيد العالمي، فها هي العولمة تطرح عددًا من التساؤلات حول المواطنة ما وراء حدود الدولة في ضوء الارتفاع الرهيب في معدلات الهجرة والاستقرار في الدول الغربية، وضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة ما يتصل بذلك من مخاطر بيئية، فبعد أن فقدت أفكار الهوية الوطنية والحقوق والالتزامات التي يشعر بها الفرد نحو وطنه الأم والانتماء له تعريفاتها الكلاسيكية القديمة، ذابت الفوارق القومية، ولم تعد المواطنة ذاتها متصلة بحدود الدولة الجغرافية.

وأخيرًا يأتي الفصل الخامس حاملًا ما استجد على العلاقة بين الديمقراطية والعولمة، حيث بات التمثيل الديمقراطي في بلاد الغرب يعاني من أزمة انحسار الاهتمام بالأحزاب السياسية، وتفشي الشعور بعدم الثقة في رجال السياسة (ويحضرنا هنا الآمال التي انعقدت نتيجة تصريحات الرئيس أوباما)، وفي ضوء الشكوك التي تحوم حول أثر العولمة على قدرة الدولة على تأسيس مجتمع ديمقراطي سياسي قويم، لا نجد بدًا من التساؤل عن مدى إمكانية قيام مؤسسات سياسية دولية تتسم بالديمقراطية، وترأب الصدع الناتج عن أزمة الديمقراطية على المستوى القومي المحلي، وإذا أمكن ذلك، فما سبل تحقيقه ؟ وكيف ستؤثر السياسة الثقافية للحركات الاجتماعية على الديمقراطية؟ وإلى أي مدى ستتسم تلك الحركات بالشرعية الديمقراطية في ضوء التغير الحاصل في الأجندة السياسية العالمية، والتي لا تتضمن وجود جمهور عالمي، ولا تخضع لتصويت جماهيري؟

ملاحظات

يتبنى علماء الاجتماع السياسي الماركسي نفس تعريف السلطة (انظر: Bottomore,19993:1).

ثم يقومون هم بنفس الشيء، فرغم قولهم بأن السياسة هي مجموعة من الأفعال وليست مؤسسات ومنظمات تسعى لوضع قواعد تنظم المجتمع، ينصرف جل اهتمامهم إلى الحكومة، واضعين لها عددًا من القواعد المطلقة، ليظهر الواقع العملي اهتمامهم بالعلاقة بين الدولة والمجتمع.

رغم شيوع لفظ "القفص الحديدي" كترجمة لمصطلح فيبر ، إلا أن ترجمة آلان سكوت "البيت الفولاذي" تبدو أكثر دقة، واستعارة ملائمة للقيود التي رأى فيبر أنها نتاج الحداثة (Scott,1997a).

يتم تصنيف فكرة الجماعة كإحدى أفكار فيبر نظرًا لما تحمله من توجه عقلاني، مقارنة بما سبقها من تنظير، لذا يجدر إحالتها إلى علماء السياسة الأمريكيين، وعلى رأسهم روبرت دال ومدرسته، وليس فيبر، اللهم إلا من خلال الرؤية الماركسية لاستقلالية العملية السياسية، واعتماد السلطة على نوايا رجال السياسة والظروف المحيطة بهم، وليس على البنى الاجتماعية والاقتصادية.

هناك عدد متزايد من الدراسات التي يمكن أن نطلق عليها أنها إحياء لفكر دوركايم الخاص بعلم الاجتماع السياسي (مثل: Alexander,2006، ؛ Boltanski and Thevenot,2006 ؛ Lamont and Thevenot,2000، ؛ Smith,2005).

الفصل الثاني

السياسة في عالم صغير
Politics in a Small World

يمكن تعريف العولمة في أبسط معانيها بأنها تهدف إلى زيادة مستويات الترابط بين شتى بقاع المعمورة، بحيث ينتج عن ذلك تدفق السلع ورؤوس الأموال والأفراد والمعلومات والأفكار والتصورات التي تصبو إليها العولمة. إلا أن العولمة ينتج عنها أيضاً انتقال المخاطر عبر الحدود الجغرافية الإقليمية للدول، وما يواكب ذلك من بزوغ نجم الشبكات الدولية العابرة للحدود أو تلك التي أذابت الحدود أو كادت. مع ملاحظة أن ذلك لا يعني أن رؤية الناس للعالم قد وصلت إلى مستوى إدراكه كوحدة واحدة – أو ككل واحد تنعدم فيه الحدود supraterritorial (راجع: Robertson,1992:8) ، ولا يعني أيضاً أنه قد أمكن إيجاد رؤية جديدة للعالم تتلاشى فيه الدول وحدودها بمعناها المعهود التقليدي (راجع Scholte,1996). فكل ما يدور من جدل حول تأثير زيادة معدلات الترابط العالمي على خيال وتصورات البشر للعالم، وتأثير ذلك على البُنى السياسية، والفضاءات التي تحوي وتُسرّع كافة المعاملات الاجتماعية الروتينية، لا يخرج عن كونه رؤى أو تنظيرات استقرائية يقوم بها المعنيون بعلم الاجتماع السياسي، قابلة للأخذ والرد، وليست أمورًا بدهية يتواضع عليها الكل (انظر: Albrow,1996:88).

تُشَكِّل كلٌ من العولمة الاقتصادية وشبكات التواصل الحاسوبي الرقمي معاً القوة المحركة الرئيسة لكافة عمليات العولمة، خاصة ما يتعلق بتطوير المنتجات، والخدمات، وفتح الأسواق وازدهارها. إلا أن الهجرة كان لها دورها البارز أيضاً في تأثيرها على دول العالم بما أثارته من جدل حول قضايا الهوية والانتماء – أي دولة يشعر المرء بالولاء لها – فهناك تساؤل حول ماهية ولاء المهاجر: هل يدين المهاجر بولائه لوطنه الأصل أم الوطن الذي هاجر إليه. بل لا يفتأ هؤلاء المهاجرون في طرح أسئلة مشابهة لأنفسهم فيتساءلون "من نحن؟" عندما يتنقلون ويحيا المرء منهم في مكان يختلف عن البلد الذي وُلِد وترعرع فيه؛ ونفس التساؤل يثيره أباؤهم. كما أن انتشار وسائل الإعلام العالمية كان لها تأثيراتها على طُرق الحياة والمعيشة في المجتمعات التي تتصف بالبساطة والأقل تَحضرًا بعد أن تقاربت المسافات بين دول العالم بفعل تأثيرات التقنية الرقمية وسرعة البث والاتصال عبر الأقمار الصناعية؛ وامتد تأثير وسائل الإعلام الحديثة على تشكيل اختيارات الناس والتأثير عليها، ذلك بأنها أتاحت لهم الفرصة أن يختاروا لأنفسهم الخروج عن نُظم التواصل المشتركة التي طالما أسهمت مِن قبل في إيجاد الترابط المحلى والقومي بين أفراد القُطر الواحد. ولا ينبغي أن نغفل عن أن زيادة ذلك النوع الحديث من الترابط يصاحبه – من ناحية أخرى – نمو الشعور بتزايد الأخطار والقلاقل عبر حدود الدول، ومِن ثَمَّ تزايد الشكوك في جدوى العولمة وفوائدها، وخير مثال على ذلك هو ما نراه من قدرة الشبكات الإرهابية على اختراق واستغلال التقنيات الحديثة المتقدمة ووسائل الاتصال والسفر الجديدة للوصول إلى مآربها، بشكل يصعب معه السيطرة على نشاطها الإرهابي واحتوائه. ولا تقل المخاطر البيئية على صحة الإنسان والحيوان والنبات وتأثيراتها عن المخاطر الإرهابية، نظرًا لعدم إمكانية توقع العواقب البيئية الكارثية التي قد تحيق بكوكب الأرض جراء التطور العلمي والتقني الذي أدى إلى إمكانية وجود العولمة ذاتها.

تـُقدَّم صورة العولمة بطرق شتى لا تُظهر كثيرًا من الجوانب لما نراه من تفكك المجتمع في سلوكياته وممارساته؛ فما يُقدم إلينا على أنه انعكاس لتماسك البُنى وترابطها - كنتيجة لازدياد ارتباط الناس في حياتهم اليومية بعمليات العولمة - لا يُقدم الصورة الواقعية لازدياد التَـعقُّـد في العلاقات الاجتماعية، خاصة وأن الدول ذاتها التي تقدم تلك الصورة الإيجابية للعولمة قد وجدت نفسها هي الأخرى مضطرة للالتزام بما تمليه العولمة من شروط عليها ، من ذلك تعاملها مع المؤسسات الدولية والالتزام بشروطها في إدارتها لأمورها؛ وكذلك ما تمليه العولمة الاقتصادية من تشجيع ودعم لتدفقات السلع بأشكالها المختلفة عبر حدودها.

إن العولمة الاقتصادية - التي يُطلِق عليها البعض أحيانًا " رأسمالية الغول الطليق " أو " رأسمالية طي أبعاد الأرض " footloose capitalism، كما يطلق عليها البعض الآخر " الرأسمالية التوربينية turbo capitalism " إيحاءً وتأكيداً على مدى القوة في التوغل التي تتصف بها رأسمالية العولمة الحديثة – إذ إنها مشروع تحرري ليبرالي ارتضت فيه الدول على أن تترابط -بشكل أو بآخر - فيما بينها منذ ثمانينات القرن العشرين. ففي أعقاب الحرب العالمية الثانية هيمنت رؤية كينيز (Keynesian) على العالم الغربي، إذ تدعو إلى نشر منظومة الضمان الاجتماعي ورفاهية النظام الرأسمالي Keynesian welfare state. وقد ركزت العولمة آنذاك على استقرار سوق الأغذية والمواد الخام بشكل رئيسي، وفي الوقت نفسه جرى تنظيم للإنتاج داخل أنظمة الاقتصاد والإنتاج القومي الوطني، وهو ما يفسر اهتمام المؤسسات الاقتصادية الدولية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي آنذاك بالاستقرار الاقتصادي للدول من خلال حماية أسواقها المحلية ، وتشجيع التجارة الدولية، واحتكار الدولة لعدد من القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية بوصفها ملكية خاصة لها، كخطوط الطيران

والسكك الحديدية وشركات الحديد والصلب، بالإضافة للقطاعين الصحي والتعليمي، أي أن تلك الأسواق خاصة كانت خاضعة لسلطة الدولة بالكامل.

إن ما حدث منذ أوائل الثمانينّيات من القرن العشرين، عندما بدأت الحكومات في قبول الأفكار الليبرالية الجديدة الخاصة بتحرير الاقتصاد من تدخل الدولة، دفع بالحكومات إلى البدء والبحث عن مشاريع تُـمَـكِّنها من تحرير الأسواق التجارية من صور التحكم والسيطرة المحلية – وكانت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا هما أول مَن شرع في السير في ذلك الخط الليبرالي لتحرير التجارة العالمية – فبدأت عملية خصخصة شركات الصناعة الوطنية، ووقف العمل بالإجراءات التي كانت تعيق حرية وسرعة الاستثمارات الأجنبية والتنافس الأجنبي في أسواق المال الوطنية. ومن هنا شرعت الدول في عملية تحرير الأسواق وفك ارتباطاتها بحيث تتمكن الشركات المساهمة ذات الجنسيات المتعددة من إنجاز عملياتها وصفقاتها متعدية حدود الوطن الواحد إلى آفاق بعيدة عابرة للقوميات والبلدان، مما يسمح بحرية التنقل بين موظفي ومديري الشركات الذين ينتمون لدول مختلفة، وكذلك سهولة إنجاز العمليات المالية، وتدفق المال وتبادله، والمعلومات، والمنتجات عبر الحدود الدولية المختلفة. ومن ثم، لم تعد الدول الوطنية تملك السيطرة على عمليات التصنيع والتبادلات المالية بحجة حماية أمور الاقتصاد الوطني؛ فبدلاً من حماية الاقتصاد القومي جرى استحداث كل ما من شأنه جذب استثمارات الشركات العالمية متعددة الجنسيات، وذلك من خلال توفير البنية التحتية الجاذبة لهذه الشركات، ومنحها استثناءات وفترات سماح تتعلق بدفع الضرائب المستحقة، وكذلك توفير هيئة موظفين تتمتع بالكفاءة القادرة على خدمة تلك الشركات وقبول شروط العمل بهذه الشركات العالمية والمرتبات التي تقدمها لـمَن يلتحق بالعمل لديها. لكن الصورة

ليست بهذا الكمال ، فالتعميم هنا محال ، لأن الأمر يختلف من مكان لآخر ، فقد أوضح هيرست وتومسون Hirst and Thompson إلى تفضيل ورغبة كثير من تلك الشركات العمل داخل أوروبا ودول آسيا المُطلة على المحيط الهادي والدول الموقعة على اتفاقية التجارة الحرة في أمريكا الشمالية المعروفة باسم "نافتا" NAFTA (وهي الولايات المتحدة وكندا والمكسيك وأمريكا اللاتينية) وعزوفها عن الاستثمار في أكثر الدول فقرًا، كالدول الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، حتى إن معدلات الاستثمار الأجنبي هناك قد انخفضت بشكل ملحوظ عما كانت عليه في مطلع القرن العشرين. لذا يؤكد هيرست وتومسون على ضرورة إيجاد صيغة أو حيز من التسامح مع الدول الأخرى الضعيفة مما يساعد في عملية تحرير اقتصادها، كما تحدد تلك الصيغة المتسامحة المدى الذي يمكن من خلاله استمرار هذه الدول تسيير العمليات الاقتصادية داخل حدودها الجغرافية (Hirst and Thompson,1996). إن المتأمل للوضع الاقتصادي العالمي الراهن سيدرك أن الإجراءات التي اتخذتها الدول من تذليل الصعاب أمام الاستثمارات الأجنبية، ودعم مرونة انتقال العمالة، وخلق أسواق لخدمات الدولة وإدارة السلع العامة – متى أمكن– قد آتت أُكُلها، متمثلة في تأسيس ما يعرف بالحكومية الاقتصادية الدولية، بمباركة تشريعية من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وبذا أصبحت العولمة الاقتصادية أمرًا عالميًا على أرض الواقع (Tonkiss,2005 ؛ Harvey,2005 ؛ Keane,3003).

تتصل كافة عمليات العولمة بالتطور الحاصل في تقنية المعلومات، وبالأخص في معالجة البيانات وتقنية المعلومات – وهو ما أفاد عملية العولمة الاقتصادية كثيرًا – إذ أصبح من اليسير الاتصال الفوري بكافة أصقاع الأرض، مما كان له بالغ الأثر في وضع نظام مالي موحد يتخطى حدود الدول، وييسر عمل الشركات متعددة

الجنسيات. وينسحب ذلك أيضاً على التناسق الحاصل فيما يمارسه ممثلو الدول من أنشطة تابعة للمنظمات والشبكات الدولية، حيث يتيح الاتصال الآني والسريع الناشئ عن تقدم تقنية المعلومات، في إيجاد نمط من توسيع أنشطة الدول في ظل العولمة من خلال تبادل الخبرات والمعارف بين خبراء الإدارة ورجال السياسة والقضاء ونظرائهم في الدول الأخرى بشكل دوري منتظم، بالإضافة إلى انخراطهم في الأنشطة السياسية وقنوات اتخاذ القرار عبر مؤسسات الدول المختلفة. أما في مجال تبادل الأفكار والتأثير على خيال وتصورات الناس في عالم التصوير والصور فحَدِّث ولا حرج، إذ توفر تقنية المعلومات أعدادًا هائلة من وسائل التفاعل وقنوات الاتصال بين الأفراد (كمواقع التواصل الاجتماعي، والمدونات، ومواقع التغريدات، وتبادل الصور والأفلام، وغيرها من المواقع)، علاوة على الانتشار السريع للمنتجات الإعلامية من الأخبار التليفزيونية والأفلام والموسيقى التي غزت كافة البلدان غير عابئة بأية حدود، سواء كان ذلك بصورة قانونية شرعية، أم بغير ذلك من السُبل. كما كان لهذا التطور الهائل في تقنية المعلومات دوره المؤثر في الحركات الاجتماعية العالمية ، تَمَـثَّل في تيسير التنسيق بين كافة الأطراف المعنية ، مهما اختلفت أماكن وجود أنشطتها على خارطة العالم؛ وكذا من خلال التأثير والتدخل في الأحداث عبر شبكة الإنترنت (في شكل تقديم عريضة مطالب إلكترونية ، أو على الأقل مشاركة الصور والأفلام ومناقشة الخلافات السياسية) ، أو بتنظيم نفسها وأنشطتها بعيدًا عن شبكة الإنترنت (عن طريق الهواتف النقالة التي لا تقل في أهميتها عن شبكة الإنترنت) ، وتبدَّت فاعلية هذا التواصل الجديد في مقدرته على تفادي رقابة الدولة. إلا أننا لا نقول بأن تقنية المعلومات وحدها هي ما أحدث كل ذلك التغير الاجتماعي، بل إن التغيير الذي أحدثته تقنية المعلومات لم يكن ممكنًا، لولا العقول التي أبدعت وتأملت في سبل الاستفادة من هذه

التقنية. لكن الأمر الثابت الآن هو انعدام الفارق الزمني وحدود المكان بين كافة البلدان في ظل وجود بنية تحتية للاتصال السريع تجعل مسألة تدفق قدر هائل من المعلومات في أي مكان على سطح الأرض ممكنًا بل وعاديًا، وتلك هي أهم سمات العولمة.

سنبدأ في هذا الفصل بمناقشة التنظيرات العامة الخاصة بالعولمة (القسم ١ , ٢) والتي نالت الأبعاد الاقتصادية فيها نصيب الأسد ، نظرًا لاهتمام علماء الاجتماع و الرأي العام كذلك بقضايا إعادة هيكلة النظام العالمي ، ومدى تأثير سرعة إنجاز المهام والاتصال والمرونة التي غيرت بشكل كبير كافة علاقات الانتاج والتوزيع والاستهلاك القائمة ؛ ومن هنا تتجلى أهمية آراء ماركس Marxist accounts المتعلقة بالعولمة ودورها في تحديد المشكلات الاجتماعية المصاحبة للعولمة، فقد رأينا في الفصل الأول كيف جرى تهميش دور السياسة، خلافًا لما يذهب إليه منظرو العولمة الذين يرون أن الدور الذي تحظى به السياسة في عملية التحديث هو دور بالغ الأهمية . كما سنتطرق في هذا القسم لرؤية الاتجاهين (الاتجاه المهمِّش للسياسة والداعم لها) اللذين تناولا التغير الثقافي الناجم عن إعادة هيكلة الحياة في مجتمع العولمة، في إشارة واضحة للدور الذي تقوم به السياسة الثقافية. ثم يتلو ذلك مناقشة الرأي القائل بتأسيس "الحكومة أو الدولة العالمية" world polity والذي يتمحور حول التنوعات الثقافية والسياسة، في محاولة لتفسير الطرق التي يمكن من خلالها أن تتقارب وتتشابه كافة دول العالم، والأسباب التي قد تؤدي إلى حدوث ذلك. ورغم أن هذا التعامل المباشر بالسياسة والثقافة ، إلا أن هذا المنحى يغفل أهمية المعاني الاجتماعية وكيفية تغلغلها في بُنيـــة الهرمية وهيكل المجتمع، بل إن ذلك المنحى لا يعي المغزى الحقيقي وراء أعماق السياسة الثقافية، لأنه يؤثر التعامل مع فكرة لامركزية "الانتشار أو التشتت diffusion " على أنها عملية تلقائية.

إن الدولة ككيان لا يمكن أن يختفي نتيجة لنشر العولمة (مثلما رأى بعض منظري العولمة الأوائل [Ohmae,1995 ؛ راجع Hirst and Thompson,1996 ؛ انظر Tonkiss,2005،]. بل إن العكس هو الصحيح، فلم تكن للتطورات التي طرأت على الأسواق العالمية، وخصخصة ما كان مِلكًا عامًا في السابق لتَحْدُث، لولا ما أصدرته الدول من تشريعات تفصيلية ولوائح تنظم ذلك كله ؛ لذلك فمن الأجدر بنا القول بأن مفهوم الدولة يأخذ شكلًا جديدًا في ظل الحكوموية العالمية، وهو ما يدفعنا في القسم (٢,٢)لاستعراض التغير في مفهومي الاستقلالية والهيمنة الخاص بالدولة جراء تحرير الأسواق وعضوية الدولة في المنظمات الحكومية العالمية التي تهدف إلى زيادة معدل السيطرة على هذه الأسواق وغيرها من عمليات العولمة التي تكتسب فيها الدولة الطابع العالمي الذي تذوب فيه الحدود الجغرافية. كما نحاول الإجابة عن التساؤلات المتعلقة بإمكانية تحول الحكوموية العالمية إلى شكل من أشكال الاستعمار، أم أن تلك الحكوموية ستشق طريقها نحو النظرة الكونية الشاملة لأنشطتها من خلال وضع إطار عمل تشريعي، ونسق قيمي يحافظ على حقوق الإنسان العالمية التي لا يختلف عليها اثنان، وأبرز القضايا المتعلقة بذلك هو التدخل العسكري لأغراض إنسانية. ويختتم الفصل بالقسم (٣,٢)الذي يتناول إمكانية تأسيس مجتمع سياسي عالمي global political community في ظل الحكوموية العالمية وإعلام العولمة ؛ ويضاهي هذا المجتمع السياسي فكرة " الأمة nation "الواردة في نظام وستفاليا Westphalia القائم على وجود دويلات منفصلة ذات سيادة لكنه يأخذ شكلاً جديداً يتناسب مع آليات العولمة التي قد تسهم في بناء هذا المجتمع السياسي الذي يتخطى حدود الدويلات والدول المتمايزة بحدودها الجغرافية لأول مرة في تاريخ البشرية ، كما يواكب ذلك (للمرة الأولى أيضاً) ضرورة تناول كافة المعوقات الاجتماعية التي قد تحول دون قيام هذا المجتمع السياسي العالمي.

(١ , ٢) تفسير العولمة

Explaining Globalization

تنبع الآراء الرامية لتفسير العولمة من القضايا المتعلقة بالمتجددات التي طرأت على المجتمع المعاصر بحداثته، ولا يختلف علماء الاجتماع السياسي كثيرًا حول "حقائق" العولمة -رغم اختلاف التوجهات حول ما إذا كانت بعض الظواهر والحقائق أهم من غيرها -لأن ما يشغل بالهم هو ما إذا كان العالم يبدأ حقبة نوعية جديدة تختلف عما يمكن تسميته "ماضي الحداثة" past of modernity أو ماضي العصر الحديث الحالي. لكن إذا ما كان هناك احتمال لاستمرارية هذا الماضي، فإن ذلك سيتمثل في إعادة تنظير وتكييف النظريات الكلاسيكية لعلم الاجتماع التي ظهرت في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين مع أشكال الحِراك السياسي التي يشهدها العالم اليوم؛ وفي حال ما أخفقت عملية إعادة التنظير هذه وهذا التكييف، فمن الضروري التوصل لأدوات تحليل جديدة بالكلية حتى نصل للتحليل الاجتماعي السليم.

العولمة كناتج للرأسمالية Globalization as a consequence of capitalism

يعد الفكر الماركسي أول الاتجاهات الاجتماعية التقليدية التي تناولت قضية العولمة، ورغم اهتمام الماركسيين الجدد بشكل الدولة ووظائفها، إلا أن النظرة الماركسية التي ترى أن جوهر الرأسمالية هو نمط لإنتاج السلع يقوم على العلاقة النفعية بين رأس المال والأيدي العاملة لا تعني – بأي حال من الأحوال – ضرورة وجود هذه العلاقة داخل مجتمع منظم تحده الحدود الجغرافية ، بل على العكس تسعى الرأسمالية لخلق أسواق جديدة يتعاظم فيها العائد الاقتصادي ، وهو الهدف الأسمى لهذا النظام، خاصة في ظل وجود صراع طبقي داخل المجتمع؛ فالسعي الحثيث وراء

الحصول على أيدي عاملة منخفضة الأجور، ومواد خام زهيدة الأسعار، وفتح أسواق جديدة لـما يـُنتج من سلع، هي الدعائم التي يقوم عليها النظام الرأسمالي برمته، لذا لا يحتاج الفكر الماركسي إلا لتعديلات طفيفة تساعده على التكيف مع ظاهرة العولمة، خاصة وأن الرأسمالية عمادها التوسع خارج حدود المجتمعات التي ظهرت فيها.

إن ما جاء به إيمانويل وولرشتاين Immanuel Wallerstein من نظريات للنظم العالمية يـُعد أصدق مثال على إمكانية تطبيق الفكر الماركسي على ظاهرة العولمة، حيث يرى وولرشتاين أن العولمة لم تجلب لنا تغييرات جذرية فيما يتعلق بالمنظور والتوجه الرأسمالي، وهو يذهب إلى القول بأن الرأسمالية مرت بعملية توسع مستمر على مدى أربعة قرون خلت حتى وصلت إلى مرحلة تكوين نظام اقتصادي عالمي، وهذا المبدأ التوسعي كان المحرك الأول للرأسمالية منذ ظهوره في أوروبا إبان القرن السادس عشر. ويرى وولرشتاين في الرأسمالية نظاماً عالمياً متكاملًا يحمل في طياته آلية تطوره وتوسعه، فهذا التوسع مؤهل بطبيعته لعبور الحدود الجغرافية، ومِن ثَمَّ فهو أمر حتمي لوجود رغبة عارمة لدى الاتجاه الرأسمالي في تخطي ما قد يعترضها من عقبات أو معوقات (Wallerstein,1990). وتتسم رؤية وولرشتان للأمر بصبغة ماركسية مجددة، بالرغم من اعترافه بالدور الذي تقوم به العوامل الاقتصادية في النظام العالمي، لأنه يرى في وجود الدولة بمفهومها الحالي ضرورة لتحقيق استقرار الرأسمالية العالمية، إذ كان التواؤم بين الاقتصاد العالمي والنظام السياسي للدولة ذات السيادة عاملاً مميزًا أساسيًا للرأسمالية عبر الحقب التاريخية المتعاقبة، وهو ما يجعلها تحوز قصب السبق دون غيرها من الأنظمة الاقتصادية العالمية الماضية التي انحصرت داخل الحدود الجغرافية للدولة وتقوقعت حول ذاتها. أما النظام الرأسمالي العالمي فقد نجح نجاحًا لافتًا للأنظـــار حين استطاع تحقيق التكامل بين ما أسماه وولرشتان "الدول السياسية" political states

داخل إطار عالمي موحد لتقسيم العمل، تختص فيه الدول المتقدمة، التي تأخذ مكانها كدول المركز داخل النظام العالمي - كالاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة - بتقديم الخبرات المتقدمة ، والمهارات العالية ، ورأس المال اللازم ، بينما يتمحور دور أقل الدول تقدمًا، والتي تمثل دول الأطراف - كدول الجنوب الصناعية التي بدأت تخطو نحو التقدم الصناعي - حول توفير بيئة خصبة للتوسع الرأسمالي من خلال اعتمادها على ما تقدمه لها دول المركز من إنتاج. فبالإضافة لهذين النمطين من الدول، يحتوي النظام الرأسمالي العالمي الجديد على نمط ثالث لدول شبه طرفيـة، كالنمور الآسيوية في جنوب شرق آسيا، والدول المنتجة للنفط ودول شرق أوروبا التي كانت جزءاً من النظام الشيوعي في السابق، والتي تتميز بوجود حكومات قوية، واقتصاد يقوم على سلعة واحدة، أو اقتصاد فقير من الناحية التقنية، لتوفر بذلك منطقة عازلة تحول دون تفرد أحد الأطراف بالهيمنة، وتمنع أي صراعات مباشرة بين دول المركز ودول الأطراف (Waters,1995:226 ؛ wallerstein,1979).

لكن سرعان ما طالت يد النقد نظرية وولرشتاين للنظم العالمية، نظرًا لاقتصارها على الجوانب الاقتصادية للعولمة. فحتى إن قال قائل أن للسياسة في نظريته دوراً محورياً يفوق الدور الذي اعتدنا أن تقوم به الطبقة الاجتماعية في السابق، فإن أي تكامل عالمي لا يخرج عن كونه تكاملًا اقتصادياً فحسب. أما علاقات التبادل التجاري والمنفعة المتبادلة فتنشأ بين دول مهيمنة ذات سطوة، وثقافة تختلف تمامـاً عن غيرها من الدول (Waters,1995:25)، مما يدل دلالة قطعية على فشل نظرية النظم العالمية في التعامل مع قضايا التغير الحاصل في شكل ودور الدولة جراء تعدد صور الهيمنة، وتغير مراكزها، كأحد مظاهر الحكوموية العالمية الجديدة (Held,1995a:26). ويشير رونالد روبرتسون Ronald Robertson في سياق متصل إلى أن تخلي وولرشتاين

عن القول بثانوية العامل الثقافي إزاء الدور القوي الذي تقوم به الممارسات الاقتصادية لم يأت بجديد، بل ظلت الثقافة لديه "عائقًا أيديولوجيًا" أمام الوصول لصيغة اجتماعية للنظام العالمي، أو هي على الأقل المعين الذي تصدر عنه كافة "الحركات الداعية لتقويض النظم" ، نظراً للتعارض فيما بين ثقافاتها وثقافات دول المركز (Roberston,1992:658) ؛ ولم يجد Wallerstein (1991) في أي من هذه الحركات سوى أناس ذوي مآرب سياسية يسعون من خلال تحركاتهم لمناهضة السلطات ، أو للإطاحة بالنظم السياسية، لذا فالثقافة لديه إما أن تكون قومية خارجة من رحم الدولة التي تتولى مسئولية تنظيمها وتحديد دعائمها، أو أنها ثقافة عالمية تسهم بشكل كبير في التحول الاجتماعي نحو العالمية (Wallerstein,1991) ، إلا أنه بذلك قد أغفل الجدل المحتدم حول تعدد المعاني المتعلقة بالقضايا الثقافية وتشعبها، لتصبح الازدواجية الثنائية بين المحبذين لثقافة بعينها ، ومَن هم ضدها ، أمرًا مثيرًا للسخرية ، في ظل ما يشهده العالم من طفرة كبرى في المنتجات الثقافية التي رأى فيها غيره من الماركسيين الجدد ما يعتبرونه المـُحَدِّد الأساسي للعولمة المعاصرة ، وهو ما يشير إلى نشأة نمط رأسمالي عالمي مختلف تماماً عن كل ما سبق من أنماط.

يـُعد ديفيد هارفي David Harvey أبرز هؤلاء الماركسيين الجدد ، حيث يربط في كتابه " حال ما بعد الحداثية The Condition of Postmodernity " بين العولمة وما بعد الحداثة postmodernity وما بعد الحداثة postmodernism ، مؤكدًا على أن النمط الرأسمالي الجديد هو "شكل مَرِن لما بعد المودرنية" ، لا يخضع لما قدمه الرعيل الأول من الماركسيين من أُسس، ويضيف هارفي : "دعونا نُعِدْ النظر في "العناصر والعلاقات الراسخة" التي حددها أو وجدها ماركس في النظام الرأسمالي للإنتاج، ونحاول

الوقوف على مدى اشتمال النظام العالمي الجديد عليها، في ظل التشرذم والتجزُّؤ المميزين للاقتصاد السياسي الحالي" (Harvey,1989:179) ، فالعولمة ليست بمفهوم أو أمر جديد على الرأسمالية. لكن هارفي وجد في مرونة مرحلة ما بعد الحداثة تأكيدًا على تلاشي الفوارق الزمانية والمكانية الذي تتسم به العولمة وتميّزها فنرى إيقاع الحياة الاجتماعية المتلاحق يتزايد بشكل ينهار فيه البُعد الزمني ، مثلما نرى الآن أمامنا في سرعة الانتقال الآني – الفوري – للحدث بصوره حول العالم عن طريق القمر الصناعي (Harvey,1989:241) ، ويعود هارفي بهذه الظاهرة فيرجِعها إلى العام 1970 عندما ضاقت الفوارق الزمانية والمكانية بشكل واضح إثر أزمة تراكم رأس المال في نظام فورد Fordist regime؛ وها هي تلك الظاهرة تؤتي ثمارها الآن بعد ظهور أنماط جديدة من وسائل تقنية المعلومات والاتصالات، مما نتج عنه نمط رأسمالي أكثر مرونة. وبحلول عام ١٩٧٠ كشفت عمليات إغراق الأسواق وتدني الأرباح عن الوجه القبيح لنظام فورد القائم على الإنتاج بالجملة، ونظرية كينيس للعمل المؤسسي للشركات والذي يقوم على الاتفاق بين الدولة وأصحاب رؤوس الأموال والنقابات العمالية لضمان وجود معدلات مرتفعة من فرص العمل والاستثمار والاستهلاك؛ ثم تـمَكُّن الرأسماليين على إثر ذلك من رأب الصدع في نظام فورد من خلال استخدام عدد من تقنيات التصنيع والمعلومات الجديدة التي تتيح الإنتاج بكميات صغيرة في وقت قصير جدًا والتحدُّث باللغة المناسبة مع الأسواق المتخصصة عند مخاطبتها ، والاعتماد على تحقيق قدر كبير من السيطرة على الأيدي العاملة بتقسيم سوق العمل إلى صنفين من الموظفين : أولهما العمال الأساسيون المهرة سريعو التكيف مع متغيرات العمل وهؤلاء يتقاضون أجورًا مرتفعة ولهم وظائف ثابتة ، وثانيهما مجموعة العمال الثانويين ممن هم أقل مهارة، ومن ثم تتغير وظائفهم من حين لآخر. كما لجأ الرأسماليون إلى إزالة

اللوائح والقوانين المـُعـَوِّقة لحركة سوق المال العالمي حتى يتيسر تدفق رؤوس الأموال على نطاق واسع بحيث تتحرر أسواق رأس المال من هيمنة الدول (ومن المفارقات أن الرأسماليين أنفسهم كانوا في أمسِ الحاجة إلى تدخل هذه الدول بشكل جديد لإعادة الاستقرار لبعض أسواق المال العالمية التي عانت من بعض المشاكل وأحدقت بها الأخطار، كانهيار العملة مثلًا).

يمر العالم الآن بمرحلة انتقالية إلى حالة ما بعد المودرنية المرنة والتي آتت فيها وسائل ما بعد نظام فورد وعلاقات الإنتاج الجديدة أُكلها ، ويلفت هارفي الأنظار إلى أهمية ما حصل عليه رأس المال النقدي من قوة وبأس شديد كانا حِكرًا على الدولة ومنظمات العمل في السابق، فها هي الدول ينفرط من بين أيديها عقد السياسة الاقتصادية وعلاقات العمل التي أولاها إياها نظام كينيس في السابق ، لتأخذ تلك الدول الشكل المؤسسي الذي يدعمه كبار رجال الأعمال entrepreneurial لتقتصر وظائفها على تنظيم العمالة وكبح جماح النقابات العمالية حتى تستطيع جذب أكبر قدر من الاستثمارات (Harvey,1989:168). وبذلك تكشف ما بعد المودرنية المرنة عن الوجه الأكثر قسوة لسطوة الرأسمالية التي أضحت فيها الدولة ومؤسسات العمل تحت رحمة رأس المال النقدي، ولا يرى هارفي اختفاءاً كاملًا لقوة الدولة، بل يرى أنها تصبح هي العامل الفعال الذي يخدم الرأسمالية. ويذهب هارفي بعيدًا في كتابه الأحدث صدوراً الذي يحمل عنوان "الاستعمار الجديد The New Imperialism" إلى القول بأننا نعيش حالة أصبحت فيها الدول منخرطة في صورة جديدة من "الاستعمار الرأسمالي" تعتمد فيها على القوة العسكرية والإستراتيجيات الدبلوماسية والسياسية كي تتمكن من توسيع مصالحها وتصل إلى تحقيق أهدافها عن طريق مد نفوذها خارج حدودها الجغرافية؛ وسوف نتناول هذه القضية في القسم التالي (Harvey,2003).

يرى هارفي أن عالم ما بعد المودرنية الحديثة – عالم ما بعد الحداثة – ينتج عالمه المتوافق معه وهو عالم يُطلق عليه ثقافة ما بعد الحداثة أو ثقافة ما بعد المودرنية؛ ويعكس ذلك الرأي لهارفي تأثره بجدلية وآراء جايمسن (1984) التي قال فيها إن عالم ما بعد المودرنية – ما بعد الحداثة – هو مجرد ترجمة ترتبط فيها الثقافة الرأسمالية في طورها الأخير شيئاً فشيئاً بمفهوم إغراق الأسواق بالبضائع مما أدى إلى ظهور عالم تجاري جديد يخلو من التركيز على الجوهر –جوهرية الأشياء – ويفتقر إلى تذوق الجمال الحقيقي ، لتحل محله اتجاهات تتصف باللهث وراء الجمال الظاهري الزائل والزائف الذي نراه في عالم ترويج البضائع الحديثة بهدف تسريع دورة رأس المال، والتلاعب بأذواق الناس ومخيلاتهم من خلال فنون الإعلانات التجارية الجذابة. فكلُ ذلك لا يُـنتج لنا إلا جيلاً أو أجيالاً لعالَم ما بعد الحداثة الذي ينصب الاهتمام فيه على عالم بضاعة الجمال الزائل، بدلاً من الصدق أو الواقع الحقيقي. نرى ذلك التركيز على الجمال الزائل واضحًا ينعكس على فنون "المونتاج" والتلصيق – التلزيق –من خلال تجميع وتوفيق الصور الجذابة من هنا وهناك؛ ونرى ذلك أيضاً في تقديم الظواهر المتنافرة على أنها متآلفة متوافقة، كما نراها في التعددية المشوهة بدلاً من تعددية التكامل والتوافق، كما نراها أيضاً في الفُــرقة والفوضى وغياب استمرارية التنظيم التي تُعلي من عُمق التفكير وتَقدُّمه (Harvey,1989 chapter 3). كما يرى هارفي أن كل ما يرتبط بعالم ما بعد المودرنية – ما بعد الحداثة – هو مــُخرج أو نِتاج ثانوي مستخرج من المُنتج الذي سبقه أي من مُنتجات الفكر الرأسمالي السابق الذي كان يروج لضمان الاستهلاك السريع لمنتجاته التي أحاطتها الدعاية بشهرة العلامات التجارية للشركات ذائعة الصيت وتنوع الخدمات التي ترتبط بها، بدلاً من التركيز على جودة التصنيع حتى وإن لم تُستهلك البضائع بسرعة كافية؛ ومن هنا فهي بضاعة ونِتاج يُقدم لنا " غُثاء " منتجات مصيرها الزوال السريع.

فإذا كان الأمر كذلك فإن العالم الجديد الذي خرجت به علينا المودرنية الحديثة لا يحتاج إلى إعمال الفكر بعمق لتحليله وفهم أبعاده، فهو ببساطة يُمكن فهمه بمحرد وضعه في إطار الفكر الاقتصادي السياسي الماركسي.

في الواقع، كما أشار كريشان كومار (١٩٩٥) فإنه يمكن قراءة عمل هارفي في مقابل النتائج التي توصل هو بنفسه إليها. هذا يعني أنه بدلاً من النظر إلى ما بعد الحداثة على أنها ببساطة مجرد تغيير في النمط الرأسمالي - بمعنى أنها مجرد تلميع وصقل لسطح الرأسمالية باعتبارها القوة المحركة للحياة الاجتماعية المعاصرة - فيمكننا أن نستنتج أن عالم ما بعد المودرنية – أي ما بعد الحداثة – هو الرأسمالية نفسها ولكن بوجه جديد ؛ ومِن ثَمَّ فإن حداثة الوجه الجديد للرأسمالية تستدعي معالجتها من منظور قادر على التعامل مع ذلك الوجه الجديد للرأسمالية، بدلاً من مجرد العودة ببساطة إلى التعامل معه بالطريقة التي اعتدنا إتباعها من قبل. ودون انتقاص أو إنكار لأهمية البُعد الاقتصادي في عالم ما بعد المودرنية – ما بعد الحداثة –فمن الأهمية بمكان ألا نقلل من البعدين الثقافي والسياسي ونجعلهما محكومين تماماً وتحت رحمة إملاءات الحتمية الاقتصادية التي لا تسعى إلا إلى تراكم رأس المال، واللهث وراء تسويق إنتاجها الضخم للبضائع وإيجاد أسواق جديدة لها (Kumar,1995:1925). ورغم الحساسية الخاصة لكاتب ومُنَظِّر يعيش في بيئة الهند – الإشارة إلى فكر الباحث كومار - المعروفة بالأشكال المختلفة لثقافتها، وهي ثقافة لم تتأثر كثيرا حتى الآن برياح العولمة الحديثة في إعادة تشكيل الهوية ، بحيث نرى تغييراً واضحاً في أشكال السلوك والممارسات الاجتماعية للمجتمعات الهندية ، إلا أن تقليله من شأن العوامل التي تُشَكِّل الأشكال الثقافية بحيث صارت كلها خاضعة لإملاءات الحتمية

الاقتصادية ، يجعل ذلك التحليل من جانب المفكر الهندي كومار قاصراً في استيعابه أبعاد التغيير والتحول التي تفرضها السياسة الثقافية للدول القوية على ثقافات غيرها.

بالنسبة لهارفي إذن فإن السياسة الحقيقية هي سياسة طبقية في الأساس، رغم أنه في بعض الأحيان يمتدح الحركات الاجتماعية لمحاولتها " تغيير هيكلية مشاعر الناس بالتعبير عن مشاعر وحقوق المـُهَمّشين في المجتمع ("مثلاً حقوق النساء، والمثليين والشواذ، والسود، والمناهضين لتلوث البيئة، والمطالبين بالاستقلال أو الحكم الذاتي "، Harvey,1989:48) ؛ إلا أنه في الوقت نفسه يرى أن تلك الحركات الاجتماعية محدودة التأثير ، إذ تميل إلى اتـِّباع نهج مقاومة لا يتعدى حدود المكان الذي يعبرون فيه عن اعتراضاتهم ، مما يجعل هذه الجماعات تخدم – نتيجة تأثيرها المحدود – الطبقة المالكة للثروات المتراكمة ، وهي طبقة عادة ما تتمتع بالقدرة على المناورة والمرونة ، مقارنة مع من لا حول لهم ولا قوة في نشر تأثيرهم ونفوذهم وراء أماكنهم المحدودة (1989:3035). وكما أشار ميجان موريس (١٩٩٢) فيبدو أن هناك اعترافًا – ولكنه اعتراف وإقرار بالأمر على استحياء – بأهمية معاملة الاختلاف في الرؤى بالتساوي، وأن احترام آراء الآخرين يتطلب ضم وإدماج هؤلاء المهمشين في إطار تحكمه نظرية المادية التاريخية؛ إلا أن المـُستغرب هو أنه استمر في إعادة قوله إن اعتراضات أضعف فئات المجتمع لا جدوى منها، لأنها لا تؤدي إلا إلى تكرار نفس المعاناة حتى نرى هذه المجموعات الأضعف في المجتمع تظل فريسة ببساطة مرة أخرى للاستغلال الرأسمالي. ولذلك فمن الواضح بالنسبة لهارفي أن السبيل إلى تحقيق حرية حقيقية لا يمكن الوصول إليه إلا باتباع سياسة الصراع والكفاح الطبقي (Harvey,1989:355 ؛ Morris,1992).

في كتاب لكل من سكوت لاش وجون يوري Scott Lash and John Urry بعنوان اقتصاديات الإعلانات والفضاء Economies of Signs and Space (١٩٩٤)، قدم الكاتبان فكرة جدلية شبيهة لتلك التي ذكرها هارفي، وهنا أيضاً يستخدم الكاتبان إطاراً ماركسيًا لشرح العولمة. وهما يتفقان في رؤيتهما مع هارفي، فهما ينظران أيضاً إلى مصطلحات "ما بعد المودرنية وما بعد الحداثة postmodernity and postmodernism" على أنها تلخص بشكل مفيد سمات جديدة للحياة المعاصرة، إلا أنهما يفضلان أن يفسرا الأصل في أساس تلك المصطلحات إلى استمرارية الرأسمالية الديناميكية كقوة فاعلة محركة للتاريخ. إلا أنه يجب أن نذكر أن لاش ويوري قد أدمجا هذه السمات الجديدة في تفسيرهما لأحدث صور الرأسمالية التي أطلقوا عليها "الرأسمالية غير المنظمة disorganized capitalism" "وما بعد الحداثة postmodernism" بصورة أكثر وضوحـًا مما صرح به هارفي. وفي الواقع، فإن تفسيرهما يُعد اختراقا للإنموذج الماركسي الحديث، رغم حرصهما على البقاء كمُنَـظِّـرين مؤيدين له.

يولي كل من لاش ويوري أهمية أكبر للعلم الذي يعمل على ضمان زيادة الاستهلاك بفنونه المتنوعة لأن ضمان كثرة الاستهلاك هو من أهم ما تُخطط له الرأسمالية المعاصرة؛ وهنا يختلف منظور لاش ويوري عن المُنَـظِّرين الآخرين الذين ركزوا على أهمية رأسمالية ما بعد فورد post-Fordist production ووجود التخصص المرن. إن محك الأمر من منظور لاش ويوري يرتكز في المقام الأول على علم إدارة الاستهلاك وضمان كثرته، وكذلك علم تقديم الخدمات للمستهلك، والمـُدهش أنه لا يرتكز أساسًا على رأس المال أو الظاهرة التي أُطلق عليها إنتاج ما بعد فترة أو عالم فورد، ففنون الاستهلاك والصناعات الخدمية المرتبطة بذلك هي التي تُظهر لنا السمات التقدمية للرأسمالية الحديثة التي اكتسبت إسمًا عجيبًا وهو " الرأسمالية غير

المُنظمة " عند كل من لاش ويوري (Lash and Urry,1994:17-60). هذا اختلاف هام يجب الانتباه والتركيز عليه لأنه سيؤدي بهما إلى وضع الثقافة التي تُشكل فكر الناس وقيمهم في محور تحليلاتهما. فمن وجهة نظرهما، يرتكز الاقتصاد حالياً بشكل أساسي على مؤشرات التداول أو بالأحرى شيوع تصورات معينة لدى المـُستهلكين: وهو ما يُطلق عليه في بعض علوم الإدراك الذهني "الإشارات الإدراكية" التي تُشكِّل فنون بضاعة المعلومات التي تُباع للمستهلك وفنون إحاطتها بالصور التي تداعب وتدغدغ تصوراتنا للجمال، وهي ما نراه من صور للبضائع في عالم الحداثة يعرض علينا في منتجات الإعلام، وخدمات الترفيه والمتعة، ومنتجات التصميم والأزياء (١٩٩٤: ٤). أضِف إلى ذلك الأهداف المتغيرة للرأسمالية فإن ما يُطلق عليه " الرأسمالية غير المنظمة " تتضمن أيضاً ظهورًا وتمجيدًا لعزة النفس الشخصية وإرضاءً لميولها الشخصية؛ وهذا الإحساس بأهمية الشخصية الذاتية للإنسان له جانبان: إدراكي ذهني – وهذا هو الجانب الأول – وتصوري لمعايير الجمال المعتبرة لدى الشخصية الحديثة للإنسان، وهذا هو الجانب الآخر. فما يلزم عند تناول جوانب الإدراك الذهني للإنسان الحديث هو أن تُجرى عملية توجيه ذكية لتشكيل وإقناع تلك الذات العزيزة على يد خبراء على علم بفنون التأثير على النفس، وتشكيل الحس الجمالي وإعادة صياغته. أما إن كان التركيز على الجوانب الجمالية، فإن ذلك يتضمن التأثير على تلك النفس بحيث تقبل تفسيرات الخبراء والمـُخططين لعمليات استهلاك البضائع، وقبول الأفكار والصور المبثوثة عبر طُرق دعاية شتى. ويرى كل من لاش ويوري أن انعكاسات هذين النوعين من الإدراك لحقيقة عالم الاستهلاك الحديث يُعد أمراً مركزياً ومحورياً الهدف منه هو إعادة إنتاج وتعديل وتطويع العمليات الاجتماعية والاقتصادية التي تجتاح العالم الحديث وتجرف به إلى أنوائها بحيث تسلبه باستمراريتها

من تقاليد راسخة كانت لديه من قبل، وهو ما يخلق ثورة جديدة تقوض التقاليد التي كانت قائمة من قَبل، ويؤدي إلى ثورة في أنماط الإنتاج والاستهلاك.

يرى لاش ويوري أن ظاهرة وعالم ما بعد الحداثة – postmodernity ما بعد الحداثة – عالمية في جوهرها، مقارنة بالرأسمالية المُنَظَّمَة التي تأسست على أساس الدولة كأمة. ويتفق لاش ويوري مع هارفي، فهما ينظران إلى النظام الرأسمالي السابق على أنه نظام تُدمج فيه مصالح طبقية معينة ضمن منظومة جدول الأعمال القومي الذي يمكن الاتفاق عليه من خلال حلول وسط تفاوضية ولوائح الدولة التنظيمية وهذا هو رأي المُنظِّر كينسي (Lash and Urry,1987). أما النوع الحديث من الرأسمالية والذي اكتسب اسمًا عجيبًا وهو " الرأسمالية غير المُنظمة " disorganized capitalism فلا يمكن تحليله ووصفه على أنه مجتمع يترابط من خلال الدولة القومية عن طريق مجموعة من البُنى الهيكلية (Lash and Urry,1994:320-322،). إن الانتشار الكاسح للرأسمالية غير المُنظمة ارتبط بتدفق رأس المال عبر دول العالم، وانتقال أنواع التِكنولوجيا، والمعلومات، والصور الدعائية وغيرها، وانتقال الأفراد من دولة لأخرى؛ كل ذلك أدى إلى غياب المفهوم التقليدي للحدود الإقليمية بين بلدان الكرة الأرضية. إن التدفق المتسارع والموسع عبر الحدود يخرج بشكل متزايد عن سيطرة وتحكم الحكومات القومية، بل يخرج بالفعل عن تحكم أي منظمة فردية أو جماعية. والغريب أنه وفقاً لمنظور لاش ويوري، لا يوجد شيء يمكن أن يوصف بأنه مستقر وثابت في الرأسمالية غير المنظمة، ومن ثم، فلا تؤدي انعكاساتها نتيجة التزاحم والتزايد المستمر لذلك النوع من المعرفة والمعلومات إلا إلى التسبب في ازدياد وتيرة عدم النظام أكثر وأكثر (١٩٩٤: ١٠١١).

بدأ كل من لاش ويوري كتابهما " اقتصاديات المؤشرات والفضاءات Signs and Space Economies of " بذكر اسم ماركس، كما أنهيا نفس الكتاب بذكر ماركس مرة أخرى وتمجيده ، وكأن الأمر والأمل مرهون بفكر ماركس لبث الروح وإعادة الحياة مرة أخرى إلى "الديناصور" ، على حد قولهما. رغم ذلك، فلا يمكن تأييد نقاط الجدل في النظرية التي يقدمانها لأنها لا تخرج كثيرًا عن الرؤية الاقتصادية الماركسية المعروفة والمُجمع عليها بالنظر إلى تداول السلع ورأس المال والعمالة من خلال شروط ومصطلحات رمزية. ولذا فهي إن قلّــت أو زادت فيمكن تناولها كأمور ترتبط بالثقافة مثلما ترتبط أيضاً بالاقتصاد. فمن ناحية ، يبدو أنهما يؤيدان تبني صيغة ضعيفة من مفهوم الحتمية الاقتصادية، وينظران لثقافة ما بعد الحداثة، ومفهوم الانعكاسية - بمعنى مدى تأثُّر وتأثير المرء والجماعات بما يحدث في بيئته -وغيرها من سمات ما بعد الحداثة التي جرت نتيجة للتدفق الاقتصادي، على أنها نتائج لعالم يتصف بالمعلوماتية العالية وتناقل المعلومات عبر الأثير بسرعة هائلة؛ عالمٌ كيانه وجوهره يكمن في الأمور الاقتصادية التي تُسَيــِّر الأمور الاجتماعية وتحكمها (١٩٩٤: ١٣). رغم ذلك، وكما أشار كومار، فهما في نفس الوقت ينظران لاقتصاد ما بعد الحداثة على أنه يرتبط بالثقافة ويتشابك معها، بدلاً من شَغلِه لجانب أو ميدان منفصل يمكن من خلاله أن نقول أو ندعي أنه هو الذي يُشَكِّل الثقافة ويتسبب في إحداث نتائجها (kumar,1995:118). فهما يقولان إن ما يجب إدراكه لفهم الرأسمالية المعاصرة هو على وجه التحديد "مدى اختراق الثقافة للاقتصاد نفسه، أي مدى تغلغل المُكوِّن الإدراكي لتقييم الجمال – أي ما يعتبره الناس جميلاً ومهمًا لحياتهم-في التأثير على الاستهلاك والإنتاج" (Lash and Urry,1994:601). كما أن الأطروحة الثانية تنسجم أكثر أيضاً مع فكرة الانعكاسية -بمعنى تأثير التغييرات الاجتماعية والاقتصادية على

المرء وهل له دور في التأثير على الاقتصاد أم أنه مجرد قابل يتأثر بالمتغيرات ولا يؤثر هو في تلك المتغيرات – مما يعني أن تدفقات السلع، والمعلومات، والأفراد يمكن تعديلها إما بالتأثر بها أو التأثير عليها طالما أن تلك التدفقات تحمل معنى له دلالته الرمزية لأولئك الضالعين فيها. إن ظاهرة انعكاسية الاقتصاد بتأثيره على المتعاملين معه وتأثُّره بردود فعلهم التي تنعكس على الاقتصاد يرتبط بمبدأ السبب والنتيجة، إذ يبدو أن الكل خاضع لتأثيرات عالم المعلومات السريع وقدرات ذلك العالم على تشكيل الذوق الجمالي. إلا أن نظرية لاش ويوري للرأسمالية من منظور تفضيل الماركسية للأسباب الاقتصادية كعامل مسيطر على أشكال العلاقات الاجتماعية والثقافية، لا يمكن إدراكه بوضوح كاف حسب رؤيتهما للرأسمالية.

وفي ضوء ما عرضناه، فإن كل من لاش ويوري لم يوليا السياسة -أي الجوانب السياسية – إلا إهتماماً ضئيلاً للغاية، فهما لا يريان إلا ازدياداً مطردًا لتأثير العولمة على الدولة القومية ككيان منفرد لأن النظام السياسي العالمي أصبح هو الحاكم على اقتصاديات الدولة المنفردة. ثُم إنهما لا يناقشان السياسة عند هذا المستوى بأية تفاصيل شافية، بل لم يتناولا بوضوح قضايا السياسة الثقافية التي نهتم بها ونركز عليها في هذا الكتاب. رغم ذلك، فإن تحليلهما للرأسمالية الانعكاسية – وقد أوضحناها من قبل على انها تشير إلى مدى تأثير وانعكاسية الاقتصاد على الناس ومدى قبولهم أو رفضهم له -يشير إلى الحاجة لفهم السياسة الثقافية لأنها هي التي تقوم بتشكيل الهويات والممارسات الاجتماعية. ومِن هنا، فقد يـُنظر لتحليل لاش ويوري للرأسمالية غير المنظمة على أنه تحليل ورؤية تشاؤمية بالكامل، حيث إن موت أو إماتة العمل المنظم وتقليص قوة الدولة القومية يقلل من قدرة تنظيم الرأسمالية بحيث يمكنها أيضاً مراعاة منافع ومصالح المواطنين. كما يشيران أيضاً إلى ضرورة وجود فهم مختلف

للسياسة بحيث تتغير مفاهيم المعنى إلى الدرجة التي لا تسمح بسيطرة مفردات وتعليمات التوسع الرأسمالي على أفراد المجتمع. فمِن منظور لاش ويوري فإن السياسة الثقافية تتزايد أهميتها للرأسمالية غير المنظمة، إذ إن الفرد ليس مجبرًا فقط على اتخاذ قرارات بدرجة غير مسبوقة، خاصة ما يتعلق بهويته الخاصة واستهلاك السلع والخدمات، ولكن الأمر يرجع إلى سيطرة النزعة الاستهلاكية التي تقود الاقتصاديات الرأسمالية حاليًا. ومِن ثم، فإن أشكال السياسة المتمركزة حول دور المعلومات والجماليات في التأثير على الجماهير يتزايد دورها في بناء العلاقات الاجتماعية بين الأفراد، من جهة، وبناء أشكال الحياة الجماعية، من جانب آخر.

وفقاً للاش ويوري، فإن الشكل الأكثر علاقة بمفهوم إعادة هيكلة " الرأسمالية غير المنظمة " يمكن أن نراه في علم سياسة المستهلك consumer politics. ورغم أن لمفهوم سياسة المستهلك تاريخًا طويلاً، فقد أصبح لها علاقة وأهمية أكبر في العقود القليلة الماضية (Micheletti et al,2004 ؛ Sassatelli,2007)؛ فقد دخلت مصطلحات جديدة إلى قاموس مفرداتنا، مثل مصطلحي "الاستهلاك الأخلاقي"، و"المستهلك – المواطن" فمثل هذه المصطلحات تدل على ممارسات وهويات جديدة ترتبط بالاستهلاك (Micheletti,2004:xiv). وصحيح أن جزءاً كبيرًا من شيوع هذه المصطلحات الجديدة هو نتيجة للثورة في عالم الإعلام والإعلانات منذ منتصف الثمانينيات عندما أدرك المُنَظِّرون للنظريات الإدارية – حسب رؤية نعومي كلاين (Klein,2000:3) – أن الشركات الناجحة لابد لها من التركيز بشكل أساسي على إنتاج بضائع تحمل علامات تجارية لها شهرتها الموثوق بها، وليس مجرد إخراج منتجات تفتقر إلى المصداقية العالية". فالعلامات التجارية يجب أن تُصمم بحيث ترمز إلى القيمة الموثوق بها لدى المستهلكين: أي لتؤكد ولتضمن لنا جودة ترتبط بمجموعة من

المنتجات، ولتساعدنا أيضاً على أن نجرب (بشكل آمن) تلك المنتجات، أو تساعدنا على إعادة تأكيد هويتنا بشرائها واستخدامها. إن الدعاية وكفالة وضمان الجودة التي توحي بها شعارات الشركة هي وسائل الشركة لتوصيل رسالتها للمستهلك، أي أنها تنقل معنى الشركة الذي يؤثر على حياتنا، وفي نفس الوقت تنقل المعنى الذي تحمله أفعالنا تجاه تلك المنتجات، ومَن نحن عند استهلاكنا لمنتجاتها. وكما يرى كلاين فإن العلامات التجارية تُسهِم - في بعض الحالات -إسهامًا كبيرًا في نجاح الشركة بحيث لا يبدو أن المُستهلك يولي المنتجات الأقل مصداقية اهتمامًا يُذكر. إلا أن تلك القوة التسويقية قد يعتريها الضعف لأسباب عدة - رغم اتساع نطاق بعض الشركات الضخمة مترامية الأطراف عبر الحدود الوطنية - إذا رأى المستهلكون أن مِن واجبهم مقاطعة علامة تجارية معينة وتمكنوا من تنفيذ ذلك، بل قد يعتري الضعف شركات ضخمة تتمتع بعلامة تجارية مرموقة إذا تخوف رؤساء الشركات من أن يحدث هبوطًا حادًا في مشتريات المنتجات الحاملة لعلامات تجارية كان من المعهود الوثوق بها؛ كل ذلك قد يستدعي منهم تغيير ممارساتهم التسويقية المعهودة؛ وهذا بالفعل ما جرى لشركات تحمل شعارات وعلامات تجارية مشهورة مثل شركات Nike،Gap ، Calvin Klein، و McDonalds التي اضطرت لتغيير بعض ممارساتها، فتوقفت عن توظيف الصِبية الصغار، وامتنعت كذلك عن الاستمرار في ممارسات ترتبط بعمليات إنتاج مواد ضارة بالبيئة ؛ كما تُصاب تلك الشركات المرموقة بخسارات فادحة نتيجة تعرضها للمقاطعات، والمظاهرات، ورفع القضايا القانونية ضدها (مثال ذلك ، ما جرى في McLibel)، وكذلك التعرض لمشاغبات التشويش الثقافي (الدعايات التخريبية من خلال الكتابات والرسوم الجدارية graffiti)، وحتى نشر الإشاعات عبر الإنترنت (انظر: Lori,2004:144-115 ،: ؛ Michelleti Perretti,2004).

توجد بالتأكيد قيود وحدود لذلك النوع من السياسة، إذ تعتمد عادات الشراء المتغيرة على مستويات عالية نسبياً من الدخل القابل للصرف و/ أو ممارسة الشراء بوضع ميزانيات حذرة للصرف، ولهذا ربما تكون مهمشة ومسلوبة القوة بالنسبة للبعض (Micheletti,2004:xv). كما أن هناك بعض القضايا المثيرة للجدل عندما تؤثر كل هذه العوامل على حياة وممارسات العِمالة في العالم الأقل تقدماً والنامي ؛ فقد لا يعيَ هؤلاء الذين قاموا بمقاطعة المنتجات ما قد يتعرض له الموظفون والعمال الذين يشتركون في إنتاج تلك البضائع ذات العلامة التجارية المميزة من صعوبات معيشية وغيرها إذا فقدوا وظائفهم (Spivak,1999:415-421). وأخيرًا، فلابد أن نضع في الحسبان أنه ما لم تكن سياسة المـُستهلك منظمة وممنهجة بشكل تام، فإنها قد يكون لها نتائج غير متوقعة ومتقلبة في تأثيراتها، مما قد يزيل أي حافز لدى الشركات لتغيير سلوكها وإجراءاتها. ومن ناحية أخرى، قد يمكن الوصول إلى صيغ مقبولة ومعقولة تربط بين استخدام العلامات التجارية ذات المصداقية العالية، من جهة، ومفهوم الاستهلاك الأخلاقي، من جهة أخرى، على سبيل المثال ما نراه في استخدام العلامة التجارية فارتراد Fairtrade mark بالمملكة المتحدة التي تدل على الإنتاج والتسويق الذي يمنح عائدًا مقبولاً للمُنتِجين (Lori,2004:138). إن السياسة الثقافية المتعلقة بالعلامات التجارية آخذة في التطور، ولكنها بلا شك بحاجة لتنظيم أكثر إحكامًا كي تُشَكِّل جزءاً فعالاً من سياسة الحركة الاجتماعية وتحقق هدفها من إصلاح الرأسمالية العالمية (Bennett,2004).

العولمة كتجسيد للتحديث

إن فهم السياسة الثقافية بصفتها جانبًا جوهريًّا للحياة الاجتماعية يُقدم تصورًا أكثر عُمقاً في أدبيات علم الاجتماع الانعكاسي – علم تأثير مكونات المجتمع المالكة للقوة على أضعف الفئات في المجتمع، وكذلك مدى تأثُّـر تلك الفئات بذلك التأثير ونوعية ردود الفعل لديها – إذ إن علم الاجتماع الانعكاسي يـُشكل البديل الأساسي للماركسية كنظرية تفسر ظاهرة العولمة من نقطة بدء تنبع من مفردات علم الاجتماع التقليدي. ويقدم كلٌ من أنطوني جيدنز Anthony Giddens وألريش بيك Ulrich Beck وجهة نظر تؤيد وجود تفسير متعدد الأسباب لظاهرة العولمة ، إذ يرون العولمة كنتيجة تابعة للحداثة ، بدلاً من تفسير العولمة بإرجاعها إلى سبب وحيد نجده في تنظيرات الماركسيين القائلة بأن الرأسمالية هي القوة المحركة لوجود العولمة (McGrew,1992:69).

يرى giddens (1990) أن العولمة هي نتاج لديناميكية الحداثة التي تضمنت ما أسماه تفكك العلاقات الاجتماعية جراء التباعد في الزمان والمكان واختلاس أو سرقة المعرفة الانعكاسية the reflexive appropriation of knowledge – أي كما ذكرنا أعلاه سيادة طُرق التأثير المعرفي من جانب المكونات الأقوى في المجتمع والمسيطرة على الفئات الأضعف، والعمل على ضمان استمرار ذلك التأثير والتحكم ، بل والعمل على تشكيل انعكاسات تلك الفئات الأضعف حسب أهداف ورؤى الجانب الأقوى. فهو يقارن بين الحداثة وما سبقها من تجارب سابقة في عهود مضت حيث عهدنا أن ندرك تقارب وترابط الزمن والمساحة مع المكان والموقع الفوري الذي يرتبط بعوامل اجتماعية مشتركة. أما في عالم الحداثة، فيكون الزمن والمساحة وكأنهما مفرغان ومجردان من أكثر الإيقاعات الاجتماعية ارتباطًا بحياة البيئة القريبة؛ فعالم الحداثة تحكمه قيم الوقت والساعة أو الساعات، وكلٌ يرتبط بالثمن، بل بالخرائط التي تسمح بتخطي الوقت

والمكان وتعمل بشكل مستقل عن أي موقع اجتماعي يحددها أو يقيدها. إن ذلك التفسخ أو الانفصال في المساحة والزمن يجعل من الممكن تطوير آليات السيطرة التي تخرج بأي نشاط اجتماعي عن السياقات المكانية والموضعية وتقيده؛ بل إن ذلك الانفصال يقدم فرصاً للأقوياء لإعادة تنظيم التحكم في الزمن والمساحات بحيث تخدم أهداف هؤلاء الذين يملكون القوة. وحسب رأي جيدنز ، هناك نوعان من الآليات لاتساع العلاقات الاجتماعية وخروجها عن السياق المحلي : أولهما يُطلق عليه الرموز الدلالية symbolic tokens للقوة ، وقد تناول جيدنز منها رمزاً واحداً قوياً فقط وهو المال فهو المستخدم كرمز عالمي للتحكم في التبادلات؛ وثانيهما يُطلق عليه الأنظمة الخبيرة أو أنظمة الخبراء وهي تتضمن استخدام المعرفة التقنية والفنية لتنظيم المواد والبيئات الاجتماعية الخاصة بالمهندسين، والمعماريين، والأطباء، وعلماء النفس، وغيرهم. فأنظمة الخبراء هذه تُسهِم في تفعيل دور الحداثة وانعكاسها على فئات المجتمع : مِـن مراقبة مستمرة لِـمَن يعرفه النظام ويهمه معرفة أمره ، إلى القرارات التي يجب اتخاذها بشأن بدء وتسيير كل ما يتعلق بالحياة اليومية. وفي عالم الحداثة ، قد لا يكون هناك اعتماد على التقاليد إلا إن قامت أقوى الأطراف في الحداثة بإعادة توجيه التقاليد لصالحها وذلك من خلال إخضاع كل جانب من جوانب الحياة لسبب ما يمكن تبريره، على أن يقوم أولو الأمر بتفعيله إن تطلب الأمر إحداث تغير للممارسات الاجتماعية المعهودة بشكل مستمر وجوهري حسب سير ظروف الحياة الروتينية اليومية (Giddens,1990).

ووفقاً لمنظور جيدنز، فإن ديناميكية الحداثة ستؤدي إلى الاستمرار دون توقف في عولمة مؤسسات العالم (رغم أنه لا يمكن التنبؤ بذلك وسرعته، فهناك دائماً نتائج غير متوقعة أو مقصودة في الحياة الاجتماعية): فمن المتوقع أن تزداد قوة الرأسمالية، ويكثر التصنيع والمراقبة الإدارية، ويزداد التحكم في وسائل العنف التي تركزت في الدولة

القومية. كما يرى جيدنز أيضاً أن التفسيرات الماركسية قد أهملت دور الدولة القومية، كما أهملت حالياً مدى ارتباط الدولة القومية بظاهرة اتجاه الدول القومية نحو الحكومية العالمية global governance. ويتفق جيدنز مع وولرشتان في أن الرأسمالية لا يمكنها إلا أن تكون توسعية بطبعها، ولكنه يقول إن التركيز على السلطة بالدولة القومية مكّنَ من انتقال الموارد الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية بعيدا عمّا هو متاح لأنظمة ما قبل الحداثة pre-modern systems، وأن هناك عوامل أخرى مثل الإنتاج الرأسمالي والصناعي: فكل ذلك جعل توسع الغرب لا يمكن مقاومته (Giddens,1990:62-63). ويرى جيدنز أن الدولة القومية ما زالت تحظى بميزة سيطرتها على حدود الدولة مما يجعل لتلك السيطرة أهميتها في عملية حماية الحداثة المعولمة globalized modernity إذ لا توجد مساحة على وجه الأرض لا تقع تحت تحكم قانوني لدولة ما، مما يجعل الدولة قادرة على السيطرة على كثير من الأمور بنجاح، فهي تملك وتحتكر وسائل البطش داخل حدودها الإقليمية. على أية حال، فإن الدولة الحديثة تُعَد مشتركة دوماً في عملية سيطرة العولمة على الأمور، فهي قادرة على أن تتحكم في الأنشطة التجارية داخل أراضيها بهدف الإسهام أكثر في العولمة وإحداث تأثيرات تصطبغ أكثر بالعالمية بالاشتراك مع دول أخرى، وبالعمل من خلال وكالات عالمية. هذا التوسع في التعاون يجعل الدولة قادرة على التحكم في العمليات العسكرية -على سبيل المثال - بل قد تمد يد الطلب سائلة المساعدة من دول أخرى والتعاون معها بحيث لا تعتمد على نفسها منفردة في التحكم بممارساتها داخل حدودها؛ إلا أن ذلك له عيوبه من جانب آخر إذ يفقدها - في نفس الوقت - درجة من الاستقلالية في أفعالها من خلال ذلك التعاون. فالمُلاحظ في الحداثة المتأخرة - إذا ما وضعنا في الاعتبار ظاهرة التغييب أو التحييد المتزايد لعوامل الوقت والمكان بحيث غطت العولمة جميع الأنشطة والتدفقات التجارية وغيرها من

أنشطة عبر الحدود الإقليمية - أن ذلك يؤدي إلى تزايد درجة التعاون بين الدول عبر حدودها، من جهة، مع ملاحظة أن ذلك يؤدي – في نفس الوقت – إلى تناقص أو انخفاض سيطرة الدولة القومية على خصوصياتها واستقلاليتها.

ومِن ثَمَّ يرى جيدنز أننا مازلنا نحيا داخل زمن وعالم الحداثة (modernity المودرنية) حتى وإن كانت تلك الحداثة حداثة متطرفة لها عدد من السمات تُعزى إلى ما يُطلق عليه عالم ما بعد الحداثة. فهو يرى أن الحداثة المتطرفة تتصف بإبتعادها تماماً عن النماذج التاريخية التي كانت تؤمن بوجود قدرات جوهرية في طبيعة الإنسان يجب احترامها مثل العقل أو قيمة العمل، كما تؤمن الحداثة المتطرفة بانهيار وتداعي الآراء والتفسيرات المؤمنة بوجود مفهوم المطلق المرتبط بالحق أو الأخلاقيات على أساس الجدل والتأمل العقلي (Giddens,1990).

لقد طوَّر جيدنز أحد أهم التفسيرات ذات الصلة بالسياسة الثقافية المتعلقة بالعولمة، فهو يقارن بين السياسة التَحرُّرية للحداثة التي تشمل كلاً من الماركسية والليبرالية والمُحافِظة، مِن جهة، وبين سياسة الحياة في الفترة المعاصرة للحداثة المتأخرة حيث تكون الهدف أو الغاية السياسية ووسائلها هي التأثير على الذات وتشكيلها. إنه يعطي أيضاً تفسيرًا ظاهريًا أكثر للسياسة المتحررة حيث تهتم بالتحرر من الاستغلال والتخلص من الاضطهاد وعدم المساواة، كما تسعى وراء العدالة والمشاركة عبر المشاركات الديمقراطية (فالاتجاه المحافظ هو رد فعل لهذه الأهداف المثالية في الراديكالية والليبرالية). إنها تعمل حسب الفكرة التقليدية المعهودة للسلطة بأنها تتمثل في قدرة الأفراد أو المجموعات على فرض إرادتهم على الآخرين، وهو التعريف المهيمن في علم الاجتماع السياسي(Giddens,1991:210-214). وعلى النقيض من ذلك، فإن سياسة سيطرة أنماط الحياة المعاصرة هي سياسة تفرض أسلوب نمطها

على حياة الأفراد، ولكنها تسمح بأن يشترك الأفراد في عملية اتخاذ القرارات بشكل مستمر في بيئة مرتبة بشكل انعكاسي – بحيث تكاد تضمن نجاحها في فرض تأثيرها على سلوك الناس وتشكيلهم - حيث لم تعد التقاليد توفر معاييرٌ لابد مِن اتباعها في الحياة اليومية. فمن منظور جيدنز ترتبط أنماط الحياة المعاصرة ارتباطا وثيقًا بالعولمة "حيث تؤثر العولمة بعمق على المشروع الانعكاسي للذات والعكس بالعكس إذ تؤثر عمليات إدراك الذات على الإستراتيجيات العالمية" (١٩٩١: ٢١٤). وتعد اختيارات المستهلك التي تناولناها في نهاية الجزء السابق أيضاً مثالاً جيداً على أفكار جيدنز بشأن سياسة الحياة، فنتيجة لجهود علماء البيئة يوجد حاليا وعي عام ومكثف بشأن تأثير أنماط الحياة والقرارات التي يتخذها الأفراد في الغرب -المتقدم جداً -على البيئة هنا وهناك. كما أن هناك أيضاً إدراكًا للفروق التي قد تتسبب في أخطار لبيئة العالم إن قام الأفراد بتغير أنماط حياتهم.

ولا يرى جيدنز أن الدولة القومية فقدت دورها في إدارة سياسة الحياة فالدولة لا زال لها دورها الحاسم في صياغة عملية الدمقرطة – نشر مبادئ الديمقراطية democratization– ولها دورها أيضاً في الدفاع عن حقوق التحرر، كما أن أمور سياسة الحياة من المرجح أن تزداد أهميتها في مجال القضاء والميادين العامة التي تديرها الدولة. رغم ذلك ، فإن أمور سياسة الحياة أضحت أكثر هيمنة حالياً من جانب جهات خارج نفوذ الدولة، وهي أمور غالباً ما يجري التأثير عليها عن طريق الحركات الاجتماعية. إن الشعار النسوي " الأمور الشخصية هي أمور سياسيةThe personal is political " يـُعد مثالاً لهذا النوع من السياسة ؛ وكذلك شعار حماية البيئة، " فكر فِكراً عالميـًا ، ثم تصرف تصرفًا محليًا ". فمن منظور جيدنز إن مثل تلك النماذج من السياسة تؤدي إلى ظهور أشكال جديدة من التنظيم السياسي، سواء داخل الدول ذاتها أو على المستوى

العالمي، وهذه الأشكال الجديدة من التنظيم السياسي تناسب بشكل أفضل إهتمامات تلك الأطراف (Giddens,1991:226-228).

جرى تناول النقاشات المتعلقة بالأشكال الجديدة للتنظيم السياسي في عمل ألريش بيك Ulrich Beck الذي تناول فيه فكرة " المجتمع المليء بالمخاطر risk society ". وتتشابه نظرية بيك عن السياسة الثقافية مع نظرية جيدنز في العديد من جوانبها، رغم وجود اختلافات في نقاط تتعلق ببداية العرض والتحليل (Beck,1992:78). إن تناول بيك وفهمه للمجتمع المليء بالمخاطر يلفت انتباه علماء الاجتماع للطريقة التي تتصف بها الحياة الاجتماعية المعاصرة بدرجة وعدد من الأخطار المختلقة والمزيفة لم يسبق لها مثيل؛ والعديد من تلك الأخطار لها تأثير عالمي النطاق مثل التلوث البيئي أو الحرب النووية والتي من المرجح أن تزداد سوءاً جراء التضخم في الإنتاج عبر العالم الذي تتسم به حالياً المجتمعات الصناعية المتقدمة. إن المجتمع المليء بالأخطار " الذي يتحدث عنه بيك ويحذر منه هو كيان لمجتمع يتصف بعالميته بالضرورة لأن الأخطار التي علينا التعامل معها غير واضحة الحدود من حيث زمان ومكان حدوثها – وهو ما يعبر عنه هنا بالزمان والمساحة. علاوة على ذلك ، قد تكون الاستجابات للأخطار أيضاً عالمية: فاللهث وراء الحداثة هي القوة المحركة للعولمة ، ولكن الخطر يُسرِّعها لأن اللهث وراء الحداثة له آثاره الانعكاسية. يقول بيك – من وجهة نظر متفائلة إلى حد ما – إننا حالياً على عتبة الحداثة الراديكالية حيث " تُنشـئ الأخطار العالمية تفاهمات عالمية بحيث إن الوعي الذاتي وانعكاسات الفكر الجماعية بشأن إزاحة الخطر تحل محل المزايا الحديثة للتقدم وإنتاج الثروة، وذلك بهدف تجنب الدمار العالمي (Beck,1992,1996:29)

من وجهة نظر بيك ، يعتمد إدراك وجود الاحتمال الكامن للحداثة الانعكاسية على ما يُطلق عليه " السياسة الفرعية sub-politics ". يرى بيك أن الأمر واضح جداً في أن هناك أشكالاً جديدة من السياسة آخذة في الظهور وهي تنمو دون أن تتناول مباشرة الكيان المـُسمى الدولة القومية، ولكن هذه الأشكال الجديدة مِن السياسة رغم ذلك تقوم بتبديل وتغيير الدولة القومية بدءًا من مستوياتها الدنيا. نتج عن عالم الحداثة ظهور فجوة بين الدولة كمركز سياسي مفترض غير أنها من الناحية الفعلية لا تتمتع بأي نفوذ وتأثير على أهم القرارات المتعلقة بالعالم الجديد المليء بالأخطار، من جهة، وبين القرارات المتخذة خارج هذا الميدان في بيئات أو سياقات مؤسسات أخرى مختلفة حيث تُتخذ القرارات التي لابد من تنفيذها في ضوء المعرفة بالاحتمالات المختلفة التي لها انعكاسات وتضمينات مختلفة للجماعات والجهات المختلفة (Beck,1992:222). يستند بيك في رؤيته على أحد الأمثلة الرئيسة التي رأيناها في جماعات مبادرات المواطنين في ألمانيا في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين ، ولكنه يقول بشكل عام إن المواطنين يحظون حاليا بصوت يعبر عن الجمهور في النقاشات والمجادلات الإعلامية، وفي أنشطة الحملات السياسية، وفي التأثير على القرارات المتعلقة بما يجب تقديمه للناس للاستهلاك الأخلاقي ، في تقديم الالتماسات للمحاكم بشأن اهتمامات الجمهور ، وفي اتخاذهم لاختيارات نمط الحياة الخاصة بهم ، وفي التعامل مع التنظيمات المهنية والاحترافية. إن العلماء والتقنيين بشكل خاص لهم دورهم الهام في التأثير على تلك السياسات الفرعية sub-politics بسبب خبراتهم في تقييم المخاطر. وعلى الحكومات والشركات متعددة الجنسيات والمواطنين الآخرين أن ينظروا بجدية إلى كافة "مبادرات المواطنين citizens –initiatives". فحسب رؤية بيك في كيان الحداثة الانعكاسية ، هناك إعادة صياغة للجوانب الأخلاقية المتعلقة بالحياة

الاقتصادية والاجتماعية مما يثير التساؤل بشأن حقيقة الموضوعية المفترضة وكذلك ضرورة المتطلبات الفنية ونتائج السياسات الحكومية ، وهذا في حد ذاته قد فتح الباب نحو إيجاد فرص جديدة للديمقراطية. ويؤيد بيك رؤيته بمثال أساسي نراه في سياسة حركات الدفاع عن البيئية التي كان لها تأثير كبير خارج الأطراف السياسية والإجراءات البيروقراطية للدولة وذلك باستخدام مجموعة من الوسائل لتوصيل رسالتها لكل فرد غير متيقن تماماً عن مدى وعمق الأخطار الفعلية التي تهدد حياتنا جراء الاستخدامات اليومية غير المسؤولة للعلوم والتكنولوجيا.

إن التحليل الذي يقدمه بيك للسياسة الفرعية sub-politics يتعدى نظرية جيدنز للحداثة الانعكاسية من خلال تقديم تصوره للإمكانية النظرية في حدوث تحويل تام للأشكال الاجتماعية. بالنسبة لبيك، فإن القرارات المتخذة داخل السياسة الفرعية قد تُحْـدِث حاليا تغييرًا في سياقات المواقف التي تتخذ فيها تلك القرارات؛ إن هذه القرارات تهتم بدقة بتحقيق مسار واحد للعمل المُخطط له بحيث يحقق الغرض منه، فتحقيق المسار الواحد يعني بالتالي تكوين شكل واحد فقط للمؤسسة من بين كثير من الأشكال والاحتمالات الأخرى. ومما يثير الغرابة والانتباه أكثر من أي شيء آخر هو ما يقوله بيك بأن شكل الدولة يـُعاد تشكيله حاليًا بالكامل رغم إخفاء ذلك وراء مظهر زائف يحاول إفهامنا أننا ما زلنا نحيا في إطار الدولة القومية الحديثة. لقد أدرج بيك نظام الدولة القومية" the nation-state" فأدخلها تحت فئة الدولة الميتة التي يحاول البعض – بلا جدوى أو فعالية ملحوظة -إعادة الحياة إليها؛ كأنهم يعيشون في عالم خيالي لنظام دولة تصوروا وجوده، رغم موت كيانه الذي كان من قَبل حقيقة ظاهرية. وهنا وقع علماء الاجتماع في إشكالية تحليلهم الذي اقتصر على ما كان يجري داخل الدولة القومية فقط، فلم يتجاوز تحليلهم إطار "القومية المنهجية"

methodological nationalism، وهو المنظور الذي على أساسه تطورت أغلب المفاهيم الاجتماعية السابقة والذي اتخذ ما يحدث داخل الدولة الإقليمية أساسًا للتحليل. ويرى بيك أن اتِّباع مثل ذلك المنهج لا يمكنه أن يعي متغيرات عالم اليوم الذي امتزجت فيه الحقائق العالمية مع الواقع المحلي لكل دولة إقليمية منفردة، ومِـــن ثَمَّ، فلابد من منهجية جديدة ، ولنُـطلق عليها " الكونية المنهجية " methodological cosmopolitanism (وهي حركة تنادي بتطبيق مبدأ العدل والمساواة لدول الـكون كله) حتى يمكننا أن نفهم كيف نشأت الامتزاجات الثنائية بين المصالح العالمية والمحلية، والقومية والدولية، وكيف نتعامل معها (Beck,2006). فالتاريخ يقول لنا إن الدولة القومية كان كيانها يقوم ويَتَـشَكَّل من قَبل بدخول الدولة القومية في حروب مع الآخرين ، والموقف حاليـًا يختلف تماماً في العالم الجديد إذ يواجه سكان العالم أخطاراً عالمية ، ولا تنحصر تلك الأخطار على دول بمفردهـــا. ومِن ثَمَّ ، يجب الآن على الدولة نفسها التكيُّـف مع واقع الموقف الجديد، فهو مجتمع تحدق به الأخطار، وكثرت فيه أشكال السياسة الفرعية لحركات اجتماعية متنوعة، وكثرت فيه مبادرات المواطنين ونفوذ الجمعيات المهنية والاحترافية (Beck,1998).

العولمة كثقافة عالمية Globalization as wsorld culture

يضع أصحاب نظريات سياسة الحكم العالمي "World polity"–وهي مدرسة في علم الاجتماع يقودها جون ماير John Meyer – كيان الدولة القومية nation-state في مركز تنظيرهم وتحليلهم للعولمة(Meyer,1997 Meyer,1999، Boli and Thomas,1997؛ Meyer and Jepperson,2000 Lechner and Boli,2005:43-47). فمن منظور هذه المدرسة، ليست العولمة نتيجة للرأسمالية إذ لا يمكن النظر للتغيرات التي تحدث في

كثير من مختلف مجالات الحياة الاجتماعية على أن الاقتصاد وحده هو الذي شكَّلها وحدَّدها، وليست العولمة أيضاً نِتاجًا لمنطق الحداثة الذي يصعب تغييره. فهناك منظور آخر يجب وضعه في الاعتبار كبديل للمنظور السابق مفاده أن تأسيس نظام الحكم العالمي يرجع الفضل في ظهوره إلى الأثر الفعال للأفراد والمنظمات منذ القرن التاسع عشر الذين نجحوا في نشر المُثل العُليا العالمية حول العالم منذ الحرب العالمية الثانية ، ومِن هناك بدأت اتجاهات "الثقافة العالمية" في انتشارها الواسع ، فقد ظهر ما يُطلق عليه "المجتمع العالمي World Society" الذي يضطلع بدوره الفاعلون أو الناشطون الوطنيون والعالميون ، وهم الذين تولوا نشر الأفكار والمعايير المهتمة بكيفية وجوب تنظيم الحياة السياسية ، وهو شيء أصبح جزءاً من ممارسات كل دولة قومية في العالم. ومِن ثم، فإن زيادة الانتشار الملحوظ في التكامل السياسي العالمي يستند في نجاحه إلى انتشار المعايير الثقافية لمفهوم "الكيان السياسي العالمي World Polity" التي أدت إلى ما نلاحظه من زيادة في التكامل السياسي العالمي.

إن نظرة ماير ورفاقه واضحة للغاية بشأن الأسباب التي أدت إلى ظهور الكيان السياسي العالمي أو الدُولي World Polity. فمن حيث الأطراف أو الجهات الفاعلة والمحركة لذلك الكيان، يتكون الكيان السياسي الدُولي من أطراف أطلق عليها ماير تسمية "الآخرين العقلاء أو العقلانيين Rationalized Others" وهم أفراد ومنظمات تقوم بتقديم النُصح والمَشورة للدول القومية، كما تقدم نصائحها للآخرين أيضاً بشأن مسؤولياتهم والأهداف الصحيحة كي يهتدوا بها في إدارة وإصلاح الأمور (Meyer,1999:128-130). هناك أربعة عناصر رئيسة لكيان المجتمع العالمي تساهم وتسعى إلى تنفيذ قواعد وعقائد

كيان الثقافة العالمية ، هي : المنظمات الدولية، خاصة تلك الموجودة في نظام الأمم المتحدة ؛ والدول القومية ذاتها التي يقلد بعضها بعضًا في طُرق وأساليب الإصلاح والإدارة بشكل يؤدي إلى انتشار المعايير الثقافية للمنظمات السياسية والاجتماعية حول العالم؛ وكذلك المنظمات الطوعية – المتطوعون - في مختلف المجالات، خاصة تلك الملحقة بالحركات الاجتماعية؛ وكذلك العلماء والمهنيون ، والخبراء الذين يقدمون النصائح للأطراف الفاعلة الأخرى في كيان المجتمع العالمي (Meyer,1997:162-166). وربما تُشَكِّل المنظمات الدولية غير الحكومية (INGOs) أكثر العناصر أهمية من حيث التأثير على ذلك الكيان العالمي، ومن حيث تنفيذ وشرح المبادئ العالمية لمفهوم المجتمع العالمي world society. فهذه المبادئ العالمية يقوم كيانها على المبادئ الثقافية الدُولية وهي الشمولية العالمية universalism- أي المبادئ التي تُطبق على كل الأفراد في العالم دون أي تمييز -والفردية أو احترام الحرية الفردية individualism، والسلطة الطوعية العقلانية rational voluntaristic authority، والمواطنة العالمية؛ فهذه المنظمات غير الحكومية تدعو إلى كل تلك المُثل العليا.(Boli and Thomas,1997:180).

ينظر واضعو نظريات الكيان السياسي العالمي إلى الدولة القومية على أنها مهيكلة ثقافياً، وعلى أنها متضمنة ومُشَكَّلة بثقافة العالم world culture (Meyer,1999). إن نظريتهم الخاصة بالثقافة الدُولية هي محاولة لفهم التماثل أو التشابه الهيكلي بين الدول في كل أنحاء العالم. فالسؤال الذي يثيرونه بهذا الخصوص لتوضيح رؤيتهم هو ما يلي: لماذا تتبني الدول القومية أشكالاً دستورية متشابهة، وأنظمة تعليمية عامة متشابهة، وكذلك الأمر بالنسبة لأنظمة الرعاية والضمان الاجتماعي welfare systems، واتباع سياسات متشابهة بشأن حقوق المرأة، وما إلى ذلك، بغض النظر عن ملاءمتها للظروف المحلية بالدولة (Meyer,1997:152-153)؟ ونقطة الجدل التي يقولون بها هي أن الأطراف الفاعلة في كيان المجتمع الدُولي يؤثرون على كيانات الدول القومية

بمصطلحات متشابهة من خلال ثلاث عمليات – أولاً، ينتجون نماذج ثم يطالبون الدول القومية أن تلتزم بها وتتوافق معها. على سبيل المثال، عند الانضمام إلى منظمة الأمم المتحدة فعلى تلك الدول أن تظهر بهيئة تدل على أنها تعي وتفهم معاني السيادة، والتحكم في سكانها، والسيطرة على الإقليم الخاص بها، إلى آخره. ثانياً، يعمل المجتمع الدولي بطريقة منهجية للمحافظة على هويات الأطراف الفاعلة في الدولة طالما أظهروا التزاما بتلك النماذج. فعلى سبيل المثال، إذا قامت الأطراف الفاعلة في الدولة بمقاومة عملية تطبيق وممارسة الأهداف التي ألزمت الدولة نفسها رسميًا بتفعيلها – مثلاً، بانتهاك اتفاقيات حقوق الإنسان، أو الفشل في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية الاجتماعية، فسيعرضون أنفسهم للمُساءلة الدقيقة والنقد مِن قِبل ممثلي (الجهات) الخارجية التي تراقب عملية التزام الأطراف بمسؤولياتها، خاصة مِن قِبل المنظمات الحكومية ذات الارتباطات الدُولية IGOs وكذلك المنظمات العالمية التي لا ترتبط بالحكومة INGOs. ثالثاً، ينظر كيان المجتمع العالمي world society لقضايا المواطنة والحقوق الفردية للإنسان والديمقراطية على أنها حقوق قانونية للجميع. وهي في هذا الخصوص تخلق روابط بين الأطراف الفاعلة المحلية، من جهة، والثقافة الدولية، من جهة أخرى، لضمان أن الأفراد ومنظمات الحركات الاجتماعية هي أيضاً نشطة في حث الدول على أن تلتزم بتنفيذ وعودها التي وعدت بها بدعم المبادئ العالمية المتعلقة بنشر مبادئ الثقافة الدُولية.

ويقدم لنا ماير ورفاقه نقاط جدل مُقنعة مفادها أنه يجب على علماء الاجتماع التغلب على ترددهم الذي سجله التاريخ، إذ كان يجب عليهم أن يؤكدوا مِن قَبل على أهمية دور الثقافة في إحداث تغيرات سياسية مطلوبة. على أية حال، فإن الأنموذج الخاص بماير ورفاقه لا يخلو من بعض المشاكل في هذا الشأن. إنهم يضعون

وبشكل علني التفسيرات الثقافية للتنمية العالمية على النقيض من تلك النظريات التي تضع في اعتبارها " أنماط التأثير والتوافق مع الآخرين patterns of influence and conformity " كأمور تعكس كليةً علاقات القوة (Meyer,1997:145). رغم ذلك فمن المهم أن نتجنب عرض القضية وكأن هناك تعارضًا بين الثقافة والسلطة بالطريقة التي جرى عرضها.

لقد قدم لنا جوزيف ناي عرضاً مفيداً لمفهومي السلطة الناعمة "soft power" والسلطة الصارمة"hard power"، فهو يرى أنه لا يمكن الفصل بين الثقافة وقوة السلطة في ساحة العلاقات الدولية. تنطوي السلطة الناعمة على امتلاك قيادة تتمتع بجاذبية شخصية – كاريزما – والقدرة على إجراء اتصالات قوية، ومهارة إقناع الآخرين، وكذلك امتلاك القدوة التي يُحتذى بها، مقارنة بالسلطة الصارمة التي تتضمن اللجوء إلى الإكراه العسكري أو ممارسة الضغوط الاقتصادية أو تقديم الإغراء المالي لطرف أو بلد ما (Nye,2005). ومن الواضح أنه لا يمكننا دائماً أن نتصور وجود فصل صارم بين نوعي السلطة الناعم والصارم. فقد لاحظ ماير وزملاؤه الآخرون (١٩٩٧) في المثال الذي ضربوه عن الدول القومية التي تتقدم بطلب للانضمام إلى الأمم المتحدة بهدف جلب المنافع لها عند الانتماء إليها أن هناك أخطارًا فعلية تكمن في وجود السلطة الصارمة hard power" التي لا تنضم للأمم المتحدة، إذ من المفترض عليهم أن يظهروا بوضوح التزامهم بقوانين الأمم المتحدة كي يصبح وضعهم بها ملائماً؛ وهذا النوع من الانضمام للأمم المتحدة يبتعد عن الممارسات المحايدة والفنية التي تثبت استحقاق الانتماء للمنظمة والكفاءة لذلك. في الواقع، لقد طور ناي فكرة السلطة الناعمة soft powerلأجل إقناع السلطات الأمريكية بأن استخدام الإقناع طريقة أكثر تأثيراً لقيادة العالم بدلاً من القسر والإكراه، حتى وإن

كان ذلك في أوقات تكون الولايات المتحدة مهددة خلالها بصعود دول أخرى نحو قيادة العالم، خاصة الصين الشعبية. هذه نقطة جدل تحاول إقناع الولايات المتحدة أنه يمكن الحفاظ على هيمنتها عن طريق قوة الأفكار في عالم متعدد الأقطاب يجب أن يتعايش مع الكثير من المنظمات الحكومية المرتبطة بعلاقات دولية IGOsوكذلك المنظمات غير الحكومية.NGOs فالهيمنة من خلال الإقناع ممكنة هنا، ليس فقط لأن الولايات المتحدة ما زالت تملك القوة العسكرية والاقتصادية الكبرى من غيرها من الدول، ولكن أيضاً بسبب المُثل العالمية العالية التي لابد من الالتزام والاحتذاء بها؛ كما أن تلك المـُثل العُليا تناسب طبيعة بعض الدول أكثر من غيرها، مما يمكنها من الاستمرار في الحفاظ على نقاط تميزهم وتفوقهم في الميدان الدُولي.

يَعتبر المـُنَظِّرون لنظريات كيان الدولة المُنَظَّمة العالمي - الكيان الحكومي الدولي -أن نظريتهم تتسم بالحيادية الصارمة ويمكن إثباتها علميًا. ولإثبات ذلك فقد أنتجوا كميات بحثية هائلة من التفاصيل الإحصائية الخاصة بانتشار معايير الثقافة الدولية (مثال ذلك، تشابه النماذج الدستورية في البلدان المختلفة [Boli,1987]، تشابه الأنظمة التعليمية [Mayer,1992]، وتشابه الأشكال التنظيمية للمجتمع الدولي [Boli and Thomas,1999]) . في الواقع، أحد جوانب النقص في هذه المنهجية هو أنه رغم أن مُنظري الكيان العالمي المذكور كانوا مهتمين بقضايا الثقافة وانتشار معاييرها عالميًا، فإنهم كانوا عملياً غير مهتمين بإشكالية تفسير المعنى أو المعاني. فقد ذكروا أنه كثيراً ما يكون هناك فروق كبيرة بين المُثل العليا التي تسعى الدول للوصول إليها، من ناحية، وما تمارسه على أرض الواقع؛ فمثلاً كثيراً ما تخفق الدول في الوفاء بالتزاماتها الدستورية، وتقصِّر في الوصول إلى الوعود السياسية التي التزمت بتنفيذها، مثلاً في جوانب الضمان الاجتماعي welfare، توزيع الثروة العادل، وتقديم فرص التعليم

المناسبة (Mayer,1997:157). ثم إن هناك أيضاً احتمالاً في تفسيرها -على الأقل نظرياً- لوجود صراع حول المبادئ العالمية التي تدعو لهذه المثل. ولكنهم يهتمون قليلاً أو لا يهتمون بالفروق، سواء في تنوع تفسيرات تلك المبادئ. ولكنهم إما لا يهتمون بوجود اختلافات أو أن اهتمامهم بهذه الاختلافات ضئيل، سواء كان ذلك يتعلق بتنوع التفسيرات لتلك المبادئ. أو في البدائل التي لم يتبنوها والتي جرى تهميشها أو تجاهلها. إن هذا الفشل المنهجي يتماشى حقيقية مع نظريتهم الخاصة بالثقافة. إن المعنى الثقافي من منظور ماير وزملائه له " أساس واتجاه معرفي، كما أنه وصولي في أدائه، أكثر من كونه تعبيريًا " (Mayer,1997:149)؛ إنه يهتم بجوانب اتصالات ونقل المعرفة، والطرق الفنية لإعقال الأمور بدلاً مما هو مفهوم وأكثر شيوعـاً عن مفهوم الثقافة: أي التفسيرات الشائعة والنشطة لتفسير الأحداث والعمليات، والمعتقدات التي يؤمن بها الناس والقيم المتأصلة في نفوسهم، وكذلك الأمور العاطفية – لا العقلية -التي ينسجم معها الناس ومن خلالها تتكون هوياتهم. في الواقع، يرى ماير وزملاؤه الآخرون صراحة أن انتشار المعايير الثقافية في شكل مجموعة من التوصيفات والنصوص التي يمكن تبنيها – بل هي تُتبنى فعلاً – بلا صعوبة كبيرة في أي مكان.

إن أشد المنهجيات تفسيرية تؤدي إلى مجموعة من التساؤلات التي لا يمكن معالجتها بسهولة بالرجوع إلى مصطلحات نظرية المجتمع المُنَظَّم الدولي أو الحكومة العالمية . فإذا فشلت النصوص والسيناريوهات المنتشرة عالميًا الخاصة بحقوق الإنسان، وقضايا التنمية، والتعليم على مستوى العالم، وما إلى ذلك عند ممارستها وتطبيقها، رغم إقرار تشريعاتها من قِبل الجهات الاجتماعية الدولية، فإن هذا يشير بالتأكيد إلى أن البيئات المختلفة تتباين في تفسير معاني هذه النصوص. فإشكالية اختلاف التفسير هذه تجعلنا نتساءل عمّا الذي يقوم بتعريف وتحديد الشكل الذي يجب

على الدول اتخاذه عند الانتقال إلى حيز الممارسة والتنفيذ، وكيف؟ ولنأخذ مثالاً من مجال مبادئ حقوق الإنسان، فبلا شك أن الاتفاق على الحقوق المدنية والسياسية له أهمية بالنسبة إلى منظمات الحكومة التي لها ارتباطات عالمية IGOs أكثر من تلك التي تتطلب التعاون الدولي لتحسين الحقوق الاجتماعية والاقتصادية لأكثر الأفراد والشعوب فقراً في العالم (أنايم An'Naim,2002). هذا رغم أن الأغلبية الكبيرة للدول في العالم قد وقعت واعتمدت الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (خاصة أن هذه الحقوق قد لقيت دعمًا أيضاً حسب المعاهدة الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) تلزمهم من حيث المبدأ بعمل كل ما يستطيعون فعله من أجل ضمان أن كل فرد في العالم لديه الحد الأدنى من الحقوق الأساسية من حيث الغذاء والمأوي (السكن) والتعليم والرعاية الصحية. لقد صدر القانون الدولي المهتم بحقوق الإنسان بهدف معالجة الفقر وتخفيفه، وكان هناك تركيز متواصل على أهمية تلك الحقوق من قِبل قادة الدول النامية ومن قِبل المنظمات الدولية التي ليس لها علاقات بحكوماتها INGOs، ولكن جانب من المشكلة أن وجودها نفسه غير معروف خارج دوائر معينة (انظر: Nash,2009a، الفصل ٥). ورغم أن الثقافة العالمية متوحدة إلى حد ما، إلا أنه من الصعب جداً على أولئك الذين لا يمتلكون السلطة أن يتحدوا الفرضيات التي تبناها قادة الدول الغربية بشأن مَن يقوم بدوره وما الشيء أو الأشياء التي تجعل شيئًا ما هامًا. لا يضع واضعوا نظريات كيان المجتمع المنظّم السياسي العالمي "world polity" أسئلة حول السلطة والتفسير الذي قد يمكننا من فهم كيفية إنشاء الوحدة بين مكونات ذلك الكيان المُنَظَّم العالمي – بفرض أن ذلك ممكنٌ في الواقع –فما زال هناك إشكالية الوقوع في شرك تحدي السلطات المهيمنة، وكيف يمكن إعادة خلق أشكال جديدة للسلطة.

إن نظرية الكيان المـُنظَّم العالمي تـُعد مساهمة مهمة ومؤثرة في فهم تطور العولمة من حيث دور وتأثير المؤسسات السياسية في تطورها. ورغم أن المنهجية الإيجابية positivist theory التي تبناها ماير ورفاقه تخلق مشكلات من حيث قدرتنا على فهم الاختلافات في المنظور والسلطة التي تؤثر على إيجاد معايير وممارسات عالمية معينة، فلابد من الاعتراف بأن واضعي النظريات الخاصة بالكيان المـُنظَّم العالمي قد قاموا بعمل تخطيط مثير للإعجاب للمعايير الثقافية الأساسية التي تـُشكل وتؤثر على السياسة العالمية سواء بتحديد الجهات الفاعلة أو المنظمات التي يجب أخذها في الاعتبار من أجل فهم جديد للسياسة العالمية. إلا أن هناك جوانب قاصرة بشكل غريب في تنظير ماير ورفاقه وكان من المفترض إيضاحها ، ونقصد بذلك تقديم وصف لتطور العلاقات بين الفاعلين المشاركين في تشكيل السياسة العالمية global politics فقد أكد ماير ورفاقه على الأهمية الكبرى للدولة القومية nation-stateلدورها كحامل وكناقل للمعايير الثقافية العالمية، ولكنهم لم يضعوا في اعتبارهم كيف يمكن للعولمة أن تبدل شكل الدولة نفسها. وهذا ما سوف نتناوله في القسم التالي لعرضنا.

(٢,٢) التحولات في الدولة ودور الإمبريالية
State Transformation and Imperialism

لقد سمح مفهوم "القومية المنهجية methodological nationalism" لعلماء الاجتماع بتناول ومعالجة المجتمعات كما لو كانت متماسكة ولها كياناتها داخل حدودها تتميز بعضها عن بعض، كما أنها متضمنة داخل أقاليم الدول القومية. إلا أن فهم العولمة يعني نهاية ذلك التنظير والتصور غير الحقيقي له ، كما يفرض علينا ضرورة التفكير بجدية في فرضيات سابقة لعلماء الاجتماع التاريخي وكذلك تخصص العلاقات

الدولية International Relations فقد كانت لهم تنظيرات نرى أنها قاصرة عند عرضهم للطريقة التي تتشكل بها الدول وعلاقتها ببعضها بعضًا. فما نراه هو أن العولمة تنطوي على تزايد متنامي للمنظمات الدولية التي تتعامل مع مختلف التدفقات عبر الحدود. فالمسألة لم تعد تـقتصر على مجرد علاقات بين الدول لأن الحكوموية العالمية أصبح لها دورها المؤثر والبارز في جميع جوانب الحياة الاجتماعية، بما في ذلك تشكيل الدول ذاتها.

من المـُضَلِّل للفكر أن نعتقد أن الدولة ما هي إلا مجرد كيان منفرد، ومتكامل، وأنها عميل قد اكتمل تكوينه ودوره، وأنها الآن تأخذ دورها الجديد على المسرح العالمي. مِن الأفضل النظر للدولة على أنها تـَجْمَع سلسة من المؤسسات ليس لها حدود مستقرة ولكنها تتسبب في خلق أوضاع ومراكز رسمية على أساسها تتفاوض الجهات الاجتماعية المؤثرة والفاعلة بشأن المهام المسؤولة عن أدائها، وقدراتها في القيام بذلك، سواء داخلياً مع الآخرين الذين يتعاملون باسم الدولة، أو خارجيـًا مع مسؤولي الدول الأخرى ومع ممثلي المنظمات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة. بعبارة أخرى، الدولة هي دائماً ناتج غير مستقر ومؤقت لسياسة ثقافية مستمرة حتى وإن طال بقاء صورتها أو تشكيلها المحدد. ومِن ثـَمَّ فمن المهم أن ننتبه إلى عملية إدخال صور جديدة تنافس نـُظمها السابقة وتعيد تشكيل هيكلها الداخلي مِن خلال عمليات العولمة، بِقدر اهتمامنا أيضاً بطبيعة تعاملها الخارجي في علاقتها مع الدول الأخرى والجهات المؤثرة الفاعلة الأخرى.

إن الحكوموية العالمية تصف لنا عَالمـًا يتشكل أمامنا، وعلى الدول أن تتكيف بحيث تنسجم مع التطورات الجارية في المنظمات الدولية والمنظمات العابرة لحدود الدولة transnational، وليس فقط لمنع الصراعات بين الدول أنفسها أو لمعالجة تلك الصراعات، ولكن لأجل ضمان التعامل ومعالجة كل قضية تطرأ على المستويين

القومي أو الدولي بصورة مستمرة. الأمر الأكثر أهمية، أن الحكومية العالمية نفسها لا يقتصر اهتمامها على العلاقات بين الدول، ولكن اهتمامها يمتد أيضاً إلى الأنشطة داخل الدول ذاتها بطرق تمس وتتخطى الآراء الحديثة لسيادة الدولة. فكما يصف ذلك جيمس روزينو James Rosenau، فإن الحكومية العالمية تشمل وتعني " الحكومية بدون حكومة governance without government" من خلال آليات تنظيــمـية لميدان النشاط بحيث يعمل بشكل فعال حتى وإن كانت غير مزودة بالسلطة الرسمية التي تخول لها القيام بذلك. (مقتبس من McGrew,1997:15).

إن الشبكات واسعة الانتشار للمنظمات الحكومية الدولية التي تتعامل مع مجموعة كبيرة من القضايا والشؤون العابرة للحدود تقع وتُشَكِّل جوهر الحكومية العالمية. بعضها عالمي، ونخص بالذكر مثلاً نظام الأمم المتحدة، متضمنـاً البنك الدولي World Bankوصندوق النقد الدولي IMF ، والبعض الآخر شبكات إقليمية، متضمنة الاتحاد الأوروبي واتفاقية التجارة الحرة بين دول شمال أمريكا. كما أن بعضها له بـُـنية انتقائية أي اختياري يتساير مع الأقوى من حيث الثروة والقدرة العسكرية، على سبيل المثال، الثمانية الكبار (والتي تتضمن كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وروسيا)؛ وهناك أيضاً منظمة حلف شمال الأطلسي، وهو تحالف يتكون من ٢٨ دولة في أمريكا الشمالية وأوروبا). كما أن بعضها الآخر اختياري ويقوم على أُسُـس أخرى كما نرى في الكومنوِلث (رابطة الشعوب التي خضعت للاستعمار البريطاني، وكانت تُعَد في الأصل جزءاً من الإمبراطورية البريطانية) والتي تتضمن ٥٣ دولة من كافة أنحاء العالم.

وفي نفس الوقت، ظهر عدد متزايد من المنظمات غير الحكومية – بجانب المنظمات الدولية – التي تشترك بشكل نشط في محاولة التأثير على الدول من أدني

مستوى إلى أعلاه، ويكاد نشاطها يغطي كل ميدان من الأنشطة. إن المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية هي كيانات قانونية مستقلة رسميًا عن الدول وهي منظمات غير ربحية. إن زيادة عدد المنظمات غير الحكومية وحدها يُعد أمرًا مذهلاً إذ إن حوالي ربع المنظمات التي يبلغ عددها ١٣٠٠٠ والقائمة حالياً تم تأسيسها بعد ١٩٩٠ (Kaldor ،Glasius ،Anheier,2004:4). بالإضافة لذلك، هناك عشرات الآلاف من المنظمات غير الحكومية التي هي أيضاً موجهة لـلمنظمات الدولية للتعامل مع الدول إضافة إلى تلك التي أنشأت داخلها وتعمل أيضاً داخل الدول الإقليمية. تتضمن المنظمات الدولية منظمات الحركات الاجتماعية مثل السلام الأخضر؛ ولكن هناك أيضاً منظمات كبيرة للأعمال الخيرية مثل منظمة اوكسفام Oxfamوالهيئات العلمية والمهنية المحترفة مثل الرابطة الدولية لعلوم التغذية والرابطة الاجتماعية الدولية (McGrew,1995:35). كل هذه المنظمات، بالضرورة، تميل إلى الاشتراك في أشكال السلطة الناعمة "soft power" إلا أن ذلك يعتمد على عوامل الدعاية والمعرفة بمجريات الأمور ومهارات الاتصال.

في المجتمع المعاصر، فإن ما سنواصل تسميته " الدولة the state " – تبسطاً في العبارة – يمر حالياً بمرحلة تحويلية لينسجم مع عالم الحكوموية العالمية global governance الجديد. ولا يجب أن يُفهم من هذا الأمر أن الدول تقوِّضها العولمة، وكأنما تلك العولمة قد أتت من الخارج؛ بل على النقيض من ذلك إذ إن الطريقة التي تُشرك بها الدول أنفسها في المشاريع العالمية هي أحد أهم الجوانب وأكثرها ديناميكية من تأثير العولمة نفسها على الدول، فعند مقارنة الدولة القومية ذات السيادة بالدولة المُدَوَّلة internationalizing state – أي التي قامت بتغيير نُظمها تمشيًا مع ظروف العولمة – فسنجد أن الدولة المُدوَّلة أصبحت متباينة ومتفرقة البُنية نتيجة لإعادة

هيكلتها داخل وعبر حدودها الإقليمية. من الأفضل إذن أن ننظر إلى مفهوم الدولة في ضوء ما يشير إليه ساسكيا ساسين Saskia Sassen على أنها تَجَـمُّع للإقليم والسلطة والحقوق، مع حزمة أو مجموعة من المؤسسات التي تتشكل بمرور فترة طويلة، ولكن يمكن أن تتفكك ويعاد تجميعها بطرق مختلفة عندما تـسمح ظروف تاريخية محددة بذلك إن كان الأمر ممكنـًا وجذابًا إلى جهات اجتماعية رئيسة ومؤثرة وفاعلة (Sassen,2006:6). ففي حين تجد الدولة القومية نفسها مُجَمَّعة بشكل محدود داخل إقليمها، فإن سلطة مسؤولي تلك الدولة وحقوق المواطنين معًا تعيد صياغتها والتأثير عليها فتجعل الدولة المـُدَوَّلة الحديثة تتخطي نفوذها عبر حدودها الإقليمية الوطنية.

أولاً، تتميز عملية تدويل الدولة بدمج سياستها عبر الحدود حتى في إصدار القوانين، فكل فرع من الدولة المحلية حالياً يتخذ بـُعداً دولياً ينتج عنه شبكات حكومية عابرة للحدود تتشارك في المعلومات وفي التنسيق بين لوائحها وتحاول خلق انسجام وتطوير طرق جديدة لتنفيذ القانون الدولي. وتفرق آن ماري إسلوتر Anne-Marie Slaughter بين الشبكات الرأسية والأفقية لمسؤولي الدول ، ففي الشبكات الأفقية يجتمع المسؤولون بدولة ما مع نظرائهم من الدول الأخرى: مثل مسؤولي الأمور التنظيمية، البيروقراطيين، القضاة، أو السياسيين المنتخبين بهدف مشاركة المعلومات ووضع معايير لتنسيق الأنظمة داخل وعبر الأقاليم، وكذلك عقد اتفاقيات، والاتفاق على الآليات التنفيذية. وغالبًا ما تتبع الشبكات الضالعة في علاقات مع منظمات حكومية دولية ذلك النوع من الشبكة الأفقية؛ ولكن بالإضافة لذلك هناك مجموعة كبيرة حاليا من الاجتماعات بين المسؤولين الحكوميين، وكذلك لقاءات لجمع وتبادل المعلومات بشكل متواصل بين الأطراف التي تتشارك في التعاطف مع أهداف العولمة. أما في الشبكات العمودية، فما يحدث هو أن يوكل أو

يفوض مسؤولو الدول بعض سلطاتهم لمنظمة أعلى أخرى قادرة على أن تتعدى حدودهم الإقليمية، ومن ثم تقوم هذه السلطات العابرة للحدود بإصدار قرارات مُــلزِمة للأطراف. وتعد مؤسسات الاتحاد الأوروبي أكثر المؤسسات تنظيماً من حيث قدراتها التنظيمية عبر حدود الدول الإقليمية؛ وكذلك الأمر مع العدد المتزايد للمحاكم الدولية فهي تتعدي الحدود الوطنية (على سبيل المثال، المحكمة الجنائية الدولية، المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة، وما إلى ذلك) والتي فُوضت سابقًا من جانب المسؤولين ببعض الدول – وليس كل الدول – في إصدار أحكام تكون مُلزمة –على الأقل من حيث المبدأ – للدول أنفسها (Slaughter,2004).

ثانياً، هناك اتجاه نحو تحييد النظام السياسي لكيان الدولة "de-statization" كناتج للعولمة الليبرالية |التحررية الجديدة (Jessop,1997). تتضمن عملية تحييد ذلك النظام للدولة – مع ملاحظة استمرار كيان الدولة عادة من حيث الاسم بأن تظل الراعي الرئيس ومدير المشاريع الاقتصادية والاجتماعية، وتتعاون بشكل متزايد مع المنظمات غير الحكومية NGOs والمنظمات فوق الحكومية لتحقيق أهدافها. في تلك الحالات، لا تتنازل الدولة عن السلطة داخل إقليمها. وبدلاً من ذلك ، فهي - إن تجاوزنا في الكلام - تستأجر وتحيل الأمور إلى وكالات أخرى. ونلاحظ هذا التحول في بريطانيا بشكل واضح كنتاج للتنظيم الليبرالي (التحرري) الجديد للعلاقات بين الدولة والسوق. على سبيل المثال، هناك خصخصة لبعض أفرع الدولة البريطانية مع وكالات شبه مستقلة تقوم بالعديد من وظائف دوائر الخدمات المدنية. وهي تقوم حالياً بمهام مثل حراسة السجون ومعالجة الأمن الاجتماعي من قِبل شركات تعاقدية. في حين أن الحكومة دائماً ما تعتمد على وكالات ومنظمات أخرى لتحقيق أهداف الدولة؛ ورغم أنها تستمر في تحديد إطار العمل الذي من خلاله تُقَدَّم الخدمات والسلع باسم الدولة،

فإنها تقوم بذلك – من المرجح الآن – بالتفاوض مع الشركات والشركاء ذوي النفوذ الذين يعتمدون عليهم في إنجاز تلك المهام بصورة أكبر عما قبل (Jessop,1997:575).

إن عملية تدويل أو دولنة الدولة internationalization of the state ينطوي على عمليات تقوم بتفكيك تكوينها السابق ، المُتضمَن أصلاً في حدودها الوطنية ، ثم إعادة تجميع كيان الدولة في أشكال جديدة عبر الحدود. يقول ساسيكا ساسِن Saskia Sassen إن إعادة التجميع هذه يُعَدُ في جانب أو جزء منه إستراتيجيـاً إذ يهدف إلى التأثير على التوازن المتغير بين الفروع المختلفة بالدولة لأجل زيادة سلطة التنفيذيين بالنسبة إلى مَن يقومون بالتشريع. تعد الولايات المتحدة مثالاً واضحـاً لهذا الاتجاه الذي يركز على خلق فئات من رؤساء الجهات المعنية، ولكنها ظاهرة لها انتشار عام بصورة أقل في بلدان أخرى (Sassen,2006، ٢٠٠٦؛ انظر أيضاً Poguntke، Webb,2005). ويعني هذا أن الكونجرس في الولايات المتحدة حاليا أصبح أقل قدرة – وكذلك من غير المرجح – أن يثير تساؤلات كثيرة عن السياسة التي تضعها الجهات التنفيذية بهدف الخصخصة، وإعادة تنظيم الأمور وإعادة تنظيم أمور التسويق للوظائف العامة. فهناك ازدياد للوكالات التنظيمية المتخصصة داخل الجهات التنفيذية والتي عادة ما تقوم بعملها سِراً إذ تقوم بأداء بعض الوظائف الرقابية على الهيئات التشريعية. وقد ازدادت وتيرة هذا التحول في توازن القوى من الجهات التشريعية التي تناقص دورها إلى الجهات التنفيذية التي ازداد نفوذها، وتفاقم ذلك الاتجاه بإعلان الحرب على الإرهاب بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر (١١/ ٩)، وزيادة التحذيرات الأمنية وزيادة سلطات المراقبة والإشراف، والاعتقال، وجمع المعلومات، وهي أمور تجد الجهات التشريعية صعوبة في الاعتراض عليها أو تحديها سياسيا وقانونياً.

إنه في هذا السياق ، يجب أن نفهم رواج شعبية كتابات جورجيو أجامبين Georgio Agamben حول سيادة الدولة في السنوات الأخيرة، فقد أوضح أجامبين أن

سلطات الدولة تتسم بالسيادة فيما يتعلق بالدور القانوني لها عند التعامل مع المشتبه فيهم كإرهابيين ودورها عند التعامل مع غيرهم من المشتبه في ضلوعهم في أنشطة إجرامية غير إرهابية، قائلاً إن أحد جوانب سيادة الدولة يشمل دائماً التمييز بين أولئك المتضمنين داخل الدولة، من جهة ، وأولئك الذين لا ينتمون إليها ويعيشون خارجها، وقد يقتلون بلا تعويض أو تضحية عند ارتكابهم جرائم كُبرى (Agamben,2005:4). بالنسبة لأجامبين إذن، تـُعد سيادة الدولة أمرًا جوهريـًا لتشكيل كيان الدول، وذلك مرجعه أن أحد أصول القانون تعتمد على التمييز بين مجرم يملك نفسـًا حرابية اعتدائية (حياة مجردة من مراعاة حُرمة النفس) وتلك النفس من المحتمل أن تُقتل بلا أي تعويض أو تضحية وحياة يُسفك دمائها وتُقتل لأسباب أخرى (الحياة السياسية لمواطن) وهي حياة المواطنين التي تحفظها الدولة (Agamben,1995). ومن ثم فإن إعلان دولة ذات سيادة لوجود حالة استثناء هو احتمال قائم دائمـاً في القانون المتوازن داخل إطاره القانوني، وهو بهذه الخاصية يُمـكِّـن القانون من " التراجع أو الانسحاب " من تطبيق القانون في حالة الطوارئ القصوى (Butler,2004:60). حظيت نظرية أجامبين بأهميتها في الولايات المتحدة وأوروبا إثـر إعلانات الدولة عن حالة الطوارئ التي مكنتها من تعليق دور القانون من خلال حجز المشتبه فيهم كإرهابيين وللعديد من السنوات في خليج جوانتانامو - سجن بيلمارش - وفي كل مكان آخر بلا محاكمة وبدون تقديم دليل دامغ ضدهم ، وبدون حتى الحق في التشاور قانونيـًا للدفاع عنهم. هذا يعني أنه تم استبقاء وحجز المساجين في تلك الأوضاع ، كما تعرضوا لأشكال قاسية ومهينة من العقاب ، كما تعرض هؤلاء السجناء لتقنيات الاستجواب المتضمنة التعذيب ، وكان كل ذلك شائعـًا للغاية، فنحن نعلم الآن أن ذلك كان سمة مؤكدة للاحتجاز في خليج جوانتانامو (Nash,2009a ؛ Johns,2005).

وهنا يظهر شكل من أشكال سيادة الدولة التي لم يطرأ عليها أي تغير منذ العصور القديمة، رغم استمرار النقاشات حول تحول الدولة نحو العولمة.

ومن الخطأ ، على أي حال، أن يضفي المرء منا فهمـًا خاطئـًا على مفهوم سيادة الدولة وكأن تلك السيادة خالدة بهذه الطريقة. إن تدويل الدولة المستمر حاليـــًا يتم لسياق محدد جداً من أجل أن تسري هذه التشريعات التنفيذية الخاصة بسيادة الدولة. إن سياق الحرب على الإرهاب وما صحبه من حوارات وتأثيرات بلاغية تتعلق بالحرب على الإرهاب مكَّنت الجهات التنفيذية في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بالتأكيد من مصادرة حقوق معينة للإنسان ومنح سلطات استثنائية سهلت تجاهل الحقوق الإنسانية للمشتبه فيهم، كما أدى لسن تشريعات تعدت على الحقوق المدنية للمواطنين من خلال تقنين أشكال اقتحام أماكن معينة وفرض الرقابة القانونية كما هو الحال في نص قانون الوطنية المشهور Patriot Act بالولايات المتحدة الذي تخطى كل ما كان قد صيغ من قبل لحماية حقوق المدنية للمواطنين في سياقات المراقبة، فقد ازدادت الانتهاكات باستخدام الدولة لتكنولوجيات المراقبة مثل القياسات الحيوية، والتدابير الأمنية بكافة أشكالها وهي التي أنشأت وأسست فعلاً ما يُسمى الآن الدولة الأمنية. في ذات الوقت، ورغم ذلك، تقول ساسين بأن السلطة القضائية بالنسبة إلى السلطة التنفيذية تتزايد في التحول الدولي الحالي. لقد اهتمت خصيصاً بالمراجعة القضائية للأنشطة التنظيمية التنفيذية حيث جرى تجاهل الآليات التشريعية للمراقبة. من الملاحظ ، على أي حال، أنه في حين أن الجهات التشريعية تبذل القليل من الجهد لمواجهة القوى الطارئة للسلطات التنفيذية في الحرب على الإرهاب، فإن المحكمة العليا لم تواجه تعريف إدارة بوش لسلطاتها الخاصة لتجاوز حقوق المساجين الأساسية (Sassen,2006:178). في المملكة المتحدة، فإن السلطة النسبية للقضاء لتحدي

السلطات التنفيذية كانت أكثر إضراباً عن العمل، خاصة أنها مستمدة من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان المتضمنة بالقانون الوطني. إن المحكمة العليا بالمملكة المتحدة، وسادة القانون، تطلبت برلمانًا لأجل تحرير الإرهابيين المشتبه بهم المعتقلين حيث إنه حكم على الحكومة بأنها انتهكت حقوق الإنسان الأوروبي (Nash,2009a). لسنا نقول إن هناك حالياً توازن مناسب بين الأمن والحقوق، ولكن بدلاً من ذلك علينا ملاحظة أن السيادة أعيد هيكلتها بطرق معقدة داخلياً لأجل تدويل الدول ، مع فقدان الجهات التشريعية لمكانتها ووضعها لصالح الجهات التنفيذية والقضائية.

الأمر الأكثر دراماتيكية هو ما نراه في إعادة هيكلة سيادة الدولة خارجيـًا في الحكومية العالمية. إن تفسيرات الحكومية العالمية في علم الاجتماع السياسي وأيضاً بين هؤلاء الذين يتحدون أو الذين يحاولون التأثير في كيفية تطوره عند تطبيقه عمليا، تؤدي بدورهـا إلى إثارة أسئلة تتعلق بقضايا السيادة والإمبريالية. انقسم علماء الاجتماع السياسي المعاصر بشأن ما إذا كانت الحكومة العالمية إمبريالية بطبيعتها، أو ما إذا كانت موجهة في اتجاه أكثر محلية. العالميون السياسيون ليسوا موالين للإمبراطورين؛ ولكن من وجهة نظر معادٍ للإمبريالية، فإنهم غير منتبهين بشكل كافٍ للظروف والأخطار التاريخية للإمبريالية وكيف أنها قد تؤثر على الميول الإمبريالية في الحكومية العالمية global governance اليوم.

لا شك أن الحكومية العالمية بتحكمها في دول العالم تختلف رسمياً عن الاستعمار الإمبريالي إذ إنها تتضمن بوضوح علاقات بين دول ذات سيادة؛ ومن ثم ، فهي تختلف عن النظام الاستعماري الذي فرضته الإمبراطوريات السابقة التي ملكت وحكمت أجزاء من العالم مباشرة (Ferguson,2008). من ناحية أخرى ، يرى السياسيون من مؤيدي المساواة لكل أفراد العالم وشعوبها cosmopolitan politicians أن الالتزام غير المشروط بسيادة الدولة رغم

ضلوعها في جرائم تعذيب وقتل يجب إعادة صياغته بحيث لا يُسمح قانوناً بأن ينتهك المسؤولون في دولة ما – حتى وإن كانت ذات سيادة – حكم القانون وقوانين المساواة والديموقراطية. ومن ثم ، يرى هؤلاء السياسيون العالميون ضرورة لوجود قيود على سيادة الدولة وفرض قوانين لا تسمح لمسؤولي دولة ذات سيادة بالتعذيب والقتل، أو تفشل بشكل منتظم في تنفيذ القوانين التي تُجـرِّم العنف اليومي الذي يحدث داخل مجتمعاتهم ، كما يحدث بصورة خاصة في حالات تـعَــرُّض النساء للخطر، وانتهاك خصوصيات الحياة العائلية واعتبار تلك الجرائم تهديدات عادية تمر بلا عقاب؛ وكما يحدث في انتهاك حقوق الأقليات العرقية من جانب القادرين على استخدام وسائل القوة، فتعيش الأقليات في جو من الخوف وتسود نزعات الكراهية لها. ومن هنا يرى السياسيون العالميون أنه يجب إعادة تقييم مفهوم سيادة الدولة وكذلك إعادة صياغتها لتنسجم مع قوانين الأمم المتحدة، بل يؤيدون صياغة قوانين عالمية لفرض نظام السيادة العالمية المشتركة كاحتمالية قانونية يمكن تطوير صيغتها بحيث تحدد طبيعة انتهاك الحقوق داخل دولة ذات سيادة، وتسمح بالتدخل المُبرر في حالات محددة في شؤون الدولة المحلية إما لأسباب قانونية أو أخلاقية (Habermas,2006 ؛Held,1995a,1995b,2002). إلا أن هناك رؤية أخرى على النقيض من سابقتها ، فهناك من يرون الحكومية العالمية ويفسرونها على أنها صورة من الاستعمارية الإمبريالية في طبيعتها ويرون تلك التداخلات وسائل مرتبطة بالمحاولات المستمرة للهيمنة على واستغلال الأفراد الذين يعيشون في دول كانت قد استعمرت من قبل ، وما زالت تمر بمرحلة ما بعد الاستعمار التي حققت لها فقط إدراكًا غير كامل وغير مستقر للسيادة ، فعليها أن تخضع عامة لقوانين الحكومية العالمية ، والتعرض لاحتمالات استخدام القوة العسكرية وهي طُرق جديدة لتوسيع أساليب الإمبريالية(Chomssky,2000; Hardt and Negri,2000; Harvey,2003,2005; Amir,2007; Douzinas,2007) بإيجاد صياغة جديدة

للمقصود بحقوق الإنسان، وعلى من تسري ؛ وكيف يجب أن يعاد هيكلة المجتمعات لصالح الجميع ؛ ومن الذي سيقرر تلك الهيكلة الجديدة. هذه هي أهداف السياسة الثقافية للحوكمة العالمية كما يراها علماء الاجتماع، وهي كذلك بالنسبة لأولئك المشتركين مباشرة في منظمات الحكومية العالمية.

لقد قدم لنا ديفيد هيلد David Held تمييزًا مفيدًا بين مفهوم الحكم الذاتي للدولة، من جهة ، ومفهوم سيادة الدولة ، من جانب آخر ، نستطيع في ضوئه أن نفصل بين دلالات ألفاظ تتشابه وتتداخل فتؤدي إلى معاملة اللفظين على أنهما يحملان معنىً واحدًا وهو " الدولة ذات السيادة sovereignty " ، والأمر ليس كذلك رغم صعوبة الفصل بين المفهومين عملياً ؛ أما نظرياً ، فمن المفيد التمييز بين الحكم الذاتي لدولة ما autonomy ويُقصد به استقلال الجهات أو المسؤولين الفاعلين في الدولة في اتخاذ الإجراءات الخاصة بالدولة ، مقارنة بمفهوم "دولة ذات سيادة " والذي يعني امتلاك أو بالأحرى مدى امتلاك دولة ما لسلطتها السياسية والأمور القانونية والتشريعية فيها، إذ إن المفهوم الأخير قد يعني إمكانية تجريد دولة ما من بعض الأمور القانونية والسياسية لها في ظروف ضرورية يحددها القانون الدولي ، وهذا المفهوم الأخير الذي يسمح بدرجة من التدخل في شؤون الدول الأخرى هو ما يدعو إليه السياسيون العالميون ، فهم لا يؤيدون امتلاك أي دولة ما حق التصرف المُطلق في شؤونها. وهناك رؤية مختلفة يقول بها " المضادون للاستعماريين anti-imperialists " فهم يرون أن منظومة الحكومية العالمية الجديدة لن يأتي من ورائها إلا زيادة الدول القوية قوة إلى قوتهم ، سواء من حيث مفهوم الحكم الذاتي لدولهم أو من حيث تحكمهم في أمور الدولة السيادية الخاصة بهم ، كما أن زيادة قوتهم هذه تقترن أيضاً بزيادة نفوذهم على حساب دول أضعف عانت من قبل في الماضي من الاستعمار.

يهتم الحكم الذاتي بالقدرات التي تملكها الدولة للتفاعل باستقلالية عن الدول الأخرى والمنظمات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى لتوضيح وتعقب السياسة الإقليمية والدولية (Held,1995a:100). بشكل واضح ، لم تكن هناك أبداً دولة ذات حكم ذاتي بالكامل ؛ كما رأينا في الفصل الأول ، مدى خضوع الدولة الحديثة لحتميات تراكم رأس المال، وكان ذلك أحد أهم الأمور التي جرى مناقشتها في علم الاجتماع السياسي الماركسي. على أية حال ، لقد تم أخذ ذلك النقاش في الحسبان في الحياة الجديدة، إلا أنه بقدر ما تناول المنظرون للعولمة عمليات الاقتصاد العالمي تلك فإنها حالياً تقوض الحكم الذاتي للدولة نظامياً إلى تلك النقطة حيث قللت الحكومات العمليات الإدارية حتى لم يصبح لها رقابة عليها ، ولو حتى من حيث المبدأ، حيث إنها غير متضمنة في الحدود الوطنية. يمكن القيام بنقاشات مشابهة بالنظر إلى الأنشطة الأخرى العابرة للحدود. فمثلاً مع أنظمة البث عبر الأقمار الصناعية والتكنولوجيات الرقمية تكون عملية الرقابة صعبة ، كما تكون مهددة لأنظمة البث الوطني ، بل قد تسهل الأنشطة الإرهابية العابرة للحدود والعصيان المدني الذي يخلق انفلاتًا أمنيًا. تنشأ الأخطار البيئية في أماكن محددة ولكنها تسبب مشكلات في كل مكان ، لكل فرد على ظهر الكوكب. وبما أن المعهود أن أيــًا من هذه الأنشطة لا يقدر ويحترم الحدود الوطنية بالقدر الكافي ، فلا يمكن التحكم فيها من قِـبل الحكومات الوطنية الفردية.

من حيث التأثير ، فإن العولمة تعني أنه يجب على الدول التعاون لاكتساب بعض الحكم الذاتي يُنظم عمليات التدفق عبر حدودها الذي لا يمكنها التحكم به بمفردها. رغم ذلك، فإن الدول لا تبدأ أبداً التعاون من نفس نقطة البدء؛ وذلك لأن علاقات الدولة العالمية متضمنة بالفعل في هياكل طويلة الأجل خاصة بالاستغلال والتبعية الاقتصادية. إن مصير دول ما بعد الاستعمار اتصل طويلاً بتلك المراكز الحضارية،

واستفحلت الحكومية العالمية بدلاً من تقليل الميول الإمبريالية. في المقام الأول، يجب النظر إلى الحكومية العالمية على أنها تسمح بالممارسات الاقتصادية حيث تضع الدول المتقدمة جدا الضغط على تلك التي تهدف لأن تصبح مشتركة بشكل أفضل بالاقتصاد الدولي، لفتح أسواق جديدة، وتخصيص السلع العامة (متضمنة الطبيعة)، واستغلال وتصدير مواد خام رخيصة وسلع مصنعة (Tonkiss,2005:16-28). هذا يحدث في سياق تفشل فيه فعلياً التجارة الدولية خارج الدول المندمجة بمستوى عالٍ بالاقتصاد العالمي في أوروبا وأمريكا الشمالية وغرب آسيا ، مما يؤدي إلى حدوث إفقار هائل للأفراد في كل مكان (Amir,2007). في سياق الإمبريالية الجديدة فإن الحكومية العالمية تعزز الحكم الذاتي للدول المتقدمة جدا على حساب الدول التي تمر بمرحلة ما بعد الاستعمار.

العامل الأكثر أهمية في هذا الشأن هو ما تمخض عمّا أُطلق عليه "إجماع واشنطن Washington Consensus" المُكـوّن من وزارة المالية الأمريكية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، فقد هيمن ذلك الكيان الثلاثي على شؤون الحكومية العالمية حتى أواخر التسعينيات من القرن الماضي، إذ تضمن اتفاق الأطراف الثلاثة على الالتزام بنهج تحرري (ليبرالي) جديد لإيجاد أسواق تجارية جديدة وتوسيعها، مع تقليل الضرائب والنفقات العامة. إلا أنه يجدر الإشارة إلى أن إجماع واشنطن جرى عليه بعض التعديلات في السنوات الأخيرة إبان الأزمة المالية العالمية في التسعينيات؛ كما طرأ تغيرٌ آخر انعكس في الحديث الدائر حالياً داخل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي حول مفهوم " الحكومية الجيدة good governance" بدلاً من الأسواق الحرة. أما ما يُـطلق عليه في بعض الأحيان نظام " ما بعد إجماع واشنطن Post-Washington Consensus " - رغم وجود بعض الشك حول مدى قبول وانتشار هذا الإجماع - فهو على أي حال قريب في طبيعته وأهدافه من سَلفه من حيث القيود التي يفرضها على مفهوم

الحكم الذاتي للدولة أو حكم الدولة الذاتي إذ يلزم الدولة بخلق ظروف للاستثمار المالي تُسَهِّل تحويله عبر الحدود، كما يجعل الأمر ضروريًّا بالنسبة للدول أن تتخذ التدابير والإجراءات اللازمة (ومنها إعاقة تكوين وحرية الاتحادات التجارية، واستحداث حوافز ضريبية وتجهيز البنية التحتية للشركات متعددة الجنسيات) بغرض تشجيع الأعمال التي قد تعمل ضد أفضل مصالح المواطنين على المدى القصير أو الطويل. إن السياسة الاقتصادية العالمية هي إطار عمل يجب على الدول خلق سياستها الاقتصادية الوطنية الخاصة داخله ، بغض النظر عما إذا وبغض النظر عما إذا كان أغلب الأفراد داخل الدولة يتفقون معها أم لا (Tonkiss,2005:66-70 ؛ Penix ،Labafitsas ،Fine,2001).

عندما يجري التفاوض حول السياسة الاقتصادية في ظروف لا مساواة واضحة في الحكومية العالمية ، فمن غير المدهش أن النتائج تؤثر على الحكم الذاتي للدولة بطرق مختلفة أو متطرفة. أولاً، لا يُخضِع قادة الاقتصاديات المتقدمة جداً أنفسهم لقوانين تحرر الأسواق التي يحاولون فرضها على الآخرين. الأمر الملحوظ أكثر في الآونة الأخيرة هو المساعدات المالية التي تمنحها دول أمريكا الشمالية وأوروبا للزراعة في أقاليمهم، والطريقة التي يلقون بها بنفايات الزراعة في الدول النامية. هذان الفعلان يعملان على منع تنمية الأسواق الزراعية المحلية والتنافس العالمي. هذا الأمر خصيصاً يعد مشكلة في المناطق حيث الاستزراع الأحادي لأجل التجارة الإمبريالية. ثانياً، آثار الأسواق الحرة، حيث توجد، فهي تختلف حسب الاقتصاديات المختلفة. الاقتصاديات النامية قد تكون بحاجة لمستوى من الحماية والمساعدات من قِبل الدول بما يشبه ذلك الخاص بالصناعات الناشئة في الغرب والتي عادة ما تنمي أنفسها من خلال الإستغلال الإمبريالي وإيقاف الإنتاج في المستعمرات (إيقاف الصناعات القطنية في الهند من قِبل بريطانيا لتنميتها في لانكشاير لهو مثال تقليدي). ثالثاً، هناك عدد كبير من الدول النامية مازالت مقيدة بسداد الديون المتزايدة التي اقترضتها

من صندوق النقد الدولي في الستينيات لتنمية المشروعات الحضرية (السدود، الطرق، المطارات)، عادة ما تفسد، وذلك من قبل السياسيين مجردي المبادئ، والاهتمام القليل لجدواها ومنافعها على المدى الطويل. إن الدول مجبرة على عمل تخفيضات جدية في النفقات العامة إذا كان عليها سداد ما يعرف بالدين غير الشرعي (البغيض)، والذي قدم بشكل غير مسؤول وعزز من قبل صندوق النقد الدولي. رابعاً، فقد تتضمن الحكوموية الاقتصادية العالمية في بعض الأحيان تدخلات مباشرة في الشؤون الداخلية للدول. على سبيل المثال، قد تضمن صندوق النقد الدولي مساعدات مالية للحكومات التي تطلبها وفقاً لظروف حيث تكون الحكومة محل الموضوع لا تتفاوض بها. رغم أن صندوق النقد الدولي يفضل رسميا عدم التفاوض بشأن برامج الضبط الهيكلي مع الحكومات، إلى مدى حيث يجري حكمها فعلياً إلى حد كبير حسب حجم الدولة، وسمعتها، وأهميتها في الاقتصاد العالمي. كما أشار ديفيد هارفي، فإن الدين الأجنبي الهائل للولايات المتحدة (للدول الأخرى، خاصة الصين واليابان) سوف يجعلها حاوية للاقتصاد الكلي وفقاً لقوانين صندوق النقد الدولي، وتخضع لضغط هائل لإعادة هيكلة اقتصادها (Harvey,2005:72، انظر أيضاً Sen,1999؛ Chomsky,2000:101-107؛ Tonkiss,2005).

يتعلق مفهوم " السيادة sovereignty " بالسلطة السياسية التي تخول "الحق في ممارسة سلطات الدولة وتحديد القواعد، واللوائح التنظيمية والسياسات داخل إقليم معين" (Held,1995a:99-100). إن مفهوم كلمة "السيادة" يلخص سلطة الدولة النهائية، والصلاحيات التي يجب على الدولة أن تملكها ليكون لها الكلمة الأخيرة بإقليمها الخاص (Montgomery,2002:5). كحق رسمي لممارسة السلطة، فإن السيادة تختلف عن الحكم الذاتي للدولة، والتي تهتم بالقدرات الفعلية للدول للاستقلال عن الآخرين. بفكرة بسيطة نسبيا، ممارسة السياسة أمر معقد بدرجة كبيرة بسبب طريقة

ضمان السيادة الخارجية من قبل القانون الدولي الذي يمنع الدول الأخرى من التدخل في الشؤون المحلية، وهو أمر جوهري ولكن ليس مثل السيادة الداخلية، حكم الدول لأقاليمها وسكانها الخاصين. علاوة على ذلك، تاريخ السيادة المتنازع عليه بدرجة كبيرة وكيفية فهمه يصنع فروق جوهرية في النظر إلى السيادة اليوم.

ينظر السياسيون العالميون إلى سيادة الدولة كجزء لا يتجزأ من نظام الدولة العالمية الحديثة، وهو نظام يُعرف بالنظام الويستفالي Westphalian order، نسبةً إلى معاهدة ويستفاليا Treaty of Westphalia التي أرستها في عام ١٦٤٨. وفقاً لـهيلد، هذا النظام دعم الحق الحصري لكل دولة قومية للتحكم في مواطنيها والقيام بشؤونها الداخلية والخارجية بدون تدخل أطراف أخرى (Held,1995a:38-39, 2002). الصعوبة في هذه النظرة للتاريخ هي الإمبراطوريات السابقة – من النوع الذي جرى ممارسته من قبِل بريطانيا في الهند الذي انطوى على حكم مباشر داخل إقليم الدولة – والتي نُظر إليها بعد ذلك على أنه انتهاك للقانون الدولي. رغم ذلك، إذا تم تكريم اتفاقية دولية من جانب الخرق أكثر من جانب المراقبة، فمن الصعب النظر إليها كقانون. أصبح الأمر كذلك فقط بعد الصراعات بين القوى العظمى حول كيفية تقسيم العالم والتي أدت إلى الحرب العالمية الاولى والتي أدت لبدء بروز أمور الإمبراطورية بجدية داخل الشؤون الدولية، في وقت حيث كان قد تم تجاوز النقطة العليا للإمبريالية العظمى فعلياً. حتى ذلك الحين وكما يقول ديفيد تشاندلر، فإن نظام الدول العالمي دعم الإمبريالية السابقة؛ لأنها اعتمدت فردياً على الاعتراف بالسيادة كسلطة مؤثرة. يقول تشاندلر بأن النظام الويستفالي مكّن من تنمية الإمبراطورية لأن الدول لا تحسب كما يلائم وتخضع فقط لمقاومة أولئك الذين عاشوا هناك وتسوية الخلافات مع الدول الإمبريالية الأخرى (Chandler,2006:122-127).

هذه الفروق بالتفسيرات التاريخية لهي أمور مصيرية للتفاهمات المعاصرة بشأن الحكومية العالمية كإمبريالية بطبيعتها أو أنها تملك إمكانية تقدمية. يختلف السياسيون العالميون ومناهضو العنصرية بشكل جوهري في الوقت الحالي بشأن ما يعنيه القانون الدولي. يرى ديفيد تشاندلر نهاية الحرب العالمية الثانية كبداية النظام المنتشر عالمياً للدول المتساوية السيادة، المعروفة بالسابق باسم الأمم المتحدة، والتي تعهدت بالحفاظ على السلام وذلك بمنع الدول من التدخل في شؤون الدول الأخرى. قيد ميثاق الأمم المتحدة السيادة السياسية للقوى العظمى، ووضع قانون يقيد المجتمع الدولي للدول للمرة الأولى باعتماد سلطة الدول جميعها على حقوق متساوية وتقرير المصير الذاتي للأفراد (المادة الاولى) (Chandler,2006:126-127). رغم ذلك يعرف هيلد نظام الأمم المتحدة بشكل مختلف تماماً، بالنظر إلى التغيرات الجوهرية في القانون الدولي فيما يلي الحرب العالمية الثانية على أنها تتعدى النظام الويستفالي وتدعم حقوق الأفراد فردياً بدلاً من الدول (Held,1995a:74-89, 2002). في الواقع هذه التفسيرات المتناقضة لتنمية الحكومية العامة بعد الحرب العالمية الثانية هي تفسيرات متلفة لجوانب النظام القانوني نفسه، والذي يصفه كوستاس دوزيناس بأنه انفصامي (Douzinas,2007:244). لقد افتتح نظام الأمم المتحدة الجانب الرسمي لنزاهة الدول السيادية بتقرير المصير، في حين بدأت العملية المطولة لقانون حقوق الإنسان في حماية الأفراد داخل تلك الدول في نفس الوقت.

يقول هيلد إن "القانون العالمي cosmopolitan law" وهو القانون الذي يدعو إلى العدل والمساواة لجميع الشعوب وأفراد العالم لا يزال قيد التطوير ، وأن بداية تطوره أتت عقب إقرار المبادئ التي جرى صياغتها مرتبطة بمحاكمات نورمبرج Nurembergفي البداية. أولاً ، أصبح الأفراد محاسبين إجراميـــاً عند انتهاكهم قوانين

الحرب (فلم يعد انتهاك قوانين الحرب مقبولاً كدفاع قانوني شرعي بحجة إطاعة الأوامر العسكرية ، مهما تكون المناصب أو الُرتب العسكرية الدنيا في الترتيب الهرمي العسكري. ثانياً ، بدأت تنمية مبادئ حقوق الإنسان التي حددت حدود ممارسات الحكومة تجاه مواطنيها لتطبق في حالتي السلام والحرب (Held,1995b:101-102 ؛ انظر أيضاً Ratner, and Abrams,2001:4). هذا المبدأ الثاني تم تمريره وانتشاره مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بدأ قانون حقوق الإنسان العالمي في نظام حقوق الإنسان بالأمم المتحدة. على عكس القانون الدولي الويستفالي، وصل قانون العالميين لداخل الدول، نافذا من سيادة الدولة الاسمية، وفارضا دعاوي ضد منتهكي حقوق الإنسان. حيث يحكم القانون الدولي العلاقات بين الدول، فقانون العالميين (أو ما يسميه هابيرماس دسترة القانون الدولي) هو قانون للأفراد، وليس للدول (Habermas,2006:124a؛ Hersh,2003). بالنسبة للسياسيين العالميين، فإن تنمية الاتحاد الأوربي رغم أنها فقيرة في بعض الجوانب ، ولكنها دلالية في إمكانات محددة لمثاليات هؤلاء العالميين عملياً (Grand Webeck,2007؛ Habermas and Derrida.2005؛ Rumford,2007). لقد حقق الاتحاد الأوروبي الدمج السلمي للدول التي ظلت فترة طويلة أعداء جراء التوسع الخارجي : دمج الدول داخل منظمة تتجاوز الحدود الوطنية كان أكثر فعالية من موازنة القوى بناءً على المخاوف المتبادلة لاستخدام القوة. رغم أن هناك نزاعات سياسية متواصلة داخل أوروبا بشأن السيادة والاستقلال الوطني ، فإن قانون حقوق الإنسان الأوروبي ذو فعالية نسبية في الضغط على الدول الأعضاء ، كما أنه أيضاً يؤثر على الدول الأعضاء المحتملين التي يجب أن تظهر التزامها به قبل أن يُسمح لها بالانضمام للاتحاد الأوروبي. بهذه الطريقة ، ينشر الاتحاد الأوروبي مبادئ حقوق الإنسان بشكل سلمي فيما يتعدى حدوده الخاصة. تعد المحاكم الدولية

التي تحاكم الأفراد عن جرائمهم بحق الإنسانية أمثلة لقانون العالميين : ما دامت بروتوكولات المحاكم يجري الإشراف عليها وتكون هناك أدلة كافية ضد المتهمين ، حالة الأفراد داخل دولهم – مواطنًا أو غير مواطنٍ، منتخبًا أو قائدًا معينًا – تكون بغير ذات علاقة. وفقاً لمبادئ نورمبرج لقانون العالميين ، لا توجد أسباب للدولة التي يمكن أن تبرر إجراءات محددة، سواء في حالة السلم أو في حالة الحرب.

مبدئيًا، في استعراض جانبي للحدث الرئيس في إعداد السيادة المتساوية للدول في نظام الأمم المتحدة، يمكننا أن نلاحظ أن وضع اتفاقية حقوق الإنسان بقانون العالميين حالياً يتناقض بشكل لافت للنظر مع افتراضاته الأساسية ، على الأقل في بعض الجوانب. يجب التشديد هنا على أن ذلك صحيح في الجزء الأكبر منه، فإن سياسة حقوق الإنسان هي اتفاقيات تحددها الجهات الفاعلة نفسها بالدولة وتؤسسها داخل أقاليمها الخاصة. ثُم ان نظام الأمم المتحدة صُمّم للسماح بأقصى حكم ذاتي للدول في هذا الشأن كما سنرى في نقاش الفصل الخامس. رغم ذلك ، فإن قانون العالميين على خلاف مع سيادة الدولة إذ ينتج عن ذلك الخلاف أن تكون الجهات الفاعلة بالدولة مشتركة أو ضالعة بشكل ما في ذلك الانتهاك ضد الأفراد والجماعات، ومِن ثَم فإن ذلك يعد انتهاكًا لحقوق الإنسان. فالجهات الفاعلة بالدولة هي التي تحدد حقوق الإنسان وتوافق على ما تعنيه بذلك وكيف يجب أن تؤسس. وفي جميع هذه الجوانب، فمن المفترض أن يكونوا هم ضامني حقوق الإنسان لكافة الأفراد خلال فترة ولايتهم. ولكن في قانون حقوق الإنسان الدولي فإن الجهات الفاعلة بالدولة هي أيضاً ضالعة في إنتهاك حقوق الإنسان. فما الذي يجب القيام به حينما لا تحترم الجهات الفاعلة بالدولة معايير حقوق الإنسان التي تلتزم بها دولتهم نفسها بتوقيع وإقرار إتفاقيات حقوق الإنسان العالمية؟

أكثر الإجابات جدلاً لهذه المشكلة في السنوات الأخيرة تمثلت في الدعوات للتدخلات العسكرية التي تقودها الولايات المتحدة وحلفاؤها، فقد أثارت تلك الظروف معضلات غاية في الصعوبة للعالميين السياسيين نتيجة عمليات تعذيب الأفراد وإغتصابهم وقتلهم، وعادة ما حدثت تلك الانتهاكات بالتعاون مع الدوائر العسكرية لدول أخرى؛ والسؤال هو على مَن تقع مسؤولية ضمان تلك الحقوق التي يحظى بها الأفراد كأعضاء في المجتمع العالمي للإنسانية ؟ في الواقع ، فإن القانون العالمي القائم فعلياً يقدم القليل من الدعم في مواجهة هذه المعضلة، بل يقف حالياً مُكبلاً ، فالدعم القانوني للإجراءات العسكرية والذي لا يتخذ في الدفاع الذاتي ضعيف جداً؛ فرغم أنه قد تم تعزيز القانون العالمي لحقوق الإنسان من قِبل نظام الأمم المتحدة فإنه يشكل اختلافاً واضحاً مع الميثاق الدولي الذي وُضِع لحفظ نزاهة سيادة الدول لضمان السلام العالمي. إن واجب التدخل في شؤون الدولة على أسس إنسانية يمكن استنتاجه أخلاقيا من مبادئ نورمبرج ومن اتفاقيات حقوق الإنسان المعتمدة من قِبل الدول والتي وُضِعت منذ تأسيس الأمم المتحدة في عام ١٩٤٨، إذ تُشكِّل الأساس لمسؤولية الحماية الواجبة على الدول وعلى المجتمع الدولي عندما تفشل الدول في حماية شعوبها داخل حدودها ، وقد تم تأييد ذلك من قِبل مجلس الأمن بالأمم المتحدة في عام ٢٠٠٦. رغم ذلك ، فإن مجلس الأمن هو الهيئة العالمية الوحيدة التي تحظى بسلطة تسمح بإعلان الحرب بشكل شرعي، فإنها لم توافق على التدخلات العسكرية على أسس إنسانية. من ناحية أخرى، فإن الدول المشتركة في الأعمال العسكرية المتخذة على أسس إنسانية كانت تبحث باستمرار عن إذن من مجلس الأمن وموافقة الأمم المتحدة لأجل الإجراءات العسكرية التي اتخذتها، فإنها سوف تدمج القانون العالمي بهذا الشأن (انظر: Douzinas,2007 الفصل التاسع).

نجد عمل جورجين هابيرمان بشأن وضع قانون العالميين مفيدًا في هذا الشأن. يرى هابيرماس أن التدخل الإنساني في كوسوفو عام ١٩٩٨ كان له مبرراته الأخلاقية وإن لم يكن التدخل قانونيا بجوانبه الرسمية. لم يكن لدى الولايات المتحدة وحلفائها تفويض من قِبل الأمم المتحدة لمهاجمة أولئك الذين كانوا يقومون بحرب تطهير عرقي. ولكن هابيرماس يقول إنه كان لديهم الحق في العمل ضد القانون الدولي في هذه الحالة ، حتى وإن كانت السابقة التي أضفتها على حق الدولة في السيادة على بلدها تشكل سابقة خطرة، فقد كان التدخل في كوسوفو لأجل حماية الأفراد ضد تعسف حكوماتهم (Habermas and Derrida,1999,2006:85-87). من ناحية أخرى، فإن الحرب على العراق للإطاحة بصدام حسين وتحقيق تغيير نظام الحكم لم يكن له مبررٌ أخلاقيٌ أو قانونيٌ (Habermas and Derrida,2005). سبب هذا الاختلاف هو أنه في كوسوفو، كانت انتهاكات حقوق الإنسان مستمرة فعلياً، لذا لم تكن هناك فرصة لإيقافها، وقد كان للدول الديمقراطية المتحررة (الليبرالية) التي اشتركت في قصف وغزو يوغوسلافيا سابقاً سجلات حقوق إنسان مقبولة. من ناحية أخرى في حالة الحرب على العراق في عام ٢٠٠٣، تصرفت الولايات المتحدة من جانب واحد ، في معارضة لعدد من حلفائها السابقين المقربين ، مبررة قرارها بغزو العراق على أسس مريبة للغاية ، كما وضعت التحالف وإرادة دول أخرى تضامنت معها لمآرب مختلفة وهي دول تفتقر هي نفسها لسجلات مشرفة لحقوق الإنسان (Habermas,2006:85-87). وفقاً لهابيرماس، فالمهم إذن هو تطوير قانون العالميين للخروج من القانون العالمي المنطوي على تداول الحقائق والمبادئ التي تبرر التداخل الإنساني حسب ظروف الحالة. من هذا المنطلق ، هناك إمكانية بناء منظمة دولية حيث تلزم الدول أنفسها باحترام الحدود واحترام الحقوق

الفردية، أو تُعرِّض نفسها لمواجهة التنفيذ القانوني لقانون العالميين باللجوء إلى القوة العسكرية أو البوليسية (إذا كان الهدف ملاحقة جنائية لقائد محدد) (Habermas,2006).

من ناحية أخرى، بالنسبة لأولئك الذين ينظرون للحوكمة العالمية كإمبريالية بطبيعتها، وخاصة تبرير أي نوع من التدخلات لأسباب إنسانية - رغم براعة نقاش العالميين - فهم في أفضل الأحوال سُذج ومخدوعون، وفي أسوأ الحالات يروجون بشكل مثير للسخرية لتبريراتهم في استخدام القوة لتمرير تشريعات من أجل مكاسب شخصية. وعلينا أن نتذكر أن النسخة التقليدية السابقة لهذا النقاش في علم الاجتماع السياسي هو ماركسي الأصل، وسبق أن طرحه بوضوح من قبل ديفيد هارفي (٢٠٠٣). يقول هارفي أن الرأسمالية تستلزم نهجًا استعماريًا إمبرياليًا، وما يُطلق عليه التدخلات الإنسانية هو في الواقع صراعات لها طموحات ذات أبعاد جغرافية سياسية تقودها الولايات المتحدة لتأمين مصالحها على المدى الطويل. ولنأخذ مثلاً الحرب على العراق بشكل خاص، فقد كان يُقصد منها تغيير نظام الحكم لمنح الولايات المتحدة موطئ قدم في الشرق الأوسط والتي ستمكنها من التحكم بتدفق البترول الذي يعتمد عليه الاقتصاد العالمي. وفقاً لهارفي، إن الإمبريالية الرأسمالية تترنح وتتضارب دائماً لأنها تنطوي عادة على منطقين متعارضين: أن الدولة التي تهتم بتنظيم اللوائح مع تهديد الإكراه التي بالضرورة تهتم بالإقليم وحدود الوصول العسكري والقانوني؛ وأن التراكم الرأسمالي الذي ينطوي على استغلال التنمية الدولية غير المتسقة لتعظيم العوائد على الاستثمارات بإبقاء تدني تكاليف المواد الخام والعمالة. من وجهة نظر هارفي، فإن التغييرات في القانون الدولي التي يراها العالميون على أنها تقدمية ليست أكثر من غطاء لإمبريالية الولايات المتحدة، التي تدمج بين استخدام مثاليات الهيمنة لحقوق الإنسان

مع قوة عسكرية فائقة التي تجعل المقاومة صعبة بشكل هائل. وفقاً لهذه الرواية، قدمت أحداث ١١/ ٩ ذريعة مثالية للتوسع الإمبريالي المختبئ وراء قناع الإنسانية العسكرية.

إن المشكلة الرئيسة في هذا النوع من التفسيرات هي أنها تستند على وظائفية غير مفحوصة بالقدر الكافي. يوضح تفسير هارفي حقائق ما حدث في غزو العراق في عام ٢٠٠٣ من حيث المنطق الدائري : لأن التراكم الرأسمالي يتطلب إمبريالية ، أصبحت التداخلات الإنسانية الآن شيئًا مكوّنًا للمعايير في الحكوموية العالمية، إن لم تكن في القانون الدولي. كما أن تفسيره يوضح أحداثًا تاريخية توحي بضرورة الاستعانة بالنظام الرأسمالي : إذ إن ما يحتاجه النظام ليحدث ، قد حدث فعلاً. إن الوظائفية مشكلة متكررة للإيضاحات الماركسية. فكما حددها جيدينز، بسبب أن الماركسية نظرية لإعادة الإنتاج الاجتماعي ، فإنها عرضة للتشكيل، كما أن للرأسمالية احتياجاتها الخاصة التي على وظائف النظام استيفائها (Giddenes,1979:112).

ما هي الآليات التي من خلالها تحقق الإمبريالية الرأسمالية ما تحتاجه؟ في الواقع ، يمكنها القيام بذلك من خلال الأحكام والإجراءات الموقفية والمشروطة من قِبل الجهات الفاعلة التي يجب أن تقرر القيام بها بناءً على تصوراتها وافتراضاتها المحدودة بالضرورة. لذا، بالاختلاف مع الوظائفية الأساسية لنظريته عن حاجة الرأسمالية للإمبريالية، على هارفي الاعتراف بأنه رغم أنه قد يجري تحفيز نخبة الولايات المتحدة بحسابات تركز وتهتم بمكاسبهم الجغرافية السياسية على المدى الطويل ، فإنهم لا يعلمون كيف يحققونها. في الواقع ، لا تبدو أنشطة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط منطقية على الإطلاق إذا كان الهدف أن تتحكم في جميع احتياطيات البترول. الصعوبة الرئيسة هنا هي دعم الولايات المتحدة لإسرائيل. فقد ارتكز تأييد أمريكا لإسرائيل لفترة طويلة على افتراضات بشأن أهمية إسرائيل الإستراتيجية ، بل

وكذلك الادعاء بسموها الأخلاقي في منظومة دول الشرق الأوسط. ولكن منطقيا، الأمر أهم من ذلك كثيرا بالنسبة للولايات المتحدة لتضغط على إسرائيل للتوصل إلى اتفاق على الأقل مع بعض طلبات الفلسطينيين لأجل المنطقة والأمن، وذلك لمد نفوذها وهيمنتها أكثر على المنطقة (Lieven, 2004). في الواقع يلاحظ هارفي نفسه أن الأمر لم يكن واضحـــًا أن الحرب على العراق ستكون ناجحة إذا تحكمت نخبة الولايات المتحدة في احتياطيات البترول في الشرق الأوسط. فمثل هذا الاحتمال والمخرج يعتمد ليس فقط على أن يصبح العراق مزدهرًا، وديمقراطيـــًا، ودولة رأسمالية تحت نفوذ الولايات المتحدة، ولكن أيضاً على تسوية النزاع الإسرائيلي الفلسطيني الذي سيكون مقبولاً لدى الدول العربية المحيطة. إذ إن تسوية ذلك النزاع يُتوقع منه أن يخمد المشاعر الوطنية في المنطقة التي إن وجدت خلاف ذلك فقد تضع قيودًا على عمليات دوران وتراكم رأس المال (Harvey,2003:199-207). في هذا الشأن ، يتفق هارفي مع مايكل مان أن الولايات المتحدة دولة إمبراطورية غير مرتبطة بإرادة غيرها ، ومن ثم تفتقر للإرادة السياسية المنظمة والقوة العسكرية لاستكمال أي مشروع نظامي لجعل الاستثمارات الرأسمالية آمنة ومربحة عبر العالم (Man,2003).

يقدم لنا مايكل إيجناتيف Michael Ignatieff تفسيرًا يُنظِّر للاستعمارية الإمبريالية الحديثة على أنها تتغير وتتلون حسب ظروف الواقع والمتغيرات، مما يعني أن نهج الاستعمار الحديث لم تعد له وظيفته التي عهدناها وعقلناها من قبل عنه، إذ يرتبط تفسيره بشدة بمدى التغيرات التي تطرأ على القانون الدولي الذي يطالب به المؤيدون لسيادة القوانين العالمية على كل دول العالم ويرون أن سيادة ذلك القانون العالمي هو الذي يبشر بتقدم حقيقي للبشرية أجمع. والأمر كما يقدمه لنا إجناتيف له وقع أشد تأثيرًا لأنه يأتي من باحث وإنسان يعد أحد أبطال الدفاع عن الحريات وحقوق

الإنسان. وبالرغم من رؤيته هذه فإنه يقدم صورة أخرى تدعو لتبني سياسة حقوق الإنسان التي تخدم الإنسان بصورة عملية براجماتية واقعية بحيث تنجح في التعامل مع ثقافة حقوق الإنسان على أنها إمبريالية في حقيقة الأمر، وليس لمجرد أن الإمبريالية تعمل وتراعي مصالح النخبة في التراكم الرأسمالي، كما أن الدعوة لحقوق الإنسان قد شابها هي أيضاً العيب في إضفائها قيمة مطلقة على ما تطالب به بحيث تبدو الآن كما لو كانت امتدادًا لنوع من مناهضة السياسة لما قد يبدو من قصور فيها. كما يقول إنه يجب علينا أن نفهم أن دعاوي حقوق الإنسان لا تتسم كليةً بالحياد وعدم المحاباة، فهي لها أوجه قصورها التي نرى مثلها في دعاوي سياسية أخرى. ووفقاً لرؤية إجناتيف فإن نهج القانونيين العالميين ليست هي لب الموضوع، أو حتى مشروعية رؤيتهم، ولكن الذي يهم هو السياسة التي تتبعها، أي أنه يجب أن نعرف تماماً نوع الرؤى التي تعززها حركة حقوق الإنسان؟ وما مصالح الأطراف التي تكون عرضة للخطر في حالات معينة؟ وما التنازلات التي يمكن قبولها على أرض الواقع، وكيف يمكن جعل الممثلين لدولة أو فئة ما محاسبين قانونيًا؟ ويحاول إيجناتيف تأييد تفسيره فيقول إن المعايير التي بدت على أنها مصيرية في قرارات التدخل لمنع انتهاكات حقوق الإنسان كانت من الناحية العملية استراتيجية وكذلك أخلاقية: أي أنه – من الناحية العملية -لابد أن يكون للتدخلات العسكرية القدرة الفعلية على إيقاف انتهاكات حقوق الإنسان، كما يجب أن تُشكل تلك الانتهاكات السلام والأمن العالمي في المنطقة المحيطة. بل إن أهم العوامل التي تبرر التدخل العسكري لحماية حقوق الإنسان هو أن يكون للمنطقة محل الموضوع أهمية حيوية لإحدى الدول القوية في العالم، كما يجب ضمان عدم تدخل أي أمة قوية أخرى لمنع ذلك التدخل العسكري (Ignatieff,2001).

وِفقًا لإيجناتيف، فإن الولايات المتحدة تقود إمبريالية حقوق الإنسان، وتدعمها أموال أوروبا في ذلك. ورغم أن الولايات المتحدة عادة ما تكون مترددة في التنازل عن سيادتها الديمقراطية بإلزام نفسها بالاتفاقيات الدولية، فإن دورها كقائد للعالم في تأسيس حقوق الإنسان الدولية ليس بجديد. فمنذ قيادة إلينور روزفلت للجنة التي وضعت الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أصبحت الولايات المتحدة في مقدمة الدول التي تعزز تطبيق معايير حقوق الإنسان عبر العالم. وحاليًا فإن الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة ذات القدرة العسكرية على التدخل الإنساني، ومنذ ٩/١١، أصبحت تريد ممارسة قوتها العسكرية باسم حماية الأمن الوطني. ورغم ذلك، في ذات الوقت، فجزء من الحقيقة هو أن الأمريكيين مستمرون في النظر إلى دولتهم على أنها دولة معادية للإمبريالية، كما أن تحررهم من قبل من الإمبريالية البريطانية كان دعمًا لتقرير مصيرهم والسير على طريق الديمقراطية؛ كل ذلك يخلق إشكالية لفهم مفهوم الإمبريالية الإنسانية الجديدة. كما يقول إيجناتيف بأنه دولاً مثل البوسنة، وكوسوفو، وأفغانستان، وحاليـًا العراق رغم ما يبدو من سيادتها على دولها وديمقراطياتها الاسمية، فإنه يجري حكمها من قِبل عواصم الرأسماليات الإمبريالية خاصة واشنطن ولندن. فهذه الدول مستقلة اسمياً فقط؛ إلا أنها في الواقع محميات للدول الكبرى الثرية والمهيمنة عالمياً والتي تهدف للمحافظة على النظام ضد التهديدات الهمجية (Ignatieff,2003:22). بعد انتهاء العمليات العسكرية في تلك الدول، خططت الولايات المتحدة وحلفاؤها لإعادة بناء الأمم سريعاً من أعلى لأسفل، مع أقل إشراك للرموز السياسية المحلية والمواطنين المحليين. هذا المنهج الخاص ببناء دول ديمقراطية لا يمكن أن ينجح، كما لا يمكن أن يستمر الاحتلال لفترة طويلة. وصحيح أن الدول قد تسير وتخطو نحو تدويل نفسها وأنظمتها، ولكنها

تجعل مفهوم سيادتها مسألة مثيرة للجدل والتنازع. فالمتوقع هو أن القرن الحادي والعشرين سوف يواجه الإمبريالية دائماً بمعارضات قوية لأن مسألة تقرير المصير الوطني سيظل الشكل القانوني الوحيد للحكم السياسي بالنسبة لكل فرد تقريبـــًا حول العالم، خاصة عند وجود تهديد بالقوة العسكرية من جانب دول أخرى، أو عندما يكون الاستقلال الوطني حلمًا لم يتحقق لفترة طويلة بعد.

(٣, ٢)هل نحن نُمثّل ونُكَوِّن العالم؟

We are the World?

تناولنا حتى الآن في هذا الفصل سياسة العولمة من حيث إعادة هيكلة الاقتصاد والدولة، والعلاقات بين الدول. لقد لمسنا أيضاً الأهمية المتواصلة للأمة على أنها ذات مغزى للكثيرين في العالم. في هذا الجزء، سوف نتناول مباشرة موضوعًا ما قد تعنيه السياسة في العالم الصغير للمجتمع السياسي. كان مفهوم المجتمع السياسي مرادفا لمفهوم الأمة في السياسة الديمقراطية منذ ثورتي أمريكا وفرنسا في القرن الثامن عشر، إذ كانت تدل آنذاك على حس أفقي بأننا "نحن" الذين نختص ونهتم ببعضنا، وكانت هناك علاقة رأسية بالدولة التي تحكمنا قوانينها حيث نعيش معاً ونتشارك في مصير عام، وفي النهاية يُنفّذ الأمر على الجميع. لقد عززت الدول القومية بشكل حريص وناجح جداً المجتمعات السياسية كقومية بالعلاقة بتنظيم الدولة بإعداد القوانين من خلال التدريس والدعاية، التحكم بوسائل الإعلام والاحتفال بالكريات التاريخية في احتفالات وطنية، المتاحف، وغيرها (Gellner,1983).

يطرح الاستخدام الشائع لجملة المجتمع السياسي بدلاً من كلمة الأمة أسئلة بخصوص عدة قضايا: مَن يتشارك المصير، ومن يقرر لنا حياتنا الجماعية؟ في الواقع، مع تحول الدولة، خاصة مع ما يرافقها من نمو وسائل الإعلام العالمية، قد نتوقع احتمالات جديدة لمفهوم وكيان المجتمع السياسي فيما يتعدى الوطن أو الأمة. في هذا الجزء، سوف نهتم بالعلاقات الأفقية للمجتمع السياسي، بدلاً من هياكل الحكومية، رغم ترابطها. هل منهجية وفكر "نحن العالم" يظل شيئًا لا يُعتد به، وهو مجرد شعار؟ يبدو أن هناك وعيًا متزايدًا بالإنسانية: فنحن نعيش معاً، ونتشارك في مصير كوكب الأرض. ويبدو أن ما قد نـُطلق عليه " الكونية الثقافية " آخذ في التنامي في بعض الدوائر (إذ إن الكونية الثقافية تختلف عن الكونية السياسية) فهل هي منعزلة عن الأمة ، وتشيع فقط بين صفوة العالم، والمثقفين، وداعمي حقوق الإنسان (انظر Robbins,1998، ؛ Cohone,2002). لكن هل هذا مـُنصف، في تعبير حملته جملة كريج كالهون الرنانة والغريبة " الوعي الطبقي للمسافرين الدائمين " (Calhoun,2002)؟ أو هي جديدة، عندما نتخيل أن كلمة "نحن" تبدأ وتوحي بشمولها كل فرد – ولا تقتصر فقط على نخبة الحكومية العالمية، والمثقفين، وأولئك المشتركين في السياسة الراديكالية – فيما يتعدى حدود السياسة القومية؟

بعد العمل المؤثر بشكل هائل لبينديكت أندرسون الذي كتبه في عام ١٩٨٣، أصبح من المألوف أن يُنظر إلى الأمم كأنها "مجتمعات مُـتـَخيلة imagined communities " نتصور وجودها : نقول إنها مجتمعات " متصورة أو مُـتخيلة imagined " لأن أعضاء تلك المجتمعات أو الأمم لا يلتقون أبداً بأغلب الأعضاء الآخرين؛ كما نطلق عليها "مجتمعات" لأن الأمة دائماً مُـتخيلة من حيث عمق الشعور بالانتماء لرفاق آخرين

يتشاركون الأمور في المجتمع. ووفقاً لأندرسون ، فقد قامت وسائل الإعلام بدور أساسي في تشكيل كيفية تصور الأمة تاريخياً. فقد نمى الشعور بالوطنية - بالانتماء إلى قومية ما nationalism - نتيجة الثورة في الكلمة المكتوبة – الطباعة - التي أحدثت تحولاً كاملاً جغرافيـًا في بلدان العصور الوسطى من خلال ممارسات تعيين الهوية مع المواطنين التابعين. نتج عن ثورة الطباعة استبدال اللغات المقدسة التي سادت في العصور الوسطى – اللاتينية ، والعربية ، والصينية - والتي وحد كلٌّ منها إقليمًا شاسعًا ذا مناطق متنوعة تنتشر فيها لهجات عامية تم توحيدها بإيجاد لغة قياسية مشتركة ساعدت الصُحف والروايات على نشرها. يقول أندرسون إن تطور الطباعة في القرن الثامن عشر بأمريكا اللاتينية وأمريكا الشمالية مكَّن ملايين الأفراد من متحدثي تلك اللهجات على أن يقدموا أنفسهم لزملائهم كرفاق وزملاء في نفس البلد. وقد ظهر ذلك جليـًا في محتوى الصحف اليومية لأن المواطنين التابعين تصوروا أنفسهم كرفاق معاً ، فهم يقرؤون نفس الأخبار بالتزامن في الوقت نفسه (Anderson,1983). الاستنتاج الأكثر أهمية لاستقصاءات أندرسون التاريخية أن الانضمام والانتماء لأمة هي عملية مستمرة لبناء ذلك الشعور بالتشارك في الهوية بدلاً من أن يُنظر إلي ذلك على أنه حقيقة موضوعية أو ولاء أبدي للأرض والأفراد (رغم أن ذلك قد يتصوره البعض).

تعتمد الوطنية على الشعور بالحب للوطن وكذلك مشاعر الكراهـــية، فكما أشار أندرسون، يرى الأفراد أنفسهم أنهم يريدون الموت لأجل دولتهم، ولكن ليس بنفس القدر الذي يشعرون فيه بإستعدادهم أن يقتلوا الآخرين لأجلها (Anderson,1983:21). في الواقع ، كما قال كريج كالهون، يميل علماء الاجتماع لتعميم الوطنية الفاسدة وإهمال الجوانب الإيجابية للتضامن الوطني. الوطنية لا تنطوي فقط

على حب الوطن بأفق ضيق وسلطوي. لقد كان أيضاً أساس الروابط المؤثرة والتعاون بين الغرباء الذين كانوا خلاقين ومبدعين. الأهم من ذلك، دعمت الوطنية إعادة توزيع الثروة بين المواطنين وإعداد أنظمة التعليم، الصحة، والمساعدات الاجتماعية لدول الرفاهية فيما بعد الحرب العالمية الثانية (Calhoun,2007). كما سنرى في الفصل الرابع، سياسة المواطنة تظل تهتم بشكل كبير وغير حصري بالحفاظ على، تعزيز وتمديد الحقوق التي أسست بشكل وطني.

ولكن المجتمعات السياسية الوطنية لا تعتمد فقط على روابط التبعية. إنها شُكلت أيضاً في بيئة معارضة لأفراد الأمة الآخرين الذين ليس فقط لا ينتمون للأمة ولكن ينظر إليهم على أنهم لا يستحقون أن يعيشوا بها. الأمر الغريب أن الوطنية إقصائية بطبيعتها ، لا يمكن أن يكون جميع من في العالم أعضاء بأمة مفردة (الأمر يتوقف على أن تكون أمة). رغم ذلك فمدى إقصاء الآخرين يتفاوت : أولئك الذين يجري إقصاؤهم قد يُجري تجاهلهم أو الاهتمام بهم ؛ ليس بالضرورة أن يجري معاملتهم كمشتبه فيهم أو كأفراد عدائيين. "المواطنة المدنية" هي الاسم الذي يُطلق على تنوع الأفراد، من حيث المبدأ، أن تكون عضواً بالأمة، ما داموا يحترمون حقوق المواطنين الآخرين ويلبون التزاماتهم المدنية. أولئك الذين يجري إقصاؤهم من هذا النوع من الأمم لا يُنظر إليهم كمختلفين بطبيعتهم عن هذا النوع من الكيان الإنساني: هم فقط أفراد بأمم أخرى. الأمم ذاتها التي ينتمون إليها قد يُشار إليها أو يُرمز إليها " بالأخرى " بالنسبة للمواطنين المدنيين. ولأجل قبولهم، يجب عليهم أيضاً الالتزام بالمبادئ العالمية للحقوق والالتزامات والتعايش السليم بين الدول. من حيث المبدأ، قد تُعامل الدول على أنها متساوية. على النقيض تشير الوطنية العِرقية إلى نوع من الوطنية حيث يجب أن يولد الفرد وينتمي إلى أمة عرقية ليصبح متأصلاً بها، مع

ميراث محدد من السمات الجسدية، اللغة، والعادات والتاريخ. الأمم العرقية هي أخروية بطبيعتها إلى مدى أكبر من الأمة المدنية، لأن أولئك بالخارج يُـنظر إليهم على أنهم مختلفون من حيث النوع عن أولئك بالداخل (Ignatieff,1994:306 ؛ Calhoun,2007). رغم أن الاختلاف بين الوطنية المدنية والعرقية واضح نظرياً، ويمكن تعريف الدول بشكل متواصل بين المدنية والعرقية (على سبيل المثال وجود الولايات المتحدة وفرنسا في معسكر مدني ، وأمم مثل ألمانيا في جانب آخر)، لأن الأمة إقصائية بالضرورة، فإن التمييز بينها يتفاوت بشكل أقل عمليا.

أما الآخرون من الأمم فقد يكونون داخل الإقليم الوطني حيث توجد أقليات على أساس عرقي، ويُنظر إليهم على أنهم أدني منزلة وراثيا وثقافيا بالمقارنة بالأغلبية، ولا يعدون لهذا السبب جزءاً من الأمة (انظر gilory,1992,2004؛ Morrison,1992). المثال البارز حالياً هو اعتبار المواطنين المسلمين بالدول الأوروبية كغرباء بشأن أمور مظهر المرأة. على سبيل المثال، في بريطانيا متعددة الثقافات، فالنساء الذين يغطون جزءاً من وجوههم بين العامة يثيرون القلق بشكل متكرر، حيث ينظر إليهم كهويات رمزية ضد القيم البريطانية، وبالتالي، يشكلون دعماً للإرهاب الإسلامي (Fortier,2008:95-96). كنتيجة لذلك، تقول آن ماري فورتيير إن الشابات المسلمات وغيرهن من العنصريين الخارجيين- والداخليين أيضاً - يُـطلب منهم إبراز ولائهم وانتمائهم للأمة بطُرق غير مطلوبة وملزمة لأغلبية مواطني بريطانيا (Fortier,2008). في فرنسا، والتي تعتبر نفسها مثالاً للوطنية المدنية، تم منع ارتداء حجاب المسلمات في المدارس حيث يرتدي التلاميذ المتسامحون رموزًا دينية أخرى، مثل الصليب. وكما ذكرتُ آنفــًا، هناك حاليـاً محاولة من الحكومة الفرنسية لمنع النساء المسلمات من تغطية وجوههن في الأماكن العامة. في خطابه التاريخي في يونيو ٢٠٠٩ ، علق الرئيس

ساركوزي على ذلك قائلاً "هذه ليست فكرتنا عن الحرية" ("إن إهانة الحجاب الإسلامي غير مُرحب بها في فرنسا" الجارديان، ٢٣ يونيو ٢٠٠٩). من الواضح أن هناك بعضـــًا منا يعيشون خارج أمتنا هنا، حتى ولو كانوا يعيشون كمواطنين، عاملين، يرعون أطفالهم، يسددون الضرائب للدولة، ويطيعون القانون الفرنسي الذي عاش الأفراد في ظله تاريخياً في حرية بمنأى من تدخلات الدولة ليرتدوا ما يشاؤون من أزيائهم الدينية في الأماكن العامة (رغم أنه ليس بالضرورة أن يجري ذلك في مؤسسات الدولة ، كما ذكر ساركوزي) إذا كان هذا يسعدهم. نحن هنا لسنا بصدد القول إنه يجب مَنع مناقشة الموقف من النساء داخل مجتمعات محددة – رغم أن الأمر يتصف بالتناقض بالتأكيد عندما تفرض الدولة هنا رغبتها في إملاء الحكم الذاتي والمساواة للمرأة (Ben Habeb,2004:190). رغم ذلك ، فهناك حاجة ماسة للتأكد من أن هذه الأمور تجري مناقشتها بتعقيداتها، بدلاً من مجرد تقديم المواقف وصياغتها في صور نمطية تؤكد اشتباه الأغلبية في الأقليات بتصويرهم أناسًا غير مستحقين وراثيـــًا لأن يُجري تضمينهم في المجتمعات السياسية.

إن مفهوم " الآخرين " من المجتمعات السياسية القومية يشمل في المعهود أيضـــًا المجتمعات الأخرى الخارجة عن الأمة التي تشكِّل لأغلبية. لقد تكونت أغلب الأمم الحديثة من خلال علاقات الصراع والتنافس مع الأمم والشعوب الأخرى ، خاصة منذ القرن التاسع عشر ، إذ تم تعميم أنموذج الأمة– الدولة عبر العالم أجمع (Bala Krishnan,1996). وكان ظهور الأشكال العدوانية للقومية نتيجة هذه الصراعات التي عادة ما استمرت فترة طويلة. وقد تكون الوطنية الساخنة قد عفا عليها الزمن بين الشعوب الراقية في الغرب ، خاصة لدى اليسار – الاتجاه اليساري – على الأقل عندما لا تكون الدولة فعلياً متورطة في حرب ما؛ إلا أن مايكل بيليج

يلفت الانتباه بقوله إن "القومية العادية أو المألوفة" تظهر جلية في جميع أنواع المظاهر والعلامات التي توحي بتميُّز الأمة نتيجة اختلافها وتفوقها على الأمم الأخرى (١٩٩٥). ولنأخذ مثالاً لا يمثل كثيراً ما ذُكر عن القومية العادية، إلا أننا نرى شيئًا منه عند مقارنة مشاهد الحِداد الخاص بأفراد أمة ترى نفسها متفوقة على غيرها مُـقابل تجاهلها لصور القتل والمعاناة لأفراد ينتمون لأمم أخرى. لاحظنا ذلك واضحـًا للغاية في السنوات الأخيرة في مشاهد عرض حروب العراق وأفغانستان حين قدَّمَت وسائل الإعلام صورًا لعامة الشعب وهم في حالة حزن على عائلاتهم وأصدقائهم وزملائهم من جنود الغرب الذين قُتلوا هناك، مقارنة مع أغلب ضحايا الحرب من الجانب الآخر، فقد قدمت وسائل الإعلام الغربي العديد من المدنيين بلا اسم ولا معالم وجه من خلال الإحصائيات فقط وكأسماء تمثل أماكن على الخرائط. تقول جوديث باتلر إن التفاوت الواضح في هذه العروض يدل على خواء في قدرتنا على إدراك أن بعض الأفراد لديهم حياة تماثل الحياة التي نحياها. فالواقع أن تقديم المَشاهد بمثل هذه الطريقة، يجعل إيقاع الخسائر بالغير أمراً يمكن تحمله : هذا الأمر يمكن تخيله حرفيًا لأن حياة " الآخرين " قد قُدمت بصور لا تمثل الحقيقية، فقد سلبت هذه الصور حقيقةً أصحابها إنسانيته (Butler,2004 : الفصل الثاني).

يلمح بتلر هنا لبديل ، وهو أن وسائل الإعلام قد تُجَمِّع وتوحِّد، بدلاً من أن تفرق، المجتمع السياسي حول إنسانيتنا المشتركة. فنحن قد لا نكون متشاركين في الحالة الإنسانية، بسبب أننا نعيش بطرق مختلفة حول العالم، ولكننا قد نتشارك في الظروف محل تساؤلنا "مَن هو الإنسان"؟ والذي أصبح تساؤلاً عالمياً. فإلى جانب الهياكل المتغيرة للحوكمة العالمية التي ناقشناها في الجزء السابق، فإن لمبدأ المتغير في هذا الشأن هو التطورات في وسائل الإعلام العالمية. إن أنظمة الاتصالات العالمية تنطوي

على أنظمة الأقمار الصناعية والكابلات المتكاملة التي تنقل المعلومات سريعاً وبسعر زهيد عبر مسافات شاسعة، في حين تتوسع تكتلات الاتصالات عبر حدود العالم في التجارة العالمية في منتجات المعلومات والاتصالات (Thomson,1996). من المحتمل أن تبدِّل التغيرات في وسائل الإعلام العالمية الظروف التي يذكر فيها التساؤل "من يحسب أو يكون له الاعتبار"؟ فيما يتعدى حدود الأمة. هذا الأمر يحدث خاصة مع تلفاز القمر الصناعي: القصص والصور الإخبارية لأحداث بعيدة ترسل إلى المنازل حول العالم، مما مكن من تصور الأمر فيما يتعدى حدود الأمة" حتى خلق مجتمع سياسي عالمي. فكما قال بروس روبينز:

كما يقول أندرسون إذا أصبح الأفراد عاطفيين بشأن العلاقات مع المواطنين التابعين فإنهم لا ينظرون أبداً وجهًا لوجه، فإن الرأسمالية المطوبعة أصبحت حاليًا رأسمالية إلكترونية ورقمية، وأن هذا النظام حالياً أصبح عابراً للحدود، سيكون من المستغرب إذا لم تصبح الشعوب عاطفية أكثر بتلك الطريقة، إذا لم تكن بالضرورة إلى نفس الدرجة بشأن الآخرين الذين ليسوا مواطنين زملاء، الشعوب تلتزم بهم بنوع ما من الرفقة (الزمالة) العابرة للحدود بعض الشيء. (Robbins,1998:7).

يبدو أن وسائل الإعلام العالمية بجانب الهياكل المتغيرة للحوكمة العالمية توفر ظروفًا يمكننا من خلالها اختبار أنفسنا كمنتمين لبعضنا مع الآخرين الذين لهم حقوق والتزامات تحتسب فعلياً عبر الحدود، ليس فقط قانونيا أو أخلاقياً، ولكن عبر الإجراءات التضامنية والسياسية. بالتأكيد، ما يدعوه جون يوري "العالمية البغيضة" تقدم دلائل متزايدة على ذلك في وسائل الإعلام : صور كوكب الأرض، تنوع الجنس البشري، ومجد مشاهير العالم؛ كما أن حملات التوعية بالأخطار العالمية الجارية بشكل روتيني توضح الأمر فتشير لقواسمنا المشتركة بالعيش في عالم واحد (-Yuri,2000:182

183). رغم ذلك وكما يوضح مثال بتلر، فإن فكرة المجتمع العالمي الملزمة بالمشاعر التضامنية لا تبدو مثالية بسبب الحدود المتصورة للأمة تظل على ما يبدو قوية. ربما يكون السؤال المهم الذي يجب طرحه هنا هو لماذا لا نرى تجسداً ملموساً للمجتمع السياسي العالمي في ضوء الظروف المتنامية للعولمة وخاصة إمكانيات وسائل الإعلام العالمية؟

في حالات المعاناة بعيدة المسافات، يحاول لاك بولتانسكي استكشاف الطرق الأساسية لاستجابات الشعوب المحتملة تجاه صور المعاناة التي نراها في غرف معيشتنا بشكل متكرر. لقد قال إنه يجب علينا الاستجابة لهذه المعاناة، عاطفياً، ومن خلال إجراءات تعالج الأمر، سواء انطوت تلك الإجراءات على تقديم بعض أشكال المساعدة، أو فقط مجرد الابتعاد. حتى وإن ألزمنا أنفسنا بالمساعدة، فإن خياراتنا تظل مقصورة. بشكل عام، جل ما نستطيع فعله هو التحدث، إصدار تقارير بشأن ما نراه إلى الشعوب الأخرى، كيف أثرت علينا، وما نعتقد وجوب القيام به حيالها. في بعض الحالات، قد يؤدي هذا التحدث إلى نقاش عام والتزامات متوسعة يجب القيام بها، سواء تضمنت الالتزام بإرسال المال ، للبرهنة على العدل أو طلب التدخل الإنساني (Boltanski,1999). في حين تؤدي عروض المعاناة عن بـُعد إلى نقاشات حول ما يجب القيام به، فيجب أن تساهم في التضامن عبر الحدود، وحتى القيام بإجراءات سياسية لأجل العدالة الاجتماعية.

تسهل وسائل الإعلام العالمية مثل تلك الإجراءات، ولكن في نفس الوقت، طريقة هيكلة وسائل الإعلام تجعلها غير مرجحة لإيجاد حلول فعلية. فهي تنشر صور المعاناة وقصصها حول العالم عبر وسائل الإعلام العالمية، ولكن تجميعها وتوزيعها ليس عالميًّا. توجد جذور وكالات الأنباء العالمية الرئيسة في لندن، باريس ونيويورك، وتستمر تلك المحاباة الغربية في التأثير في كيفية تجميع الأنباء ؛ في حين أن أنظمة البث

(بي بي سيBBC ، وسي إن إن CNN Cable News Network ، على سبيل المثال) تختار وتحرر الأخبار لتناسب الأذواق والاهتمامات الإقليمية، الوطنية والمحلية (انظر: Hafez,2007). علاوة على ذلك ، وفي نفس الوقت فإن زيادة القنوات المتعددة الموجهة لجمهور محدد ، البرامج الحاسوبية ، واستخدام تسجيلات الفيديو تتسبب فيما يُـطلق عليه أحيانا البث المحدود ، بخيار شخصي أكبر لأجل المشاهدة وتجزئة أكثر للجمهور (Castells,2009:60). في ظروف المنافسة تلك ، فإن هدف المذيعين هو خلق، تصوير والحفاظ على مشاركة الجمهور ؛ ولأجل القيام بذلك ، عليهم الحرص على منح الأفراد ما يعتقدون أنهم يرغبونه.

فمن خلال استقصاء مفصل لتغطية الكوارث الإنسانية في وسائل الإعلام الإخبارية، أوضحت ليلي تشولياراكي كيفية اختيار القصص وترميزها بطرق تؤدي إلى ردود فعل حول المعاناة في الغرب بطرق مختلفة تماماً عمن يعانون في باقي أنحاء العالم. تحلل تشولياراكي تغطية الكوارث الإنسانية إلى ثلاثة أنواع. يمكن تغطية الكوارث كمغامرة، كسلسلة من الأحداث العشوائية والمنعزلة، توصف بشكل مختصر بمصطلحات واقعية، بطرق لا تدع مجالاً لمحاولة توضيح الوكالة التي عانت، والتي تقيد حس المشاهدين بالقرب من أولئك الذين يعانون لعرض محنهم المادية. وعن تغطية الكوارث كمغامرة، فهي تقول إنها تفشل في احداث أي دعوات أخلاقية من قبل المتفرجين لأجل الاستجابة إلى أولئك الذين يعانون. إنها بشكل عام تتضمن الأفراد في الدول البعيدة جداً، حيث الأحداث ليس لها تبعيات جلية على الأفراد في الغرب. على سبيل المثال، الفيضانات المحلية أو الزلازل في أماكن خارج الغرب تغطى بشكل عام على أنها مغامرة. ثانياً، من الممكن تغطية الكوارث الإنسانية اعلامياً من حيث كونها أمورًا طارئة، والتي تقلص المسافات بين المشاهد وأولئك الذين يعانون، وحيث تكون

الاستجابات المناسبة آسفة ومشفقة بعض الشيء وتتطلب اتخاذ إجراءات. المواقف طويلة الأمد والمعقدة في أغلب أجزاء العالم لا يصدر عنها تقارير كحالات طارئة ما لم تصبح متعلقة بالغرب أو أصبحت مثيرة بطريقة ما. ثالثا، يمكن عرض الكوارث الإنسانية كأمور مشوقة. وهذه الطريقة تتضمن تغطية الأمور المتعلقة بالحياة، والتي عادة ما تقاطع البرامج الأخرى، وتخلق حسًّا قريبًا بتحديد الهوية بين المشاهدين الآخرين المعانين. مثال لتلك التغطية وفقاً لتحليل تشولياراكي هو أحداث ٩/١١. تقول تشولياراكي أنه بدلا من تفتيح مخيلة المجتمع السياسي العالمي، فإن تصوير معاناة أولئك البعيدين جدا واقعياً تجسد فقط في الغرب بقدر ما تتضمن أحاسيس قامت وسائل الإعلام الغربية بنقشها في عقولهم: الأمر فقط أنه بقدر ما يشبهنا الآخرون بطريقة واضحة بعض الشيء، فيحق أن تصبح مشاهد المعاناة بقدر ما نستطيع تعريفها وبقدر ما يجب أن نستجيب لها بالكلمات والإجراءات (Chouliaraki,2006:209-2011).

تندر أصوات المطالبة بالقيام بعمل حقيقي من جانب فئات الشعب العادية والدنيا للتعامل مع صور المعاناة التي قد نشاهدها عبر التلفاز. معظم الطلبات تتضمن طلبات لأجل أعمال الخير والصدقات، للاستجابة إلى الأمور الطارئة مثل المجاعات أو الفيضانات. وأحيانـًا، كما في حملة اجعلوا الفقر جزءًا من تاريخ الماضي Make Poverty History، تكون هناك طلبات لأجل العدالة العالمية، ولكن ذلك يتطلب حركة اجتماعية منظمة، وكذلك تغطية إعلامية، وخليطًا يجمع بين التسلية والمشاهير، والتعليم ومشاركة الجمهور (Nash,2008). علاوة على ذلك، حتى عندما تحصل تلك الحملات على زخم، فإن الأساليب التي نتبعها في عرض احتياجات الغرباء عنا والمساكين عادة ما تُظهرنا على أننا نحتفل ونمجد كرمنا: فالصورة التي نعرضها تعبر للأسف عن أننا نحن العالم وهم لا شيء سوى متلقين للعون منا وممتنين شاكرين

لمساعدتنا ؛ إنهم مجرد فقراء ومحتاجين سلبيين. إن مثل ردود الفعل هذه هي التي تسود بدلاً من الترابط العالمي: "حكوماتنا الغربية متورطة جدا في خلق الظروف الإنسانية الطارئة في المقام الأول. إن تقديم الغربيين على أنهم يساعدون، وأنهم غير ضالعين أبداً في خلق كوارث إنسانية يدل وينطوي على تصور استعماري إمبريالي بدلاً من التصور الذي يدعو إليه مؤيدو سياسة المساواة العالمية (Stevenson,1999,2007). ويبدو أنه حتى وإن كانت عمليات العولمة تعني أننا جميعا نتقاسم بشكل متزايد مصيرًا مشتركًا عبر الحدود، وأن هناك ربما شعورًا مشتركًـا بالإنسانية ينمو بشكل متباطئ، فإن أغلب الناس يستمرون في تعاطفهم بشكل أكثر مع الغرباء الذين ينتمون إلى نفس جنسيتهم أو أمتهم، أكثر من تعاطفهم مع الغرباء الذين ينتمون إلى أمة خارج أمتهم.

الفصل الثالث

الحركات الاجتماعية
Social Movements

كان للحركات الاجتماعية دورُ بالغ الأهمية في علم الاجتماع السياسي المعاصر، فقد كان لتلك الحركات الاجتماعية نفوذٌ مباشرٌ، أولاً، في تطور علم الاجتماع السياسي المعاصر داخل الجامعة. ويمكن أن نعزو تلك المكانة المركزية للحركات الاجتماعية في فهم الأشكال والصيغ الجديدة للسياسة، إلى الطريقة التي وُضعت في إطارها تلك الحركات في جدول الأبحاث من قِبل أولئك المؤيدين أو الضالعين بشكل نشط في تلك السياسات. ففي فترة السبعينيات من القرن الماضي بشكل خاص ، سعى أولئك المؤيدون لتلك الحركات الاجتماعية إلى جعل أبعاد عدم المساواة والإقصاء الاجتماعي أكثر أهمية من مجرد فروق طبقية لها مغزاها ونتائجها. وبالمثل ، فإن هناك ارتباطـاً قويـاً بين ما أُطلق عليه "سياسة الهوية" عند الحركات الاجتماعية في الآونة الأخيرة وبين نوعية الجدال الذي جرى في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين بشأن كيفية تكوين وفهم الهوية. ثم إن السنوات الأولى من الألفية الثالثة جلبت معها أيضاً الإشكاليات التي أثارتها الحركات الاجتماعية بشأن قضايا العدالة في بلدان العالم بأجمعها بحيث احتلت قضايا العدالة العالمية حيزاً ضخمًا وبارزًا في أدبيات علم

الاجتماع السياسي المعاصر. ثانياً، إن فهم وتفسير أعضاء الحركات الاجتماعية لطبيعة الحياة الاجتماعية بصراعاتها كان له تأثيره البالغ، فقد قاموا بتصوير المجتمع على أنه قائم بالضرورة على علاقات يشوبها الصراع والخلافات، ومِن ثم، فلا مناص من الناحية العملية - حسب رؤيتهم - من حدوث صراعات بالمجتمع. إلا أن تلك التفسيرات التي تحدثت عن الصراعات المجتمعية كحتمية لا مناص منها أصبح يُـنظر إليها على أنها ضالعة في جريمة الدعوة إلى قبول الأمر الواقع لأنها ترى أنه لا مخرج من الصراع الطبقي بالمجتمع. ومن هنا، فَقَـد ذلك التفسير المرتبط بحتمية الصراع في الفكر الماركسي مصداقيته؛ كما أن الماركسية أيضاً لم تتمتع بالحساسية الكافية بحيث تتوقع احتمالات حدوث تغيير جوهري يمكن أن يأتي من المستوى السياسي الأدنى في المجتمع (أي على المستوى الشعبي الأدنى). ثالثاً، لقد تسببت الحركات الاجتماعية في تعقيد رؤيتنا تجاه النماذج القديمة للمجتمع جراء نظرتها إلى السياسة في المجتمع على أنها لا يمكن تنظيمها إلا من خلال إطار الدولة القومية أو الدولة كأُمة nation-state. ومِن ثَـمَّ فإن تلك الحركات الاجتماعية ترى ذاتها - مثلما يراها أيضاً علم الاجتماع السياسي المعاصر - مستغرقة في صراعات تتعلق بتعريف ما تعنيه بمفرداتها وتعريف المعاني والدلالات التي يتحدثون عنها، وكيف أن ذلك يرتبط ببناء هويات جديدة وأنماط سلوك حياتي جديدة؛ ثم إن ذلك أدى إلى ضلوعهم في محاولات التحدث والتأثير على مؤسسات تشكيل الثقافة السياسية في المجتمعات فهي التي تُشكل وتؤثر على ثقافته وسلوكياته؛ وهذا هو السبب الذي يفسر التركيز الشديد لتلك الحركات الاجتماعية على الجوانب الثقافية للسياسة عند تناولها لقضايا المجتمع واهتماماته والتغييرات الاجتماعية التي ترتبط بذلك.

كل ذلك أدى إلى أن تصبح تلك الحركات الاجتماعية مصدراً بالغ الأهمية في أبحاث علم الاجتماع إذ اتخذت لنفسها اسمًا جديدًا اشتهرت وتسترت به وهو " الحركات الاجتماعية الجديدة New Social Movements " ؛ ويبدو أن اختيار كلمة " جديدة New " لوصف مُسمى تلك الحركات الاجتماعية يوحي بطريقة النشوء أو البروز الجديد والمفاجئ للحركات الاجتماعية الجديدة على مسرح الأحداث الاجتماعية في الستينات من القرن العشرين – 1960s– التي اشترك فيها آنذاك حركة الحقوق المدنية the civil rights movement، والحركة الطلابية– في ذلك الوقت – والحركات النسائية التحررية، وحركة التحرر من جانب الشواذ والمثليين ، وحركة حماية البيئة. كما كان لاختيار لفظ " جديد أو جديدة " لوصف تلك الحركات الاجتماعية مُبرر آخر بالنظر إلى النوعية الجديدة في اتجاهاتهم وتنظيماتهم والأسلوب الذي انتهجوه مقارنة بالاتجاه السابق لها الذي اتبعته حركة العمال القديمة "old labor movement " فقد تميزت الحركات الاجتماعية الجديدة عن حركة العمال القديمة بالسمات الآتية:

إنها لم تعد أداة في يد الغير لاستغلالها أو استخدامها، إذ إنها كانت تحمل وتعبر عن اهتمامات ومشاكل ذات طبيعة عالمية، كما أنها عَبَّـرَت عن اعتراضاتها وتظاهرت باسم الضمير والأخلاقية بعيدًا عن التعبير أو الدفاع عن المصالح المباشرة لجماعات اجتماعية محدودة أو معينة.

أنها كانت موجهة أكثر تجاه المجتمع المدني بدلاً من الدولة لأن أسلوبها:

اتسم بالريبة تجاه مؤسسات الدولة والهياكل البيروقراطية المركزية، كما أن الرؤى الخاصة بها كانت موجهة لتغيير وجهات النظر لدى العامة بدلاً من مؤسسات الصفوة.

اهتم أكثر بنواحي الثقافة وأنماط الحياة، كما دأبت على المشاركة في سياسة رمزية للتظاهر والاعتراض بدلاً من المطالبة بالحقوق الاجتماعية الاقتصادية.

اتسمت طريقة تنظيمها بالتحرر والمرونة والابتعاد عن الرسميات -على الأقل في بعض النواحي – كما تجنبت الخضوع لمنهجية اتباع الترتيب الهرمي، والبيروقراطية، بل لم يُعر مؤهلات الأعضاء إهتمامًا خاصًا.

وعند مقارنة الحركات الاجتماعية الجديدة بالحركات العمالية القديمة يتضح لنا أن الحركة العمالية القديمة وجهت جل اهتمامها تجاه الدولة الشركاتية – أي الدولة التي تركز على مصالح الشركات – ولم يكن التركيز يهدف إلى إعادة التوزيع الاقتصادي والتوسع في تحسين حقوق المواطنة، لذا جرى تنظيم الأمور من خلال اتحادات وأحزاب تجارية بيروقراطية تراعي وتدافع عن مصالح الأعضاء، وتظهر اهتماماً ضئيلاً بالأمور ذات التأثير الأكبر على رفاهية وصالح المجتمع أو المساهمة في إصلاحات سياسية تشمل كل أطياف المجتمع.

ومما لا يثير الدهشة كثيراً ، ربما ، أن هذه المفارقة الحادة التي تُبَسِّط الأمر بين القديم والجديد لا يمكن أن يُكتب لها البقاء والدوام إذا ما نظرنا إليها عن كَثب ؛ ففي واقع الأمر، لقد كانت هناك تعددية لأنواع مختلفة من الحركات الاجتماعية لفترة طويلة. فكما أوضح كريج كالهون ، كانت توجد العديد من الحركات في أوائل القرن التاسع عشر تضمنت الحركة النسائية، والحركات الوطنية والدينية، وحتى بعض الشواهد لحركات طبقية مثل حركة التجمع المثالي utopian communiterianism – اليوطوبية – لروبرت أوين التي كانت أقل شبهاً؛ بالحركات العمالية المعروفة تقليدياً لتشابهها أكثر مع الحركات الاجتماعية الجديدة. ومع اهتمامها الشديد بنمط الحياة وسياسة الهوية، فعادة ما جرى تنظيمها بطرق غير هرمية بهدف أن تقدم صورة مسبقة للترتيب الاجتماعي الذي تدعو وتهدف إليه ، كما جرى استخدام وسائل غير تقليدية، مثل اللجوء للعمل المباشر بدلاً من العمل من خلال مؤسسات الدولة السياسية

المعتادة. ويرى كالهون أنه قد جرى تجاهلها من قِبل علماء الاجتماع بسبب التحيز العقلاني وآلية العمل التي كان ينتهجها علم الاجتماع نفسه. رغم ذلك، فعندما جرى إضفاء الطابع المؤسسي على الحركة العمالية في أواخر القرن التاسع عشر مع التوسع في حق الاقتراع، تغيرت النظرة إليها، فأصبح يُنظر إليها على أنها الحركة الاجتماعية التي تضطلع بتقدم التصنيع والتغير الاجتماعي التقدمي. كما جرى تجاهل لحركات أخرى رغم أنها كانت على الأقل تهتم بقضايا التحول الإيجابي في الذات، وخيارات نمط الحياة، والمعايير الجمالية للحكم على التنظيمات الشخصية والاجتماعية، جرى تجاهلها باعتبار أنها لا علاقة لها بالتقدم العقلاني والمادي (Calhoun,1995).

رغم ذلك ، كما يقر كالهون نفسه، فإن إضفاء الطابع المؤسسي على الحركات العمالية همَّش فعلياً الحركات الاجتماعية الأخرى بداية من منتصف القرن التاسع عشر. فكما أوضح تشارلز تيلي، لقد تطورت الحركات العمالية والدولة الحديثة معاً. كما أن التوسع في منح حقوق الامتياز ، وتوفر الاستعداد النسبي من جانب صفوة الدولة للاستجابة لقضايا واهتمامات الطبقة العاملة من الرجال يعني في حد ذاته أن شكل الدولة نفسه جرى تشكيله من قِبل الحركة العمالية. بلغت تلك العملية أوجها في فترة ظهور دولة الرفاهية الشركاتية، خلال الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، حيث جرت المفاوضات بين الرأسماليين والعمال والحكومة (Tilly,1984). على سبيل المثال، ورغم حقيقة أن الحركات النسبية لم تتلاشَ بالكامل، فبعد توسع حق المرأة في التصويت في أوائل القرن العشرين جرى استيعابها بظهور سياسة التيار الرئيس. عملت الجماعات النسائية إما داخل الدولة، إذ تقدم المشورة بشأن السياسة الليبرالية ووزراء اللوبي (الإقناع)، وفي حركات الطبقات العاملة، ومن خلال حملات لأجل ظروف اجتماعية أفضل للزوجات والأمهات الفقيرات (paugh,1992). السياسة

الموجهة لنمط الحياة السابق ذكرها والتي تربط بين الحركات النسائية والاجتماعية جرى تهميشها حتى انقرضت (انظر: Taylor,1983). وعندما جرى تأسيس النظرية الاجتماعية في نفس وقت هذه التطورات، انقاد علماء الاجتماع كذلك للتركيز على الدولة من حيث السياسة الحديثة والحركات الاجتماعية على أنها القوة السياسية المهيمنة. نتج عن ذلك فهم محدود للسياسة في علم الاجتماع السياسي التقليدي الذي تناولناه في الفصل الأول. إلا أن الحركات الاجتماعية التي تماثل تلك الحركات العمالية، بأحزابها السياسية المنظمة والمطالبات الفعالة لأجل ظروف اجتماعية محسنة، جرى تجاهلها لكونها غير سياسية.

في نفس الوقت، فمن المهم ملاحظة أن الحركات الاجتماعية بشكل عام تتشارك في بعض السمات التي تعزى للحركات العمالية القديمة. نجد هذا بشكل أوضح حينما نتناول تنظيمها بالتفصيل. بعض نواحي تنظيم الحركات الاجتماعية الجديدة يميزها عن المنظمات السياسية السابقة بحيث يمكن أن يكون مصطلح الشبكة عادة وصفًا أفضل من وصفها كمنظمة. إنها عادة ما تعتمد أو ترتكز محليـــًا على مجموعات صغيرة بدلا من التوجه القومي؛ وتنظم حول أمور محددة بدلاً من تقديم حلول عامة؛ كما تعاني من تجربة التذبذب للأنشطة العليا والدنيا بدلاً من التمتع بعضوية مستقرة نسبياً؛ ويجري إدارتها بشكل هرمي وهياكل سلطة متحررة (Scott,1990:30). رغم ذلك ينظر للأشكال التنظيمية للحركات الاجتماعية بشكل أفضل على أنها تتصف بالاستمرارية حينما تشكل المنظمات لمعالجة مطالبات الحركات بالنسبة للدولة التي ربما تكون بيروقراطية وهرمية كأي حزب سياسي. في الواقع، نجد الأحزاب الخضراء بالاشتراك مع الحركات البيئية نموذجا للمسألة محل النقاش، حتى وإن ظل النقاش مستمرًا داخل هذه الأحزاب حول كيفية تجنب البيروقراطية

والهرمية. هذا هو حال تشكيل المنظمات غير الحكومية كجزء من شبكة الحركات الاجتماعية، رغم تفاوتها. منظمات الحركات الاجتماعية التي تعتمد اشتراكات الأعضاء بدون انخراطهم في صنع القرار أو اتخاذ إجراءات توجد في أحد نهايتي الاستمرارية. إن منظمة السلام الأخضر لهي مثال معروف جيداً لهذا النوع من المنظمات البيئية، أعضاؤها أنفسهم ليسوا منخرطين في الإجراءات المخططة جيداً، الخطرة وعادة ما تكون غير قانونية والتي تتخذها. على النقيض، يجري إدارة حركة أصدقاء الأرض على أساس يكثر مشاركة الأعضاء والذين ينخرطون بشكل نشط في محلياتهم ويوظفون طاقم عمل مهنيًا ذا حد أدنى.

نجد أيضاً أن التناقض بين الحركات الاجتماعية القديمة والجديدة من حيث توجهاتها تجاه الدولة أو المجتمع المدني مبالغ فيه أيضاً. من الهام بالتأكيد أن نلاحظ أن نسبة كبيرة من نشاط الحركات الاجتماعية يعمل على تغيير الممارسات والهويات داخل المجتمع المدني. يتضح ذلك في حالة الحركات النسائية على سبيل المثال، والتي أثرت بشكل هائل في إظهار جميع جوانب العلاقات بين الجنسين عمليا داخل النقاش العام وخلق ضرورة أن يتخذ الأفراد خيارات نمط الحياة من حيث علاقاتهم الشخصية وممارسات التوظيف؛ في القريب، ما يدعى بنزاعات الإصلاح السياسي، والتي تهتم بشكل كبير باعتراض اللغة؛ في المسائل المطروحة من قبل الحركات البيئية المهتمة بالنزعة الاستهلاكية الأخلاقية ونمط الحياة؛ وفي النزاعات حول الهوية العرقية، والتي تتبين عادة بالموسيقى، الزي، وفيما يتعلق بتأسيس الروايات التاريخية. إن التشريع أداة متبلدة جداً للتعامل مع أغلب الأمور التي تبرزها الحركات الاجتماعية، والتغيرات في قانون السياسية الاجتماعية عادة ما تكون أقل هدف مباشر لأنشطتها وتوابع للتغيرات في المجتمع المدني الذي جلبوه. رغم ذلك، هذا أيضاً الحال أن جميع الحركات

الاجتماعية التي يجري تنظيمها لتحسين الظروف الاجتماعية هدفت لتوسعة حقوق المواطنة. هذه ليست سمة فريدة للحركات العمالية؛ فذلك هو الحال على سبيل المثال مع حركات الحقوق المدنية، وظلت طويلاً سمة لبعض نواحي الأنشطة النسائية على أقل تقدير. علاوة على ذلك، فهذا دليل على أن السياسة الاجتماعية والقانون عاملان هامان بالتغير الاجتماعي، لذا فمن غير المرجح أن أية حركة اهتمت بالتحول الاجتماعي سوف تتجاهل الدول بشكل كامل. مرة أخرى، ربما لا يكون الأمر أن الحركات الاجتماعية قد قدمت نماذج جديدة من السياسة منذ الستينيات، ولكن بدلا من ذلك تلك النماذج التي لم تتناسب بسهولة مع الأنموذج الاجتماعي الحديث ينظر إليها الآن على أنها تمثل انحرافًا متطرفًا عن المعايير. ربما الأكثر معقولية أن ينظر إلى الحركات الاجتماعية الجديدة على أنها تحدث تغييرًا في التركيز على التوجهات من حيث التنظيم والأنشطة، بدلاً من شكل جديد تماماً للسياسة.

إذاً، تطلبت وساهمت الحركات الاجتماعية في إعادة التفكير في علم الاجتماع السياسي كنتيجة لكل من التغيرات الفعلية في السياسة وأيضاً بسبب أنها جذبت الانتباه إلى النماذج التي جرى تجاهلها في السابق من قبل التركيز التقليدي على السياسة على مستوى الدولة القومية. وكما سنرى في الجزء(١ ,٣) ، فإن عملية إعادة التفكير هذه تعد دليلاً على تطور فكر وبحوث الحركات الاجتماعية، حتى في حالة نظرية حشد الموارد والتي بدأت من مقدمات منطقية تقليدية وفعالة جداً. في الجزء (٢ ,٣) نتناول إطار العمل التنافسي لبحوث الحركات الاجتماعية، الخاصة بنظرية الحركة الاجتماعية الجديدة، التي بدأت بفهم مركزية السياسة الثقافية ضمن الحركات الاجتماعية. يعد عمل ألبرتو ميلوتشي مهمًا بشكل خاص في هذا الجانب، مسقطا بقايا الحتمية التي أبقتها متعلقة بالنماذج الاجتماعية القديمة. رغم بدء كل من نظرية حشد

الموارد ونظرية الحركة الاجتماعية الجديدة من مقدمات منطقية مختلفة تماماً، الاولى في الفردانية الليبرالية والأخيرة في الماركسية، فقد تقاربا في تركيزهما على السياسة الثقافية إلى نقطة حيث أصبح من الممكن الآن توليف العُرفين معاً في جوهر مشترك لاهتمامات البحوث. في الجزء (٣,٣) ، نناقش توليف ماريو دياني لـكل من نظرية حشد الموارد ونظرية الحركة الاجتماعية الجديدة في ضوء اهتمامنا بالسياسة الثقافية. في الجزء (٣,٤)، نتناول الجانب المهم لدراسات الحركات الاجتماعية، نموها وتحولها فيما يتعلق بالعولمة.

(٣,١) نظرية حشد الموارد وما بعدها

Resource Mobilization Theory and Beyond

تعتمد نظرية حشد الموارد Resource Mobilization Theory (RMT) على النظرة الليبرالية الحرة القائلة بأن الظواهر الاجتماعية هي نتاج القرارات والأعمال الفردية، وقد تم صياغتها بشكل واضح بناءً على المقدمات المنطقية لنظرية الاختيار العقلاني rational choice theory لتعارض التفسيرات السابقة للحركات الاجتماعية في علم الاجتماع الأمريكي القائلة بأن المـُحفز لها يعود إلى تفسيرات سيكولوجية نفسية. إن ذلك يعني أن تفسيرات تلك الحركات الاجتماعية كانت تقريبـاً استجابة غير عقلانية للظروف الاجتماعية المحيطة. ففي النظريات المستمدة من عمل ليو بون Le Bon التي اشتهرت في التفسيرات الوظيفية مثل تلك التي نراها في أعمال نِل سميلسر Neil Smelser ، فقد كان التفسير المعهود للعمل الجماعي هو أنه تعبير عن مظاهر ثوران لسلوكيات تخرج عن نطاق السيطرة كنتيجة لتفكك الوظائف الاجتماعية. وقد كان الدافع لهذا العمل مستمدًا من الاهتمام بمنع ظهور فجر الحركات الفاشية والاستبدادية وظهورها على الساحة. ولكن بحلول السبعينيات ، كان المتوقع من علماء الاجتماع أن يكونوا أكثر تفهمـاً

وانسجاماً مع مطالبات الحركات الاجتماعية الجديدة، إلا أنهم لم ينخرطوا فيها بشكل نشط، ولم يستطيعوا أن يشاركوا غيرهم في تبني تلك النظرة (Offe,1987:81 ؛ Scott,1990:40-46). كانت هناك نظرية أخرى لها شعبيتها اشتهرت برؤيتها وتنظيرها عن الحرمان النسبي لبعض فئات المجتمع، إلا أن نظرية حشد الموارد وقفت ضدها؛ كانت الفكرة الأساسية لنظرية الحرمان النسبي أن التذمر أو التظاهر ما هما إلا نتيجة لحدوث فجوة تتسع بشكل مستمر بين توقعات الفئات المحرومة وبين القليل المتاح من فرص حقيقية لتلك الفئات المحرومة. ومن هنا أخذت تلك الفئات التي كانت تعتبر أنفسها مهمشة اجتماعيـاً وتفتقر للتأثير – مثل الحركات الطلابية، والمتظاهرين دفاعـاً عن حقوق الإنسان، والنساء – إلى اللجوء لأساليب التظاهر الجماعي سعيـاً لإصلاح مظالمهم. إلا أن أصحاب نظريات حشد الموارد كان لديهم رد بسيط ومقنع يفند نظريات الحركات الاجتماعية الساعية المطالبة بمعالجة مظالم تلك الفئات من المجتمع: يتلخص ذلك الرد في أنه لابد أن تواجد شكاوى ومظالم من بعض فئات المجتمع إلا أن وجود تلك الشكاوى لا يمكن أن يوضح أو يبرر المشاركة في أعمال الاعتراض الجماعي (Zald and McCarthy,1987:16-18). ومن هنا طالب أصحاب نظرية حشد الموارد من المدافعين عن فكرة الحرمان النسبي أن يقدموا توضيحـاً مقنعـاً عن أسباب ضلوع الأفراد بشكل متعمد في أعمال جماعية اعتراضية بناءً على اعتبارات عقلانية من جانبهم دفاعاً عن مصالحهم الخاصة: إذ إن الحراك الاجتماعي لا يكون السبب في ظهوره الظروف الهيكلية أو البنيوية بالمجتمع.

في الآونة الأخيرة ، فإن المقدمات المنطقية لـنظرية حشد الموارد في نظرية الاختيار العقلاني – التي تعود أصولها إلى الاقتصاديات الحديثة الكلاسيكية classical neo-economics – قد تعرضت لانتقادات مُكثفة؛ فقد ظهر وعيٌ واهتمام أكثر

بالجوانب والمظاهر الأقل عقلانية التي يمكنها تفسير الدوافع الفردية، وحاول أصحاب النظريات المنسجمة مع التقاليد والعرف تطوير تفسير أكثر إقناعـًا من الجانب الاجتماعي يمكنه أن يفسر ظواهر المساهمة او المشاركة في الحركات الاجتماعية. لقد أدى ذلك إلى زيادة الاهتمام بمفهوم الذاتية والثقافة مـــِـن جانب أصحاب نظريات حشد الموارد. لقد أدرجوا أفكارًا تمخضت من أفكار العمل الاجتماعي التفاعلي الخاصة بإرفينج جوفمان في المنهج بهدف إثراء فكرته عن القرارات الفردية. رغم ذلك، لقد قاوم واضعو نظريات حشد الموارد آثار الدور الثقافي الذي اتخذوه، بالتزامن مع الحفاظ على نظرية المعرفة الواقعية والمقدمات المنطقية والتي اعتمد عليها العرف. نتج عن ذلك تناقضات بالمنهج التي يمكن معالجتها فقط بإدراك آثارها.

ليست فقط الفردية المنهجية التي تجعل نظرية حشد الموارد منهجًا ليبراليًّا ، ولكن أيضاً طريقة تعاملها مع الدولة صراحة كحلبة لاستكشاف وإيجاد السياسة الملائمة. بالنسبة لواضعي نظريات حشد الموارد ، رغم أن الحركات الاجتماعات قد يكون لها علاقة معضلة في البداية مع الحكومة بقدر اعتقاد أعضائها لا يرون أنه قد تم تمثيلهم بشكل مناسب في الأحزاب والمؤسسات السياسية المهيمنة، فإن نجاح الحركة ينطوي على تحقيق الوصول النمطي للعملية السياسية. هذا الافتراض يعد معضلة أيضاً وذلك بدمج الاهتمامات مع الموضوعية والثقافة بالنظرية. إذا اعتمدت المشاركة في الحركات الاجتماعية على كيفية فهم الأفراد لأنفسهم ولمواقفهم، فلا يبدو أن هناك سببًا جيدًا لتجاهل الطعون في وجهات النظر وتحول الهويات في المجتمع المدني كما لو أن ذلك نفسه لم يكن جانبًا من السياسة. توسعت نظرية حشد الموارد لتشمل تلك الأمور بالرغم من ذلك فإنها تطمح إلى ما بعد الأنموذج الليبرالي، لذا، يصعب بعض الشيء على تابعيها أن يتقبلوها.

نظرية حشد الموارد: الافتراضات الأساسية

إن أكثر المساهمات تأثيراً لنظرية حشد الموارد على نظرية الاختيار العقلاني تتمثل في كتاب منطق الفعل الجماعي (١٩٦٨) لمانكور أولسون. كما أوضح سكوت، جرى تأسيس نظرية السلوك الاجتماعي والتي حددناها في هذا الكتاب وفقاً لافتراضين حددهما الاقتصاديون الكلاسيكيون الجدد: أولاً، تلك الخيارات الاجتماعية التي يجب توضيحها بالرجوع إلى التفضيلات الفردية؛ وثانياً، أن الأفراد يتصرفون بشكل عقلاني لتعظيم مكاسبهم وتقليل التكاليف على أنفسهم (Scott,1990:10). اهتم أولسون بفكرة أن ليس هناك تواصل ضروري بين المصالح الجماعية المهمة والأفعال الجماعية. فعلى النقيض من ذلك:

إذا كان أفراد الجماعات الكبيرة يسعون بشكل منطقي لتعظيم رفاهيتهم الشخصية، فإنهم لن يتصرفوا لتحسين أهدافهم المشتركة أو الجماعية، إلا بوجود إجبار على قيامهم بذلك، أو بوجود بعض التحفيز المنفصل، وما يميزها عن تحقيق مصالح المجموعة أو المصالح المشتركة، أنها تقدم لأعضاء المجموعة بشكل فردي بشرط أن يساعدوا في تحمل تكاليف أو أعباء أهداف المجموعة (Olsen,1968:20).

هذه هي مشكلة الراكب الحر (المجاني) الشهيرة والخاصة بواضعي نظرية الاختيار العقلاني. عمليا من الطبيعي ألا يتم منع أي فرد في مجموعة محددة من الانتفاع من السلع العامة إذا انتفع بها باقي أفراد المجموعة. لأن مشاركة الفرد الواحد ينتج عنها فرق طفيف في تحقيق السلع العامة، فمن المنطقي أكثر اكتسابها بدون المشاركة في الإجراءات الجماعية، ما لم يمكن للمجموعة بطريقة ما مكافأة أو معاقبة أفراد محددين بنسبة مباشرة حسب درجة مشاركتهم. ذلك الأمر يصعب القيام به، حتى إنه قد يكون

مستحيلاً، حسب مقصد الحركات الاجتماعية لتغيير القواعد والهياكل والتي على أساسها تصبح فئة من الأفراد متدنية ومحرومة نظامياً بالعلاقة مع الآخرين.

لم يكن أولسون نفسه يهدف لتقديم توضيح لتشكيل الحركات الاجتماعية. على النقيض، لقد كان مهتماً بتوضيح سبب عدم مشاركة الأفراد في الإجراءات الجماعية، رغم المصالح الفردية بالأهداف الجماعية. إن وجود الظلم الاجتماعي ليس ظرفًا كافيًا لبروز الحركة الاجتماعية. على أية حال، بالنسبة لواضعي نظريات حشد الموارد والذين أعجبوا بنظرية الاختيار العقلاني ولكن اهتموا بدراسة الحركات الاجتماعية القائمة فعلياً، بسبب أن الأفراد يشتركون في إجراءات جماعية، ويصبح السؤال مختلفاً: كيف تنتقل الموارد بتلك الطريقة لجعل تلك المشاركة منطقية للأفراد المهتمين ذاتيا؟

هذا هو التساؤل الذي قام أنطوني أوبيرسكال بالتحدث عنه، والذي قام بتمديد نظرية أولسون لتوضيح الظهور التاريخي للحركات الاجتماعية المضادة. يعرف أوبيرسكال الموارد بشكل واسع كفاية ليتضمن الموارد المادية، مثل الوظائف، الأموال، والحق في الانتفاع من السلع والخدمات، وغير المادية التي تتضمن السلطة، الالتزام، الصداقة، المهارات وغيرها. بالحشد، فهو يعني العمليات التي بواسطتها تدير المجموعات الموارد للوصول إلى أهدافها (Oberschall,1973:28). كمثل أولسون، أوبيرسكال يفترض أن الأفراد الذين يواجهون قرارات إدارة الموارد خاصتهم فإنهم يشاركون في العمل الجماعي إلى مدى أنهم يختارون بشكل منطقي السعي خلف مصالحهم بهذه الطريقة. رغم ذلك، فإنه قادر على توضيح أن تلك المشاركة أكثر شيوعاً عما يفترضه الفرد بنظرية أولسون باتخاذه في حسبانه جوانب المواقف الاجتماعية حيث يجد الأفراد أنفسهم، شيئًا ما تجاهله أولسون. في حالة قادة الحركات، فقد قال إنه رغم ارتفاع تكاليف مشاركتهم، كما قد تتواجد الأخطار فعلياً حيث ينخرطون في الأنشطة التي تعترض على المنافع الراسخة،

وكذلك تكون المنافع المحتملة من حيث الحالة الاجتماعية والسلطة داخل الحركة، ومهنة ناجحة كنتيجة لدور القائد إذا نجح. بشكل خاص تكون هذه هي الحالة حينما تكون الفرص الجديدة في المجتمع الأوسع قريبة من أعضاء مجموعة اجتماعية محددة، في تلك الحالة تكون منافع القادة كأفراد - إن نجحوا - عالية جداً، وتكون التكاليف متدنية نسبياً. يضع أوبيرسكال أيضاً في اعتباره السياق الاجتماعي لتصنيف أفراد الحركات الاجتماعية، مجادلاً بأنهم لا يتواجدون كأفراد منعزلين كما افترض أولسون؛ في الواقع، فهم عادة ما يعيشون في مجتمعات حيث يقاوم كل فرد بهدف الحصول على مكاسب من الإجراءات الجماعية؛ وبهذا فكل فرد يقع تحت ضغط اجتماعي للمشاركة في حركة تعمل لأجل أهداف مشتركة. من المرجح بشكل خاص أن ينجح ذلك لأن تكاليف هذا النوع من المشاركة منخفضة. في الواقع، لقد ظن أولسون نفسه أن العقوبات والمكافآت الاجتماعية من بين أنواع المحفزات التي يمكن أن تحشد مجموعة ما، ولكنه يؤمن أنها تعمل فقط بين مجموعة صغيرة قائمة على علاقات الصداقة (Olsen,1968:60-61). يقوم أوبيرسكال بتوسيع تلك الفكرة لمنح تفسير أكثر اجتماعية ومنطقية لتفضيلات الأفراد حسب ما تشكلها الظروف الاجتماعية. رغم ذلك، فهو يظل ملتزماً بوضوح المنفرد لمنهجية أولسون، قائلاً إن اعتبار الإجراءات قائمة على أي شيء آخر بخلاف المنفعة الذاتية المختارة بشكل منطقي ما هي إلا مجرد تكهنات (Oberschall,1973:118).

جرى تطوير نظرية حشد الموارد بشكل أكبر من قِبل علماء الاجتماع ماير و زالد وجون مكارثي، والذين كانوا أول من قاموا بصياغة المصطلح بهذا الشكل، وهم أيضاً من طوروا العديد من الأفكار، والتي اعتمدت عليها برامج البحوث الإمبريالية التي تؤيدهـــا وتحفزها. ركز زالد ومكارثي خصيصاً على منظمات الحركات الاجتماعية قائلين بأنه كان المعزز لتلك المنظمات التي كانت مسؤولة عن النمو

الأساسي للحركات الاجتماعية في الستينيات. مرة أخرى ، فقد قبلا، إلى حد كبير، افتراضات نظرية الخيار المنطقي وأفكار أولسون بشأن عدم التوافق الأساسي لمنافع الأفراد الذاتية والإجراءات الجماعية. بالنسبة لهما ، أي توضيح مُرضٍ للحركات الاجتماعية يجب أن يتوافق مع تلك الافتراضيات.

وفقاً لزالد ومكارثي، فاحتراف منظمات الحركات الاجتماعية مسؤول عن زيادة في أنشطة الحركات الاجتماعية المنطوية على نمو الفرص المهنية للأفراد الذين تقوم بتعيينهم. عادة ما يلتزم كل من خبراء السياسة الاجتماعية، الخبراء القانونيين، أو خبراء المشكلات الاجتماعية الذين يتحركون إلى داخل وإلى خارج الوكالات الحكومية، الوكالات الخاصة، المنظمات المجتمعية، المؤسسات والجامعات، بالبرامج والسياسة بدلاً من منظمة محددة أو مهنتهم (Zald and McCarthy,1987:397). هذه الفرص ارتبطت في الستينيات والسبعينيات بنمو التمويل للقضايا المستحقة المقدمة من قبل المؤسسات الخيرية، والشركات، والكنائس، وأيضاً الدولة.

يُعرِّف كلٌ من زالد ومكارثي الموارد بشكل أضيق عما فعل أوبيرسكال وأولسون – واضعين المصطلح داخل أجندة أبحاث نظرية حشد الموارد التي يجب تطويرها – حيث ضمنوا الأهلية، المال، عمالة الداعمين والمرافق. عمليـاً المورد الذي يهتمون به أكثر هو المال ، هذا هو العامل الثاني من حيث الأهمية. كما يراه كل من زالد ومكارثي يساهم في زيادة النشاط الحركي الاجتماعي : الزيادة العامة في ثروة المجتمعات المتقدمة. وفقا لزالد ومكارثي فالثروة المتزايدة للطبقات المتوسطة الجديدة الذين هم قادرون ومالوا إلى توفير ذلك المصدر لهو أمر هام حيث يساعده في تشكيل قطاع الحركات الاجتماعية الذي يشمل كامل نشاط وعضوية جميع الحركات الاجتماعية بالمجتمع. تتنافس منظمات الحركات الاجتماعية كل مع الأخرى لتحويل ما

أسماهم زالد ومكارثي المعتنقين، الذين ينسجمون مع أهداف حركتهم إلى تأسيسيين وهم الذين يقدمون مواردهم ، من داخل مجموعة اجتماعية مماثلة. الأهم في هذا الشأن هم المعتنقون التأسيسيون والمرجح أن يكون لديهم موارد ضخمة وتقبل مطالبات أكثر من حركة واحدة. علاوة على ذلك فرّق زالد ومكارثي بين من أطلقا عليهم المنتفعين المحتملين والذين يقاومون للكسب من أنشطة الحركة، والذين لا ينضمون لأي من الفئات السابقة. (على سبيل المثال، امرأة بلا دخل قابل للإنفاق اعترضت للمطالبة بحقوق النساء قد تنتفع من الفرص المتزايدة التي تربحها الحركة النسائية).

كما يرى زالد ومكارثي، فإن إصدارهما من نظرية حشد الموارد، يركز على أهمية منظمات الحركات الاجتماعية، ويقدم استجابة كاملة لمطالبات أولسون التي تعنى بقلة منطقية الحركات الجماعية. لا تنشأ مشكلة الراكب الحر (المجاني) حيثما تكون مشاركة أغلب الأفراد مجانية (بلا تكلفة)، لا تتطلب شيئًا أكثر من مجرد اشتراك سنوي و/ أو تبرع عرضي، في حين أن هناك انتفاعات ضخمة من حيث التعيينات والفرص التوظيفية لأولئك الذين يقومون بدور فعال في الأعمال الجماعية للحركات الاجتماعية. وفقاً Zald and McCarthy(1987:27) ، فإن نظريتهما تقلب أطروحة أولسون رأساً على عقب:

في حين قد يكون الأمر غير منطقي فردياً لأي فرد أن يشترك في منظمة حركة اجتماعية تحارب فعلياً اسم اهتماماتها، فإن وجود الحركة الاجتماعية المتألفة من معتنقين أثرياء تنادي بالمتعهد أن يحاول تشكيل منظمة قابلة للنمو.

في الواقع، وبعيدا عن كونها ناتجا للأفعال الفردية لإصلاح الأخطاء الاجتماعية، يقترح زالد ومكارثي أن منظمات الحركات الاجتماعية يمكن أن تقوم بعمل شكاوى لا يُشعر بها كما هو الحال مع أفراد السكان المعنيين.

العمل ذو الاثر الكبير لزالد ومكارثي ومعاونيهم المتعددين (انظر Zald and McCarthy,1987,1988) ذهب بعض الشيء تجاه وضع منظمات الحركات الاجتماعية بطبيعة علاقتها وتعاملها مع العملية السياسية الأوسع. فقد رجحا، نظراً لأن مصادر التمويل التي عرفوها كانت تساهم في تلك المنظمات التي تأسست كمؤسسات للصفوة، فقد رجحا أن تكون هناك صعوبة في حشد الموارد من مصادر دعم متطرف، إذ يُتوقع أن يُنظر إلى ذلك الدعم كتحدٍ جاد للنظام القائم. وقد قدم عمل تشارلز تيلي، خاصة في " أنموذج التأهب إلى الثورة" (١٩٧٨) أدوات لفحص هياكل الفرص السياسية.

الجانب الأهم في عمل تيلي هو طريقة تناوله صراحةً ما كان عادة يذكر ضـمناً في دراسات أخرى بناء على نظرية حشد الموارد : أهمية الدولة. يقول تيلي إن العامل السياسي الأقوى في المجتمعات الصناعية الحديثة هو أن الدول بشكل خياري تقمع أو تسهل الحركات الاجتماعية و/ أو أنشطتها وفقاً للمنافع المتصورة التي تخص نخبة الدولة، وأن الدولة التي تقمع حركات ومؤسسات بعينها تقدم الدليل على ذلك. فعلى سبيل المثال، يجري قمع المؤسسات الإرهابية من قـبل أولئك الذين يتخذون إجراءات مباشرة ضد سياسة الحكومة حتى أن تلك المنظمات التي تعمل داخل حدود القانون قد تجد نفسها خارجة إذا أظهرت رغبة في تغيير السياسة وتم تطبيق تلك الرغبة (كما في حالة الاتحادات التجارية في بريطانيا في الثمانينيات على سبيل المثال). وعلى نفس المنوال ، تجري مسامحة بعض الحركات الاجتماعية ، بل وحتى تشجيعها لتصبح جزءًا من البوليس (الشرطة) ، حيث تحظى بوصول نمطي للحكومة. يرجح تيلي أن الدولة الأمريكية تخلق ثلاث وجهات رئيسة للحركات الاجتماعية : إنهاءها (كنتيجة للقمع ؛ دمج الأنشطة المنظمة داخل حزب سياسي قائم (إستيعابه داخل السياسة ؛ وتلك هي الطريقة التي تأسست بها الحركة العمالية في

أنظمة النقابات في غرب أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية) ؛ أو تشكيل مجموعة ضغط ثابتة تعمل لصالح الأحزاب الحكومية والسياسية (الناتج الأغلب للحركات الاجتماعية بالولايات المتحدة). هناك وجهة رابعة شائعة في الدول حيث إن هناك أحزابًا منتخبة فرديـــاً ولأمر فردي – حيث النظام الانتخابي يقوم على أساس التمثيل النسبي، على سبيل المثال: خلق حزب سياسي جديد، بل يحتمل أن يكون تأسيسه مؤقتاً (كما هو الحال في حالة الخضر الألماني) (Tilly,1984:312-313،).

وفقاً لتيلي، وبالمقارنة مع الحركات الاجتماعية قبل القرن التاسع عشر، فإن أولئك الذين نألفهم اليوم جرى تنظيمهم وتوجيههم لإحداث تغيير عبر الدولة القومية إلى درجة لا مثيل لها. في الواقع، فقد أطلق على تلك الحركات "الحركات الوطنية" لتمييزها عن الأقل تنظيما، الأكثر دفاعية، والحركات الأكثر محلية التي كانت مهيمنة بشكل خاص خلال التوسع العدواني للدول في القرن التاسع عشر. بروز الحركات الوطنية يرجع إلى نمو السياسة الانتخابية والتوسع التابع لذلك من حيث الوصول – على الأقل من حيث المبدأ – إلى العملية السياسية، وفقاً لتيلي: حيثما ترى الحركات أنفسها على أنها تحظى بوصول نمطي إلى الوكالات الحكومية، فمن المرجح أن تقدم مطالبها هناك؛ وحيثما لا تقوم بذلك، فإنها تلجأ لوسائل أخرى. وهذا يرجع أيضاً إلى تعلم ما يسميه ذخيرة الإجراءات الجماعية. تتضمن ذخيرة الإجراء الجماعية جميع الطرق التي خلالها تستخدم المجموعات مصادرها للوصول إلى نهاية مشتركة. على سبيل المثال في القرن العشرين وفي أمريكا الشمالية تضمن ذلك الإضرابات، تقديم الالتماسات وتنظيم مجموعات الضغط، ولكن نادراً ما تكون أعمال شغب، إيقاف عجلة العمل، أو حركات التمرد المشتركة في أوقات سابقة. يقول تيلي بأن تلك

الحركات تتعلم كل من الأخرى؛ فإن نجاح تكتيك محدد من جانب إحدى الحركات من المرجح أن يؤدي لاعتماده من قبل الحركات الأخرى.

هذا الجانب من عمل تيلي يتناسب مع عُرف نظرية حشد الموارد بقدر ما هو مهتم قبل كل شيء بكيفية حشد الموارد من خلال الحركات الاجتماعية للتعامل مع المظالم الجماعية. رغم ذلك، فهو يختلف عن زالد ومكارثي على الأقل في جانبين هامين. أولاً، فهو يرفض افتراضات نظرية الاختيار العقلاني بقدر اعتماده على الراديكالية والنظرية الماركسية التي تهتم بتفضيلات الأفراد في أية لحظة. من المحتمل أن يكون مخطئًا بشأن مصالح الشخص الفعلية وفي الواقع، جزء من مهمة الوكالات التي تعمل باسم الدولة أن تشوش على تلك المصالح حيث يكون التعبير عنها مهدداً لها (Tilly,1978). ثانياً، نظرية هياكل الفرصة السياسية وذخائر الإجراءات الجماعية تمنح تركيزًا مختلفًا تماماً لأهمية الحركات الاجتماعية عن تركيز زالد ومكارثي على المنظمة الرسمية. فهو يوجه اهتمامه لتطور المقاومة على مستوى القاعدة كجانب مهمًا للتنمية، بدلاً من توجيهها إلى المنظمات المهنية كحالة ضرورية لحشد الحركة الاجتماعية.

هذا الاختلاف في التركيز لا يجعل المنهجين غير متوافقين بالضرورة. بدلاً من ذلك وبعبارة أخرى ، قد تكون الجوانب المختلفة لتنمية الحركات الاجتماعية مهيمنة (Mcadam,1996:4). تبنّى سيدني تارو هذه النظرة في عمله المؤثر حول دوائر الاحتجاج (أو ما يسميها الآن ، دوائر الخلاف). يقول إن الحركات الاجتماعية لا تبرز بشكل فردي ، ولكن كجزء من الموجة العامة للاضطراب الاجتماعي ، والتي تتسرع بشكل عام في بعض الأحداث غير المتوقعة والتي تسهلها التغيرات في هياكل الفرص الاجتماعية. في بداية هذه الدورة ، يحدث الحشد مباشرة بين الشبكات الاجتماعية القائمة؛ وبتطور ذلك الحشد، تتزايد الإجراءات الجماعية وتنتشر عبر نطاق كبير من

الجماعات الاجتماعية. تشكل منظمات الحركات الاجتماعية أعلى دائرة الاحتجاج وتتنافس إحداها مع الأخرى لأجل الناخبين داخل قطاع الحركة الاجتماعية. إنها تميل في هذه المرحلة إلى أن تطلب من الأعضاء المساهمة بالوقت والطاقة وأنها ليس لديها حتى القليل لتقدمه بالمقابل فيما عدا الحماسة ، والشعور بالتضامن، والفرحة بالتمرد. لذا فهي تساهم في تصعيد الإجراءات المباشرة التي تميز هذه المرحلة من دائرة الاحتجاج ؛ فعلى سبيل المثال أدت الحركة الطلابية في الستينيات إلى توظيف تكتيكات راديكالية متزايدة لتحدي السلطات ، ثم أدت في النهاية إلى اشتباكات عنيفة مع الشرطة. هذا التصعيد يساهم فعلياً ببدء انحدار الدائرة إذ يرفض المشاركون زيادة الانتهاكات أو قد يصبحون هم أنفسهم منهكين. ، وعند ذلك إما أن تمارس الدولة عمليات قمع مؤثرة، ونادرا ما يحدث ذلك، أو تذعن لمطالب المحتجين. على أية حال، عادة ما يُنتج ذلك الانحدار تضامنًا من جانب منظمات الحركات الاجتماعية والتي تعتمد منهجًا معياريًا وطويل الأمد، وتبدي رغبتها في التعامل لحشد الموارد على هذا الأساس. علاوة على ذلك، هذا لا يؤدي بالضرورة إلى إحباط المحتجين. عادة ما تكون آثار قمة الاحتجاج غير محسوسة على الفور، ولكنها تصبح جلية لاحقًا في أجندات الأحزاب السياسية، والقرارات السياسية، وتغير المواقف والقيم بين السكان بشكل عام. فمثلاً قد يُنظر إلى دائرة الاحتجاج التي بدأت بالحركة الطلابية في الستينيات كمثال على ذلك، فقد بدأت بين مجموعة من الأصدقاء والزملاء، ثم وصلت لذروتها مع المطالبات والاشتباكات بين الشرطة والطلاب وصغار العمال، ونتج عنها تشكيل حركات اجتماعية جديدة أصبحت مهيمنة في السبعينيات وأصبح لها أبعاد بعيدة المدى وأثار أقوى من خلال انتشارها (Tarrow,1989,1998: الفصل التاسع).

تم دعم تحليل تايلور لدوائر الاحتجاج تجريبيـًا، فهو يعد أيضاً استكمالاً لتحليل زالد ومكارثي لأهمية منظمات الحركات الاجتماعية وكذلك عمل تيلي الخاص بفكرة هياكل الفرصة السياسية. على أية حال، اهتمام تارو وتيلي بالحشد على مستوى القاعدة له نقطة ضعف رئيسة واحدة من وجهة نظر نظرية حشد الموارد. إنه يعيد علماء الاجتماع الذين يعملون في هذا العُرف الفكري إلى نقطة البدء : فالسؤال هو لـمـا يشترك الأفراد المنطقيون في إجراءات جماعية؟ يقول تارو إجابة عن ذلك ، إذا كَانت منظمات الحركات الاجتماعية تؤثر فقط حينما تجري دائرة الاحتجاج ، فلما تبدأ ؟ لقد اقترح أن الأفراد تثور حينما تتكدس مطالب جديدة على القديمة، أو حينما تتطور فرص سياسية جديدة (Tarrow,1989:51). على أية حال ، فإن أنموذجه عن دوائر الاحتجاج يفترض مسبقاً كما رأينا أن الأفراد لديهم محفزات بعيدة عن المصالح الشخصية المنطقية لبدء الإجراءات الجماعية، حيث إن المنظور الخياري المنطقي ليس كافيًا لعمل مشاركة مفيدة. التساؤل حول تحفيز الأفراد والمشاركة في الحركات الاجتماعية والذي بدأت به نظرية حشد الموارد هو أيضاً السؤال الذي أدى إلى انتقاله إلى منظور مختلف تماماً عن الذي افتـُرِض بناءً على نظرية الاختيار العقلاني.

المنعطف الثقافي في نظرية حشد الموارد

منذ بداية تَـشَكُّل نظرية حشد الموارد، كانت هناك انتقادات لعقلانيتها المفرطة والمنهجية الذرائعية للحركات الاجتماعية. الانتقاد الأكثر تكرارًا يخص أنموذج الفاعل الاجتماعي الذي بنيت على أساسه. لقد قيل إنه رؤية الأفراد يتصرفون بشكل مجرد من المصالح الشخصية المنطقية يتجاهل كيف أن الجهات الفاعلة دائماً ما تكون في موضع اجتماعي. إن الأفراد ليسوا منفصلين ومتضامنين بعلاقات ذرائعية مجردة، ولكن دائماً ما

يكونون أعضاء للمجموعات والمجتمعات، من خلال المشاعر، والمعتقدات، والأفكار والقيم حول الهويات المشتركة والجماعية. كما رأينا، انتقد أبيرسكال نظرة أولسون للفرد كمعزول بشكل جوهري وذلك في أوائل وضع نظرية حشد الموارد، ولكن رغم ذلك، فافتراضات أولسون عن الأفراد والتي كانت مهيمنة على بحوث نظرية حشد الموارد.

وهناك انتقاد يتعلق بافتراضات نظرية الاختيار العقلاني وهو تجاهل تصورات الجهات الفاعلة؛ تم افتراض أن الفرد بطريقة ما يعرف على الفور ما يقع داخل أكثر اهتماماته الذاتية المنطقية. في الواقع، إذا كانت المصالح الشخصية هي دائماً الحافز المهيمن في أي قرار فردي – وهي فرضية اما تكون مكررة على افتراض أن ما يقوم الفرد به يصب في مصلحته العقلانية، أو غير ذلك يشك على أنه متطرف – فهذا يعتمد على حسابات التكاليف والمنافع والتي هي مؤسسة اجتماعياً بذاتها. من المنطقي أن تسعى لمساعٍ محددة فقط إذا كانت تلك المساعي ذات قيمة وأن القيمة ذاتها مؤسسة اجتماعيا؛ إنه ليس شيئًا ما قرره فرد في عزلة (Morris,1992 ؛ Scot,1990:117-128).

في استجابة لتلك الانتقادات بشأن الأنموذج المتنافر الأجزاء والعقلاني بشكل مفرط حول الفرد حيث تم تحديد المنهج وافتراضه، فإن الذين يعملون داخل عُــرف نظرية حشد الموارد حاولوا تطوير تفسير أفضل للموضوعية والثقافة. العمل الأكثر تأثيرًا في هذا الشأن هو عمل ديفيد سنو، بالتعاون مع العديد من الزملاء. فقد قاموا بدراسة أفكار جوفمان للتأطير وذلك لتحليل كيفية تفاوض الجهات المؤثرة والفاعلة للمعاني وإلزام أنفسهم بالحركات الاجتماعية. كان يُقصَد بهذا العمل استكمال نظرية حشد الموارد من خلال تزويدها بأدوات لفهم كيفية اتخاذ الأفراد لقرارات يصعب للغاية حسابها من وجهة نظر منطقية وأيضاً إلى مدى أدنى لفهم العمل الذي قامت به الحركات الاجتماعية. رغم ذلك ، فمحاولة دمج منهج بنائي اجتماعي مع الفردية

المنهجية لنظرية الاختيار العقلاني لهي معضلة أكثر من افتراض واضعي نظرية حشد الموارد. فهم قريبون من قبول الآثار الكاملة لفهم الثقافة التي اعتمدوها ، والتي جذبت الانتباه فعلياً لتنمية المنهج داخل المنعطف الثقافي لعلم الاجتماع السياسي المعاصر.

وفقاً لسنو وشركاء فكره، يعرف الفاعلون الاجتماعيون بأطر إضراباتهم ، وصيغ الهويات الجماعية كما تخلق وتفسر وتحول الفرص لأجل إبراز الحركات الاجتماعية. إن وضع الأمور في إطار يجدي نفعاً لأنه يبسط العالم من خلال ترميز وتشكيل الأهداف، والمواقف، والأحداث، والخبرات وعواقب الإجراءات في بيئة الفرد الحاضرة وتصرفاته الماضية (Snow Rocheford,1992:137). إن الأطر تمكن من تفسير ما قد يكون بيانات شاملة معقدة ، وانطباعات عابرة، وأفكار غير مترابطة يعوزها التماسك. إن أطر الإجراءات الجماعية ، بالأخص التي تعمل على حشد أفراد الحركات الاجتماعية تجعل من الممكن حدوث فهم أعمق لبعض جوانب الظروف الاجتماعية للجماعة، كما يمكن أن تعرفها على تلك الجوانب التي تتطلب إجراءات تصحيحية ؛ وهذا ما أطلق عليه سنو وبينفورد صفات التشخيص – أي صفات تشخيص المشكلة ،كما تُعزي اللوم إلى الأفراد ، والمجموعات أو الهياكل الاجتماعية – وكذلك أي سمات تكهنية معيبة – مرجحة كيف يمكن تحسين المشكلة ، وترميز الأحداث والملاحظات ، وتوضيح الخبرات في حزمة تشخيصية وأوصاف ذات معني لأهداف الحشد (1992:137-138).

متأثرين بآراء جوفمان، فإن سنو وشركاؤه يعتبرون أن الحشد يحدث بالتفاعل وجهاً لوجه، فيما يدعونه الحشد الجزئي. كما أنه بناءً على عمل سابق يهتم بالعمليات المختلفة للتجنيد في حركات اجتماعية مختلفة، وكذلك تضامن الحركات التي تدعم وتؤمِّن المشاركين، فإنهم يحددون الحشد في التفاعلات وجهاً لوجه في الحياة اليومية (Snow,1980:799, 1986:564-565). تجند وتؤمن الحركات الاجتماعية الأتباع بربط

التفسيرات الفردية بتلك الخاصة بالحركة في عملية مستمرة والتي أطلق عليها سنو وآخرون (١٩٨٦) محاذاة الإطار. توجد أربع إستراتيجيات لمحاذاة الإطار والتي تعتمد على مدى بـُعد الأفراد عن وجهة الحركة : إقامة جسر الإطار حيث من خلاله تترابط الأطر المتطابقة أيديولوجيا ولكنها غير متصلة هيكلياً ؛ توسعة الإطار حيث يجري توضيح وتنشيط التفسيرات القائمة فعلياً ؛ تمديد الإطار حيث يجري رسم أهداف الحركة كأمر متواصل مع القيم والمنافع للأتباع المحتملين ؛ وتحويل الإطار حيث تضع الحركة مجموعة جديدة راديكاليا من الأفكار ويجب أن تعيد كليـًا صياغة المفاهيم القديمة للمواضيع والمشكلات (Snow,1986).

في ظل استمرار سنو وزملائه في التركيز على فكرة الحشد الجزئي بقدر ما ينظرون للتأطير وإعادة التأطير كأمر تفاعلي ، تحول انتباه سنو وزملائه خلال السنوات الاخيرة إلى سياق أوسع حيث تحشد الحركات الاجتماعية الموارد ، للنظر داخل الأطر الأساسية التي من خلالها نشأت مجموعة من الحركات (Snow Rocheford,1988,1992). هذا يمكنهم من اتخاذ نظرة أكثر تاريخية ، فهم يتجادلون بقولهم إن استخدام هذا المفهوم يمكـّنهم من توضيح دوائر الاحتجاج الموثقة التي تصف أنشطة الحركات الاجتماعية الجديدة. وكما هو الشأن في أطر العمل الجماعي، فإن الأطر الأساسية هي أوضاع للتشكيل وللإسناد والترميز، ولكنها أكثر عالمية وأقل تحديداً للسياق. وهي تكون أقوى إذا قامت برفع دعاوي يتردد صداها مع أفكار ومعانٍ مركزية قائمة بالفعل بين السكان، وكذلك فهي تساهم في تصعيد وتكثيف الإجراءات الجماعية التي توصف تحسن دائرة الاحتجاج. في الواقع، يقول كلٌ من سنو وبينفورد أنه بدون بناء إطار مبتكر فلن يكون هناك حشد شامل. بالمثل، فإن

تدهور الإطار الأساسي نتيجة لتغيرات في المناخ الثقافي السائد أو إزاحته بإطار رئيسي أكثر قوة، له تأثير هام على انحدار دائرة الاحتجاج.

يرى تارو أن حركة الحقوق المدنية الأمريكية بالستينات تعد مثالاً جيداً لنظرية سنو وبينفورد بشأن التأطير، ويقول بأن موضوعها المهيمن بشأن الحقوق تردد صداه مع قيم مشتركة على نطاق واسع، بين كل من أعضاء الحركة من الطبقة المتوسطة ذوي البشرة السوداء ومقومات الضمير الحر لذوي البشرة البيضاء الذين دعموها. رغم ذلك، فهذه العلاقة السهلة بين الحركة والفهم الثقافي الأمريكي يساهم أيضاً في انحدار دائرة الاحتجاج التي بدأتها حركة الحقوق المدنية؛ تم تخصيص إطار الحقوق من قبل مجموعات متباينة عبر المجتمع، متضمنة حتى أولئك الذين نظروا للعمل الإيجابي كمخالفة لحقوقهم، في حين أن مجموعات سود البشرة الأكثر راديكالية يرفضون الرموز الليبرالية لذوي البشرة البيضاء، وفشلوا في إيجاد صدى في ثقافة فرعية معارضة وأصبحت منعزلة وغير فعالة بشكل متزايد. كما يراه تارو، فإن النجاح يعتمد على الحفاظ على توازن دقيق بين صدى رسالة الحركة مع الثقافة السياسية القائمة ووعدها بانطلاقة جديدة (Tarrow,1992:197).

لقد حاول واضعو نظرية حشد الموارد الدمج بين منهج التأطير مع مفاهيم أكثر شيوعاً في العُرف: "الفرص السياسية" و"هياكل "الحشد". في تقديمهم لمجموعة مهمة من المقالات قصدت فقط القيام بذلك، يقول ماك آدم ومكارثي وزالد أنه من أجل الوصول إلى الفهم الكامل للحركات الاجتماعية فمن المهم تحليل العلاقات الديناميكية بين الفرص السياسية، هياكل الحشد وعمليات التأطير لفحص كيفية تقريرها وتقيد إحداها للأخرى لتشكيل أهداف وأنشطة الحركة (Mcadam,1996). لفهم هذا التحليل بشكل أكبر، فإنهم يقترحون دراسة الحركات

الاجتماعية عبر الزمن، عبر دورة نموها. إنهم يقولون بأن الظهور الأول للحركات هو في الأساس يعزى للتغيرات الاجتماعية والتي تجعل النظام الاجتماعي أكثر ضعفا حيال التغير. رغم ذلك، فإن الفرص السياسية التي تنشأ بهذه الطريقة هي فقط فرص بقدر ما هي معرفة كذلك من قبل مجموعة جهات فاعلة منظمة كفاية فعلياً للاستفادة من ميزة المداخل التي قد يقدمها النظام السياسي. في حالة الثورات بأوروبا الغربية في عام ١٩٨٩ على سبيل المثال، فإن تخفيف سيطرة الدولة في صحوة إصلاحات جورباتشوف وفّرت الظروف للحشد، ولكنها أصبحت احتمالية فعلية لأن المجموعات المنشقة بالفعل عرفت أنظمة الحكم على أنها غير شرعية وكانت مستعدة للتصرف ضد السلطات. إن التفاعل الديناميكي بين الفرص السياسية، هياكل الحشد وعمليات التأطير هو الذي يؤدي إلى ظهور الحركة الاجتماعية.

يرجح ماك آدم وآخرون (١٩٩٦) أن شكل الحشد وكذلك توقيته يتأثران بإدراك الفرص السياسية. لتناول مثال ثورات أوروبا الغربية مرة أخرى، فإن إيلينا إزدرافوميسلوفا ١٩٨٨ قالت إنه قُبيل تخفيف سيطرة الدول، تم تشكيل الاتحاد الديمقراطي في لينتجراد/ سان بطرسبرج؛ لقد استغل أكثر السياسات تسامحا لتجميع العامة بانطلاق الأعمال التخريبية. على النقيض، قُبيل إصدار قانون ضمان الانتخابات الشعبية في نفس العام، تم تشكيل جبهة شعبية بلينينجراد لاعتلاء حملة انتخابية (Mcadam,1996:10). الأنموذج المتباين لهذه الحركات كان نتيجة للفرص السياسية التي جرى ملاحظتها والمتاحة خلال حشدها، وفقاً لماك آدم وزملائه. علاوة على ذلك، لقد جادلوا بأنه في أثناء نمو الحركة، قد تخلق فرصها السياسية الخاصة مرة أخرى لتوضيح التفاعل الديناميكي بين الجوانب المختلفة لأنشطة الحركة عبر الزمن. مثال جيد للحشد لخلق فرص سياسية هو حركة الحقوق المدنية؛ كنتيجة للوصول الانتخابي إلى الهياكل

السياسية الجنوبية، والارتفاع التابع لذلك في عدد المسؤولين السود المنتخبين، فقد جرى تبديل الفرص السياسية المتاحة للحركة، وكذلك للمستفيدين منها (Mcadam,1996:36).

في الواقع، يرجح ماك آدم وآخرون (١٩٩٦) أن الحركة هي المؤلف لمصيرها الخاص: أي أن المنظمات المطالبة بتمثيل الحركة تشكل بوعي تفاهمات مشتركة بشأن تخاصماتها مع غيرها من الجهات الفاعلة الجماعية التي تطالب بتمثيلها مع الدولة ، وكذلك مع الحركات المماثلة. رغم ذلك ، فإن درجة التحكم في التعريفات والفرص التي اقترحها ماك آدم وزملاؤه بهذا الشأن مبالغ فيها بعض الشيء. كما لاحظ تارو، فإن قادة الحركات الاجتماعية لا يحظون برقابة كاملة على كيفية التصور المنتظر للأطر الجماعية الخاصة بالإجراءات التي اقترحوها ، ولا حتى بكيفية استعداد داعميها لاتباع قائدهم. حسب كلماته ، فالتأطير هو أقل تماثلاً بسمفونية متكاملة عن تماثله بموسيقى الجاز الارتجالية : حيث يوفر الملحنون حركة بدء جلسة التلحين ، ولكن يعتمد الارتجال على مجموعة من العازفين الذين لهم سيطرة قليلة عليها (Tarrow,1992:191).

نظرة ماك آدم وآخرين الخاطئة بشأن احتمالات التحكم بعمليات التأطير هي دلالية من الناحية الفعلية للمشكلة الكبرى التي تـُعنى بالمنعطف الثقافي لنظرية حشد الموارد. إن فهم تحفيزات الجهات الفاعلة للإجراءات الجماعية على أنها متشكلة بشكل اجتماعي لا يمكن ببساطة إدراجها أو زرعها ضمن منهج نظرية حشد الموارد ، حيث إن افتراضاتها الأساسية بنظرية الاختيار العقلاني غير ذات علاقة. الانعطاف إلى الثقافة ينطوي على بنائية راديكالية تـُعَدُ توابع غير متوقعة وغير مرغوبة لنظريات حشد الموارد. لا يمكن الافتراض مطولاً أن المشاركة في الحركات الاجتماعية هو أمر منطقي ، فإن نظرية المعرفة الواقعية التي تقوم عليها تحليلات هياكل الفرصة السياسية تصبح أمراً لا يمكن الدفاع عنه ، كما يصبح فهم نظرية حشد الموارد للسياسة على أنها

تتمحور حول الدولة أمراً معضلاً. هذه الاستنتاجات يمكن تجنبها لأن واضعي نظرية حشد الموارد يميلون للنظر إلى الثقافة بشكل مبسط كمورد ، أي أنها يمكن أن يجري التلاعب بها من قبل جهة فاعلة والتي تكون بطريقة ما خارجها باستخدامها منطقيا كأفضل الوسائل للوصول إلى مساعٍ محددة. على أية حال ، فهذا أمر غير مرضٍ، حتى داخل عُرف نظرية حشد الموارد، حيث إنه يعني أن السؤال الذي افترض أن المنعطف الثقافي سيتناوله – كيف أن تلك الجهات الفاعلة تصبح منخرطة في العمل الجماعي– يظل بلا إجابة.

على سبيل المثال، ينظر ماك آدم وآخرون (١٩٩٦: ٦) للتأطير على أنه الجهود الإستراتيجية الواعية من قبل مجموعات من الأفراد لتشكيل تفاهمات مشتركة للعالم ولأنفسهم والتي تجيز وتحفز العمل الجماعي. بهذا الأنموذج، يحدث التأطير بعد القرار (المنطقي؟) باتخاذ إجراء جماعي من جانب منظمي الحركات الاجتماعية. بالنسبة لسنو وبينفورد، صاحبَيْ نظرية التأطير التي أوصى بها ماك آدم وزملاؤه بشكل خاص لوضوحها، فالأطر توفر التحفيز المبدئي لانخراط الأفراد في العمل الجماعي. وفقاً لسنو وبينفورد، وكما رأينا فذلك يحدث بقدر تردد صداها مع الأفكار، الخبرات والقيم الخاصة بالتابعين المحتملين، مع أطر قائمة فعليا والتي بداخلها تضع الجهات الفاعلة الاجتماعية نفسها. على أساس هذه الأطر القائمة، وتناسبها مع أطر الإجراءات الجماعية فإن الجهات الفاعلة الاجتماعية تعرف نفسها على أنها أعضاء للمجموعة التي قامت لأجلها الحركة، أو كمنسجمين مع سببها والذين هم مستعدون للالتزام بدعمهم، بالمال المحتمل، الوقت والطاقة لتحقيق غاياتها. في هذه الحالة، فإن الإجراءات الجماعية في شكل طعون قضائية لهويات الجهات الفاعلة وتأطير التفاعلات الثقافية تأتي قبل الحسابات الفردية للتكاليف والمنافع للإجراءات الجماعية.

إذا تم اتباع وجهة نظر ماك آدم وآخرين ، يظل التساؤل بلا إجابة وهو كيف يصبح المحرضون على الحركات الاجتماعية مقررين للمشاركة في الإجراءات الجماعية، إن لم تكن على أساس التأطير الثقافي. حسب تفسيرات سنو وبينفورد ، لا توجد حاجة لاستنتاج أن عملية الحشد مختلفة جوهريـاً بالنسبة للقادة والتابعين : فالحشد الجزئي قد يحدث في الشبكات ومجموعات الأصدقاء والتي من خلالها ينمو زخم الحركات الاجتماعية. رغم ذلك ، إذا جرى النظر لعمليات التأطير على أنها جوهرية لأجل الحشد ، كما رجح ذلك ماك آدم وآخرون في توليفتهم المقترحة للمناهج داخل نظرية حشد الموارد ، فإن ذلك ينتج عنه استنتاجات أكثر بنائية وراديكالية عن واضعي النظريات داخل المنهج الذي أقروا به.

أولاً، تضمين التأطير كأمر جوهري لحشد الحركة هو ما قد لا يقوم به الأفراد أبداً بالطرق التي يجدها واضعو نظرية حشد الموارد منطقية. إذا اتخذ الأفراد قراراتهم للانضمام إلى حركات اجتماعية على أساس الصلاحية الداخلية للأطر التي يتموضعون داخلها كجهات فاعلة اجتماعية، فالرابط بين الفرص السياسية الفعلية والإجراءات الجماعية منقطع. وفقا Gamson (1992:69-70) "يجب أن تقوم النظرية الناجحة للتأطير على نظرية معرفة تدرك الحقائق كالبنائية الاجتماعية والدلائل وتتناول معناها من الأطر الأساسية التي تتضمن بها". قد يقيم نجاح الحركة على أساس الفرص السياسية الفعلية المتاحة لها، بغض النظر عن نظرة المشتركين بها لهذه الفرص؛ ولكن إجراءات أولئك المشتركين لا يمكن أن تقيم كمنطقية بصرف النظر عن الشروط التي بنوها بأنفسهم. في الواقع، يرى جيمسون إنه من المرجح أكثر أن التابعين يتفاعلون إذا قاموا بتقييم مفرط في التفاؤل لفرص نجاح الحركة؛ ومن المفارقات، من وجهة نظر خيار منطقية، فمن المرجح أن يتفاعلوا بشكل غير عقلاني، بدون تقييم واقعي للفرص المتاحة لهم.

ثانياً، يرجح المنهج التأطيري أنه بدلاً من دراسة الحركات الاجتماعية موضوعيا وعلميا كظاهرة اجتماعية "في العالم الخارجي"، فإن واضعي نظرية حشد المواد تورطوا بشكل فعلي في ذلك العالم أكثر مما هم عليه اليوم وفقاً لهذا المنهج. الافتراضات التي تقوم عليها نظرية حشد الموارد هي نفسها هياكل ثقافية. وفقاً لتفسير نظرية حشد الموارد، لأجل المشاركة في الإجراءات الجماعية، على الفرد أن يرى نفسه على أنه ذو مصلحة يمكن تحقيقها فقط بشكل مشترك مع الآخرين، حيث يكون قادراً على العمل معهم لإحداث تغيير والكسب من وراء نشاطهم. بعبارة أخرى، على الفرد أن يؤطر هوية الفرد كآلة حاسبة منطقة تحسب التكاليف والمنافع للإجراءات الجماعية. بقدر ما هو الحال أن الجهات الفاعلة الاجتماعية تؤطر هوياتها بهذه الطريقة، إذاً فليس واضعو نظرية حشد الموارد هم من يقدمون ايضاحًا مستقلاً للحركات الاجتماعية؛ فمن المرجح أن كليهما يتشارك الإطار الرئيس نفسه. التضمينات هنا واضحة.كما أشار جيمسون بوضوح، إذا اعتمد منهج التأطير على نظرية معرفة والتي تكون الحقائق بها داخلية لإطار معين، فليس هناك إثبات مستقل ممكن للطريقة التي بها تؤطر نظرية حشد الموارد الحراك الاجتماعي. لا يمكن لواضعي نظرية حشد الموارد الخروج من الإطار الثقافي الذين وضعوا بداخله أكثر من أي عضو اجتماعي آخر. رغم ذلك، فإن نظرية حشد الموارد تقوم على نظرية المعرفة الفعلية حيث أهداف الدراسة هي، أو كانت الموارد الحقيقية والهياكل السياسية التي توجد بشكل مستقل عن بنائها ذي المغزى من قبل الجهات الفاعلة الاجتماعية. إن آثار اعتماد نظرية التأطير للإجراءات الاجتماعية التي لا تتوافق مع هذه النظرية المعرفية الحقيقية لم تؤخذ بالحسبان بشكل تام داخل هذا العُرف.

وفي النهاية ، فإن لمنهج التأطير الثقافي أيضاً آثاراً مهمة لوجهة نظر نظرية حشد الموارد الخاصة بالسياسة. فإنه إذا اعتمد الإجراء الاجتماعي على تعريفات ومعانٍ استُمدت من الأطر الثقافية ، إذاً فلا يوجد سبب للنظر إلى اختلافات التعريفات والمعاني كتمهيدية للأعمال الجماعية، كاستراتيجية حشد لتمكين الحركات الاجتماعية من تحقيق الأهداف الحقيقية للهياكل السياسية المؤثرة والتأثير على التغير الاقتصادي. على النقيض، تقترح نظرية التأطير أن الذي على محك الخطر في الإجراءات الجماعية الكثيرة هي السياسة الثقافية: الطعن والتحول للجهات الفاعلة للمعاني يعزى إلى الأحداث، الخبرات والتصورات والمحاولات لبناء وإعادة بناء نظرة الفرد لنفسه وللآخرين.

تقليدياً، ركزت نظرية حشد الموارد على الحركات الاجتماعية كجهات فاعلة سياسية تهتم قبل كل شيء بتحقيق التغيير بالهيكل الاجتماعي السياسي من خلال الدولة القومية. من المهم ألا نهمل العلاقة بين الحركات الاجتماعية والدولة، ولا أن نتجاهل حقيقة أن الاندماج في العملية السياسية بهذه الطريقة - كما يصفها تيلي - قد تسهل تحقيق أهداف الحركة، بدلاً من تمثيل خيارها المشترك والمحايد (على سبيل المثال ،كما يراها تورين). رغم ذلك، فإن هذا يختلف جداً عن فهم السياسة التي تعد نتيجة للمنعطف الثقافي في نظرية حشد الموارد. فحسب هذا الفهم، إن الطعن المستمر في الهويات والهياكل الاجتماعية والتغير الاجتماعي الخارجي يكون له آثاره كأمر سياسي. عند هذه النقطة ، فإن عُرف نظرية حشد الموارد يصحب نظرية الحركة الاجتماعية الجديدة حيث يكون فهم السياسة الثقافية للحركات الاجتماعية دائماً مركزياً.

(٢ , ٣) نظرية الحركة الاجتماعية الجديدة: الصراع والثقافة

New social Movement Theory: Conflict and Culture

على النقيض من الافتراضات الأساسية الليبرالية لنظرية حشد الموارد، فإن أصول نظرية الحركة الاجتماعية الجديدة تعود إلى الماركسية والتي ترفضهما، إلا أنها رغم ذلك تحتفظ ببعض افتراضاتها المحددة. إنها تقوم على مركزية الصراع بالنسبة للمجتمع، وبدلاً من البدء من نقطة البداية للأفراد المعزولين ، فإنها تتخذ الطبيعة الجماعية لهذا الصراع كأحد معطياتها الثابتة نتيجة لتأثير فكر آلين تورين الذي دأب على النظر لنشاط الحركات الاجتماعية كنشاط ينطوي على صراع بين أصحاب السلطة المهيمنة، من جهة، والمسيطَر عليهم من جهة أخرى وهم موجودون في جميع المجتمعات، كما أنهم يشكِّلون القوة المحركة التي يمكنها إحداث تغيير اجتماعي في المجتمع. يركز واضعو النظريات المتعلقة بالحركات الاجتماعية الجديدة المعروفة بهذا التقليد على البُعد الثوري لنشاط الحركة الاجتماعية، حتى وإن لم ينظر للثورة في الإطار الماركسي. ومن هنا كان هدف الحركة الاجتماعية حقيقة هو عدم التأثير على العملية السياسية كما تراها نظرية حشد الموارد؛ ولكن كان الهدف بالأحرى هو تحطيم الحدود في النظام الحالي بحيث يؤدي ذلك إلى التحول الاجتماعي. لقد كان هناك دائماً انتقاد لواضعي نظريات الحركة الاجتماعية الجديدة - كما سنرى - وذلك بسبب مثاليتهم الخيالية (الطوباوية)، بالأخص عندما يكونون متعارضين مع الجوانب الأخرى لعملهم. رغم ذلك، فإن فهمهم للطعون الثقافية كعنصر حيوي للصراع الاجتماعي يجعل المساهمة في هذا التقليد أو العُرف عاملاً مهمًا للغاية.

ألين تورين: الحركات الاجتماعية وعلم اجتماع الحركات

وفقاً لآراء ألين تورين، تُعد الحركات الاجتماعية هي الموضوع الأساسي في علم الاجتماع إذ إن تنظيم العلاقات الاجتماعية هو نتاج الفعل الاجتماعي، والحركات الاجتماعية تُشكِّل العوامل الجماعية للفعل الاجتماعي. ومن ثَم فإن الحركات الاجتماعية ليست أحداثاً استثنائية ودرامية، فهي بالنسبة لواضعي نظريات حشد الموارد تكمن في قلب الحياة الاجتماعية بشكل دائم (Tourine,1981:29).

لقد طور تورين بشكل واضح نظرته للحركات الاجتماعية بشكل معارض للحتمية البنائية للماركسية والوظائفية المهيمنة على علم الاجتماع الأوروبي والأمريكي في الخمسينيات والستينيات على التوالي. وفقاً لتورين، إن تجاهل السمات الوظيفية للإجراءات الاجتماعية يعني أنها تعاني من قبول أشياء دون تمحيص للمؤسسات الاجتماعية والقيم التي تدعو إليها وتتضمنها في أية فترة محددة؛ ومن هنا يفشل الوظيفيون في رؤية كيف أن التوحد الواضح مع النظام الاجتماعي ما هو إلا انعكاس لفرض الحركة المهيمنة نفسها على مَن تسيطر عليهم (Tourine,1981:34-35). بالمثل، فإن الماركسية معيبة بقدر ما هي تتشارك مع حتمية البنيوية الوظيفية. ورغم أن الصراع أمر مركزي بالنسبة للماركسية، فهو يُعزى إلى الظروف الهيكلية الكامنة بالمجتمع؛ فيجري توضيح التشكيل الاجتماعي المشروط من حيث القوانين الثورية للتاريخ والذي يفشل مرة أخرى في الإقرار بدور الفعل الاجتماعي في إنتاج المجتمع. في حين أن الماركسية تنسب المنافع والمحفزات إلى طبقة الفاعلين التي قد لا تدركها هي نفسها، ولكن يراها الماركسيون كمنتجة من قِبل البنائية الاجتماعية الاقتصادية والتي لا يمكنها الهروب منها. يقول تورين أن الشروط التي من خلالها تقدم الحركات الاجتماعية نفسها كجهات فاعلة يجب أن تتخذ بشكل جدي إذا أردنا فهم الإجراءات الاجتماعية بشكل صحيح (Tourine,1981:57-59).

بغض النظر عن معارضة تورين للماركسية، فإن أغلب عمله في علم الاجتماع قد تأثر بشكل واضح بالفكرة المركزية للنظرية الماركسية إن كامل التاريخ هو تاريخ للصراع الطبقي. وفقاً لتورين، إن كل مجتمع يتشكل من قبل حركتين اجتماعيتين متضادتين والتي أطلق عليها الحركات الطبقية. رغم ذلك فهو لا يرى أن تلك الطبقتين لا يتصارعان على السلطة والتحكم بوسائل الإنتاج الخاصة بالمجتمع، كما فعل الماركسيون، ولكن يرغبون بالتحكم في ما أسماه التاريخية. يعني تورين بالتاريخية العمليات التي ينتج عنها المجتمع كنتيجة للصراعات الواعية حول الإجراءات الاجتماعية وظروفها.

وفقاً لتورين، هناك صراع رئيس واحد في كل مجتمع بين الحركات الاجتماعية المتعارضة: الصراع بين الطبقة المهيمنة التي استولت عليه تاريخياً وقامت بتغييره إلى نظام من خلال المنظمات التي أسستها، من جهة، ومن جهة أخرى هناك الطبقة التي تم الهيمنة عليها من قبل والتي تحاول بدورها معاودة الاستيلاء على السلطة بإجهاض الوضع الحالي فتقدم طُـرقا مبتكرة للتفكير والعمل والحياة، لتعكس الصراع الذي تخفيه. يتفق تورين مع الماركسيين أنه في المجتمع الصناعي كان الصراع الأساسي يدور بين الرأسمالية والبروليتاريا (الطبقة العاملة)، رغم أنه يعتقد أنه من الخطأ التفكير فيه من الناحية الاقتصادية الخالصة رغم أن الصراع كان حول إعادة توزيع الموارد المادية والتحكم بها، فقد كان ذلك وسيلة للتحكم بالتاريخية بدلاً من كونها غاية في حد ذاتها. رغم ذلك، فهو يقول إننا حاليا نعيش مرحلة الانتقال إلى المجتمع بعد الصناعي أو المجتمع المبرمج: فهناك تحول من التصنيع الثقيل إلى الصناعات القائمة على تقنية المعرفة، حيث يعد التعليم والتدريب والمعلومات والتصميم وغيرها أموراً مركزية لأجل الإنتاج. وفي مجتمع مثل هذا، فإن التحكم بالمعلومات والمعرفة هو الرهان الآني والفوري للصراع الاجتماعي، فطبقة التكنوقراط هي الطبقة المهيمنة التي تُـشَكِّـل ما

يتعلق بتعريف مصالح المجتمع ككل من خلال التنمية التكنولوجية وإدارة المنظمات التي أسستها وتديرها. بالنسبة لتورين، هذا الأمر يؤدي إلى أشكال جديدة من الصراع الذي يكون ثقافياً أكثر من كونه اقتصادياً. الطبقة المعارضة لا تتكون فقط من العمال، ولكن جميع الذين يخضعون للتحكم التكنوقراطي؛ نحو، المستهلكين أو بشكل مبسط الطبقة العامة. وفقاً لتورين، الصراعات الطبقية في المجتمع ما بعد الصناعي لم تعد باسم الحقوق السياسية أو حقوق العمال. إنها لم تعد متعلقة بصراعات الطبقة الاقتصادية، ولكن لأجل حقوق الأفراد في اختيار والتحكم بحياتهم.

من وجهة نظر تورين، حيث إن الحركات الاجتماعية تتصارع حاليا بشكل مباشر حول الظروف الاجتماعية لتقرير المصير، فإن المجتمع المعاصر يعمل لذاته بشكل مباشر من خلال الثقافة إلى مدى أكبر عما كان من قبل. تعريفه للحراك الاجتماعي يوضح نظرته لأهمية التنافس الثقافي: " الحراك هو سلوك الجهة الفاعلة موجهًا من قبل التوجهات الثقافية والمحددة داخل العلاقات الاجتماعية المعرفة من قبل العلاقات المتفاوتة مع الرقابة الاجتماعية لتلك التوجهات (Tourine,1981:61). إنه يرى التحكم بالتاريخية على أنه ينطوي على التحكم بالوجهات الثقافية العظيمة بوسائل من خلالها تكون العلاقات الاجتماعية منظمة معيارياً (١٩٨١: ٢٦). الصراع بين الحركات الاجتماعية الذي ينتج عنه تحول اجتماعي هو في الأساس صراع حول التفسيرات التي يتشارك بها طرفا الصراع؛ إذا لم تتشارك الجهات الفاعلة القيم نفسها في حس واضح – ما يدعوه تورين محك الصراع – فلا يمكن اعتبار الصراع على أنه اجتماعي (Tourine,1981:32-33). من وجهة نظر تورين، إن الثقافات لا تقدم المحفزات للإجراءات الجماعية فحسب بتوجيه معياري إلى تلك الأمور كتقدم مضاد للتقاليد والشمولية ضد الخصوصية، إنها أيضاً هدف أساسي للصراعات الطبقية.

لا يستخدم تورين مصطلح السياسة الثقافية. إنه يحصر مصطلح السياسة على الأنشطة الموجهة إلى المؤسسات النيابية التي تنظم على مستوى الدول. على أية حال، فإنه متعاطف مع ما أطلق عليه اسم استنكار القوة لفوكو كأمر متأصل في جميع العلاقات الاجتماعية. فهو يراها على أنها مساهمة بالفكر الاجتماعي النقدي بالكشف عن كيفية تأسيس العلاقات الاجتماعية المنظمة منطقياً من خلال الصراعات والاشتباكات بين المهيمنين والمهيمن عليهم. علاوة على ذلك، رغم أن تورين انتقد فوكو لفشله في النظر إلى مصدر السلطة بالمجتمع، قائلاً بأنها تنشأ في أجهزة الطبقة الحاكمة – في المجتمع ما بعد الصناعي، من مراكز الهيمنة التكنوقراطية – مثل فوكو، فهو يرى السلطة على أنها عاملة بكل نطاق اجتماعي بدلاً من كونها ممتلكة أو منتجة من قبل الدولة الحديثة (Tourine,1981:21).

بالنسبة لتورين، فالعلاقات الاجتماعية هي علاقات السلطة بقدر ما هي ثابتة بأنماط محددة من قبل الهيمنة الطبقية. يحدث الصراع لأجل التحكم بالتاريخية في الصراع عبر المجال الاجتماعي، رغم ذلك تحاول الهيمنة فرض نفسها. لذا فإن نظرية تورين عن الحركات الاجتماعية تقلل من أهمية الدولة في تحول المجتمع. من وجهة نظره، فإن الحركات الاجتماعية الأصيلة تناضل في مجال اجتماعي، وليس من خلال الدولة. لقد اعتبر أن الاشتراك مع النظام السياسي ليكون خيارًا مشتركًا في الوضع الراهن يتناقض مع التغيرات المتطرفة التي قد تحققها الحركات الاجتماعية. الأهمية التي منحها تورين للصراعات بشأن تفسيرات المعايير والقيم في المجتمع المدني تسمح لنا برؤية نشاط الحركة الاجتماعية أكثر بشكل سياسي ذو حس موسع، وليس فقط بالعلاقة مع العمليات السياسية المعرفة على نطاق ضيق.

على أية حال، هناك أيضاً مشكلات بمنهج تورين الذي حد من تطوير فهم السياسة الثقافية المستندة إلى عمله. أولاً، فقد أفرط في التركيز على الأيدولوجية وعلاقتها بصراعات الحركات الاجتماعية. ويتضح هذا جلياً في دراسته عن الحركة المناهضة للأسلحة النووية في فرنسا في السبعينيات حيث اهتم تورين بالاحتجاجات المناهضة للأسلحة النووية والتي مال إلى اعتبارها حركة اجتماعية مركزية للمجتمع ما بعد الصناعي، مستبدلة الحركة العمالية للمجتمع الصناعي. لأجل معرفة ما إذا كانت هذه هي الحال أم لا، فقد استخدم طريقة غير تقليدية من التدخل الاجتماعي. الهدف الأول لهذه الطريقة هو دراسة العمل الجماعي بشكل مباشر قدر الإمكان، بالنظر في التحليل الذاتي للجماعة المتشددة في مواجهة مع معارضيها. ثانياً، تدخل الباحث بشكل نشط لمساعدة الصراع الجماعي أن يتخذ شكل قوة للتحول الاجتماعي بتحدي الافتراضات التي من خلالها يعمل النشطاء ويصعدون أفعالهم إلى مستوى أعلى من الصراع. إنه الهدف الذي أكسب طريقة تورين لقب اللينينية الاجتماعية (استشهد به في Cohone pickvance,1995:127 ؛ Mcdonald,2002). في النهاية، يحاول الباحث أيضاً الحصول على مجموعة لتطوير بديل، نموذج تقدمي من الحداثة. في حالة المحتجين على الأسلحة النووية، يجدها تورين واعدة جداً، كان لديه أمل أنهم سيضعون رؤية مناهضة للتكنوقراطية للمجتمع ككل التي يستطيعون القتال لأجلها. في الواقع، إلا أنه وجد أنهم كانوا غير قادرين على تلبية المعيار الذي حدده كأولئك من الحركة المركزية لمجتمع ما بعد الصناعي. ويُعزى ذلك أساساً إلى كونهم محفزين قبل كل شيء بالخوف بدلاً من رؤية مستقبلية ، وهذا ما جعلهم غير قادرين على تحديد العدو الأساسي – فهم يعزون الأمور إلى النظام – وكانوا في النهاية مفتونين بالمثالية الطوباوية للتراجع إلى المجتمع والانسحاب من الاشتباك في صراع حول التحول الاجتماعي (Tourine,1983).

كما أشار العديد من المعقبين على منهجية تورين وبالأخص إلى الطريقة التي حاول بها كباحث أن يجعل الحركة تدرك إمكاناتها، يبدو أنها ترجح أن الجانب الأكثر أهمية نحو التحول الاجتماعي هو الحصول على أفكار صحيحة. ومن الواضح أن الحالة ليست كذلك ؛ حيث إن الافعال تحدث عمليا وتخضع لقيود وتكون متضمنة في تعديلات وعواقب لا يمكن توقعها مقدماً، حتى إن أفضل الخطط تحبط. علاوة على ذلك في عمل تورين مع الحركات الاجتماعية، ليست الأفكار عن الاستراتيجية هي المسألة، ولكن هي التعريف الفعلي للجهات الفاعلة الاجتماعية المنخرطة في الصراعات، والتوجهات الثقافية على المحك (Pickvance,1995:127). هذه معضلة ليست فقط بسبب أن الحقيقة نسبية إلى وجهة النظر، ولكن أيضاً بسبب أنها غير بديهية، تسعى وراء عدد من التساؤلات بشأن علاقة الحقيقة بالحركات الاجتماعية. الأمر ليس أن الحركات الاجتماعية يجب أن تشكل الهويات الفعلية لمعارضيها، أو حقائق الوضع المشتركين به. بدلاً من ذلك، فهم بالضرورة مشتركون في تبادلات استراتيجية ومقنعة حيث يحاولون إشراك الآخرين بمشروعهم لأجل التغيير، إعادة تعريف المصطلحات التي من خلالها تم رسم خطوط المعركة، تغيير نظرات الأفراد لمصالحهم الفعلية، وإقناعهم برؤية العالم ورؤية أنفسهم بطريقة مختلفة. التغير الاجتماعي لا يتحقق بكشف الحقيقة كما يقول تورين، ولكن بتحدي التفاهمات المستقبلة وتقديم أطر عمل جديدة والتي من خلالها يصبح التغيير ممكناً ومرغوباً.

ثانياً، من وجهة نظر هذا الأنموذج للسياسة الثقافية، يظل تورين محتفظاً ببعض المعضلات في الماركسية والتي لا يزال يرفضها، رغم حتمية وجودها؛ وهذه هي عين المفارقة، فالمشكلة تكمن في نظرة تورين إلى أن هناك حركة اجتماعية وحيدة ومفردة تتناسب مع الظروف الخاصة بكل نوع من المجتمعات والتي يمكنها أن تُحدث انتقالاً

إلى نوع آخر من المجتمعات. كما أشار سكوت، على خلاف تعريفه للإجراء الاجتماعي حيث لا يحظى بأي اتجاه بديهي أو ناتج يكون متوقعا. أما تركيز تورين على تفسيرات الفاعلين الاجتماعيين للحراك الاجتماعي من الناحية السببية بدلاً من الهياكل الكامنة التي تعمل نفسها في منطق من التنمية من وراء الأفراد، فهو دليل على ان الحراك الاجتماعي يحدث في نظام مفتوح، ويحتمل أن يكون تحولياً بأي اتجاه. من ناحية أخرى، كان تشخيصه للانتقال من المجتمع الصناعي إلى المجتمع ما بعد الصناعي بناءً على نظرية المجتمع على أنه يتحرك من نظام مغلق نسبياً باتجاه الاخر. علاوة على ذلك، فقد افترض أن الأهم في ذلك الانتقال هي التغيرات في تقنيات الإنتاج التي تنتج تغيرات في المجتمعات بشكل كلي. من الواضح بنقاشه عن المحتجين لمناهضة الأسلحة النووية أنه بدلاً من تحليل الحراك الاجتماعي في مصطلحاته الخاصة، كما يوصي، فإن التزامه النظري بالحركة للمجتمع ما بعد الصناعي تعني ما يقوم به فعلياً لمقارنة أهداف أي حركة اجتماعية مع أهداف مناهضة التكنوقراط عالية المستوى التي ينسبها إليها. بعيدا عن مشكلات التناقض في نظريته الخاصة بهذا الشأن، لذا فتورين يتقيد بتجاهل تنوع الحركات الاجتماعية الفعلية وأهميتها لانتقال اجتماعي كلي أقل.

ألبيرتو ميلوتشي: تطورات في نظرية "الحركة الاجتماعية الجديدة"

تناول ألبيرتو ميلوتشي - الذي كان يومـاً تلميذاً لتورين - العديد من الأفكار حول منهجه، وقد حاول في ذلك الوقت تجنب بعض التعارض الذي شابها، إضافة لحتميتها غير المقصودة ومثاليتها المفرطة. لتجنب حتمية المنهجية البنيوية مثل تلك التي تضمنتها نظرية تورين، فقد دمج بعض الأفكار من عرف نظرية حشد الموارد والذي يهتم بهياكل الحشد والفرصة السياسية. في بعض الجوانب، يهتم ميلوتشي بالعمل على

تركيب نظرية حشد الموارد ونظرية الحركات الاجتماعية الجديدة، ولكن تركيزه على الثقافة والأهمية التي أولاها للنزاعات في المجتمع المدني تعطي عمله قربًا أكثر للعرف الأخير عن سابقه. علاوة على ذلك، الطريقة التي طور بها افكار تورين تجعل ميلوتشي أوضح مع مصطلحات المنعطف الثقافي. رغم أنه لا يستخدم مصطلح السياسة الثقافية، فنظرة ميلوتشي للحركات الاجتماعية كمشاركة في الطعن في الهوية الجماعية في ممارسات الحياة اليومية تبدو قريبة بشكل واضح لفهم السياسة الثقافية التي وضعها بهذا الكتاب.

بالنسبة لميلوتشي، تُـعد نظرية تورين التي تتناول فكرة وجود حركة اجتماعية تقدمية وحيدة ومفردة في كل نوع من أنواع المجتمعات، تُعد حالة واضحة للنظرة الخاطئة إلى الحركات الاجتماعية كشخصيات – باعتبارها من الجهات الفاعلة الموحدة التي تقوم بدورها في تشكيل وتنظيم التاريخ. فمن وجهة نظره، هذه الفكرة تستمد من الحركة العمالية - التي كانت موحدة نسبياً من حيث أهدافها - المساحات التي تعمل في ضوئها أو إطارها، وكذلك من عضويتها بين العمال اليدويين الذكور. رغم ذلك فالحركات الاجتماعية المعاصرة جمعية بطبعها؛ إنها تشتمل على مستويات مختلفة من الحركات – من صراعات سياسية عرفت على نطاق ضيق، إلى ردود فعل دفاعية وتحديثات لقوانين الحياة اليومية – وأيضاً مجموعات مختلفة من الجهات الفاعلة مع أسباب مختلفة لاشتراكها في إجراءات جماعية. ميلوتشي يضرب مثالاً للحشد مقابل محطة طاقة نووية مفترضة في منطقة ريفية، قائلاً إن ذلك بالنسبة للفلاحين في المجتمع قد يمثل تهديداً لطرق الحياة التقليدية، أما بالنسبة لمجموعة الشباب صغار السن والذين عادوا إليها من المدينة فإنها تمثل أمرًا مختلفًا تماماً، على سبيل المثال، تهديد لحقهم في العيش بشكل مستقل (Melucci,1989:203-204).

من وجهة نظر ميلوتشي، فإن أهم نقطة حول العمل الجماعي أنه مستقر إلى حد أكبر أو أقل، يتركب من هوية جماعية – وهي "نحن" – والتي يجب أن تؤسس من مساعٍ، وسائل، وأشكال تضامن ومنظمات مختلفة. يجب أن نتفهمها كعملية مستمرة من خلالها تتواصل وتتفاوض الجهات الفاعلة بشأن المعاني التي تنتج الحركة الاجتماعية. بالطبع، فإن تورين أيضاً ينظر للحركات الاجتماعية على أنها ناتج الحراك الاجتماعي؛ كما رأينا فقد أعاد تقديم الحتمية الهيكلية عندما يفسر الحراك الاجتماعي من حيث قدرته على قيادة التحول من نوع إلى آخر من المجتمعات. في تلك الحالة، يبدو أن الجهات الفاعلة لا تدرك بالضرورة معنى أفعالها حتى تسترعي انتباهها من قبل الباحث. بالنسبة لميلوتشي، من ناحية أخرى، فإن الجهات الفاعلة الاجتماعية يجب أن تعرف معنى أفعالها، حتى وإن لم تعرفها بالكامل، حيث إن العمل الجماعي لا يعد شيئا سوى المعاني المتعددة التي نمنحها له (Melucci,1995b).

إن تركيز ميلوتشي على إنشاء العمل الجماعي ذي المغزى هو أيضاً رد على واضعي نظريات حشد الموارد. من وجهة نظره، فإن نظرية حشد الموارد مفيدة للطريقة التي بها تضغط على العلاقات الخارجية للحركات الاجتماعية إلى مجال الفرص والقيود النظامية والتي داخلها يحدث الحراك. إن تركيزها على كيفية التشكل والحفاظ على الحركات الاجتماعية لهو تصحيح جيد لتركيز تورين على كيف أصبحت مهمة جداً في علم الاجتماع المعاصر. على أية حال، من وجهة نظر ميلوتشي، رغم طريقة تسليم نظرية حشد الموارد لإنشاء الحراك الاجتماعي كعملية ضرورية للحركات الاجتماعية، فإنها أيضاً تتخذ توحيد الحركات الاجتماعية من المسلمات وتفشل في فحصها كعملية. علاوة على ذلك، إنها محدودة إلى حد كبير في قدرتها على القيام بذلك بقدر ميل واضعي نظريات حشد الموارد لرؤية الفرص والقيود كحقائق

مستهدفة. إن ميلوتشي يعترض على ما يسميه التفكير الثنائي، الذي يركز إما على الأبعاد الموضوعية أو الذاتية للحياة الاجتماعية؛ بالنسبة له فإن أهداف الإجراء، الوسائل المستخدمة، والبيئة التي تحدث خلالها جميعها تعرف بالجهات الفاعلة الجماعية في عملية مستمرة من تأسيس حركة اجتماعية. في هذا الشأن، فإن عمله هذا ينسجم مع أولئك الذين استخدموا نموذج جوفمان لتحليل الإطار، مجادلاً بأن التحفيز للاشتراك في الحراك الاجتماعي ينتج عنه تفاعل (رغم أنه على حد علمي يشير هنا إلى نسبة نظرية حشد الموارد بعمل جوفمان). رغم ذلك، على خلاف واضعي نظرية حشد الموارد، ميلوتشي يتبع منطق المنعطف الثقافي خاصته من خلال استنتاجه، قائلاً بأن الأسباب التي جعلته يصبح منخرطاً في حركة وحسابات التكاليف والمنافع تتطور فقط من خلال التفاعل. رغم أنه يعتقد – وفي بعض الأحيان بشكل غير متسق – أن الإيضاحات الهيكلية للظروف الموضوعية التي نشأ خلالها العمل الجماعي مؤخراً لتهمين هي ذات قيمة، إنها ذات علاقة بالعمل الجماعي نفسه فقط بقدر ما تدخل في تصورات وتقييمات الجهات الفاعلة وكذلك في عمليات التفاعل التي تنشأ من خلالها (Melucci,1988).

ويمكن القول في النهاية إن ميلوتشي يختلف مع تورين ومع نظرية حشد الموارد في رفض الفكرة القائلة بأن النشطاء الملتزمين أو منظمات الحركات الاجتماعية يمثلون الجهات الفاعلة الرئيسة في العمل الجماعي. بالنسبة لميلوتشي فإن الحركات الاجتماعية قبل كل شيء مستمرة في شبكات مغمورة غير مرئية حيث تجري خبرات الحياة، تخلق خبرات وتجارب جديدة، وتصاغ هويات جماعية في الحياة اليومية. من وجهة نظره، تظهر الحركات بشكل نادر نسبياً كظاهرة عامة رئيسية بالمقارنة مع وجودها في ممارسات جزئية إلى حد كبير وعضوية زائفة حيث تشكل وتكتسب وتحتفظ بالقوة. إن المجموعات التوعوية للحركة النسائية الأولى ستكون بلا شك مثالاً جيدًا لشبكات

ميلوتشي المغمورة وكذلك متاجر الغذاء، مجموعات السير، دعاة حماية البيئة، وبرامج المساعدة الذاتية للحركة الخضراء. رغم أن الحركات قد لا تكون مرئية إلى مدى أنها تبدو كما لو أنها مجمعة معاً، فإن ممارسات شبكات المجموعات والأفراد تطور طرقًا بديلة للحياة والتفكير التي تعد تحديًّا لقوانين هيمنة المجتمع والتي هي مستعدة لتحشد لأجل الاحتجاج العام إذا دعت الحاجة.

رغم هذه الإختلافات الواضحة مع عمل تورين، فإن ميلوتشي يبني عليها فهمه للحركات الاجتماعية. الأمر الأكثر أهمية هو أنه يرى ، مثل تورين، الحركات الاجتماعية مشتركة بشكل رئيس في التحديات الثقافية لمنطق " المجتمع مابعد الصناعي ". إن المعلومات هي المورد الرئيس في المجتمع المعاصر : نلاحظ ذلك واضحـــاً في رد الفعل المنعكس لدى الأفراد والمجتمع ككل قد تزايدت بشكل هائل كنتيجة ، والعمليات العالمية التي تمس الوعي الفردي بطريقة غير متوقعة. من وجهة نظر هذا الموقف الاجتماعي الجديد ، يجب أن ينظر للحركات الاجتماعية أيضاً على أنها جديدة – وذلك حسب رأي ميلوتشي- لأن المشكلات التي تستجيب لها تختلف عن تلك الخاصة بالحركات الاجتماعية في التسعينات وأوائل القرن العشرين – النقطة الرئيسة للمقارنة بالطبع هي الحركة العمالية – وأيضاً استجاباتها تجاه تلك المشكلات (Melucci,1995a)

بالنسبة لميلوتشي، فإن المجتمعات بعد الصناعية قبل كل شيء اهتمت بالإشارات؛ حتى إنتاج وتوزيع السلع الاقتصادية رمزيا تتوسط التصميم، الإعلان ووسائل الإعلام، إلى آخره. كنتيجة لذلك، وفقاً لميلوتشي، وبخلاف نظيراتها بالقرن التاسع عشر، فإن الحركات الاجتماعية الجديدة غير مهتمة بالنزعات حول إنتاج الموارد المادية أو توزيعها أو مراقبتها عبر الدول بحقوق المواطنة، ولكن بوصول إلى المعلومات (حول أخطار الاختبارات النووية على سبيل المثال) والطعن في الموارد

الرمزية (مثل الدعاية الجنسية أو الجمالية في انتهاك لوسائل الإعلام). وفقاً لميلوتشي، فهذه أيضاً الحال لأنه مرة أخرى على خلاف سياسة الطبقة العاملة، الحركات المعاصرة مهتمة بنماذج التنظيم ونمط الحياة التي تنتهي داخل نفسها بدلاً من وسائل تحقيق هدف في المستقبل. بالأخص، الانشقاق بين المجالات العامة والخاصة لهو تكاملي أكثر من كونه اعتراضيًّا، كما كان في الماضي: تجارب ومعاني الحياة الخاصة مرتبط مباشرة بالالتزامات الموضحة بشكل عام والعكس بالعكس. مرة أخرى ستكون الحركة النسائية مثالاً جيدًا على هذه النقطة لميلوتشي بسبب طريقة إثارته للعلاقات بين الرجال والنساء في النطاق الخاص، المحلي وإلى مدى أقل، في المجال الخاص للاقتصاد، وكذلك في التشريع والسياسة الاجتماعية.

من وجهة نظر ميلوتشي، فإن صراعات الحركات الاجتماعية الجديدة هي صراعات بشأن الهوية: "لجعل الآخرين يدركون شيئًا ما يدركونه هم أنفسهم؛ إنهم يصارعون لتأكيد ما ينكره الآخرون" (Melucci,1989:46). رغم أن أي صراع قد يتصف بهذه الطريقة، فإنه يقول إن أمر الهوية أصبح أكثر مركزية مع رد الفعل الانعكاسي المتزايد للمجتمعات المركبة. من وجهة نظر ميلوتشي، هناك تحكم متزايد بكل جانب من جوانب حياتنا لتلك الأمور مثل الصحة، الجنسانية وعلاقاتنا مع البيئة الطبيعية. بهذا الشأن، فهو يرى فهم فوكو للسلطة على أنه أمر مهم. من ناحية أخرى، على أية حال، فإن المنظمات التي تنظم سلوكنا تسهل أيضاً الحكم الذاتي الفردي لأنها تضع موارد المعرفة ومهارات التواصل تحت تصرفنا؛ بدون تنمية قدرات التعلم والتصرف، فإن الأفراد لن يكونوا قادرين على القيام بالتنظيم الذاتي الذي يحتاجه النظام. لذا، وبشكل متزايد هناك تركيز أكبر على القدرة على التصرف حيال الحراك ذاته؛ للتدخل في الهياكل البيولوجية والتحفيزية للكيان البشري لتغيير الذاتية كفردية. بهذا الشأن، يرى ميلوتشي أن نموذج

فوكو للسلطة ذو بعد واحد؛ السلطة لا تنطوي ببساطة على إدارة المواضيع، حيث إن شبكات الجهات الفاعلة في المجتمعات المعقدة قد تستخدم الموارد المقدمة من قبل منظمات قوية بطرق لا يقصدها البيروقراطيون والمديرون (Melucci,1989:208-209).

وفقاً لميلوتشي، التركيز على الهوية الفردية في المجتمعات المعقدة يرتبط بالنماذج الجديدة من العمل الجماعي في الحركات الاجتماعية. هذا دليل مباشر أكثر على حقيقة أن الأفراد محفزون للمشاركة في الحركات فقط بقدر ما تكون منطقية بالنسبة لهم، الاجتماعات، كما يرونها، واحتياجاتهم الشخصية. كما ينظر لها ميلوتشي، من النادر نسبياً أن يؤدي ذلك إلى جماعات نرجسية منغلقة على ذاتها، حيث إن العمل على عاتق الفرد ينظر إليه بشكل عام في تلك الحركات كطريقة لتغيير العالم بخلق بدائل ذات معنى لشؤون الدولة القائمة. على سبيل المثال، الأسئلة التي تطرح نفسها من قبل الحركات البيئية التي تهتم بالعلاقات البشرية مع الطبيعة مهمة جداً للمجتمع ككل حيث إن الاحتمال التدميري للتدخل التكنولوجي يتزايد. بالمثل، فإن الحراك النسوي يبرز الأمر العام لكيفية إدراك واستيعاب الاختلاف البيولوجي (الحيوي) والتاريخي بدون قمع (Melucci,1989:62). في الواقع، بالنسبة لميلوتشي، فإن تعريف تلك الأسئلة كذات معنى والمفاوضات بين الأفراد التي تربطهم بطرق متماسكة للحياة هي على وجه التحديد طرق من خلالها ينشئ العمل الجماعي نفسه بالتفاعل. جميع الابتكارات الثقافية التي تتم في عملية عمل الأفراد على أنفسهم بالتفاوض أو بالصراع مع الآخرين– حول اللغة التي يستخدمونها، عاداتهم الجنسية، العلاقات المؤثرة، الزي، عادات الطعام، وما إلى ذلك – والتي تشكل عملاً جماعيًّا يعدل النظام الاجتماعي. علاوة على ذلك بقدر ما تتطلب الهوية الفردية الإدراك من قبل الآخرين، فهي في ذاتها اجتماعية في جوهرها: بطبيعتها المتزايدة، لا يمكن تشكيل الهوية خارج العلاقات التي تمنحها المعنى (Melucci,1996:299).

بالنسبة لميلوتشي كما هو الحال بالنسبة لتورين، فإن للحركات الاجتماعية علاقة تلمس السياسة المؤسسية القائمة؛ فإنها لا يمكن استيعابها بالعملية السياسية بسبب أن الصراعات التي تولدها تحطم روابط النظام الحالي (Melucci,1989:29). يستخدم ميلوتشي مصطلح السياسة بحس ضيق، معرفاً العلاقة السياسية على أنها هي التي تسمح بتقليل الريبة ووسطية المنافع المتعارضة بوسائل القرارات وقائلاً إنها تحدث حيثما تكون المصالح وتتخذ القرارات: في الأنظمة السياسية الوطنية وأيضاً في المؤسسات التعليمية، الإدارية والإقليمية (Melucci,1989:165). تهتم الحركات الاجتماعية في الأساس بالتضامن والصراع في النطاق الثقافي وذلك بالنسبة لميلوتشي، ووظائفها السياسية الأهم هي علامات أو رسائل، والتي تسلط الضوء على الصراعات والمشكلات الخفية وتجعل السلطة المستخدمة لتسويتها مرئية مع الإجراءات النمطية، الفنية، وإجراءات اتخاذ القرارات. كما أوضح، بعض المعضلات بالمجتمع المعاصر لا يمكن تسويتها بشكل نهائي؛ على سبيل المثال، لا يمكن القضاء على استخدام الطاقة النووية، ولا استخدامها بشكل حر. إن الحركات الاجتماعية تعمم المعضلات فوق السياسية ويقول ميلوتشي كنتيجة لذلك، فإنها بالضرورة سيئة وتتشبه بشكل متزايد بالعملية السياسية التقليدية. أولئك، أمثال واضعي نظريات حشد الموارد الذي ينظرون فقط لآثارها على السياسة، فإنها من هذا المنطلق تكتسب نظرة مشوهة بالكامل لأهميتها في المجتمعات المعاصرة.

من وجهة نظر ميلوتشي، فإن الحركات الاجتماعية تشير إلى الطريقة التي تتعدى حدود النظام الحالي تجاه نموذج جديد للديمقراطية المناسبة للمجتمعات المعقدة. إنها تجسد الحاجة لمساحات عامة جديدة بين المجتمع المدني والدولة حيث يمكن للحركات توضيح وتعميم المواضيع والمعضلات لباقي المجتمع وللجهات الفاعلة السياسية التي تتخذ القرارات النهائية حيال التصرف معها. كما يراها ميلوتشي، تلك المساحات العامة

تقع بالفعل إلى حد ما داخل المؤسسات المنتجة للمعرفة مثل الجامعات والمؤسسات العامة، ولكن يجب تقويتها في مجال الاستهلاك الجماعي – بالعلاقة مع الإسكان – النقل، الصحة وما إلى ذلك – وأيضاً بالعلاقة مع الاتصالات ووسائل الإعلام لأجل أن تسمح بالمواجهة العامة والتفاوض العام بين الجهات الفاعلة المشتركة بالأمر (Melucci,1989).

يجذب عمل ميلوتشي الانتباه للنماذج الجديدة من السياسة الثقافية في المجتمع المعاصر حيث تشترك الحركات الاجتماعية، حتى ولو استخدم هو نفسه تعريفًا للسياسة ذا حدود أضيق. في هذا الشأن، تأثر ميلوتشي بإعادة تفكير تورين للماركسية، خاصة بطريقة إضفاء تورين الصفة التاريخية بمركز تحليله. كلٌ من واضعي النظريات قد تناولوا قول ماركس بشكل جاد وهو "الرجال يصنعون تاريخهم الخاص، ولكنهم لا يصنعونه حسبما يريدون، ولا يصنعونه في ظروف من اختيارهم". على أية حال، ميلوتشي كان أوضح من تورين من حيث إن تشكيل الهوية الجماعية هي النشاط الأساسي للحركات الاجتماعية في السياسة الثقافية؛ ليس هناك تعريف موضوعي لمخاطر الصراعات التي يشتركون بها.

هذا التفاهم يجعل عمل ميلوتشي مهمًا بشكل خاص للمنعطف الثقافي الخاص بعلم الاجتماع السياسي المعاصر. إنه ينظر للهوية على أنها مشكلة بمعالجة بارعة للرموز التي هي مؤثرة في سياقات اجتماعية محددة. ليس هناك فصل واضح يمكن القيام به بين طريقة تعريف وفهم الحياة الاجتماعية وطريقة معايشتها: كلاهما متضمن في ممارسات اجتماعية مستمرة. يجعل ميلوتشي آثار عمله أوضح في هذا الشأن عما كانت في عمله الأخير، متناولا وجهة النظر أن تنمية المجتمع ما بعد الصناعي هي التي تزيد فعالية الرموز في الحقيقة. فهو يقول إنه يرى المعلومات تعكس أو تمثل الحقيقة بشكل مبسط؛ المعلومات المرمزة في اللغة والصور تزيد المساهمة في تشكيل الحقيقة الاجتماعية:

القوة التكنولوجية صَحبها نمو هائل للاحتمالات الرمزية، بزيادة في النشاط المنعكس ذاتياً: بالقدرة المتضاعفة لعكس وتمثيل الحقيقة من خلال تعدد اللغات. هذه القدرة يبدو أنها تحل محل الحقيقة نفسها بشكل تدريجي، لذا فنحن في عملية تُملي علينا أن نصبح معايشين لعمل نشأ من الصور التي خلقناها بأنفسنا، إنه لعالم ليس باستطاعتنا فصل الحقيقة فيه عن الصور. (Melucci,1996:43).

ما تضمنه عمل ميلوتشي سابقا – وهو التلاعب بالرموز والإشارات التي صاغتها الهوية الجماعية من خلال إنتاج معانٍ مشتركة – لهو أمر واضح حاليا. وهو يرجح أن التساؤل بشأن الحركات الاجتماعية في المجتمع المعاصر هو "كيف ولمَ يجب علينا استخدام قوة التسمية التي تسمح لنا باختلاق العام وتصنيفه إلى إشارات والتي من خلالها يمكننا أن نعبر عنه (أو لا نعبر عنه)؟" (Melucci,1996:131).

إن رؤية ميلوتشي للسياسة الثقافية الخاصة بالحركات الاجتماعية على أنها تحدث في الحياة اليومية جدير بأن يُنظر إليه على أنه لمساهمة مهمة نحو فهمنا للمجتمع المعاصر. ليس هناك شك في أن طريقة رؤيته للحركات الاجتماعية كأنشطة في المجتمع المدني ، بدلاً من أن تكون موجهة تجاه السياسة على مستوى الدولة قد شجع على تطوير نظريته في هذا الشأن. على أية حال، هناك عنصر تعسفي في وجهة نظر ميلوتشي يتمثل في رفضه بأن يضع في اعتباره كيفية اهتمام الحركات الاجتماعية الجديدة وكذلك القديمة بالسياسة على مستوى الدولة القومية. كما رأينا ، هذه النظرية توضح أنشطة الحركات الاجتماعية في المجتمع المدني بطرق تم تجاهلها بالكامل من قبل نظرية حشد الموارد، مركزاً على أن ذلك يتم في الأنشطة السياسية الرسمية. بهذا الشأن، فقد كانت مؤثرة بشكل يستحق الاهتمام. على أية حال، لقد اشتركت الحركات الاجتماعية دائماً مع الدولة إلي مدى أكبر أو أقل. بالأخص، أنها تظهر في سياق دولة الرفاهية المتدخلة في الديمقراطيات الغربية

الليبرالية، لقد انخرطت الحركات الاجتماعية الحديثة بشكل عام في طلب تمديد حقوق المواطنة بطرق عدة. (سوف نتناول ذلك بالتفصيل في الفصل الرابع). هذا الجانب من نشاط الحركة الاجتماعية تم تجاهله من قبل ميلوتشي، وذلك بلا شك بسبب نظرته الطوباوية للحركات الاجتماعية على أنها تحطم حدود المجتمع القائم.

على أية حال، من غير الواضح أن نظرية ميلوتشي بشأن السياسة الثقافية بحاجة لأن تلزمه بتجاهل أنشطة الحركات الاجتماعية بهذا الشأن. على النقيض، بسبب تأكيده على التعددية الداخلية للحركات الاجتماعية وطريقة عملها على مستويات مختلفة، فإن نظريته تبدو أنها معدة بشكل جيد لتشمل نطاق الأنشطة السياسية التي تشترك بها. من الممكن، كما يقول ميلوتشي هو نفسه أن نرى الحركات الاجتماعية تعمل بين المجتمع المدني والدولة، كمشتركة في إضفاء الطابع الديمقراطي للحياة اليومية وأيضاً في تمديد حقوق المواطنة. في الجزء التالي، سوف نتناول تركيبة نظرية حشد الموارد ونظرية الحركات الاجتماعية الجديدة لنري ما إذا كان ذلك المنظور المتوازن للحركات الاجتماعية ممكن حالياً وذلك في ظل التحيزات لكل عرف وطريقة تطويرها.

(٣،٣) نحو إيجاد توافق في رؤى الحركات الاجتماعية: تعريف الحركة الاجتماعية

Toward a Synthesis: the Definition of "Social Movement"

في مناقشة للاتجاهين الرئيسين في دراسة الحركات الاجتماعية ، رأينا أنه قد كان هناك تلاقٍ بينها من حيث الأهمية التي يوليها كل منهما للثقافة في تشكيل تصورات المشاركين حول الأهداف والإستراتيجيات. في الواقع ، رغم اختلاف فرضيات كل اتجاه، فأولئك الذين يدرسون حالياً الحركات الاجتماعية يحبذون تناول الاثنين معاً بدلاً من النظر إليهما كحركتين متعارضتين (Klandermns,1988، ؛ Johnston and Klandermns,1995)

أحد أكثر المحاولات شمولاً للتوفيق والجمع بينهما نراها في محاولة ماريو دياني الذي قال بأن هناك تقاربًا حالياً بين الاتجاهين بحيث يمكن البدء في توليفهما بدون تحيز إلى أحدهما. من الواضح أن أساس التوليف لدى دياني هو انسجامه مع عمل ميلوتشي، الذي حاول فعلياً دمج بعض عناصر فهم نظرية حشد الموارد لأهمية هياكل الحشد والفرص السياسية. هنا نحن نتناول انسجام دياني مع وجهة النظر التي توضح أهمية السياسة الثقافية لكلا العرفين الرئيسين في نظرية الحركة الاجتماعية.

يبدأ دياني عمله بوضع تعريف مقبول للحركات الاجتماعية موضحاً أن هنالك مجهوداً قليلاً فعلياً بالنسبة لتعريف الحركات الاجتماعية على أنها مختلفة عن الأنواع الأخرى من العمل الجماعي. فالحركة الاجتماعية هي:

ديناميكية اجتماعية محددة ... إنها تشتمل على عملية حيث تقوم فيها جهات فاعلة عديدة مختلفة، قد تكون أفرادًا، مجموعات غير رسمية، و/ أو منظمات بصياغة تعريف مشترك لأنفسها كجزء من نفس الطرفي الصراع الاجتماعي، سواء من خلال العمل المشترك و/ أو الاتصال. وبالقيام بذلك، فإنهم يقدمون معنى لأحداث احتجاج أخرى غير متصلة أو ممارسات مضادة رمزية، وتظهر بوضوح نشوء صراعات وأمور محددة ... هذه الديناميكية تنعكس في تعريف الحركات الاجتماعية على أنها تتمثل في شبكات التفاعل غير الرسمية بين تعددية الأفراد، المجموعات و/ أو المنظمات، المشتركة في الصراع السياسي و/ أو الثقافي، على أساس هوية جماعية مشتركة (Diani,1992:203).

يجب الاشارة إلى أن تعريف دياني يختلف من جانب حيوي واحد عن فهم السياسة الثقافية المتناول هنا. وفقـــاً لفهمه ، لا يوجد تمييز بين الصراعات السياسية والثقافية كأنواع مختلفة من الصراعات بالطريقة التي يقترحها دياني. ومِن ثَـم فجميع الصراعات بالضرورة تحدث في الثقافة بقدر ما تنطوي على صراعات

لتحقيق أحد المسارات العديدة الممكنة للأفعال والتي هي سياسية. رغم ذلك ، فالحركات الاجتماعية - كما رأينـــا في تعريف دياني- تشترك في السياسة الثقافية داخل المجتمع المدني وأيضاً على مستوى الدولة ، وهي خائضة في تعريفات إقصائية للمواطنة. لا شك أنه من هذا المنطلق فإن ما يقصده دياني هو التمييز بين الصراعات السياسية والثقافية: فالمصطلح الأول يشير للأشكال التقليدية للسياسة المستهدفة عند حشد الأطراف السياسية والضغط لتغيير التشريعات، أما المصطلح الآخر فيشير إلى سياسة الحياة اليومية. فهو بشكل واضح لا يعرف الاثنين كإتجاهين ثقافيين ، رغم أن ذلك واضح من خلال ما تتضمنه المصطلحات التي تتقارب من خلال نظرية حشد الموارد ونظرية الحركات الاجتماعية الجديدة ؛ وسيتضح ذلك عندما نعمل من خلال فكر التخليق (دمج شيئين مختلفين لإنتاج شيء جديد) الذي أسسه.

وفقاً لدياني ، فإن تعريفه للحركة الاجتماعية يركز على الأقل على أربعة جوانب لديناميكيتها:

الحركة الاجتماعية هي شبكة للتفاعلات غير الرسمية بين تعددية الأفراد، والمجموعات والمنظمات (Diani,1992:8). ينظر كل من واضعي نظريات حشد الموارد وواضعي نظريات الحركة الاجتماعية الجديدة ينظرون إلى حشد الحركات الاجتماعية على أنه يحدث في تفاعلات غير رسمية تشمل أو تنطوي على أفراد، مجموعات ومنظمات. يتضح ذلك في حالة تعريف ميلوتشي للهوية الاجتماعية على أنها تتشكل من خلال التفاعل في الشبكات المغمورة، ولكنه أيضاً أمر مهم بين واضعي نظريات حشد الموارد الذين بالنسبة لهم فإن الحشد الجزئي هو المكون الأساسي لنشاط الحركة الاجتماعية. على أي حال، هناك اختلاف في التركيز حيث إن أولئك في نظرية حشد الموارد يميلون للنظر إلى الشبكات على أنها توفر ظروفًا مسبقة للحشد والتي بعد ذلك

تدبر من قبل منظمات الحركة الاجتماعية، في حين أنه بالنسبة لميلوتشي فهي توفر الإعداد لنشاط الحركة الاجتماعية – الطعن في الهويات وممارسة أنماط حياة بديلة. يمكن القول إن هذا الاختلاف في التركيز هو أيضاً مهم، بترجيح أن التلاقي بين العُرفين له حدود مميزة. رغم ذلك، فدياني لديه تصرف بشكل واضح الصحة في إشارته إلى أن كليهما الآن يدرك أهمية التفاعلات غير الرسمية للحركات الاجتماعية.

تعرف حدود شبكة الحركة الاجتماعية من خلال هوية جماعية محددة تشترك بها الجهات الفاعلة التي تنخرط في التفاعل (Diani,1992:9). وفقاً لدياني، يعي المؤلفون في كلا الُعرفين مرة أخرى بما تم التركيز عليه في عمل ميلوتشي: أن الحركة الاجتماعية تتطلب هوية جماعية، تتضمن مجموعة مشتركة من المعتقدات وحس الانتماء. لقد اتجه واضعو نظريات حشد الموارد إلى التركيز على السابق لتجاهل اللاحق. على سبيل المثال، ينظر زالد ومكارثي للحركات الاجتماعية كمجموعات من الآراء والمعتقدات، والتي ليس من الضروري أن تنطوي على أحاسيس مشتركة بالانتماء. على أية حال، ينظر دياني لعمل عُرف نظرية حشد الموارد الأخير بشأن سياقات الحشد الجزئي وعمليات محاذاة الإطار والتركيز على التفاوض الجماعي للالتزام الفردي ، كاعتراض على الانعكاسات الفردية لأسباب انضمامهم للعمل الجماعي، والتي على الأقل تتضمن تأسيس التضامن. لذا فهو يصر على أهمية عملية التعريف وإعادة التعريف الرمزيين للأحداث، الأمور، الأنشطة وغيرها من العوامل الاجتماعية بكلا العُرفين.

من وجهة نظر دياني ، يجب على كل من واضعي نظريات حشد الموارد والحركة الاجتماعية الجديدة أن يأخذوا على محمل الجد المصطلحات التي من خلالها ترى الجهات الفاعلة الاجتماعية الحركات التي تشترك فيها : الهوية الجماعية للحركة الاجتماعية هي حركة بتأسيس ذي مغزى ينشأ في الحراك الاجتماعي. السياسة الثقافية

أمر مصيري لفهم الحركات الاجتماعية في كلا العُرفين. الإيضاحات الهيكلية أو السببية لمشاركة الأعضاء قد تم استبعادها لأنها غير كافية: فالتفاوض حول الأسباب الفردية للمشاركة والهويات الاجتماعية التي نشأت كنتيجة هي ما يخلق الحركات الاجتماعية.

اشتركت الجهات الفاعلة بالحركة الاجتماعية في الصراعات السياسية و/أو الثقافية، وكان الغرض منها التشجيع أو الاعتراض على التغير الاجتماعي إما على المستوى النظامي أو غير النظامي (Diani,1992:11). كما أشار إليها دياني، الفكرة أن الحركات الاجتماعية تهدف إلى التغيير الاجتماعي من خلال الصراع وتتمركز بـنظرية الحركات الاجتماعية الجديدة. بالنسبة لتورين خاصة، وأيضاً بالنسبة ميلوتشي، أحد المكونات الجوهرية للحركة الاجتماعية أنها تشترك بالصراع مع معادين يفسرون نفس القيم بطريقة معادية. رغم ذلك ، يقول دياني: رغم أن عُرف نظرية حشد الموارد ظاهريا أكثر اهتمامًا بعمليات التغير الاجتماعي، فإن الصراع متضمن بفهمهم للحركات الاجتماعية بقدر ما يقرون أن التغير الاجتماعي يتحقق فقط من خلال الصراع مع الجهات الفاعلة الأخرى، سواء مؤسسات، حركات اجتماعية أخرى أو حركات معارضة.

الاختلاف الرئيس بين العُرفين ،كما رأينا ، هو أنه في حين تهتم نظرية حشد الموارد قبل كل شيء بطريقة تأثير الحركات الاجتماعية في إحداث تغيير من خلال العملية السياسية الرئيسة، فإن واضعي نظرية الحركة الاجتماعية الجديد ينظرون للنشاط عند هذا المستوى على أنه مجموعة المصلحة العامة أو حتى أهداف لحزب سياسي ، وليس حركة اجتماعية. إنهم ينظرون للحركات الاجتماعية على أنها نشطة ثقافياً من حيث إنها تتشارك في تحدي المعاني المشتركة ؛ وفي حالة ميلوتشي ، في التحول الذاتي. يقلل دياني من هذا الاختلاف ، ويراه بوضوح من حيث الخلاف بين الأنشطة السياسية الرسمية والصراعات في المجتمع المدني ، مجادلاً بالقول إنها مسألة تركيز بدلاً من فهم

غير متوافق للحركات الاجتماعية. على أية حال، فقراءته لكلا العُرفين خيارية عند هذه النقطة. للوصول إلى إجماع بشأن التوجهات المختلفة لدى الحركات الاجتماعية يجب عمل تعديلات لكلٍ من نظرية حشد الموارد ونظرية الحركة الاجتماعية الجديدة.

لقد اهتمت نظرية حشد الموارد قبل كل شيء بالتغير السياسي على المستوى غير النظامي، من خلال مؤسسات الدول. لأجل الاشتراك بشكل كامل في التغير الثقافي، فسيكون من الضروري أن يمنح واضعو نظريات حشد الموارد القليل من التركيز على منظمات الحركات الاجتماعية على أنها الجهات الفاعلة الرئيسة في الحركات الاجتماعية وتركيزًا أكثر على التفاوض بشأن الهوية الجماعية والحراك الاجتماعي في عملية التفاعل. إنه لأمر حقيقي أنه يكون ذلك ممكناً من حيث نظرية حشد الموارد، ولكن وكما رأينا أن ذلك سيعني أيضاً التنازل عن الالتزام بالحياد الموضوعي والعملي الذي يقوم على أساسه العُرف. ذلك سيعني أنه فيما يلي آثار الفهم الثقافي للسياسة بشكل أكبر فإن نظرية حشد الموارد استنتجت ما سيكون أكثر اكتمالاً داخل المنعطف الثقافي.

من ناحية أخرى ، اهتمت نظرية الحركة الاجتماعية الجديدة بشكل حصري بالتغير الثقافي على المستوى النظامي. يتضح ذلك في عمل تورين، وكذلك في عمل ميلوتشي: كلاهما يرى الحركات الاجتماعية على أنها تكسر قيود النظام الاجتماعي القائم. للانسجام التام بين العُرفين وليكون ممكنا تنفيذ برنامج بحث حركة اجتماعية متكامل، فإنه سيتوجب على واضعي نظريات الحركات الاجتماعية التخلي عن التزامهم بالتحول النظامي التام.

في الواقع ، فكرة النظام لا تتماشى مع الجوانب الأخرى لنظرية ميلوتشي الاجتماعية. أولاً كما رأينا في الفصل الثاني ، إن التدفقات – تدفق البضائع والأفكار وغيرها – عبر الحدود الوطنية للعولمة تقوض فكرة المجتمع الملتزم بشكل صارم بالتمسك بحدود مميزة. ثانياً ، بقدر رؤية الهويات الجماعية على أنها لا شيء سوى

تركيبات غير مستقرة من مختلف المعاني وأنها في عملية إعادة التفاوض بشكل مستمر ، فمن الصعب مرة أخرى أن ننظر للمجتمع على أنه يحظى بحدود ثابتة. كما أن التزام ميلوتشي بفكرة النظام يتناقض مع فكرته عن رد الفعل الانعكاسي المتزايد في المجتمع المعاصر ؛ والذي يُفهم بسهولة أكبر هو أنه يؤدي إلى حالة دائمة من التدفق النسبي بدلاً من التحول من نظام إلى نظام آخر. كما لاحظنا ، فإن فهم ميلوتشي للحركات الاجتماعية على أنها تعددية بطبيعتها وتعمل على مستويات متعددة سوف يسمح له باستيعاب طريقة اشتراكها في النشاط السياسي الرسمي ، بدون المساس بفهمه لطرق اشتراكها في إضفاء الطابع الديمقراطي للحياة اليومية في المجتمع المدني. سيبدو من المعقول جداً أن يُعتمد ذلك الفهم ، في حين يتخلى عن الالتزام العاطفي للتحول النظامي. من المحتمل أن تكون نظرية ميلوتشي هي الأكثر شمولاً في هذ الشأن ، إذ يبدو متمكناً من فهم طريقة اشتراك الحركات الاجتماعية في السياسة الثقافية لإدراك التغير الاجتماعي من خلال الدولة وأيضاً في ممارسات المجتمع المدني.

إن الحركة الاجتماعية هي شبكة تفاعلات غير رسمية بين مجموعة من الأفراد، ومجموعات، و/ أو المنظمات التي تشترك في صراع سياسي أو ثقافي على أساس الهوية الجماعية المشتركة (Diani,1992:31). كما يرى دياني، من المهم للغاية التمييز بين الحركات الاجتماعية والأنواع الأخرى من الحركات الاجتماعية والسياسية مثل مجموعات المصالح، والأحزاب السياسية، أو الحركات الدينية. في بعض الأحيان يكون من الصعب حدوث ذلك بسبب أن الحركات الاجتماعية تزج بنفسها في مجموعة واسعة من الممارسات. رغم ذلك، يقول دياني بأنه على وجه التحديد بهذه الطريقة علينا أن ننظر للحركات الاجتماعية كنماذج مميزة للعمل الجماعي ؛ وإنها ليست منظمات غير رسمية وغير هرمية ، ولكن بدلاً من ذلك هي شبكات بين مختلف الجهات الفاعلة حيث يمكن

في بعض الأحيان أن تقوم أقل المنظمات رسمية بدور لها ، فمجموعات حقوق الإنسان تمثل السبب المشترك في الولايات المتحدة ؛ أما مجموعات المنفعة مثل مجموعة فقر الطفل الفاعلة في بريطانيا فليست حركات اجتماعية. والأمر يشبه ذلك بالنسبة إلى الطوائف الدينية مثل البوذية النشرينية فهي ليست حركات اجتماعية (من منظور دراسة Snow,1980 ومن حيث تقنيات التوظيف). الميزة الفريدة للحركة الاجتماعية وفقاً لدياني هي هوية جماعية تتجاوز حدود أي مجموعة فردية بمنظمة ما ، في حين أنها رغم ذلك تحتفظ بخصوصية محدودة. هذا التعريف يبدو مقبولاً من المنظور الفكري والعُرفي لنظرية حشد الموارد ونظرية الحركة الاجتماعية الجديدة.

إن التخليق التحليلي لدياني مفيد في طريقة توضيحه لكلٍ من العرفين الرئيسيين في دراسة الحركات الاجتماعية ،إذ تبرز ، بصفة خاصة، أهمية السياسة الثقافية لكلٍ من نظرية حشد الموارد ونظرية الحركة الاجتماعية الجديدة. إن فهم الحركات الاجتماعية على أنها تنطوي على التفاوض بشأن الهوية الجماعية، والطعن في التعريفات والمعاني في الصراع مع الإجراءات الاجتماعية الأخرى ، والحراك الاجتماعي الذي يُنفَّذ وفقاً للمعاني المشتركة ، تقدم لنا جميعها جوانب للسياسة الثقافية المفترضة من قِبل العُرفين.

رغم ذلك، فدياني نفسه لا يقر بالكامل بهذه الأهمية بقدر ما يبدو أنه يفترضه أن بعض الحركات الاجتماعية تشترك فقط في الإجراء السياسي المعرف على نطاق ضيق. بهذا الشأن، فهو يفشل في الاعتراف بما تصر عليه نظرية الحركة الاجتماعية الجديدة.

إن الفكرة التي تخصنا أكثر من غيرها في أفكار جوفمان بشأن التأطير في نظرية حشد الموارد هي أن الصراعات التي تقع فيها الحركات الاجتماعية هي دائماً وفي الأغلب على المستوى العام صراعات مصدرها تباين المعاني الثقافية. فعادة ما تشترك الحركات الاجتماعية في أنشطة صُممت لتؤثر على الحكومات ، والأحزاب

السياسية، وصانعي السياسة؛ ومن المحتمل أن بعضها قد لا يكون مهتمًا بالسياسة من هذا المنطلق ، ولكنه يهتم فردياً بالصراعات حول المجتمع المدني. وعلى كلٍ ، فإنها تشترك دائماً في سياسة الخصام الثقافي. إن فهم الحركات الاجتماعية على أنها تشترك بشكل متواصل في السياسة الثقافية هو ما يجعلها فكرة مركزية في علم الاجتماع السياسي المعاصر.

(٤ ,٣) الحركات الاجتماعية العالمية

Global Social Movements

إن الافتراض الذي قامت عليه أغلب بحوث الحركات الاجتماعية كان أن الحشد والتنظيم والحراك يحدث كل منها داخل إقليم وطني محدود حتى وإن لم تقم بمعالجته بالضرورة الدولة الوطنية أو القومية. في الواقع ، لا تُـعد شبكات الحركات الاجتماعية والتبادلات عبر الحدود بأمر جديد ؛ فالحركة المناهضة للعبودية ، حركة معاناة النساء بالقرن التاسع عشر، وحركة العمالة الدولية جميعها كانت مشتركة بالحملات والتبادلات التي استهدفت الدول القومية ولكنها في ذاتها ليست مقتصرة على الحدود الوطنية (Tarrow,1994:52-53). علاوة على ذلك ، يظل الأمر هو أن الحركات الاجتماعية تختلف داخل السياقات الوطنية من حيث أنماط الحشد، الوضوح النسبي للأسباب المختلفة، والجهات الفاعلة المشتركة والصراعات التي تشترك فيها (Tarrow,2005 ؛ Della Porta,2007). على أية حال ، إن إحتمالات التبادل المتزايد بين الأنشطة عبر الحدود ، وفي ضوء تزايد الوعي بالمشكلات العالمية بشكل هائل في السنوات الأخيرة خاصة ، جراء التطور الهائل في التكنولوجيات المتقدمة الجديدة ، كل ذلك أدى إلى تسهيل إنتشار الجوانب الأخرى للعولمة كما نرى في وسائل الإعلام والاتصال الجديدة التي تأتي بأخبار الأفراد

والجماعات للأحداث التي تحدث على مسافات شاسعة ، وتزيد الوعي بمشكلات وفرص الحراك في أماكن أخرى ، في حين أنها في ذات الوقت ، تسهل التعاون عبر الحدود.

وفقاً لآراء دوناتيلا ديلا بورتا وسيدني تارو - وهم من المحتمل أكثر الأدباء هيمنة ووعياً بحركات علم الاجتماع في الولايات المتحدة وأوروبا اليوم - فإن نمو النشاط عبر الحدود الوطنية في العقد الماضي مكّن لنا أن نرى دائرة الاحتجاج الجديدة في موجة عامة من المعلومات عكس نموًا وتوسعًا عظيمًا لأنشطة الحركات الاجتماعية المتعددة والمتشابكة (Della Porta and Tarrow,2005:xiv). تعرف ديلا بورتا الحركات الاجتماعية العالمية على أنها شبكات من الجهات الفاعلة عبر الحدود الوطنية التي تعرف الأسباب على أنها عالمية وتنظم حملات الاحتجاج وغيرها من أشكال النشاطات التي تستهدف أكثر من دولة و/أو منظمة حكومية دولية (Della Porta,2007:6). يوجد عدد من الحركات التي تعد عالمية اليوم وتتضمن هذه الحركات الحركة النسوية (Eschle,2001؛ Moghaddam,2005,2008،؛ Douzinas,2002؛ Trip and Fairy,2006) والحركة البيئية (Chasek,2005، Dawny، Brown؛ Lipschutz,2004؛ Rootes,2005) وحركة العدالة العالمية (Moghaddam,2008؛ Della Porta,2005؛ Della Porta,2007؛ Smith,2008). قد تعد حركة حقوق الإنسان جزءًا من حركة العدالة العالمية (Blau and moncada,2007,2009؛ Gready,2004؛ Stammers,2009). تختلف حركات دائرة الاحتجاج العالمية هذه في بعض الجوانب عن تلك السابقة لها في القرن الماضي. وهنا يجدر بنا أن نقوم بإيضاح بعض الاختلافات التي تصنعها العولمة بين الحركات الاجتماعية ، من جهة ، والتي تصنعها الحركات الاجتماعية بالعولمة، من جهة أخرى ، وفقاً لتعريف دياني المـُخلّق، بالنظر إلى الشبكات والهوية والصراع.

الشبكات

من حيث مفهوم مصطلح الشبكات، إن استخدام تكنولوجيات وسائل الإعلام الجديدة يؤدي دوراً حيوياً في تمكين الأنشطة عبر الحدود الوطنية (Van de Donk et al.,2004). أما من منظور أن الحركات الاجتماعية اتجهت لأن تقوم على العلاقات الشخصية وجهاً لوجه قبل كل شيء مع وسائل الإعلام المطبوعة التي استُخدمت لتجنيد وحث وتحدي أولئك المشتركين في تلك الشبكات، فإن استخدام تكنولوجيات ووسائل الإعلام الجديدة يسهل ويحل محل نشاط الحركة الاجتماعية اليوم. في المقام الأول، استخدام الإنترنت يساهم في استقطاب وتعميم الحركات الاجتماعية من حيث الأسباب والأهداف. إنه أيضاً يصنع بعض أنواع المشاركة في الحركة بشكل سهل جداً عبر الإنترنت، إذ يمكن للمتعاطفين مع الحركات الاجتماعية فقط الضغط على زر الفأرة وهم على بُعد كبير من المساحات ولا يمنعهم ذلك من الانضمام إلى النشاطات وذلك بإضافة اسم للعريضة الإلكترونية مثلاً، أو بالقليل جداً من الجهد الانضمام لنقاش يتعلق برابط خاص بموقع الحركة الاجتماعية، وعمل مدونات أو نشر صور أو فيديوهات تدعو لوجهات نظر يدافعون عنها. تكنولوجيات وسائل الإعلام الجديدة تمكِّن أيضاً من مشاركة المعرفة حول اهتمامات الحركة، وخبراتها، وتفكيرها الإستراتيجي بلا مقاطعة أو توقُّف. كما يمكِّن استخدام الإنترنت من نشر المعلومات التي لم تتم تغطيتها، أو تلك التي جرى كبتها بشكل فعال ونشط من قبل وسائل الإعلام التيار السائد. وبهذا تتضمن الأفراد الذين لم يتم التطرق لهم بخصوص أمور محددة. كما يُسهِّل استخدام تكنولوجيا وسائل الإعلام الجديدة مثل الهواتف الخلوية المتطورة أيضاً من تنظيم الأحداث الاحتجاجية التي تـمـكِّن أعدادًا كبيرة من تنسيق مشاركتهم في أوقات وأماكن محددة (Scot and Street,2001). بهذا

الشأن، فإن نقل الحركة عبر الحدود الوطنية أصبح سهلاً جراء السفر الجوي الرخيص أيضاً. عملياً من غير المتصور أنه يجب على عدد كبير من الأفراد الاجتماع في مدن مختلفة حول العالم للتظاهر ضد مؤتمرات الثمانية الكبار على سبيل المثال، وذلك قبل ظهور الإنترنت والرحلات الجوية الرخيصة. بالمثل، فإن إعداد المنتدى الاجتماعي الدولي كمكان اجتماع عالمي لنقاشات الأنشطة أمر غير معقول بدون طرق نقل رخيصة. بشكل عام، فإن استخدام تكنولوجيات وسائل الإعلام الجديدة والسفر الجوي الرخيص يـُمَكِّن من نشر الحركات الاجتماعية التي تتخطى الحدود الوطنية بالفعل ، لتسرع وتمتد جغرافيا. إنها تصنع أطرًا مشتركة للتفاهم، وأشكالاً للتنظيم، وذخائر للنشاطات بشكل أسهل وأسرع كثيراً عبر مساحات جغرافية شاسعة.

الهوية الجماعية

كما رأينا، فالهوية الجماعية هي جانب حيوي من نشاط الحركة الاجتماعية. في الواقع، تشكيل معنى الجماعية بلفظ "نحن" وامتدادها لتتضمن أولئك الذين هم مختلفون أو معترضون على رؤية "نحن" لهو فعل سياسي رئيس للحركة. تعمل الحركات الاجتماعية من خلال الإقناع : تساعد على جعل أمور الظلم أو المعضلات مرئية وواضحة، كما تخلق المعرفة والمجادلات الإقناعية، وتشكل واقعًا اجتماعيًّا بشكل فعال بطريقة ترفض أمور الظلم والمعضلات. في هذا الشأن ، وبشكل مختلف، فإن الحركات الاجتماعية تهدف إلى حل نفسها ، بمعنى جلب الراحة لنفسها من خلال الاتصالات الحديثة؛ وينجح ذلك بصفة خاصة عندما تصبح طريقة للرؤية بشكل عام بدلاً من أن تُحد بحدود، فقد نجحت من جعل مجموعات النشطاء شبكات تتشارك وجهات نظر مشتركة عبر بلدان متباعدة ومختلفة (انظر: Rouchuan,1998).

إن الأوضاع الجديدة لشبكات علم الاجتماع العالمي يسهل الإنترنت المشاركة الفردية في حركاتها التي تتبادل المعلومات وتزكي معنى الهوية الجماعية الذي كان أمراً بالغ الصعوبة والتعقيد من قبل. رغم أن المعلومات الموثوقة والنقاش المصرح به يجري بشكل عام من خلال قنوات عبر المواقع الإلكترونية لمنظمات الحركة الاجتماعية، فشبكة الانترنت تمكن الأفراد ليس فقط من تفسير أهداف ووسائل الحركة لأجل أنفسهم، ولكن أيضاً للتواصل بطريقة أسهل وبشكل أوسع مع الآخرين. إن التوسعة اللامتناهية وتعدد وجهات النظر الفردية من المحتمل أن تصنع حسـاً أكثر تفهمـاً وانتشاراً للقواسم المشتركة بين أولئك الذين ينظرون لأنفسهم كأعضاء في الحركة. بالإضافة لذلك، حقيقة أن وجهات النظر الفردية المحددة أكثر وضوحاً على الإنترنت تسهل أيضاً الروابط المتعددة بين وعبر القضايا المختلفة. إن الحركات الاجتماعية العالمية مثل حركة العدالة العالمية تختلف بشكل ملحوظ فهي تربط مجموعة من القضايا متضمنة حقوق الإنسان، البيئة، والفقر التي تناولتها شبكات متميزة تماماً خاصة بالنشطاء قبل زمن ثورة الإنترنت (Bennet,2005). تقول ديلا بورتا إنه بالمقارنة مع الحركات السابقة ، فحركة العدالة العالمية أكثر اختلافـاً من حيث المشاركين، أيضاً مع مختلف الأجيال، ومع أفراد لهم ظروف كبيرة في تنوع وظائفهم ، والأعداد المتساوية تقريباً من المشتركين من الرجال والنساء. فهي تقول إن حركة العدالة العالمية تفضل الهويات المتسامحة ، مشددة على أهمية التنوع والحوار، والانفتاح والتدفق، مع تعبير متزامن للهويات المتعددة (Della Porta,2005:180-186).

إن الهوية الجماعية تتعقد أكثر بقدر ما يبحث الأفراد عن معنى وقيمة لحياتهم الخاصة والتي تهيمن على حشد الحركات الاجتماعية العالمية. قد لا يتم ذلك في سياقات وظروف التناقض الملحوظ مع الحركات الاجتماعية السابقة، ولكن ربما

يكون لذلك أهمية متزايدة بتسهيلات عالم الاتصالات الحديثة. "الموضوعية" هي طريقة تفكير وشعور النشطاء حيال أنفسهم كأفراد، وهي نفسها ذات أهمية رمزية هائلة في هذه الحركات (Della Porta,2005:198-199؛ Mcdonald,2006:32-33). يقول كيفين ماكدونالد إن البحث عن المعنى هو الطريقة التي يحاول من خلالها النشطاء الأفراد إحداث معنى لأفضل لحياتهم الخاصة من خلال العمل الجماعي، ويتضح ذلك في القيمة الهائلة للخبرة المتضمنة في الحركات الاجتماعية العالمية، على سبيل المثال، وسياسة احتلال مساحات من الأرض كعمل رمزي من جانب المحتجين على تدمير البيئة (Mcdonald,2006).

كما أن السهولة النسبية التي يتحول بها النشطاء بين المواضيع، الأهداف، والرسائل، والتي أصبحت سهلة جراء استخدام تكنولوجيا وسائل الإعلام الجديدة، بالتأكيد تبرز الأسئلة المهمة حول ما إذا كانت عضوية الحركات الاجتماعية موحدة ومستقرة لتطوير المواقف السياسية المتماسكة والأهداف المشتركة (Bennet,2005:208). ولكن تشكيل هوية اجتماعية لم يكن سهلاً أبداً في الحركات الاجتماعية. إنها بشكل ثابت تنطوي على نقاش ضخم وعادة ما يكون مريرًا من خلال وجهات نظر مختلفة ، مما يؤدي إلى تكوين فصائل ونزاعات لا يمكن تسويتها، - ليس فقط فكرياً ولكن شخصياً - لأنها كانت معانٍ متجسدة وعاطفية بالنسبة للأفراد المشتركين. ذلك لم يعد ملحوظاً بصورة أكثر في النقاشات حول الهوية في الحركات التي اهتمت حصراً بسياسة الهوية في السبعينات والثمانينيات. على سبيل المثال ، ليس الأمر أن الناشطات النسويات وافقن على هوية النساء حيث إن الحركة النسوية كانت مشتركة في هذا الموضوع بشكل نشط وخلاق. رغم ذلك ، فإن الحركة النسوية ناقشت مسألة هوية المرأة التي تبرز التساؤلات الحيوية حول العلاقة بين بيولوجية وكثافة وتنوع النساء اللاتي مررن بتجارب، وقد أدى ذلك إلى صياغة ليس فقط نقاط

مرجعية مشتركة جديرة بالذكر لهؤلاء اللاتي تم تحديد هويتهن على أنهن ناشطات نسويات، إنها أيضاً تستحضر أموراً إلى النقاش العام بشكل عام أكثر.

تقول ديلا بورتا إنه رغم التنوع والفردية، هناك اهتمام بالتضامن وكيفية تحقيقه بحركة العدالة الاجتماعية. لهذا السبب فإن هذا الحوار حول الاختلافات مهم جداً، كما هو متمثل بالمنتدى الاجتماعي العالمي الذي تم تأسيسه لتسهيل النقاش بين أعضاء حركة العدالة العالمية عبر العالم. التضامن هو موضوع متكرر بالمنتدى الاجتماعي الدولي: إنها تعددية ذاتية الوعي وفقاً لمبادئ كارتر. المبدأ الأول هو أن المنتدى الاجتماعي العالمي:

مكان اجتماع مفتوح للتفكير الانعكاسي، نقاش ديمقراطي حول الأفكار، صياغة الاقتراحات، تبادل حر للخبرات والترابط للإجراءات الفعالة، من قِبل مجموعات وحركات المجتمع المدني التي تعترض على الليبرالية الجديدة وهيمنة العالم عن طريق رأس المال وأي من أشكال الإمبريالية، وتلتزم ببناء مجتمع كوكبي موجه تجاه علاقات مثمرة بين الجنس البشري وبينه وبين الأرض.

علاوة على ذلك ، عادة ما يبرز النقاش بشأن ما إذا كان يجب على المنتدى الاجتماعي العالمي إصدار بيان رسمي أو إيضاح أهدافه أو أغراضه، ويؤدي ذلك على سبيل المثال إلي بيان بورتو أليجرو :أي ١٢ افتراضاً بشأن عالم آخر محتمل في ٢٠٠٥. بالمثل، النقاشات المستمرة حول الإنترنت – سهولة الوصول إليه وللمشاركة فيه – بشأن ما تدعو إليه هذه الحركة سواء "مناهضة الرأسمالية"، "مناهضة العولمة" أو "العدالة العالمية" هي ذكريات لنقاشات تهتم بـ "مَن نحن" ، وما الذي نمثله، من حركات اجتماعية سابقة. كما تعلمنا من ميلوتشي، الهوية الجماعية للحركة الاجتماعية لم تسوِ أبداً وللجميع. على النقيض ، " من نحن " تتشكل عبر نزاعات مستمرة، ووجهات نظر متضاربة وفي ذاتها تمنع التضامن.

الصراع

رغم ذلك ، ما يُعد أيضاً أمرًا حيوياً لتشكيل الشعور بـ "نحن"، فهو الصراع مع "هم" مع تجسيد ثابت للإناث المثليات التي تعارضها الحركة التي تجعل من الواضح أن الصراعات داخل الحركة نفسها هي بين "نحن". هذا التعارض قد يكون مع منظمة أخرى، شبكة أو مؤسسة صنع قرار رسمية. الحركات العابرة للحدود، تعمل في عالم حيث العديد من المنظمات متضمنة الدول مترابطة بشبكات مع الحكوموية العالمية، وتحظى بمجموعة من المحاورين على نطاقات مختلفة، من النطاق المحلي وحتى النطاق العالمي. بالنسبة للجزء الغالب، تهدف الحركات العالمية لتحقيق تغيير متأصل في السياقات الوطنية. العولمة تجعل التحول النطاقي الإستراتيجي أسهل: توسيع النطاق لتمديد الأنشطة لتشمل نطاقًا أوسعًا من الجهات الفاعلة والمواقع للصراعات مع المعارضين؛ وتضييق النطاق، حيث مدى الجهات الفاعلة والمواقع يتقلص (انظر: Tarrow,2005). هناك طريقتان أساسيتان حيث تحول الحركات العابرة للحدود النطاق لأجل تحقيق تغيير محلي. في "العوامل الخارجية" توسع الحركات النطاق لجعل المنظمات الدولية تنتبه للقضايا المحلية، خاصة المنظمات العالمية. كما أوضحت مارجريت كيك وكاثرين سيكينك، في حالة الحملات المناهضة للعنف ضد المرأة وذلك على سبيل المثال، ضغطت المنظمات المدافعة عن الدولة من المستوى الأدنى، على المستوى المحلي، ومن الأعلى، على المستوى الدولي، لمحاولة جعلها تتفاعل مع تلك الأمور داخل حدودها (Keck, and Sikkink,1998). بدلاً من ذلك، قد تخفض الحركات الاجتماعية النطاق لأجل الصراعات الداخلية والمحلية التي ترجع أصولها السياسة المتخذة على المستوى الفوق وطني أو العالمي (Tarrow,2005). يقول تارو أن حركة العدالة العالمية بالولايات المتحدة حاليا تحتج مرة

أخرى على سياسة الاقتصاد العالمي، مركزة على القضايا مثل العنصرية والوحشية البوليسية التي يراها النشطاء على أنها ذات علاقة خاصة داخل دولهم (Tarrow and Hadden,2007). بالمثل، فإن الاحتجاجات على السياسة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي داخل الدول الأعضاء حالياً شائعة جداً (Tarrow,2001). هناك أمثلة من كل مكان تتضمن المحتجين عبر العالم على التقشف المفروض من قبل صندوق النقد الدولي، خاصة في أمريكا اللاتينية وأفريقيا (Tarrow Della Porta,2005:4-5،). إنها تلك الاحتجاجات التي بدأت حركة العدالة العالمية (Moghaddam,2008:92).

في الواقع، ورغم الاحتجاجات الشديدة اللافتة للنظر التي وجهت إعتراضاتها إلى مؤتمرات قمم الثمانية الكبار G8 summits طوال العقد الأخير ، فيبدو أن نشاط الحركة الاجتماعية الذي كان يستهدف مباشرة المنظمات الحكومية ذات العلاقات الدولية IGOs لأجل إحداث تغيير يطالبون به قد أصبح أمراً نادراً نسبياً. وهنا تقول جاكي سميث إن النشاط المتمركز خاصة حول الأمم المتحدة قد انحدر فعلياً في السنوات الأخيرة (Smith,2008:97-98). فهذا أيضاً أمر مستغرب إلى حد ما ، ويعود السبب في دهشتنا إلى أهمية كل من المنظمات غير الحكومية NGOs ذات العلاقات الدولية وكذلك المنظمات الدولية المرتبطة بعلاقات مع الحكومة INGOs في التأثير على مسيرة الحوكمة العالمية على جميع المستويات. فكما أوضحت مارجريت كيك وكاثرين سيكينك ، إن شبكات الدفاع عن حقوق الإنسان والعولمة عبر الحدود التي تتكون من منظمات مهنية وأفراد خبراء في تخصصاتهم لهي بالتأكيد نشطة عالمياً (Keck, M., and Sikkink,1998). رغم ذلك ، فالعلاقة بين هذه الشبكات وتلك الحركات الاجتماعية يصعب تقييمها بسبب طبيعتها. في حين – وكما لاحظنا – فإن استخدام تكنولوجيات وسائل الإعلام الجديدة قد تجعل المشاركة الافتراضية

في كل من النوعين عن طريق الشبكات سهلة للغاية. كما أن هناك ميلاً للارتياب المتبادل بين أولئك المنخرطين في منظمات النـُخبة ، من جانب ، والنشطاء على مستوى القاعدة. فهناك اتجاه تشوبه الريبة نحو أعضاء المنظمات غير الحكومية خاصة على المستوى الدولي من قِبل نشطاء الحركات الذين يرون أن هؤلاء الأعضاء يفتقرون إلى إدراك حقيقة الأمور ، بل إنهم يعاملون كجماعة من السُذج لا تدري شيئاً حول احتمالات إحداث تغيير بدءًا بالمستوى الأعلى ، كما يـُنظر إليهم على أنهم غير مبدعين إزاء مواجهة الاحتمالات السياسية. وبنفس المنوال ، يرى النشطاء أنهم همجيون وغير فعَّالين من قِبل أعضاء المنظمات السياسية المهنية (انظر Bennet,2005:215-216). في هذا الشأن ، فإن أعضاء الحركات الاجتماعية العالمية على حق تجاه قيم الحركات الاجتماعية التي قامت بتحديد قيمها وتقفدها في زمن سابق : أي أن الحركات الاجتماعية لا تختلف عن مجموعات المصالح والأحزاب السياسية من حيث النمط والتنظيم ، ولكنها تلتزم بإبتكار نماذج جديدة من الافعال السياسية التي تعطي اهتمامًا أكبر بالطرق غير الرسمية والشاملة للمشاركة ، وتتعارض مع التعريفات الرسمية للأحداث والعمليات ؛ أما من حيث الاتجاه العملي ، فهي تعيد صياغة الهويات ، ليس فقط لأجل أولئك المشتركين بصفة مباشرة، ولكن لأجل الجميع. الاختلاف الرئيس هو أنها في الماضي قد اتجهت لتفترض أن كل فرد يعيش في دولة قومية ؛ ومن ثَمَّ انطلاقاً من ذلك الافتراض ففي حالة الحركات الاجتماعية العالمية - كما سنرى في الفصل الخامس حينما نضع في اعتبارنا الديمقراطية والمجتمع المدني العالمي- فإن عدم المساواة والظلم في طريقة حكم الكوكب ككل قد تصبح محل إعادة التقييم والنظر كأي أمر آخر.

ملاحظات

من الجدير بالذكر هنا أن بعض الخلافات النظرية بين نظرية حشد المواردRMT ونظرية الحركة الاجتماعية الجديدة NSMT تتعلق ، على الأقل، بالسياقات الوطنية حيث يجري صياغتها، وتتعلق أيضاً بالاختلافات الوطنية في نشاط الحركة الاجتماعية. تاريخياً، كانت سياسة الحزب في الولايات المتحدة مُهيمنًا عليها بشكل أقل كثيراً من قِبل الحركة العمالية مقارنة مع السياسة الأوروبية ، فقد اتصفت الحكومة الأمريكية بانفتاح أكثر، ووجود نمط غير شركاتي من السياسة حيث تتجه الحكومات لمحاولة التكيف مع والتأثير على العملية السياسية من خلال استمالة الأطراف المنظمة. وقد كانت الحكومة الأمريكية أيضاً معنية ومشغولة البال بالتفسير الدستوري والتشريع القانوني، ولذلك كانت الحركات الاجتماعية مهتمة كثيراً بالطعون القانونية. على النقيض من ذلك ، فإن سياسة أوروبا الغربية اتصفت بالشركاتية الجامدة rigid corporatism حيث اتجهت الحركات للاستجابة ولكن بطريقة غير نظامية وأكثر تطرفاً. هذه الاختلافات تعود في جزء منها، إلى تركيز الولايات المتحدة باستنادها إلى نظرية حشد الموارد RMT على حشد الحركات الاجتماعية من خلال منظمات محترفة ومهنية ، مقارنة بالأوروبية المستندة إلى نظرية الحركة الاجتماعية الجديدة NMST التي ركزت على الحشد في المجتمع المدني.

تضمن مخطط دياني Diani' schema فعلياً أربعة اتجاهات رئيسة لها أهميتها داخل تحليلات الحركة الاجتماعية منذ الستينيات: السلوك الجماعي (انظر: تيرنر وكيليان)، نظرية حشد الموارد (zald and Mcarthy)، العملية السياسية (tilly)، والحركات الاجتماعية الجديدة (touraine). وهنا لم يؤخذ اتجاه أو منهج السلوك الجماعي collective behavior approach في الاعتبار بسبب ضعف تأثيره إلى حد كبير في السنوات

الأخيرة، ومنهج العملية السياسية الذي صُنف على أنه يتبع لنظرية حشد الموارد، كما هو الحال في المعتاد. هذه الاختلافات لا تؤثر على تقييمنا لمنظور التوليف من منظور دياني Diani's synthesis.

الفصل الرابع

المواطنة
Citizenship

لقد كان للحركات الاجتماعية، المعنية في المقام الأول بقضايا الهوية والمساواة، أثرها البالغ في إعادة صياغة مفهوم المواطنة. وتعتبر الدراسة الاجتماعية للمواطنة حديثة نسبيـــًا، رغم أن جذورها تعود إلى الماضي السحيق فنجدها في العالم القديم مفهومـــاً ووضعـــاً اجتماعيـــاً ومجموعة من الممارسات السياسية. ولم يحقق أنموذج المواطنة الذي حدده ت. هـ . مارشال T.H.Marshallفي أواخر أربعينيات القرن الماضي تأثيرا على نطاق واسع حتى وقت قريب نسبيًا، رغم أن أنموذجه يُعد الآن بمثابة نقطة انطلاق طيبة لها قيمتها في أي نقاش يتعلق بهذا الموضوع (Rees,1996:1 ؛ Somers,2008:162-168). فمنذ ثمانينات القرن المنصرم، بشكل خاص، أصبح مفهوم المواطنة موضوعاً محل نقاش على نطاق واسع في علم الاجتماع السياسي. ومما لا شك فيه أن ذلك ارتبط بنمو الحركات الاجتماعية التي شكلت تحديـــًا للشكل التقليدي للمواطنة الذي أخذ أشكالاً أخرى تطورت في الديمقراطيات الليبرالية.

وكما سيتبين لنا عند دراسة أنموذج مارشال للمواطنة بمزيد من التفصيل في القسم (٤,١) أدناه نجد أنه ركز في وصفه للتطور التاريخي للمواطنة على ضرورة مد وتوسيع

نطاق حقوق المواطنة باعتبارها سمة من سمات التقدم والنهوض في المجتمع الحديث. وقد صوّر مارشال هذا الأمر على أنه تحقيق لمفهوم المواطنة العالمية والحقوق المتساوية والمتماثلة لجميع المواطنين بغض النظر عن الطبقة الاجتماعية والاقتصادية. إلا أن مارشال فاته عدة أبعاد أخرى لعدم المساواة الاجتماعية، ويعود السبب في ذلك إلى أنه أولى جُل اهتمامه وتركيزه على المواطنة التي تتعلق بالمهن والحِــرف التي يمارسها أرباب الأسر من الذكور فقط. وهذا أمر غير مستغرب، فقد كان مارشال يؤلف في أواخر أربعينات القرن الماضي في بيئة بريطانيا التي ألفت رؤية المجتمع على أنه مــُقسَّم إلى طبقات اجتماعية ويسوده النظام الطبقي؛ وكان الاهتمام الأكبر للحركة العمالية آنذاك هو القيام بحملاتها الدعائية التي دعت إلى توسيع حقوق المواطنة، ولا سيما الحقوق الاجتماعية التي يجب أن تتصف بها دولة الضمان الاجتماعي. ومِــن ثَــم، شكلت مواضيع اللامساواة والخلل في التفاوت الطبقي محور الاهتمام الرئيس في المجتمع وعلم الاجتماع. ولكن الحركات الاجتماعية "الجديدة " مثل حركات الدفاع عن الحقوق المدنية وحركات مناهضة العنصرية وحركة الدفاع عن الحقوق النسوية feminism وحركة تحرير الشواذ والمثليين جنسياً اكتسبت قوة أكبر، فوجهت حملاتها إلى انتقاد أشكال اللامساواة في حقوق الطبقات المختلفة للمواطنين؛ ومِـن هنا ضَعــَفَ وقلَّ الاهتمام بأنموذج مارشال المتفائل والواعد لحقوق المواطنة "العالمية " وكذلك قل الاهتمام بفكرته أن عدم المساواة الاجتماعية تنبع أساسـاً من اللامساواة في حقوق الطبقات المختلفة للمواطنين.

ويهتم علماء الاجتماع بكيفية ارتباط حقوق المواطنة بالمعايير غير الرسمية المتعلقة بمفهوم التضمين – أي نظرة الناس إلى شخص ما على أنه شخص من ضمنهم – التي يُطلق عليها الإسكندر "المجال المدني civil sphere" الذي يعني به حيز المواطنة بين الدولة والسوق (Alexander,2006). فالدولة هي التي تمنح الحقوق الرسمية للمواطنة، إلا أن

استحقاقات المواطنة تعتمد على معايير غير رسمية تقررها الظروف الحاكمة في المجال المدني. في المقام الأول، ينطوي المجال المدني على بناء تفاهمات مشتركة بشأن أي الأفراد يحق لهم وضع المواطن. فالأمر بطبيعته مقياسي يخضع لقياس الناس لأمرئ ما، إذ يتوقف قبول ذلك الفرد كمواطن على الإعتراف به من قِبل الآخرين على أنه يستحق الانضمام إلى حيزهم من المجال المدني؛ وذلك يعتمد على التقييم والتقدير لفرد معين ومقارنته مع الآخرين في المجالات المدنية بأن له حق التمتع بما أطلق عليه حنا أرندت " الحق في الحقوق right to rights" في المجال المدني (Arendt,1968:298). إلا أن هذه المعايير المتعلقة بالانخراط أو التضمين في جماعة اجتماعية دائماً ما تتشكل بواسطة قبول انتماء الأشخاص إلى فئات اجتماعية مختلفة وأيضاً مشاعر الانتماء الشخصي لتلك الفئات الاجتماعية.

وتثير الحركات الاجتماعية شكوكاً قوية تجاه المعايير غير الرسمية للمواطنة التي تنظر إلى بعض الأفراد بتعريفهم أو إدراجهم تحت مفهوم "الآخر/ الآخرين"، أي أن انتماءهم إلى جماعة ما تجعلهم لا يستحقون المساواة في الحقوق في المجال المدني. وعلى الرغم من أن الحركات الاجتماعية منخرطة بوجه عام انخراطـًا مباشرًا في المطالبة بحقوق المواطنة الرسمية، فهي منخرطة بشكل جوهري أكثر في السياسة الثقافية التي تشكِّل الهوية. فلابد من تغيير هوية أولئك الذين "ينتمون معاً "في المجال المدني حتى تصبح أكثر قبولاً وتضميناً لفئات سبق إلصاق بعض الأوصاف الدنية بهم، وكذلك استخدام الأوصاف والتعريفات الشائعة لتلك الفئات بوجه عام فيُستبعدون أو لا يتم تضمينهم مع الفئات الأخرى التي تتمتع بنظرة إيجابية، اللهم إلا بتضمينهم بطرق غير عادلة ومتساوية. وفي نهاية الأمر فإن الدولة تكفل حقوق المواطنة، ولكن ما يخلق ويتسبب في خلق أشكال مختلفة للمواطنة يكمن في الطريقة التي يتم في إطارها تقرير

وتسوية هويات واستحقاقات المواطنة بين المجال المدني والدولة؛ أي أن ما يقرر الأمر وما يهم هو كيفية تعريف المواطنة في السياسة الثقافية للحركات الاجتماعية.

يعد الموضوع الرئيس في السياسة الثقافية لمفهوم المواطنة الذي دأبت الحركات الاجتماعية على إثارته هو موضوع "الاختلاف" ، إلا أنه دائماً ما يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمفهوم "المساواة"؛ فمن الناحية التاريخية ، شملت السياسة الثقافية للحركات الاجتماعية تحديات لفرضيات معينة ، ومن هذه الفرضيات أن المواطنين "الأسوياء" هم أرباب الأسر من الذكور مِن العِرق الأبيض – أصحاب البشرة البيضاء – وكذلك الأشخاص الأسوياء الذين لا يتصفون بالمثلية الجنسية أو الشذوذ الجنسي، على أساس أن الأشخاص " الآخرين" يجب أن يتمتعوا بنفس الحقوق الرسمية التي يتمتع بها الأسوياء. وكان هذا، على سبيل المثال، الهدف والموضوع الرئيس الذي ركزت عليه الموجة الأولى من الحركة النسوية في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. إلا أنه نادرًا ما يحدث في المجتمع المعاصر أن تشمل تحديات توجيه التُهَم بعدم المساواة على ادعاء يُعتبر الآن تهمة هينة وبسيطة فحواهــا أنه لا يزال يوجد أفراد ينتمون إلى جماعات اجتماعية معينة لا يُعاملون على أنهم مواطنون "طبيعيون". فالأمر الأكثر شيوعاً الآن هو أن السياسة الثقافية الحالية تدحض الأحكام التي اعتدنا على إصدارها بوصف تصرفات أو سلوك معين على أنه "سوي أو طبيعي" باعتبار أن ذلك الشيء "الطبيعي" هو مجرد احتمال واحد ضمن مجموعة أخرى من الاحتمالات. وفي هذا الصدد، تتحدى الحركات الاجتماعية وتُشــكِّك في الادعاء القائل بأن المواطنة تعني وتتكون من أفراد يتمتعون بحقوق مماثلة، وتتضمن أنموذجــاً أكثر انفتاحــاً وأكثر تعدديــة.

في واقع الأمر، تأخذ الحركات الاجتماعية المعنية بالاختلاف والمساواة –على محمل الجد –المخاطرة بأن حقوق الجماعات المتباينة قد تؤدي إلى إيجاد واقع وحقوق غير

ـ"الغيرية Otherness" للآخرين - من حيث علاقتها بالنمط المعهود أو القاعدة القياسية. فلم تكن أبدًا الهويات والمواقع التي تمثلها الحركات الاجتماعية متجانسة؛ فمن المستحيل مثلاً أن يكون المرء ببساطة مجرد امرأة؛ فالنساء دائمــاً ما تـُحدد مكانتهن اجتماعيًا من حيث العِـرق، والميول الشخصية الجنسية، والوضع العائلي، والمهنة، والعمر، والموقع الجغرافي بمعنى المكان أو البلد الذي سكنته المرأة وتشكلت هويتها فيه، وغيرها من عوامل. علاوة على ذلك، يتغير المجتمع المعاصر بسرعة، وترجع نتيجة ذلك التغير في المجتمع جزئيًا لأنشطة الحركات الاجتماعية ذاتها. ولذلك، تتضمن الفئات الاجتماعية هويات متنوعة بداخلها، منها ما هو هويات تقليدية ومنها هويات أخرى "غير تقليدية". وهذا أمر واضح، حيث ينشأ الشباب مثلاً في مجتمع مختلف تماماً عن المجتمع الذي نشأ آباؤهم فيه - سواء كان ذلك التَــغيُّــر في الهوية بسبب الهجرة أو نتيجة للتغير الاجتماعي ببساطة. إن توفر عاملي التنوع وانسيابية الهويات الاجتماعية أمر مهم للغاية في دراسة حقوق المواطنة التي تهدف إلى تعزيز المزيد من المـُثِل والقِـيم التقدمية والمساواة. وثمة طريقة أخرى لطرح وتوضيح هذا الأمر يتمثل في القول بأن "الحرية" في خلق هويات جديدة لا يقل أهمية عن ضمان "المساواة" بين المجموعات أو الجماعات المختلفة. إلا أن الوصول لهذا يثير صعوبات بالغة، فلا يقتصر هدف الحركات الاجتماعية على مجرد تحقيق المساواة في حقوق المواطنة فحسب، ولكن أحد الأهداف أيضاً هو تجنب فرض قيود على تطوير طرق جديدة نحيا بها حياتنا. وسوف نناقش هذه القضايا، خاصة تلك التي تتعلق بالمضاجعة الجنسية والميول الجنسية في القسم ٣-٤، وكذلك قضايا العُنصرية العرقية في القسم ٤-٤ من هذا الفصل.

اهتمت الحركات الاجتماعية بتناول المجالات المدنية غالبًا من حيث علاقة تلك المجالات بمستوى الدولة فقط أو الدول التي تُكوِّن أمة أو وطنًا، حتى وإن كانت قد

ساهمت وتشاركت طويلاً -كما رأينا في الفصل السابق -بأفكارها ومواردها وتكتيكاتها عبر الحدود الوطنية فكان لها بعض التأثير عبر مستوى الدولة أو الوطن الواحد. وبالمثل، شاع فهم علماء علم الاجتماع للمجال المدني على أنه حيز نفوذ الدولة القومية والأسواق التي تنظمها الدولة بنفسها. ومع ذلك ، فمن المهم ألا تكون لنا قراءة حرفية للمجال المدني على أنه يرتبط فقط بالمساحة الجغرافية للدولة، فليس بالضرورة أن يكون المجال المدني على مستوى الوطن فقط، فالواقع يقول لنا إن الأفراد الذين يعيشون داخل نفس الإقليم الوطني قد يُستبعدون من المجال أو الحياة المدنية من خلال ممارسة أو وجود أشكال من الحرمان لفئات مِن المجتمع، ونقصد بذلك الأفراد الفقراء الواقعين في قبضة دائرة الفقر اليوم والراضخين للظروف المؤلمة التي تحكم حياتهم ، وهي ظاهرة أطلقت عليها مارجريت سومرز "الحدود المـُقيِّـدة الداخلية" (Somers,2008). لكن مع احتمال اتساع النطاق، فمن الممكن أن يشمل المجال المدني أولئك الذين يعيشون خارج أراضي الوطن الواحد ذاته. وعلى الرغم من اعتبار أن ذلك ممكن حدوثه فالمعهود أن الحقوق مكفولة في نهاية الأمر من قِبل سلطة الدولة، ومِن ثـَمَّ فمن الصعب أن نتصور كيف يمكن أن يتطور المجال المدني بحيث يتعدي حيز الدولة الواحدة.

ويجسد تفكير مارشال بشأن المواطنة مفهوم "القومية المنهجية" methodological nationalism فهو يفترض أن المجتمع ينحصر داخل الحدود الوطنية للدولة وأن الدولة هي القوة المطلقة التي تتحكم في المواطنين. ولكن منذ ذلك الحين الذي صاغ فيه مارشال تلك الآراء، أثارت العولمة بتطوراتها بعض التساؤلات والتحفظات حول عدد من خصائص المجتمع المرتبط بالحدود أي حدود دولة واحدة. ففي المقام الأول، افترض مارشال مـِـن قبل، وفقـًا للتفسيرات التقليدية السائدة في عصره، وجود التجانس الثقافي بين مواطني الدولة الواحدة. إلا أن واقع

الأمر يقول لنـــا إنه نادرًا ما تحقق -على مستوى التاريخ – أنموذج مثالي لدولة قومية واحدة تتألف فقط من أمة واحدة وموحدة ومقررة لمصيرها، فقد وُجِدَ على الدوام تقريبًا في كل دولة قومية واحدة أقليات ثقافية كبيرة، كما أن البلاد المهاجَر إليها – أي "بلدان الهجرة" - قد استقبلت منذ زمن بعيد أفراداً ينتمون إلى ثقافات اجتماعية متباينة ومختلفة. بل إنه حدث في أواخر القرن العشرين، أن هناك دولاً ومجتمعات أصبحت تنظر إلى وجود الاختلاف الثقافي كحق من حقوق التمتع ببيئة يسودها التنوع الثقافي وأن ذلك هو الوضع المثالي في المجتمعات التي توجهت بفكرها نحو التعددية الثقافية. بالإضافة إلى ذلك، حدث أيضاً حشد يؤيد إحداث تغيرات لصالح حقوق الأفراد المقيمين في بلد ما منذ زمن بعيد رغم أنهم ليسوا بمواطنين أصليين، وكذلك حقوق الأفراد الذين يهاجرون فراراً من الاضطهاد في أوطانهم إلى أماكن أو بلدان أخرى. وسوف نلقي نظرة على هذه القضايا في قسم (٤,٤)من هذا الكتاب تتعلق بحقوق المواطنة متعددة الجنسيات، كما سنناقش في قسم (٤,٥)مفهوم "حقوق المواطنة لما بعد القومية أو الدولة الواحدة، وهو ما يُطلق عليه "حقوق المواطنة المتعدية للدولة أو القومية الواحدة " post-national citizenship rights. وأخيرًا، نعرج أيضاً في قسم (٤,٥) أدناه إلى الجدل القائم بخصوص المواطنة في بداية القرن الحادي والعشرين، وما يرتبط بذلك الجدل من احتمالات لوجود حقيقة وواقع جديد يُطلق عليه المواطنة البيئية العالمية. Global environmental citizenship

وقبل النظر في سياسة الحركات الاجتماعية المتعلقة بالمواطنة، سوف نلقي نظرة على الكيفية التي طرأت على مفهوم المواطنة منذ كان مارشال يؤلف ويكتب عن قضايا الثروة والفقر في زمنه. فقد حَدَثَ في نفس الوقت تقريبــًا الذي بدأت فيه الحركات الاجتماعية يظهر تأثيرها على حقوق المواطنة منذ سبعينيات القرن الماضي فصاعدا ، أن بدأت أيضاً

حركات التحرر الحديث لدول الرفاهية neo-liberalization of welfare states كرد فعل واستجابة للأزمة التي يعود سببها إلى إجراءات الجمود الإداري التي أخذت بالمنهج الكينسي Keynesian management في إدارة الرأسمالية ، فقد تضمنت اتجاهات التحرر الحديث تركيزاً على التحرر من الدولة وهي التي ترتبط تقليديـاً بالليبرالية (التحررية) الكلاسيكية ، التي جرى بَث حياة جديدة فيها من قِـبل اليمين الجديد New Right خاصة في بريطانيا والولايات المتحدة باتِّباع النهج الذي سارت عليه رئيسة الوزراء السابقة تاتشر والرئيس الأمريكي السابق ريجان (وهو ما أُطلق عليه التاتشرية والريجانية Thatcherism and Reagonomics). فمن هذه الأصول والمنهجيات، أصبحت سياسة الليبرالية الحديثة جزءًا من أدوات أداء العمل للحكومات في جميع أنحاء العالم؛ وقد تضمنت عمليات ضمان النمو الاقتصادي الحالي – بدرجات مختلفة حسب النجاح في الأداء – خفض الضرائب التجارية بهدف جذب الشركات متعددة الجنسيات، وخفض التكاليف الحكومية، ومحاولة تمرير أو إلقاء عبء تكاليف إعادة وصياغة النِتاج الاجتماعي costs of social reproduction على كاهل المواطنين. وعلى النقيض من ذلك، فإن الحركات الاجتماعية عادة ما تأتي من اليسار Left إذ تؤكد على مبادئ المساواة والحرية لتحقيق إمكانات المرء الكامنة بالكامل؛ وتهدف بوجه عام إلى الارتقاء بالتنظيم والإنفاق الحكومي. لكن من الصعب الدفاع عن المساواة في المواطنة وتوسيع رقعته في بيئة يسود فيها الترويج للأسواق وزيادة اختيارات المستهلكين باعتبارها أفضل وسيلة لتقديـم الخدمات العامة. إن سياق توسيع نطاق السوق الذي من خلاله تثير تعريفات الحركة الاجتماعية شكوكها في التفسيرات السائدة للعضوية والهوية في المجال المدني، مع ما يترتب على ذلك من قيود على المطالبة بحقوق المساواة وتوفير بيئة الاختلاف عن الدولة.

(١ , ٤) ت. هـ. مارشال: قضايا المواطنة، والطبقة الاجتماعية، والدولة القومية

T. H. Marshall: Citizenship, Social Class, and the Nation-State

تُعد نقطة البداية الكلاسيكية لمناقشة مفهوم المواطنة هي التحليل التاريخي الاجتماعي – السوسيولوجي – الذي قام بصياغته توماس همفري مارشال، فقد عكست كتاباته الفكر الذي ساد في ذلك الزمان والمكان الذي عاصره ذلك الباحث السوسيولوجي الشهير، فقد صاغ كتاباته في ذروة التفاؤل بشأن تحقيق دولة الرفاهية التي كان يأمل أن توجد في فترة ما بعد الحرب في بريطانيا – بعد الحرب العالمية الثانية – ومِن ثَم فكتاباته هذه لها ارتباط محدود يَقصُر عن فهم قضايا المجتمع المعاصر. ومع ذلك، فإن الإطار التحليلي الذي قدمه مارشال، والذي ينظر فيه إلى المواطنة على أنها تشمل الحقوق المدنية والسياسية والإجتماعية، لا يزال يُعد مفيدًا ومُعتـَمدًا على نطاق واسع. علاوة على ذلك، فرغم أن هناك عددًا من أوجه القصور في أنموذج مارشال إلا أنه أظهر بوضوح مسار الاتجاهات التي ساعدت على تطور علم الاجتماع السياسي الجديد الخاص بالمواطنة وعلاقتها بالسياسة الثقافية للحركات الاجتماعية وعمليات العولمة.

ويرى مارشال في تحليله أن المواطنة تتكون من ثلاثة أنواع من الحقوق هي الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية. تشمل الحقوق المدنية حماية الحريات الفردية، بما في ذلك "حرية الشخص وحرية التعبير والفكر والعقيدة، والحق في التملك وإبرام العقود سارية المفعول، والحق في نيل العدالة "(Marshall,1992:8). ويرى مارشال الحقوق المدنية التي ارتبطت بالمؤسسات الحديثة لمحاكم العدالة المدنية والجنائية، بأنها تطورت منذ القرن الثامن عشر. وتشمل الحقوق السياسية الحق في "المشاركة في ممارسة السلطة السياسية كعضو في هيئة مناط بها سلطات سياسية أو كناخب لأعضاء تلك الهيئة "(١٩٩٢: ٨). ووفقا لما يراه مارشال، مع أن تلك الحقوق قد توفرت

بالفعل بالنسبة للبعض، فإنها لم تتحول إلى حقوق للمواطنة كاملة إلا في القرن العشرين مع اتساع نطاق الاقتراع العام ليشمل جميع البالغين. وهذا أرسى مبدأ اعتمادها على الأحوال الشخصية، بدلاً من إقتصارها على الوسائل الاقتصادية. أما عن الجانب الذي يتعلق بقيام المؤسسات، فقد شمل ذلك تطور البرلمان ومجالس الحكم المحلي التي تشكلت في القرن التاسع عشر. ويرى مارشال بأن الحقوق الاجتماعية قد تطورت في شكلها الحديث في القرن العشرين من خلال مؤسسات دولة الرفاهية بما في ذلك إقرار النظام الوطني للتعليم الإجباري والخدمات الصحية والاجتماعية. ويعتبر تعريف مارشال للحقوق الاجتماعية أكثر تجريدًا من تعريفه للحقوق المدنية والسياسية التي عكست وجهة نظره الواسعة عنهما خاصة:

أعني بالعنصر الاجتماعي توفر المجموعة الكاملة لتلك الحقوق الاجتماعية بدءًا من الحق في المشاركة في قدر متوسط من الرفاهية الاقتصادية، والشعور بالأمن في ممارسة الحق بالمشاركة على نحو كامل في التراث الإجتماعي، والعيش كإنسان متحضر وفقـًا للمعايير السائدة في المجتمع. (١٩٩٢: ٨).

وربط مارشال التطور التاريخي للمواطنة بتطور الرأسمالية. وكان مهتمـًا على وجه الخصوص بقضية تطور حقوق المواطنة بحيث يتزامن تطورها كنظام من أنظمة المساواة مع الرأسمالية كنظام لغياب المساواة. واقترانـًا بالحقوق المدنية والسياسية، فقد رأى مارشال أن التطور البطيء للحقوق الاجتماعية يساهم في تطوير نظام موازي لمساواة لها جوهرية وقوة تخـفف من – وتتعارض وتتناقض مع – أوجه اللامساواة الاقتصادية للرأسمالية. وقد عبر Marshall عن ذلك بقوله (1992:33):

إن توسيع نطاق الخدمات الاجتماعية ليس في المقام الأول وسيلة من وسائل تحقيق المساواة في الدخل... فما يهم هو أن هناك إثراء عامًا في المضمون الملموس للحياة

المتحضرة ، وتقليلاً عامًا للمخاطر وانعدام الأمن، وتحقيق التكافؤ بين هؤلاء الأوفر حظًا والأقل حظًا على جميع المستويات: بين الأصحاء والمرضى، بين العاملين والعاطلين عن العمل، بين كبار السن والشباب، والأعزب ورب العائلة الكبيرة. فالمساواة لا توجـَّه أولويتها بحيث تُفَعَّل بين الطبقات أهم ولكن المساواة الغائبة تكون بين أفراد ينتمون إلى فئة سكانية ما، إلا أنه يجري التعامل معها الآن كما لو كانوا يشكلون طبقة واحدة. فالمساواة في الوضع الاجتماعي أكثر أهمية من المساواة في الدخل.

وعلى الرغم من أن أوجه التفاوت الموجودة والقائمة في زمنه التي أولاها مارشال اهتمامه تركز على أوجه التفاوت الطبقي فقط، فمن الواضح - في نفس الوقت - بناءً على فهمه للعلاقة المتداخلة بين الرأسمالية وحقوق المواطنة أنه رأى أن الصراع الطبقي يمكن إزاحته والتخلص منه حقيقة من خلال تطوير حقوق وأوجه المواطنة. وقد ذهب مارشال إلى حد التكهن بأن المواطنين سوف يكون لديهم اهتمامـــــاً أقل بكسب أجور مرتفعة، ولن يكون ذلك بسبب الارتفاع الكبير في مستوي الضرائب في دولة الضمان الاجتماعي والرفاه فحسب، ولكن لأن المال سوف يصبح أقل أهمية في حد ذاته في بيئة قد توفرت فيها ضروريات الحياة على قدم المساواة قانوناً لجميع المواطنين - بما في ذلك المعاشات التقاعدية ، وإعانات البطالة، والتعليم الجيد، والرعاية الصحية، وما إلى ذلك من خدمات ضرورية (١٩٩٢: ٤٧-٤٨).

إلا أن تلك التفاصيل التي تنبأ بها مارشال لم تُؤتِ ثِمارها وتثبت صحتها بعد ذلك، ولكن ما يهمنا من نقاط جدلية حول الموضوع هو أن تطوير وتحسين حقوق المواطنة يُعد أحد العوامل التي ساهمت في تراجع سياسة التباين الطبقي نتيجة لتوجيه المواطنين لنضالهم السياسي إلى الدولة ذاتها ومطالباتها بإيجاد قدر أكبر من المساواة؛ كما أصبح أيضاً خِلاف العمال وصراعهم مع مالكي وأرباب الأعمال التجارية أقل أهمية.

وبطبيعة الحال، كان من الممكن أن تظل مشكلة التفاوتات الطبقية عند توفير الرعاية والضمان الاجتماعي الشغل الشاغل للمواطنين، كما كانت في زمن مارشال، ولكن في واقع الأمر، لم يعد هذا هو الحال. فلم يقتصر الأمر على التخلص من الصراعات الطبقية على المستوى الاقتصادي فحسب، بل حل مكان ذلك نظام المساواة في الوضع status equality، وهو أمر أمكن تحقيقه وبناؤه في ضوء حقوق المواطنة التي قام مارشال بتوضيحها؛ كما أن قضية التباين الطبقي - الطبقة الاجتماعية - لم تعد هي الهوية الرئيسة التي تدور حولها المطالبات بتحقيق قدر أكبر من المساواة.

الحدود المُـقيدة لتفسير مارشال للمواطنة

يتضمن تفسير مارشال العديد من المشكلات المتعلقة بدراستنا للمواطنة من حيث علاقتها بالسياسة الثقافية للحركات الاجتماعية والنتائج والتبعات التي تنتج عن العولمة. وسوف نتناول هذه الموضوعات بشكل واضح في الفصول التالية، أما في الوقت الحالي فسوف نلقي نظرة على أوجه القصور في نظرية مارشال للمواطنة بشكل عام.

أولاً، كانت هناك انتقادات لأنموذج مارشال بسبب الطريقة الذي مال فيها إلى تجاهل السياسة. وثمة مَن يقول - وأبرزهم النقد الموجه من انطوني جيدنز إليه- أن تناول مارشال لقضايا إتساع نطاق حقوق المواطنة قد اتسم بنظرة تؤمن بضرورة تطور واتساع حقوق المواطنة وهو ما نسميه هنا بالنظرة التطوُّرية evolutiomist؛ أي أن الأمر يبدو كما لو كان هناك حتمية تطور طبيعي من الحقوق المدنية إلى السياسية إلى الاجتماعية كمراحل تطورية في سير تطور المجتمع الصناعي الحديث. ويعلق جيدنز على ذلك قائلاً إن مارشال أخفق في تناوله لطبيعة تطور هذه الحقوق فهو لم يوضح أن كل مجموعة من مجموعات الحقوق الثلاث هذه لم تتحقَّـق إلا بعد صراع شاق طويل

(Giddens,1982:171)؛ ولا يتفق كل الذين قاموا بالتعليق على آراء مارشال مع جيدنز. تقول Barblet (1988) مثلاً إن بعض المعلقين تبنى في واقع الأمر وجهة نظر مغايرة تمامـــاً لرأي جيدنز بقوله إن أنموذج مارشال يشير إلى أن توسيع حقوق المواطنة والحصول عليها لا يتم إلا من خلال الصراع. وتنبع هذه التفسيرات المتباينة -إلى حد كبير -من غموض رؤية مارشال الخاصة بهذه المسألة. فهو بالتأكيد مهتم بتسلسل تطور حقوق المواطن أكثر من اهتمامه بالكيفية التي من خلالها جرى تحقيق هذا التطور، كما قدم تفسيراً غير متسق ، بل يتصف بالتناقض أيضاً ، فهو يقول في عمله "المواطنة والطبقة الاجتماعية Citizenship and Social Class"، إن نمو المواطنة وتطورها " تتنشط ويحدث لها عملية تحفيز لأجل نيل حقوق المواطنة هذه ، كما يكون الدافع أيضاً هو التمتع بتلك الحقوق حين الظفر بها"، ولكنه يصرح مباشرة بالقول بعد ذلك إن "الأدوات المألوفة للديمقراطية الحديثة جرى صياغتها من قِبل الطبقات العليا وانتقلت تدريجيـاً إلى الطبقات الدنيا" (Marshall,1992:24-25). ويبدو أن تفسير باربالت يعبر عن رؤية أكثر منطقية، فهي تقول: على الرغم من أن مارشال لم يتحدث عن الصراع، فيبدو أن ما كان يقصده هو صراع المبادئ بين الرأسمالية كنظام أساسه عدم المساواة، من جهة، والمواطنة كنظام للمساواة وليس صراعـاً بين الفئات الاجتماعية الفعلية، من جهة أخرى. فمن وجهة نظر باربالت ليس من الممكن الحُكم - من واقع تعليقات مارشال المتفرقة - ما إن كان مارشال قد حدد سبب ذلك الصراع على أنه كان مسألة مساومة وتسوية أو مسألة صراع واقتتال وعنف. ومع ذلك، على حد ملاحظته، فإن التركيز على تطوير مجموعات جديدة من الحقوق مستقاة من الحقوق القائمة والموجودة فعلاً - المقترنة بعدم اهتمام مارشال بالظروف الفعلية لتطورها - يميل بتفسير أنموذجه نحو مبدأ نشوء الحقوق وحتمية تطورهـــا تدريجيـــاً عبر الزمن (Barblet,1988:30-31).

ومن وجهة نظر مارشال، ففي أوج موجة إنشاء دولة الرفاه والضمان الاجتماعي في بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية، كان من المفترض ألا تبدو رؤية مارشال بضرورة حدوث تطور طبيعي لحقوق المواطنة بأنها كافية على النحو الذي بدا فيه لمعظم علماء الاجتماع، إذ كانت حقوق المساواة تعوزها القدرة على الانتشار والتوسع في ذلك الزمن. ومن وجهة نظرنا في القرن الحادي والعشرين، فمن الواضح أن المساواة في حقوق المواطنة تُعد أحد الأهداف الرئيسة للسياسة الثقافية. ومع الاختلاف باستمرار حول أبعاد تلك المساواة، فلا يمكن ضمان تأمين تلك الحقوق في النهاية، فإنها بالتأكيد لا تتطور وفقا لمنطق ثابت وله أصوله.

يرتبط مذهب ضرورة التطور الضمني في إقرار حقوق المواطنة حسب تفسير مارشال بمشكلة أخرى وهي: أنه افترض على ما يبدو أن تطور حقوق المواطنة يأخذ نفس الشكل في جميع البلدان. إلا أن تأريخ مارشال لتطور حقوق المواطنة يعتبر بمثابة وصف للمجتمع البريطاني. ولكنه بالرغم من ذلك - وفي الوقت نفسه - يقترح أنموذجـًا عامًا لتطور العلاقة بين المواطنة والطبقة الاجتماعية في المجتمعات الرأسمالية. إلا أننا نفهم ضمنًا أن الحالة البريطانية ليست أنموذجًا فريداً من نوعه، ولكنها تُعد مُمَثِّلَة لكافة المجتمعات الرأسمالية. فهذا الافتراض الذي يعكس عمومية أنموذجه المقترح يعتبر إفتراضاً غير مبرّر لم يثبته تطور المواطنة في بلدان أخرى (Turner,1990). أما في حالة الولايات المتحدة، فيرى مايكل مان أنه بسبب منح الحقوق السياسية للطبقة العاملة في أمريكا في وقت سابق بكثير عن بريطانيا، وذلك قبل أن يشتد عود الحركة العمالية بما فيه الكفاية لتشكِّل تحديـًا حقيقيـًا للطبقة الحاكمة، أسس العمال مجموعات مصالح داخل الدستور السياسي والنظام الحزبي (Man,1996). ونتيجة لذلك، كانت الحقوق الاجتماعية متخلفة بالفعل في الولايات المتحدة قبل

ظهور تأثيرات العولمة الليبرالية الحديثة. هذا وتتصف الدول الاسكندنافية على النقيض في الطرف الآخر، حيث اتصف تقديم الرعاية والضمانات الاجتماعية بشمول وسخاء أكثر من غيرها، وهي إصلاحات قام بها حزب اشتراكي قوي، ونقابات عمالية، ومنظمات المزارعين في مطلع القرن العشرين (Stephens,1996).

مِن وجهة نظر الحركات الاجتماعية، لا يزال هناك جانبٌ أكثر أهمية من جوانب مبدأ العالمية Marshall's universalism- عالمية حقوق المواطنة - الذي دعا إليه مارشال: فهو يفترض أن حقوق المواطنة داخل المجتمع تُشكِّل أساسًا عالميًا أصيلاً إذ تكفل المساواة بين كافة المواطنين. إلا أن التحدي الأكثر تفصيلاً لهذا الرأي، من الناحية النظرية، أتي من مؤيدي المساواة بين الجنسين: المساواة بين الذكر والأنثى. وليست القضية أن مارشال تجاهل الفروق بين الجنسين تماماً في وصفه للتطور التاريخي للحقوق، فقد ذكر أن الطريقة التي تقدمت فيها المرأة من ناحية المواطنة حدث بمعدل أبطأ من الرجل، على سبيل المثال، فيما يتعلق بحصول المرأة على الحق في التصويت. لكن حسبما ترى سيلفيا وولبي (١٩٩٤)، فإن تحليل مارشال لحقوق المواطنة مليء بافتراضات قاصرة خاصة بنوع الجنس – جنس المرأة – حتى إنه أخفق في ملاحظة أن تطور حقوق المرأة أخذ في واقع الأمر مساراً مختلفًا تماماً عن مسار الرجل، بل إنه في بعض النواحي أخذ نقطة نهاية مختلفة عما وصل إليه الرجل، حتى في الحالة البريطانية. وكمثال على ذلك، أشارت الكاتبة إلى أن النساء تمتعن بعدد قليل للغاية من الحقوق المدنية حتى وقت الحصول عليها فيما بعد في إطار نضال أوسع نطاق من أجل الحصول على الحقوق السياسية في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين: مثل الحق في التملك، وحق ممارسة العمل المهني، وعدم التعرض للضرب من قبل الأزواج، والطلاق، وهلم جرا. فلم يتم الحصول على بعض هذه الحقوق إلا

بعد الحصول على الحقوق السياسية، الأمر الذي عكس - من ثم - طبيعة ومسار التطور الذي افترضه مارشال لجميع المواطنين. أضف إلى ذلك، أن وولبي ترى أن بعض هذه الحقوق لم يتم الحصول عليها حتى يومنا هذا ، على سبيل المثال، الحق في الإجهاض – التخلص من الجنين – فهي تنظر إليه كحق من الحقوق المدنية الأساسية في حرية تحكم المرء في جسمه الخاص به، كما أن الحقوق الاجتماعية الخاصة بالاختلاف – اختلاف نوع الجنس – والمساواة بين الجنسين، كما سنرى في الجزء(٣,٤) تعتبر إشكالية في حد ذاتها بالنسبة للمرأة حيث تظل الأعراف التي تحابي الذكر والذكورية أمراً مفروغا منه. ويمكن طرح نقاط مماثلة فيما يتعلق بحقوق المواطنة بالنسبة لأولئك الذين لا يتوافقون مع المعاير التي فرضها العـُرف والتقاليد بشأن المواطنة. ومن الأمثلة الصارخة على ذلك حركة الحقوق المدنية للسود في الولايات المتحدة، فما زالت تُسيَّر حملات من أجل حرية الأفراد السود، ومعاملتهم على قدم المساواة مع الرجل الأبيض أمام القانون، وكذلك الحرية الاقتصادية للسود الجنوبيين حتى بعد مرور حوالي مائة عام من منحهم الجنسية الأمريكية رسميًا بعد انتهاء العبودية (Morris,1993). وكما سنرى في الجزء ٤-٤ من هذا الفصل، فلدينا نقطة جدل تتعلق بأن النظام القضائي في الولايات المتحدة مازال لا يتعامل بجدية مع مضايقات التمييز العنصري بحق السود، مما يعني أن المواطنين السود لا يزالوان محرومين من الحرية الشخصية.

لقد أصبحت افتراضات مارشال المتعلقة بالمواطن العادي وعالمية حقوق المواطنة ينظر إليها أيضاً بشكل متزايد على أنها تتسم بالإشكالية بالنسبة لمفهوم الثقافة وتفسيره لها. لكن المقصود بمفهوم "الثقافة " أمر معقد للغاية في هذا السياق: فحتى على افتراض التجانس والتشابه الشديد بين المواطنين عند اختيارهم الأنماط الحياتية الخاصة بهم، وتشابه الأصول القومية والتاريخ واللغة، فالمشكلة أن مارشال يسقط

ويعادل الحقوق الثقافية ببساطة بمفهوم الحقوق الاجتماعية. بالنسبة لمعاصري مارشال الذين عاشوا في زمنه، فقد كان التمتع بالحقوق التي توفر للمرء "عيش الحياة ككائن متحضر" هي التي تـُعد مكونـًا ثقافياً ، مثل التمتع بحقوق التمتع بالمتاحف العامة ومواقع التراث والفنون المدعومة من قِبل الدولة، بل ربما الأهم من ذلك في بريطانيا، التمتع بالاستماع إلى هيئة الإذاعة البريطانية وزيارة مقرها وخدمة الإذاعة العامة التي اعتاد المشاهدون والمستمعون على دفع مبلغ مقابل التمتع بذلك، وهو أمر انتشر بشكل كبير في فترة ما بعد الحرب. فمفهوم "الثقافة" له أوجه متعددة هنا، إذ يشمل الثقافة القومية |الوطنية، وإحياء ذكرى تاريخ الأمة؛ والثقافة الرفيعة، المقصود بها "الأعمال والممارسات الفكرية وبوجه خاص النشاط الفني" (والاقتباس هو اقتباس وليامز في كتاب jordan and weedon,1995:6-8)؛ وأيضاً ولكن إلى حد أقل التمتع بالثقافة الشعبية: فقد كان المـَثل الأعلى لهيئة الإذاعة البريطانية - ب . ب . س BBC - هو "مد الناس بالمعلومات وتعليمهم وتقديم الترفيه لهم". ثم إن الأمر امتد – في بريطانيا وتقريبـًا في كل مكان آخر – ليشمل التشكيك في مصداقية القول بوجود فروق مطلقة بين الثقافة الرفيعة والوضيعة ، مثل تلك التساؤلات التي تتساءل (هل شِعر بوب ديلان Bob Dylanتصل جودته إلى جودة شِعر كيتس Keats؟ وهل عرض السرير غير المرتب كنوع من الفن يُعد فنـًا حقا؟) فالعولمة لها القدرة على الجمع بين الأشخاص والصور والأفكار التي تنتمي إلى أماكن مختلفة، ونفس الأمر يحدث مع "ثقافات المجتمعات" المختلفة، فقد أصبحنا ننظر للمجتمعات متعددة الثقافات بإيجابية. ونتيجة لذلك، وبعبارة بسيطة ومنطقية، أصبح مفهوم "الثقافة" لا يمكن تمييزه فعلياً عن مفاهيم "الاختلاف الثقافي" (بل يصف النقاد ذلك بإيحاء إيجابي بقولهم "النسبية الثقافية"، وهو قول ينظر إلى أن المعايير الثقافية تعد ذات قيمة متساوية). وكان الأثر

الملموس الذي تمخضت عنه المناقشات حول الاختلاف الثقافي المتعلق بحقوق المواطنة إعادة صياغة الهويات القومية / الوطنية كهويات متعددة الثقافات، وكذلك إعادة فهمنا أن الفئات المختلفة في المجتمع قد تحتاج إلى "حقوق ثقافية" مختلفة. ولذلك فإن مخطط مارشال للحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية يجب استكماله بالاعتراف بالحق في الاختلاف الثقافي (Pakulski,1997؛ Rosaldo,1999؛ Stevenson,2001,2003).

وأخيرا، فيبدو أن مارشال فهم المواطنة على أنها تتطور في اتجاه نقطة النهاية التي قام بتحليلها في بريطانيا في منتصف القرن التاسع عشر. وأهمل النظر في كيفية ارتباط ذلك ارتباطا وثيقا في هذا الصدد بالاقتصاد التوسعي الذي ظهر في فترة ما بعد الحرب فهو اقتصاد اتصف بالتوسع والانتشار، وقد افترض مارشال على ما يبدو أن الفكرة الكينزية بميلاد الشركات العملاقة التي تسيطر على الاقتصاد Keynesian corporatism سوف تؤدي إلى النمو الاقتصادي الذي لا ينتهي. كذلك رأى مارشال وجود هوة وتوتر أساسي بين مفهوم المواطنة ومبادئها، التي تسعى جاهدة إلى تقليل ممارسات عدم المساواة، من جهة، والرأسمالية، التي تنتج اللامساواة. إلا أنه أعرب عن تفاؤله بتسوية هذا التوتر لصالح سيادة المواطنة. وفي ضوء الازدهار والاقتصاد الذي يمر بصعود وفترات أزمات مؤقتة منذ سبعينيات القرن الماضي، وكذلك إعادة الهيكلة الليبرالية الحديثة للعلاقات بين الدول والأسواق، فإن الحقوق الاجتماعية التي افترض مارشال بأنها تشكّل نقطة النهاية لتطور حقوق المواطنة أصبحت محل نقاش مرة أخرى على نحو أكثر جدية.

(٢ , ٤) المواطنة، الثروة، والفقر
Citizenship, Wealth, and Poverty

من واقع التحليل الوصفي لتطور المواطنة في القرن الحادي والعشرين، أصبح أنموذج مارشال الآن شيئًا أشبه بالمثالية. ورأى مارشال الحقوق الاجتماعية على أنها تخفف من أسوأ حالات عدم المساواة التي تنتجها الرأسمالية، والتي تؤثر حتما على البعض أكثر من الآخرين. وتشمل الحقوق الاجتماعية ما يعتقد عادة بأنه "الرفاهية الاجتماعية" في الولايات المتحدة، وعلى نحو متزايد في مكان آخر: المساعدة المقدمة من الحكومة لأولئك الذين لا يشاركون في عمل مدفوع الأجر لتلبية احتياجاتهم الأساسية. ومع ذلك، بالنسبة لمارشال، كانت الحقوق الاجتماعية أكثر بكثير من "الرفاهية". حيث رأى حقوق المواطنة على أنها تنتج نظاما موازيا للرأسمالية، وهو مجال حياة يصبح فيه منطق السوق للمنافسة والربح غير ذي صلة. وفي أوروبا، تشكل الجزء الأكبر من دولة الرفاه من خدمات "الجامعات"، المتاحة للجميع، وكان أهمها مجانية التعليم والرعاية الصحية في بيئة ما بعد الحرب. ويقضي المواطنون معظم حياتهم في هذا المجال الموازي، إلى المرحلة التي تصبح فيها عدم المساواة التي تنتجها سوق العمل الرأسمالية غير متعلقة إلى حد كبير. وبالنسبة لمارشال، أحدثت المواطنة الاجتماعية توترا رئيسياً في المجتمعات الرأسمالية. ولم تنتج الرأسمالية عدم المساواة بين المواطنين فحسب؛ بل واقتضى السوق أن يكون المواطنون غير متساويين: أن تتوفر لديهم الحوافز لبيع جهدهم لكسب المال والمنافسة على استهلاك ما ينتج. وبالنظر إلى الماضي، تبدو وجهة نظر مارشال للتوفيق بين المواطنة والرأسمالية متفائلة للغاية (Turner,1986).

الأمر الأكثر أهمية هو أنه منذ أن كان مارشال يتطلع إلى توطيد أسس المواطنة في عام ١٩٤٨، شاركت جميع الدول في ذلك وتمت إعادة هيكلتها بدرجات مختلفة في

عمليات العولمة الليبرالية الجديدة. ولم تفقد الدولة قدرا كبيرا من السيطرة على العمليات الاقتصادية مع نهاية الإدارة الكينزية للرأسمالية، على الرغم من أن هذا غالبا الطريقة التي تمثل بها العولمة في خطاب الساسة. وتعتبر الليبرالية الجديدة مشروعًا اقتصاديًّا، ولكن تم تنسيقه وتسهيله من قبل الدول (Scott,1997). وعلى الرغم من أن المثل الأعلى لليبرالية الجديدة هو السوق الحرة، فإن الواقع هو الحكومة التي يحركها السوق (Somers,2008:93-95). وفيما يتعلق بالمواطنة الاجتماعية، شاركت الدول ذات التحررية الجديدة في استرجاع حدودها الخاصة بها، لإعادة صياغة مارغريت تاتشر، وخاصة فيما يتعلق بتكاليف الحقوق الاجتماعية. وحسب تعبير مارشال، انخرطت هذه الدول في توسيع نطاق السوق وتضييق مجال الحياة العامة التي كان من المفترض أن يتمتع فيها المواطنون بالمساواة. وفي واقع الأمر، أدى ذلك إلى ترتيبات جديدة معقدة بين الدول والأسواق بدلا من الحد من تدخل الدولة تماما (Crouch,2001).

وقد كانت "أصولية السوق" أكثر تقدمًا في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، حيث نشأت في سياسة "اليمين الجديد" والآن تبنتها – إلى حد أكبر أو أقل – الأحزاب السياسية المعنية باليسار الوسط. وعلى الرغم من وجود بعض المحاولات لإعادة رسم الحدود بين الدول والأسواق في أماكن أخرى في أوروبا، بما في ذلك الدول الاسكندنافية، تمت بقوة مقاومة عمليات التوغل في التأمين الاجتماعي والحق في التعليم والرعاية الصحية، كما هو الحال في أماكن أخرى في أوروبا الغربية، ولم تتقدم هذه العمليات أي شيء بنفس القدر (Cochrane,2001؛ Harvey,2005:112-115).

وفي المملكة المتحدة، حدثت مجموعة من الإصلاحات هدفت إلى خفض كلفة دولة الرفاه، التي كان لها تأثير مباشر على حصول المواطنين على الحقوق الاجتماعية. وأبرز هذه الإصلاحات إعادة إيجاد المواطنين بشكل فعال كمستهلكين. وفي بعض

الحالات، تواجد نوع من شبه التسويق، كما هو الحال في المملكة المتحدة، عندما تم تشجيع الآباء على اختيار مدرسة حكومية محلية لأطفالهم (عندما سابقا، كان من المتوقع الحضور إلى أقرب مدرسة لمنزلهم) أو - إذا كانوا يستطيعون ذلك - إرسالهم إلى المدارس الخاصة التي تتقاضى رسوما. وبالمثل، على الرغم من أن الرعاية الصحية ما تزال عامة في المملكة المتحدة، يتم الآن تشجيع الذين يستطيعون الحصول عليها على استكمال العلاج في الهيئة الوطنية للخدمات الصحية من خلال التأمين الصحي الخاص. كما أن معاشات الدولة متدنية جدا ولا بد من رفعها عن طريق الدفع في برامج خاصة، وهلم جرا. وهذا لا يعني أن المواطنين يتلقون علاجا مختلفا وفقا لدخلهم فحسب، بل يقلل أيضاً الالتزام بحقوق المواطنة والنتائج "العالمية" ويؤدي إلى وصم أولئك الذين لا يحصلون إلا على الخدمات الرديئة. وبالمثل، في الولايات المتحدة، حيث كانت الحقوق الاجتماعية بالفعل أقل تطورا بكثير من أي مكان في أوروبا، أدى خفض الانفاق الحكومي إلى خفض مستويات التأمين الاجتماعي والحصول على الرعاية الطبية لأشد الناس فقرا. وكانت التخفيضات في الميزانية الاتحادية لمساعدة الناس في حالات الطوارئ مسؤولة عن الطريقة التي ترك بها الفقراء للغاية في نيو أورلينز للتعامل مع الدمار الذي سببه إعصار كاترينا، الأمر الذي جعل واقع العيش تحت خط الفقر مرئياً على نحو مثير للصدمة للمواطنين الأمريكيين وللعالم (Somers,2008).

وانصب تركيز الليبرالية الجديدة على الحرية بدلا من المساواة. إذ ينبغي أن يكون الأفراد أحرارا في اختيار أفضل الخدمات المقدمة لأنفسهم ولأسرهم. ومن الناحية العملية، هذا يعني تشجيع المواطنين على اعتبار أنفسهم كمستهلكين للسلع والخدمات، وليس كمواطنين لديهم الحق في مستوى معين من مستويات تقديم الخدمات العامة. وتعتبر لغة "الحوافز" مهمة هنا على وجه الخصوص؛ حيث يتمثل

المثل الأعلى للتسويق في رفع المعايير لجميع السلع والخدمات عندما تضعف المنافسة بين مقدمي الخدمات احتكار الدولة. وفي كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، فإن التسويق يكون مصحوباً بتركيز على تطوير "رأس المال البشري" من خلال التعليم وتطوير المهارات والتدريب لزيادة فرص الأفراد في تطوير أنفسهم في سوق العمل. وفي هذا الصدد، حيث كان تفهم المواطنة سابقا على أنها تتضمن التأمين الاجتماعي ضد خطر البطالة، أعيد تعريفها الآن على أنها التزام لجعل المرء جاهزاً لسوق العمل (Roche,1995). وقد صاحب التركيز على العمل المدفوع الأجر تخفيضات حقيقية في الفوائد للأفراد العاطلين عن العمل. وفي أكثر الحالات تطرفًا من "التحفيز"، وضعت الحكومة الأمريكية برنامج التشغيل المؤقت الحكومي، وهو برنامج اجتماعي تم استحداثه لغرس الانضباط في العمل بين المستفيدين من الرعاية الاجتماعية (King,1991). ولكن من الناحية العملية، وبطبيعة الحال، ومع الانضباطية والتحفيز المرتفع، لا يمكن لجميع المواطنين تقاضي أجورًا مرتفعة وأصبحوا مستهلكين للخدمات الخاصة. ولكن من بين الآثار الرئيسة لإعادة هيكلة المواطنة أيضاً خصخصة الإخفاق في أن يصبح المرء مستهلكا جيدا: تم تفسير هذا الأمر على أنه مسألة من مسائل المسؤولية الشخصية، الإخفاق في القيام بخيارات صحيحة وذكية ومدروسة. وفي المجتمع الاستهلاكي، يعتبر الفقراء "مستهلكين معيبين" وليسوا مواطنين، تنقصهم المهارات والدراية لممارسة الحرية والتنافس مع الآخرين في السوق (Bauman,1998).

ليس من الغريب ، إذن ، أن يرافق السياسة الليبرالية الجديدة استقطاب الثروة. وتُـصنَّف بريطانيا والولايات المتحدة الآن على أنهما الأدنى في المجتمعات الأربعة الأكثر من حيث عدم مساواة في العالم المتقدم (مع البرتغال وسنغافورة)، وقد زاد عدم المساواة في الدخل بشكل كبير منذ منتصف سبعينيات القرن الماضي (Wilkinson and Pickett,2009).

وهذا يعتبر مقياسا لعدم المساواة المتزايد بين المواطنين بمعنى مباشر مفاده الاشارة إلى اعتماد أعداد متزايدة من الأشخاص على دعم الرعاية الاجتماعية والحصول على أجور منخفضة. لكنه، مع ذلك، يعتبر مؤشرا على عدم المساواة المتعلق بالمواطنة على نطاق أوسع، إذ يختار ذوو الدخول المرتفعة على نحو متزايد الخدمات العامة، في حين يجد أولئك الذين ليسوا قادرين على اختيار نمط الحياة الصحيح صعوبة في الخروج من دائرة الفقر.

ويعد تعريف وقياس الفقر في حد ذاته أمرًا سياسيـًا. ويعتبر التعريف الأقرب إلى المثل الأعلى للمجتمع الذي تصوره مارشال هو ذلك التعريف الذي قدمه بيتر تاونسند، وكما رأينا، في تصور مارشال للمواطنة ، ترتبط الحقوق الاجتماعية بفكرة أن جميع المواطنين يجب أن يكونوا قادرين على المشاركة في معيار مشترك للحياة "المتحضرة". وبناءً على هذا الفهم، فإن المواطنة والفقر متضادان. وفي الواقع، في السنوات التي تلت تأسيس دولة الرفاه في بريطانيا، كان من المفترض القضاء على الفقر تقريبا؛ ولم يظل الفقر يمثل مشكلة إلا بين كبار السن والمرضى والمعوقين، وكان من المفهوم أنه سوف تتم معالجة ذلك قريبا من خلال التوسع الاقتصادي المستمر. ومن المعروف أن تاونسند أعاد اكتشاف الفقر في ستينيات القرن الماضي. وعارض تعريف الفقر الذي على أساسه تم إجراء التقييمات السابقة، التعريف "المطلق" أو "الاعاشة". ووفقا لهذا التعريف للفقر، يرى تاونسند أنه كان مقيدا للغاية: تتجاوز ضروريات الحياة المتحضرة تلك المطلوبة ببساطة لتلبية احتياجات الحيوان. وعرف الفقر بعبارات نسبية، بأنه عدم وجود السلع التي تمكن الأفراد من المشاركة في الحياة اليومية:

ومن الممكن القول بأن الأفراد والأسر والجماعات تكون في دائرة الفقر عندما تفتقر إلى الموارد اللازمة للحصول على أنواع الغذاء، والمشاركة في الأنشطة، واللازمة لوجود ظروف المعيشة ووسائل الراحة التي تتفق مع العرف أو على الأقل تلك التي يتم تشجيعها

أو اعتمادها على نطاق واسع في المجتمعات التي ينتمون إليها. وتعتبر مواردهم أقل بشكل خطير من تلك التي تلزم متوسط الفرد أو الأسرة التي، في الواقع، يتم استبعادها من الأنماط المعيشية والعادات والأنشطة العادية. (Townsend، منقول عن Scott,1994:78-79)

وعلى الرغم من عدم استخدام تاونسند لمصطلح "المواطنة" في عمله، يعتبر تعريفه للفقر مكملا لوجهة نظر مارشال المتعلقة بحقوق المواطنة: الفقر له عواقب بالنسبة للمواطنة، حيث تنطوي المواطنة على الحق في المشاركة الكاملة في المجتمع.

ويستخدم تعريف تاونسند للفقر في كثير من الأحيان في الأبحاث التي أجرتها المنظمات غير الحكومية مثل مؤسسة جوزيف راونتري في بريطانيا. فمن الصعب استخدامه كقاعدة لقياس الفقر لأنه من الضروري تحديد ما ينبغي تضمينه وفقا للعرف، وبالضبط مقدار المال اللازم من أجل العيش وفقا لهذه المعايير. وكلا من التغيير مع مرور الوقت؛ ما هو طبيعي الآن كان يمكن أن يكون ترفا منذ ٥٠ عاما (جهاز تلفزيون أو هاتف، على سبيل المثال)؛ وكلفة تغيير هذه الأشياء بالنسبة لبعضها البعض وكذلك مع ارتفاع التضخم. وحدد تاونسند نفسه الرقم بـ ١٥٠ بالمائة لمعدل إعانات البطالة في بريطانيا، بعد أخذ تكاليف الإسكان في الحسبان، وهذا ما أكدته دراسة واسعة النطاق لاحقة عن الفقر في بريطانيا في عام ١٩٨٥. وهذا يعني أن جميع من هم على استحقاقات الرعاية الاجتماعية أو المعاشات الحكومية في بريطانيا يعانون من الفقر، حيث تعيش نسبة عالية من هؤلاء على دخول منخفضة. ومن الواضح، إذن، أنه مثلما ارتفعت أعداد العاطلين عن العمل والعاملين بأجور متدنية، ارتفعت أيضاً معدلات الفقر.

تفضل الحكومات استخدام التعاريف الخاصة بها لخط الفقر الوطني ، والتي تؤدي إلى أرقام أقل من ذلك بكثير. وفي الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، التعريف الأكثر شيوعا المستخدم هو خط الفقر الأوروبي، الذي يحدد الأسر بأنها

المعرضة لخطر الفقر إذا كان لديها دخل أقل من ٦٠ في المئة من متوسط الدخل الوطني. وهذا يعتبر مقياسًا غير دقيق جدا، ولكن من السهل استخدامه في جمع بيانات المسح. وفي ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧، كان في المملكة المتحدة حوالي ١٣ مليون شخص في أسر تعيش تحت عتبة هذا الدخل المنخفض. وهذا يمثل نحو خمس عدد السكان (٢٢٪). وهذه النسبة في تزايد منذ عامين قبل هذا، وبعد عدد من السنوات انخفضت فيها (انظر: موقع الفقر www.poverty.org.uk). وفي الولايات المتحدة، لا يزال يعرف الفقر من حيث الفقر المدقع. ويعتبر مواطنو الولايات المتحدة من الفقراء عندما يكون لديهم مصدر دخل غير كاف للعيش. وخط الفقر الرسمي هو مستوى الدخل الذي يسمح بتوفير ضروريات الحياة، ويحدد كل عام للدول المختلفة. ومع ذلك، يعتبر المبلغ في العام الذي من المفترض أن يلبي الاحتياجات المنزلية الأساسية منخفضًا للغاية، حيث إن "سلة" السلع التي يغطيها لم تتغير منذ وضعها في عام ١٩٥٠. ويقول شوارتز أنه يجب تحديد خط الفقر الرسمي بأعلى من ذلك بكثير لأنه غير مرتبط بالاحتياجات الفعلية للأسر الأمريكية، والتي تختلف جدا الآن، ومن ثم يتعين عليناالشك في هذه الإحصاءات التي تدّعي تمثيل مدى الفقر في الولايات المتحدة الأمريكية (Schwartz's,2005:49-50). ولكن حتى باستخدام هذا الإجراء، والذي يميل إلى خفض الأرقام، كان يعيش ما يقرب من ١٢,٥ في المئة من الاميركيين في الفقر في عام ٢٠٠٨ (مكتب الإحصاء الأمريكي: www.census.gov/hhes/www/poverty.html).

وكما يشير روث ليستر، تم وصف الفقراء بالغيرية منذ فترة طويلةحيث ترسم الخطوط الأخلاقية "بيننا" أو الأغنياء بجدارة أو غير الفقراء أو "هم"، الذين يعتبرون مختلفين بطبيعتهم. ومن الناحية التاريخية، حددت الخطابات المتعلقة بالفقراء "غير

المستحقين" و "الطبقات الخطرة" الفقراء على أنهم مرضى ومجرمين (Leicester,2004). وتتشابك التفسيرات المعاصرة للفقراء، حتى عندما تكون حسنة النية، مع مثل هذه التقييمات.

والمصطلح الأكثر إثارة للجدل المستخدم للإشارة إلى الفقراء هو "الطبقة الدنيا". وفي الولايات المتحدة، يميز هذا المصطلح الفقراء عن بقية المجتمع ، وفي نفس الوقت يلخص السلوك الذي يبقيهم في حالة الفقر. وثمة مَــن يقول إن الأشخاص الفقراء على المدى الطويل يوجدون "ثقافة الفقر"، مع استخدام الرفاه لتجنب العمل في وظيفة مدفوعة الأجر، والافتقار إلى الدافع للتكامل مع بقية المجتمع. وينظر إلى الطبقة الدنيا على أنها تتكون من الأمهات الوحيدات اللاتي يعتمدن على الرفاهية والرجال شبه المجرمين الذين لا يعملون، وترتبط بنمط حياة السود على ما يفترض، الذي تنجب فيه المرأة أطفالا لديهم العديد من الآباء الذين لا يعولونهم. حيث ينظر إلى الأعداد الكبيرة من السود - الذين يعيشون في الفقر في أحياء الأقليات في المدن الأمريكية - على أنهم يشكلون "الطبقة الدنيا". وفي الواقع، فإن معظم الفقراء في الولايات المتحدة لا يعيشون في المناطق الحضرية ومعظمهم ليسوا من السود (Fainstein,1996). ومع ذلك، يرى أصحاب النظريات عن الطبقة الدنيا أنها الطبقة التي تنتج الفقر. ففي الولايات المتحدة، لا يملك الشباب أو غير المتزوجين أو الرجال الذين ليس لديهم أولاد الحق التلقائي في الاستحقاقات التي تقدمها الدولة؛ ولديهم الحق في إعانة البطالة القائمة على التأمين، ولكن ثمة أعدادا متزايدة لا تتأهل للحصول عليها لأنها عملت بشكل ضئيل وحققت مساهمات قليلة للغاية. ومن الناحية العملية، تكون فقط الأمهات الوحيدات هن المستحقات للحصول على إعانات الرعاية المستندة إلى استطلاع الموارد، ومعونات الأسر التي تعول أطفالا. ويرى تشارلز موراي أحد أهم مؤيدي رؤية اليمين الجديد "للطبقة الدنيا"، من منظور الاختيار العقلاني أن استحقاقات

الرعاية الاجتماعية تجعل الاعتماد على الدولة إمكانية جذابة بالنسبة لكثير من النساء أكثر من الزواج أو العمل بأجر (Leicester,1996). ويتمثل الحل في تغيير الخيارات الرشيدة للأمهات الفقيرات عن طريق حملهن على العمل من أجل تحقيق الرفاهية.

وفي ثمانينيات القرن الماضي، حاول وليام يوليوس ويلسون إيجاد فهم مختلف "للطبقة الدنيا"، معتبرا أنه ينبغي النظر إليها باعتبارها ظاهرة اقتصادية واجتماعية وليس نتيجة الخيارات الفردية العقلانية. وقال إن "الطبقة الدنيا" تعتبر مرادفا "للغيتو"، الذي هو نتيجة الطبقات الوسطى من السود الذين انتقلوا من المدن الداخلية وتفاقم التوقعات الاقتصادية للمحرومين الأمريكيين من أصول أفريقية الذين ما زالوا هناك. وفي رأي ويلسون، فإن أكثر المشكلات أهمية بالنسبة لأعضاء "الطبقة الدنيا" هي العزلة الاجتماعية؛ حيث إن الكثير من الأسر في المناطق الفقيرة من المدينة تعاني من البطالة طويلة الأجل، ولا تتواصل إلا تواصلا ضئيلا مع من يشغلون وظائف ثابتة، ويصبح الاعتماد على الرعاية الاجتماعية نمط حياة (Wilson,1987). لكن على الرغم من تأكيد ويلسون على الأسباب الهيكلية، ينظر إلى استخدامه لمصطلح "الطبقة الدنيا" على أنه يعتبر قريبا جدا من المصطلحات الأخلاقية لليمين الجديد ليشكك في تفسيرهم للفقر في المناطق الحضرية. ونتيجة لذلك، تخلى عن هذا المصطلح، مفضلا "غيتو الفقراء" (Silver,1996).

وفي أوروبا، فإن مصطلح "المهمشين اجتماعيا" هو الاكثر شيوعاً لتمييز الفقراء عن بقية المجتمع. وقد برز التهميش الاجتماعي في فرنسا في منتصف ثمانينيات القرن الماضي ليشير إلى تزايد البطالة، والتهميش، وتصورات حدوث زيادة عامة في عدم استقرار حياة الكثير من الأشخاص (Leicester,2004:75). واعتبر الكثير من ذلك نتيجة لظروف اجتماعية جديدة: "الارتفاع في البطالة طويلة المدى والمتكررة وعدم

الاستقرار المتزايد للعلاقات الاجتماعية... وتفكك الأسرة، والأسر ذات الفرد الواحد، والعزلة الاجتماعية، وتراجع التضامن الطبقي على أساس النقابات وأماكن العمل والشبكات الاجتماعية (Silver,1996:113). ولم يكن "للتهميش الاجتماعي" صدى معنويٌ للمصطلحات مثل "الطبقة الدنيا". وفي الواقع، ارتبط ارتباطاً وثيقا للغاية بتعريف الفقر كحرمان نسبي، وتحديد مجموعة تم استبعادها من المعايير الاجتماعية بدلا من استبعاد أنفسهم. ويستخدم على نطاق واسع في وثائق سياسةالإتحاد الأوروبي وفي بريطانيا (مثال نادر على تبني المملكة المتحدة خطاب سياسة أوروبيًّا بدلا من الخطاب الأمريكي، على حد ملاحظة ليستر) (Leicester,2004:76).

ومع ذلك، فإن العديد من الانتقادات التي وجهت لمصطلح "الطبقة الدنيا" لم تطبق أيضاً إلا على "المهمشين اجتماعيا". وفي المقام الأول، ثمة من يقول إنه لا يزال يشير إلى أن الفقراء هم مختلفون بطريقة ما اختلافا جوهريا عن الآخرين فـي المجتمع. ويقول نورمانفينستين أن الفقراء لا يختلفون اختلافا نوعياً عن بقية السكان؛ وليس من خصائصهم كمجموعة ينبغي أن ندرسها من أجل فهم الفقر المتنامي. ويقول إن جميع أفراد الأسرة في مصطلحات "الطبقة الدنيا" و "غيتو الفقراء" و "المهمشين" يعملون على "صرف الانتباه عن ديناميكيات العمليات الاقتصادية والسياسية التي تولد وتنتج أعداد السكان الكبيرة للغاية والأماكن التي على ما يبدو تقع تحت أو خارج النظم الرأسمالية (Fainstein,1996:154-155). وبالمثل، تقول جيوفانابروكاسي أن "التهميش الاجتماعي" – ملمحة كما هو الحال بأن الفقراء يعتبرون خارج المجتمع – يزيح مشكلة عدم المساواة ويحتويها. ومع أن "التهميش" يشير إلى وجود قسم ثابت من المجال الاجتماعي، يوجد داخله المواطنون وخارجه الفقراء، وتشير فكرة عدم

المساواة إلى إمكانية تحقيق المساواة. ولذلك، تنطوي على تحليل أكثر ديناميكية للمؤسسات الاجتماعية والطريقة التي تصنع بها الفقر (Procacci,1996).

ثانيا ، على الرغم من أن "التهميش الاجتماعي" لا يشير حصرا إلى الاستبعاد من سوق العمل، ركزت سياسة الحكومة البريطانية لمكافحة الإقصاء الاجتماعي على القضاء على الفقر من خلال إشراك الأفراد في العمل بأجر. وقد شمل هذا مزيجًا من الحوافز، بما في ذلك دعم الدخل للأسر على أساس برامج الأجور المنخفضة وكذلك الرعاية الاجتماعية حتى العمل للآباء الوحيدين. والتركيز على العمل المدفوع الأجر باعتباره أساس المواطنة ليس أمرًا جديدًا؛ بل هو سمة من سمات جميع النظم القائمة على التأمين التي ترتبط فيها الرفاه بوضع العمل. ومع ذلك، على حد قول ليديا موريس يعتبر التركيز على العمل بأجر للقضاء على الفقر مشكلة لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار التغيرات الاجتماعية ذات النطاقات الأوسع التي تؤثر على الحقوق الاجتماعية. حيث استندت المواطنة في دولة الرفاه على العمالة الكاملة من الذكور والأسرة الصغيرة المكونة من معيل ذكر وأنثى تقدم الرعاية في المنزل. وبالنسبة لكثير من الناس، لم تعد الأسرة الصغيرة إمكانية (على الرغم من أنها لا تزال المثل الأعلى بالنسبة لمعظم الناس)، وهناك معدلات عالية من البطالة، ولا سيما في المناطق التي تم جلب العمال المهاجرين إليها للقيام بالوظائف غير الآمنة ومنخفضة الأجر. وفي مثل هذه الظروف، ليس من الغريب أن تكون الأمهات الوحيدات والرجال الوحيدين في جماعات الأقلية العرقية ممثلين بأكثر مما ينبغي في إحصاءات الفقر. ومن غير العدل التقليل من شأن النساء للاعتماد على الرعاية الاجتماعية في بيئة لا تزال فيها مرافق رعاية الأطفال غير كافية أو مكلفة للغاية في كثير من الأحيان. وبالمثل، عندما تكون

البطالة مرتفعة، وحتى أن الوظائف التي يفضل العمال البيض عدم القيام بها قد لا تكون متاحة للرجال والنساء من الأقليات العرقية (Morris,1996).

وترتكز برامج الرعاية الاجتماعية حتى العمل على افتراض أن الوظائف جيدة الأجر موجودة حيث يرفض المستفيدون من الرعاية الاجتماعية العمل بها. هذا ولم تثبت صحة التنبؤات القائلة بأن التكنولوجيا الجديدة سوف تؤدي إلى بطالة واسعة النطاق حيث إن الكثير من الوظائف ستصبح زائدة عن الحاجة. ومع ذلك، فإن فكرة أن أي شخص يمكنه الحصول على وظيفة جيدة الأجر ومستقرة تعتبر حلمًا أيضاً. ويعتبر التحرر الحديث، في جزء منه، رداً على ما كان ينظر إليه على أنه جمود سوق العمل في السياسة الاقتصادية الكينزية في سبعينيات القرن الماضي. وكما وجد أصحاب العمل صعوبة في التخلص من - أو إعادة توزيع - العمال الذين تحميهم نقابات العمال القوية وقوانين العمل الصارمة، كان من الصعب على الشركات أن تسلك نهجا مرناً لقبول عمال جدد. وقد أدى هذا إلى ارتفاع معدلات البطالة. وحيث كانت وما زالت المقاومة للتحرر الحديث قوية، في حين أن الأشخاص الذين لديهم وظائف بأجر يتقاضون أجورا جيدة ولديهم برامج تأمينات اجتماعية، لا يتاح للعاطلين منذ زمن طويل سوى فرصة ضئيلة للالتحاق بها. ويتم توجيه تسويق الليبرالية الجديدة إلى سوق العمل، لعرض مرونة عقود العمل والأجور المنخفضة لتحفيز النمو الاقتصادي الذي ينبغي أن يؤدي إلى انخفاض معدلات البطالة الثابتة. ولكن يعتبر وجود مستوى مرتفع نسبياً من البطالة الدورية أمرًا ضروريًا في هذا النوع من النظام: تستفيد الشركات من المجمع المتوافر المتمثل في العمال والتوظيف والفصل بحسب الضرورة، ويدخل الأفراد ويخرجون من سوق العمل (Potuzakova,2007). ويؤدي التحرر الحديث إلى إيجاد ما يسمى أحيانا "الوظائف متدنية الأجر": المنخفضة

الأجر وغير الآمنة، مع توقع القليل من الرضا الوظيفي أو الالتزام. ولا يعتبر العمل المدفوع الأجر للجميع حلاً للتهميش الاجتماعي، سواء في الدول التي أخضعت أسواق عملها إلى التحرر الحديث أو في تلك التي تم التصدي له فيها؛ لكن يعتبر تدني الأجور وفرص العمل المتقطع طريقا إلى الفقر، تماما مثل البطالة طويلة الأجل.

وقد اقترح جون سكوت استراتيجية مبتكرة للانخراط الاجتماعي بشأن الفروق في الثروة. ويقول إنه إذا نظرت إلى الفقر بعبارات تاونسند كحرمان نسبي، فإنه يرتبط بحكم بالامتيازات. وإذا كان يمكن حرمان الأشخاص من خلال استبعادهم من الحياة العامة، فإنهم أيضاً يتمتعون بامتيازات خاصة فيما يتعلق بالحياة العامة. وقد يُستبعَد المواطنون، ولكنه قد يستبعِدون أيضاً. ويشير إلى إمكانية رسم خط امتياز عند مستوى من مستويات الدخل، فوقه يمكن استبعاد الآخرين من المزايا من خلال التراجع إلى الإعانات الخاصة التي لا تتوفر لأغلبية المواطنين (Scott,1994). وينبغي أن تستهدف السياسة الرامية إلى إنهاء الإقصاء الاجتماعي الأثرياء على الأقل بقدر استهداف الفقراء، وذلك باستخدام الضرائب على الدخل فوق مستوى معين لإعادة توزيع الموارد إلى حد أكبر من ذلك بكثير، وإنهاء التعليم الخاص والرعاية الصحية الخاصة. وتقتضي مثل هذه السياسة تنسيقاً على مستوى عالمي؛ لكن الحكومات تحجم عن فرض ضرائب عالية على الأثرياء والشركات خوفا من ثنيهم عن الاستثمار، وتشجيع الأغنياء على إيداع أموالهم في ملاذات ضريبية بعيدا عن متناول الدولة.

وعلى عكس الأنواع الأخرى من المواطنين، سوف نلقي نظرة في هذا الجزء على عدم تنظيم الفقراء في حركة اجتماعية. وما تزال الحركة العمالية مهمة للعاملين في قطاعات اقتصادية معينة، وتكيفت النقابات على قوة العمل المتغيرة التي لم تعد تتكون

في الغالب من أرباب الأسر البيض الذكور. ولكن من الناحية التقليدية، اهتمت النقابات بحقوق العمال، ولم تهتم بالفقر والتهميش. بالإضافة إلى ذلك، أضعفت العولمة كثيرا الحركة العمالية، حيث لم يتوافق تنسيقها عبر الحدود الوطنية مع نمو الشركات المتعددة الجنسيات وتدفقات رأس المال (Sklair,2002). ومن الصعب جدا بالنسبة للفقراء الالتفاف – على وجه التحديد – حول القضاء على الفقر كمواطنين - وفي الواقع، ارتبط الفقر من الناحية التاريخية بإلغاء الحقوق المدنية والسياسية (Leicester,2004:164). ويرى ليستر، أن هذه الصعوبات ترتبط بشكل جزئي بالهوية؛ ففكرة الاعتراف بأنك فقير تعتبر أمرا مخزيا، ولا سيما أنه ينظر إلى الفقراء على أنهم مسؤولون عن الفقر. وبحكم التعريف، جنبا إلى جنب مع حقيقة أن الفقراء يملكون موارد أقل من غيرهم، ويقسمون بحسب نوع الجنس والعرق والعمر، فقد يجدون القليل من القواسم المشتركة، وذلك يتطلب إرادة سياسية غير عادية لتحويل إنسان تم تحديده بأنه "فقير" من مصدر للعار إلى علامة من علامات النشاط السياسي.

(٣ , ٤) المواطنة وقضايا الجنس والعلاقة الجنسية

Citizenship, Sex, and Sexuality

كانت ولا تزال الحركة النسائية وحركة الشواذ والسحاقيات (المثليين والمثليات) من بين أبرز الحركات الاجتماعية التي ناضلت من أجل تحقيق الإنموذج التقليدي لحقوق المواطنة، وحاولت وضع نماذج أكثر شمولا. وعلى الرغم من تطورها كحركات الاجتماعية بشكل منفصل تماما، فإن القضايا التي أثارتها كانت مترابطة من الناحية التحليلية.وتضفي مواطنة وحقوق المرأة – بالنسبة للشذوذ الجنسي – إشكالية على الأدوار التقليدية للجنسين،

وتبين مدى اعتماد المواطنة الموجودة، بعيدا عن منح الحقوق للأفراد على هذا النحو، على الوضع الذي يشغله الأفراد فيما يتعلق بالأسرة الصغيرة.

الحركة النسائية

إن أكثر المراحل أهمية في نقد الحركة النسائية الحديثة للمواطنة الليبرالية، التي تطورت من منظور ذكوري، هي أنها أضفت الطابع المؤسسي على قاعدة الذكور. وتنظر ناشطات الحركة المعاصرات إلى المرأة كمندمجات في الديمقراطية الليبرالية بطريقة متناقضة وغير عادلة. ونتيجة لذلك، يواجهن باستمرار ما يعرف باسم "معضلة التشابه - الاختلاف". فهل يجب أن تركز الحركة النسائية على حق المرأة في المعاملة بنفس معاملة الرجل أم تركز على الحقوق المحددة بين الجنسين، والتي تمكن من تقييم ومراعاة اختلافات المرأة عن الرجل كوسيلة لكسب المساواة الحقيقية بين الجنسين؟

وكما هو الحال ، هناك ثلاث طرق متناقضة تماما تستبعد فيها المرأة من حقوق المواطنة الكاملة. أولا، يتم التمييز ضد المرأة عندما يتعين أن تتمتع بنفس الحقوق التي يتمتع بها الرجال. وثانيا، على الجانب الآخر، يتم معاملتهن مثل الرجال عندما تجعل المعاملة التفضيلية فقط المساواة الحقيقية أمرا ممكنا. وفي مثل هذه الحالات، يتم تجاهل الخلافات المادية والتاريخية، التي تمنع المرأة من المشاركة الفعلية في المؤسسات، ووضعت المهارسات لتناسب الرجال حتى ولو كانوا يتمتعون بالحقوق الرسمية للقيام بذلك. وثالثا، مع ذلك، يتم منح بعض حقوق المواطنة، ولا سيما الحقوق الاجتماعية، بشكل مختلف للنساء والرجال، وفي مثل هذه الحالات، يتم معاملة النساء على أنهن مواطنات من الدرجة الدنيا. وكما ترى ناشطات الحركة النسائية ذلك، فإن مفارقات وتناقضات مواطنة المرأة ترتبط بالطريقة التي تطورن فيها بشكل تابع للرجال. ومن الناحية

التاريخية، وحتى وقت قريب جدا، كان المواطنون هم أرباب الأسر من الذكور، وتطورت مواطنة المرأة في إطار وضعته الحقوق التي تطورت على هذا الأساس.

وتجسد الحقوق المدنية الحالتين الأولى والثانية. وفي الماضي، وضعت ناشطات الحركة النسائية قدرا كبيرا من طاقتهن في حملات من أجل الحقوق المتساوية للمرأة لتتم معاملتهن مثل الرجال، وإزالة الحواجز التي تحول دون مشاركة المرأة في الحياة العامة، ومحاولة ضمان حمايتهن في المجال الخاص. وفي الولايات المتحدة على وجه الخصوص، لا يزال العديد من ناشطات الحركة النسائية ينظرن إلى الحقوق المتساوية على أنها الهدف الأكثر أهمية من أهداف الحركة النسائية. ومثال على ذلك حق الأمومة. وحتى ستينيات القرن الماضي، وضع العديد من أرباب العمل الأمريكيين قواعد أجبرت المرأة الحامل على ترك وظيفتها في وقت محدد ومنعها من العودة إلى العمل قبل تاريخ معين. ولم يتم منح إجازة الأمومة مدفوعة الأجر، ولم يكن الحق في العودة إلى العمل مضمونا. وكان الدافع الأوليّ لحملات الحركة النسائية إلغاء هذه القواعد لأنها تمثل تمييزًا ضد المرأة. وفي سبعينيات القرن الماضي، تبين أن هذه القواعد كانت غير دستورية على أساس أنها تنتهك حرية الاختيار الشخصي؛ وتقرر أن النساء لا يجب عليهن أخذ إجازة أمومة عند الحمل. والوضع الحالي هو التزام أرباب العمل بمعاملة الحمل والأمومة بشكل لا يقل عن معاملة أي مرض أو إعاقة أو حالات اعتلال الصحة الذي يمكن أن يعاني منها الرجال أيضاً. وترى العديد من ناشطات الحركة النسائية ذلك على أنه غير مرضي: الحمل خاص بالمرأة، ووصفه بهذه العبارات من أجل جعله محايدا بين الجنسين هو بمنزلة الاستسلام لقاعدة الذكور. وعلاوة على ذلك، في معظم الدول، لا تتم تغطية إجازة الأمومة بأجر إلا من خلال برامج التأمين التي لا يخضع أرباب العمل لأي التزام لتقديمها، حيث يتم التمييز ضد النساء

الحوامل على أنهن نساء. ومع ذلك، تدعم المُدافعات عن "الحقوق المتساوية" للمرأة الحكم ضد المدافعات عن حقوق المرأة "الاختلاف"، على أساس أن الإصرار على معاملة خاصة للنساء يمنعهن من التنافس على قدم المساواة في سوق العمل، ويجبرهن على التبعية الاقتصادية للرجال (Patchi,1990: part 5).

وحسبما يرى باتشي (١٩٩٠)، يبدو أن موقف ناشطات "الحقوق المتساوية" في الولايات المتحدة في كثير من الأحيان يعتبر متطرفا بالنسبة إلى المُدافعات عن حقوق المرأة في أماكن أخرى. ويرجع ذلك، إلى حد كبير، إلى الافتقار إلى الحقوق الاجتماعية؛ حيث تتمتع المرأة بالحق القانوني في الحصول على إجازة أمومة مدفوعة الأجر، ولا تنشأ نفس المشاكل. وفي هذه البلدان، فإن موقف ناشطات "الاختلاف" أقل خطورة بكثير بالنسبة للنساء، وأصبح ذا أهمية متزايدة. وتهتم المُدافعات عن حقوق المرأة الآن بأن معاملة الرجال والنساء بالتساوي في القانون غير فعالة كوسيلة لتحقيق المساواة الحقيقية بين الجنسين. وعلى سبيل المثال، عادة ما ينظر إلى حقوق مناهضة التمييز، التي تم الحصول عليها في أوروبا وأمريكا الشمالية في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، على أنها غير فعالة على وجه التحديد لأنها لا تأخذ بعين الاعتبار التجسيد الخاص بالمرأة والطريقة التي تختلف فيها ظروفهن الخاصة تاريخياً عن تلك الخاصة بالرجال. وكانت قوانين المساواة في الأجور، على سبيل المثال، التي تنص على أنه يتعين أن يحصل جميع العمال على أجر متساوٍ للقيام بنفس الوظائف، دون فائدة تذكر لأن الرجال والنساء عادة ما يقومون بأنواع مختلفة من الوظائف. وفي الحالة البريطانية، أصدرت محكمة العدل الأوروبية حكما ضد هذا القانون وتم تغييره الآن إلى: يجب أن تتم المقارنة الآن بين الأعمال ذات القيمة المتساوية. ومع ذلك، لا يزال الحال هو أن أساس المقارنة هو قاعدة الذكور بقدر ما يجب أن تثبت النساء بأن العمل اللاتي يقمن به ذو قيمة مساوية

للعمل الأفضل أجراً الذي يقوم به الرجال. وربما لا يثير الدهشة، أن استطلاعات تقييم الوظائف - التي تستند إليها الأحكام ذات القيمة المتساوية بوجه عام – تنتج تقويما أقل مما ينبغي لعمل المرأة الموجود بالفعل في المجتمع (Fraser and Lacey,1993:86).

وتجسد الحالة الثالثة الحقوق الاجتماعية المتباينة بين الجنسين. وتم تمثيل النساء بشكل غير متناسب في دول الرفاهية، كمستفيدات وكعاملات في مجالات الخدمات الصحية والاجتماعية والتعليمية. وغالباً ما توظف النساء بشكل متقطع في العمل بأجر من أجل رعاية أسرهم عندما يكون الأطفال صغاراً؛ ويعملون في بعض الأحيان بدوام جزئي مع نمو الأسر وكبرها، وحتى عندما يعملون بدوام كامل، يتقاضون دائماً تقريبا أجراً أقل من الرجال. ونتيجة لذلك، تواجه النساء مخاطر الفقر أكثر من الرجال طوال حياتهن. وهذا ينطبق بشكل خاص على أرباب الأسر من النساء. ويكون الآباء الوحيدون - عادة النساء اللاتي لا يستطعن رعاية الأطفال، وأكبر النساء سنا اللاتي غالبا لا يملكن معاشات تقاعدية مهنية، واللاتي يعشن بعد موت أزواجهن أو بعد الانفصال عنهم- أكثر عرضة بصفة خاصة لتلقي مدفوعات الرعاية الاجتماعية (Leicester,2004:55). وترى المدافعات عن حقوق المرأة ما يسمى أحيانا "بتأنيث الفقر" كنتيجة لأخذ الرجال كعرف سائد. وترتبط الحقوق الاجتماعية بقاعدة الذكور الخاصة بالعمل المستمر بدوام كامل في سوق العمل، وتهدف إلى عدم التوقف إلا في أسوأ الحالات بالحوادث المؤسفة أو المرض، التي يكون العامل مؤمنا على نفسه ضدها. ومع ذلك، هذا النوع من العمل يعتمد على الأعمال غير المنظورة وغير المدفوعة الأجر في المجال المحلي، والتي تقوم بها النساء بشكل رئيسي.

وقد ربطت المدافعات عن حقوق المرأة الحقوق الاجتماعية المتدنية للمرأة بالحقوق السياسية المتدنية. حيث ثمة من يقول إن النساء يتمتعن بسلطة في المجتمع

أقل من الرجال. ولهذا السبب ترى بعض المُدافعات عن حقوق المرأة أن دولة الرفاهة تتسم بالنظام الأبوي. وترى بعض المُدافعات عن حقوق المرأة في الدول الاسكندنافية على وجه الخصوص، اللاتي كتبن في بيئة تعد فيها الحقوق الاجتماعية للمرأة أكثر اتساعاً من أي مكان آخر في العالم، أن المواطنة المتدنية للمرأة ترجع إلى افتقارها إلى سلطة صنع القرار داخل مؤسسات الرعاية ذاتها وأيضاً في مؤسسات الحكومة الممثلة لهن. وعلى الرغم من توظيف النساء بأعداد كبيرة في القطاع العام، فهن يشغلن مناصب مماثلة لتلك التي يشغلنها في القطاع الخاص، والتي تكون متدنية في التسلسل الهرمي البيروقراطي، بحيث لا يتخذن قرارات تتعلق بكيفية تنظيم المؤسسات. وثمة من يقول أيضاً أنه على الرغم من أن المرأة تتمتع بنفس الحقوق السياسية الرسمية مثل الرجل في التصويت والترشح للانتخابات، من الناحية العملية للغاية يشارك عدد قليل من النساء في "السياسة العليا". وينظر إلى هذا الأمر على أنه يرجع إلى التمييز الواضح من جانب الأحزاب السياسية التي تقترح أعضاءها للانتخابات والناخبين أنفسهم، وكذلك إلى حقيقة أن الأمر يتطلب ساعات طويلة لا تتفق مع المسؤوليات المنزلية للمرأة. ولذلك، ثمة من يقول إنه على الرغم من أن الحقوق الاجتماعية تعتبر قيمة في ضوء إتاحتها للنساء الإفلات من التبعية للرجال في المنزل، وإذا صار اعتماد النساء على الدولة التي لا يملكن السيطرة عليها، فإنهن لم يفعلن أكثر من استبدال النظام الأبوي الخاص بالنظام الأبوي العام (Hernes,1984؛ Seem,1988).

وفي السنوات الأخيرة، بعد ذلك، انصب تركيز الحركة النسائية على الحقوق السياسية، من جانب منظري الحركة النسائية وناشطات الحركة. وهذا يمثل تحولا كبيرا من جانب الموجة الثانية للحركة النسوية التي، على عكس تلك التي كانت في القرن التاسع عشر، كانت تميل إلى الشك والارتياب في الدولة. وهيمن على الموجة

الثانية للحركة النسائية مُدافعات عن حقوق المرأة اشتراكيات ومتطرفات، عادة ما نظرن إلى الدولة بعبارات وظيفية باعتبارها منتجة للرأسمالية والنظام الأبوي، وفضلن توجيه أنشطتهن في أماكن أخرى. وفي كثير من النواحي، أثبتت هذه الإستراتيجية أنها مثمرة للغاية. دل نجاح شعار "الشخصي هو سياسي" على تسييس الذاتية والعلاقات الشخصية، على سبيل المثال، وأثرت العديد من المؤسسات التي أنشأتها الحركة، مثل مراكز التعامل مع الاغتصاب والعنف المنزلي، تأثيرًا بالغاً على التصورات والممارسات. ويمكن القول، كما رأينا في الجزء٣ ، بأن أشكال السياسة هذه لا تقل أهمية لمواطنة المرأة كالحقوق الرسمية في المشاركة السياسية. وبالطبع ، كان الحال أيضاً أن بعض ناشطات الموجة الثانية للحركة النسائية انخرطن في قضايا القانون والسياسة العامة، والعمل في كثير من الأحيان من خلال النقابات العمالية في أوروبا، أو من خلال جماعات المصالح مثل المنظمة الوطنية للنساء في الولايات المتحدة. ومع ذلك، فإن مسألة تمثيل المرأة التي أثيرت على هذا النحو كانت حديثة نسبيا.

لكن مناقشة الحقوق السياسية للمرأة تجسد معضلة بارزة أخرى في الفكر والعمل النسوي الحديث، والتي أثارها مذهب الأسس الجوهرية. ومن المفيد أن نميز بين نوعين مختلفين من الجوهرية المستخدمة في هذا النقاش. بإتباع ديانا فوس (١٩٨٩)، يمكن تحديد النوع الأول على أنه "الجوهرية الحقيقية". وهذا النوع، المستمد من فكر أرسطو، يشير إلى أن ماهية شيء ما أو شخص أمرٌ غير قابل للاختزال وغير قابل للتغيير فيما يخص هذا الشخص أو الشيء. بل يعتبر أيضاً الاستخدام الأكثر شيوعاً للمصطلح في النظرية النسوية. ويتم استخدامه لوصف الاعتقاد بأن المرأة تختلف في ذاتها وبشكل قاطع عن الرجال. ويتمثل الفرق الأكثر وضوحاً في هذا الصدد في القدرات الإنجابية، وهناك نقاش كبير بشأن الأهمية الجوهرية لهذا الجانب المتعلق بالاختلاف الجنسي. ومع

ذلك، يطبق المصطلح أيضاً - بشكل ازدرائي – على أولئك الذين يتفقون مع كارول جيليجان (١٩٩٣) على أن المرأة لديها "صوتًا مختلفًا" عن الرجل فيما يتعلق بالقضايا الأخلاقية: محدد السياق وموجهًا بحسب العلاقة وليس على أساس الالتزام بالمبادئ الأخلاقية العامة. ويطلق فوس على الاستخدام الثاني تسمية "الجوهرية الاسمية". وتكمن ماهية شخص أو شيء ما هنا فيما يظل بالشكل نفسه في جميع الاستخدامات المختلفة للمصطلح، وهو التصنيف الذي تم إجراؤه في اللغة. وتقول إن البنائيين الاجتماعيين، الذين قبلوا كنقطة انطلاق لهم وجهة النظر التي مفادها أنه لا توجد اختلافات جوهرية أساسية بين النساء والرجال، قد يكونوا جوهريين اسميين حيث يركزون على الاختلافات المحددة تاريخيًا واجتماعياً بين الجنسين، وعلى "إنتاج وتنظيم الاختلافات" (Fuss,1989:2). وفيما يتعلق بالقدرات الإنجابية، على سبيل المثال، يقولون إن المهم هو الطريقة التي تستخدم بها الاختلافات المتصورة لإحداث فارق اجتماعي بين الجنسين كأمهات وآباء نمطيين للأطفال. وعلاوة على ذلك، يؤكد البنائيون الاجتماعيون على وجود اختلافات اجتماعية بين النساء في هذا الصدد والتي لا تقل أهمية عن تلك التي بين الرجال والنساء. وناقشت ليندا نيكولسون (١٩٨٣)، على سبيل المثال، كيفية استبعاد النساء البيض في أمريكا في القرن التاسع عشر من الأنشطة العامة وانحصارهن في المنزل من أجل تعظيم قدراتهن على الإنجاب، في حين بمجرد أنه لم يعدن مجرد سلع تُباع وتُشترى، كان الأطفال السود أقل قيمة بكثير وتمركزت النساء السود اجتماعياً كعاملات وضيعات. ونتيجة لذلك، ترى أن التوجه نحو الرعاية، التي حللها جيليجان بوصفها خاصة بالنساء، ينطبق بشكل أكثر ملاءمة على النساء البيض في وضع معين ومحدد تاريخيا؛ والنساء، على هذا النحو، لم يكن لديهن "صوت مختلف" لأن النساء لا يتكلمن بصوت واحد على الإطلاق (Nicholson,1983). ومع ذلك، كما يقول فوس، على الرغم من

معارضة البنائيين الاجتماعيين "للجوهرية الحقيقية"، يحتفظ هذا المنظور بدرجة من "الجوهرية الاسمية" غير المعترف بها، بقدر مواصلتهم لتصنيف العالم على أنه ينقسم إلى الرجال والنساء. وعلى حد قولها، "ثمة مرحلة دنيا من الشيوع والاستمرارية تقتضي على الأقل الاحتفاظ اللغوي بهذه المصطلحات الخاصة" (Fuss,1989:4). وعلى الرغم من معاملة "النساء" كمجموعة اجتماعية غير متجانسة وليس كنوع طبيعي، هناك افتراض بأن هذه المجموعة يمكن، ويجب، النظر إليها على أنها وثيقة الصلة اجتماعيا.

وتتضح أهمية تمييز فوس عندما ننظر إلى مسألة الحقوق السياسية. وتقول المُدافعات عن حقوق المرأة أنه نظرا لنقص تمثيل المرأة في المؤسسات السياسية، تحتاج النساء إلى حقوق خاصة من أجل تحقيق المساواة مع الرجل في هذا الصدد. وتطرح آن فيليبس، أحد أبرز أنصار هذا الرأي، الحجة بأنه ينبغي وجود حصص لزيادة وجود المرأة في العملية السياسية من أجل تمكينها من التأثير في السياسة التي تؤثر على النساء (Philips,1991,1995). وفي الواقع، ترفض فيليبس صراحة الجوهرية على أساس أن النساء لسن جميعاً متشابهات ولا يشتركن في نفس المصالح. وعلاوة على ذلك، لا تتمثل حجتها في أنه يتعين النظر إلى النساء في المؤسسات السياسية على أنهن يمثلن النساء. كما أنها تشير إلى استناد التمثيل في الديمقراطيات الليبرالية إلى المنطقة الجغرافية أو في حالة التمثيل النسبي إلى وعود العمل، وليس على التمثيل المباشر للفئات الاجتماعية. وفي الواقع، هذا التمثيل أمر مستحيل إذا كانت فئة "النساء" ينظر إليهن في ضوء التعددية، كمجموعة غير متجانسة ذات هويات متناقضة ومتعارضة: فلا يمكن أن يعني النطق باسم النساء سوى تفضيل بعضهم واستبعاد آخرين. ومع ذلك، أكثر حججها إقناعا لوجود المرأة في العملية السياسية أن النساء يعبرن عن وجهات النظر التي لا تسمع بطريقة أخرى لأنهن يشتركن في تجارب معينة. وهذه الحجة لا

تبدو منطقية بدون افتراض تقاسم النساء لوجهة نظر معينة تجعلهن مختلفين عن الرجال، على الرغم من وصف فيليبس لحجتها بالقول بأنه لا توجد ضمانات بأن هذا هو الحال (Nash,1997). وتدافع حينئذ عن الحقوق السياسية الخاصة للنساء على أساس أنه قد يوجد اختلاف حقيقي، ولكنه ليس طبيعيًا بين الجنسين بالضرورة.

وتتضح الافتراضات الجوهرية لحجة فيليبس الخاصة بالحقوق السياسية على النقيض من موقف جوديث بتلر الأكثر حزماً المناهض للجوهرية (١٩٩٣). وفي رأيها، يعتبر أي استخدام لمصطلح "المرأة" لتحديد مجموعة اجتماعية إستخداماً مضللاً. وفي ضوء التمييز الذي عبر عنه فوس، عارضت الجوهرية الحقيقية والإسمية. ويرى بتلر أن المرأة لا وجود لها خارج عمليات الأداء التي تضع الهوية موضع التنفيذ. وأي تمثيل للمرأة كمجموعة اجتماعية قائمة، في النقاشات النسوية وحملات الحركة النسائية، بقدر ما في حالات أكثر كبحا لاستخدام هذا المصطلح، يعتبر منتجا في الواقع لهذا التصنيف وليس تمثيل واقع معين.

ووفقا لباتلر، فإن تجسيد وتنظيم العلاقات بين الجنسين المنتجة في الخطاب هو بالضبط ما ينبغي أن تعمل المدافعات عن حقوق المرأة ضده. وبعيدا عن الدفاع عن الحقوق السياسية للمرأة، لأنه تبين أن الموضوع النسوي يتشكل بشكل استطرادي من قبل النظام السياسي الذي يفترض أن يسهل تحررها... وسيكون الاحتكام دون تمحيص لهذا النظام لتحرير المرأة غير ناجح (Butler,1990:2). وينبغي أن تهتم المُدافعات عن حقوق المرأة، بدلا من التشويه وإضفاء الطابع الإشكالي، بمصطلح المرأة حيثما كان ذلك ممكنا من أجل إسقاط "المصفوفة متغايرة الجنس"، التي تتطلب ازدواجية الجنسين. وقد أثر عمل بتلر في نظرية موضع شك كما هو الحال في النظرية النسوية، وسنعود إلى هذه النقطة في الجزء التالي. لكن في الوقت الحالي، بالنسبة لبتلر

وغيرها من المدافعات عن حقوق المرأة ما بعد البنيوية، من المهم أن نلاحظ أن مناشدة النساء لأغراض سياسية يجعل هذا الهدف المستحيل. مساهمًا في جمود التقسيم الجنسي من خلال المنع مقدما لهويات جديدة يمكن أن تحول أو توسع نطاق الاختلافات الجنسية القائمة. وبهذه الطريقة، تعد الحركة النسائية جزءًا من المشكلة لأنها تساهم في تجسيد الاختلاف الجنسي بدلا من حل المشكلة نفسها.

هذا وتوضح مقترحات فيليبس وحجج بتلر ضد أي تمثيل نسائي للمرأة كمجموعة اجتماعية التناقض الكامل لآراء المُدافعات عن حقوق المرأة في المناقشات الجارية المتعلقة بالجوهرية. وليس ثمة تسوية واضحة للصراع ، ولكن من الناحية العملية هذا هو الحال أيضاً حيث شاركت الحركة النسائية، ويُقال إنها لا تزال على الدوام، في السياسة من كلا النوعين. وليس في الدول الاسكندنافية فحسب بل أيضاً في الديمقراطيات الليبرالية الأخرى مثل بريطانيا، كانت هناك حملات تدعو لتخصيص حصص للعضوات في البرلمان، على سبيل المثال. وفي الوقت نفسه، كانت هناك مقاومة مستمرة من جانب النساء لأن يندرجن تحت تصنيف معين "للنساء". وقد تؤدي هذه المقاومة في بعض الأحيان إلى المطالبة بالحقوق في "التماثل"، ولكن إذا تم ذلك في بيئة توجد فيها هياكل مؤسسية تسمح للاختلافات بين الجنسين في سياقات محددة – مثل الحق في إجازة الأمومة ، على سبيل المثال – ومع أنه قد يكون هناك توتر بين الإستراتيجيتين، فهما لا تتعارضان بالضرورة. وقد تكون حقوق الجماعات بالنسبة للمرأة ضرورية في حالات محددة، ولكنها ضرورية أيضاً لدحض الافتراضات حول كيفية عيش النساء كأفراد تم تعريفهم على انهم نساء. خلافاً لذلك، جمدت "حقوق الجماعة" الهويات، وثبت أنها مقيدة للغاية، لهؤلاء الذين لا يتكيفون بسهولة مع هويات الجماعة المتاحة،

وأيضاً من حيث التغيير الاجتماعي الأوسع نطاقا الذي تهدف إليه الحركة النسائية (Nash,1998 ؛Riley,1988).

حركة المثليين والمثليات وسياسة الشواذ [1]

هنالك صلة واضحة بين الحملات المناصرة لحقوق المرأة والحملات المناصرة لحقوق الأقليات الجنسية تتمثل في تشكيكهما في الطريقة التي ترسخت بها المواطنة في النظام الأبوي. وتطالب الحركة النسائية وحركة المثليين بالحقوق للأفراد في العيش على قدم المساواة خارج الأسرة الصغيرة التقليدية التي تتمتع بحقوق مواطنة منظمة في الماضي. ولذلك قد يكون من المتوقع أن يكون للمُدافعات عن حقوق المرأة والمثليين قضية مشتركة ضد "العلاقة الإلزامية مع الجنس الآخر" التي تنتقص من أولئك الذين لا يراعون أقل حقوق المواطنة الأقل شأناً. ومع ذلك، على الرغم من استخدام كلا الحركتين هذا المصطلح لتحليل المجتمع، من الناحية العملية، كانت العلاقات بين المجموعات الثلاث أكثر تعقيدا من ذلك بكثير. وكانت هناك صراعات بين الشواذ والمُدافعات المتطرفات عن حقوق المرأة اللاتي عارضن نمط الحياة الذكوري التحرري؛ والمثليين والمثليات الذين غالباً ما يكون لهم أنماط حياة وممارسات جنسية مختلفة للغاية؛ وبين "المثليات السياسيات"، اللاتي يعتبرن أنفسهن طليعة الحركة النسائية، والمثليات الاخريات، اللاتي قد يكن أو لا يكن ناشطات مُدافعات عن حقوق المرأة واللاتي يقاومن تجريد السحاق من الصفة التناسلية من قبل السياسيات المثليات (Edward,1994). وتعني هذه الاختلافات أنه قد ثبت عموماً استحالة تقديم جبهة موحدة. ولكن في السنوات الأخيرة، اتحدت إلى حد ما المُدافعات عن حقوق المرأة وأولئك اللاتي يعرفن بأنهن مثليات، على الأقل من الناحية النظرية. ومن المفارقات، مع ذلك، أن ما جعل توحد الأفراد ممكنًا تحت راية

---

(١) لا يتفق المترجم مع المؤلفة حول شرعية مطالبات المثليين، وقد تم ترجمتها هنا لتوضيح مدى قدرة تلك الحركات الشاذة في التأثير على السياسات العامة داخل المجتمعات الغربية (المترجم).

"الشواذ" هو الطريقة التي تشكك فيها هذه السياسة المعتلة في الهويات التي استندت إليها الحركات القديمة.

وبدأ النضال من أجل الحصول على حقوق المواطنة المتعلقة بالشواذ في ستينيات القرن الماضي، جنبا إلى جنب مع الحركات الاجتماعية الأخرى في ذلك الوقت. وتأسست حركة تحرير مثليي الجنس في الولايات المتحدة في عام ١٩٦٩، في أعقاب أحداث الشغب في ستونوول، التي دافع فيها أعضاء حانة للشواذ في نيويورك بعد سنوات من مهاجمتهم من قبل الشرطة. وتم تأسيس حركات مماثلة في وقت لاحق من ذلك بقليل في معظم بلدان أوروبا الغربية. وبعد اقتراح تحليل ثوري مناهض للرأسمالية ومناهض للأسرة وللطب لاضطهاد الشواذ، لم تدم الحركة طويلا، وأفسحت الطريق سريعا أمام منظمات أكثر اعتدالا نظمت حملات تدعو إلى تحقيق الإصلاح. وبدأت حملات توسيع نطاق حقوق المواطنة، التي تتمتع بها الغالبية لتشمل الأقليات الجنسية، بدأت مدعومة جيدا (Evans,1993:114-117؛ Wix,1993:198). وكانت المثليات، اللاتي شاركن غالبا في الزخم الأوليِّ لحركة تحرير مثليي الجنس، أقل انخراطاً في الحملات التي تطالب بالحقوق القانونية وتقف ضد مضايقات الشرطة التي أصبحت المحاور الرئيسة لحركة الشواذ. ومن الناحية التاريخية ، عانت المثليات جنسيـًا من عدم الرؤية أكثر من القمع القانوني، لأن السِحاق لم يكن أبدا غير قانوني على الرغم من وصمه. ومع ذلك، شاركن في السياسة الثقافية الهامة للحركة التي جعلت، أنماط حياة المثليين والمثليات واضحة وقابلة للاستمرار. وليس ثمة شك في نجاحها في هذا الصدد. حيث يوجد الآن في كل مدينة حانات لمثليي الجنس، والعديد لديهم جيران شواذ، واتضح تأثير الحركة على وسائل الإعلام والثقافة الشعبية والموضة

في كل مكان. وينظر إلى سحاق "أحمر الشفاه"، على وجه الخصوص، على أنه يسهم في الموضة الحديثة لصور الشواذ. ومع ذلك، ومع دخل متاح أقل من الرجال، لم تستطع النساء ممارسة "سلطة استهلاكية" بالقدر نفسه مثل الرجال، وعادة ما كانت المثليات أقل وضوحا في مساحات الإعلانات التجارية أيضاً.

وفي ضوء حقوق المواطنة، بالنسبة للجزء الأكبر، ركزت حركة مثلي الجنس على المطالبة بالمساواة في الحقوق المدنية بين ذوي الميول الجنسية الغيرية والشواذ والمثليات (إلى حد اشتراكهم في نفس المصالح القانونية). وتم استهداف سن الموافقة على ممارسة الجنس -الذي يختلف في كل مكان لكنه دائماً أعلى بالنسبة لمثليي الجنس في معظم الدول حتى وقت قريب -على أنه ينطوي على التمييز بشكل صارخ. وبعد قرار الاتحاد الأوروبي ضد بريطانيا في عام ١٩٩٧، يتساوى سن القبول الآن في معظم دول أوروبا. وفي الولايات المتحدة، يختلف عبر الولايات المختلفة. وكانت هناك أيضاً حملات تطالب بإضفاء الشرعية على زواج مثليي الجنس، والتي من شأنها أن تجلب معها أيضاً عددا من الحقوق الأخرى التي استبعد منها الشركاء مثليي الجنس بطريقة أخرى، بما في ذلك حقوق الهجرة وإعانات المعاش التقاعدي وإمكانية تبني الأطفال قانوناً. ويجوز الآن أن يتزوج المثليون في بعض البلدان الأوروبية، بما في ذلك هولندا واسبانيا والسويد، وفي بعض ولايات الولايات المتحدة الأمريكية. وفي المملكة المتحدة وأماكن أخرى، بما في ذلك فرنسا والبرتغال، يتمتع الأزواج الذين يتزوجون في "شراكة مدنية" بنفس الحقوق كأزواج متزوجين، ولكن لا يوجد مكون ديني لحفل الزواج. وثمة ظلم مستمر يتمثل في حقوق العمل. ففي بريطانيا وأماكن أخرى، لا توجد قوانين تحمي من التمييز بسبب الميول الجنسية. وهذا يترك مثليي الجنس عرضة للتمييز في التوظيف والفصل من العمل أو المضايقة أو عدم المساواة في الأجر،

والفصل من العمل لأسباب التوجه الجنسي. وفي الولايات المتحدة، برزت هذه القضية في تسعينيات القرن الماضي من خلال السؤال بما إذا كان ينبغي السماح لمثلي الجنس الخدمة في القوات المسلحة أم لا. ولم يمنحهم الحل غير المرضي للغاية "لا تسأل، لا تخبر أحدا"، مع الاعتراف بوجود مثليين ومثليات في الجيش ، أية حقوق قانونية ولو أكدوا علنا طبيعة حياتهم الجنسية. وأخيراً ، من بين الحالات الأكثر خطورة لاستمرار استبعاد مثليي الجنس من الرجال من الحقوق المدنية هو المضايقة التي يتعرضون لها من قبل الشرطة، وإخفاق الشرطة في حمايتهم من التحرش والعنف من قبل الرجال الآخرين. وهناك قوانين، على سبيل المثال، لا يخضع لها إلا مثليي الجنس من الرجال فقط، على الرغم من أنها من المفترض أن تكون قابلة للتطبيق على جميع المواطنين، بغض النظر عن ميولهم الجنسية. وعلى سبيل المثال، لا يحاكم بتهمة اللواط إلا مثليي الجنس من الرجال فقط، لارتكاب "عمل غير لائق".

ولخص أندرو سوليفان (١٩٩٥) بدقة الحجج التي تدافع عن حقوق المواطنة المتساوية لمثليي الجنس من الرجال والنساء. وعلى حد قوله، فهذا يعني ببساطة توسيع نطاق نفس الحقوق المدنية لتشمل الشواذ كتلك التي يتمتع بها غيرهم من المواطنين:

وضع نهاية لجميع أشكال التمييز الاستباقي من قبل الدولة ضد الشواذ جنسياً. وهذا يعني وضع حد لقوانين اللواط التي لا تنطبق إلا على الشواذ جنسياً؛ واللجوء إلى المحاكم إذا لم تكن هناك حماية متساوية لذوي الميول الجنسية الطبيعية والشواذ في تنفيذ القانون؛ وسن قانوني متساوٍ لقبول ممارسة الجنس لذوي الميول الجنسية الطبيعية والشواذ، حيث تنطبق هذه اللوائح؛ إدراج الحقائق المتعلقة بالشذوذ الجنسي في المناهج الدراسية في جميع المدارس التي تمولها الحكومة ؛ واللجوء إلى المحاكم إذا ثبت تورط أي جهاز أو جهة حكومية في التمييز ضد

الموظفين الشواذ؛ وتحقيق تكافؤ الفرص والاندماج في الجيش؛ والزواج والطلاق القانوني للشواذ جنسيا. (Sullivan,1995:171-172)

ومن المحبذ ألا يختلف أي ناشط مثلي الجنس مع قائمة الحقوق هذه. ومع ذلك، هناك جدل كبير حول مدى توافق الحملات التي تطالب بحقوق المواطنة مع أهداف أخرى يحتمل أن تكون أكثر تطرفاً، قد - وربما يتعين أن - تصبو إليها حركة المثليين. ومرة أخرى ، كما هو الحال في الحركة النسائية، يتحول السؤال حول مسألة الجوهرية.

وتكمن المشكلة في أنه من أجل الحصول على حقوق المواطنة، اعتمد المثليون بشكل معقول جدا إستراتيجية لوصف أنفسهم بأنهم "أقلية جنسية". ويعتبر هذا هو السبيل الواقعي الوحيد لكسب جلسة استماع لتوسيع نطاق حقوق المواطنة في الديمقراطية الليبرالية. ويطالب بها على أنها "حقوق الأقليات"، التي تمنح لأولئك الذين ليسوا مسؤولين عن ميولهم الجنسية، والذين هم، بذلك، لا ينبغي مقاضاتهم واضطهادهم. واعتمدت هذه الاستراتيجية، بعد ذلك، على وجهة النظر الجوهرية التي مفادها أن الشذوذ الجنسي هو تصرف فطري. وهي تتناسب مع وجهة النظر المحافظة والطبية عن المثليين كمولودين وليسوا مصنوعين. وعلى الرغم من أن هذا بالتأكيد هو اعتقاد معظم المثليين المحددين ذاتيا، إلا أنه يتناقض مع حجج علماء الاجتماع. حيث على الأرجح يرون الشذوذ الجنسي، مثل العلاقة الطبيعية مع الجنس الآخر، كهوية محددة تاريخيا وثقافيا وليس تصرفا فطرياً: إننا نتعلم أن نرى أنفسنا بأنه ليس لدينا "نشاطا جنسياً" إلا عندما يكون مثل هذا الرأي متاحًا ومطروحًا اجتماعيًا (Weeks,1986). ومن المرجح أكثر أيضاً أن يعتقد بهذا الرأي المناهض للجوهرية جيل الشباب من النشطاء "الشواذ"، الذين يرفضون ثبات المطالبة "بالأقلية الجنسية" لصالح تحدٍ أكثر ضررا على الوضع الراهن.

ومن منظور شاذ ، تسهم المطالبات "بحقوق الأقلية" في الواقع في هيمنة فهم الممارسات الجنسية المختلفة بأنها "طبيعية" أو "شاذة". وهذا يعني أنه، في أحسن الأحوال، لا يمكن إلا التهاون مع المثليين أكثر من أي وقت مضى، لأنهم دائماً يكونون أقلية شاذة (Hermann,1993:251). وما يستفز الناشطين الشواذ هو بالأحرى الإرباك لكل الهويات الثابتة: المثليين، والمخنثين، والمتحولين جنسيا، و "الذين ما زالوا يبحثون". ويمتد هذا التحدي إلى الروابط المتجنسة بين القدرات الإنجابية والهوية الجنسية والرغبة الجنسية التي وصفتها بشكل طبيعي "مصفوفة العلاقات الجنسية الطبيعية" التي يجب أن يرغب فيها الذكور في الإناث والعكس بالعكس. وكما تقول جوديث بتلر (١٩٩٠)، فإن الممارسات الشاذة قد تدمر من خلال التلاعب وتقويض الهويات الجنسية لنوع الجنس، والتي تبين أنها ليست تعبيرا عن ميول فطرية وطبيعية ولكن ليست سوى أفعال. وعلى حد تعبير رسالة مستوحاة من مناقشة في صحيفة سان فرانسيسكو باي تايمز، "هناك وعي متزايد بأن الهوية الجنسية للشخص (والهوية الجنسانية) لا يلزم أن تكون محفورة في الحجر، ويمكن أن تكون مائعة وليس ثابتة، وهذا الشخص لديه الحق في اللهو مع من يرغب في اللهو معه (مادام أنه بالتراضي)، وأن أيا من/ أو الثنائية (إما إنك مثلي الجنس أو مستقيم هو مجرد مثال واحد فقط على هذا) تتسم بالاضطهاد بغض النظر عمن يدفع بها (اقتباس Jameson,1996:406).

ومن الناحية العملية، يرتبط النشاط الشاذ بالأوصاف التي "في وجهك" مثل "التقبيل العلني" الذي "يحاكي امتيازات الحياة الطبيعية" (Berlant and Freeman، اقتباس Jameson,1996:406)، وعودة أساليب الشلة وغيرها من أشكال السخرية، والأماكن المختلطة للرجال والنساء، وجماليات "الجنس" مثل التصوير الفوتوغرافي لديلا غريس التي تظهر فيها المثليات باستخدام أدوات الخاصة برغبة المثليين الذكور

(وأحيانا حتى بها في ذلك شعر الوجه) (Meurthe,1994). ويشعر أكبر المثليين سنا المحددين ذاتيا، الذين يجدون إشكالية شاذة، بالقلق إزاء عدم وضوح الحدود التي يشجعها. إن إدراج ثنائيي الجنس، والمتحولين جنسيا، وكذلك ذوي العلاقات الجنسية الطبيعية، الذين يشعرون بأنهم مقيدون بالتعبير الجنسي التقليدي، "كشواذ" يزيل الأرضية السياسية الصلبة التي ناضلوا من أجلها ليبرزوا كأقلية، والتي توفر الأساس الذي تتم عليه المطالبة بالحقوق. وهذا يعد في الحقيقة مشكلة حيث لا تمنح الديمقراطية الليبرالية الحق في الانضمام إلى جماعات إلا إذا كانت عضويتها واضحة. وصدر حكم في ولاية كولورادو، على سبيل المثال، يقضي بأنه لا توجد دعوى لحظر التمييز ضد المثليين أو ثنائيي الجنس "لأنه ليس لدينا جماعة قابلة للتحديد بسهولة (Colorado، النائب العام، اقتباس Jameson,1996:410).

وعلى حد قول ستيفن سيدمان (١٩٩٣: ١٣٢)، عادة ما ينظر الناشطون الشواذ المناهضين للجوهرية إلى الهوية ذاتها على أنها المحور الرئيس للهيمنة. وهذا الأمر ينطوي على إشكالية بقدر ما يلزم من التأكيد على الهوية الجماعية للعمل ضد الأشكال المؤسسية التي تستبعد المثليين من المواطنة الكاملة، وبالتالي تستديم العنف والظلم. وفي هذا المعنى، فإن الصراع بين الإستراتيجيات المناصرة والمناهضة للجوهرية متشابهٌ في حالة السياسة النسوية والشواذ. ومع ذلك، فإنه ليس من السهل أن نرى كيف يمكن التوفيق بين الإستراتيجيتين من الناحية العملية. وكما يقول سوليفان (١٩٩٥)، إذا لم تقتضِ المواطنة المتساوية للمثليين من حيث المبدأ سوى توسيع نطاق الحقوق القائمة لتشمل جميع الأفراد، فإنه ليس من الواضح أن يلزم هذا الأفراد على أن يكونو أفرادًا يتبعون هوية جنسية معينة قطعا. ومن الواضح، إذن، أنه من الممكن التأكيد على الهويات المستقرة ذات الحدود الآمنة التي يتطلبها النظام السياسي، دون شعور الأفراد بالضرورة بالالتزام بهذه الهويات. ومع ذلك، من الواضح أيضاً أن الاختلال

العام للهويات الثابتة يعد إشكالية طالما أن حقوق المواطنة لم تمتد لتشمل المثليين. ولذلك ومع الانتهاج حاليا لكل من الاستراتيجيتين من الناحية العملية، مع الأخذ في الاعتبار المخاطر التي تشكلها كل واحدة للأخرى، إلا إن النتيجة بعيدة عن أن تكون مضمونة.

(٤ , ٤) المواطنة ، التمييز العنصري ، والتعصب العِرقي
Citizenship, Racialization, and Ethnicity

تستمر موضوعات التهميش والاندماج المتعلقة بنموذج المواطنة المستند إلى قاعدة الذكور البيض في المناقشات الدائرة حول المواطنة و"العرق" والإثنية. لكن في هذه المناقشات، يتم التشكيك إلى حد كبير في الهويات الاجتماعية موضع النقاش، كما أن المصطلحات التي تستخدم لمناقشة القضايا تعتبر مثيرة للجدل في المجتمع المعاصر.

وفي هذا النص، وعموما في أماكن أخرى ، تم وضع "العِـــرق" بين علامتي اقتباس لأنه متضمن بشكل وثيق في التمييز العنصري. وحيث وضع في الخطاب البيولوجي شبه العلمي في القرن التاسع عشر، يشير إلى أنواع مختلفة من الأشخاص مرتبين ترتيبا هرميا كمتفوقين ووضعاء بشكل طبيعي. ولكن فقد هذا الاستخدام للمصطلح الآن مصداقيته. ويُعتقد عموما، بين علماء الاجتماع وعلماء الأحياء على أية حال، إن البشر ينتمون إلى نفس المخزون الوراثي وأن هناك سلسلة متصلة من الأفراد في ضوء أي من الميزات المستخدمة للتمييز بينهم - اللون والحجم والذكاء وما إلى ذلك، وليس جماعات متميزة توجد "كأنواع طبيعية". ومع ذلك، لا زالت المطالبات المتعلقة "بالعرق" تستخدم للتمييز بين الأشخاص في الحياة الاجتماعية على نطاق أوسع. ولذلك من المهم دراسة كيفية نسبة الأفراد إلى "أعراق" مختلفة وعدم المساواة التي تنتج نتيجة لذلك. وأصبحت الصعوبة تتمثل في كيفية تجنب الخلط بين مفهوم "العرق"

ومرجعه في أثناء دراسة الجماعات التي يتم تمييزها على هذا النحو. وثمة حل مشترك لعلماء الاجتماع هو التفكير في ضوء الجماعات "العرقية"، والتي تنسب إليها الخصائص الاجتماعية على أساس العرق. ومن الممكن حينئذ دراسة الفروق بين جماعات المواطنين من حيث الوضع الاجتماعي المشترك والمعاملة، دون افتراض أن الأفراد الذين يشكلون هذه الجماعات يتسمون في الواقع بخصائص عنصرية تنسب إليهم.

ويعد مصطلح "الإثنية" أقل استخداماً إلى حد ما على الرغم من أن تشكيكه في السياسة الثقافية آخذ في الازدياد. ولذلك، على الرغم من أنه أقل "خطورة" من "العرق"، إلا إن المصطلحين في الغالب مرتبطان ارتباطا وثيقا. ففي أوروبا، يتم استخدام "الإثنية" للدلالة على الاختلاف الثقافي، ولكن فقط من قبل تلك الجماعات التي يميزها اللون ويشار إليها عادة باسم "الجماعات العرقية". ونادرا ما يتم تصنيف الإيطاليين والبولنديين والأوكرانيين على هذا النحو (Mason,1995:15). وفي هذا الصدد، تعتبر الأقليات العرقية جماعات عنصرية. وفي أمريكا الشمالية، حيث إن الهجرة راسخة أكثر من ذلك بكثير كقاعدة. لكن هذا ليس هو الحال دائماً : فمن الشائع أكثر الإشارة إلى الأشخاص البيض على أنهم ينتمون إلى جماعات عرقية. وتفاقم تعقيد السؤال الخاص بالعلاقة المتبادلة بين "العرق" والإثنية لأن ما يسمى "بالعنصرية الجديدة" تدعو إلى إقصاء الأقليات من الأمة على أساس اختلافهم الثقافي فهو غير قابل للاندماج ، دون تبرير ذلك في الاختلاف البيولوجي. وفي الوقت نفسه، يتم حشد "الإثنية" على نحو متزايد في الصراعات السياسية كمصطلح وصفي النفس لتمثيل الهوية الثقافية. وفي العديد من البلدان، يتم الآن تقديم الحجج بشأن الحاجة إلى حقوق المواطنة المميزة ثقافيا باعتبارها السبيل الوحيد الذي يمكن فيه طمأنة الأقليات العرقية العنصرية بنيل الاحترام من جانب الأغلبية، الذين يجب أن يتعايشوا معهم.

في هذا الجزء، سوف نحلل بإيجاز تاريخ المواطنة فيما يتعلق "بالعرق" والإثنية، مع البيان بوجه خاص للتحول من الاندماج إلى حقوق المواطنة المتباينة. ويعتبر الاندماج كنموذج لدمج المهاجرين في المجتمع السائد نموذج عفا عليه الزمن بالمرة. وعلى العكس من ذلك، ما زال يجبذه صناع السياسة في بعض البلدان الأوروبية، وتزداد شعبيته مرة أخرى في كل مكان حيث أصبحت التعددية الثقافية موضع التساؤل. ومع ذلك، فإنه يتعايش الآن جنبا إلى جنب مع حقوق الجماعات باسم الاحترام المتساوي لجميع المواطنين في المجتمعات متعددة الثقافات.

الهجرة والاندماج "والإثنية الجديدة"

تتخذ أقليات الجماعات العرقية أو "الإثنية" أشكالا مختلفة بالنسبة إلى غالبية المجتمع الذي يشكلون جزءا منه. وتعرف بعض المجتمعات أنفسها بأنها مجتمعات متعددة الثقافات. ففي الهند، على سبيل المثال، يعتبر القانون الجنائي موحدا، لا يعترف إلا بالأفراد، في حين تخضع كل جماعة دينية لقوانينها المدنية الخاصة بها. ومن ثم فإن المواطن الهندي لديه نوع من الهوية المزدوجة كعضو في جماعة دينية وكفرد (Parekh,1993). ولكن في الغرب، فإن الدولة القومية أحادية الثقافة هي النموذج المهيمن. وفي مثل هذه المجتمعات، من المفترض أن يتمتع المواطنون بالحقوق المتماثلة كأعضاء في ثقافة وطنية مشتركة. ومن المؤكد أن مارشال رأى حقوق المواطنة بهذه الطريقة: فمن جانب، تعمل على تمكين المواطنين من المشاركة في المعايير المشتركة للحضارة؛ وعلى الجانب الآخر، تسهم في التكافل الاجتماعي، وتوحيد الأمة بإيجاد شعور مشترك للمجتمع (Marshall,1992). وحسبما يشير Camlica (1995:236) ، إن فهم مارشال لحقوق المواطنة متناقض إلى حد ما: فهو يراها ليس على أنها تعزز الثقافة

المشتركة فحسب، ولكن أيضاً كحقوق مسلّم بها. وفي الواقع، العديد من الدول الأوروبية احتوت دائماً الأقليات الثقافية الكبيرة: البريتونيون في فرنسا، والكاتلانيون في إسبانيا، وهلم جرا. وبعض بلدان أوروبا الغربية، مثل بريطانيا، وبلجيكا، وسويسرا، يجوز وصفها جيدا بأنها متعددة الجنسيات، حيث تعني "الأمة" مجتمعًا تاريخيًا، مكتملاً مؤسسياً تقريباً، يشغل إقليمياً أو موطناً معيناً، ويتقاسم لغة وثقافة متميزة (Camlica,1995:11). ومما لا شك فيه أن دول العالم الحديثة، مثل استراليا، وكندا، والولايات المتحدة، متعددة الثقافات لأنها مكونة من المهاجرين الذين ينتمون إلى بيئات ثقافية ولغوية مختلفة، ونظرا لأنها جميعا تحتوي على الأمم الأولى الأصل، فهي متعددة الجنسيات أيضاً. ولكن النموذج السائد للأمة المتجانسة ثقافياً يطرح مشاكل للأقليات التي تعيش وتعمل في هذه البلدان على الرغم من حقيقة عدم تحققه أبدا في الواقع.

وترتبط هذه المسألة عما إذا كان يحق للمهاجرين الحصول على الجنسية أم لا بالدولة القومية المتجانسة. وهناك طريقتان مثاليتان نموذجيتان لمنح حقوق المواطنة عند الولادة. وبعض الدول تمنح الجنسية تقليديا للأشخاص الذين يولدون داخل أراضي الدولة (قانون محل الميلاد). بينما تمنحها دول أخرى وفقا لجنسية والدي الطفل (حق المواطنة المكتسب من الوالدين). ومن الناحية العملية، يوجد لدى الدول الآن معايير معقدة لمنح الجنسية، بحيث إن هذه الأنواع المثالية ليست واضحة المعالم. ومن الممكن أيضاً تحقيق المواطنة كشخص بالغ عن طريق التجنس. وجميع البلدان تسمح بالتجنس، على الرغم من أن بعض الدول تشجعه، في حين أن هنالك دولاً أخرى لا تشجع الأجانب على التقدم بطلب للحصول على الجنسية وتعتبر القرارات تقديرية. وفي جميع الحالات، يجب على المتقدمين إثبات التزامهم بالبلاد التي يختارونها. وكحد أدنى، وينطوي هذا دائماً تقريبا على الإقامة الحقيقية أو الفعلية في أراضي الدولة (قانون الإقامة) (Hammar,1990:72-77).

وغالبا ما توصف دول العالم الحديث بأنها "دول الهجرة" لأن نسبة كبيرة من المواطنين ولدوا في أماكن أخرى أو ينحدرون من أفراد جاءوا إلى البلاد نسبيا مؤخرا. وعادة ما تمنح "دول الهجرة" الجنسية لجميع الأطفال المولودين داخل أراضي الدولة، مثل الولايات المتحدة، وكذلك أبناء المواطنين المولودين في الخارج، ويوجد فيها أيضاً إجراءات سهلة نسبياً للتجنس. وتحتوي دول أوروبا الغربية جميعها الآن على أقليات كبيرة تنتمي إلى أماكن أخرى، لكنها تختلف في منحها للجنسية وفقا لنموذج العلاقة بين الأمة والدولة التي يجسدونها. وقد كان الاستعمار عاملا مهمًا في هجرة اليد العاملة لأن الكثير من الأفراد قدموا من مستعمرات سابقة إلى مراكز حضرية متطورة. وفي الحالة البريطانية، يتمتع الذين قدموا قبل عام ١٩٦٢ من المستعمرات السابقة بحقوق المواطنة الكاملة المسندة إلى جميع أولئك الذين ولدوا على الأراضي البريطانية. ولكن منذ ذلك الحين، فقد انتقلت الجنسية البريطانية بشكل أقرب إلى حق المواطنة المكتسب من الوالدين وتقتصر الآن على أولئك الذين لديهم أحد الوالدين أو الجدين الذين ولدوا في البلاد - ومعظمهم من البيض. ويتمتع المهاجرون الذين وصلوا بعد سبعينيات القرن الماضي بوضع أقرب إلى وضع العمال المهاجرين في البلدان الأوروبية الأخرى: العقود قصيرة الأجل كعمال ودون أية حقوق طويلة الأجل للاستيطان.المواطنة في فرنسا، والتي طالما كان يُنظر إليها على أنها مثالية للقومية المدنية في أوروبا، وإن كانت لا تزال تستند إلى قانون محل الميلاد، أصبحت مغلقة أكثر نسبيا. وحتى وقت قريب، كان يسند إلى جميع المهاجرين من الجيل الثاني الجنسية الفرنسية عند الولادة، وتم التشجيع على التجنس تشجيعا نشطا كسياسة هادفة للمساعدة في الاندماج وزيادة عدد السكان في فرنسا. ولكن في السنوات الأخيرة، تم انتقاد حقوق المواطنة التلقائية فيما يتعلق بالمهاجرين الجزائريين من الجيل الثاني، وعلى ما يبدو بسبب صعوبة اندماج المسلمين في

مجتمع علماني (Oommen,1997:165). وفي المقابل، فقد اتخذت ألمانيا كمثال على الدولة الإثنية واستندت المواطنة تقليديا على حق المواطنة المكتسب من الوالدين: فتقليديا، إنه الدم وليس القانون الذي يشكل الأمة الألمانية. وهذا أدى إلى وضع شاذ اعتبر فيه الأوروبيون الشرقيون من أصل ألماني مواطنين بشكل قانوني لجمهورية ألمانيا الإتحادية حتى قبل توحيد الألمانيتين الشرقية والغربية في عام ١٩٩٠، في حين أن السكان المنحدرين من أصل تركي والذين ولدوا ونشأوا في ألمانيا يتعين عليهم التقدم بطلب للحصول على الجنسية. ولكن في السنوات الأخيرة، تم تحرير التجنيس، الذي كان صعبا للغاية، واستكمل مبدأ حق الدم بحق مسقط الرأس: يمكن أن يسند إلى الأطفال الذين ولدوا لأبوين أجنبيين الآن جنسية مزدوجة، ويجوز لهم اختيار أن يصبحوا مواطنين ألمانًا عند بلوغهم سن الرشد (Kivisto and Faist,2007:119). والدول الأوروبية، على ما يبدو، متقاربة حول معايير المواطنة لتشمل بعض الجماعات العرقية، حيث أظهر الأفراد الالتزام تجاه الدولة، مع الإبقاء على رقابة مشددة على الهجرة (Brubaker,1992,2002). وحقيقة أن الجنسية المزدوجة قد تتزايد كاحتمال قانوني تسمح به الدول وكوضع يتم قبوله بشكل متزايد من الناحية العملية تعتبر دليلا آخر على أنه ينظر إلى المواطنة بشكل متزايد على أنها وضع مدني: تسمح الدول بتخفيف الروابط بين المواطنة والجنسية العرقية (Kivisto and Faist,2007).

وتعتبر هذه انطلاقة جديدة نسبياً حيث تنطوي المواطنة دائماً على ما هو أكثر من مجرد مسألة الحقوق القانونية. فنظرية الاندماج هي الاسم الذي يشيع استخدامه عادة "بوتقة الانصهار" (استعارة تستخدم للإشارة إلى مجتمع غير متجانس أصبح أكثر تجانساً) مثال على الاندماج في الدولة المدنية والذي كان مثالا بارزا للهجرة إلى الولايات المتحدة منذ مطلع القرن الثامن عشر. وفي "بوتقة الانصهار"، من المفترض تخلي

المهاجرين عن هويات ثقافية مميزة حتى يتسنى للجميع التقارب حول قواعد الدولة المدنية. ومع ذلك، في الواقع، فإن المعايير المدنية ليست مجردة مطلقا: إنها تتجسد دائماً في أشكال ثقافية معينة. وعلاوة على ذلك، الأشكال السائدة للدولة المدنية هي تلك التي من خلالها تكون جماعات النخبة هي الأكثر في الوطن. ومن أجل الاندماج، لا يتعلم الناس قواعد الحياة المدنية بصورة مجردة؛ إنهم يتعلمون كيفية التعبير عن الكفاءة المدنية بطرق ملموسة جديدة: "ومثل البروتستانت وليس الكاثوليك أو اليهود، ومثل الإنجليز وليس المكسيكيين، والبيض وليس السود، ومواطني شمال غرب أوروبا وليس جنوب أو شرق أوروبا" (Alexander,2006:422). ونتيجة لذلك، كانت هناك تحديات لفترة طويلة لهذا المثل الأعلى في الولايات المتحدة، وخاصة أنه تطور وأصبح أكثر تنوعا مع موجات الهجرة من مناطق مختلفة من العالم. وثمة صورة بديلة للأمة الأمريكية هي صورة "طبق السلطة"، حيث يحتفظ المهاجرون بهويات متميزة كمواطنين اميركيين "موصلين". ولكن وفقا لإسكندر، هذا يبقى قريبا من أقدم نماذج الاندماج بقدر عدم التشكيك في "مركز" الحياة الأميركية، التي تتعلق بها الواصلات. وتستوعب الثقافة السائدة بعضا من "نكهة" المساهمات الأخرى - على سبيل المثال، الطريقة التي ساهم بها الكتاب اليهود مثل سول بيلو وفيليب روث في خلق صورة أمريكا نفسها الخاصة بها. ولكن الهرمية في تقييم السمات الثقافية للجماعات العرقية، وخاصة تلك التي تعرف باسم "الأميركيين الأفارقة، تجعل "طبق السلطة"، يتسم بالإشكالية مثل "بوتقة الانصهار" (Kivisto and Faist,2007 ؛ Alexander,2006).

وعندما دعت دول أوروبا الغربية إلى الهجرة لإعادة بناء الاقتصادات بعد الحرب العالمية الثانية، فإنها اعتمدت أنموذجًا للاندماج يشبه عن قرب مثال "بوتقة الانصهار". ويشتمل هذا الأنموذج على عنصرين مترابطين في هذا السياق. أولهما،

يرتبط ارتباطا وثيقا بالتحكم في أعداد المهاجرين. وقد كان هذا سمة من سمات الحقب التاريخية الأخيرة لكل الدول الغربية، بما في ذلك "دول الهجرة"، التي وضعت الآن قيودا مشددة وحصصا لقبول المهاجرين للعيش والعمل داخل أراضيها. وعلى حد قول روي هاترسلي، أحد الساسة البريطانيين، الذي صرح متحدثا في ستينيات القرن الماضي، "يعتبر الاندماج دون التحكم أمرًا مستحيلاً، ولكن التحكم دون الاندماج أمر لا يمكن الدفاع عنه" (Solomos,1993:84). ويكمن الأساس المنطقي وراء هذا الرأي في أن الغالبية الوطنية لن تقبل أعدادًا كبيرة من المهاجرين، حيث إنه يجب أن تكون هناك قيود لصالح الوئام الاجتماعي والعنصري. وثانيهما، يوضح الشطر الأخير من عبارة هاترسلي الارتباط الآخر بين سياستي الاندماج والعلاقات العرقية في التشريع ضد العنصرية. ويوجد لدى معظم الدول الغربية قوانين تحظر التمييز ضد الأفراد على أساس العرق أو اللون أو الأصل الاثني. وتم تمرير هذه القوانين بهدف واضح يتمثل في نزع فتيل الصراعات بين البيض والسود، وتشجيع اندماج المهاجرين في المؤسسات الرئيسة في المجتمع الأوسع. ومع ذلك، وحيث توجد هذه القوانين، لم تنه التمييز العنصري أو الحرمان المنهجي الذي تعاني منه الجماعات العرقية. وعلى الرغم من أن هناك تنوعًا في الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية للأقليات العرقية في جميع أنحاء أوروبا، بصفة عامة، فإن غير البيض هم أكثر عرضة للحرمان من حيث الأجر، والبطالة، وتوفير الرعاية الاجتماعية (Leicester,2004:61-63).

على أقل تقدير، إذن ، فشل الإنموذج الإندماجي للهجرة في ضمان حقوق متساوية لجميع مواطني الدولة القومية. ومع ذلك، فإن أكثر التهمة خطورة ضده هو أنه قد يساهم فعلا في العنصرية. وبافتراض أن الانسجام العرقي لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال اندماج الأقليات في المجتمع الأوسع نطاقا، فإنه يساهم في الرأي القائل

بأن كل دولة لها قيمها الثقافية الخاصة بها ونمط حياتها بحيث لا يمكن ان تتسامح تقاسم أراضيها مع أولئك الأشخاص ذوي ثقافة أخرى. ويتم الترويج لهذا الرأي بنشاط في "العنصرية الجديدة"، والتي روجتها بشكل صريح الجماعات الفاشية الجديدة في جميع أنحاء أوروبا. وعلى عكس النسخ القديمة للعنصرية، لا يقوم على التفوق البيولوجي المفترض لجنس على جنس آخر. وتتمثل المسألة محل النقاش في الاختلاف الثقافي: يعتقد أن كافة الجماعات الإثنية والعرقية متساوية، ولكن من "الطبيعي" أن يشعر أعضاء الثقافات المختلفة بأنهم مهددون بالخطر إذا تعين عليهم تقاسم أراضيهم مع أولئك الذين يعيشون وفقا لمعايير ثقافية غير متوافقة (Parker,1981). ومن الناحية العملية، تجيز "العنصرية الجديدة" العنف ضد أعضاء الجماعات العرقية التي لا تنتمي إلى دولة الأغلبية، وربما تؤدي إلى دعوات تطالب بإعادتهم إلى وطنهم – احتمال حقيقي وإن كان غير عملي، حيث لا تعتبر الأقليات مواطنين. وعلى الرغم من أن نظرية الاندماج تختلف عن "العنصرية الجديدة" من خلال الدعوة إلى التسامح على جزء من الأغلبية البيضاء، فإنه يعكسها بافتراض أنه بقدر ما يكون أفراد جماعات الأقليات العرقية قليلة العدد وقابلة للتمييز عن الأغلبية البيضاء يمكن التسامح معها. ومثل "العنصرية الجديدة"، تجعل نظرية الاندماج "الأقليات العرقية" مشكلة في العلاقات العرقية، وليس العنصرية.

التعددية الثقافية والحقوق متغايرة الجماعات "ونظرية الاندماج الجديدة"

منذ سبعينيات القرن الماضي ، أدت الانتقادات المتزايدة للاندماج – سواء "بوتقة الانصهار" أو "طبق السلطة" – إلى اعتماد مبدأ أو مفهوم التعددية الثقافية كمثل أعلى في كثير من البلدان. بدأ ذلك في كندا وانتشرت من هناك إلى الولايات المتحدة

واستراليا ونيوزيلندا، وكذلك إلى بعض دول شمال أوروبا مثل بريطانيا والدول الاسكندنافية وهولندا وبلجيكا، وسويسرا. ورغم ذلك ، في مطلع القرن الحادي والعشرين ، تعرضت التعددية الثقافية نفسها لضغط شديد كإنموذج مثالي لإندماج المهاجرين في المجتمع السائد. وتزايدت الانتقادات الموجهة للتعددية الثقافية، وخصوصا بعد الأنشطة الإرهابية التي قام بها الأصوليون المسلمون منذ الحادي عشر من سبتمبر، لأنه كان ينظر إليها على أنها تعزز التفرقة بدلا من اندماج جميع المواطنين في الثقافة المدنية، وتعمل ضد التضامن الاجتماعي، وتسهل اضطهاد المرأة. ونتيجة لذلك، هناك عودة الآن للحجج التي تدافع عن نظرية الاندماج، ولكن هذه المرة عن "نظرية اندماج جديدة" تشجع احترام التنوع وكذلك القيم المشتركة والتضامن الوطني.

كمدافع بارز عن التعددية الثقافية، يرى ويل كيمليكا أن السياسة الليبرالية فقط هي القابلة للتبرير. وهذا أمر مهم لأن حقوق المواطنة في الغرب تستند إلى التقاليد الليبرالية. بل من المستغرب أيضاً لأن الليبراليين بوجه عام يرون أن المجال العام، بما في ذلك مؤسسات الدولة والقانون، ينبغي أن تكون محايدة القيمة وينبغي ألا تكون الهوية الثقافية متعلقة إلا في المجال الخاص. ومع ذلك، فإن وجود الأقليات الثقافية التي قدمت من خلفيات ثقافية مختلفة بشكل ملحوظ إلى تلك الخاصة بالأغلبية يجعل من الواضح أن المجال العام ليس محايدا: فالحقوق القانونية التي تقوم على الفرد، والافتراضات المتعلقة بتعليم الأطفال، ودور الأسرة في المجتمع، واللغة المستخدمة في المؤسسات العامة، والاحتفال بأيام العطل الرسمية، وهلم جرا، جميعها محدد ثقافياً. وفي الواقع، ليس من الممكن أن يكون محايدا في مثل هذه الأمور. ومع ذلك، تعتبر العمومية المفترضة بمثابة قناع لهيمنة ثقافة واحدة على الثقافات الأخرى. وحسبما يرى كيمليكا، هناك حجة ليبرالية دقيقة خاصة بحرية الفرد، التي تصح

بالضرورة نتيجة للاعتراف بأن خصوصية الثقافية للمؤسسات الليبرالية. وتتمثل العقيدة الليبرالية الوسط في أنه ينبغي أن يكون الأفراد أحرارا في اختيار أنماط حياتهم الخاصة بهم. ومن هذا المنطلق الذي يجعل الليبراليين ينظرون إلى الحقوق الثقافية بعين الريبة والشك، لأنها تعارض إرغام أي فرد على الامتثال بمجموعة من القيم الجماعية. ومع ذلك، حسبما يشير كيمليكا، من أجل الاختيار، يجب أن تكون هناك أنماط حياة قيمة للاختيار من بينها. إنها الثقافة - التقاليد، والتاريخ، واللغة – التي تضفي معنى على الخيارات، وتجعلها مفهومة، ونابضة بالحياة، ومرغوبًا فيها بالنسبة لنا. ومن ثم، باسم الحرية الفردية، ينبغي التمسك بالاختلافات الثقافية وحمايتها (Camlica,1995).

وحلل كيمليكا التعددية الثقافية إلى نوعين، يعتبر كل منها الآن مسألة مختلفة نوعا ما فيما يتعلق بالحقوق المتباينة للجماعات في الديمقراطيات الليبرالية. ويطلق على النوع الأول "القومية المتعددة". تحتوي المجتمعات متعددة الجنسيات في داخلها على أقليات، التي تحت ظروف مختلفة، احتفظت أو أنشأت حكومات ذات سيادة خاصة بها، ولكن تم دمجها في دولة واحدة، إما طوعاً من خلال الاتحاد أو نتيجة الغزو. ويقول إن الولايات المتحدة تعتبر من هذا النوع، والتي تحتوي على الهنود الحمر، وسكان بورتوريكو، والمنحدرين من أصول مكسيكية (المكسيكيون الأمريكان)، وسكان هاواي، وغيرهم (Camlica,1995). وعادة ما تكون المطالبة بالحقوق من هذه الجماعات هي مطالبة بالحق في نوع من الحكم الذاتي كدولة منفصلة. وقد حققت مقاطعة كيبيك هذا الوضع في كندا، على سبيل المثال، من خلال التقسيم الفدرالي للسلطات، الذي منح صلاحيات واسعة لهذه المقاطعة على اللغة، والتعليم، والثقافة، والهجرة. وحصلت الشعوب الأصلية في أمريكا الشمالية أيضاً على حقوق كبيرة في تقرير المصير من خلال نظام الأراضي المحتفظ بها التي يملكون داخلها سيطرة متزايدة على الصحة والتعليم،

وقانون الأسرة، والشرطة، والعدالة الجنائية، وتطوير الموارد (1995:29-30). تؤدي القوميات المتعددة المشروعة، في رأي كيمليكا، إلى مجموعات موازية تقريبا لحقوق المواطنة التي لا تتداخل إلا إلى حد ما في الحقوق المشتركة للجميع.

ويطلق كيمليكا على النوع الثاني من التعددية الثقافية "الإثنية المتعددة". وتعتبر المجتمعات التي تمت الهجرة إليها من ضمن هذا النوع. ومجتمعات الإثنيات المتعددة هي تلك التي يشارك فيها المهاجرون في المؤسسات العامة ذات الثقافة السائدة، ولكن تحتفظ ببعض أنماط الحياة المميزة من حيث العادات والدين واللغة واللباس والطعام، وهلم جرا. ومرة أخرى، تعتبر الولايات المتحدة مثالا جيدا على هذا النوع. وكان من المتوقع تكيف المهاجرين مع المؤسسات الناطقة باللغة الإنجليزية في المجال العام، وعلى الرغم من التسامح في ذلك في القطاع الخاص، لم يكن ذلك إلا منذ سبعينيات القرن الماضي حيث تم تشجيع التعبير عن التراث الثقافي المختلف بشكل علني. وأكد كيمليكا أن هذه الجماعات لا تطالب بهذه الحقوق الواسعة المتغايرة للجماعات مثل الدول. ويتمثل هدفها الرئيس في الاندماج في مجتمع متعدد الثقافات يشكلون جزءا منه ويتمتعون بالاحترام على قدم المساواة مع المواطنين الآخرين. وفي رأيه، تتمتع جماعات الأقلية في المجتمع متعدد الإثنيات بوجه عام بهذه الحقوق المشتركة لجميع المواطنين. ولكن يتمتعون أيضاً ببعض الحقوق المتميزة من أجل تجنب المعوقات التي يعانون منها نتيجة اختلافهم عن الثقافة السائدة ومن أجل مكافحة العنصرية (Camlica,1995:30-31).

وبقدر محدود ، تم منح الحقوق المميزة إلى الأقليات العرقية في بعض البلدان. ففي بريطانيا، على سبيل المثال، يعفى اليهود والمسلمون من القوانين التي من شأنها أن تجعل من المستحيل بالنسبة لهم ذبح الحيوانات وفقاً لطرقهم التقليدية، ويجوز للشيوخ ارتداء العمائم الخاصة بهم بدلا من الخوذات الواقية التي ينص عليها

القانون. وبالإضافة إلى ذلك، في الآونة الأخيرة، حصل المسلمون وسبتيو اليوم السابع والهندوس على الحق -الذي يتمتع به بالفعل المسيحيون واليهود - في التمويل الحكومي للمدارس التي يتم فيها تنظيم المناهج الدراسية حول هذه المعتقدات الدينية. وكان هذا مثيرا للجدل للغاية نظرا للأهمية المعطاة للتعليم في تشكيل الهوية الشخصية والاجتماعية. وفي الواقع، لعل التعددية الثقافية في التعليم العام تعتبر الجانب الأكثر تطورا من جوانب السياسة متعددة الثقافات في جميع أنحاء العالم. وتنطوي على الاعتراف بالتاريخ، والأدب، والدين للأقليات الثقافية، وغالبا الاحتفال بأيام الأعياد المختلفة. وعلى الرغم من أنه لا يعتبر في الواقع حقا قانونيا على هذا النحو، إلا إنه ينظر إلى التعليم المتعدد الثقافات على أنه يمنح الأطفال الذين ينتمون إلى جماعات أقلية وصولا متساويا حقيقيا لفرص التعليم، فضلا عن تشجيع التسامح، وإن لم يكن الفهم، من السكان الأغلبية. وبمعنى أو آخر، ومن المفارقة أن ينظر إلى المدارس الدينية على أنها تختار التعددية الثقافية لأنها تملك التحكم في المناهج واستيعاب التلاميذ أكثر بكثير مما تقوم به المدارس العادية. والأكثر إثارة للجدل، اقتراح ومناقشة إمكانية إضفاء الطابع المؤسسي على الشريعة في كندا، والذي سمح بالفعل للمنظمات اليهودية والكاثوليكية بإنشاء محاكم تحكيم لتنظيم وتسوية الخلافات العائلية. وتم حل المشكلة في هذه الحالة عندما قررت الحكومة تحقيق المساواة في المجتمعات، ليس من خلال السماح بإنشاء محاكم إسلامية، ولكن بدلا من ذلك من خلال إغلاق تلك المحاكم اليهودية والكاثوليكية. وهناك حملات مستمرة مؤيدة ومعارضة لإدخال الشريعة في كندا وأماكن أخرى، بما فيها المملكة المتحدة، ومن المؤكد أن تصبح قضية مثارة مرة أخرى (Philips,2007:170-176).

أبرز مثال على الدولة التي قاومت تبني التعددية الثقافية كسياسة رسمية هي فرنسا. ومن المثير للاهتمام، أن مناهضي العنصرية وكذلك المتعاطفين مع الخطاب المناهض للهجرة لحزب الجبهة الوطنية، الأكبر من نوعه في أوروبا، عارضوا التعددية الثقافية. وتم تفسير هذه المقاومة في ضوء الالتزام الجوهري للنظام الجمهوري الفرنسي والذي انطوى تاريخياً على المساواة العامة للمواطنين. وهذا يعني، أنه في فرنسا يتعين ألا تعترف الدولة بوجود فوارق بين المواطنين: معاملة جميع الأفراد على قدم المساواة بنفس القدر الذي يعاملون به. ونتيجة لذلك، ثمة من يرى أنه يتعين على الدولة الفرنسية عدم القيام بجمع إحصاءات عن الأقليات العرقية - لتعرف، على سبيل المثال، مدى العنصرية والتمييز في التوظيف والخدمات الحكومية – تمنح بشكل أقل بكثير الجماعات المختلفة حقوقا مختلفة. وفي الواقع، تبين أن تفسير العمومية الفرنسية بأن تاريخها يعود إلى الثورة الفرنسية يعتبر خرافة: وتم الترويج لذلك في الواقع من قبل المثقفين اليمينيين في وسائل الإعلام وتناوله صانعو السياسة كجزء من صعود القومية العنصرية مع ظهور حزب الجبهة الوطنية بزعامة جان لوبان في منتصف ثمانينيات القرن الماضي (Favell,2001؛ Brubaker,2002). ومع ذلك، تعتبر أسطورة الآن راسخة جدا ومن الصعب التشكيك فيها، حتى ولو تعرضت لضغط متزايد نتيجة تزايد الاضطرابات بين الشباب الفرنسي.

وحسبما يرى أنصار التعددية الثقافية، مع الاعتراف بأن الاختلافات الثقافية في حقوق المواطنة متعددة الإثنيات والمتباينة للجماعات تعمل على إتاحة الاندماج الحقيقي، في حين أدى نموذج الاندماج إلى الاستبعاد لأولئك الذين لا يتكيفون، أو الذين ينظر إليهم على أنهم غير متكيفين، مع الثقافة السائدة. ويرى كيمليكا (١٩٩٥) بأنه، بعيدا عن تشجيع تفتيت المجتمع، حسبما يخشاه أنصار

الاندماج، تعمل المطالبة بالحقوق المحددة ثقافياً على تمكين الأقليات من المشاركة الكاملة في مجتمع متعدد الثقافات.

ومع ذلك ، فمن المهم أن ندرك أن "الثقافة" ذاتها عبارة عن مصطلح يمكن أن يستخدم بدلالات مختلفة في مواقف مختلفة. وهناك بالتأكيد حالات يكون فيها من غير المناسب التفكير في المواطنة غير المتساوية كمسألة في الأساس من مسائل الاختلافات الثقافية. وفي بعض الحالات ، في الواقع، قد يكون هذا وسيلة لنزع الشرعية عن المطالبات بقدر أكبر من المساواة. ولعل أفضل مثال على صعوبة التفكير في المواطنة بهذه الطريقة هو موقف الأمريكيين من أصل أفريقي في الولايات المتحدة والطريقة التي اقترح فيها اليمين الجديد الاختلافات الثقافية كسبب لهيمنتهم على "الطبقة الدنيا".

ومنذ حركة الحقوق المدنية في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، كانت القضية الرئيسية للأمريكيين من أصل أفريقي في ضوء المواطنة هي الاندماج من خلال القضاء على الفصل العنصري. وعمل الفصل الصارخ بين السود والبيض في الولايات المتحدة لصالح البيض: حيث يعمل سوء السكن، والأحياء التي ترتفع فيها معدلات الجريمة، وضعف المدارس، وتدني الأجور، وفرص العمل المحدودة على تقييد تنفيذ حقوق المواطنة الكاملة للأمريكيين السود مقارنة بالبيض. ولكن دور الثقافة في الفصل العنصري لم يكن واضحا. وعلى حد ملاحظة كيمليكا، لم يتكيف الأمريكيون من أصل أفريقي مع الفئة متعددة الجنسيات ولا مع فئة الجماعة متعددة الإثنيات. وتم جلبهم إلى القارة كرهاً، من خلفيات ثقافية ولغوية أفريقية مختلفة، وتم تثبيطهم لفترة طويلة وحتى منعهم من محاولة تطوير ثقافة مشتركة. وليس لديهم وطن ولا أشكال اجتماعية مميزة في أمريكا مثلما تفعل الأقليات الوطنية، ولكنهم ظلوا مع ذلك معزولين عن ثقافة البيض السائدة (Camlica,1995:24). وقد قامت التعددية الثقافية بإيجاد دور لها في الحركة

المناهضة للتفرقة العنصرية، مع تشكيك التمركز الإثني في مبادئ الفنون الليبرالية في التعليم الأميركي، على سبيل المثال، مع تاريخ السود، والأدب، وهلم جرا. لكن المطالب الرئيسة للاختلاف الثقافي قد نبعت من أولئك الذين يروون بأن الأمريكيين السود الفقراء يتسببون في فقرهم نتيجة للاتجاهات غير الملائمة الخاصة بالعمل والحياة الأسرية. وفي هذه الحالة، كما رأينا في القسم (١ , ٤)، يعزز خطاب الاختلاف الثقافي العزل العنصري، ويجيز عدم المساواة بدلا من التعبير عن المطالبات بحقوق مواطنة أكثر مساواة والمشاركة الحقيقية للجميع. وسوف نتطرق إلى هذه المطالبات فيما يتعلق بالطبقة الدنيا العنصرية بمزيد من التفصيل في القسم (٤ , ٤)أدناه.

وقد طالبت الحركة المناهضة للفصل العنصري للأميركيين الأفارقة -على الرغم من عدم مطالبتها بالحقوق المتباينة للجماعات على أساس الاختلافات الثقافية -بحقوق خاصة للسود من أجل معالجة الضرر التاريخي. ووفقا لكيمليكا وآخرين، فإن مثل هذه الحجج لها ما يبررها أيضاً في ضوء الليبرالية بقدر ما أنها وضعت بهدف تحقيق نظام حكم بالاستحقاق (استحقاقراطية) غير خاضع للتمييز العنصري. ويتضمن أشهرها استخدام نظام الحصص في الجامعات والشركات والقطاع العام لجعل توقعات التوظيف بالنسبة للأميركيين السود أقرب إلى التكافؤ مع البيض بشكل أكثر مما سيكونون عليه بخلاف ذلك نتيجة للفصل العنصري المفروض التاريخي، وسوء الظروف المعيشية، والحرمان في سوق العمل. ويأخذ العمل الإيجابي أشكالا عديدة، ابتداء من "عدم التمييز النشط" الذي يحاول فيه صاحب العمل جاهداً توظيف المتقدمين من الأقليات قبل تحديد أي مرشح سيختاره لهذه الوظيفة، إلى "التمييز العكسي" الذي تُعطى فيه الأفضلية للمتقدمين من جماعات الأقلية التي تعرضت للتمييز في الماضي. وكانت برامج العمل الإيجابي وما زالت مثيرة للجدل

للغاية ومُسيسة بشكل كبير. ولكنها تعرضت لانتقادات من اليسار على أساس أنها أفادت بعض السود، مع عدم معالجة مشكلة فقر السود على هذا النحو. ومع ذلك، هيمنت انتقادات اليمين في الوقت الحالي: حيث إن العمل الإيجابي ليس منصفا للأفراد البيض الذين لا يتم اختيارهم لشغل وظائف أو مناصب في الجامعة في المنافسة مع السود. ولم تعد للحجة المضادة بأن البيض لم يفقدوا ما اكتسبوه إلا من خلال التمييز في الماضي، صدى مثلما كان لها ذات مرة. ومع أن العمل الإيجابي ما يزال مستمرا في الولايات المتحدة، إلا أنه يقع تحت تهديد متزايد وأصبح محظوراً في القضايا الأخيرة المعروضة على المحاكم التي حظيت بتغطية إعلامية كبيرة والتي تتضمن اختيار وظائف الجامعة. وبالنسبة للأمريكيين من أصل أفريقي في الولايات المتحدة، إنها الحقوق الفردية وليس الحقوق المتباينة للجماعات آخذة في الصعود (Omi and Winant,1987).

ولكن تبقى "الحقوق الخاصة" تحظى بأهميتها فيما يتعلق بحقوق التمثيل في العملية السياسية. ويشعر أنصار التعددية الثقافية، مثل المُدافعات عن حقوق المرأة، بالقلق إزاء الطريقة التي تمثل فيها جماعات الأقلية تمثيلاً ناقصاً في المجالس التشريعية في الديمقراطيات الليبرالية الغربية. وتأخذ المطالبات بالحصول على التمثيل السياسي أشكالا مختلفة وفقا للجماعة المعنية. وعلى حد ملاحظة كيمليكا، لا تتوافق المطالبات للتمثيل السياسي مع مطالب الحكم الذاتي أو الحقوق المتباينة للجماعات على أساس الاختلاف الثقافي. بل تنطوي على منح الأقليات محاكمة عادلة في وضع يتم فيه تجاهل وجهات نظرهم بطريقة أخرى. وهذا يتفق مع التعهدات الليبرالية بالتمثيل الديمقراطي الذي، كحد أدنى، ينبغي أن تنص على حماية المصالح الفردية. وفي صورة ليبرالية أكثر تفصيلا من صور المشاركة الديمقراطية، يقوم التمثيل السياسي بأكثر من ذلك، حيث يسهل الارتقاء الفردي للمواطنين وفقا لتقديرهم للصالح العام. وفي كلتا الحالتين، ليس من العدل عدم

تمثيل الأفراد الذين هم أعضاء في جماعات الأقلية. وتعد الحقوق السياسية المتباينة للجماعات على نحو متزايد قضية مهمة في الديمقراطيات الليبرالية متعددة الثقافات.

ففي الولايات المتحدة، كانت أبرز المحاولات لإصلاح الخلل المنهجي في التمثيل هي "إعادة تقسيم الدوائر" ،إعادة رسم حدود الدوائر الانتخابية لإنشاء دوائر أغلبية السود أو الأغلبية من أصل أسباني. ولكن من المفارقات، وعلى الرغم من أنها تأسست كجزء من حملة مناهضة للفصل العنصري، إلا أنها لم تكن فعالة بقدر ما كان العزل السكني هو الواقع. وتفاعلا مع ذلك، قضت المحكمة العليا بأن إعادة تقسيم الدوائر الذي يشمل فصل الأعراق لأغراض التصويت سيُنظر إليه بعين الشك. ومثل برامج العمل الإيجابي الأخرى المصممة لمعالجة العيوب المنهجية، ينبغي النظر إلى هذا الأمر، حسبما يرى كيمليكا، كإجراء مؤقت. وفي الواقع، تتم مراجعته بشكل منتظم لتقييم مدى نجاحه وعما إذا كان ما زال مطلوبا أم لا.

ومع ذلك، هناك حالات تكون فيها المجتمعات على ما يبدو مقسمة بشكل دائم على أسس دينية أو ثقافية. وفي مثل هذه الحالات، يمكن القول بأن المتطلبات اللازمة لتمثيل الجماعات ليست مؤقتة. ومن الواضح أن هذا هو الحال حيث هناك مطالبات للحصول على درجة من الحكم الذاتي، كما هو الحال في الأنظمة الفيدرالية، أو التي تعيش فيها جماعات الأقلية على أراضيها، كما يفعل الهنود الحمر. ولكن في حالات أخرى، تم تصميم الحقوق السياسية للجماعات لتستوعب الخلافات في الإجراءات المشتركة لصنع القرار. وهذا هو الحال، على سبيل المثال، فيما يعرف باسم "الديمقراطيات التوافقية"، مثل تلك التي في هولندا وبلجيكا، والتي تُمثل فيها الانقسامات الدينية من قبل أطراف سياسية مختلفة. وفي مثل هذه الحالات، يفترض أن يعتمد الاستقرار السياسي على تقاسم سلطة اتخاذ

القرار بحيث يتألف مجلس الوزراء من الشخصيات البارزة من جميع الأطراف، ولن يكون هناك فيتو الأقلية حول القضايا مثيرة للانقسام اجتماعيا، وهلم جرا (Philips,1995:41-45). ويعتبر النظام في نيوزيلندا مشابها حيث يختار الماوريون المرشحون من قائمة انتخابية محددة بحيث يكفل لهم التمثيل في البرلمان كجماعة، على الرغم من عدم وجود حزب ماوري. ومع ذلك، لا توجد أمثلة على الحقوق السياسية الخاصة للأقليات العرقية في أوروبا. وعلى الرغم من أن الديمقراطيات التوافقية منفتحة -على ما يبدو على إمكانية صلاحية تمثيل المسلمين في إطار التعددية القائم -أكثر من الأنظمة السياسية الأخرى، هذا لا يعدو كونه احتمالا في الوقت الحاضر (Philips,1995:15).

وربما تكون المسألة برمتها الخاصة بالحقوق المتغايرة للجماعات مثيرة للجدل فيما يتعلق بنقد الجوهرية التي كانت في غاية الأهمية، كما رأينا، بالنسبة لمواطنة النساء و"الأقليات الجنسية". ومع ذلك، تعتبر أقل تطورا مما في هذه الحالات. وفي بعض النواحي، يعتبر هذا أمرًا مثيرًا للدهشة. حيث تطورت إلى حد كبير الحالة المناهضة للجوهرية مقابل مفهوم الأثنية كوسيلة لتمييز الجماعات الفعلية للأشخاص. ويرى المناهضون للجوهرية بقوة بأنه يتعين علينا النظر إلى الثقافة بوصفها عملية وليس مجموعة من الصفات التي تمتلكها جماعة معينة. حيث إن الثقافة ليست ثابتة في الأشكال الأبدية؛ ويجري باستمرار صناعتها وإعادة صناعتها في العمليات التاريخية. وكان على هذه الأسس جدل منظري العرق والأثنية بالقول بأن الهويات الثقافية عبارة عن "هجينة": دائماً ما يتم بناؤها من خلال الاعتماد على عدد وافر من الرموز والهويات الثقافية التي يتم إعادة دمجها بطرق بحيث لا توجد جماعات عرقية "أصيلة" (Gilory,1993 ؛Hall,1990,1991a,1991b).

بالإضافة إلى ذلك، يحدد الأفراد بمجموعة من الطرق: لماذا يتعين تحديد هويتهم بالانتماء الثقافي لآبائهم، أو حتى أجدادهم، والتي ربما يكونون قد ورثوها (Hollinger,2000)؟ ولذلك، ينظر إلى التعددية الثقافية على أنها إشكالية بقدر ما تساهم فيما يطلق عليه غيلروي "الاستبدادية الأثنية" بناء فروق جامدة وثابتة على ما يفترض بين الثقافات بطريقة تقيد الإبداع، والفردية، والتحديات التي تواجه الوضع الراهن (Gilory,1993).

وفي السنوات الأخيرة ، ارتبطت المخاوف إزاء المخاطر، التي تثيرها التعددية الثقافية للاختلافات الثقافية، بالأسئلة المتعلقة بالتماسك الاجتماعي والقيم المدنية ارتباطاً أكثر بمشاكل موازنة المساواة، والتنوع، والحرية لأفراد الأقليات. وانتقد Hollinger (2000) التعددية الثقافية على طول هذه الخطوط، وكذلك على الأسس المناهضة للجوهرية، وذلك قبل هجمات الحادي عشر من سبتمبر، مع الدفاع عن الأهمية السياسية للشعور بالقواسم المشتركة بين الأميركيين، ولكن ارتفعت الأصوات الناقدة منذ الهجمات على نيويورك. وخاصة في أوروبا، فإن نقاد التعددية الثقافية ربطوا ذلك بتورط الشباب المسلم في الشبكات الإرهابية، بحجة أنه - والمثير للسخرية أن ذلك يحدث في ضوء الجذور الليبرالية للتعددية الثقافية - فشل في تعزيز ثقافة سياسية يتم فيها الارتقاء بقيم التسامح واحترام أنماط الحياة المختلفة. وبدلا من ذلك ، ينظر إلى التعددية الثقافية على أنها تعزز الفصل العنصري المجتمعي بشكل فعال حيث تعيش الجماعات العرقية والدينية المختلفة معا في نفس الأحياء، ويتكلمون اللغات الخاصة بهم، وغالبا ما يحافظون على علاقات وثيقة مع "الوطن" من خلال وسائل الاعلام الخاصة بالأقليات والمنظمات الاجتماعية والدينية. ثمة من يقول إن التعددية الثقافية فشلت في دمج الجماعات المهاجرة في المجتمع العام، ومن ثم قدموا الدعم للمتطرفين الذين يرون أن هذا المجتمع لعنة عليهم. وتؤخذ حقيقة أن ثلاثة من الشباب المسلم الذين

نفذوا تفجيرات لندن في عام ٢٠٠٥ الذين ولدوا وترعرعوا في بريطانيا كدليل على فشل التعددية الثقافية لخلق مجتمع يتم فيه الارتقاء بقيم التنوع بدلا من الكره والخوف.

لا تصدر هذه الانتقادات فقط من الجناح اليميني. حيث تمادى بعض النقاد في اليسار إلى أبعد من ذلك في حججهم القائلة بأن التعددية الثقافية تقوض التماسك الاجتماعي. وفي مقال في إحدى المجلات الذي دار حوله جدل كبير في بريطانيا، يرى ديفيد جودهارت إنه كلما زاد تنوع السكان من حيث الدين والعرق، زادت صعوبة التحول إلى بناء وتعزيز التضامن الوطني. وهذا له عواقب وخيمة على الأمن، حيث يؤدي العزل المجتمعي إلى العنف العنصري، ونمو الأحزاب السياسية اليمينية العنصرية، وأعمال الشغب من قبل الشباب الساخطين الذين لا يرون مستقبلاً لهم في المجتمعات الغربية. ولكن ينطوي أيضاً على عواقب خطيرة على نوعية المواطنة ذاتها. وعلى وجه الخصوص، ينظر جودهارت إلى التنوع، الذي يقوض الأسس التي تم عليها تأسيس وبناء سياسة إعادة التوزيع في دولة الرفاه، كشعور بالانتماء معا وتقاسم المصير المشترك المرتبط بالقومية، على أنه تآكل (Goodhart,2006). وثمة حجة موازية لنانسي فرازرالتي دفعت بالقول بأن التركيز على اليسار مع الاعتراف الثقافي عادة ما أدى إلى إهمال الاهتمامات المتعلقة بإعادة التوزيع. ولا تعارض فرازر التعددية الثقافية على هذا النحو، لكن تراها محدودة بالمقارنة مع التحولات المناهضة للجوهرية اللازمة للهويات الثقافية، وكذلك في أنماط عدم المساواة إذا تعين أن يصبح المجتمع أكثر مساواة. وترى أن التعددية الثقافية ليست غاية في حد ذاتها: ينبغي ألا تؤدي سياسة الاعتراف إلى إهمال الالتزامات بسياسة إعادة التوزيع (Fraser,1997,2008).

ومع ذلك ، تهتم بالتماسك الاجتماعي الذي يطغى الآن على المناقشات الدائرة حول التعددية الثقافية في القرن الحادي والعشرين، في حين ركزت مسائل

العدالة والمساواة فيما يتعلق بالأقليات العرقية تركيزا حصريا على حقوق الأفراد داخل الجماعات. وفي دفاعه عن التعددية الثقافية، يقول كيمليكا إنه ليس نادراً لجماعات الأقلية العرقية المطالبة "بقيود داخلية" فحسب، أي السلطة القانونية لفرض المعايير الثقافية على أعضائها فحسب، ولكن أيضاً ذلك غير مقبول من وجهة نظر ليبرالية، لأنها تقوض الحرية الفردية بدلاً من حمايتها (Camlica,1991a). ويعتبر تنفيذ المعايير الثقافية -التي تفرض القيود التقليدية على النساء والأطفال التي تعد غير قانونية في الديمقراطيات الليبرالية، مثل الزيجات المدبرة التي تخالف القوانين القائمة بشأن الموافقة المدروسة وما إلى ذلك -تعتبر غير مقبولة في التعددية الثقافية الليبرالية. ومع ذلك، فإن التمييز بين رفع "القيود الخارجية" على أعضاء الجماعات وفرض "قيود داخلية" معقد للغاية، حسبما يعترف كيمليكا الآن. وكما لاحظنا أعلاه، على الرغم من أن التعددية الثقافية تنطوي على بعض الحقوق المتغايرة للجماعات، تعتبر في الواقع الحد الأدنى في الغرب. ومع ذلك، ليس القانون في الحقيقة هو محل النقاش هنا. وتعود شرعية الممارسات التي تختلف اختلافاً جذرياً عن الأعراف الغربية في معظمها إلى غياب القانون. وكان تعدد الزوجات، على سبيل المثال، قانونياً في فرنسا حتى عام ١٩٩٣، وذلك ببساطة لأنه لم يوجد قانون ضد ذلك. وعلى الرغم من أنه الآن غير قانوني، لا تزال العديد من الأسر في غرب أفريقيا تمارسه. ومن الواضح أنه لم يتم القضاء على الممارسات التقليدية بمجرد جعلها غير قانونية حيث إنها مهمة بالنسبة للهويات والعلاقات الاجتماعية للأفراد الذين نشأوا معهم. ويقول نُقاد التعددية الثقافية إنها تشجع على وجود ثقافة سياسية يتم فيها التغاضي عن العادات التي تتناقض مع أنماط الحياة التقدمية الحديثة من منطلق النسبية الثقافية الخاطئة، وهو الرأي القائل بأن لكل ثقافة قيمها الخاصة وأن الجميع يستحق الاحترام على قدم المساواة.

ويثير ادعاء أن التعددية الثقافية تشجع ممارسات قمعية قضايا صعبة على وجه الخصوص للمُدافعات عن حقوق المرأة، كما هو الحال دائماً مع النساء والفتيات اللواتي يجري تصويرهن على أنهن ضحاياها. وعلى الجانب الآخر، كما تقول آن فيليبس، إنها مجرد الأخبار للمُدافعات عن حقوق المرأة التي ميزت نوع الجنس للممارسات والحرمان وقمع النساء. ولكن من ناحية أخرى، عزفت العديد من المُدافعات عن حقوق المرأة عن انتقاد ممارسات الأقلية لتجنب الإسهام في إيذاء النساء اللاتي تعتبرن أعضاء ضعيفات في جماعات الأقلية وذلك في المجتمعات التي تتفشى فيها العنصرية والإسلاموفوبيا. وحسبما يرى فيليبس، فيما يتعلق بالغضب الشعبي حول ممارسات لباس المرأة المسلمة، على سبيل المثال: يبدو أن الذين لم يشتهروا في السابق بالدعم المتحمس لحقوق المرأة يعتمدون على ادعاءات حول سوء معاملة النساء لتبرير كرههم لجماعات الأقليات الثقافية، وانتشر في هذه الادعاءات القوالب النمطية الثقافية (Philips,2007:2). والسؤال أكثر تعقيدا من ذلك لأن المرأة غالباً ما تكون مسؤولة عن حماية الاختلاف الثقافي داخل المجتمعات، وطالما أنها تتعرض للممارسات القمعية، فإنها تشارك بنشاط في ارتكابها. ويقع على عاتق النساء الكبار في السن ضمان أن تصبح الفتيات مؤهلات للحصول على "زواج لائق" من خلال ترتيب وإجراء ختان الإناث، على سبيل المثال. ولذلك، يتم تجريم هذه الممارسات في كثير من الأحيان على وجه الخصوص على النساء الذين يقومون بفعالية بواجباتهم كزوجات وأمهات (Gunning,20022 ؛Dembour,2001). ونتيجة لذلك، وعلى الرغم من أنه ينظر إلى المُدافعات عن حقوق المرأة الآن على أنهن متواطئات تماما مع العنصرية، إن لم تكن عنصريات، وتستخدم الحجج المتعلقة بمساواة المرأة لتشويه سمعة مثالية احترام التنوع الثقافي، على الأقل في العالم الناطق باللغة الإنجليزية، وفي

الواقع تدعم المُدافعات عن حقوق المرأة التعددية الثقافية على الأرجح (انظر Philips,2007؛ Satcher,2001؛ Volpp,2001؛ Okin,1991). ولكن المُدافعات عن حقوق المرأة المناصرة للتعددية الثقافية عادة ما يدعمن، ما يطلق عليه فيليبس، "التعددية الثقافية دون وجود ثقافة". وبعبارة أخرى، إنها التعددية الثقافية المناهضة للجوهرية.

ويتبع فيليبس كيمليكا في القول بأن التعددية الثقافية أمر ذو قيمة لأن الأشخاص كائنات ثقافية: يتشكل الجميع بالقواعد والممارسات التي جعلتنا على ما نحن عليه. لكنها تبتعد عن منطق كيمليكا، بالقول بأنه من غير المنطقي أن نفكر في ضوء الثقافات، كما لو أنها أشياء موحدة ومرتبطة. وبالقيام بذلك، ترى بأننا نجمع معا مجموعات القواعد والسلوكيات المتعارف عليها التي لا تسير دائماً معا، والتي تتغير، على أية حال، باستمرار (Philips,2007:52). بالإضافة إلى ذلك، يختلف الأشخاص أنفسهم من حيث الأهمية التي يمنحونها للمعايير الثقافية: ففي حين أن بعضهم يؤيدها، يحتفل بعضهم بالتفوق على طريقته بالقيام بهذه الأمور، وبعضهم الآخر يقاوم التفكير في ضوء الثقافة على الإطلاق. وفي الواقع ، من الشائع جدا التفكير القائم على : "لدي" قيم أخلاقية؛ "وهم" لديهم تقاليد ثقافية (Philips,2007:31). وفي جميع هذه النواحي، فإنها تؤكد على أن النساء ليسوا مختلفين بشكل مؤثر عن الرجال. ومع أنه بالتأكيد صحيح أنه كثيرا ما يتم تحديد النساء "بالأوصياء" على الثقافة، وقد تفتقرن إلى الموارد التي تمكنهن من ترك المجتمعات المتماسكة أو التحدث علناً ضد قادة المجتمع، فإن التالي يعتبر دعما لحقوق المرأة كأفراد – في ملاذ يحميهم من العنف الأسري، على سبيل المثال، أو في التعليم والتدريب لتحسين وضعهن الاجتماعي، وخبراتهن ووضعهن الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، لكن النساء يحتجن أيضاً إلى الحقوق الفردية التي طالما كانت أمرا مفروغا منه، ولكنها

الآن موضع تساؤل بالنسبة لأولئك الذين تسيء خياراتهم إلى المعايير الثقافية الخاصة بالأغلبية: على سبيل المثال، الحق في اللباس وفقا للقواعد الثقافية والدينية التي يتم التعامل معها الآن بالريبة والاحتقار في حالة بعض النساء المسلمات.

وقد صيغت حجج فيليبس باعتبارها دفاعاً عن التعددية الثقافية، ولكن في تحول التركيز من الحقوق الجماعية إلى الحقوق الفردية، وهي تقربها جدا إلى ما يسمى أحيانا "بالاندماج الجديد" (بوراكير، ٢٠٠٢). وفي حل "تجمع" الثقافات، من أجل التأكيد على التنوع والسيولة، غيرت ما رمزت إليه "التعددية الثقافية" في نسخة كيمليكا للحقوق المتباينة للجماعات. ومع ذلك، فإن نظرية "الاندماج الجديد" ليست اندماجا "لبوتقة الانصهار". وجميع ما تم التأكيد عليه أعلاه يخص الدولة المدنية ذات الحقوق والالتزامات الليبرالية. إنه التضامن والانتماء في كافة الجماعات، التي يرى منتقدو التعددية الثقافية أنه ينبغي تعزيزها (Modood,2007:146-154). ففي بريطانيا، على سبيل المثال، أدخلت الحكومة مراسم الاحتفال بالمواطنة للمقيمين الذين يتم تجنيسهم، ليرمز ذلك إلى الفخر بالانضمام إلى الأمة البريطانية، وليس مجرد الحصول على الجنسية. ويجب أن تعايش المواطنة على أنها أكثر من مجرد حزمة مجردة من الحقوق التي تمنح من قبل الدولة. إنه يجب الشعور بأنها كتعبير عن القيم المشتركة، والتي يشعر الجميع تجاهها بالالتزام والولاء، وليس مجرد القبول والمقاومة الأقل نشاطاً بكثير. وهذه الحاجة لا تعني أن المهاجرين يتخلون عن شعورهم بالانتماء الثقافي. ويجب أن يصبح المهاجرون "مثل" الأغلبية، فقط إلى درجة ما وعلى مر الزمن، وفقط إلى الحد الذي تتنافى فيه قيمهم وممارساتهم مع القيم السائدة (Brubaker,2002؛ Joppke,2004؛ Kivisto,2005). وفي هذا المعنى، تعد نظرية الاندماج الجديد شكلاً من أشكال "الوصل": قد توجد مجموعة متنوعة من طرق الانتماء للدولة، مادامت ليست في صراع مع الالتزامات الأساسية.

ومع ذلك ، ثمة اختلاف بين حجة فيليبس المتعلقة بالتعددية الثقافية "بدون ثقافة"، وتلك الخاصة "بدعاة الاندماج الجديد". ويقول فيليبس إنه من المهم الإبقاء على التعددية الثقافية باعتبارها مثلاً أعلى، في حين أن دعاة الاندماج الجديد يرون هذه المثالية من بين الأسباب الرئيسة الكامنة وراء أزمة القومية المدنية. وفي المناخ الذي يتعرض فيه "الاختلاف الثقافي" للهجوم، من المهم أن نتذكر أهميتها بالنسبة للمجتمع المتساوي. وكما لاحظنا أعلاه، إذا كانت "العنصرية الجديدة" ترى الاختلاف الثقافي إشكالية، فإن الالتزام بالتعددية الثقافية يعتبر دليلاً واضحًا على قيمته. وإلى حد ما، كما يشير فيليبس، فإن مصطلح "الشخص العالمي" يمكن أن يحل الآن محل التعددية الثقافية في هذا الصدد، كما هو الحال في اعتبار مدن معينة بأنها "عالمية"، على سبيل المثال. لكن مصطلح "الشخص العالمي" لا يحمل نفس المضامين من حيث السياسة العامة. وتهتم حجج فيليبس أيضاً بالحقوق الفردية مقارنة "بدعاة الاندماج الجدد"، الذين يهتمون قبل كل شيء بالتماسك الاجتماعي. وبالتركيز على الحقوق، من الأسهل تجنب الانزلاق بين القومية المدنية والعرقية التي كانت سمة مهمة من سمات استبعاد "الأجانب" من التمتع بحقوق متساوية أو حتى الحقوق الأساسية. وبدلاً من القومية المدنية، يقترح طارق مودود بدلا من أن "التعددية الثقافية المدنية" قد تكون مصطلحا جيدا لتحقيق التوازن بين التضامن، والاختلاف الثقافي، والحقوق الفردية، اللازم في الديمقراطيات الليبرالية الغربية المعاصرة (Modood,2007). إن مثل "المساواة" و "الاختلاف" هي مُثل مجردة، ليس أقلها لأنها تتضمن هذه المجموعة المتنوعة من المعاني والاستخدامات. ومن ناحية أخرى، يبدو أن القومية نفسها يجب أن تصبح أكثر تجريدا إذا تعين صياغة الشعور بالتضامن حول القطب المدني أكثر من العرقي في القومية. إن إنشاء أسماء جديدة مثل "التعددية الثقافية المدنية" لوصف واقع بلد ما قد نكون

فخورين به، وكمثل أعلى يمكننا أن نطمح إليه، يعتبر بالتأكيد ضروري لتوجيه الحياة الجماعية داخل الدولة وخارجها. ومما لا شك فيه، فإنه سيكون من الضروري ابتكار أسماء جديدة مرة أخرى في المستقبل.

(٤ , ٥) مفهوم مواطنة ما بعد القومية؟
Post-National Citizenship?

ثمة تحد آخر للافتراضات الثابتة حول المواطنة يأتي من الطريقة التي تمنح بها الدول الآن الحقوق لغير المواطنين. إن حالة النموذج التحليلي لغير المواطنين، الذين يحق لهم الحقوق التي يتمتع بها المقيمون منذ زمن طويل داخل أراضي الدول في أوروبا، هي "العمال الزائرون". وهناك العمال الزائرون، الذين تمت دعوتهم في الأصل ومنحت لهم تأشيرات عمل مؤقتة، والذين هم مقيمون الآن منذ عقود في أوروبا الغربية، وخاصة في ألمانيا وفرنسا، العديد منهم لديه أطفال الآن ولدوا في أوطانهم الجديدة. ويشمل غير المواطنين ذوي الاستحقاقات الأخرى في أوروبا وأمريكا الشمالية طالبي اللجوء واللاجئين الذين - مع المهاجرين غير الشرعيين - يشكلون الغالبية العظمى من الموجة الأخيرة للهجرة. ونتيجة للمطالبة الناجحة بالحقوق في هذه الدول من قبل غير المواطنين، ثمة من يقول إن المواطنة نفسها آخذة في التغير: فلم تعد تنطوي على حقوق للمواطنين في استبعاد جميع الذين لا يحملون الجنسية. وفي الوقت الذي يتم فيه توسيع نطاق الحقوق للمقيمين وغيرهم ممن يطالبون الدولة على أساس حقوق الإنسان العالمية، يتم أيضاً توسيع نطاق عضوية المجال المدني لتشمل الأشخاص كبشر.

بالإضافة إلى التغيرات داخل الدول ، يُنظر إلى الاتحاد الأوروبي، الذي يمنح المواطنة الأوروبية الآن للأفراد داخل حدوده، على أنه مظهر من مظاهر تطور المواطنة ما بعد القومية بين الدول. والاتحاد الأوروبي ليس دولة؛ ولم يتطور إلى الولايات

المتحدة الأوروبية، واحتمال قيامه بذلك بطرق عديدة أمر بعيد أكثر من أي وقت مضى على الرغم من آمال النخبة الأوروبية (Kivisto and Faist,2007:25). إنه مؤسسة فوق قومية فريدة من نوعها، تتقاسم السيادة مع الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، (كما لاحظنا في الفصل الثاني)، ينظر إلى أوروبا في بعض الأحيان على أنها تتصور مسبقا المؤسسات السياسية في عالم أكثر عالمية. ومع ذلك، ما لم يمكن حل مشكلة "العجز الديمقراطي" في أوروبا، فهي بالأحرى حالة رائدة مشوهة للديمقراطية العالمية.

ولعل الرؤية بعيدة المدى للمواطنة تم طرحها من قبل الحركة البيئية. وقد لا تبدو المواطنة العالمية طريقة واضحة لتطوير السياسة البيئية، مع تركيزها على حقوق الإنسان. وعلى الرغم من أن الحقوق دائماً ما يتبعها التزامات، تعتبر مناقشات المواطنة البيئية أمرًا غير عادي في اهتمامها بالالتزامات أكثر من الحقوق. ولكن لديها من القواسم المشتركة مع النقاشات الأخرى المتعلقة بالمواطنة التي أثارتها الحركات الاجتماعية العالمية، التأكيد على أهمية وقيمة السلع العامة –البيئة نفسها كونها السلعة الرئيسة بينها، وبرزت مسائل العدالة العالمية بالمثل إلى الصدارة في نماذج المواطنة التي وضعها أنصار المذهب البيئي.

الهجرة والحقوق عبر الحدود

اهتم الجزء (٤ , ٤) من هذا الفصل، بنقاشات حول المواطنة والعرق والأثنية، بالفئات السكانية المستقرة في الدول الغربية. وحتى ثمانينيات القرن الماضي، كان هناك اعتقاد سائد بين علماء الاجتماع وغيرهم بأن الهجرات الجماعية قد انتهت، وأن النقاشات حول حقوق المواطنة فيما يتعلق بالتمييز والعنصرية والتعددية الثقافية جرت على أساس هذا الافتراض. وفي الواقع، ومع تقييد الهجرة إلى الولايات المتحدة منذ عشرينيات القرن الماضي، وقيام الدول الأوروبية بإنهاء هجرة الأيدي العاملة

النظامية بداية من منتصف سبعينيات القرن الماضي، استمرت الهجرة في أشكال أخرى. حيث كانت هناك أسر العمال المهاجرين الذين منحوا حقوق الاستيطان على أساس "لم شمل الأسرة ". وكان هذا النوع من الهجرة مهم خاصة في البلدان الأوروبية مثل ألمانيا مع نظامها "العامل الزائر". وفي الولايات المتحدة، أدى في الواقع إلى زيادة في الهجرة في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، وذلك يعني أيضاً هجرة أكثر وضوحا مع دخول الآسيويين والأميركيين اللاتينيين بدلا من الأوروبيين الذين شكلوا في السابق غالبية المهاجرين. وكان هناك أيضاً هجرة كبيرة من الأيدي العاملة الإدارية والمهنية والفنية والعلمية التي انتقلت بين البلدان الرأسمالية المتقدمة. وعادة ما يتم تجاهل هؤلاء العمال المتميزين في النقاشات الدائرة حول الهجرة.

ومنذ أواخر ثمانينيات القرن الماضي، دق ناقوس الخطر السياسي في جميع البلدان الغربية بشأن الهجرة غير الشرعية وطالبي اللجوء ، لأنهم أُعتبروا أنهم يهددون سيطرة الدول القومية على حدودها. ويـُنظر إلى هؤلاء المهاجرين أيضاً ، بلا شك ، على أنهم مشكلة وعلى وجه الخصوص لأنهم يضمون مهاجرين من العالم النامي. ففي الولايات المتحدة، دق ناقوس الخطر للزيادة في أعداد المهاجرين غير الشرعيين من المكسيك. وفي الواقع ، لم تطبق القيود المفروضة على دخول المكسيكيين إلى الولايات المتحدة تطبيقا صارماً، واستفاد أرباب العمل منذ زمن طويل من العمال الزراعيين منخفضي المهارات والأجور الذين ينتمون إلى جنوب الحدود. وفي الحقيقة، وحتى وقت قريب جدا، كان من حق المهاجرين غير الشرعيين في الولايات المتحدة الحصول على الإقامة القانونية إذا تمكنوا من إثبات أنهم كانوا في البلاد ويتمتعون بحسن السيرة والسلوك، منذ سنوات عديدة (Sassine,2006:295). ومع ذلك، ونظرا إلى تدهور الأوضاع بشكل رئيس في حوض البحر الكاريبي، كانت هناك زيادة في الهجرة غير الشرعية في هذه المنطقة منذ

سبعينيات القرن الماضي. ونتيجة لذلك، تم فرض مزيد من القيود على عبور الحدود إلى الولايات المتحدة، فضلاً عن فرض قيود جديدة على المهاجرين غير الشرعيين الذين يحصلون على الإقامة القانونية. وفي أوروبا، ينظر إلى الهجرية غير الشرعية على أنها مشكلة وخاصة فيما يتعلق بفتح الحدود الوطنية داخل الاتحاد الأوروبي. وقد تم استقطاب العمالة اليدوية غير الماهرة لبناء صناعات خدمية في إسبانيا وإيطاليا والبرتغال واليونان، وحتى وقت قريب شركات تقديم العمالة المهاجرة لأماكن أخرى، والآن تعتبر وجهة للمهاجرين غير الشرعيين من شمال إفريقيا. وتشعر دول أوروبية أخرى بالقلق لأنها ترى أن فتح الحدود الوطنية يسمح بانتشار المهاجرين غير الشرعيين في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي. وقد انخفضت بالفعل أعداد طالبي اللجوء في أوروبا وأمريكا الشمالية منذ الصعود الحاد في ثمانينيات القرن الماضي بسبب التدابير التقييدية. ولكن ، حسبما يشير كاسلز وميلر، يعتبر قدر كبير من الهجرة غير مسجل ؛ وبصفة عامة فإنه من المرجح أن ترتفع مع التفاوت وعدم المساواة في مستويات المعيشة بين الشمال والجنوب على مستوى العالم ، والصراعات والحروب التي تعني إجبار الأشخاص على الفرار من أوطانهم. وعلاوة على ذلك ، مع العمل ضد القيود، هناك حقيقة مفادها أن الهجرة الدولية، مثل العمليات الأخرى للعولمة، أصبحت أسهل مع شبكات الاتصالات الرقمية والنقل عبر الحدود (Castles, S., and Miller,2005:4-5).

نتيجة لذلك ، اتخذت جميع الدول تدابير لمنع أشكال جديدة من الهجرة. ففي الولايات المتحدة، كانت هناك محاولات للسيطرة على الهجرة غير الشرعية، من خلال معاقبة أرباب العمل الذين يوظفون الأجانب غير المصرح لهم بالعمل، وحراسة أكثر صرامة على الحدود مع المكسيك. وفي أوروبا، تم ربط تدابير الهجرة بمؤسسات الاتحاد الأوروبي. وبالرغم من تسهيل السفر إلى حد ما عبر الحدود داخل الاتحاد

الأوروبي، تم توفير مزيد من الموارد لمراقبة الحدود الخارجية وحفظ الأمن للمهاجرين وطالبي اللجوء، بما في ذلك قاعدة بيانات محوسبة تشمل المجرمين والمستبعدين والأشخاص غير المرغوب فيهم. وحدث أيضاً تزايد التعاون الدولي بين دول أوروبا وأمريكا الشمالية وأستراليا لتسهيل الانسجام بين سياسة الهجرة ومكافحة الهجرة غير الشرعية. ومن بين التدابير استخدام معسكرات الاعتقال التي يحتجز فيها المهاجرون، أحيانا لسنوات، في أوضاع مكتظة وسيئة في أثناء انتظار البت في قضايا اللجوء. وغالبا ما توصف هذه التدابير بأنها تبني "أوروبا الحصن" أو "أميركا الحصن"، وهي الوحدات السياسية التي وضعت حواجز لأولئك بالخارج. وعلى أساس أن هذه تعتبر حواجز في الوقت نفسه للحفاظ على الفصل العنصري، وصف أنتوني ريتشموند هذا النظام العالمي الجديد باسم "الفصل العنصري العالمي". ويقول إن ضوابط الهجرة، التي تنطوي على تصاريح العمل وأماكن سكنية معزولة وسفرٍ مقيدٍ والحرمان من الحقوق السياسية، تستخدم ضد المهاجرين غير الشرعيين وطالبي اللجوء من أجل حماية الوصول المتميز إلى الصحة والتعليم وخدمات الرعاية الاجتماعية، تماما مثل استخدام حكومة جنوب أفريقيا لهذه التدابير للسيطرة واستغلال السكان السود عندما كان يطبق الفصل العنصري (Richmond,1994 انظر Balibar,2004:120-123).

وكبديل لذلك أكثر تفاؤلاً، يرى تقييم عمليات الهجرة العالمية هذه العمليات بأنها مهمة للطريقة التي حفزت فيها شكلاً من أشكال المواطنة ما بعد القومية. ووفقا لياسمين سويسال لقد حصلت جماعات المهاجرين، الذين هم مقيمون ولكن ليسوا مواطنين في أوروبا (أبرزهم "العمال الزائرون")، على حقوق الإنسان في مجموعة واسعة من المزايا داخل الدول الأوروبية. لقد استطاعوا القيام بذلك لأنه تم إدراج حقوق الإنسان الدولية في القانون الوطني في أوروبا. وقد حصلت المنظمات التي تمثل

المهاجرين على الحقوق المدنية في الطعن في الترحيل والحقوق السياسية في التصويت في الانتخابات المحلية، والحقوق الثقافية في خدمات الترجمة في المؤسسات العامة، ومجموعة من الحقوق الاجتماعية في الرعاية الصحية والتعليم والإسكان والرعاية الاجتماعية. ونتيجة للهجرة العالمية ووضع نظام حقوق الإنسان الدولية، ترى سويسال بأن الحقوق تستند الآن على الشخصية العالمية، وليس العضوية في دولة معينة. ولم تعد الجنسية والحقوق مترابطة لتآكل التمييز المطلق بين "المواطنة" و "الأجنبي" داخل الدول القومية، على الأقل من حيث الحقوق القانونية الرسمية (Soysal,1994).

وبالمثل، يقول ديفيد جاكوبسون (١٩٩٦) إن الحقوق الفردية في الولايات المتحدة لم تعد مرتبطة ارتباطاً مباشرا بالجنسية؛ حيث يتمتع الفرد الآن بوضع في القانون الدولي، وفي كثير من الحالات، تكون الحقوق المرتبطة بهذا الوضع معادلة لحقوق المواطنين التي تكفلها الدول القومية. وقد اعتمدت الولايات المتحدة تفسيرات سخية جدا للقانون الدولي لحقوق الإنسان، الذي يغطي طالبي اللجوء، بما في ذلك النساء الفارات من العنف على أساس نوع الجنس الذي لا يزال جزء كبير من أوروبا مغلقا أمامه. وهذا هو الحال أيضاً، حيث حصل الأجانب المقيمون في الولايات المتحدة على مدى سنوات عديدة على الحقوق المتنوعة من خلال المحاكم، بما في ذلك الحقوق الاجتماعية في تعليم الأطفال والرعاية الاجتماعية. ومع ذلك، يحجم المسؤولون الأمريكيون عن إدخال القانون الدولي لحقوق الإنسان في القانون المحلي، وعادة ما تستند حقوق الأجانب المقيمين إلى تفسيرات "الناشطين" للقانون الأمريكي ذاته. ويقول بوسنياك إن القانون الأمريكي يتسم بالفصام بطبيعته، مع فصل المسائل المتعلقة بماهية الشخص والذي يمكن أن يكون عضوا في المجتمع، والذي يشمله قانون الهجرة، عن مسائل حقوق الأفراد داخل الأراضي، والتي قد

تشمل غير المواطنين. وترى بأن الأجانب المقيمين دستوريا يحق لهم تقريبا نفس الحقوق التي يتمتع بها المواطنون في القانون الأمريكي، وقد قبلت المحاكم هذا الأمر إلى حد ما (Bosniak,2006). ومن ناحية أخرى، حسبما يشير راينر بوبوك، نظراً لأن الأجانب المقيمين لا يلجؤون إلا إلى القانون الوطني، مع عدم وجود استئناف مباشر لحقوق الإنسان الدولية في المحاكم الأميركية، فإن هذه الحقوق عرضة للتغيرات في النظام السياسي. وفي الواقع، منذ عام ١٩٩٦، حُرِم الأجانب المقيمون من استحقاقات الرعاية الاجتماعية الاتحادية من خلال التشريعات الحكومية (Bopok,2002:134).

يُــعد أصحاب نظرية " المواطنة ما بعد القومية " أكثر تفاؤلا بكثير من ريتشموند لأنهم لا يرون الدولة تتصرف بطريقة فريدة وموحدة فيما يتعلق بعمليات الهجرة. كما أنهم لا يرون وجود نظام عالمي متجانس آخذًا في الظهور. بل في كثير من الأحيان هناك فراغٌ في القانون الوطني فيما يتعلق بالنص المفصل على حقوق المقيمين غير المواطنين وطالبي اللجوء. وفي ظل هذه الظروف، تناور الجمعيات والمنظمات والأفراد لمحاولة الحصول على قدر من الأمن والرفاهية عندما يكون غير المواطنين من دون حقوق -مع قدر من النجاح. وحسبما ترى سويسال، الدول عالقة بين المطالبات المتنافسة بالشرعية: الملزمة من جهة باحترام حقوق الإنسان، ويمكننا أن نضيف، القانون المحلي حيث يمكن أن يفسر على أنه يشمل غير المواطنين، ومن جهة أخرى، تنظيم الهجرة كتجسيد للسيادة. وأنشطتها لا تكون دائماً متسقة (Soysal,1994:7-8).

ويقول جاكوبسون إن المواطنة ما بعد القومية أضعفت مبدأ وجوب اهتمام الدولة، قبل كل شيء، بحماية مصالحها الوطنية (Jacbson,1996). ولكن هذا أبعد ما يكون عن الوضوح، حتى في أوروبا. أولا، حجبت الدول الحق في التصويت في الانتخابات الوطنية من غير المواطنين؛ على الرغم من أنه في معظم الدول الاوروبية

لديهم الحق في التصويت في الإنتخابات المحلية. وفي هذا الصدد، فإنها تحرم غير المواطنين من الحق في تحديد القوانين والسياسة التي يعيشون في ظلها والتي تعتبر السمة المحددة للمواطنة الديمقراطية. وثانياً، وخاصة نظراً لزيادة المخاوف الأمنية بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر، أصبحت هشاشة حتى الحقوق الرسمية لغير المواطنين المقيمين أكثر وضوحاً بكثير، وخاصة عندما أدت الاتهامات بالتورط في أنشطة إرهابية في التعدي على الحقوق المدنية الأساسية. ففي المملكة المتحدة، أُعتقل العديد من غير المواطنين دون محاكمة لعدة سنوات بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر، حتى من دون أن يسمح برؤية الأدلة ضدهم، قبل أن يصدر حكم ضد هذه السياسة بعدم قانونيتها بموجب الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. وفي نفس الوقت، فقد الأفراد الذين يُعتقد بأنهم يشكلون خطراً على الدولة وضع جنسيتهم، كما هو الحال في "المواطن المعارض" ياسر حمدي الذي اعتقل من قبل السلطات الأمريكية، وبالمثل من دون تهمة ودون السماح له بالاتصال بالمحامين، قبل إقناعه بالتخلي عن الجنسية الأمريكية (Nash,2009b ؛Nyer,2006). وفي الواقع، تتفق هذه الممارسات مع أطروحة المواطنة ما بعد القومية بقدر ما يشير إلغاء الجنسية إلى أن الجنسية لم تعد تهم مثلما كانت ذات مرة من حيث تأمين أو ضياع حقوق المواطنة. ومع ذلك، تم إرسال حمدي إلى خليج غوانتانامو عندما اكتشف أنه كان مواطناً أمريكياً، وبالمقارنة مع المعتقلين هناك، حظي بمعاملة مميزة.

وبقدر نمو المواطنة ما بعد القومية، بعد ذلك، حيث تمنح الحقوق لغير المواطنين، فإنها أدت إلى تزايد انتشار حالات المواطنة. ويعتبر منح المساواة الرسمية في الحقوق مرة واحدة فقط للمواطنين هو مجرد جانب واحد من جوانب المواطنة. ولا تتضمن المواطنة بعد القومية حصول غير المواطنين المقيمين تدريجيا تقريبا بنفس الحقوق التي يتمتع بها المواطنون. وطوال هذا الجزء، تطرقنا إلى كيف، وحتى متى،

تنجح الفئات المهمشة في كسب الحقوق الرسمية، ولا يزال عدم المساواة في تمتعهم الفعلي بالحقوق من الناحية العملية. وبالمثل، في المواطنة بعد القومية، يعتمد التمتع الفعلي بالحقوق الرسمية على شروط أخرى، بما في ذلك عدم الإنتماء إلى أقلية لدى غالبية السكان شكوكٌ حولها. وفي الواقع ، تعني مواطنة ما بعد القومية أشياءً مختلفة تماما لمجموعات مختلفة. وتنطوي المواطنة ما بعد القومية على انتشار حالات المواطنة: ابتداءً من "المواطنين السوبر (المتفوقين)" في النخبة العالمية؛ و "شبه المواطنين" الذين لديهم حقوق رسمية ولكن قد يجدون أنفسهم في أوضاع شاذة؛ لأنهم غير قادرين على إثبات أنهم ينتمون إلى ثقافة الأغلبية أو أنهم من الموالين للدولة؛ وحتى "غير المواطنين"، الذين قد يكونون مقيمين لفترة طويلة في الدولة، ولكن دون حقوق قانونية للبقاء، ويواجهون الترحيل إذا انتبهت لهم السلطات (Nash,2009b). وفي ممارسات المواطنة ما بعد القومية، لا تتصرف الدولة بطريقة موحدة ومتجانسة. ولا يزال التمتع بالجنسية، ومن ثم وضع المواطنة الكاملة، يحدث فرقا فيما يتعلق بسلطات الدولة، على الرغم من أنه لبعض الأشخاص، حتى وإن كان ذلك غير كافٍ لضمان احترام حقوقهم.

ولذا، ليس انتشار حالات المواطنة هو الذي يقوض الدولة. على العكس من ذلك، في بعض النواحي، من الممكن تعزيز شرعية ونطاق الدولة بتعدد وتنوع مطالبات المواطنة. إنها الدول المطالبة بضمان حقوق الإنسان. ففي حالة اللاجئين، على سبيل المثال، لأنه من واجب الدول حماية وتعزيز رفاهية السكان المقيمين داخل أراضيها حيث قد يطالب طالبو اللجوء بشكل شرعي بأن يكونوا عديمي الجنسية عندما يتعرضون لخطر الاضطهاد في وطنهم. وعلاوة على ذلك، ليس من الواضح عما إذا كانت المواطنة ما بعد القومية تقوض القومية أم لا. وعلى العكس من ذلك، حسبما ترى سويسال، أصبحت المطالبات بالجنسية والتمايز الثقافي وتقرير المصير، التي كانت في السابق مرتبطة

معاً في الدول القومية، مفككة الآن وأعيد ربطها كعناصر أساسية لماهية الإنسان. وعلى حد ملاحظتها، "يتعايش الوضع العالمي للشخصية وعضوية ما مع القومية مع الهويات الوطنية الجازمة والصراعات العرقية الشديدة" (Soysal,1994:159). ولا تتضح هذه الجدلية في مكان آخر أكثر إلا في المؤسسات السياسية للاتحاد الأوروبي.

المواطنة الأوروبية

لم تستخدم كلمة "مواطن" إلا مؤخرا للإشارة إلى أولئك الذين يعيشون ويعملون في البلدان التي تشكل الاتحاد الأوروبي. وقبل المصادقة على معاهدة ماستريخت في عام ١٩٩٣، كان المرجع الرئيس "للعمال"، كون التعاون الاقتصادي أصبح الشغل الشاغل. وتمثل لغة المواطنة خطوة أخرى على صعيد إقامة دولة أوروبية فوق قومية مع التركيز الصريح على الاتحاد السياسي. وأنشأت معاهدة ماستريخت مواطني أوروبا، لتنص على أن: "كل مواطن يحمل جنسية دولة عضوا سوف يكون مواطنا في الاتحاد ". ونصت أيضاً على أن الحريات الأساسية الأربعة -حركة البضائع والأشخاص والخدمات ورأس المال – المرتبطة في السابق بمواطنة الدولة العضو تعتبر حقوقا لمواطني الإتحاد. وبقوا على حالهم كما كانوا قبل ذلك تقريباً في جميع النواحي الأخرى، على الرغم من أن المعاهدة أيضاً خلقت بعض حقوق المواطنة الجديدة. وأهمها بلا شك الحقوق السياسية؛ حيث يحق لمواطني الاتحاد -الذين يقيمون في إحدى الدول الأعضاء التي هم ليسوا أحد مواطنيها -الآن الحق في التصويت والترشح للانتخابات في الانتخابات المحلية والبرلمان الأوروبي. وإلى حد كبير، ما يزالوا لا يتمتعون بأية حقوق بالنسبة للانتخابات الوطنية. وهناك أيضاً حقوقٌ جديدة لجميع سكان الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك غير المواطنين، في تقديم

التماس إلى البرلمان الأوروبي بشأن سوء إدارة مؤسساته (Guild,1996). هذا وتظل الحقوق الاجتماعية هي الأدنى على مستوى الاتحاد الأوروبي. واستمرت المحاولات السابقة لتوحيد المزايا والحقوق للعمال في جميع أنحاء الدول في معاهدة ماستريخت، ولكن لم يتم توسيع نطاق الحقوق الاجتماعية إلا بقدر ضئيل تجاوز المشاركة في سوق العمل. وما يزال التأكيد على ضمان حرية تنقل العمال وليس هناك محاولات لتنسيق أنظمة الرعاية الاجتماعية الوطنية (O'Leary1995).

إن السؤال " إلى أي مدى يمكن وصف المواطنة في الاتحاد الأوروبي بأنها مرحلة ما بعد القومية " ليست بسيطاً. وتظل حقوق المواطنة بشكل واضح تتسم بالقومية في بعض النواحي. ولا تمنح مواطنة الاتحاد الأوروبي إلا لأولئك الذين هم من رعايا الدول الأعضاء، ويتم اتخاذ القرار المتعلق بمن يتم إدراجه على المستوى الوطني. وتحتفظ الدول القومية بسلطة تقسيم أولئك الذين يقيمون في أراضيها إلى مواطنين أوروبيين، يتمتعون بجميع الحريات في الاتحاد، وغير المواطنين، الذين لا يتمتعون بالحق التلقائي في السفر أو العمل في بلدان أخرى داخل أوروبا. والرابط بين الجنسية والمواطنة ينتج بدلاً من أن يقوض في مفهوم المواطنة الأوروبية الحالية (Mitchell and Russell,1996:63). وعلاوة على ذلك، لا تزال الدول القومية تؤكد على الحقوق، ولا يملك الاتحاد الأوروبي إلا سلطات محدودة لحمل الدول الأعضاء على الالتزام بأحكامه. لقد قام الاتحاد الأوروبي بدمج نظامه القانوني، ولكن حسبما تشير اليزابيث ميهان (١٩٩٧)، هناك عدد وافر من الأدوات القانونية في النظام القانوني المشترك، كل منها يعمل بطريقة مختلفة على مستويات مختلفة. فالبرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي والمفوضية الأوروبية تعمل معا لوضع اللوائح التي تطبق مباشرة في الدول الأعضاء. ومع ذلك، لا تعتبر السياسة الأكثر شيوعاً هدف اللوائح ولكن

التوجيهات التي "توجه" الدول مباشرة للعمل من أجل تحقيق هدف مشترك منصوص عليه بشكل أكثر تجريداً ودون تعليمات مفصلة. وتهدف التوجيهات إلى إتاحة التقارب في الإجراءات الوطنية فيما يتعلق بتطبيقات السياسة، وتخصيص الموارد، وما إلى ذلك. وعلاوة على ذلك، لا يمكن إصدار توجيهات جديدة في السياسة دون الحصول على موافقة من مجلس الوزراء، وهو هيئة بين حكومات الدول تتكون من ممثلين عن الدول الأعضاء وليس مؤسسة فوق وطنية. وفي بعض الحالات، يجوز للدول أن تختار من الأهداف المتفق عليها بصورة مشتركة على أساس التقاليد الوطنية المتميزة. فالمملكة المتحدة، على سبيل المثال، معفاة من تطبيق حقوق العمال في التشاور في مكان العمل. وما تزال حقوق مواطني الاتحاد الأوروبي يتم تحديدها إلى حد كبير من قبل الدولة القومية التي يقيمون فيها (Meehan,1997).

ومن ناحية أخرى ، من الواضح أنه في بعض النواحي تُعتبر حقوق المواطنة الجديدة، التي وضعتها معاهدة ماستريخت، ما بعد قومية. ومع ذلك، فهي ما بعد قومية بطريقتين مختلفتين إلى حد ما. الأولى، أن عددا من الحقوق التي يكفلها الاتحاد الأوروبي تعتبر ما بعد قومية بمعنى أنها حقوق إنسانية عالمية، ترتبط بالأشخاص وليس المواطنين. ومنذ سنوات عديدة، استرشدت محكمة العدل الأوروبية بالاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان من أجل إصدار أحكامها. وفي معظم الدول الأعضاء في أوروبا، لا يُعترف بالاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان كقانون دولي فحسب، بل أيضاً يتم تضمينها مباشرة في صنع القوانين المحلية. والأحكام الصادرة عن محكمة العدل الأوروبية تعتبر ملزمة للدول الأعضاء. بالإضافة إلى ذلك، يجوز أيضاً للأفراد - المواطنين أو غير المواطنين - والدول الأعضاء رفع قضايا إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، التي تصدر أحكاماً تُلزم الدول بالاستجابة لها بتشريعات جديدة إذا

لزم الأمر. ولذا، قامت الدول القومية التي تشكل الاتحاد الأوروبي بدمج القانون الدولي لحقوق الإنسان في نظامها الأساسي منذ ٢٥ عاما قبل إنشاء معاهدة ماستريخت للمواطنة الأوروبية. وفي هذا المعنى، على الأقل، لم يتم إنشاء مواطنة ما بعد القومية في أوروبا من خلال الإعلان الصريح بأن الأوروبيين مواطنين في الاتحاد الأوروبي.

ثانياً ، ومع ذلك ، يمكن القول بأن المواطنة الأوروبية تعتبر ما بعد قومية حيث إن الاتحاد الأوروبي يعد بشكل متزايد دولة فوق وطنية، يتقاسم سيادة الدول الأعضاء. وكما لاحظنا، هذا واضح في حقيقة سن القانون في مؤسسات الاتحاد الذي يتجاوز ذلك الذي تسنه الدول الأعضاء. بالإضافة إلى ذلك، الاتحاد الأوروبي لديه الآن صلاحيات لحفظ النظام، ومراقبة الحدود، والعملة الموحدة على جزء كبير من أراضيه، وحتى بدايات وضع سياسة خارجية تعاونية.

والقضية الرئيسة التي تنشأ فيما يتعلق بالمواطنة ما بعد القومية نتيجة لتقاسم السيادة هي ما يسمى "بالعجز الديمقراطي": حيث إن الاتحاد الأوروبي غير دقيق بشكل خطير من حيث الحقوق السياسية. وعلى مستوى الدولة القومية، تفقد الحكومات المنتخبة ديمقراطياً سلطة وضع السياسة والتشريعات الملزمة لمواطنيها، حيث تتخلى الدول الأعضاء عن السيادة إلى مؤسسات الاتحاد الأوروبي. ولكن على مستوى الاتحاد الأوروبي، لا يؤثر المسؤولون المنتخبون إلا تأثيراً ضئيلاً للغاية على العملية التشريعية. حيث إن البرلمان الأوروبي هو المؤسسة الوحيدة المنتخبة ديمقراطياً في الاتحاد الأوروبي، ولا يمارس إلا دوراً استشارياً في صنع السياسة. وتضع المفوضية الأوروبية التشريعات التي تتم مناقشتها من قبل البرلمان والتصويت عليها من قبل مجلس الوزراء قبل أن تصبح قانوناً. ويتم اختيار – وليس انتخاب –مسؤولي المجلس من خلال حكوماتهم الوطنية. بالإضافة إلى ذلك، يرى البعض بأن الاتحاد الأوروبي

يؤدي إلى تعزيز السلطة القضائية في الدول الأعضاء التي هي غير ديمقراطية، حيث تم جعل القانون الأوروبي لحقوق الإنسان ملزماً للدول دون جعله ملزماً بالضرورة من خلال الهيئات التشريعية (Jacbson and Ruffer,2003). وقد اتخذت معاهدة ماستريخت تدابير معينة لمعالجة "العجز الديمقراطي" في الاتحاد الأوروبي من خلال تعزيز سلطات البرلمان الأوروبي؛ على سبيل المثال، تخضع المفوضية ورئيسها الآن لموافقة البرلمان. ومع ذلك، من الواضح أنه من أجل منع انعدام المساءلة الديمقراطية نتيجة نقل السلطات من الدول الأعضاء إلى الاتحاد الأوروبي، فإن جميع المؤسسات السياسية في الاتحاد الأوروبي بحاجة إلى إصلاح (Newman,1996).

وقد أثيرت مسألة "العجز الديمقراطي" بشكل صارخ من خلال المحاولات الهادفة إلى اتخاذ قرار بشأن وضع دستور أوروبي على مدى العقد الماضي. وبعد التوسع الهائل للاتحاد الأوروبي مع انضمام دول أوروبا الشرقية في عام ٢٠٠٤، تقرر أن هناك حاجة إلى دستور رسمي. وتم الانتهاء في نفس العام إنجاز من وثيقة تضم ٣٠٠ صفحة، تهدف فيما يبدو إلى رفع مستوى الشفافية والكفاءة في هياكل الاتحاد الأوروبي، وترك للدول الأعضاء أن تقرر كيفية المصادقة عليها. ومعظم الدول اختارت التصويت عليها في مجالسها التشريعية؛ والعديد من الدول قررت إجراء استفتاءات بين مواطنيها. ووافق ما يقرب من نصف المجالس التشريعية في الدول الأعضاء على الدستور الجديد في حين رفضه الناخبون في فرنسا وهولندا في عام ٢٠٠٥. وعلى الرغم من أن هذا يعني وضع حد لهذا النوع من الدستور، لأن الدول الأعضاء يجب أن تكون موافقة بالإجماع قبل إمكانية اعتماده، إلا أن ما هو أكثر أهمية هو أنه، بينما كان يجري وضع الدستور، بدا أن غالبية المواطنين الأوروبيين يجهلون تماما أنه كان قيد الإعداد على الإطلاق (Beck and Grandi,2007:228). وهذا يشير إلى غياب كامل للإهتمام والنقاش

حول الاتحاد الأوروبي بين عامة الناس في جميع أنحاء أوروبا. فقد يحدد المواطنون الأوروبيون بأنهم أوروبيون إلى حد ما، ولكن بقدر اهتمامهم بالأحداث الجارية، توجهوا نحو وسائل الإعلام الوطنية -التي تهتم عادة اهتماماً ضئيلا بإجراءات وسياسة الاتحاد الأوروبي، باستثناء عندما تكون المصالح الوطنية موضع نقاش -والمؤسسات السياسية الوطنية. ومن غير الواضح الآن ما الذي سيحدث للدستور الأوروبي. وفي عام ٢٠٠٨، رفض الناخبون الإيرلنديون خليفته، معاهدة لشبونة، على الرغم من حقيقة أن جميع الأحزاب السياسية الإيرلندية تقريباً كانت تؤيده، ويحظى الاتحاد الأوروبي بشكل عام بشعبية كبيرة في ايرلندا. ولكن أيا ما كان سيحدث، من الواضح أنه من دون نقاش على المستوى الأوروبي حول ضرورة وضع دستور، وما الشكل الذي ينبغي أن يأخذه، وكيف يمكن جعل الإجراءات السياسية للاتحاد الأوروبي أكثر شفافية وذات الصلة بالمواطن الأوروبي، فإنه لن يكون له أي تأثير يذكر على الإطلاق على "العجز الديمقراطي" للاتحاد الأوروبي (Beck and Grandi,2007:230).

هذا ويوجد لدى الأوروبيين شكل من أشكال المواطنة ما بعد القومية التي أكدها الاتحاد الأوروبي "كدولة فوق وطنية" ناشئة، ولكن هذا الأمر ينطوي على إشكالية طالما أنها أضعفت بعض الحقوق السياسية التي يتمتع بها مواطنو الدول القومية ذات السيادة. وهذا لا يعني أن الاتحاد الأوروبي غير ديمقراطي بطبيعته. وعلى العكس من ذلك، من المفترض يجب ألا يؤثر عدم وجود مساءلة ديمقراطية على المستوى فوق وطني على المكاسب المحتملة في سيطرة الحكومات الوطنية على العمليات التي لا يمكن احتواؤها داخل الحدود الوطنية. كما يجب أن تأخذ بعين الاعتبار نجاح الاتحاد الأوروبي في تنسيق التعايش السلمي للدول التي كانت في حالة حرب بعضها مع بعض على نحو متقطع طوال تاريخها، وإضفاء الطابع المؤسسي على

القانون العالمي الذي يعطي الأفراد الذين يعيشون في أوروبا، بما في ذلك غير المواطنين، بعض النفوذ القانوني على حقوقهم المتعلقة بالمواطنة الأساسية.

ومع ذلك ، فإن الاتحاد الأوروبي يوضح بجلاء مشاكل ديموقراطية المؤسسات السياسية العالمية التي سوف نتطرق إليها بشكل أوفى في الفصل التالي. وما لم يتم حل هذه المشاكل في الاتحاد الأوروبي، فهناك احتمال ضئيل بأن تتطور الهيئات الإقليمية الأخرى على طول النهج المماثل. والمرشح الوحيد الممكن ، حالياً ، هي اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، وهي اتفاقية اقتصادية تربط بين كندا والمكسيك والولايات المتحدة. وهناك عدد من الأسباب التي تجعل من غير المرجح عدم تطورها، كما فعل الاتحاد الأوروبي، ابتداء من ربط الدول بشكل محض من خلال العلاقات الاقتصادية إلى بناء هياكل سياسية -وخاصة، وربما، الحجم غير المتناسب والثروة غير المتناسبة للولايات المتحدة (Kivisto and Faist,2007:128). ولكن ما لم يتغلب الاتحاد الأوروبي على "العجز الديمقراطي"، والذي يبدو أنه من الصعب جدا في الواقع، هناك أسباب وجيهة للتشكيك في جدوى الاتحاد الأوروبي ذاته باعتباره المثل الأعلى الذي يتعين على الآخرين اختيار محاكاته.

المواطنة والبيئة

ما الفرق الذي يمكن أن تحدثه حساسية البيئة الطبيعية للحصول على الجنسية؟ في نواح كثيرة، ليس هناك صلة واضحة بين مذهب حماية البيئة والمواطنة. فمن جهة، يتم تنظيم المواطنة على المستوى الوطني، ولا تحترم العمليات البيئية الحدود المصطنعة للدول القومية. وفي هذا الصدد، يرتبط مذهب حماية البيئة بتطلعات المواطنة العالمية. ومن ناحية أخرى، فإن العديد من ممارسات الحركة البيئية تنطوي على الرعاية والاهتمام

بالموارد المحلية. لكن كيف يمكن أن ينجح شعار البيئة "فكّر عالمياً، واعمل محلياً" من الناحية العملية لتوسيع نطاق المواطنة؟ بالإضافة إلى ذلك، يبدو أن فكرة توسيع نطاق الحقوق تتناقض مع بعض جوانب التفكير في البيئة على الأقل. فدولة الرفاه الكينزية، على سبيل المثال، استندت إلى إمكانية النمو الاقتصادي المستمر، ومن ثم، الموارد الطبيعية غير المحدودة. هل يتعين تقييد تطلعات حقوق المواطنة نتيجة لإدراكنا للآثار المدمرة المحتملة للنمو الاقتصادي؟ في الواقع، عادة ما يشعر أنصار مذهب حماية البيئة على الأقل ، إن لم يكن أكثر ، بالقلق إزاء التزامات المواطنة كما هو الحال مع الحقوق. وأخيرا، من الواضح عدم توافق الديمقراطية ومذهب حماية البيئة. وإذا كان تخطيط الدولة ضرورياً للتعامل مع تغير المناخ، على سبيل المثال، كما يقول جيدنز، لأن تغيرات السياسة في المجتمع ضرورية، فما هو المجال المتاح لصنع القرار الديمقراطي الذي قد يؤدي إلى "الاتجاه الخاطئ"، ويحتمل أنه تكون له عواقب كارثية (Giddens,2009)؟

في المقام الأول ، يطرح التفكير حول العلاقة بين البيئة والمواطنة عددا من التحديات لفهم مارشال لحقوق المواطنة. أولا، هناك مسألة من الذي ينبغي أن يدرج كمواطن. يقول أنصار مذهب حماية البيئة أنه يتعين تضمين الأجيال القادمة على أنها تتمتع بحقوق المواطنة. وفي بعض النواحي، لا يعتبر هذا اقتراحًا مثيرًا للجدل كما قد يبدو في البداية. وإلى حد ما، تُؤخذ حقوق المواطنين المستقبليين الذين هم الآن أطفال بالفعل بعين الاعتبار: الحق في التعليم، على سبيل المثال. وعلاوة على ذلك، هناك توقعات بأن المواطنة ستمنح للذين لم يولدوا بعد بقدر توقع استمرار الظروف المرتبطة بها بنفس الطريقة. ويبدو أن الدستور النرويجي قد جعل هذا التوقع رسمياً فيما يتعلق بالبيئة إذ نرى في تعديل النص أن كل شخص له الحق في بيئة تفضي إلى الصحة والأوساط الطبيعية التي يتم الحفاظ على إنتاجيتها وتنوعها. وينبغي استخدام الموارد

الطبيعية على أساس اعتبارات شاملة طويلة الأجل ، يُصان عن طريقها هذا الحق للأجيال القادمة أيضاً.(اقتباس Christoph,1996:165).

والأمر الأكثر إثارة للجدل ، يقول نشطاء حقوق الحيوان إن الحقوق ينبغي أن تمتد لتشمل الحيوانات، على أساس أنها أيضاً تعاني ولديها أيضاً قيمة أخلاقية مساوية لتلك الخاصة بالبشر (Van Steenbergen,1994). ولكن هناك صعوبات واضحة في هذه الحجة، لأن الحيوانات، على عكس البشر، لن تكون قادرة لا على ممارسة حقوق المواطنة بالنيابة عن أنفسها، ولا احترام حقوق المواطنين الآخرين، ولا تنفيذ الواجبات المتوقعة من المواطنين. ولذلك، يبدو أكثر عقلانية التفكير في حماية الحيوانات وغيرها من الأنواع غير البشرية كضرب من المسؤولية من جانب المواطنين، وليس كمسألة من مسائل حقوق المواطنين.

ثانيا، غالبا ما ينظر إلى المواطنة البيئية في ضوء المسؤولية عن الطبيعة أو "رعاية البيئة"، حسبما يطلق عليها في بعض الأحيان. ويمثل هذا التركيز على المسؤولية بدلا من الحقوق فرقا، وربما احتمال حدوث صراع بين مذهب حماية البيئة والحركات الاجتماعية الأخرى. وكانت فكرة أن مسؤولية المواطنة ليست جديدة في الواقع، كانت دائماً جوهرية في التمتع بحقوق المواطنة. على سبيل المثال، يعني الحق في التصويت أيضاً مسؤولية انتخاب القيادات السياسية، ويطالب المواطنون بشكل قانوني في بعض البلدان بالمشاركة في الانتخابات المحلية والعامة. وكحد أدنى، تعتبر الالتزامات بدفع الضرائب والامتثال للقانون (إلا في ظروف خاصة جدا إذا كان العصيان المدني أكثر أهمية) تعتبر أيضاً جزءًا من المواطنة. ومع ذلك، قامت الحركات الاجتماعية بوجه عام بتنظيم حملات تدعو إلى توسيع نطاق حقوق المواطنين، وليس لإعادة تحديد التزامات المواطنة.

وقد يحدث توتر بين حركة حماية البيئة والحركات الاجتماعية الأخرى حول التوازن بين حقوق المواطنة والالتزامات. وقد ارتبط توسيع نطاق الحقوق ارتباطاً تاريخياً بالتوسع في الاقتصاد الرأسمالي. وعلى الرغم من أن بعض ممثلي الحركة الخضراء يرى الاهتمام بالبيئة على أنه متوافق مع الرأسمالية، يتفق الجميع على أن النمو الاقتصادي لا يمكن أن يستمر لصالح البيئة على المدى الطويل. وهناك حالة من عدم اليقين بشأن ما إذا كانت الدول تستطيع تلبية المطالب الخاصة بتوسيع نطاق الحقوق الاجتماعية (إذا ما توفرت الإرادة السياسية للقيام بذلك)، على سبيل المثال، في نفس الوقت الذي تدعو فيه مطالب حركة حماية البيئة بالحد من الاستغلال الرأسمالي ونهب الموارد البيئية. ويعتبر وضع تدابير بديلة في الناتج المحلي الإجمالي ، التي من شأنها أن تشمل تقييم الأضرار البيئية، أمرًا حاسمًا لبدء المناقشات حول التغييرات المطلوبة للاقتصاد المستدام، وكيفية إدارتها من أجل خير الجميع (Giddens,2009:65-67).

ولكن على الجانب الآخر، تشترك الحركة البيئية مع الحركات الاجتماعية الأخرى في تقدير أهمية السلع العامة. وبطبيعة الحال، أهمها السلع الطبيعية التي نتمتع بها ونتقاسمها في العيش على الأرض، ولكن هذه هي الطريقة التي تدار بها وهذا أمر مهم للحصول على الجنسية. وتماشياً مع التحرر الجديد، تبرز الآن حلول السوق للمشاكل البيئية. فمن الممكن، على سبيل المثال، تمرير تكاليف التنمية المستدامة إلى المستهلك. وهناك مثال بسيط يتمثل في القرار الذي اتخذته جميع محلات السوبر ماركت الكبيرة في المملكة المتحدة في السنوات الأخيرة بالتوقف عن إعطاء أكياس بلاستيكية مجانية للمتسوقين. والمشكلة الرئيسة هنا هي أنه على الرغم من أن هذا مضمون عملياً لتغيير السلوك، إلا إنه لا يفعل الكثير لتغيير المواقف على المدى الطويل تجاه البيئة. ولا تزال نفس محلات السوبر ماركت، على سبيل المثال، بيع السلع ملفوفة

في كميات هائلة من البلاستيك والورق والكرتون. صحيح أن معظم هذه اللفافات يمكن إعادة تدويره، ولكن إيجاد ونقل وتخزين ثم إعادة تدوير هذه الكتلة من العبوات يؤدي إلى استهلاك زائد للطاقة. هناك، ومع ذلك، لم تنظم حملة عامة ضد هذه الممارسة. وعلى الرغم من أن الحوافز السوقية لها دورها الذي تقوم به في خلق اقتصاد مستدام، فإنها لا تولد بالضرورة تغييرات جوهرية في الطريقة التي نعيش بها (Doboson and Bale,2006). وبالتشكيك في دور الأسواق، والسعي لتحقيق حياة اجتماعية واقتصادية أكثر ضمن المجال العام ، بدلاً من صنع القرار الخاص، تتفق حركة حماية البيئة مع السياسة الثقافية للحركات الأخرى بشأن توسيع نطاق المواطنة.

ثالثاً، على الرغم من أن هناك بالتأكيد توترات محتملة بين الديمقراطية والمسؤولية البيئية، فالمطلوب حالياً من الناحية العملية أن يكون هناك ثمة قدر أكبر من المشاركة في الحياة السياسية من أجل جعل المواطنة البيئية حقيقة واقعية. ويشير ستيوارد (١٩٩١) إلى أنه يتعين إشراك المواطنين مع الخبراء في تقييم المخاطر البيئية التي تؤثر بشكل مباشر عليهم ، وكيف ينبغي معالجتها. وهذا يمارس بالفعل في حركة العدالة البيئية، التي تتخذ من الولايات المتحدة مقراً لها في الأساس، والتي تضم أشخاصًا يحاولون السيطرة على الظروف المحلية التي تعتبر غير صحية وقبيحة، ولكنها أيضاً مدمرة اجتماعياً واقتصادياً. وغالباً ما ترتبط هذه الإجراءات بالتجديد الاجتماعي والاقتصادي للمنطقة المحلية. وفي هذا الصدد، تتمحور المواطنة البيئية حول الإنسان: إنه الحق في بيئة صحية ولائقة ونابضة بالحياة اجتماعيا التي تعتبر مهمة. وعلى الرغم من أن أنموذج حركة العدالة البيئية لا يزال جيدا في إطار التعهدات القائمة بحقوق المواطنة في اهتمامها بالمساواة في حقوق الأفراد، يمكن أن يكون له تأثير كبير في جميع أنحاء العالم. فالعديد من الأشخاص الذين تعتمد معيشتهم على الزراعة أو صيد الأسماك، أو الذين يعتمدون

على البيئة المحلية لجمع الحطب أو الماء أو الغذاء، يدركون جيداً أن ظروف حياتهم معرضة للخطر بشكل مباشر من الأضرار البيئية، وأنهم على استعداد لاتخاذ الإجراءات اللازمة لمنعها (Evans and Agyeman,2006 ؛Doboson,2003:92-94).

وهناك بالفعل سياسة الاتحاد الأوروبي التي من المفترض أن تمتد لتشمل المشاركة المحلية في تحديد اتجاه التنمية المستدامة. ومن حيث المبدأ، إنها توسع نطاق السلطة والمسؤولية والتأثير على الحكومة المحلية على أساس اللامركزية، ومبدأ الديمقراطية في الاتحاد الأوروبي القاضي بأنه ينبغي اتخاذ القرارات السياسية على أضيق نطاق ممكن. وتتبع قواعد برنامج القرن الحادي والعشرين المحلي الذي تم الاتفاق عليه في قمة الأمم المتحدة في عام ١٩٩٢م لوضع المسؤولية إلى الحكومات المحلية لتطوير تعاريفها الخاصة للتنمية المستدامة بالتشاور مع المواطنين المحليين. وفي الوقت الراهن، يشتمل العمل البيئي على المستوى المحلي بوجه عام على تكتيكات مشابهة لتلك الخاصة بالحركة البيئية على نطاق أوسع: ممارسة الضغوط على الحكومات؛ والتحقيق في أنشطة الشركات والصناعات التي تضر بالبيئة؛ والحملات الإعلامية لرفع مستوى الوعي، وتثقيف وإعلام المواطنين الآخرين. وقد يكون استخدام شبكة الإنترنت واعداً، وخصوصا في توسيع نطاق التشاور حول القضايا البيئية (Schlosberg,2006). ولكن يرى أغيمان وايفانز أن هناك القليل من الأدلة نسبياً على هذا النشاط على المستوى المحلي في المملكة المتحدة نتيجة لهذه المبادرات: إنهم يشكون في أن تولد الأساليب الإجرائية من أعلى إلى أسفل هذا النوع من الحركات الشعبية من أسفل إلى أعلى التي أصبحت نمطية لإجراءات لتحقيق العدالة البيئية في الولايات المتحدة (Agyeman, J., and Evans,2006).

وفي نهاية المطاف ، لا يمكن إيجاد المسؤولية تجاه البيئة والحفاظ عليها إلا من خلال التغييرات في المواقف تجاه القضايا البيئية على جميع المستويات، ابتداء من المستوى

المحلي إلى المستوى العالمي؛ ومن خلال السياسة الرامية إلى وضع حد للمعدل السريع للأضرار البيئية. ويرى اندرو دوبسون أن ما يسميه "المواطنة البيئية" تنطوي على مسؤوليات غير إقليمية. ويقع على عاتق أولئك الذين يتسببون في الضرر البيئي مسؤولية وقف هذا الضرر، لأنها تؤثر على حقوق الآخرين، بما في ذلك هؤلاء الذين يعيشون في البلدان الأخرى وحتى الذين لم يولدوا بعد. وفي رأي دوبسون، تتجاوز هذه المسؤوليات أية حلول يمكن إيجادها على المستوى المحلي؛ وهي تنطوي على شعور ملموس بالمواطنة العالمية. وتعتبر أفكار دوبسون حول واجبات المواطنة العالمية في الواقع عملية للغاية. ويقول إن المسؤولية البيئية ينبغي أن تعالج بواسطة الحكومات الوطنية التي تضع سياسة للحد من "البصمة البيئية" للدولة: تأثيرها على البيئة من حيث العناصر المختلفة، بما في ذلك انبعاثات الكربون، واستخدام الموارد الطبيعية المحدودة، والتلوث. ويمكن تطبيق هذه الفكرة ذاتها على مستويات مختلفة: فمن الممكن للإنسان حساب "البصمة البيئية" الشخصية الخاصة به (هناك العديد من الآلات الحاسبة على الإنترنت)، ولكن يمكن حسابها أيضاً لمنزل أو مدينة أو منظمة أو إقليم أو دولة. ويعتبر قياس "البصمة البيئية" طريقة بيانية لإظهار مدى استخدام الموارد الطبيعية وإتلافها. و"البصمة" هي مقدار سطح الأرض اللازم للحفاظ على الشخص أو الجهة التي يتم قياسها. ويأخذ الغالبية العظمى من الناس في الغرب أكثر بكثير من حصتهم من سطح هذا الكوكب. وفي الواقع، ما يقترحه دوبسون كأساس للمواطنة البيئية هو تطور لما تم الاتفاق عليه في بروتوكول كيوتو عام ١٩٩٧: يجب على هذه الدول تحمل المسؤولية عن الحد من حصة انبعاثات الكربون لعكس التغير المناخي (Doboson,2006، انظر: Green,2005:471).

وعادة ما يرى كُتّاب المواطنة البيئية ظهور المجتمع المدني العالمي على أنه يمنح أفضل أمل لمستقبله. ومن الواضح، أن العولمة بالمعنى الأوسع -نمو العمليات

الاقتصادية والاجتماعية عبر الوطنية وإقامة مؤسسات سياسية دولية -لا تعني بالضرورة زيادة في الوعي البيئي. وعلى العكس من ذلك، قد تؤدي العولمة الاقتصادية إلى استغلال أوسع نطاقاً وأكثر فعالية لموارد الأرض ومزيد من التدهور البيئي واسع النطاق. وبطبيعة الحال، يرى دعاة حماية البيئة أن سكان الكوكب، على غرار ذلك، سوف يتعرضون على نحو متزايد لكوارث بيئية نتيجة لذلك. ومع ذلك، لن يؤدي هذا في حد ذاته إلى اتخاذ تدابير واعية للحفاظ على البيئة. ومن الممكن أن يتجاهل الناس "تحذيرات الطبيعة". ويرى أنتوني جيدنز أن هذا هو المرجح بصفة خاصة لأنه على الرغم من أن الناس قد يعتقدون أن الضرر البيئي سيكون كارثياً، إذا لم يعانوا بالفعل من آثاره، سوف يفضلون عدم تغيير طريقتهم في الحياة حتى فوات الأوان (Giddens,2009:2). كما أن درجة أكبر من المشاركة الديمقراطية لن تؤدي تلقائياً إلى حساسية أكبر تجاه البيئة. وفي الواقع، قد يؤدي هذا بشكل مساوٍ إلى مزيد من الدمار إذا ما احتضن المواطنون هوية إنتاجية استهلاكية. وتتطلب المواطنة البيئية العالمية زيادة في الوعي العام بالقضايا وبناء الإرادة للعمل بطريقة تكفل بيئة صحية ومزدهرة على المدى الطويل.

هذا وبدأت الحركة البيئية ترى بعض النجاح في مساهمتها في المجتمع المدني العالمي. حيث تسهم أنشطة المنظمات البيئية في نمو الوعي العام، وتم أخذ القضايا البيئية من جانب المؤسسات السياسية الدولية بعين الاعتبار. والآن توجد منظومة القوانين والاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تغطي حالات مثل حماية بحر الشمال، والقضاء على غازات مركبات الكربون الكلورية الفلورية، وهلم جرا. وعلاوة على ذلك، قبلت معظم الدول المتقدمة بأنه يجب عليها خفض أو تثبيت انبعاثات الكربون إلى حد ما، حتى عندما لم توقع على بروتوكول كيوتو كما هو الحال

مع الولايات المتحدة. ولكن بالمقارنة مع خطورة الدمار البيئي وأهمية التغييرات اللازمة للتعامل معه بشكل كاف، تعتبر هذه التدابير محدودة للغاية.

ملحوظة

هناك تعريفات مختلفة للمواطنة الثقافية. بالنسبة لبعض المعلقين ، تشمل التعددية الثقافية مطالبات جميع الأقليات (بما في ذلك المثليين ، على سبيل المثال ، وكذلك الأقليات الثقافية) بتضمينهم ودمجهم في المجتمع كمواطنين كاملين ، يُحترم فيه "اختلافهم الثقافي" (على سبيل المثال، Pakulski,1997). وبالنسبة لآخرين ، فإن الجانب الأكثر أهمية للمواطنة الثقافية هو التواصل والحوار (Tuner,2001). وقد ناقشت التواصل والحوار في الفصل الخامس الخاص بالديمقراطية، وقصرت مناقشة التعددية الثقافية على تعريف كيمليكا لحقوق العيش والاختيار داخل الثقافات المجتمعية". وثمة تحذير آخر هو: الفهم المنطقي للثقافة على أنها "اختلاف" "وطني" "كبير" أو "صغير"، وهكذا يختلف بوضوح عن الطريقة الأكثر اصطلاحية التي استخدمت فيها مصطلح "الثقافة" في جميع أجزاء هذا الكتاب لفهم "الممارسات الدالة" التي تعتبر حاسمة بالنسبة لكيفية تكاثر المجتمع وتحوله.

الفصل الخامس

العولمة والديمقراطية
Globalization and Democracy

يهتم علم الاجتماع السياسي في المقام الأول بدراسة الظروف الواقعية التي يمكن ملاحظتها عند ممارسة السلطة وفرضها على الغير. ومِن ثَم فإن علم الاجتماع السياسي له مشروع وهدف متميز يختلف عن مجالي النظرية السياسية والفلسفة السياسية إذ يتعامل الأخيران مع تحليل المفاهيم السياسية والتبريرات المعيارية المتعلقة بذلك. إلا أنه يجب ملاحظة أنه لا يمكن الفصل بدقة تامة بين الأبعاد التطبيقية والتحليلية والمعيارية عند دراسة الديمقراطية، فتحليل الديمقراطية وهي تُمارس على أرض الواقع يتضمن بالضرورة التعامل مع أسئلة وقضايا معيارية. فالديمقراطية ليست مجرد هدف مثالي تصبو إليه النظرية السياسية، ولكن الديمقراطية، من الناحية العملية، يجب أن تهدف على الأقل إلى تحقيق بعض العناصر الجوهرية التي نعتقد ضرورة وجودها. فإذا لم يتحقق ذلك، فإن استخدامنا لمصطلح أو لفظ الديمقراطية لن يتعدى كونه مجرد دعوى أو دعاية تخلو من صِدق المضمون.

يثير مفهوم العولمة عند مناقشته تساؤلين رئيسين حول الأشكال أو النماذج القائمة التي تمثل الديمقراطية. أول هذين التساؤلين يتعلق باستقلال وسيادة الدولة،

وقد سبق أن تناولنا ذلك في الفصل الثاني. إلا أنه يجب أن نؤكد هنا أن مسألة استقلال الدولة قد تم تحييدها أو "زحزحتها" بحيث مالت الأمور دائماً نحو مصالح الرأسمالية. ولم يقتصر الأمر على الماركسيين وحدهم عندما أعلنوا رؤيتهم في أن مسؤولية الدولة في الإدارة الاقتصادية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمصالح ومزايا المنتفعين والمدافعين عن رجال التجارة والأعمال، وأن الأمر يتعدى مجرد ميزة الحصول على الأرباح المالية: فالنقطة الأساسية هي أن كل ما هو جيد وفي صالح الإدارة الاقتصادية هو في صالح الاقتصاد، بل يكاد أن يكون ذلك تعريفاً لهذه العلاقة في ترابطها لأنه في صالح الحكومة أساساً. فمع زيادة تدفق رأس المال التمويلي، وزيادة الاستثمار من قِبل الشركات متعددة الجنسيات والأسواق العالمية، أصبحت الصورة أكثر تعقيداً: فلم تعد فكرة أن الدول القومية هي التي تدير شؤون الاقتصاد فكرة مقبولة، بل بدت تلك الفكرة وكأنها عفا عليها الزمن. إن الأمر الذي يستحق أن نوليه الاهتمام هو الارتقاء بإدارة الاقتصاد العالمي لِما في ذلك مِن نتائج وتوابع مختلفة بالنسبة لأولئك الذين يعيشون في أقاليم وأوطان مختلفة، ولِما في الأمر أيضاً من علاقات ديناميكية خاصة تتعدى سيطرة أي دولة بمفردها.

تناولنا في الفصل الثاني أيضاً كيفية تحول الدول إلى منظومة تخضع لأنظمة الحكومية العالمية global governance إلى درجة أن من الأفضل أن يُنظر إلى هذه الدول في وضعها الحالي على أنها خاضعة لأحكام التدويل وأنظمته التي تدير العالم وتحكمه، أكثر من كونها دولاً قومية لها سيادتها واستقلاليتها. ولكن إذا كانت الدول تخضع أكثر الآن لأحكام التدويل، فما الذي يجري ويحدث للديمقراطية التي سبق إقامتها وتشكلت وجرى الكفاح من إجلها لإقامتها في الدول القومية؟ إن تحوّل الدولة إلي كيان تديره الحكومية العالمية يكوِّن إشكالية بالنسبة للصورة المثالية للديمقراطية الحديثة لأن الديمقراطية تتطلب وجود دولة مستقلة وسيادية حتى يمكن القول بإقامتها. إن

الصورة المثالية لأي ديمقراطية قائمة فعلاً هي أن " الشعب " ككيان هو الذي يُعرِّف معنى أو مضمون الأمة بحيث يكون قادراً على تحمل مسؤولياته تجاه ظروف الحياة الخاصة بهم. إلا أن تلك الديمقراطية تنطوي، في واقع الأمر، على محاولات للضغط والتأثير على الحكومات للاستفادة من الامتيازات الخاصة بالدولة لاستخدامها لصالحها (مثل التهديد باستخدام القوة وضرورة تنظيم وإعادة توزيع الثروة) تحت ادعاء التصرف لصالح " الشعب " أو نيابة عنه. إن عملية التصويت لانتخاب الحكومات هو مجرد جانب واحد للديمقراطية، وذلك الجانب هو الجانب الأكثر وضوحاً لأن ذلك هو ما يفهمه أكثر الناس من مفهوم الديمقراطية؛ وبما أن الديمقراطية تنطوي وتعني حكم الشعب أو حكم الناس لأنفسهم فلا يجب أن نتجاهل ذلك الفهم الشائع. وإذا كانت العولمة تعني أن تلك العمليات التي كانت تُدار سابقاً من جانب الدولة قد خرجت عن سيطرتها بالوضع الجديد الحالي للعولمة، وأن الأمر لا يمكن أن يُدار إلا بالتعاون مع وكالات أو جهات غير مُنتخبة مِن قِبل الشعب سواء داخل أو خارج الدولة، فما تأثيرات وعواقب ذلك على الديمقراطية ذاتها؟

أما جانب القصور الرئيس الثاني للديمقراطية القائمة في ظل سيطرة العولمة فهو، إلى حد ما، يسير عكس اتجاه المشكلة السابقة: فإذا كان الأمر أن عمليات العولمة التي تؤثر على حياة الأفراد لا تقتصر على الأمور التي تحدث داخل الأقاليم الوطنية منفردة، فلماذا إذن تكون تعريفات " المصلحة الوطنية " بالغة الأهمية في الشؤون الدولية؟ يرى العديد من مُنَظِّري النظريات السياسية الآن أن الأمر الأكثر أهمية هو أن يصبح لدى كل مَن تأثر بمشكلة معينة أي " جميع المتأثرين من الناس " القدرة على التأثير على كيفية التعامل معها لخدمة الأمور المتعلقة بحياتهم الخاصة. وصحيح أن "جميع المتأثرين" بمشكلة معينة قد يعيشون داخل الحدود الإقليمية لدولة ما، ولكن ذلك الأمر لا يعني

بالضرورة أن يكون ذلك هو السائد دائماً لأن شيوع أنظمة العولمة يجعل ذلك نادراً اليوم. فالعولمة تثير تساؤلاً لابد من الاهتمام به ، ألا وهو " من الشعب أو ما المقصود بالشعب؟ " وهو سؤال لا يكفي أن يُجاب عليه بشكل قاطع بأن الشعب هو "الأمة". إن مبدأ " جميع المتأثرين من الناس " عند ممارسة المشاركة الديمقراطية يبدو صحيحاً بشكل حدسي لأنه إذا كانت الديمقراطية تتحكم في ظروف حياة الشعوب، فليس من المهم أن يعيش بعض الأفراد فقط داخل نفس الحدود الإقليمية؛ ولكن المهم هو أن جميع المتأثرين بمشكلة ما، سواء داخل أو عبر الحدود، يجب أن يكون لهم تأثير على كيفية أو طريقة حل مشاكلهم. فإذا كان من الصعب جداً رؤية أو ملاحظة ذلك الأمر عملياً (مثلاً، كيفية تحديد المتأثرين بممارسة الديمقراطية بدقة، ومَن الذي يقرر ذلك في كل مرة؟)، فإن مبدأ شيوع العدالة على "جميع المتأثرين من الناس" لهو بالتأكيد انتقاد مُقنع لفكرة أنه يمكن أن تقتصر الديمقراطية على داخل الحدود الإقليمية للدول منفردة (Held,1995a؛ Held,2004:98-102؛ Gold,2004:176-178؛ Fraser,2008:64-67).

فإن نظرنا إلى الأمر من حيث معيارية الألفاظ، فقد تكون الديمقراطية إما رسمية أو يكون الهدف منها تحقيق وإنجاز إصلاحات ديمقراطية لها فوائدها البالغة substantive. وعند تناولنا لتعريفات الديمقراطية الرسمية – وهي تعريفات شائعة تسود داخل علم السياسة – فسنجد أن الديمقراطية الرسمية تهتم بمسألة الإجراءات الواجب توافرها لجعل الحكومات ذاتها خاضعة وقابلة للمساءلة وأنها مكونة بطُرق قانونية شرعية. فقد عرف جوزيف سكامبتر الديمقراطية الرسمية بأنها تعني حصر وتحديد المنافسة بين الأحزاب السياسية للفوز بأصوات الناخبين (Maier,2008:113). وتهتم الديمقراطية الإجرائية بأمور واعتبارات أخرى أكثر شمولاً مثل: طُرق اختيار المرشحين من قِبل الأحزاب المُنتخَبة، واستقلالية الجهات التشريعية بحيث تصبح

بمنأى عن تأثيرات الفساد، وفصل السلطات بين القضاء والجهات التشريعية والجهات التنفيذية، وما إلى ذلك مِن جوانب إجرائية. أما الديمقراطية التي تدعي أن المهم لديها هو إنجاز إصلاحات ديمقراطية جوهرية فيصعب تحديد إطار تعريفي لها لأن من طبيعتها أن تنطوي على أمور يصعب تحديدها بدقة مثل نوعية ومدى المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات الديمقراطية: فمثلاً مبدأ " الشعب هو الذي يحكم " يفترض أن يضمن وجود مساواة تامة بين جميع الأصوات بالمجتمع؛ أي أنه يجب تمثيل تلك الأصوات بشكل صحيح والاستماع إليها جميعاً. ومِن هنا فإن التفكير بشأن وجود ذلك النوع من الديمقراطية يتضمن طرح أسئلة حول حقيقة ما إذا كان أفراد المجتمع قد جرى تمثيلهم جميعاً بشكل حقيقي داخل الحكومة. إن إحدى الطرق الأساسية لتقييم ذلك الأمر هو الأخذ بعين الاعتبار نتائج المداولات الديمقراطية، ومن ذلك الإجابة عن التساؤل: هل ينتفع بعض الناس بطريقة منتظمة من الإجراءات الديمقراطية بينما يخسر آخرون؟ والواقع أنه يصعب الإجابة عن بعض تلك التساؤلات نتيجة صعوبة الاتفاق على طبيعة اتخاذ أو صناعة القرار الديمقراطي بسبب احتمال تعرضه للتشويه أو التأثير عليه وتغييره بشكل ما؛ وهذا بدوره يعني، حتماً، أنه لابد أن تبرز تساؤلات أكثر تتعلق بما يجب أن يكون عليه الأمر في حال وجود مخرجات لعملية ديمقراطية غير مشوهة. ومن ثمَّ، فإن هذا الأمر يؤدي بنا إلى ربط تحليلات الديمقراطية الإصلاحية - التي تدعي أن هدفها إجراء الإصلاحات الجوهرية - بموضوع يتعلق بأمور المواطنة التي تناولناها من قبل في الفصل الرابع. فعلى أقل تقدير، بل ومن المقبول والمعقول للأغلبية، أن كل الدول يجب أن تتصرف بحيث تعمل لمصلحة الأفراد العاديين، فمن المتوقع من الحكومة مثلاً أن تقوم بتوفير التعليم العام، والرعاية الصحية، والتأمين الاجتماعي ضد الأمراض والبطالة

والشيخوخة في مراحل مختلفة من الحياة. وفي مثل هذا السياق - الذي يطالب بتوفير تلك المطالب المعقولة – فإنه يمكن لأنموذج المواطنة الذي سبق عرضه من قِبل مارشال Marshall"s model أن يقدم لنا صورة وإرشادات تقريبية لما يمكن أن تبدو عليه المخرجات المتوقعة. وكما رأينا مُسبقاً أيضاً في الفصل الرابع، هناك حاجة لوجود مخرجات مختلفة تراعي اختلاف الجودة بين أفراد المجتمع بحيث نتمكن من المساواة بين المجموعات المختلفة من الأفراد في المجتمع التعددي المختلف القدرات؛ وفي نفس الوقت فعلينا أن نكون قادرين على مواجهة مشكلة كيفية الموازنة بين قضيتي المساواة والحرية لأن مسألة التوازن بينهما سيظل دائماً أمراً مثيراً للجدل والاختلاف. كما ينطبق ذلك أيضاً على الحركات الاجتماعية المهتمة بحقوق المواطنة عند تعاملها مع قضية المساواة رغم وجود التنوع والاختلاف في مجتمع ما. وبالرغم من أن التمييز قد يكون واضحاً بشكل نِسبي عند مقارنة الديمقراطية الرسمية الإجرائية وتلك التي تدعي التركيز على إجراء إصلاحات جوهرية ، وأن الجوانب والأمور الإجرائية يسهل تقييمها مقارنة بتلك التي تتصف بها الديمقراطية الأخرى - التي تطالب بالتركيز على إجراء إصلاحات جوهرية - إلا أن تطبيق ذلك على أرض الواقع ليس أمرًا هيناً ، كما أن إجراءات القيام بذلك غير واضحة المعالم ، فكثيرًا ما تُثار تساؤلات تتعلق بما إذا كانت بعض إجراءات محددة تتسم حقيقةً بالديمقراطية ، سواء أكان ذلك متعلقاً بالديمقراطية الإجرائية أو الديمقراطية المطالبة بضرورة التركيز على تحقيق إصلاحات ديمقراطية جوهرية : وتثار تلك التساؤلات خاصة عندما ينتج عن تلك الإجراءات مُخرجات تبدو منحرفة أو منحازة لوجهة نظر ما أو تجاه تعريفات مُعينة تتعلق بتفسير المقصود من مصطلح أو مفهوم "الصالح العام" common good.

نتناول في القسم الأول من الفصل الخامس (١ , ٥) الإجراءات الديمقراطية التي يعتبرها أغلب الناس إجراءات تُعَرِّف الديمقراطية وهي الإجراءات المتعلقة بتمثيل الأحزاب المتعددة في الانتخابات. في هذا النظام تقوم الأحزاب السياسية بتشكيل الحكومات، كما أن التصويت في الانتخابات الوطنية هو الشكل المُعرِّف للديمقراطية الذي يجعل قيمة لوجهات نظر المواطنين الفردية في الديمقراطيات الليبرالية الحرة. إلا أن ازدياد شعور المواطنين بالريبة تجاه السياسيين والذي صحبه هبوط في معدلات الإدلاء بأصواتهم يجعلنا نتساءل عن مدى صحة الفكرة القائلة إن الديمقراطية هي الشكل المثالي لتمثيل الحكومات؟ وهل صيغة أو هيئة الانتخابات التي تقوم على أساس تعدد الأحزاب ويدلي فيها المواطنون بأصواتهم تُعد شيئاً جوهريًا للديمقراطية؟ فإذا كان الأمر كذلك، فهل الديمقراطيات التي لم تعد تتمتع بتلك السمة أو الميزة في طريقها إلى التحول إلى صور أخرى لتمثيل الحكومات والشعوب: أي هل تلك الديمقراطيات تتجه إلى شيءٍ آخر؟ هل وصلنا في طريقنا للبحث عن صور أخرى للديمقراطية إلى المرحلة التي يُطلق عليها "ما بعد الديمقراطية post-democracy" (Crouch,2004)؟

في المؤسسات السياسية التي لا تخضع لرقابة أو إدارة الدولة، لا يجرى إجراء انتخابات لتولي المناصب السياسية بها. والاستثناء الوحيد نجده في انتخاب أعضاء البرلمان الأوروبي الذي يعطي الحق لجميع المواطنين الأوروبيين في انتخاب أعضاء ذلك البرلمان. رغم ذلك، فإن الملاحظ أن المواطنين الأوروبيين يهتمون بشكل أقل بالانتخابات الأوروبية عن الانتخابات الوطنية التي تجري في كل بلد أوروبي على حِدة. فالملاحظ أن معدل مشاركة الناخبين في الانتخابات الأوروبية أقل منه في الانتخابات الوطنية بحوالي ٢٠ بالمائة تقريباً؛ بل إن أقل من النصف الآن يصوتون عبر نظام الانتخاب الذي

يشمل الاتحاد الأوروبي برمته. بالإضافة لذلك، فإن أغلب الأفراد الذين يشاركون في الانتخابات الأوروبية يصوتون فعلياً في الأمور الوطنية، إلا أنهم يستخدمون حقهم في التصويت في معاقبة الحكومات التي لا تحظى بتأييد شعبي بدلاً من التصويت لأجل أحزاب تتعامل مع شؤون على النطاق الأوروبي بكامله. ورغم أن الأحزاب على مستوى الاتحاد الأوروبي قد نجحت حقيقةً في تشكيل ائتلافات متماسكة في البرلمان الأوروبي، إلا أنه لم تعد هناك أحزاب أوروبية كبيرة ومؤثرة يمكن حشدها بشكل خاص للتأثير على مجريات الأمور الأوروبية (Hix,2008:596-597). ومن ثَم فهناك فجوة بين وجود حقوق رسمية للمواطنين الأوروبيين للتصويت في الانتخابات الأوروبية، إذ إن تلك الميزة لم تحل مشكلة العجز الديمقراطي المُشار إليه في الاتحاد الأوروبي.

في القسم (٢ , ٥)، نتناول بشكل أكثر شمولاً الصور المثالية للديمقراطية التي يمكن إيجادها في المؤسسات الدولية السياسية والقانونية: أي أننا نعرض للكيف الذي يمكن من خلاله أن تعمل الديمقراطية بحيث تتجاوز حدود الدولة؟ إن أحد أكثر التطورات الواعدة هنا نراه في قانون الحقوق الدولية للإنسان فهو قانون – من حيث المبدأ على الأقل – يضمن حقوق الفرد التي تُعد ضرورية للمشاركة الديمقراطية والتي في حد ذاتها يمكن تطويرها من خلال الإجراءات الديمقراطية نسبياً. على أية حال، فإن وضع وتطوير قانون حقوق الإنسان الدولية كان من أهدافه ضمان حقوق المشاركة الديمقراطية داخل الدول ذاتها. فتحقيق الإجراءات الديمقراطية بحيث تسود بين الدول يصعب تخيل تحقيقها، وهذا ما سنراه عندما نستعرض باختصار إجراءات التصويت القائمة بالمنظمات الحكومية الدوليةInter-Governmental Organizations.

ترى الحركات الاجتماعية أن الأسلوب الذي يجعلها تُسهم في نشر وإضفاء الطابع الديمقراطي بحيث تتعدى حدود الدولة هو من خلال المجتمع المدني العالمي

global civil society. غير أن منظمات وشبكات الحركات الاجتماعية ليست هي نفسها ديمقراطية بالمعنى المباشر والمستقيم لمفهوم الديمقراطية. إن بعض المنظمات غير الحكومية - إن لم تكن جميعها - تشمل الكثير من الأعضاء وأنظمة عضوية ضخمة، وبعضها يتميز نسبيًا بالشفافية كما يخضع لنظام المساءلة؛ ولكن قادة هذه المنظمات غير الحكومية لا يجري انتخابهم من خلال التصويت الشعبي، كما لا تخضع القضايا التي يتبنونها ويدافعون عنها لموافقة وتأييد ديمقراطي شعبي. فإذا كان أساس الديمقراطية يتمثل في انتخاب الحكومات من خلال نظام تعدد الأحزاب، فكيف يمكن جعل الحكومية العالمية global governance ديمقراطية دون المساس بأي تغييرات للإجراءات الديمقراطية؟ سوف نتناول في قسم (٥,٣) من هذا الفصل، بعض طرق التفكير البديلة التي تتعلق بأنشطة الحركات الاجتماعية العالمية في سعيها نحو تحقيق الديمقراطية داخل حركاتها. وفي نهاية العرض، في قسم(٥,٤)من الفصل ، نختم هذا العرض بتقديم ملخص مختصر للسياسات الثقافية الذي تناقشه وتشترك في تشكيله الحركات الاجتماعية العالمية، كما نعرض لأهمية السياسات الثقافية في صياغة الديمقراطية.

(٥,١) الديمقراطية في أزمة: الأحزاب السياسية والانتخابات
Democracy in Crisis: Political Parties and Elections

تتضح الميزة التعريفية الأكيدة للديمقراطية بالنسبة لأغلب الأفراد اليوم في نتائج صندوق الاقتراع: نتائج تصويت المواطنين بشكل دوري في الانتخابات الوطنية لحزب سياسي من اختيارهم لتشكيل حكومة ما. فمن الواضح في كل الأحوال أن نتائج الاقتراع هي كل ما يلزم لأجل الديمقراطية، إلا أن علماء الاجتماع السياسي المعاصر قد أبدوا اهتماماً فعلياً بالجوانب الأخرى للمشاركة السياسية، خاصة أنشطة الحركات

الاجتماعية. ويُعزى ذلك الاهتمام بالجوانب الأخرى، بشكل جزئي، إلى انحدار الثقة في الديمقراطيات الغربية وأحزابها السياسية وضعف شعبيتها تدريجياً لعقود، وهو أمر واضح انعكس في الهبوط المتواصل لأعداد المصوتين الذين يشاركون في الانتخابات الوطنية في الدول التي لم تجعل التصويت في الانتخابات إلزامياً. علاوة على ذلك، ووفقاً لبيانات الاقتراع، فإن الثقة في الأحزاب السياسية تبدو أضعف وأقل من أي منظمات عامة أخرى رفيعة المستوى، كتلك المتضمنة الشركات الكبيرة، والإتحادات التجارية، والصحافة والشرطة (Maier,2008:128-129؛ تحري السلطة، ٢٠٠٦؛ Singh,2003: الفصل الرابع). فقد صحب الانحدار في شعبية تلك الأحزاب وتأثيرها تغيرات في الأحزاب السياسية نفسها لإخفاقها حتى في أن تكون حاملة لإرادة وتعبير الشعب، فهم يشبهون أكثر تلك المنظمات التي تحظى بسياسيين اعتادوا على احتراف السياسة ويعوزها التفكير الجدي في عمل إصلاح للديمقراطية بالنسبة لمجتمعات معقدة التركيب على نطاق واسع ؛ وتبقى المشكلة أنه بدون النظر لدور الانتخابات متعددة الأحزاب بالنسبة للحكومة فسيبدو أن الأمر ينطوي على نظام آخر أو شيء ما بخلاف الديمقراطية.

تاريخياً، تطورت أغلب الأحزاب السياسية في اوروبا الغربية وعكست تمثيلاً لتفضيلات الأحزاب السياسية فقد كانت أهم التقسيمات الطبقية بالنسبة لهم لأجل تنظيم الاقتصاديات الوطنية. (الاستثناء هنا يخص أولئك الذين يحظون بديمقراطيات توافقية، مثل هولندا وبلجيكا، حيث تمثل الأحزاب الأقسام الدينية). أما في الولايات المتحدة حيث كانت الحركات العاملة الطبقية دائماً ضعيفة، فإن الانقسام الليبرالي/ المحافظ تطور بعض الشيء مؤخراً عن التقسيم اليساري/ اليميني في أوروبا، مع اتجاه الديمقراطيين إلى اليسار، واتجاه الجمهوريين إلى اليمين (Singh,2003، الفصل الثالث). ويرى العديد من الباحثين لطبيعة الأحزاب السياسية

أنه كانت توجد مقاطعة طبقية في العقود القليلة الأخيرة انعكس في هبوط في دعم مصوتي الطبقات العاملة لأحزاب اليمين، وكذلك أولئك الذين في الوسط ومصوتي الطبقة العليا عند تصويتهم لأحزاب اليمين (Manza ،Haut and Brooks,2009). ورغم أن هناك جدلاً متواصلاً بشأن هذه المسألة، إلا أن موقف الطبقة العامة التقليدية نفسها قد تقلص بصورة واضحة تماماً، وصحب ذلك انحدار في الصناعة وتقلص في نمو وظائف الصناعات الخدمية. كل ذلك يثير التساؤل بشأن ولاء أي طبقة للأحزاب السياسية لأن العلاقة أقل وأضعف اليوم. كما أن عدد الأفراد المشتركين فعلياً في سياسة الحزب قد انخفض، وهذا أمر ذو بال بسبب انخفاضه بقيم مطلقة عبر أوروبا، حيث لاحظنا أن مَن غادر عضوية الحزب لم يحل محلهم آخرون ولم ينضم بدلاً منهم آخرون (، Mair and van Biezen,2001). أما في الولايات المتحدة، فلم تكن أبداً الأحزاب السياسية منظمات ذات عضوية شاملة كما هو الحال في أوروبا، ورغم ذلك كان هناك أيضاً انخفاض مخطط في المؤسسات الطوعية على المستوى الوطني التي هي مرتبطة شبكياً بالدولة والحكومة الفيدرالية(Skocpol,2003؛ Putman,2000,2002). ومن هنا نلاحظ أن النتيجة كانت متماثلة سواء في أوروبا أو الولايات المتحدة: هناك مسافة شاسعة آخذة في التنامي بين الأفراد العاديين والمنتخبين السياسيين المحترفين.

في الوقت ذاته، لاحظنا تأقلم الأحزاب عبر أوروبا مع متطلبات العولمة الليبرالية الجديدة بطرق مختلفة، فقد مالت تلك الأحزاب للتحرك تجاه المركز، مطالبين بسياسة واقعية تتجه إلى التقارب بشأن تخفيض الضرائب، وتشجيع الأعمال التجارية، وتخفيض أسعار أو تكاليف الدولة. أما في الولايات المتحدة، بشكل استثنائي، كانت الأحزاب تاريخياً وبشكل معتاد قابلة للتمايز من حيث الأيدولوجية والسياسة فإن فجوة الاتجاهين اليساري واليميني بين الديمقراطيين والجمهوريين قد اتسعت في

السنوات الأخيرة حول أمور الليبرالية الاجتماعية مثل قضايا حقوق الإجهاض وزواج المثليين، وأيضاً السياسة المحلية والخارجية المرتبطة بالحق الجديد الليبرالي والسلطوي (Makaay,2005:121-127). وقد أوضح ذلك باراك أوباما خلال انتخابات ٢٠٠٨ بإبداء الرغبة في التغلب على انقسامات الحزب التي أوضحها في ذلك السياق.

وبدلاً من محاولات الإقناع بالأيدولوجيات السياسية فإن الأحزاب السياسية تستهدف حالياً المصوتين كمستهلكين مواطنين لتلك الأحزاب، فعندما يسوقون أنفسهم يركزون على الاحتفاظ بالمصوتين الأساسيين، في محاولة لإقناع أولئك الذين لم يتخذوا قرارًا نهائياً بالتصويت لصالح حزب ما أو قد ينوون التصويت للأحزاب الأخرى بتغيير آرائهم والتصويت لهم؛ فالمهم قبل كل شيء هو الحصول على مصوتين جـُدد ولو كانوا زائفين من الذين لم يتخذوا قرارًا نهائياً بعد لأي فريق يصوتون. والملاحظ أيضاً أن الأحزاب أصبحت تتعامل بشكل جيد وباحترافية أكثر مع تقنيات الاتصال السياسي، والتي تعزز دور مدراء الإعلام المهني في هياكل الحزب، إذ يتم توظيف مدراء وخبراء الدعاية للتعامل بمهارة واحترافية مع وسائل الإعلام؛ ومن ذلك أنهم يؤطرون النشرات الإخبارية لتكون ملائمة لسياسة الحزب وشخصياته، ويستدعي ذلك أن تُخفي الأخبار السيئة، كما تكون هناك بشكل عام محاولات لإعادة تقديم الحزب على أنه يعمل لأجل هؤلاء الذين يدعمونه، في حين يُتجنب تنفير أولئك الذين من المحتمل أن يقتنعوا بسياسات الحزب.

نتيجة لذلك ، أصبح نمط شكل وعرض وسائل الإعلام له أهمية أكثر بالنسبة للأحزاب السياسية. في الواقع، هناك انتقادات لما أصبح يُعرف بالتسويق السياسي، انتقادات تقول بأن الشخصية السياسية أصبحت الآن أكثر أهمية من سياسة الحزب. فقد لـُوحظ أن هناك تركيزاً متزايدًا عند القيام بذلك يهدف إلى التأثير على الآخرين من خلال

الدعاية أو التثقيف الذي تتولاه نخبة من النجوم المحبوبة يتسمون بمظهر من الصدق والثقة. وتهدف الأحزاب السياسية لإنتاج ما يسميه جون ستريت "السياسيون المشاهير"، أمثال بيل كلينتون وتوني بلير، واللذين نجحا في استخدام تقنيات فنون العرض السينمائي (متضمنة فرص لالتقاط الصور التذكارية مع نجوم الترفيه والظهور في البرامج الحوارية) وذلك لبناء جو من الجاذبية الخاصة بشخصياتهم – كاريزما – يمكنها التأثير على العامة. وتنعكس مهارة القيام بذلك في عرضهم لأنفسهم على أن ينقلوا الانطباع بأنهم أناس عاديون رغم كونهم أناسًا متميزين: ومن ثَم، فهم مؤهلون ومفوضون بالتحدث إلينا لأنهم مِثلنا (Street,2004). نلاحظ ذلك بالأخص عبر التلفاز حيث يتعامل السياسيون مع الجمهور بشكل يسعون من خلاله للارتباط بالجمهور والتأثير عليه عاطفيـًا لأجل التغلب – في نفس الوقت – على التعبيرات الساخرة التي عادة ما تستهدف السياسيين بشكل عام (Washbourne,2010 ؛Corner and Pels,2003).

نتيجة لانحدار كفاءة شبكات التواصل مع المواطنين ، تسعى الأحزاب السياسية لإيجاد طرق جديدة لبناء شعبيتهم من خلال وسائل الإعلام. يرجح جون ستريت أنه من السابق لأوانه أن نحكم على جدوى ذلك المنهج. وتميل انتقادات استخدام الأحزاب لتقنيات العلاقات العامة إلى اتخاذ وجهة نظر منطقية حول كيفية ممارسة السياسة كعقد ملزم بين طرفين طالما أُسيئ فهم كيفية القيام به في الماضي. فالسياسة الديمقراطية لم تنطوِ أبداً على حساب منطقي للمنافع والاحتياجات، والسياسة لم تُصمم أبداً بشكل منهجي يسير في ضوء مصطلحات منفعية لمجرد تحقيق أفضل النتائج والحصول على أكبر عدد من الأفراد. فالمُلاحظ أن السياسة هي سياسة ثقافية دائماً: ويعني ذلك التلاعب بالمعاني والرموز، وخلق جو يوحي بالتطابق العاطفي بين السياسي الذي يرشح نفسه والمصوتين، وحُسن الاستغلال والإنتاج البلاغي لمفهوم "نحن" – أي

الحريصين على مصالحكم - مقابل "هم" - أي هم الطرف الآخر المنافس الذين لا يهتمون بمصالحكم - فهذه الأمور لها أهميتها دائماً. فتسويق الأفكار مع بروز النمط أو الأنماط المتميزة أصبحت أمورًا جديدة حالياً بالنسبة لسياسة الحزب، ويرتبط ذلك حالياً بالمعالجة الجيدة الماهرة والأكثر منهجية بالعلاقة بوسائل الإعلام (Street,2003).

يرى ستريت أن التفكير جدياً في جدوى الأمور الجمالية المتعلقة بالانتخابات يُعد انسجاماً مع واقع الأمور، فالمظهر/ الظهور اللائق والأنماط المرئية للسياسيين المشاهير يجب أن يجعلنا نعيد التفكير حول ما نفهمه من مصطلح الديمقراطية التمثيلية: كيف يمثلنا السياسيون في الحكومة "نحن الشعب"؟ الانتقادات الموجهة لطرق العرض وضرورة إضفاء الطابع الشخصي على سياسة تقترح وتدافع عن فكرة أن تمثيل الشعب تنطوي على العمل والتصرف لأجل الطبقات المُمَثَلة ؛ ومن هنا تنشأ فكرة الاهتمام بمهارات وقدرات السياسيين ، وذلك يتضمن قدراتهم على الاستجابة لطلبات واحتياجات أفراد الشعب. على أية حال ، هذا الفهم للتمثيل لا يمكن فصله بالكامل عن مظهر/ ظهور التمثيل : فالأمر دائماً يُسن ويؤطر بشكل منهجي بحيث لا يمكن القضاء على التساؤلات التي تُثار بشأن المظهر ، فهناك مَن يقول بأنه يمكن مناقشة الأحكام المطلقة على مظاهر السياسيين والتحقق من صحتها بعدة طرق رغم أن ظروف الخيارات السياسية وآثارها أصبحت معقدة وصعبة جداً عند محاولة متابعتها، كما أن محاولة قراءة الشخصية وموثوقية كل ما يُقال عبر لقاءات التلفاز لا يمكن وصفها بأنها طريقة مسيئة للسيطرة على السياسيين الذين من المفترض أن يمثلونا في الحكومات الديمقراطية (Street,2004).

على أية حال، ليس هناك الكثير من الشك في أن إضفاء الطابع الشخصي على السياسة له عيوبه بالنسبة للأحزاب التي تحاول بناء شعبيتها. يقول كاستيلز في هذا

السياق إنها تساهم بشكل مباشر في إثارة السخط على السياسيين والعزلة عن سياسة الحزب لأنها تؤدي إلى توليد لوساوس "البحث عن عيوب" السياسيين الأفراد، وتستهدفهم للكشف عن أسرار حياتهم الخاصة. بالنسبة لسياسة البحث عن العيوب فإنها تتعلق بسياسة الحزب حالياً، حيث إن أعضاء الأحزاب المعارضة أو المعارضين داخل الحزب نفسه، يمكن القضاء عليهم بشكل فعال، خاصة أثناء الانتخابات من خلال قصص إعلامية مُعدّة جيداً حول أوجه قصورهم الشخصي. كما أن للصحافة التي تلهث وراء أخبار السبق الصحفيexclusive press دورها في كشف الفضائح السياسية (مثلاً الصحافة التي تكشف الروابط بين التبرعات المالية للأحزاب السياسية وتوجيه سياسة الحكومة بحيث تحابي وتحمي مصالح المتبرعين) ومن ثَم فهذه الصحافة تشكل جانبًا مهمًا جداً من الديمقراطية لجعل الحكومات قابلة للمحاسبة عند انتخابها. إلا أن ذلك الأمر لا يحدث على الدوام، ولا يعني ذلك بالضرورة أن تُقدم الديمقراطية دائماً بشكل جيد، فهناك قصص إعلامية لا تتسم بالموضوعية وما يهمها هو مصالح طرف من خلال قتل السيرة الشخصية للمنافسين السياسيين (Castells,2009:196-199).

فالملاحَظ أنه كلما أصبحت سياسة الحزب ذات طابع شخصي أكثر، كلما أصبح هناك اهتمام أقل نسبياً لجعل التغطية الإعلامية لسياسة الحزب جذابة أو مشوقة بطرق أخرى للمصوتين. يقول ثيدا سكوكبول أن وسائل الإعلام الرئيسة، بدون قصد منها، قد أظهرت ميلاً إلى الاستهانة بالأنشطة الجماعية والسياسة الممثلة لاتجاهات معينة representative politics، متجاهلة أهمية عرض الاختلافات ونقاط الجدل والقرارات الخاصة بالأفراد العاديين وفضلت على ذلك ما يقوله الخبير ورأيه. وبالطبع، فالأمر أكثر صعوبة لجعل سياسة الحزب مثيرة للانتباه في بيئة يُتجاهل فيها الفروق الأيدولوجية بين الأحزاب، أو حينما يبذل السياسيون أقصى وسعهم لتجنب قطع أي التزام من جانبهم

قد ينفر المصوتين الذين لم يتخذوا بعد قراراً في أنفسهم بالتصويت لصالح أي حزب أو أي طرف انتخابي. بالإضافة للقيام بدور أكبر تظهر فيه مشاركة الأعضاء من عامة الناس في النقاشات السياسية، فإن سكوكبول يوصي أيضاً بإقامة احتفالات خاصة بالتصويت في أيام الانتخابات بحيث يعكس بوضوح وحيوية بناء الجهود الجماعية وكأنها مسرحية درامية تعرض النشوة الجماعية للتصويت للحكومة، وكل ذلك بهدف تشجيع المواطنين على المشاركة (Skocpol,2003:283-284). في الماضي كانت أيام الانتخابات تعكس أجواءً أكثر احتفالية – رغم أنها كانت أيضاً أكثر فساداً آنذاك (Schudson,1998). وعلى كل، فوجهة نظر سكوكبول هنا تثير الاهتمام: فربما أن ما يلزم في مثل ذلك السياق هو إظهار اهتمام أكبر، وليس اهتمامًا أقل، بأسلوب وأداء الاشتراك في السياسة الرسمية، رغم أن ذلك قد يشجع سياسة الحزب لتصبح أكثر شمولاً بدلاً من التركيز باقتصار تلك السياسة بشكل أكبر على شخصيات قادة الحزب.

وفي مثل هذا السياق، يبدو أن الانتخابات التي انتصر فيها باراك أوباما في عام ٢٠٠٨ تشير إلى ظاهرة أو شيء ما يُعد استثناءً لتدني شعبية الأحزاب السياسية. فقد ركزت الانتخاب بشدة على شخصية أوباما المتفردة وجاذبية شخصيته – أي عنصر الكاريزما التي اتصف بها – وكذلك حقيقة أنه كان أول أمريكي من أصول أفريقية يصير مرشحاً للرئاسة. بالإضافة لذلك، قدم أوباما نفسه بشكل قوي كسياسي يسعى إلى أن يبني إجماعــًا يتعدى الاتجاهات والانحيازات الانتخابية لدى اليسار واليمين. وعلى كلٍ ، فقد كان هناك أمر استثنائي اتصفت به حملته الرئاسية تجلى في الدعم الذي حظي به من جانب الطبقة المثقفة من صغار السن المصوتين grassroots، وكذلك من جانب نظرائهم الأمريكيين من ذوي الأصول الأفريقية لأول مرة. وقد أظهرت حملة أوباما جانبين مهمين قد يشكلان نقطة تحول لشرعية الأحزاب

السياسية. أولاً، من منظور مهارة الاتصال السياسي، جلب المؤيدون قدرات الإنترنت لحملته بطريقة ذكية غير متوقعة بحيث استهدفت جزئياً المواطنين الأمريكيين من خلال مواقع شبكات التواصل الاجتماعي، والمواقع الشخصية، واستخدام اليوتيوب، وكذلك استخدام تقنيات تسويق سياسية تعدت القدرات التقليدية المعهودة. ثانياً، جمعت الحملة أغلب مصادر تمويلها من صغار المتبرعين، مما يعني أن أوباما لم يكن مديناً بالفضل لكبار الممولين بحيث يشعر بالتزام رد الجميل لهم عند جلوسه على كرسي الحكم بمكتبه (Castells,2009). كل ذلك يعني أنه يمكن التوصل، من خلال طرق جديدة للتواصل تتعدى طرق الاتصالات السياسية المعهودة، إلى حشد داعمين أصليين من خارج هيكل الحزب التقليدي عن طريق التجنيد الذكي لمحترفي العلاقات العامة وأساتذة الدعاية؛ وهو ما حدث في حملة أوباما الانتخابية، فقد وجد نشطاء حملة أوباما طريقة أصيلة لتنشيط الأحزاب السياسية والانتخابات الحكومية. رغم ذلك، فإن الأمر بدا مرتبطاً بمدى اعتماد ذلك النجاح كثيراً على جاذبية الشخصية الخاصة بأوباما وبقدرته على تجسيد الحلم الأمريكي وتحقيقه؛ أضف إلى ذلك حقيقة أنه كان نسبياً قادماً جديداً للصفوة من الحزب الديمقراطي، ولذلك كان عليه أن يجد طُرقاً جديدة أخرى للإتصال بالناخبين تتخطى الطُرُق المعهودة للاتصال.

لا تزال الأحزاب السياسية تعمل كوسائل لانتخاب وتنظيم الحكومة من خلال الإجراءات المُتبعة داخل الديمقراطيات الليبرالية. وقد عكف أولئك الذين يفضلون الديمقراطية المباشرة على توجيه الانتقاد دائماً للديمقراطية التمثيلية – التي تمثل اتجهات حزبية معينة – بإدعاء أنها غير ديمقراطية في حقيقة الأمر: أي كيف نقبل ديمقراطية كنظام سياسي يحكم المواطنين من قِبل أفراد يُصَوَّت لهم كل عدة سنوات قليلة فقط؟ ففي خلال السنوات الأخيرة، أصبح للنقد القائل إن المواطنين ليس لديهم

إلا القليل جداً من الأصوات تمثلهم داخل الحكومة أكثر قبولاً بسبب أن القليل جداً من الأفراد يشتركون بشكل مباشر في توجيه سياسة الحكومة، بل إن الكثير منهم لم يقم بالإدلاء بصوته على الإطلاق. بالإضافة لذلك، فإن الذين يقلقهم أن الإجراءات الديمقراطية الليبرالية لا تقوم إلا بالنذر القليل من المساهمة في الديمقراطية التي تدعي ضرورة التركيز على تحقيق الإنجازات المهمة substantive democracy ينظرون لخسارة حقوق المواطنين الاجتماعية عبر العقود القليلة الماضية كدليل واضح على أننا حالياً نحيا في عصر ما بعد الديمقراطية post-democracy (Crouch,2004).

(٢ , ٥) الديمقراطية، حقوق الإنسان، والمؤسسات السياسية الدولية
Democracy, Human Rights, and International Political Institutions

يقول ديفيد هيلد أن العولمة تتطلب إجراء دمقرطة – نشر مبادئ الديمقراطية democratization – أي العمل على شيوع الفكر الديمقراطي ونظمه في الحكومية العالمية. وتتضمن الديمقراطية العالمية التي يطالب بها ديفيد هيلد ثلاثة مبادئ رئيسة. أولاً، يجب وضع قانون عالمي كنوع من الدستور أو التشريع العالمي لضمان حقوق الجميع. ثانياً ، يجب أن تصبح المنظمات الحكومية ذات العلاقات الدولية أكثر ديمقراطية وأكثر فعالية. ويرى هيلد أنه ذلك ينطوي ، على المدى القصير ، على إصلاح المنظمات الدولية والحكومية القائمة بهدف جعلها أكثر شفافية وقبول المساءلة والمحاسبة، خاصة نظام الأمم المتحدة؛ أما على المدى الطويل فيتصور هيلد وجود برلمان عالمي يقوم بوضع القانون وإقرار السياسة. كما يقول إنه يجب تنفيذ القانون الذي جرى الاتفاق على تبنيه بشكل ديمقراطي باستخدام وسائل عسكرية إن لزم الأمر أو كان هناك ضرورة لذلك. ثالثاً، يجب تنظيم المشاركة الديمقراطية على أساس

مبدأ التبعية للدائرة الصغرى subsidiarity: أي أنه يجب اتخاذ القرارات الحكومية بشكل محلي قدر الإمكان لتعظيم مساءلة ومشاركة أولئك المتأثرين بأمور محددة، كلٌ حسب منطقته. هذا يعني أيضاً تأسيس مؤسسات سياسية إقليمية عابرة للحدود مثل تلك العاملة في الاتحاد الأوروبي EU - في أجزاء أخرى من العالم لأجل التعامل مع أمور التنظيم الاقتصادي بشكل فعال. ويعني ذلك أيضاً دعم الدمقرطة – نشر مبادئ الديمقراطية - على المستوى الوطني الفرعي. ويرى هيلد حسب تصوره المثالي للدمقرطة العالمية أن تصبح المؤسسات السياسية والقانونية متشابكة في بعضها بحيث ترتبط المؤسسات المحلية مع العالمية، على أن تُتخذ القرارات من خلال المشاركة على المستوى المناسب من جانب جميع المتأثرين بقضية محددة. كما يجري ضمان عملية المشاركة الشعبية في صنع القرار من خلال الحقوق المُقننة والمدونة في القانون العالمي. ورغم أن هيلد يرفض فكرة أن الديمقراطية العالمية تتطلب وجود نظام دولة عالمية، كما أشارت إلى ذلك نادية أوربيناتي، فالنظام العالمي الذي اقترحه يماثل النظام لدولة ذات سيادة (Urbinati,2003:73؛ Held,1995a,1995b,1998,2003,2004؛ Held and Mcgrew,2002). علاوة على ذلك، فإن هيلد يتوقع أن الدولة القومية ستتلاشي وتذوب داخل الهياكل التي ساعدت هي نفسها في إنشائها لإتاحة فرص أكثر لأجل المشاركة الديمقراطية حول العالم (Held,1999:106).

من ناحية أخرى ، بالنسبة للانتقادات الموجهة إلى نظام الديمقراطية العالمية، فلا يزال من الأهمية بمكان دعم المؤسسات الديمقراطية القائمة على المستوى الوطني. ويعني هذا في المقام الأول الالتزام باستمرار النظام المعهود لوجود الدول، وهي رؤية واقعية لما هو عليه واقع تلك الدول فهي لن تتلاشي وتختفي ببساطة. فعلى سبيل المثال، يرى ماكجرو أن الدول لا تزال هي أهم الجهات الفاعلة في نظام الحكومية العالمية، ولا يمكن

ببساطة إزاحتها لجعل الأمر أكثر ديمقراطية. فالمؤسسات السياسية الدولية مثل الأمم المتحدة ذاتها تعتمد على الدول، خاصة تلك التي تملك أقوى الاقتصاديات وأكبرها والقوة العسكرية العضمى. كما أنه في ظل غياب نظام الدولة العالمية، لا توجد هناك وسائل لفرض الضرائب لتمويل المؤسسات السياسية العالمية، كما لا توجد بالتأكيد قوة حفظ السلام العالمية التي تقدمها الدول (Mcgrew,1997:254-257). إلا أن البعض الآخر يرى أن هيلد يبالغ في تصوره لعملية فقد الدول لقدرتها على التحكم في عمليات العولمة، خاصة فقدان التحكم في العمليات الاقتصادية الذي يؤدي، نتيجة لذلك، إلى فقدان التحكم الديمقراطي على المستوى الوطني (Hirst and Thompson,1996؛ Camlica,1999b؛ Axtmann,2002). يتشكك النقاد أيضاً في إمكانات تطوير الديمقراطية التي تتعدى الدولة القومية. فالديمقراطية التي لا تقتصر على التصويت البسيط، والاختلافات في لغة التواصل بين الشعوب، والتباين في السياقات الوطنية، والخلفية التاريخية والتوقعات السياسية سوف تجعل الحوار والنقاش عبر الحدود من الصعبة بمكان (كما نرى ذلك في الاتحاد الأوروبي) (Camlica,1999b). وبناءً على ذلك ، وفي ضوء ضعف اهتمام الأفراد العاديين بالأمور الخارجية، فمن المرجح أن وجهات النظر التي تتبناها النخبة السياسية سوف تصبح أكثر قوة وهيمنة في المنظمات الدولية، كما يُتوقع أن يضعف التأثير الشعبي أكثر وأكثر. وفي ضوء ذلك، يقول روبرت دال أنه لا يمكن للمنظمات الدولية أن تكون ديمقراطية. إلا أن هذا لا يعني بالضرورة أنها غير شرعية، بل لها أهميتها كأنظمة للمساومة البيروقراطية. ومِن ثَّم، فإن الديمقراطية - حتى وإن اتصفت بالقصور - يمكن وجودها فقط على المستوى الوطني أو المستوى الوطني الفرعي (Dahl,1999؛ انظر أيضاً: Urbinati,2003؛ Woods,2002؛ Archibugi,2004).

يبدو أن الحل الذي يقدمه لنا هؤلاء النقاد كبديل للديمقراطية يتمثل في تبني الديمقراطية الوطنية على أن يدعمها التنسيق الدولي إذا ما كانت لقضايا ما تأثير يتعدى الحدود الوطنية للدول. فإذا كانت الديمقراطية هي الشكل الشرعي الوحيد للحكم، كما أن الشكل الشرعي الحقيقي الوحيد للديمقراطية يجب أن يتضمن انتخابات متعددة الأحزاب، فإن نظام الدول القومية فقط هو المؤهل لتكوين حكومة شرعية. هذا يرجح أنه من المفترض من الممثلين السياسيين الذين مُنحوا التفويض من ناخبيهم لتمثيلهم في المنظمات الحكومية الدولية أن يتصرفوا إما على أساس الوعود السياسية الصريحة التي قطعوها على أنفسهم في أثناء حملات الانتخاب لناخبيهم الوطنيين أو (وهو النهج الأكثر ترجيحاً) أن يكون لدى السياسيين أنفسهم القدرة على التفاوض لأجل المصلحة الوطنية. ومن الناحية الأخرى، فجميع القرارات ذاتها التي تُتخذ في المنظمات الدولية المرتبطة بالحكومات تقوم على إجراءات تصويتية، مما يعني أن هذه المنظمات العالمية ترى أنها تقوم على أساس شرعي مختلف عن نظيره في نُظم الانتخابات الوطنية. وهذا يعني أيضاً أنه من بعض الجوانب، فإن المنظمات الدولية تقوم بوضع القانون والسياسة للعالم. وبما أن ظاهرة تدويل الدول أصبحت أمراً أكثر تشابكًا فيما بينها، وكذلك الأمر في علاقات تلك الدول مع الجهات الفاعلة الأخرى المؤثرة في الحكومية العالمية global governance ، فليس من الممكن دائماً التمييز بين ما تم الاتفاق عليه باسم حماية المصالح الوطنية، من جهة، وبين الاعتبارات الكبرى المتعلقة بالاهتمامات العالمية. وبما أن الدول ذاتها لم تعد مميزة بوضوح عن بعضها بعضًا على المستوى الدولي بينما كان من الممكن تمييزها فيما سبق، فإن طبيعة التنسيق بين الدول قد أخذ منحى أو اتجاهًا آخر. مِن هذا المنظور، فهناك أسباب كثيرة تبرر النظر إلى الديمقراطية على اعتبار أنها تتعدى حدود الدولة.

الديمقراطية وحقوق الإنسان

يرى العديد من علماء الاجتماع وواضعي النظريات السياسية أن تحقيق تطوير لحقوق الإنسان هو بمثابة جسر ديمقراطي يربط ويوفق بين المستويين الدولي والوطني. في هذا السياق، كتبت جاكي سميث على سبيل المثال:

الديمقراطية هي نظام توصيل لحقوق الإنسان وضمانها، وفي الواقع، فبدون حقوق الإنسان، ليس لدينا ديمقراطية. وهكذا، فإن وجود عالَم يتصف بديمقراطية أكبر وأفضل هو العالَم الذي جرى تنظيمه بحيث يمكنه أن يُؤَمِّـن ويضمن أعلى مستويات الحماية لحقوق الإنسان. (Smith,2008:229).

وبالمثل، يرجح ديفيد هيلد أن توفير حقوق الإنسان وضمانها يمثل وسيلة قد تحقق الديمقراطية العالمية، كما يوفر القانون العام الظروف التي تضمن المشاركة الديمقراطية (Held,1995a:153-158).

إن حقوق الإنسان العالمية التي تعزز الديمقراطية بشكل أكثر وضوحاً هي ضمان الحقوق المدنية والسياسية للإنسان، ويتضح ذلك في بيان الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وما تلاه من إلزام لمعظم دول العالم بعد إجراء تعديلات عليه في المؤتمر العالمي للحقوق المدنية والسياسية International Convention on Civil and Political Rights. إن سيادة حُكم القانون هو أمر مصيري لضمان الحقوق المدنية لحرية الخطاب والتعبير عن الرأي وضمان حرية المؤسسات التي تـُمكِّن الإنسان من التعبير والنقاش التام للآراء السياسية، وليس فقط للمشاركة في السياسة الانتخابية للأحزاب السياسية، ولكن أيضاً لأجل إجراء مجادلات ونقاشات أوسع، وحشد أكثر للمدافعين عن الحركة الاجتماعية، وحقوق المظاهرات والاحتجاجات. فإضافة لضمان الحقوق المدنية لحرية الخطابة للأفراد والترشح والتي يجب أن تكون متاحة على

قدم المساواة وغير مثيرة للجدل في السياق الحالي، فقد صرح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان UDHR أيضاً بأن: "لكل شخص، بوصفه عضواً في المجتمع، الحق في التمتع بالضمان الاجتماعي، ومن حقه من خلال المجهود القومي والتعاون الدولي أن يتحقق له الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي لا غنى عنها لكرامته ولتنمية شخصيته في حرية، بما يتفق مع التنظيم الخاص بكل دولة ومواردها" (البند ٢٢). كما أوضح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بعد ذلك بالتفصيل حقوق الأفراد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، ثم جعل هذه الحقوق مُلزمة على الدول – أغلبها داخل الأمم المتحدة – وهي التي قامت بتعديل وإقرار الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. يقول ديفيد هيلد إن أهمية ضمان الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ضروري للغاية لضمان استقلال الأفراد ، مثلها مثل أهمية التمتع بالحقوق المدنية والسياسية ، وأن ذلك لا يتحقق إلا في الظروف التي يكون الأفراد فيها أحرارًا ويتمتعون بالمساواة نسبياً – مع مراعاة فروق الجودة النسبية بين الأفراد – وحينئذ سوف تكون المشاركة الديمقراطية فعالة بصدق (Held,1995a:153-156).

ومِن ثَمَّ ، فيبدو أن نظام الالتزامات الدولية تجاه حقوق الإنسان يمثل صيغة من صيغ المواطنة يقترب في شكله من أنموذج مارشال الاجتماعي الديمقراطي، مع وجود فرق جدير بالذكر وهو أن المواطنة العالمية تحدد وتضمن حقوق كل فرد بالعالم.وهذا الفارق يبرز تساؤلات جلية حول الاختلافات بين المستوى الوطني والدولي لتصور الديمقراطية التي تناولناها باختصار في الفصل الثاني: وأهم هذه التساؤلات يتعلق بكيفية ضمان حقوق الإنسان وتنفيذ ذلك في غياب منظومة الدولة العالمية؟ وهل يُفرض قانون حقوق الإنسان الدولية على الدول غير الغربية؟ وإذا كان الأمر كذلك، فهل هذا يهم إذا كان ذلك القانون الدولي يحمي الأفراد ضد انتهاك

الدولة لحقوقهم المدنية والسياسية؟ وإذا كان هناك غياب لإجبار الدول على الالتزام باحترام الحقوق المدنية وتنفيذ مقتضيات ذلك، فأي فرق وأي أثر يمكن أن تحدثه حقوق الإنسان للأفراد المقصودين بها طالما أنها مجرد قوانين وحقوق "على الورق" داخل دول قمعية للأفراد أو دول مهملة لحقوقهم؟

يقول هابيرماس إن قانون حقوق الإنسان يشكِّل الحد الأدنى المقبول من الشرعية ليسود ويحكم العالم لأن هناك إجماعًا عليه من قِبل العالم. كما يرى أن القانون الدولي يحظى بتأييد شرعي دولي من جانب الشعوب مما يجعله دستوراً عالمياً نظراً للإدانة العالمية من جانبها للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان (Habermas,2001:108; 2006:144). يحدد القانون العالمي cosmopolitan law الجرائم ضد الإنسانية من خلال ما يُسمى "القانون القوي strong law" أو jus cogens. وهذا يعني أن ذلك القانون القوي يهتم بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الأساسية مثل الاستعباد، والتعذيب، والإبادة الجماعية وحالات اختطاف واختفاء الأفراد. وبالرغم من أن الجرائم ضد الإنسانية تنتمي من الناحية الرسمية الفنية إلى القانون الإنساني (أو قوانين الحرب)، إلا أن هذه الانتهاكات والجرائم ترتبط في أذهان أغلبية الناس بقضايا حقوق الإنسان، وهي بالتأكيد تثير السخط على نطاق واسع عند الكشف عن فظائعها (رغم أن ذلك لا يرتبط بالضرورة باتخاذ إجراء عملي من جانب المجتمع الدولي). فبالإضافة إلى المعاهدات التي وقعتها الدول، فإن القانون الدولي المعهود يغطي أيضاً الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ويتعامل معها على أنها أعمال غير قانونية، بغض النظر عما إذا كانت الدولة قد وقَّعت على مشروع معاهدة معينة أو أي ميثاق آخر لحماية حقوق الإنسان. وإذا اعتبرنا أن التعبير بالغضب العارم من جانب الناس هو علامة الشرعية، فإن هذا النوع من القانون شرعي بلا شك،

رغم أن هذا التفسير يثير الجدل لأنه يتجاوز بشكل خاص الفهم والتفسيرات التقليدية لمفهوم سيادة الدولة على أنها السلطة التي لها الكلمة الأخيرة داخل حدودها الإقليمية.

في الفصل الثاني، تناولنا الجدل المُحتدم أو المجادلات التي أُثيرت جراء تنفيذ التدخل العسكري الذي يقره القانون العالمي cosmopolitan law ويسمح بالتدخل في شؤون الدول لأسباب إنسانية. وما يهمنا خاصة في هذا الشأن هو طريقة استخدام الدول الغنية والأقوى عسكرياً لمفهوم حقوق الإنسان كتبرير من جانبهم يتجاوزون من خلاله احترام سيادة الدول الأخرى لأسباب تتعلق في حقيقتها بالمصالح العُليا الحقيقية Realpolitick للدول العظمى، وليس بهدف إيقاف الانتهاكات البالغة لحقوق الإنسان (وهذا ما لاحظناه جلياً في أحداث الحرب على العراق).

قد يتجاوز القانون الدولي المعهود القانون الذي أقرته الحكومات المنتخبة ديمقراطياً إذا ما كان قادة الدول متهمين بجرائم أُرتكبت ضد البشرية. على سبيل المثال، لا تقبل المحكمة الجنائية الدولية (ICC International Criminal Court) إجراءات العفو العام الممنوح للطغاة السابقين كجزء من عملية صنع السلام والتصالح، ومِن ثَمَّ، يمكن لها أن تستمر في مقاضاتهم بِتهم الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

يجري تطوير وتنفيذ أغلب قوانين حقوق الإنسان بإسلوب أقل دراماتيكية عما قد تُوحي به الأمثلة السابقة وذلك عن طريق إجراءات تتم على مستوى الدولة تنعكس فيها بعض السلوكيات المثالية التي تلتزم بمبادئ احترام سيادة الدولة وحق تقرير المصير الوطني التي تحكم أنظمة الأمم المتحدة. إلا أن تبني الدولة بمفردها لاتفاقيات حقوق الإنسان، على أية حال، يثير مشكلات أخرى مختلفة: مثلاً، كيف يمكن إذن ضمان احترام حقوق الإنسان كأفراد، بينما تلك الدول نفسها هي التي تنتهك حقوق الإنسان؟ كما أنه ليس من الواضح كيف يمكن التوفيق بين مبدأ وجوب احترام حقوق الإنسان

الفردية في كل مكان وهو أساس احترام حقوق الإنسان في كل العالم، من جهة، ومبدأ أن الدول متساوية ومستقلة وهو أساس سيادة الدولة طبقاً لنظام الأمم المتحدة. وفي نفس الوقت، فإن جُل التركيز والاهتمام بإتفاقيات حقوق الإنسان وتطويرها موجه نحو بناء الإجماع بين الدول بعضها البعض وداخل الدولة.

قامت سالي إنجل ميري بعمل دراسة وصفية إثنوجرافية متعمقة حول وثيقة الأمم المتحدة بشأن العنف ضد المرأة وانتهاك حقوقها. وتحت عنوان حقوق الإنسان والعنف المبني على نوع الجنس كتبت تقول إن المشاركين لفترات طويلة بشكل بالغ في مؤتمرات واجتماعات الأمم المتحدة قضوا عدداً من السنوات لضمان الوصول إلى إجماع بين ممثلي الدول وأعضاء المنظمات غير الحكومية (Meri,2006). وعند الوصول إلى اتفاق بشأن الصيغة النهائية يقوم ممثلو الدول المعنية بالتوقيع على تلك الصيغة واعتمادها. وقد تصادق الدول على الاتفاقيات الخاصة بحقوق الإنسان مع ذكر بعض التحفظات على بعض بنودها: من هذه التحفظات أن يُسمح لهم بالانسحاب أو عدم الالتزام ببعض نقاط الاتفاقية، مادام أن ذلك لا يفسد روح الاتفاقية ذاتها. وهناك مثال شهير لذلك في مصادقة الولايات المتحدة على الاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية ؛ كما أن لدينا مثالاً سيئاً على ذلك في بعض الدول التي وقعت على المعاهدة مع الإصرار على تحفظها على بعض بنود المعاهدة الدولية للحقوق المدنية والسياسية (ICCPR) ، فقد أصر الممثلون الرسميون للدولة على تسجيل تحفظهم ومعارضتهم لعقوبة الإعدام على الأحداث (الأحداث أو القاصرين الذين لم يبلغوا السن القانوني المعهود لتوقيع العقوبة كاملة عليهم) وهو القانون الموضح بالمادة السادسة (مادة ٦) من قانون الحقوق المدنية والسياسية (Roth,2000). كذلك لدينا مثالٌ آخر قد يُعد أوضح مثال على حق تحفظ دولة ما على بعض بنود المعاهدات

الدولية؛ نرى ذلك في التحفظات على ميثاق القضاء على التمييز ضد المرأة، إذ تمسك المعترضون بضرورة مراعاة الممارسات والقيم الثقافية الشائعة في مجتمع ما بشكل خاص حيث تُعرَّف وتتحدَّد أدوار المرأة حسب قانون الدين أو الأعراف العائلية السائدة داخل الدولة (Bafesky,1994). وأخيرًا، فإن معاهدات واتفاقيات حقوق الإنسان تحظى بقوة سريان ذاتي عند بعض الدول: أي أنها تصبح، فوراً، جزءاً من القانون المحلي للدولة. إلا أن ذلك لا يحدث لدى العديد من الدول الأخرى، مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، فلابد قبل إقراره وسريانه كجزء من القانون الوطني للدولة أن يمر عبر الجهات التشريعية المختصة بالدولة.

إلا أن هناك استثناءً جزئياً في تولي "دولة أو كيان ما statist" بمفردها تفسير وتطبيق حقوق الإنسان ، وهو ما نراه في كيان الدول الأعضاء المكونة لمجلس أوروبا Council of Europe (الذي يتضمن جميع دول الاتحاد الأوروبي إضافة إلى تركيا) من حيث إن الميثاق الأوروبي لحقوق الإنسان (ECHR) يُعد مُلزِماً لجميع الدول الأعضاء ، سواء جرى دمج تلك الحقوق الدولية للإنسان أم لم تُدمج بالقانون المحلي للدولة ، علماً بأن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان تعمل وكأنها محكمة عُليا في تفسير الميثاق الأوروبي لحقوق الإنسان لجميع الدول الأعضاء. وحتى في هذا الشأن، فإن أحكام المحكمة الأوروبية تصدر على أساس ما يُسمى "هامش التقدير margin of appreciation" في أغلب الحالات. مثال ذلك أن تجد المحكمة الأوروبية أن إحدى الدول الأعضاء قد أخلت بميثاق المعاهدة الأوروبية عندما يكون هناك اتفاق بين الدول الأعضاء على ذلك وأن الأفراد يجب أن يتمتعوا بحقوق محددة. المثال اللافت للنظر على ذلك جاء في اعتراض تركيا على تعامل بريطانيا مع حقوق الأطفال المتعلق بقرار المحكمة الأوروبية الخاص بحقوق الأطفال في المملكة المتحدة عام ١٩٩٩، ففيه

يتبين أنه لا يوجد معيار مشترك عبر دول الاتحاد الأوروبي يتعلق بالسن الذي ببلوغه يُعد الفرد مسؤولاً جنائياً ويجب محاكمته، ومن هنا فإن المحكمة الإنجليزية التي حاكمت حدثاً أو طفلاً في سن العاشرة لقتله طفلاً آخر لا تعتبر قد خرقت قانون حقوق الإنسان الأوروبي (Dimapur,2006:163-165).

فالشرعية الديمقراطية للأغلبية العظمى لاتفاقيات حقوق الإنسان تنبع إذن من طريقة تصميم واعتماد الإجراءات على المستويين الدولي والوطني بحيث تعكس سمة سيادة الدولة. فالدول ذاتها هي المسؤولة والمـُلزَمة بضمان حقوق الإنسان للأفراد ضمن المناطق الخاضعة لنفوذها التشريعي أو القضائي. والسمة الجديرة بالذكر لهذا النظام هي أنه بالرغم من أن أغلب الدول قد صدَّقَت على مواثيق حقوق الإنسان الرئيسة، فإن قانون حقوق الإنسان يختلف بعض الشيء بين الدول ذاتها. وينشأ عن ذلك التنوع والاختلاف في ممارسات حقوق الإنسان تساؤلات يصعب الإجابة عنها لأنه من المفترض أن تكون تلك الحقوق عالمية: أي أن كل فرد في العالم يجب أن يـُعامل بشكل عادل ومتساوٍ وفقاً لمبادئ حقوق الإنسان. ومِن ثَمَّ، فلا يزال السؤال الذي يطرح نفسه هو كيف تُقبل تلك الاختلافات الوطنية بين الدول في مثل هذه الحالة، ومَن الذي يقرر ذلك (McCarthy,1999)؟ في الواقع ، فإن من يقرر الأمر هم قضاة الدولة أنفسهم عند دمج قانون حقوق الإنسان بالقانون الوطني لدولة ما، وهذا هو المـُلاحَظ في بعض الحالات المشهورة التي قامت بها منظمات الادعاء القانوني لاختبار مدى الجدية في الالتزام باحترام قانون حقوق الإنسان وكذلك بهدف تمديد قوة نطاق القانون بتفاصيله. ومِن ثَمّ، يمكن القول بأن قانون حقوق الإنسان قد أصبح "قانونًا أعلى higher law" إذ يجب أن تتماشي وتنسجم معه السياسات والقوانين التي تضعها الدولة، وما على القضاء أو القضاة إلا أن يقرروا إذا ما كان هناك التزامٌ

به في حالة معينة أم لا (Nash,2009a ؛ Stone Sweet,2008). علاوة على ذلك، فإن القُضاة الذين يراجعون القانون والسياسة الوطنية يقومون بذلك في ضوء التفاهمات الدولية لحقوق الإنسان وكذلك الأحكام الصادرة عن المحاكم الوطنية والدولية الأخرى (Slaughter,2004:66-67). إن التقدم في الاختبارات في مدى تطبيق قوانين حقوق الإنسان يتيح أيضاً فرصة أكبر لتحقيق تلاقي لمعايير الحكومية الواجب الاتفاق عليها عبر دول مختلفة مما يدعم إرساء وضع تشريعات عالمية يُجمع عليها من أدنى "from below" إلى أعلى ، كما يسمح بتطوير وإخراج دستور عالمي يمكن الإجماع عليه بدءًا من أسفل القاعدة أي بداية من مستوى الدول منفردة. ومثال بارز هنا على إمكانية حدوث ذلك نراه في صدور قرار المحكمة العُليا الأمريكية US Supreme Court في القضية المعروفة باسم " روبر ضد سيمونز Roper v. Simmons" مؤداه أن عقوبة الإعدام التي كان من المعهود إصدارها كعقوبة للأحداث (القاصرين) لارتكابهم جريمة القتل العمد يجب ألا تُنفذ لأنها تخالف معايير الأخلاق اللائقة الآخذة في التحَسُّن والتطور تدريجياً على مستوى العالم - القائمة جزئياً على حقيقة أنه تم إلغاؤها أو تجنبها في كثير من دول العالم الأخرى - رغم سريان تلك العقوبة رسمياً في القانون الأمريكي حسب ما يسمح به التحفظ المنصوص عليه من قِبل الهيئة الأمريكية الموقعة على القوانين ذات العلاقة ICCPR ، بل جرى إلغائه من قِبل الكثير من دول العالم إذ استند جزئياً على النص القائل بأن هناك اعتراضات شديدة على تنفيذ أحكام الإعدام على الأحداث والقاصرين سِناً (Roper v. Simmons, US,551.2005).

ومن ثَمّ ، تُعد حقوق الإنسان ديمقراطية بقدر التزام الدول داخل حدودها بالإجراءات الديمقراطية المنصوص عليها في اتفاقيات حقوق الإنسان العالمية. لذلك يحاول نشطاء الدفاع عن حقوق الإنسان جذب الدول إلى النقطة التي تدفعهم إلى

التصديق على مواثيق احترام حقوق الإنسان العالمية (إذا كانت تقاوم الالتزام بذلك. ومن أجل الوصول لذلك الهدف فهم يواصلون الضغط عليها من الداخل مدعومين مِن قِبل المنظمات الدولية غير الحكومية INGO والمنظمات الحكومية للتعاون الدولي، ومن خلال المنظمات الوطنية غير الحكومية في الدول الأخرى أيضاً التي تضغط بدورها على حكوماتها بهدف ممارسة الضغط على الدول المترددة أو المقاومة لإقرار قوانين الإنسان العالمية. وقد تلجأ أحياناً إلى استخدام العقوبات الإقتصادية كوسيلة للضغط بهدف تحقيق ذلك، كما في حالة الضغط الدولي على جنوب أفريقيا لإنهاء ممارسات وسياسة التمييز العنصري. كل هذه الأنواع من الضغوط ينشأ عنها بشكل عام قوة ضغط تحاول إقناع مسؤولي الدولة على قبول صحة وشرعية معايير حقوق الإنسان العالمية. كما قد يلجأون أيضاً لكشف سجل انتهاكاتهم لحقوق الإنسان وفضحهم في محاولة لإجبارهم على تغييره (Risse et al.,1999 ؛Keck, M., and Sikkink,1998).

مثال حديث ومثير لذلك الضغط يمكن أن نراه فيما اشتهر باسم حملة حقوق الإنسان الفقير الاقتصادية للمطالبة بحقوقه الاقتصادية والإنسانية Poor People's Economic Human Rights Compaign التي يحاول المدافعون عن فقراء الشعب والمشردين بالولايات المتحدة من خلالها أن يدفعوا حكومتهم لتلبية احتياجات الفقراء الأساسية كمواطنين وذلك من خلال المسيرات وتقديم عرائض الشكوى للمسؤولين وإبراز أمور الإصلاح الاجتماعي التي يجب القيام بها من جانب الدولة لدعم الفقراء على المستوى الوطني ؛ كما يثيرون قضيتهم في نفس الوقت على المستوى الدولي لدى لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة وكذلك اللجنة الأمريكية الدولية للتنسيق والتنظيم بين الدول الأمريكية. وهذا المثال الأخير مثير للاهتمام بشكل خاص حيث إنه يؤكد وجهة نظر مارجريت سومرز في أن حقوق الإنسان في الغرب

ستزداد أهميتها نتيجة ازدياد قناعة المواطنين بأنهم لا يمكنهم وضع كل ثقتهم في الدولة كالضامن الأخير لتحقيق الأمن المادي لهم. ويتعلق بذلك قضية الضمان الاجتماعي التي تطورت بالولايات المتحدة إلى درجة اعتبار أن الأفراد الفقراء والمشردين قد أمسوا مجردي الجنسية (وكأنهم بدون جنسية معينة) لأن الدولة لا ترعى مصالحهم بفاعلية: فهم مستبعدون من مجالات الرعاية بالنطاق المدني الذي يتمتع به الآخرون ، إلى درجة أن أصبحت حقوق المواطنة مجردة من معناها لديهم (Somers,2008). من هنا يحاول الفقراء في الولايات المتحدة، إلى حد ما، جعل دولتهم تصادق على الميثاق الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حتى يكون لهم نفوذ وثِقل قانوني في محاكم الولايات المتحدة. كما يستخدمون أيضاً لغة حقوق الإنسان ليكون لحجتهم نفوذ أخلاقي لأن المواطنة – وقد جُردوا من مضمونها – لم تعد تعني الكثير بالنسبة إليهم. وأخيراً، فهم يسعون لبناء قضية مشتركة بينهم وبين ممثلي منظمات الطبقة المتوسطة والعادية grassroots حول العالم، وذلك لأن نفوذ الولايات المتحدة على منظومة الحكومية العالمية، ومقترحات إصلاحات الضمان الاجتماعي والرعاية المُقدَّمة من قِبل الرئيس بيل كلينتون في ١٩٩٦ تُعد – من وجهة نظرهم – أنموذجاً لتفكيك أو التملص من التزامات الضمان الاجتماعي في العالم بأسره (Leicester,2004:162 ؛Smith,2008:160-167).

بالإضافة لذلك، فإن الالتزام بالدفاع عن حقوق الإنسان يبدو كأنه اللغة المشتركة التي تستخدمها الجهات النشطة غير الحكومية للضغط على المنظمات الحكومية الدولية التي تربط الدول ببعضها بعضًا Inter-governmental Organizations. قد يكون من الصعب تقرير ما إذا كانت تلك الاستخدامات لحقوق الإنسان تندرج تحت الأخلاق أو القانون أو أنها مزيج لكليهما. ولكن المُلاحظ أن حقوق الإنسان

تحظى باهتمام متزايد عبر منظمات الأمم المتحدة المختلفة، بل يتعداها ويمتد تأثيره لغيرها. على سبيل المثال، منظمة التجارة الدولية والتي هي خارج نظام الأمم المتحدة وتهتم بشكل حصري بتنظيم وإعداد قوانين التجارة الدولية، أصبحت تقع تحت ضغط مماثل لإعادة النظر في كيفية تماشي وتوافق قوانينها مع مبادئ حقوق الإنسان العالمية. فالمنظمات غير الحكومية تقوم بالضغط على منظمة التجارة الدولية لإعادة النظر في كيفية ضمان أن تصبح قواعد التجارة لديها متمشية وملتزمة بضمان حقوق الإنسان، كما يجب على قواعد التجارة أيضاً تجنب المساهمة في المساس أو تخريب الحقوق الاجتماعية والاقتصادية لأشد الدول فقرًا، بما ينسجم مع ما ألتزمت به الدول عند المصادقة على الميثاق الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عبر الأمم المتحدة (Oberleitner,2007:135-139). وقد ينطوي ذلك ، مثلاً ، على الالتزام بتنفيذ قواعد التجارة العادلة fair trade بدلاً من التجارة الحرة free trade (على سبيل المثال، من خلال إنهاء الدعم المالي للسلع الزراعية المنتَجة في أوروبا والولايات المتحدة التي أدت إلى إغراق dumping الدول النامية بالفائض الزراعي الموجود لدى الدول الغنية (Tonkiss,2005:76). يقول منتقدو سياسة إغراق الأسواق المُشار إليها إنه رغم أن الحقوق الرسمية تُخص جميع الأفراد في قانون حقوق الإنسان، إلا أن تلك سياسة قاصرة لأنها تتصف بالبُعد والتجريد الشديدين لمشاكل الكثيرين وما يحدث حقيقة ويهم الإنسان العادي والفقير ، وهذا يعني الابتعاد عما يصلح البلاد ، إذ المهم هو مدي الفائدة مما يفعله الأفراد بالموارد عملياً على أرض الواقع . أما من منظور حركة الدفاع عن حقوق الإنسان فإن اهتمامها ينصب على المخرجات ونتائجها outcomes التي يجب أن تضمن المساواة في تطبيق معايير حقوق الإنسان المشار إليها في الوثائق البيروقراطية، ومِن ثَمَّ فإن مجرد الاكتفاء بذكر معايير حقوق الإنسان في تلك الوثائق

البيروقراطية لا يَفي بمتطلبات العمل لضمان تحقيق حقوق الإنسان (Gready and Ensor,2005؛ Blau, J., and Moncada,2007؛ Stammers,2009). وسوف نلقي نظرة متأنية على إستراتيجيات دمقرطة – نشر الفكر الديمقراطي ومبادئه democratization – العاملين بالحركات الاجتماعية في المجتمع المدني العالمي في الجزء التالي.

الديمقراطية بين الدول

رغم أن حقوق الإنسان جري تطويرها داخل المؤسسات السياسية على المستوى الدولي ، فإن هذه الحقوق لم تُصمم للمساهمة في دفعها إلى انتهاج الديمقراطية وهو المقصود بمصطلح الدمقرطة – democratization – هنا. فباستثناء الاتحاد الأوروبي ، لا توجد مؤسسات سياسية دولية تقوم بتهيئة الأحزاب السياسية بحيث يكون للأفراد تـمثيلٌ في صياغة القانون وصنع السياسة على هذا المستوى. فبينما تـُطبق الإجراءات الديمقراطية على الأفراد الرعايا داخل دولهم – لأن كلاً له صوته – فالأمر يختلف على المستوى الدولي لأن ممثلي تلك الدول – وليس أفرادها – هم الذين يقومون بالتصويت في المؤسسات الدولية. وهنا تصبح الأمم من خلال ممثليها كأنها الراعية للإجراءات الديمقراطية في المؤسسات السياسية الدولية بقدر ما يجرى انتخاب مسؤوليها الذين يقومون بتنفيذ أوامر – أو أجندة – سياسة أعمال الدولة على أساس تعيينهم لنجاحهم في الانتخابات الوطنية، أو يجرى تعيينهم من قِبل حكومات منتخبة. على أية حال، فبرغم استخدام التصويت لاتخاذ القرارات النهائية مِن قِبل جميع المنظمات الحكومية ذات الارتباطات الدولية، فإن هناك شك في اعتبار أي منها ديمقراطي في حقيقة الأمر.

المنظمات الحكومية ذات الارتباطات الدولية لها إجراءات تصويت مختلفة. وهنا سوف نقوم باختيار أهم تلك المنظمات فقط لمناقشة هذه النقطة؛ ولنأخذ الأمم المتحدة

أول مثال فهي أكثر المنظمات شمولاً لذلك النوع ذي الارتباطات الدولية (فجميع الدول هم أعضاء بها فرضاً)، وهي أي الأمم المتحدة، على الأرجح، تتمتع بالشرعية الغالبة في جميع أنحاء العالم نتيجة لذلك. وهي ديمقراطية من الناحية الشكلية لأن ميثاق الأمم المتحدة يوضح أن جميع الدول لابد أن تُعامل على قَدم المساواة مع بعضها (بعكس عُصبة الأمم League of Nations التي حلت محلها الأمم المتحدة فيما بعد)، مع ملاحظة أنه خلافاً لنظام الاتحاد الأوروبي الذي يشترط انتهاج الديمقراطية من جانب أي دولة حتى يُسمح لها بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، فإن الأمم المتحدة لا تشترط من الدول الأعضاء بها أن تكون ديمقراطية، أي أن يكون نظامها الديمقراطي ملتزماً بالنهج الديمقراطي. فعند تأسيس عُصبة الأمم، ثُم استبدالها لاحقاً بمنظمة الأمم المتحدة بهدف حفظ السلام العالمي بعد الحرب العالمية الثانية، نمت أنشطة الأمم المتحدة لتشمل مجموعة كبيرة من المهام والتي منها: إعداد المعايير الخاصة بحقوق الإنسان ومراقبة تطبيقها، إنشاء برامج لأجل تطوير وتقدم التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلاد المختلفة، حماية اللاجئين، وتشجيع عمليات حماية البيئة (أي: الاستدامة البيئية). في الجمعية العمومية – وهي أكبر محافل الأمم المتحدة التي تُـناقش فيها مشاكل الدول وأمورها – لكل واحدة من الدول الأعضاء الحق في صوت واحد فقط. كذلك الأمر في المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، فإن لكل عضو من الأعضاء الذين جرى انتخابهم من قِبل الجمعية العمومية – على أساس التمثيل الجغرافي لمدة ثلاث سنوات – الحق في صوت واحد فقط.

وتثير هذه المساواة الاسمية بين الدول تساؤلات يصعب الإجابة عنها بشأن الإجراءات الديمقراطية وعدالتها: مثلاً، هل يجب أن تحظى جميع الدول بحقوق تصويت وتمثيل متساوية رغم التفاوت البيِّن في حجم تعداد رعاياها، أي هل ذلك

التصويت يتناسب مع عدد سكان دولة ما؟ إن حدث ذلك، فإن توازن القوى بشأن أي قرار سوف يكون مرهونًا دائماً بدول قليلة فقط نتيجة ضخامة عدد سكانها. فمثلاً هل قوة تصويت دولة عدد سكانها صغير للغاية مثل دولة توفالا Tuvala يجب أن تكون له نفس قوة صوت دولة ضخمة العدد مثل الهند؟ هذه الأمور لم تحظ بالأهمية التي قد نتوقعها إذ يُنظر إلى حد بعيد للجمعية العمومية General Assemblyوالمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة ECOSOعلى انهما "أماكن للمداولات" يُجرى فيها صياغة الاتفاقيات الدولية على أساس الوصول إلى صيغة إجماع بين ممثلي الدول بها. ثُم إن القرارات الصعبة التي ينتج عنها اتخاذ الأمم المتحدة ككيان سياسي لإجراء رادع إنما تصدر من مجلس الأمن، كما أن مجلس الأمن نفسه غير ديمقراطي بشكل لافت للنظر وذلك لأنه يشتمل على خمسة أعضاء دائمين (الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، وفرنسا، الدول التي أسست الأمم المتحدة بناءً على انتصارها في الحرب العالمية الثانية، وحلفاؤهم المقربون، روسيا والصين) وعشر دول أخرى منتخبة من قـبل الجمعية العمومية لمدة عامين فقط. كما أن كلاً من الدول الدائمة العضوية لديه سلطة حق الاعتراض على أي قرار (الاعتراض بالفيتو)، حتى وإن أُتفق على ذلك القرار بالإجماع من جانب جميع الأعضاء الآخرين. وهذه القرارات تهتم بأعمال الأمم المتحدة الجوهرية وبشكل خاص قضايا الحرب والسلام إذ يقرر مجلس الأمن ما إذا كان لدى دولة ما مبررٌ في مهاجمة دولة أخرى، وكيفية التعامل معها سواء عن طريق العقوبات الاقتصادية أو إرسال قوات حفظ السلام، أو بتفويض دول أعضاء لاتخاذ إجراءات عسكرية رادعة. وكما أوضح جورج مونبيوت، فإن الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن بالأمم المتحدة هم أيضاً اولئك الذين يبيعون أكثر الأسلحة لدول العالم الأخرى. وبالإضافة لذلك، فإن للدول الأعضاء الدائمين حق الاعتراض على

أي إصلاح دستوري أو تشريعي للأمم المتحدة نفسها، وتعيين السكرتير العام للأمم المتحدة، وانتخاب هيئة القضاء لمحكمة العدل الدولية، وكذلك رفض أو قبول انضمام عضو جديد بالأمم المتحدة (Monbiot,2004:68-72؛ Archibugi,1995).

إن إجراءات الوصول لاتفاقيات في مؤسسات الحكومية العالمية الاقتصادية economic global governance تميل جميعها لمراعاة فائدة ومصالح أغنى الدول. فالبنك الدولي الذي أُسس لتمويل المشروعات الاستثمارية ، وصندوق النقد الدولي (IMF)الذي من المفترض أن يقدم إطار عمل للتجارة الدولية بتوجيه المال إلى الدول التي تعاني من مشكلات في ميزان المدفوعات ، كلاهما يعتمد إجراءات الشركات القابضة share-holding companies ، بمعنى أنهما يزنان الأصوات ويقدرانها وفقاً لأسهم الاستثمار للدول المختلفة مما يعني أيضاً أنه حتى من حيث الإجراءات الرسمية ، فإن عددًا قليلاً من الدول الغنية فقط (وهم الذين يشكلون ما يُعرف بالدول الثماني الكبار) هي التي تتحكم في أغلب الأصوات في هذه المنظمات. بالإضافة لذلك، فإن الولايات المتحدة هي التي تقوم بتعيين رئيس البنك الدولي، أما الاتحاد الأوروبي فهو الذي يختار المدير العام لصندوق النقد الدولي (Monbiot,2004:153-154؛ Tonkiss,2005:61-70). بالمقارنة، فإن منظمة التجارة العالمية WTO تقليدياً تصل لاتفاق ما على أساس الإجماع consensus؛ وحينما يكون ذلك غير ممكن ، تُنظَم طريقة التصويت على أساس العضوية: أي صوت واحد لكل دولة واحدة. عملياً ، وفقــًا لما تراه الباحثة سوزان جورج فإن ذلك الإجماع يعني أن الولايات المتحدة وكندا واليابان والاتحاد الأوروبي هي الدول التي تقرر الموافقة على سياسة ما ، وعلى الآخرين أن يتبعوا خطاها (George,2004:60). إن منظمة الدول الثماني الكبار لها نوع مختلف من التنظيم فهي بمثابة منتدى يلتقي فيه قادة دول - أغلبها غربية - تمتلك أكبر

الاقتصاديات في العالم، وهذه المنظمة يجتمع قادتها لمحاولة الوصول لإجماع بشأن السياسة الاقتصادية الدولية. وهي ليست منظمة بالمعنى المعهود للكلمة فقرارتها غير مُلزمة رسمياً لأعضائها، بخلاف ما يحدث في الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، فقرارتها مُلزمة.

الأمر البارز هنا في ضوء هذه النظرة المختصرة على الإجراءات الرسمية للمنظمات الحكومية ذات الارتباطات الدولية هو أن هناك ثِقلاً قوياً للدول ذات الاقتصاديات المتعاظمة تاريخياً: فالدول ذات الاقتصاديات يزداد ثِقل تمثيلها أيضاً في المنظمات الدولية. وقد كان هناك العديد من الاقتراحات لدمقرطة – لنشر وتطبيق مبادئ الديمقراطية democratization – في الأمم المتحدة ومؤسسات الحكوموية الاقتصادية : من هذه المقترحات إجراء تناوب لعضوية مجلس الأمن بالأمم المتحدة، وجعل الجمعية العمومية أكثر تمثيلاً بإضافة دول أخرى لها، وكذلك إضافة جمعية أخرى إلى نظام الأمم المتحدة بحيث يمكن تمثيل الأفراد أيضاً فيها بدلاً من الاكتفاء بتمثيل الدول فقط، وكذلك منح الدول النامية حقوق اقتراض خاصة بها من صندوق النقد الدولي (انظر:Archibugi,1995؛ Archibugi,1998، Held، Koller؛ Monbiot,2004).

من بين أبسط هذه المقترحات أن تكون المنظمات غير الحكومية NGO أكثر مشاركة في النقاش وصنع القرار في المؤسسات السياسية الدولية، وذلك على أساس أنها تأتي بوجهات نظر وخبرات جديدة، ودفاعات جدلية تدعو لمزيد من العدالة، ومِن ثَمَّ تُضيف أبعاداً جديدة إلى النقاشات المعهودة التي تتمحور حول وجهات نظر ومصالح الدول فقط. إن بعض المنظمات غير الحكومية لها بالفعل دورٌ ومركزٌ استشاري في بعض المنظمات الدولية، فقد شاركت تلك المنظمات على سبيل المثال في المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة منذ الأربعينيات من القرن العشرين،

ومؤخراً سُمح لبعضها بالمشاركة في اجتماعات البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية. إلا أن تضمين تلك المنظمات غير الحكومية في أعمال الحكومات يثير تساؤلات صعبة حول مصداقية أو كيفية تمثيلها للأفراد العاديين. فهي تتفاوت في هذا الشأن بشكل هائل: بعضها (مثلاً : منظمة العفو الدولية ، وأصدقاء الأرض) هي منظمات أعضاء ممولة من قِبل جماعات تتولى تنظيمها الطبقات المتوسطة العادية من المثقفين وعلى ارتباط شديد بهذه المنظمات ؛ ولكن هناك منظمات أخرى بخلاف ذلك تتصف بإتِّباع النهج الإداري للشكل الهرمي وهي أكثر احترافية ، وتوجه جانبًا من جهودها نحو الحصول على مِنح من المتبرعين (مثل المِنح التي تقدمها مؤسسة فورد) ومِنح أخرى من حكومات يتمتع بعضها بسمعة جيدة ، في حين أن المتبرعين الآخرين غير معروفين عملياً خارج دوائر النخبة؛ كما أن أفضلها تأسيساً وأكثرها موثوقية يتخذون من داخل دول أمريكا الشمالية والحكومات الأوروبية مقارَّ ومراكز لانطلاق أنشطتهم. وما يهمنا هنا هو أنه مِن غير الواضح لنا كيف ستتمكن هذه المنظمات غير الحكومية NGOs-الأكثر شهرة وبروزاً دولياً - من إعادة تعريف القضايا ، وكيف تحدد أجندات العمل، وتحرك وتؤثر على المجادلات التي سوف تُصلح توازن القوى تجاه شعوب العالم النامي المُمثَلين حالياً بطريقة متدنية - غير عادلة - في المنظمات الحكومية ذات العلاقات الدولية IGOs (Woods,2002؛ Monbiot:2004:63).

اللامساواة أو غياب المساواة الحالية بين الدول في المنظمات الحكومية الدولية تجعل من الصعب أن نرى كيف يمكن إصلاح الإجراءات التي تُتبع عند اتخاذ القرارات. فما الذي يمكن أن يقنع أي من الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن بالأمم المتحدة للتنازل عن أو مشاركة حقهم في حق الاعتراض - الفيتو - على سبيل المثال؟ وحيث إن دول الثماني الكبار (G8)هم الذين يقدمون أغلب التمويل لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي،

فكيف يمكن تشجيعهم على اتخاذ دور الريادة في تقديم سياسات مضادة لما يرونه مُهدِّدا لمصالحهم الوطنية؟ ومن ناحية أخرى ، فمن الواضح أيضاً أن دمقرطة الإجراءات – الالتزام بتطبيق الإجراءات طبقاً لمبادئ الديمقراطية - لن تؤدي بالضرورة إلى نتائج ديمقراطية لأن الدول الغنية هي التي تقوم بإعداد أجندة الأعمال ، وهي تعمل لحماية مصالحها. وكما رأينا في الفصل الثاني ، فإن ما يُعرف بإجماع واشنطن Washington Consensusالذي ألزم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي باتـِّباع الليبرالية الجديدة – خاصة التجارة الحرة بين كافة الدول – هو الذي أضرَّ بشكل خاص بالدول النامية. وكنتيجة للأزمة المالية العالمية في تسعينيات القرن العشرين التي توحي بأن الرأسمالية العالمية لم تكن منطقية وعادلة في تناولها للأمور، يُنظر حالياً للحوكمة الجيدة good governance والخضوع للمُساءلة كإجرائين ضروريين نحو التنفيذ الجيد لبرامج التعديل الهيكلية الإصلاحيةStructural Adjustment Programmes . وأياً كان الحال ، إن كل مقترحات الإصلاح التي ذكرناها تُعد حتى الآن تعديلات قاصرة نسبياً ، لا ترقى إلى المُتوقع من إيجاد مشروع ليبرالي تحرري جديد نحو الأسواق الحرة وتقليص دور الدول بتدخلاتها (Chandhoke,2002:43-44). فإلى جانب عدم المساواة بين الدول في إعداد أجندة النقاشات بـالمنظمات الحكومية الدولية IGOs، فالأمر وبصراحة لا مواربة فيها، هو أن من الصعب على الدول الصغرى أيضاً أن تقاوم إغواءات وتهديدات الدول العُظمى التي لها تمثيل قوي في المنظمات والتي تتمتع بقدرات عسكرية عُظمى. على سبيل المثال، هناك تقارير تقول إنه عندما أرادت الولايات المتحدة غزو العراق في عام ١٩٩٩، قامت بشراء أصوات زائير وإثيوبيا وكولومبيا مقابل إقناع المملكة العربية السعودية بتقديم البترول لتلك الدول مجاناً؛ وبعد أن قام ممثل اليمن بمجلس الأمن بالأمم المتحدة بالتصويت ضد

القرار الذي كان يهدف إلى تشريع غزو العراق، قامت الولايات المتحدة بإلغاء مساعداتها السنوية لليمن التي كانت تبلغ ٧٠ مليون دولار (Monbiot,2004:78).

بالطبع عند النظر إلى الأمر من بعض جوانبه ، ليس مِن المُستغرب أو المفاجئ للمؤسسات الدولية أن ترى أن إدخال إجراءات ديمقراطية في نظام دولة ما تصحبه مشكلة أخرى، إذ لا يؤدي ذلك بالضرورة إلى نتائج ديمقراطية موضوعياً. بل قد يحدث العكس، فهناك التعاملات التي تجري وتـُعقد صفقاتها في الغرف الخلفية، والرشوات الصريحة، وهناك التهديدات المستمرة للضغط على الحكومات من قِبل مجموعات الشركات فاحشة الثراء التي تراعي أو تحمي مصالحها، كما أن السياسات التي تعمل لمصلحة البعض عادة لا تعمل في نفس الوقت لمراعاة مصالح الجميع. وبالرغم من ذلك، فإن الاختلافات في قدرات الدول شاسعة للغاية، ومن أجل جعل المنظمات الحكومية ذات الارتباطات الدولية IGOs ديمقراطية بصورة صادقة فلابد أن يتطلب ذلك حلاً أو حلولاً لا تكتفي بمجرد إجراء إصلاح مؤسسي. وبمعنىً آخر، إذا كانت عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية الجسيمة بين أفراد المجتمع داخل الدول تؤدي بالضرورة إلى فشل ذريع للديمقراطية لا يُستهان به، نتيجة عدم المساواة الكبيرة بين الدول، حتى وإن تأكدنا من أن إجراءات الديمقراطية متطورة وأن هناك التزامًا بها في المنظمات الحكومية ذات الارتباطات الدولية IGO . ومِن ثَـمَّ فهناك حاجة لحلول تتعدى مجرد إجراء إصلاح مؤسسي. بالإضافة لهذه المشكلة، فهناك إشكال آخر مُفاده أنه إذا كان قادة الدول – المـُنتخَبون على أساس وعود بإجراء إصلاحات وطنية قطعوها على أنفسهم لناخبيهم – لا يمثلون حقيقةً وبالقدر الكافي مواطني بلادهم في المؤسسات السياسية العالمية، فلا مناص من زيادة وتفاقم العجز الديمقراطي للمنظمات الحكومية ذات الارتباطات الدولية. هذا هو واقع الأمر

وحقيقته - كما رأينا فيما يحدث في انتخابات الاتحاد الأوروبي خاصة، مثلاً - لأن المصوتين بشكل عام لا يبدون إلا اهتماماً ضئيلاً جداً بها لا يزال يُعدونه مجرد "سياسة خارجية " لا تهتم بأمور المواطن كثيراً. ولأن تلك المنظمات الحكومية الدولية IGOs يُنظر إليها على أنها غير عادلة ولا تعكس أو تمثّل آمالهم وطموحاتهم فقد أدى ذلك إلى أن تصبح هذه المنظمات عُرضة للهجوم عليها بإستراتيجيات متنوعة بهدف دمقرطتها من جانب المنظمات والجماعات والأفراد من داخل الحركات الاجتماعية التي تُنَظِّم نفسها في شكل حركات إجتماعية تُكَوِّن وتصنع المجتمع المدني العالمي global civil society.

(٣, ٥) المجتمع المدني العالمي
Global Civil Society

إن المجتمع المدني العالمي مفهوم معقّد ومثير للجدل. فالمقصود منه أن يكون وصفيًا بشكل بسيط في بعض جوانبه للمهام التي يضطلع بها المجتمع المدني العالمي. يُعرِّف جون كين المجتمع المدني العالمي على أنه نظام غير حكومي ديناميكي ونشط تترابط من خلاله المؤسسات الاقتصادية- اجتماعية (الاقتصادية الاجتماعية) عالمياً كما يغطي نشاطه كافة أركان الكرة الأرضية، وله آثار معقدة تترك تأثيراتها في الجوانب الأربعة للمعمورة (Kane,2003:8).وتشير الكلمتان "غير الحكومية Non-governmental" في ذلك المفهوم إلى مجموعة ضخمة ومتنوعة من المشاركين في أنشطته: من جماعات دينية، وأندية رياضية، ومجتمعات الحوار والنقاش، وأساتذة جامعيين، واتحادات العمل والتجارة، وكذلك مجموعات ممن يُطلق عليهم "المواطنون القلقون المهتمون بمشاكل البشرية concerned citizens" (Habermas,1992:453). فإلى جانب صفته غير الحكومية، يتميز المجتمع المدني قبل كل شيء بالتمدين والكياسة إذ يتبني أسلوب الاعتراض المدني المسالم

والتفاوض السلمي بهدف إرساء المعاني الاجتماعية المشتركة بين بني البشر. من وجهة نظر دمقرطة العولمة – نشر مبادئ الديمقراطية democratization - فإن أكثر المشاركين أهمية في المجتمع المدني العالمي هم الأفراد والجماعات والمنظمات غير الحكومية التي ترتبط مع بعضها شبكياً بالحركات الاجتماعية. فعند غياب الديمقراطية بين الدول، يمثل المجتمع المدني العالمي محاولات لنشر الديموقراطية من الأسفل from below (أي عن طريق المواطنين غير الخاضعين لتوجيهات الحكومة ونفوذها). ورغم أن المجتمع المدني العالمي مختلف جغرافياً وغير متساوٍ في درجات تطوره من بلد لآخر بالتأكيد، إلا أنه يمكن القول إن هناك أماكن قليلة جداً في العالم لم تتأثر حتى الآن بتأثيرات العولمة أو مِن قِبل الحركات التي تقوم بشكل سلمي بمقاومة أشكال اللامساواة وصور الهيمنة.

الأمر المهم بالنسبة لشبكات الحركات الاجتماعية العالمية هو إيجاد الديمقراطية الإنجازية substantive democracy: فهم يجندون ويحشدون غيرهم كما يخططون دفاعـــاً عن المهمشين والمحرومين ويمثلونهم، وقد أخذوا على عاتقهم الزود عن غير المنخرطين مباشرة في اتصالات الحركة وأنشطتها الاحتجاجية التي تدافع عن هؤلاء الفقراء. ووسيلتهم للقيام بذلك هو بجعل القضايا التي يدافعون عنها وأسبابها واضحة ومرئية للجميع: وكلها أمور تتعلق بمصالح واهتمام الجمهور العام. وتهدف الحركات الاجتماعية العالمية إلى التأثير على تشكيل سُبل الحياة عن طريق الإقناع بحيث تلفت انتباه أكبر عدد من الناس ليتساءلوا عن كيفية تأثير العولمة علي أنفسهم وعلى غيرهم وبهدف إتاحة الفرصة لهم للتفكير بشكل مختلف حول كيفية معالجة الأمور العالمية الإشكالية وكيفية احتواء الآثار السلبية للرأسمالية التوربينية الطاغية "turbo-capitalism". ورغم أن هدف الحركات الاجتماعية العالمية أن تحدث تأثيرات

يمكن قياسها من حيث كمية إنجازها، وذلك بإقناع الجميع أنه يمكن الوصول إلى عالم أفضل آخر مختلف عما سبقه، إلا أنه لا يمكننا أن نحكم على شرعية نهجها الديمقراطي إلا عن طريق مدى جودة تداخلاتهم ومضمونها.

وإلى جانب الوصف التحليلي (لمشاكل العدل والمساواة ومحاربة الفقر على مستوى بلدان العالم كلها) فإن للمجتمع المدني "civil society" أهمية وثقلاً معياريًّا: بأن تحوي الديمقراطية مجتمعات مدنية تتسم بالنشاط الشديد. ورغم أن الأصول التاريخية لفلسفة المجتمع المدني تعود نشأتها إلى فلاسفة عصر التنوير في القرن السابع عشر الذين قالوا إن المجتمع النابض بالحياة هو المجتمع القادر على تنظيم نفسه بدون الاعتماد على الدولة، فإن ما يحظى به من شعبية حالية إنما يعود الفضل فيها إلى طريقة استخدامه من قِبل الأنظمة الشمولية في أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية في السبعينيات والثمانينيات (Calhoun,2007:81 ؛Kaldor,2003). ما جرى التركيز عليه في هذه الحالات كان الانسحاب أو بالأحرى سحب الثقة من الدول من خلال الانخراط في استحداث طرق مدنية لحياة بديلة لمواجهة أكاذيب الأنظمة القمعية الصارمة، وكذلك عن طريق الضغط على تلك الدول لإسقاط ممارساتها القمعية. ولتحقيق تلك الأهداف جزئياً، كان نهج الجماعات المدنية هو بناء تضامن دولي، إلا أن ذلك لم يحظَ إلا باعتبار وأهمية ثانوية عند توجيهه نحو شعوب وحكومات أوروبا الشرقية حيث كانت تلك الشعوب ترضخ لطرق قمع مختلفة، حتى إن مجرد عقد اجتماعات لمناقشة بعض الأفكار كان ينطوي على مخاطر بالغة لأن تلك الدول القمعية دأبت على تجنيد جواسيس ومخبرين لها بهدف رصد جميع الاجتماعات واختراق أي جماعة تناقش جوانب الحياة والأمور المتعلقة بالدولة. على أية حال، لقد كان للمجتمع المدني تأثيرٌ بالغٌ على ما تلا ذلك من فكرة دمقرطة العولمة وازدياد شعبية الفكرة على

مستوى العالم أجمع. فبعد نجاح الثورة المخملية "Velvet Revolution" في أوروبا الشرقية بسقوط دولها الواحدة تلو الأخرى نتيجة سلسلة من المظاهرات السلمية المتواصلة، اكتسب المجتمع المدني العالمي قيمة بالغة تجلت في توجهه نحو إنهاء هيمنة المؤسسات السياسية الدولية غير الديمقراطية، وكبح جماح الرأسمالية التوربينية الاستعمارية الجديدة neo-imperial turbo-capitalism.

إن التساؤل الذي يُثار حول ما يجب أن يتضمنه المجتمع المدني كمفهوم معياري normative concept يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالنقاشات حول ماهيته، وما يجب أن يكون عليه حقيقةً. أحد مجالات الجدل الرئيسة والخلاف حول ذلك هنا هو التساؤل إذا ما كان يجب اعتبار الأسواق الرأسمالية جزءاً من المجتمع المدني أم لا. ينحو المنظرون السياسيون لتعريف المجتمع المدني على أنه واقع لا تنفك فيه الدولة والسوق، وذلك على أساس أن واقع السوق بتقلباته يمكن أن يكون خطراً على التضامن السلمي للمجتمع المدني بقدر خطورة ممارسات الدول القمعية. على أية حال، هناك خطر إقصاء الرأسمالية تماماً حيث قد يؤدي ذلك إلى فهم المجتمع المدني على أنه مُلزم من الناحية المعيارية، ولكن تلك الرؤية ضيقة للغاية من الناحية الوصفية لأن ذلك لا يساعد في التحليل الاجتماعي لاحتمالية وجود فعلي – على أرض الواقع –لمفهوم الدمقرطة العالمية. ولنأخذ على سبيل المثال كتابات كوهين وأراتو التي لها تأثير فكري في هذا المجال (فهي تهتم بالكتابة والحوار حول المجتمعات المدنية القومية) فهما يعرفان المجتمع المدني على أنه يتضمن الجمعيات (خاصة الجمعيات الطوعية – القائمة على إسهامات المتطوعين)، وجماعات الحركات الاجتماعية وأشكال التواصل الجماهيري العام ... التي تُنشأ من خلال أشكال التكوين الذاتي وقدرات الحشد الذاتي (Cohen & Arato,1994: انظر: مقدمة المؤلف). على أية حال، هناك عدد قليل نسبياً من

الجمعيات غير المهنية بالمقارنة مع العدد الضخم والمتنوع للمنظمات غير الحكومية النشطة على المستوى العالمي التي توظف هيئة موظفين محترفة؛ ومن المستحيل عملياً تخيل كيف أن الاتصالات العابرة للقوميات والحدود يمكن فصلها عن الأسواق. فإذا اعتمدنا ذلك التعريف الصارم، فلا يمكننا إلا أن نستنتج أن المجتمع المدني العالمي غير موجود من الناحية العملية.

وإذا نظرنا إلى ذلك من منظور معاكس، نجد جون كين يقدم لنا تعريفاً شاملاً إلى حد بعيد للمجتمع المدني العالمي فهو يتضمن كافة الأعمال التجارية التي تسعى لتحقيق الربح. وبالرغم من أن الرأسمالية التوربينية الكاسحة تنتج بالتأكيد صوراً طاغية ومدمرة للغاية للامساواة - وهنا يجب أن نضيف أن بعض الشركات العابرة للحدود تواطأت مع الدول القمعية (على سبيل المثال، قضية يونوكال في بورما، وشيل في نيجيريا) – فإن الباحث يرى أنه بشكل عام يصعب إجراء الأعمال التجارية حيثما يوجد تهديد بأعمال عنف لأن القدرة على التنبؤ بما ستجري عليه الأمور وكذلك وجود بيئة آمنة ضروريان لحساب الربحية أو تقديرات الربح للشركات الكبرى. علاوة على ذلك، يقول كين إن الشركات العابرة للحدود تساهم في دمج المجتمع العالمي، وتكثيف شبكات الاتصال (من خلال الاستثمار وتطوير تكنولوجيات جديدة مبتكرة)، وتوليد مصادر دخل أكثر، وزيادة السلع والخدمات عبر العالم. وفي واقع الأمر، فحيثما توجد اضطرابات مدنية مستمرة وغياب للاستثمار - كما في دول الصحراء الأفريقية - يوجد أيضاً، نتيجة لذلك، أناس هم الأفقر والأكثر تهميشاً مقارنة بغيرهم. من المهم أن نلاحظ أن كين لم يجادل دفاعاً عن الرأسمالية التوربينية، بل على النقيض من ذلك فهو ينظر لأنشطة الجهات الفاعلة الأخرى في المجتمع المدني على أنها حيوية من أجل تغيير الشركات العابرة لحدود القوميات بحيث يمكنها تحسين

صور اللامساواة التي تنتجها وأيضاً لمنع الآثار التدميرية للبيئة الناتجة من بعض المشاريع التجارية العملاقة. ورغم ذلك الجدل، فهو يقول إن المجتمعات المعقدة تحتاج لأسواق لتوفير السلع والخدمات بها؛ ولذلك فمن الأهمية بمكان، المساهمة بفاعلية ونشاط في المجادلات التي تهدف لإيجاد "أفضل الممارسات best practices" للأعمال التجارية والاستثمارية (Kane,2003:75-88).

ويرى العديد من المحللين ونشطاء الحركات الاجتماعية أن عملية إدراج الأسواق الرأسمالية داخل تعريفات المجتمع المدني العالمي يجعلها قريبة – ولكن بشكل غير مريح – من رؤى المثاليات الليبرالية الجديدة للعولمة الاقتصادية. وواضح أن العولمة الليبرالية الجديدة تتلاءم تماماً مع رؤية كين للمجتمع المدني، إذ يهتم كلاهما بفكرة توسيع المساحة الاجتماعية خارج الدول ذاتها. ومِن ثَمَّ يمكن أن نربط بين الجهات الفاعلة للمجتمع المدني من جهة، وبين المشروعات الليبرالية الجديدة في السعي إلى الحد إلى أقصى درجة ممكنة من تدفقات رأس المال والسلع من أجل تقوية الأسواق العالمية وتعزيزها. وفي واقع الأمر ، لقد أصبح من الصعب تجاهل وجهات نظر ونفوذ خزانات التفكير اليمينية ومنظمات الضغط المؤيدة لاتجاهاتها التي تسعى صراحة للقيام بذلك : فهي أيضاً من المنظمات غير الحكومية. فالشركات إذن ليست ساكِنة لا تسعى لرعاية مصالحها ولا تساهم بشكل سلبي في نشر العولمة؛ بل إنها تشترك بشكل نشط في محاولات تشكيل ظروف نشر العولمة بطرق نفعية لصالح مالكي الأسهم المساهمين في تلك الشركات (Tonkiss,2005:71). ومن ثَمَّ، فهم بالنسبة لهذا الأمر مشتركون في مشروع مشابه جداً لـلمنظمات غير الحكومية الأخرى، حتى وإن كان لهم أهداف مختلفة جداً ويعملون لحماية مصالح مستفيدين مختلفين.

لقد تشكل المجتمع المدني العالمي بشكل مختلف تماماً عن المجتمعات المدنية في أمريكا اللاتينية وأوروبا الغربية. رغم أنه لا يوجد كيان واحد يجمع دول العالم في شكل دولة واحدة، إلا أن هناك تشجيعاً على تشكيل المجتمع المدني العالمي بشكل نشط يتعلق بالكيانات والمؤسسات السياسية الدولية المماثلة للدول. وفي واقع الأمر، فقد عززت الأمم المتحدة ذلك الاتجاه في جزء كبير منه. ففي هذا الصدد، يقول ريتشارد فولك إن مؤتمر قمة البيئة في ستوكهولم الذي عـُقد في عام ١٩٧٢والذي جرى التخطيط له كحوار يقتصر حصرياً على ممثلي الحكومة فقط في بداية الأمر، صاحبه، مِن جهة أخرى، ظهور جماعات حماية البيئة وفرض وجودها غير المتوقع إذ كان له جاذبية كبيرة لوسائل الإعلام وممثلي الجهات الأخرى المهتمة بالصحة البيئية. وقد أدى ذلك إلى تشجيع الأمم المتحدة للمجتمع المدني العالمي في صورة مشاركة المنظمات غير الحكومية في المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان، ومؤتمرات استدامة البيئة وتنميتها (Folic,1998). وبدون تعمد منها، قامت المؤسسات السياسية الدولية، بل حفزت بغير قصد منها، نمو المجتمع المدني جَرّاء ضعف وقلة الشفافية والمساءلة. هناك مثالٌ بارزٌ لذلك نجده في اجتماعات المنظمات الدولية للحوكمة الاقتصادية التي ركزت على سياسة الحركات الاجتماعية. وهذا الحال يتضافر مع المظاهرات المعتادة لمناهضي العولمة والتي يـُنظر إليها حول العالم بشكل دراماتيكي متزايد كما رأينا في احتجاجات مدينة سياتل الأمريكية في عام ١٩٩٩م، فهذه المنظمات أصبحت الآن أيضاً هدفًا للحملات المهتمة بقضايا إصلاحها. وكما أشارت نيرا تشاندهوك فإن المنظمات غير الحكومية، في الواقع، تحرص حالياً على حضور اجتماعات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بصفة ضيوف يتمتعون بخصوصية متميزة حيث يشاركون بشكل نشِط في صنع القرار وتنفيذ المشروعات (Chandhoke,2002:44).

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: كيف يمكن للمجتمع المدني العالمي أن يزيد من الديمقراطية فالمنتقدون له يرونه يُقاد حالياً من قِبل منظمات غير حكومية لا تتصف بديمقراطيتها في جوهرها، إذ لم ينتخب أحد هذه المنظمات غير الحكومية، ومِن ثَمَّ، فلا يمكن أن يطالب أي من أفراده إلا أن يمثل نفسه فقط. فإذا كان الأمر كذلك، فإن أي إسهامات من جانبهم في شكل مُدخلات مباشرة إلى المؤسسات السياسية الدولية، وأي تأثير قد يُحدِثونه لاتجاه الحكوموية العالمية ليس ديمقراطياً في حقيقة الأمر نتيجة عدم الالتزام بسياسة الانتخاب في تصويت شعبي. وفي واقع الأمر، تميل المنظمات غير الحكومية للمطالبة بتبني ما يُسمى السلطة الأخلاقية لحل القضايا بدلاً من الشرعية الديمقراطية: أي أنها تستهدف سيادة العدالة العالمية (على سبيل المثال، بتبني حقوق الإنسان أو المعايير العالمية للعمال) أو ضمان زيادة وصول السلع العامة لكل فرد (أو مثلاً، دعم قضية الاستدامة البيئية العالمية أو ضمان حرية المعلومات). على أية حال، يُقال إنه حتى السلطة الأخلاقية التي تطالب بها أغلبية المنظمات غير الحكومية بحيث تأخذ شكلاً قانونياً كي يصلح تحقيق أهدافها قد جرى تلويثها بسبب العلاقة الوثيقة والاشتراك في العديد من مشاريع العولمة التي تقودها المؤسسات السياسية العالمية غير الديمقراطية. وفي هذا الصدد تقول تشاندهوك إنه كما جاء إجماع واشنطن تحت ضغط متزايد، فإن المنظمات الدولية تلتزم حالياً ببناء مجتمع مدني داخل الدول النامية وذلك بتوجيه صناديق التمويل من خلال المنظمات غير الحكومية لتحقيق مشروعات التنمية وبناء قدرات تحقق ديمقراطية وحقوق إنسان أفضل عن طريق استهداف تأمين الثقة بين الأطراف وتحقيق المشاركة في الأمور للمواطنين المحليين، وكذلك من أجل تسهيل نشر وتوسيع الأسواق العالمية بصورة عادلة وأخلاقية، على حد قولها. ومن أجل تحقيق كل ذلك، تستخدم المنظمات الدولية والبنك الدولي والأمم

المتحدة كل هذه الطرق لتشريع سياسة وصندوق النقد الدولي وتحسين هذه التشريعات، لأن أيًّا منها ليس لديه تفويض ديمقراطي – أي غياب انتخابها على أُسس ديمقراطية – للتدخل في شؤون الدول السيادية (Anderson ; and Rieff,2005 Chandhoke,2002). فإذا كان الأمر كذلك، يمكن القول إنه وفقاً لهذه الانتقادات، فإن المجتمع المدني العالمي لا يتعدى كونه صياغة أو كلمة جديدة لمفهوم الإمبريالية الغربية.

هذه انتقادات تعبر عن الأمر بوضوح، ومن ثَمَّ يجب التوقف للتفكير في أولئك الذين يهتمون بتحقيق الأهداف التي يسعون إلى تحقيقها فهي ديمقراطية، بغض النظر عن المشورة الشعبية أو الرأي العام. فكما ذكرت تشاندهوك في جدالها إنه لا يكفي للرد السؤال "من الذي انتخبك؟" بإجابة بسيطة فحواها "من الذي انتخبهم؟" وهي إجابة أو رد لوري والاش التي نظمت منظمتها ، التي تحمل اسم "المواطن العام"، الاحتجاجات التي اشتهرت " بمعركة مدينة سياتل Seatle Battle" (Chandhoke,2002:48). فمن المهم لنا أكثر أن نفكر في وجهات النظر البديلة تجاه الديمقراطية بدلاً من الاكتفاء بمراعاة آراء الحزب السياسي وصندوق الانتخابات. ومِن ثَمَّ، فعلينا فهم كيفية استخدام النشطاء للمجتمع المدني العالمي حتى يمكننا أيضاً فهم المطالبات الديمقراطية للحركات الاجتماعية من الناحية الإستراتيجية، ولا نتعامل معه كمجرد مصطلح وصفي أو معياري. فما يهم الحركات الاجتماعية العالمية هو ترجمة أهداف "المجتمع المدني العالمي" بحيث يمكن منع العولمة من تدمير طرق الحياة الحضارية المتمدينة بين الدولة والسوق وذلك من خلال مقاومة الاتجاهات التجارية الجشعة commodification التي لا تعبأ إلا بالمكسب التجاري بحيث نضمن أن تكون هناك قيمة عالية لقضية حماية البيئة ورعايتها، وكذلك الاهتمام بسيادة العدالة بين الناس بالقضاء على الظلم.

وعند هذه النقطة، سوف أشرع في تحليل الشرعية الديمقراطية للجهات المؤثرة والفاعلة بالمجتمع المدني العالمي من خلال تقسيمها لثلاثة أنواع مختلفة. الأول سأطلق عليه "العولمة البديلة alternative globalization " وهي تعني الابتعاد تماماً عن السياسة الرسمية على مستوى الدولة والمستوى الدولي بغرض تحقيق دمقرطة الحياة اليومية. أما الثاني فسأطلق عليه "عولمة النقاش والتحليل والتداول deliberative globalization" وهي تعني إتباع إستراتيجية دمقرطة المؤسسات السياسية الدولية من خلال تأسيس تشاور وحوار شعبي حول محتوى ومضمون أجنداتها السياسية. أما الإستراتيجية الثالثة لدمقرطة العولمة فسأطلق عليها العولمة المشروطة conditional globalization وهي تنطوي على العمل من خلال الدول المعروفة بنزعات تدويل غيرها من دول وولايات لتغيير وتبديل ظروف المشاركة الديمقراطية وحواراتها داخل وعبر حدود الدولة. من الناحية العملية ، قد يحدث أن الأجزاء المختلفة لشبكات الحركة الاجتماعية ، بل حتى نفس الأفراد في بعض الحالات ، قد تتشارك في أكثر من واحدة من هذه الإستراتيجيات، رغم أنها - في أنقى أشكالها - تكون متناقضة أو متعارضة مع بعضها. إلا أنه من المفيد الفصل بينها هنا لأجل الأغراض التحليلية التي نتبعها في النقاش الحالي ، حتى يمكن النظر في طريقة تأصيل كل واحدة من هذه الإستراتيجيات ومِن أين أتت جذور فكرها وكيف تختلف الادعاءات والمطالبات التي تتبناها عن بعضها بعضًا من أجل بناء الشرعية الديمقراطية.

العولمة البديلة Alternative Globalization

تتلخص العولمة البديلة في شعار يقول "عالم آخر، أمر يمكن تحقيقه! Another world is possible". فالعولمة البديلة تسعى ببساطة شديدة إلى خلق أو إيجاد مجال من

الخيارات يمكن أن تصبح بدائل للرأسمالية العالمية. تتبع العولمة البديلة طُرق معيشة مبتكرة تتضمن العيش خارج نظام الاقتصاد الرأسمالي- قدر الإمكان - ويتضمن ذلك التعود على العيش بأموال قليلة للغاية مع جماعات تَـتَبِـع نظاماً للتقشف والسكن المتواضع للغاية living communely or squatting، أو إقامة نظام يشمل مخططات تجارية اقتصادية محلية يمكنها أن تتبادل السلع والخدمات خارج أنظمة الأسواق الرأسمالية المعهودة ، وكذلك العمل في نظام تعاونيات ، أو إيجاد وظائف في الأعمال التجارية الصغيرة أو أي منظمات سياسية تعزز وتدعو إلى إيجاد عوالم أو عالم مثالي يتيح العيش حسب ممارسات بديلة لطرق العيش المعهودة (انظر: Gibson-Graham,2002). كما تتضمن أيضاً إيجاد طرق للتواصل والترابط عبر الحدود بحيث يمكنها التواصل خارج وسائل الإعلام التجارية. على سبيل المثال ، عن طريق ابتكار مركز إعلامي مستقل Indymedia يُصمم كمنتدى على مستوى القاعدة والطبقات المتوسطة والكادحة grassroots للإعلان عن الأخبار من مختلف أنحاء العالم التي لا يجري الإعلان عنها عن طريق وكالات الأنباء الرئيسية المعروفة ؛ أو (إذا وُجدت مظاهرات احتجاجية تشجب العولمة الليبرالية الجديدة) عند مواجهة الأساليب والدعاية المضللة باستمرار ، تدفعها إلى تشكيل قوة من المتطوعين من الصحفيين والمصورين الفوتوغرافيين وصُناع أفلام الفيديو ، كما يدفعها إلى القيام بعملياتها تحت ظروف مالية ضيقة وميزانية محدودة للغاية بهدف الحفاظ على استقلالها بمنأي عن التأثير عليها نتيجة الحاجة إلى المال (Alan,2006؛ Castells,2009). أحد الأمثلة على العولمة البديلة نجده في شكل المنتدى الاجتماعي العالمي The World Social Forum (WSF) ورغم كونه حركة كغيره من الحركات ، فإن المنتدى الاجتماعي العالمي WSFيتضمن أيضاً جماعات تنتمي رسمياً إلى حركات عولمة أخرى كحركة العولمة

التي تقوم على أساس النقاش والتحليل Deliberative Globalization ، و يتيح اتباع ذلك النهج وجود مكان وحيز مبتكر لنشطاء الإصلاح من جميع أنواع الاتجاهات الفكرية للقاء وجهاً لوجه بهدف تبادل المعرفة ، وتعلم المهارات والممارسات العملية ، والتعاون والترابط مع غيرهم من نشطاء آخرين ، ووضع إستراتيجيات تتناسب وتخدم مواقفهم الخاصة بالإصلاح (Souza,2006:122). أخيراً ، فإن العولمة البديلة تعكس نماذج مبتكرة للتعبير عن احتجاجاتهم بأشكال غريبة ومثيرة للانتباه ترتبط بالمكان الذي يتظاهرون فيه ، فقد يعيشون حرفياً على الأشجار ويحتلونها مؤقتاً بهدف منع إزالتها أو قطعها ، وقد يشيدون مخيمات خاصة بهم على طُرق صعود وهبوط الطائرات بالمطارات لمنع بناء طرق مثيلة سريعة أكثر ، وقد يقومون بالاستيلاء المؤقت على شوارع المدن الرئيسة كتظاهر يعبر عن معارضتهم لطرق بناء الشوارع والمدن المكدسة بزحام السيارات ؛ وهذا ما يفسر ارتباط جماعات العولمة البديلة بالمظاهر الاعتراضية الغريبة واللافتة للأنظار ، فهي تبدو وكأنها تحيا حياة خاصة بها تسنها لنفسها خارج الإطار العام الذي ألفناه (Mckay,1998؛ راجع أيضاً:Notes from Nowhere,2003 مذكرات من لا مكان).

المبدأ الأول للشرعية الديمقراطية الذي تتضمنه العولمة البديلة هو أنه عند القيام بتوضيح فكرة أن هنالك بدائل مغرية للرأسمالية العالمية، فإنه يمكن للحركات الاجتماعية العالمية إنشاء عالم جديد أقرب إلى تحقيق راحة الإنسان. في الغرب، نجد روح هذه المساعي إلى حد كبير تتصف بنزعات فوضوية، إلا أن ذلك لا يشمل كل العاملين نحو تحقيق تلك المساعي. في أنقى أشكال صورها، يبدو أنها تطالب كل مَــن يقبل الالتزام بأهدافها أن يحيا حياة متقشفة بممارسة العيش بشكل كامل بالاستغناء عن وسائل الراحة المألوفة في المجتمع وما عهده الكثيرون من أساسيات لا يُستغنى عنها. على أية حال، فإن البدائل التي جرى ابتكارها بشكل عام أو نشرها بين

الناس من قِبل المتطرفين قد تصبح تياراً له تأييد شعبي في بعض الحالات مع استمرار جهودهم في تعزيز مطالبهم بالعدالة العالمية. ومن الممكن للأفراد منهم المعينين في وظائف عادية وشائعة بين أفراد الشعب أن يقوموا بالاشتراك في مجموعة من الأنشطة التي تساهم في نشر العولمة البديلة من خلال زراعة أطعمتهم الأساسية وتنميتها ، وشراء سلع تجارية من محلات ومعارض تحت إشرافهم تبيع بأسعار عادلة ، وبذل كل جهد لتقليل أي إسهام سلبي من جانبهم قد يزيد من الآثار الإيكولوجية المـُضرة بالبيئية ، ومحاولة العيش بشكل عام بتلك الطرق غير التقليدية لتقليل انخراطهم الشخصي في أساليب المعيشة الخاصة بالعولمة الليبرالية الجديدة التي يرونها ضارة بالعالم. علاوة على ذلك ، لا يزال الكثير من الناس يعيشون في أجزاء أخرى من العالم - خاصة في المناطق الريفية - في مجتمعات لم تتطور أسواقها بشكل مبهر وطاغٍ مثلما هو الحال في الغرب ؛ وفي مثل تلك الحالات تلجأ العولمة البديلة إلى إيجاد طرق جديدة لتحسين ظروف معيشة الناس عن طريق استصلاح الأرض والدعم لمساعدة صغار المزارعين ، على سبيل المثال ، بمقاومة أي مشروعات للبنية التحتية تضر بالبيئة على نطاق واسع - مثل سد نامادا الشهير بالهند الذي كان متوقعاً منه أن يؤدي إلى تدمير أراضي الأجداد والأراضي الخاصة بالسكان الأصليين ، كما كان سيؤدي إلى إحداث إرباك في سبل العيش السهلة للمزارعين. وقد تأخذ طرق الاعتراض تكوين ائتلافات على مستوى القاعدة للفلاحين وسكان المناطق شديدة الفقر الذين يعيشون مثلاً في مدن من الصفيح، فهؤلاء الفقراء يعلمون جيداً - نتيجة طول معاناتهم - ما يلزم لجعل حياتهم أكثر أمناً لهم ولأطفالهم عن طريق مد يد العون سواء في شكل طعام أو تعليم لأطفالهم وما إلى ذلك من إصلاحات أساسية (انظر: Kumar,2009). وبما أن الأمر كذلك فإن العولمة البديلة ديمقراطية في حقيقة الأمر ، فهي تنتهج إستراتيجية

تهدف إلى أن تتصف العولمة الليبرالية الجديدة بروح التمدين العادل والخلاق ، فهي لذلك تتطور وتستحدث احتمالات للبناء جديدة وعادلة لم تكن متاحة من قبل في نظام العولمة الليبرالية الجديدة ؛ وهي بذلك تحاول إقناع الناس أن "عالمًا آخر أفضل وأكثر عدلاً هو أمر يمكن تحقيقه" عملياً عن طريق تقديم بدائل يمكن أن يعتمدوا عليها لتحقيق منفعتهم الخاصة، وكذلك لنفع أولئك الذين يرزحون تحت ظروف عيش الرأسمالية العالمية الآخذة في التوسع بصور تمس كرامتهم واحترامهم لذاتهم ، كما تهدد سبل معيشتهم وبيئتهم الاجتماعية والبيئة المحيطة بهم.

المبدأ الثاني للشرعية الديمقراطية الذي تتضمنه العولمة البديلة هو صراحة أقرب ما يكون إلى الفلسفة الفوضوية. فالبدائل التي تقدمها لا يقصد منها ببساطة موازاة أو محاذاة طرق الحياة الرئيسة المعهودة، بل تحدي هذه الطرق المألوفة للعيش في الحياة. ومن هنا تقاوم العولمة البديلة ليس فقط سيطرة العولمة الليبرالية الجديدة على طرق حياتنا ، ولكنها تقاوم أيضاً أي برنامج سياسي ولوائح وطنية ودولية تراها غير عادلة على حد سواء. ومن المهم هنا أن نميز بين الأنواع المختلفة لبناء عملية تصالح وتوافق الآراء، من جهة، ومفهوم التنظيم. لقد طور نشطاء حركة مناهضة العولمة مجموعة من الطرق للوصول إلي توافق الآراء من أجل وضع استراتيجية وتنظيم أحداث الاعتراض والاحتجاج والنقاشات (Notes from Nowhere,2003؛ Graeber,2002 ملحوظات من لا مكان،). فالعولمة البديلة تنظر بريبة إلى عملية تكوين إجماع موجه لتنمية وتحقيق برامج سياسية أو لتكوين تنظيم وطني أو دولي لأنه يتناقض مع العولمة البديلة التي تترك كل الخيارات مفتوحة لحين الوصول لحلول تراها عادلة: أما أي إجماع آخر فربما يصلح بالنظر إلى علاقته بطريقة أو منهج معين ومحدد فقط (Graeber,2002:6). فالعولمة البديلة تتحدى السلطة باستمرار، وتنظر بريبة إلى الأنظمة أو الهياكل المستقرة في المجتمع

وتضعها في موضع تساؤل: من هنا فإن نهج الفوضويين ينظم نفسه من خلال منهجية وضعت على عاتقها مقاومة أي سلطة تتعدى ما يرونه أنفسهم من تصورات وكيانات يستحدثونها هم ويخلقونها، بل يعدلون فيها هم، أو يقرروا التخلي عنها بعد ذلك.

أما والأمر كذلك ، فيمكن القول إن العولمة البديلة تنطوي على شكل من الديمقراطية يُطلق عليه "ديمقراطية اللا أعرف agnostic" - أي استحالة الوصول إلى الحقيقة والحل الأمثل ، فالأمور إنما يقررها نتيجة واقع التصارع بين المصالح والآراء، مما يعني أن هناك رؤية مركزية يجب أن يُعتد بها لوجهة النظر القائلة بأن الصراع بين وجهات النظر المتعارضة هو أمر متأصل في الحياة الاجتماعية ، ولا توجد أسس عالمية يمكن استخدامها للإيقان أو التأكد بصلاحية منهجية ما معينة – تحظى بالاتفاق على أنه لا جدال في أحقية اختيارها – تُرجح وجهة نظر على أخرى. وبما أنه لا يوجد يقين ثابت يسمح للمتعارضين في آرائهم بممارسة حق الاستئناف أو اللجوء للآخرين كمصدر تأييد لرؤيتهم سواء كان ذلك على أساس دليل علمي أو أخلاقي، فإن مآل الصراع ينتهي بطريقة غير شرعية، أي أن الأمر دائماً وأبدا يؤول إلى مَن يملك السلطة ويمارسها. ومِن ثَم، فإن أي مبررات للاختيار والتفضيل بين وجهات النظر المتعارضة التي تُصمم لوائحها لحث العدد الأكبر من الناس على الالتزام بها يجب أن يُنظر إليها وأن يتُعامل معها دائماً بريبة لأنها نتاج لغياب الشرعية ووليدة السلطة الهرمية (Ben Habeb,1996:8).

إن أحد المبادئ الجوهرية للمنتدى الاجتماعي العالمي هو أنه يجب ألا يكون هنالك أي إجماع على القوانين العامة، بل لابد من مواجهة وتحدي أي محاولة لبناء إجماع مستمر غير قابل للتغير. ولابد أن تكون الديمقراطية مشاركة بين الجميع: ديمقراطية مباشرة لا التفاف حولها بحيث تُشرك الجميع بطريقة مستمرة في تحدي الفرضيات التي طال

استقرارها وثباتها في الأذهان وكذلك تحدي الطرق والأساليب القديمة في معالجة الأمور بطُرق طال قبولنا ورضاؤنا بها.

يمكن أن نرى عملية إضفاء الشرعية على العولمة البديلة كديمقراطية تشاركية متطرفة في النزاع المستمر داخلها حول مسألة ما إذا كان يجب على المنتدى الاجتماعي العالمي World Social Forum أن يعلن وجود تنسيق برنامج سياسي خاص به. من وجهة نظر الكثيرين إن عملية البحث عن إيجاد إجماع يتطلبه ذلك التنسيق يُعد معضلة في حد ذاته بسبب طبيعة ذلك المنتدى أو ذلك "التنظيم" نفسه لأن مجرد محاولة البدء في اتباع مسار ما أو منهجية ما يعني بالضرورة أن يفقد ذلك المنتدى فلسفته في المساواة بين كافة البدائل القائمة: لأن بعض هذه البدائل سوف يُـهمَّش أو يُكبت تماماً. وعلى عكس هذا الرأي، يرى عدد من مؤسسي المنتدى الاجتماعي العالمي WSF أن نقاط الاتفاق بين الحركات المشاركة في المنتدى الاجتماعي العالمي يجب أن تكون مرئية للعامة إذا ما حظيت نقاط الاتفاق هذه بأغلبية بين المشتركين حتى يمكن إتاحة الفرصة للتركيز على تبني عمل وإجراءات فعلية حول العالم ضد العولمة الليبرالية الجديدة والتي إن غابت فسوف تُفقد أو تتلاشى جوانب الابتكار التي تولدت عن مناقشات المنتدى الاجتماعي العالمي WSF. وفي ضوء ذلك، قام المنتدى في عام ٢٠٠٥بصياغة "بيان بورت أليجر Manifesto of Porte Alegre" وحدد ١٢ اقتراحاً أساسياً لتغيير الهياكل الاقتصادية وهياكل الدولة، وقد قُدم البيان لوسائل الإعلام كتفسير لإرادة المنتدى الاجتماعي العالمي السياسية. إلا أن أغلبية المشاركين في اجتماع المنتدى الاجتماعي العالمي في ذلك العام، وما تلا ذلك من نقاشات، اتفقوا في الرأي على أن مجرد إصدار بيان في حد ذاته يـتعارض بشكل أساسي مع روح المنتدى الاجتماعي العالمي كمنتدى وحيز مكان مفتوح يمكن مِن خلاله صياغة أي عدد من المشروعات السياسية المختلفة بعضها مع بعض (Souza,2006:120-124؛ Castells,2009:340-341).

لا يبدو أن العولمة البديلة بحاجة لمبرر كإستراتيجية تسعى لمقاومة العولمة الرأسمالية، فهي لا تقوم بأية محاولات لإحباط أو كبت أي إمكانية لوجود حلول تختلف عما تقترحه، فهي في الواقع ترتكز على ادعاء قانوني يبرر الشرعية الديمقراطية لها بتعاملها باحترام يساوي تماماً بين جميع الأصوات، وبسماحها لجميع وجهات النظر بالإزدهار والتعبير عن مرئياتها، وألا تغلق أبداً أي نقاش بشكل سابق لأوانه. ولكن تجنبها في إعلان برنامج سياسي لها وكذلك مقاومتها للوائح المُـنظمة بكل أشكالها له ما يعيبه وما يحد من رضا البعض عنها. ولذلك يبدو أن العولمة البديلة تميل للازدهار في الأماكن المحلية غير العابرة للحدود، ثم إن البدائل والحلول التي توفرها تجد تأسيساً أرحب لها خارج إطار عمل السياسة والأسواق المـُرجحة لانتشارها. ثم إن هذه المساحات تتأثر بسياسات أخرى أيضاً وقوانين واتفاقيات على المستوى السياسي الرسمي ، في حين يجري مقاومة وتدمير المقترحات البديلة لحل مشاكل سبل العيش على المستوى المحلي ؛ فمثل تلك الطريقة الشاقة للحياة التي ينتهجها القائمون على المنتدى الاجتماعي العالمي ليست صالحة لجميع الأفراد ، فالعديد من المساهمون في الحركات الاجتماعية العالمية - إن لم يكن جميع المشتركين فيها - يتفقون على أن حركة العولمة البديلة لها إسهاماتها الهامة للغاية ، إلا أنها لا يمكن إلا أن تُشكِّل جزءاً واحداً فقط مما يلزم لدمقرطة العولمة الليبرالية الجديدة.

عولمة النقاش والتداول الجدلي Deliberative globalization

إن مبادئ ديمقراطية النقاش والتداول الجدلي تشكل شرعية مهمة أخرى تُضاف لقدرات الديمقراطية الكامنة للمجتمع المدني العالمي. إن مبادئ العولمة الديمقراطية هي الأساس الذي تستند إليه أنشطة المنظمات غير الحكومية NGOs فهي

تتمتع بصلاحية إبداء آرائها كهيئة استشارية في المنظمات الحكومية ذات الارتباطات الدولية IGOs ، فضلاً عن التمتع بنفوذ مماثل في العديد من الجهات المؤثرة الأخرى ينعكس في التأثير على أجنداتهم وإقناعهم بما تم التوصل إليه في تلك المنظمات سواء عن طريق ممارسة بعض الضغوط المباشرة من جهات معينة أو من خلال الدعاية القوية. إنهم يدعمون محاولات المنظمات غير الحكومية NGOفي ادعائهم أنهم يمثلون "الجمهور والعامة" حتى وإن كانوا في نفس الوقت يحاولون إقناع الأفراد والجماعات داخل شبكاتهم وخارجها أن الأفكار التي يدعون إليها يجب أن يتلقاها الجميع بالقبول. ويعني ذلك أن كليهما يدعي – وفي نفس الوقت – يحاول خلق تفويض من العامة والشعب يكون له قوته ونفوذه بالتأثير على صنع السياسة بالمؤسسات السياسية العالمية. ولنأخذ مثلاً ما يشير إليه كاستيلز كيف أن الحركة البيئية تضع قضية التغيرات المناخية الضارة على أجندتها السياسية الدولية من خلال العديد من التدخلات تتضمن مثلاً التعميم الذكي للنتائج العلمية التي تمخضت عن تشويه البيئة سواء في مؤتمرات الأمم المتحدة، أو الإعلان واسع النطاق في وسائل الإعلام الجماهيرية والإنترنت، والمظاهرات والمسيرات العالمية كما رأينا عند إقامة الحفل الموسيقي المباشر الخاص بتهديدات مناخ الكرة الأرضية في عام ٢٠٠٧. إنه ينظر إلى الطريقة التي أصبح بها التغير المناخي حاليا أمرًا سياسيًا له أهميته البالغة بالنسبة للحكومات عبر العالم لأن السياسة تتغير هي أيضاً كنتيجة للتغيرات التي تحدث في تفكير الجمهور العام (Castells,2009:334). ورغم أنه من النادر الإعلان بوضوح عن المبادئ الديمقراطية لعولمة النقاش والتداول Deliberative Globalization إلا من قِبل المنظرين السياسيين لها، فإنهم يدعمون بوضوح المطالبات التي يمكن صياغتها في الإطار التالي: تشتمل دمقرطة العولمة على حركات اجتماعية عالمية تثير النقاش العام عبر المجتمع

المدني العالمي، ومِن ثَمَّ تترجم المنظمات غير الحكومية NGOsالمبادئ المتفق عليها إلى ضغط على المنظمات الحكومية التي لها ارتباطات وعلاقات دولية IGOs.

كما تنطوي ديمقراطية النقاش التداولي على تبرير للقرارات التي اتخذها المواطنون بالتضامن مع ممثليهم. ويجب أن تتسم تلك القرارات بسمة تضفي عليها طابعًا عالمياً، ويعني ذلك أنه يمكن تبريرها فقط بأسباب لا يمكن لأي شخص يسعى نحو سيادة العدل والتعاون أن يرفضها. ويعني ذلك أيضاً أنه من غير المقبول أن تؤلف أو تلفق النخبة أنفسهم تبريراً لقراراتهم، لأن ذلك لن ينطوي إلا على إيجاد شرح معقول يبرر الممارسات الظالمة. وبناء على ذلك، يجب أن تنتهج الديمقراطية التداولية منهجية الحوار: أي أنه يجب إشراك جميع المتأثرين بقرار معين في النقاش حول ما إذا كانت القوانين والسياسات المتبعة تعي وتعالج الأمور التي تؤثر سلباً على حياتهم. من هذا المنطلق، تُعد الديمقراطية التداولية إجرائية وكذلك موضوعية في الوصول لهدفها؛ فهي إجرائية من حيث إنها تحدد كيفية الوصول لقرارات شرعية: أي أنه بالإضافة إلى تبنيها لأبعاد الديمقراطية التراكمية (لاسيما جمع وإضافة الأفراد المؤيدين لبرنامج أو سياسة محددة تصف أسلوب التصويت للأحزاب السياسية)، فيجب أن يكون لجميع المتأثرين بذلك النوع من الديمقراطية القدرة على الاشتراك في مناقشة القرارات التي تتصف بشيوعها وطابعها العالمي كأفراد أحرار متساوين. كما تعد الديمقراطية التداولية موضوعية أيضاً من حيث إنها يجب أن توضع بطريقة تسمح لجميع الأفراد بالمشاركة ومحاولة الوصول لتوافق في الآراء بهذه الطريقة. إلا أنه إلى حد ما، يشارك الديمقراطيون التداوليون الفريق الآخر من الديمقراطيين المذكورين آنفاً تحت تسمية " ديمقراطية اللا أعلم أين الحل الأمثل " أي أنهم يشاركونهم الارتياب في القدرة على الوصول إلى توافق تجمع عليه كافة الآراء والاتجاهات: فما يجب أن يكون ويسود كحل ديمقراطي هو إعطاء الحق والقيادة لمن يقدم الجدل الأفضل والأعدل، بدلاً من

صياغة رأي عام أمكن الوصول إليه عن طريق الرشوة أو التهديد (انظر: Ben habeb,1996؛ Gutman and Thompson,2004؛ Bohman,2007).

إن الشكل التنظيمي الذي من خلاله يجري إضفاء الطابع المؤسسي على الديمقراطية التداولية هو مجال الجمهور العام. وتُعد كتابات هابيرماس عن مجال الجمهور العام في القرنين السابع عشر والثامن عشر مصدر إلهام لمثاليات الديمقراطية التداولية. في مؤلفه "التحويل الهيكلي لمجال الجمهور العام The Structural Transformation of the Public Sphere"، فقد قال إن الجمعيات والأندية التي تأسست في لندن وغيرها من أماكن بأوروبا الغربية في ذلك الوقت قد وفرت أماكن ومساحات اجتماعية لأشكال النقد المنطقي لممارسات الدولة من قِبل مثقفي العصر. لقد احتضنوا فكرة التصور المثالي لمجال الجمهور العام - التي لم تتحقق بشكل كامل أبداً - والتي كانت تنص على أن الأفراد المتساويين والأحرار هم مَن يجب أن يكونوا قادرين على مناقشة المبادئ الأساسية التي يجب أن يؤسس عليها المجتمع للصالح العام، وأن الفكر المقبول هو الذي يقدمه أصحابه موضحاً الأسباب التي تجعله أفضل جدل وتبرير لقبول صلاحية استنتاجاتهم. اهتمام هابيرماس الرئيس في هذا العمل كان حول الانحطاط في خدمة مجال الجمهور العام نتيجة للتمدن الظاهري : أي نمو المنظمات البيروقراطية على نطاق واسع في شكل الأحزاب السياسية مثلاً التي حلت محل أصحاب النقد التحليلي العميق مما أدى إلى أن أصبحت الحياة العامة مسألة تفاوض على المصالح بين الأحزاب والقائمين على إدارة شؤون البلاد وجماعات المصالح الخاصة بدلاً من محاولة التوصل بموضوعية لاتفاق يخدم الصالح العام ؛ كما أن تطور ونمو الاتصالات الجماهيرية جعلا المواطنين أدوات تلقي واستقبال سلبي لمخرجات ومنتجات المسؤولين عن صناعة الثقافة ، كما عملوا على صياغة فنون

وسُبل قبول كل ما يُلقى إليهم دون تأمل وتفكر عميقين للمضمون المُقدم إليهم (Habermas,1989). ورغم ذلك، في عمله اللاحق، حاول هابيرماس تطوير بعض النتائج والتوابع المعيارية لتصور مثالي لمجال الجمهور العام يخدم النظرية الاجتماعية النقدية. باستخدام ما يُطلق عليه في بعض الأحيان "نظرية الخطاب المثالي"، فيجب أن يكون من الممكن فحص الشرعية الديمقراطية للهياكل والسياسات التي تدعي الالتزام بالشرعية من خلال التساؤل عما إذا كان جميع الأفراد الذين كانوا قادرين على البت في صحة ذلك الالتزام الشرعي كان يمكنهم أيضاً الاتفاق على وجود تبريرات كافية لوجود وسريان تلك الهياكل والسياسات (Outhwaite,1994).

ونتيجة للانتقادات التي وُجِّهت لأرائه السابق ذكرها، قام هابيرماس بإعادة صياغة فهمه للمدى الذي يمكن لمجال الجمهور ممارسته ليفهم كيف يمكن للديمقراطية التداولية أن تمارس ما تدعو إليه. يرى نقاد الحركة النسوية بأن فهم هابيرماس رغم أنه في بداية أمره كان منطقيًا إلا أن ذلك الفهم المنطقي للأمور كان مبالغًا فيه للغاية ، كما بدا وكأنه مجرد صوت واحد منعزل تماماً في رؤيته : بمعنى أن المساهمة الأهم في النقاش أو المداولة الديمقراطية عبر المائتي سنة الماضيتين كانت تأتي حقيقة من الحركات الاجتماعية التي حشدت عدة مجالات معارضة باستخدام مجموعة من أساليب الاتصال ، من ضمن ذلك استخدام طُرق السرد القصصي ، وفن التصوير الجرافيكي ، والمظاهرات ، وأساليب البلاغة السياسية بهدف إثارة المشاعر والعواطف (Jung,1996؛ Fraser,1997). إضافة لذلك، فقد تقبل هابيرماس انتقادات المُنظِّرين للثقافة الشعبية التي تقول إن الجمهور المستقبِل لوسائل الإعلام الجماهيرية ليس مجرد جمهور من المخدَّرين ثقافياً. فهو الآن يفهم ويعي أن وسائل الإعلام الجماهيرية تُشَكِّل أمرا حيويا لتوظيف أي من المجالات العامة لخدمة أهداف معينة في

المجتمعات المعاصرة. كما أن العروض الإعلامية التي تكون دائماً عُـرضة لنفوذ وتأثير المال والسلطة، لا تتشكل كلية بالمصالح الاقتصادية والسياسية. في واقع الأمر، إن ما يقدمه الإعلام للجمهور هو جزء لا يتجزأ من إستراتيجيات التفسير وإعادة التفسير، ولذلك فهو يخضع للنقد ولإعادة تعريفه من جانب الجمهور المستَقْبِل والمستهلِك للمادة الإعلامية الذين ليسوا مجرد أفراد يستهلكون بسلبية أي منتجات للإعلام. ومِن ثَمَّ، يرى هابيرماس، في أحدث كتاباته، أنه بدلاً من رأيه السابق بوجود منهجية مثالية للتشاور والنقاش المنطقي بين أعضاء الشعب وجهاً لوجه وبشكل فردي وموحد إذ إن استقلالية السيادة الشعبية لم تعد تتجسد أو تتمثل في تجمع معيَّـن من المواطنين المستقلين يمكن رؤيتهم، بل يمكن تفسيرها وإرجاعها إلى أشكال من الاتصالات لا تتضح مواضيعها بصورة جلية، إلا أنها تُدار مِن خلال المنتديات والهيئات التشريعية (Habermas,1996:136). فهو يرى أن الحركات الاجتماعية في المجتمع المدني تقوم بعملية نقل للمشكلات وتصفيتها ثم تُقدّمها في صور تضخيمية إلى الجمهور أو المجال العام، ومن هنا تبدو الأهمية الخاصة لفهم هذه الصور من الاتصال والتواصل.

كان الأساس الذي قام عليه فهم هابيرماس لمجال الجمهور العام وحراكه ثم تطور ذلك الفهم قائماً على تصوره لمفهوم القومية المنهجية methodological nationalism: وهو مفهوم نما وتطور بشكل كامل داخل إطار الدولة القومية أو الدولة الوطن the nation state. فهل يمكن الارتقاء بالديمقراطية التداولية deliberative democracy– ديمقراطية مداولة النقاش والحوار – إلى الحد الذي يبرر لنا أنشطة الدمقرطة المتعلقة بالحركات الاجتماعية في المجتمع المدني العالمي global civil society؟ تقول نانسي فرازر Nancy Fraser في هذا الشأن إنه إن أرادت الديمقراطية التداولية الإسهام في عملية دمقرطة العولمة، فيجب إضفاء الطابع المؤسسي على المجال العالمي

بطريقة تستوفي شرطين أساسيين. أولاً، يجب أن تُفعِّل نِقاشاً ديمقراطياً بين جميع المتأثرين "all-affected" بمشكلة معينة. ثانياً، يجب أن يكون لذلك الكيان فعالية وكفاءة سياسية. على المستوى القومي أو الوطني، فإن المجال الخاص بالجمهور العام يُعد فعالاً إن تمكن من فرض تأثيره عبر المواقع المختلفة لوسائل الإعلام بحيث يمكنه توصيل الأمور والمبادئ المتفق عليها في نقاش موسع عبر مواقع مختلفة بوسائل الإعلام إلى القنوات الرسمية تؤدي إلى إجراءات سياسية يمكنها اتخاذ القرار المناسب. ووفقاً لهابيرماس، فإن الجانب العملي الذي يترجم تلك النقاشات إلى حيز التطبيق يُعد كاملاً أو يكاد عند تحقيق الخطوة السابقة، وحتى يتصف بالكمال والتمام يجب تعضيده بعدة إجراءات أخرى: إجراء انتخابات وطنية، وعمل إحصاءات رسمية واقتراعات للآراء، وإجراء استفتاءات تتعلق بالقضايا التي جرى تداولها ومناقشتها. بهذه الطريقة، تصبح المبادئ المتفق عليها من قِبل جميع المتأثرين "all-affected" بقضية ما قد تُرجمت بصِدق إلى سياسات وقوانين ملموسة (Fraser,2007).

رغم أن الحديث عن مجال الجمهور العالمي وحراكه أصبح شائعاً حالياً في نقاشات العولمة والديمقراطية، فمن الصعب إلى حد بعيد تصور تحقيق أي من الحالتين السابقتين – أي ترجمة ما جرى الاتفاق عليه إلى إجراءات على أرض الواقع ثم إجراء انتخابات وإحصاء واستفتاء للآراء - بأن تصبح حقيقة على المستوى العالمي. وتُعزي صعوبة تحقيق ذلك، أولاً، إلى صعوبة توحيد النقاش والخطابات عبر الحدود الإقليمية. ففي واقع الأمر، هناك تنوع وصل إلى مرحلة تشتت انتباه الجماهير المشاهدة لوسائل الإعلام داخل الحدود الإقليمية ذاتها، مقارنة بجمهور الأمة مِن قَبل الذي أفلت من إشكالية تجزيئ الانتباه بتوجيه انتباهه إلى عدد محدود من الصحف وعدد صغير من مذيعي المذياع والتلفاز؛ أضف إلى ذلك حقيقة أو واقع البث المرئي

والإذاعي السابق الذي كان يسيطر عليه عادة هيئة أو نظام بث عام وطني مُوحد. لقد أصبح الآن من السهل على العالم أجمع نتيجة البث المرئي عن طريق الأقمار الصناعية أن يسمع ويرى نفس الأحداث في نفس وقت حدوثه. لقد رأينا ذلك يحدث مثلاً في مشاهدة الجماهير حول العالم أحداث إعلامية عالمية مثل إطلاق سراح نيلسون مانديلا من سجنه في جزيرة روبينز بجنوب أفريقيا، ومتابعة الهجمات الإرهابية على مركز التجارة العالمي بنيويورك على الهواء مباشرة على القنوات الإخبارية حول العالم، إذ توقف البث للبرامج العامة المعتادة في العالم بأسره، مما أنتج - من جانب آخر، ولو لفترة قصيرة - جواً من وحدة الانتباه أو توحيده بين جماهير التلفاز والراديو حول العالم (انظر: Dayan and Katz,1992؛ Couldry,2003). وقد كانت هناك أيضاً نقاشات مستمرة ومختلفة في أوقات عدة حول نفس الأحداث حول العالم، منها بلا شك إشكالية ما إذا كان غزو العراق من قِبل الولايات المتحدة وحلفائها له شرعيته من عدمه، فقد كان غزو العراق مجالاً للحديث في كل مكان. بل هناك بعض الاهتمام في وسائل الإعلام بإضفاء تفسيرات مختلفة على الأحداث البارزة، منها مثلاً ردود الفعل والتفسيرات المختلفة لانتخاب باراك أوباما من جانب الشعب الأمريكي، بل أيضاً معنى انتخابه للشعب البريطاني وبلدان أخرى حول العالم. إلا أنه رغم ذلك، وكما ذكرنا في الفصل الثاني من قَبل، فإن طريقة تنظيم وسائل الإعلام العالمية لا تسهل النقاشات المنظمة والمتعمقة عبر الحدود الوطنية، ويرجع ذلك إلى أن الأخبار تتعرض لأساليب مختلفة لغربلتها واختيار وتحرير ما يتماشى مع رغبة الجماهير التي تختلف تفضيلاتها وأذواقها من بلد لآخر. وفي مثل هذا الواقع من الاختلاف بين الشعوب، فمن الصعب تخيُّل كيف يمكن أن ينجح إتِّباع إعلام تجاري موحد – أي إعلام عالمي موحد – في جذب كل المشاهدين من بلدان مختلفة حتى وإن كان للمديرين التنفيذيين

لشركات الإعلام بالبلدان المختلفة هدف موحد باتباع سياسة إعلام موحدة عبر الحدود المختلفة. ففي ضوء حقيقة وجود لغات وثقافات مختلفة وبيئات سياسية متنوعة تفرض نفسها على الطرق التي يفضلها أفراد من بيئات مختلفة للوصول إلى وسائل الإعلام والأخبار، إضافة إلى وجود تفسيرات قد تصل إلى حد التعارض بين الوقائع التاريخية والتعارض في تفسيرات ظاهرة العولمة، فمن غير الواضح كيف يمكن أن نجعل جميع مَن في العالم مهتمين بمناقشة نفس الأمور والقضايا الأساسية عبر الحدود المختلفة.

رغم ذلك ، يرى البعض أن الإنترنت يوفر إمكانات جديدة لتشكيل المجال الجماهيري الدولي global public sphere. يقول جيمس براون إنه يتيح تفعيل ووجود ما يُطلِق عليه "جمهور الجماهير public of the public"؛ شريطة أن نعي أن إمكانات الإنترنت لن تُمكِننا من تفعيل نقاش مِن قِبل "جميع المتأثرين all-affected" بقضية أو إشكال ما، ولكنه يسمح بحرية تفاعل الجمهور بحرية وعدل مع موضوع النقاش، وإن حدث نوع من التداخل والتجاوز "leaky" في بعض الأحيان (Bohman,2007:77). كما يجب أن نعيَ أن الإنترنت لن يُمكّننا من التواصل بتطوير الإمكانات اللازمة لمجال الجمهور العالمي بحيث يكون قادراً على أن يكون آلية فعالة تحمل أفكار "جمهور الجماهير public of the publics"؛ رغم أنه بالتأكيد قادر على تخطي حدود، ورغم أن الحكومات في كل مكان تشرف على الإنترنت، ومن الممكن أن تحجب الوصول إلى بعض المواقع، إلا أنه من غير الممكن أن تغلقها تماماً. ويقول كاستيلز إنه من غير الممكن أيضاً فرض تنظيم على استخدام الإنترنت بحيث تُرفع قضايا قانونية على مَن يخالفون اللوائح المُنظمة لاستخدامه: فهناك حقيقة بسيطة تحكمنا هنا وهو أن العديد من الأفراد حالياً يستخدمون الإنترنت في أماكن عديدة مختلفة من العالم للعديد من الأغراض المختلفة التي قد توافق البعض وقد لا توافقه.

أضف إلى ذلك أن الإنترنت يوفر إمكانات للمشاركة عبر استخدامه لا تتيحها وسائل الإعلام غير الرقمية، مِن ذلك خلق مساحات على شاشات الإنترنت افتراضية حيث يساهم الأفراد بمدونات لإدارة مناقشات تتعلق بالقوائم البريدية ومنشورات المواقع، كما يمكن وضع بث مرئي وصوتي بآلية المنصة الصوتية " podcast"، وأيضاً وضع الصور الفوتوغرافية والفيديوهات للتواصل بين الناس أياً كان مكانهم في العالم. كما يقول كاستيلز أيضاً إن الإنترنت يسهل ما يُطلق عليه التواصل الجماهيري بين الناس أنفسهم mass self-communication: مقارنة مع وسائل الإعلام الجماهيرية الأخرى التي تقتصر على التواصل من طريق واحد يهيمن على إنتاجه وإدارته القليل يبثونه لجمهور عام يُتاح له عدد محدود من الاختيارات التليفزيونية أو الإذاعية ، بعكس التكنولوجيات الرقمية التي تمكن من التواصل الذاتي لجمهور من الأفراد يمكنهم أن يتحكموا بأنفسهم فيما يختارونه وكم أنهم أحرار في الكيفية التي يستجيبون بها بشكل تفاعلي مع كل مَن يفضلون التواصل معه أو مَن هو متاح (Castells,2009:55).

من ناحية أخرى ، يرى كاستيلز أيضاً أن إمكانات الإنترنت لا تزال متاحة بطريقة واضحة لبعض الشعوب مقارنة بشعوب أخرى لا تتمتع بتسهيلات الإنترنت أو يصعب عليها الوصول إليه. وهو يرى أنه حتى إن افترضنا أن التسهيلات الناتجة عن التقسيم الرقمي للإنترنت آخذة في التقلص تدريجياً بين أولئك الذين تصل إليهم خدمته بشكل منتظم ، من جهة ، وبين الذين لا تصل إليهم خدمته ، من جهة أخرى نتيجة الفجوة بين عالم المتحضرين والأغنياء والمتعلمين ، من ناحية ، والعالم الآخر من الفقراء وغير المتعلمين ومَن يقطنون المناطق الريفية ، من ناحية أخرى ، فإن قيمة الإنترنت حسب الرؤية المستقبلية التي تتمنى جعله آلية تقوم بدور "جمهور للجماهير public of publics " يجب النظر إليها بتحفظ وريبة (Castells,2009:62). هناك أيضاً

تساؤلات حول فعالية وفائدة اتصالات الإنترنت عن بُعد، حتى بين أولئك الذين يصلون للإنترنت بسهولة إذ إن أغلب التفاعل عبر الإنترنت شخصي في طبيعته، أي أنه يخدم مصالح الاتصال الشخصي، بل إن الضخامة المذهلة والتنوع في اتصالات الإنترنت لا يمكن الاستفادة منهما بسبب ضخامة الكم الذي يستحيل تغطيته مما يعني أن أغلب المشاركات لا يراها إلا عدد قليل من الناس، ويُستجاب لهذه المشاركات بعدد أقل من ذلك أيضاً. وحتى إن نظرنا إلى المواقع التي تتولى تنظيم هذه النقاشات السياسية بشكل واضح، فقد تبين من دراسة للباحثين كاميرتس وفان أودينهوف أن العديد من المشاركات في النقاش تأتي من عدد قليل من المشاركين من ذوي الفكر المتقارب؛ وحتى الإسهامات ذاتها لم تكن مرتبطة بشكل مباشر بالنقاش بين المشاركين في المنتديات إلا في حالات قليلة. بل يحدث عندما لا يتفق المشاركون وعندما تتسع المشاركات أن يحتدم النقاش ويعتدي البعض على الآخر بألفاظ غير متمدينة أو مهذبة، ويغيب بذلك بالتأكيد مبدأ ديمقراطية النقاش والجدل التداولي undeliberative، بل قد يصل الأمر إلى تبادل الشتائم والإهانات أكثر من الالتزام بنقاش ملتزم ومفصل لمواضيع النقاش (Cammaerts, B., and Van Audenhove,2005).

تكمن المشكلة الرئيسة في الفكرة المثالية في إنشاء مجال أو حراك الجمهور العالمي global public sphere ، على أية حال، في الهيكل الموجود حاليــاً للمؤسسات السياسية الدولية. فكما أوضح فرازر، ووفقاً لعمل هابيرماس في مؤلفه التحول الهيكلي للمجال|للحراك العام The Structural Transformation of the Public Sphere ، لقد تطور مجال|حراك الجمهور الوطني في بيئة وسياق ساد فيها التحكم النسبي للدولة على الاقتصاد الرأسمالي قبل ظهور الحركات الاجتماعية التي هدفت لنشر الدمقرطة. فإن أجرينا مقارنة بين المؤسسات السياسية الدولية وبين الدول السيادية، تبدو أولهما

ضعيفة؛ ومِن ثَمَّ فإن مجالات الجمهور العام الشرعية التي تتيح المشاركة - من حيث المبدأ - من قِبل جميع المتأثرين all-affectedبمشكلة معينة، لابد أن تؤسس كلا مِن قدرة المؤسسات الفاعلة المؤثرة، وأيضاً في نفس الوقت تكون قادرة على ترجمة الرأي العام إلى قانون وإدارة قادرة على تنفيذه لإحداث الضغط اللازم والفعال على تلك المؤسسات. بعبارة أخرى، بخلاف طبيعة مجال حراك الجمهور الوطني، فإن مجال حراك الجمهور العالمي لابد له مِن أن يتمكن من خلق ظروف معينة تتيح حدوث مشاركة مفتوحة في نقاش جماهيري عام على مستوى واسع المدى، وفي ذات الوقت، أن يخلق مؤسسات فعالة قادرة على الاستجابة والتأثير على غيرها على المستوى العالمي (Fraser,2007).

إن المؤسسات السياسية الدولية ضعيفة، ويمكن أن نرى ذلك بوضوح عندما نعلم أنه يجب عليها التفاوض بين الأهداف المثالية لاستمرار سيادة الدولة، من جانب، وبين مصالح وفوائد التعاون الدولي عبر حدودها، من جانب آخر. ويسيطر على صنع القرار في المؤسسات السياسية الدولية عملية صناعة وتفسير المصالح الوطنية national interests، سواء ينتج عن ذلك دول صغيرة تتعاون مع دول أكبر وأغنى لأجل أغراضهم الخاصة، واتخاذ قرارات يمكن تطويعها لتتناسب مع قدرات الدول المختلفة، أو لجوء الدول الأكبر قوة إلى الرشوة والتهديدات لتحقيق أهدافها. وليس هناك شك في أن أفكار الحكوموية العالمية يمكن تحديها وتغييرها كما حدث ذلك في الماضي. فهناك مثلاً الإمبريالية الجديدة ذاتها neo-liberalism التي تُمثل شكلاً من أشكال التغيير في ممارسات اقتصاد كاينيز Keynesian economics أو الاقتصاديات الكينيزية التي التزم بها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي IMF حتى السبعينيات من القرن العشرين. يقول ديفيد هارفي إنه من الصعب أن نحدد بدقة لما أصبحت الليبرالية الجديدة مهيمنة كنتيجة للتقلبات والتجارب الفوضوية التي تقاربت حقيقة

فقط كأرثوذكسية جديدة عند ظهور الاتجاه الذي تبنى التعبير شاع تحت تسمية إجماع واشنطن Washington Consensus في التسعينيات، ولكن النظريات الاقتصادية التي تم وضعها ونشرها من قِبل مراكز تفكير الجناح اليميني قامت بدور مهم للغاية في ذلك الشأن (Harvey,2005:13-31). ولذلك فمن الصعب تخيُّل أن الإجراءات غير الديمقراطية للحوكمة العالمية التي تأسست وفقاً لمبادئ الدولانية statist principles عقب الحرب العالمية الثانية يمكن أن تتغير بشكل جوهري بدون حدوث كارثة عالمية مماثلة.

تعتمد عولمة النقاش والجدل التداولي deliberative globalization على إدعاء صحيح ومطالبة بوجود تشريع ديمقراطي يترجم نفسه ويتجلى في ضرورة إجراء التشاور والتداول على نطاق واسع بحيث يتحقق خلق رضاء عام على صنع القرار العالمي. ولكن المشكلة فيها هي أنها ، كونها مثالية ، فإنها تبتعد كثيراً عن الممارسات السائدة في الوقت الحالي حتى تقنع ناقديها بأنها تقدم أساساً مُرضياً لسياسة العولمة. في الواقع، يرى نقاد النقاش والتداول الديمقراطي بأن الفجوة بين المثالية التي تهدف إليها الديمقراطية التداولية، من جهة، والواقع بحقائقه، من جهة أخرى، تشكِّل مشكلة لهذا المنهج يصعب تغييرها (Norval,2008). ولذلك لا يقدم تشريع ممارسات الحركات الاجتماعية العالمية – التي تصوغ منهجها الإصلاحي في ضوء مفاهيم عولمة النقاش والجدل التداولي إجابات تُرضي وتُجيب على نُقّاد المنظمات غير الحكومية NGO كقاصرة في تمثيلها وديمقراطيتها. ومن المفارقات، أن هذا ينطبق بشكل خاص حيثما يُكتب لها النجاح في تعديل التنظيم العالمي الذي هو الهدف الرئيس للعديد من المنظمات غير الحكومية NGOs.

العولمة المشروطة Conditional globalization

كما لاحظنا آنفاً في هذا الفصل، عند مواجهة صعوبات دمقرطة المؤسسات السياسية العالمية، أبدى البعض الرأي القائل إنه من الأهم أن نركز على الديمقراطية داخل الحدود القومية للدول. فبالإضافة إلى العجز الديمقراطي في المؤسسات الدولية القائمة، فمستوى الأمة فقط هو الذي يمنح شعورًا كافياً بما عليه الجماعة السياسية الواسعة التي تغطي كافة أطياف الشعب، ولا يقتصر الأمر فقط على أولئك الذين يتبنون السياسات الراديكالية لجعل الديمقراطية تتصف بفاعلية أكثر. لقد تحققت الديمقراطية التي تركز على تحقيق إنجازات substantive democracy في مثل هذه الظروف في الماضي، وقد تمثل ذلك في سياسات إعادة التوزيع – توزيع الثروات – التي تبنتها دول الرفاهية بعد الحرب وكذلك توسيع مدى حقوق المواطنة بحيث تصل إلى مجموعات كانت في السابق محرومة من تلك الحقوق المدنية (Calhoun,2007؛ Turner,2002). فإذا افترضنا السماح بأن يكون ذلك المجتمع القومي مدنيا بدلاً من أن يكون مبنياً على أساس عِرقي، فإن المشكلة الرئيسة لتلك المجادلات البرجماتية – التي تراعي واقع الأمور – أنها لا تعالج ظلم الإجراءات غير الديمقراطية على المستوى الدولي والتي – كما رأينا – تؤثر كثيراً على أناس يعيشون في بعض الدول، ولا تؤثر على أناس آخرين في دول أخرى. وليس لديهم أيضاً ما يقدمونه من أطروحات تتعلق بكيفية المعالجة الديمقراطية لتلك القضايا التي لا تقتصر ولا تتوقف عند الحدود الإقليمية. ويـبـدو أن تلك الآراء تلمح إلى شكل من أشكال فرض سياسة الحماية الاقتصادية على أقل تقدير: مثل إغلاق الحدود أمام التجارة الحرة وخاصة صور التبـادلات المالية وتبادل السلع، والعمالة، والأبحاث، والتنمية عبر الحدود داخل

الشركات متعددة الجنسيات. ولكن هذا كله لم يناقش أهمية العولمة لاقتصاديات الدول النامية، وكذلك قضايا انتهاكات حقوق الإنسان وغيرها من أشكال الظلم.

وكأحد مبادئ الشرعية الديمقراطية، فإن العولمة المشروطة تنطوي على فكرة تشبه المبدأ الوقائي للحركة البيئية التي عبر عنها أنطوني جيدينز بالحكمة القائلة "أن أكون آمناً أفضل من أن أصبح نادماً" (Giddens,2009:57). وبالرغم من أن الديمقراطية بشكلها الحالي على المستوى القومي بعيدة عن أن تكون في أفضل صورها المثالية، إلا إننا يجب أن نحافظ على ما جري إحرازه وما هو قائم فعلياً وجرى تحقيقه، كما يجب مقاومة أو رد تلك السياسات الدولية التي تحاول تقويضها. ويجب تشجيع عمليات العولمة فقط إذا كانت تعمل على تحسين ظروف المساواة داخل الدول وخارجها. ويتضمن هذا – كحد أدنى- بناء وتقوية قدرات الدولة في دول العالم النامي لتحسين احتمالية تفعيل القادة المنتخبين لحقوق المواطنة وتوسيع نطاقها. ولأن العولمة المشروطة تركز على الغرب، فإنها تبرر أنشطة الحركة الاجتماعية العالمية التي تحاول إقناع هؤلاء الذين يعيشون داخل الدول المُعَولِـمة لغيرها من دول أخرى internationalizing states أن يعلنوا عن رضائهم عن السياسة الدولية التي تسعى إلى إزالة بعض مزايا وفوائد العيش في الدول الكبرى الغنية، على أن يصحبه العمل لصالح أولئك الفقراء، وهم يمثلون أغلبية سكان العالم.

ويشكِّل مبدأ العولمة المشروطة – رغم أني لم أره أبداً منصوصًا عليه بوضوح كما عرضناه – الأساس الذي قامت عليه حملتان في الآونة الأخيرة استهدفتا السياسيين في تلك الدول الثرية المُدَوِّلة لمنظومة العولمة، وهي أكثر الدول تقدماً وتطوراً، كما أنها تتمتع بتمثيل دولي يفوق غيرها من الدول. وفي مثل تلك الحملات، يستخدم النشطاء وسائل الإعلام القومية للضغط على السياسيين ومحاولة التأثير عليهم لوضع سياسة

دولية تقلل من الآثار غير الديمقراطية للمؤسسات السياسية الدولية داخل الدول النامية. وخير مثال لتلك الحملات هي الحملة المستمرة تحت اسم " الدعوة العالمية للعمل ضد الفقر Global Call to Action against Poverty". في عام ٢٠٠٥، قامت هذه الحملة بالتنسيق بين المنظمات غير الحكومية في أنحاء أوروبا، والولايات المتحدة وجنوب إفريقيا للضغط على مجموعة الثمانية الكبار (G8) والأمم المتحدة لتغيير القوانين الدولية الخاصة بالدين، والمساعدات، والتجارة التي خلقت في الدول الفقيرة ظروفاً جعلتها أكثر فقراً وبؤساً. وقد طالب النشطاء ، حكومات مجموعة الثماني الكبار على الأخص بزيادة المساعدات وفاءً بوعودها التي قطعوها على أنفسها ولم تترجم إلى حقيقة وواقع منذ السبعينيات من القرن العشرين ، وكذلك إسقاط الديون غير العادلة والمعرقلة لاقتصاديات الدول النامية ، وإضفاء الطابع المؤسسي على نظام العدل التجاري : مما يعنى إنهاء الدعم على السلع الزراعية في الاتحاد الأوروبي وأمريكا الشمالية ، وإنهاء إغراق أسواق العالم بالفائض نتيجة لسياسة إغراق السوق ، وكذلك ضرورة إلغاء التعريفة الجمركية على السلع المُصنعة والمستوردة من الدول النامية. وقد حازت هذه الحملة على شهرة واسعة الصيت في بعض الدول، وبخاصة في المملكة المتحدة، حيث عُرفت بحملة "اجعلوا الفقر شيئاً / كلمة من الماضي Make Poverty History"، وفي هذه الحملة استعانوا بالمشاهير من النجوم وغيرهم لإنجاز نوعٍ من التغطية الإعلامية الشاملة والتي كثيراً ما واكبت الانتخابات الوطنية أو الأحداث الرياضية المشهورة، وبلغت ذروتها عن طريق إحياء ثماني حفلات موسيقية بُـثت على الهواء مباشرة عبر العالم (Nash,2008). كما كان هناك مثال آخر للعولمة المشروطة نجدها في تلك الحملة طويلة الأمد من قِبل جمعيــة المطالبة بضريبة على الصفقات المالية لمساعدة المواطنين ATTAC من أجل إدخال وتفعيل ضريبة توبين Tobin Tax التي

تطالب بفرض رسوم بسيطة على كل صَفقة تمويل أجنبية حتى يمكن إيقاف تدفقات التمويل عبر الحدود؛ وفي نفس الوقت، تقوم بجمع الأموال لصالح الدول النامية. كما يجب جعل وسائل الإدارة الديمقراطية للاقتصاديات الوطنية أسهل في كل مكان، وفي نفس الوقت يستفيد الذين يعيشون في الدول النامية إلى حد كبير من خلال الأموال التي تُجمع - إلا أن كل هذا يتوقف على كيفية توزيع هذه الأموال (انظر: Cassen,2003).

وتظل إستراتيجية العولمة المشروطة دائماً محل جدال ونقاش، فمن الصعب تقييم الآثار الفعلية لتلك الحملات التي ركزت على الدول الغربية المُدوِّلة لعملية العولمة في غيرها من البلاد على أساس ظروف الديمقراطية التي تسود أماكن أو بلدانًا أخرى. أحد الأمثلة على هذا الجدال هو استخدام قانون الادعاءات الخاص بالمهاجرين Alien Tort Claims Act بمحاكم الولايات المتحدة. فعن طريق استخدام ذلك القانون الغامض الصادر منذ القرن الثامن عشر استطاع النشطاء في مجال حقوق الإنسان أن يقاضوا الشركات متعددة الجنسيات لتورطها في انتهاكات حقوق الإنسان التي قاموا بها في أماكن أخرى خارج الولايات المتحدة. ويهدف النشطاء من هذا العمل إلى عدم تشجيع تكرار مثل هذه الانتهاكات في المستقبل؛ فإلى جانب التكاليف الباهظة لرفع القضايا بالمحاكم والتي تستغرق فترات طويلة للغاية، فهناك أيضاً خوف من جانب المديرين التنفيذيين بالشركات متعددة الجنسيات من مقاطعة المستهلكين الغاضبين للسلع التي تنتجها شركاتهم. وتدعم إستراتيجية العولمة المشروطة هذه الأنشطة التي من خلالها تستخدم حركة حقوق الإنسان إمكانيات الدولة بالولايات المتحدة لصالحها لمنع الشركات من التواطؤ ودعم الممارسات القمعية وغير الديمقراطية في الدول الأخرى. ولقد رحبت حركة حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم بهذه الإستراتيجية. على سبيل المثال، حين أُتُهمت شركة يونوكال Unocal (وهي

شركة نفط كان مقرها بولاية كاليفورنيا الأمريكية) بالتواطؤ مع حكومة بورما لاستعباد، واغتصاب، وقتل الفلاحين القاطنين في منطقة يادانا Yadana لتسهيل عملية بناء ومرور خط أنابيب خاص بالشركة بتلك المنطقة، جرى تسوية القضية بطريقة ما خارج دائرة المحكمة لمنع استماع هيئة المحلفين الفيدرالية بأمريكا للقضية في عام ٢٠٠٣ (Nash,2009a). قضية أخرى شائكة يُنظر فيها حالياً بمحاكم الولايات المتحدة قامت برفعها المنظمات غير الحكومية في جنوب أفريقيا (خولوماني Khulumani) ضد بعض الشركات مثل كوكاكولا، وبنك باركليز، وبنك أمريكا والتي كانت تعمل هناك في أثناء فترة التمييز العنصري. إلا أن حكومة جنوب أفريقيا قامت بالاعتراض على القضية مُدعية أن عملية التصالح وإعادة الإعمار يتطلبان التناسي والتغاضي عن كل انتهاكات كانت قد جرت في تلك الفترة السابقة من التمييز العنصري لأن إثارة مثل هذه القضايا يهدد استقرار الديمقراطية أكثر من تقويتها في الظروف الجديدة بجنوب أفريقيا آنذاك ، ولأن ذلك أيضاً ينقض القرارات – قرارات العفو والتسامح – التي تعكس إرادة الشعب ، كما أن إثارة تلك القضايا يؤدي أيضاً إلى تثبيط الاستثمار في الدول الفقيرة التي لها سجلات حقوق إنسان بعيدة عن المثالية ، ولكنها رغم ذلك بحاجة لتشجيع الاستثمارات لأغراض التنمية بالبلاد (Joseph,2004).

وهنالك خطورة ناجمة عن أن الحملات التي تركز بشدة على مبدأ العولمة المشروطة تستهدف الدول التي تتمتع بتمثيل عالٍ في منظمات العالم وهي أيضاً دول من أكثر الدول تطوراً بل هي المدوِلة لغيرها من دول أقل نموا وتقدماً، ومن ثَم فهناك خطورة في أن تفقد هذه الحملات المزايا الناشئة عن التواصل مع من يُفترض أن يساعدوهم في تقوية أصوات الديمقراطية في الدول النامية. كما قد يفرض أصحاب تلك الحملات العزلة على أنفسهم بتركيزهم فقط على أنشطتهم، ويتجاهلهم بناء

شبكات قوية عابرة للحدود مع الشعوب في الأماكن التي يستهدفونها. وبالاستمرار في هذه الطريقة، فهناك دائماً خطورة ألاَّ تُحدث هذه الحملات تحسناً في الظروف الديمقراطية بالدول الأخرى، بل قد تزيدها سوءاً. فعلى سبيل المثال، كلما أضحت حملة (اجعلوا الفقر شيئاً من الماضي Make Poverty History) أكثر شعبية في المملكة المتحدة، كلما فقدت الحملة قوة تواصلها مع الشبكات العابرة للحدود التي تأسست على نطاق واسع من خلال الكنائس والنقابات في أفريقيا والتي على أساسها جرى بناء النداء العالمي لمكافحة الفقر. ورغم أن الحملات أدت إلى تعليم أعداد كبيرة من الأفراد بأمور الاقتصاد السياسي العالمي كالاهتمام بالمساعدات، والتجارة، والإعفاء من الديون في أوروبا وأمريكا الشمالية، إلا أن تلك الأصوات لم يُستمع إليها على الإطلاق في وسائل الإعلام الجماهيرية خلال الحملة. وفي الحقيقة، فقد عكس تمثيل هؤلاء الذين كان من المفترض أن تساعدهم الحملة تمثيلاً هزيلاً، بدا وكأنه مغلق على ذاته (Stevenson,1999,2007).

بالرغم من ذلك ، فإن الأمر الأكثر إشكالية لهذه الحملات هو عدم تمكّن كل من دعوات النداء العالمي لمكافحة الفقر وجمعية المطالبة بضريبة على العمليات المالية لمساعدة المواطنين في إحراز أي تقدم على الإطلاق. وهنا يقول البعض إنه من السذاجة أن نتوقع من الدول الكبرى الغنية أن تتنازل عن مصالحها ومنافعها الناتج عن التمثيل الكبير لها في المنظمات الدولية بمراعاة الدول الأصغر والأفقر (Monbiot,2005). على أية حال، يُتوقع أن تواجه أية حملة تريد دمقرطة الهياكل الدولية نفس المشكلة: فكيف لأي ديمقراطية دولية أن تنجح إذا لم تتنازل الدول الثرية عن بعض امتيازاتها على الأقل؟ ومن هذا المنطلق، يبدو أن نشطاء حملة (اجعلوا الفقر شيئاً / كلمة من الماضي) لديهم الحق في ادعائهم أن إقناع الدول المنتفعة من فقر وبؤس الدول الأخرى بالتوقف عن ذلك هو أمر مماثل لمحاولة إلغاء العبودية أو إنهاء التمييز العنصري في الماضي. ومن

ثَمَّ، فلا يمكن لحملات الديمقراطية العالمية أن تكون فعالة إلا عن طريق ممارسة ضغط أكبر على الدول الأقوى والأغنى في المؤسسات السياسية الدولية. ويتضمن مبدأ العولمة المشروطة العمل من خلال جمهور الناخبين في تلك الدول لمنع أو عكس السياسات الدولية التي تجعل دولاً ما بعد مرحلة الاستعمار تحظى بنوع من التساهل أو الاستثناء بأن تكون أقل مُساءلة ديمقراطياً لمواطنيها. إنها بالتأكيد إستراتيجية واعدة من منظور الشرعية الديمقراطية، ولكن كيف تكون ناجحة عند تطبيقها على أرض الواقع عملياً ؟ هذا تساؤل وقضية أخرى.

(٤ , ٥) الديمقراطية والسياسة الثقافية

Democracy and Cultural Politics

لا تقتصر دراسة الظواهر الاجتماعية بعلم الاجتماع على تحليل تفاعلات اللقاء وجهاً لوجه ، إذ يتطلب التحليل الاجتماعي أيضاً استخدام تحليل آخر يُشار إليه في بعض الأحيان باصطلاح يُطلق عليه "تقسيم تفكير مجتمع ما إلى شرائح slab thinking " توضع بعضها إلى جانب بعض في منظومة تذكرنا بتنظيم شرائح البلاط بحجرة أو بيت ما بجوار بعضها ببعض؛ لتُعطي لنا أشكالاً معينة : ويتضمن ذلك النوع من التحليل اصطلاحاً آخر يُطلق عليه " إطلاق تسميات naming " أي إطلاق تسميات معينة على سلوكيات وطُرق تفكير اجتماعية يتصف بها مجتمع أو ثقافة ما بحيث يمكن من خلالها تحديد وتوضيح الفروق بين أقسام الحياة الاجتماعية بهدف إجراء تنظير ودراسة تشرح لنا كيف يرتبط بعضها ببعض في المجتمع أو الثقافة محل الدراسة. ورغم أن تشريح تفكير ثقافة ما بهذه الطريقة – slab thinking – يُـعد أداة اجتماعية مهمة لتحليل مجتمع ما، فمن المهم ألا نخطئ بأن نخلط تلك التقسيمات أو التسميات لشرائح الواقع الاجتماعي على أنها تُمثل وتحدد حقيقة الواقع الاجتماعي ذاته. فهذه مجرد تسميات لتمييزات تحليلية يمكن أن

تصف أنماط تفكير ثقافة ما، وقد تكون تلك التسميات أحيانا قريبة من تلك المستخدمة من قِبل أفراد المجتمع نفسه عند تسميتهم أو وصفهم لصور سلوك اجتماعي ما، وفي أحيان أخرى قد يطورها ويستخدمها المنظرون لأنماط السلوك الثقافي بطرق تختلف عن استخدامات أبناء مجتمع ما بهدف تلخيص ووصف مجموعة من العلاقات الاجتماعية تتصف بها ثقافة ما. ورغم أننا في هذا الكتاب وخاصة في هذا الفصل نتناول عددًا من تلك الشرائح – أي ظواهر سلوك اجتماعي يتسم بها مجتمع ما – وقد أطلقنا عليها هنا دول أو دويلات states، المجتمع المدني civil society، الحركات الاجتماعية social movements وما إلى ذلك من تسميات أخرى، فمن المهم أن نتذكر أن هذه لا تُمثل بكل دقة مادة الواقع الاجتماعي وحقيقته. وهنا نود أن نعيد تذكير القارئ بالنقاش الذي سبق لنا عرضه مِن قَبل في الفصل الأول. لقد ذكرنا في الفصل الأول أن الحقيقة أو الواقع الاجتماعي ينشأ ويستمر في حالات من التفاعل وجهاً لوجه بين الذين تشملهم عملية التفاعل هذه، وقد يشترك في عمليات التفاعل أيضاً عناصر وسيطة أخرى؛ وعند عملية التلاقي والتفاعل هذه يقومون باستخدام تلك المعاني الاجتماعية وأيضاً تعديلها بهدف التعامل مع أمور حياتهم، بل يقومون أحيانـاً بإجراء تغيير وتحويل لهذه الأمور في روتين حياتهم. وبهدف تمييز بعض هذه التفاعلات الاجتماعية وتحديد السمات المشتركة بينها التي تجعلها مختلفة عن سمات أخرى، فإن علماء الاجتماع إضافة إلى أعضاء آخرين بالمجتمع – ومن ضمن هؤلاء نشطاء الحركات الاجتماعية – يستغرقون في إجراء تحليلات للتصرفات الاجتماعية أو الثقافية، ثم ينتقون بعض تلك السمات التي تميز شريحة إجتماعية من الناس عن غيرهم، وهو ما نناقشه في هذه الصفحات. وهم بذلك يقدمون خارطة دقيقة – بدرجات تختلف في دقتها – لشرائح المجتمع، إلا أن هذه الخريطة تكون

دائماً بحاجة إلى تنقيح مستمر لتوجيه فهمنا لتلك السمات الثقافية، كما توجهنا إلى العمل المناسب نحو التعامل مع تلك السمات المميزة لشرائح المجتمع المختلفة.

بعبارة أخرى، من المهم هنا أن نتذكر ونعي دور السياسة الثقافية. من خلال هذا الكتاب، ألقينا نظرة على السياسة الثقافية للحركات الاجتماعية، وخاصة أهميتها في الاعتراض وإعادة بناء الأفكار التي تؤسس وتبني النماذج القائمة للمواطنة والعولمة. إن بعض الحركات الاجتماعية تكون فعالة فقط عن طريق استخدام الإقناع؛ فهي تخلق من خلال وجهات نظرها تغيرات تضرب بجذورها العميقة وتأثيراتها البعيدة في المجتمع، وتساعد على إعادة تعريف المصالح التي تحكم المجتمع، ومِن ثَم إعادة تشكيل العلاقات الاجتماعية الهرمية في المجتمعات. تلك هي وجهات النظر الجديدة والعميقة التأثير التي تبدل وتغير في وقت ما كيفية تعريفنا لأنفسنا وكيف ننظر ونقيم الآخرين، كيف نبني أو نحطم العلاقات الاجتماعية، وكيف ننظم حياتنا المشتركة حتى وإن استغرق إحداث تلك التغيرات وقتاً طويلا، وكان لها نتائج وتوابع غير متوقعة لا يُلقى إليها بالاً أو ينتبه لتأثيراتها العميقة على المجتمع.

إن السياسة الثقافية للحركات الاجتماعية لا تحترم الحدود بين الدولة والمجتمع المدني، والحدود بين الجمعيات القائمة على المتطوعين من جهة وواقع السوق من جهة أخرى، أو العوامل الوطنية ومدى انسجامها مع العوامل الدولية. في الواقع، فإن شبكات الحركات الاجتماعية العالمية نفسها تعبُر كل هذه الحدود وتتجاوزها، كما يحدث نفس الشيء بالنسبة لإنتقال الأفكار والطرق المبتكرة لرؤية العالم من وجهات نظر ينشرونها. وبذلك تقوم الحركات الاجتماعية بالإقناع وتشكيل جماهير جديدة من خلال تطوير معارف جديدة وبدائل حلول لمشاكل ألفها الناس فأصبح يُنظر إليها بتفاعلات إجتماعية روتينية من خلال النقاش؛ فهذه الحركات الاجتماعية تثير الإشكاليات ولا تدفنها أو

تتجاهلها لطغيان النظرة التقليدية على طرق التعامل مع مشكلات المجتمع. إن هذه الحركات الاجتماعية تُعد جمهورًا له منطقه وطريقة مجادلته المنطقية التي يشكلون من خلالها مسارات معارضة ونماذج بديلة للتنظيم، كما يوسعون مساحة الحدود لأنواع جديدة من التفكير والنقاش في وسائل الإعلام الرئيسة. ومن هنا فإن تلك الجماهير المعارضة التي أقامتها الحركات الاجتماعية لا تنسجم ولا تتوافق أبداً مع المطالبات المثالية لديمقراطية النقاش والتداول الجدلي deliberative democracy. إنهم دائماً منقسمون في آرائهم، ويدفعهم ويثيرهم عادة للقيام باعتراضاتهم أناس تتسم أصواتهم باللاعقلانية والعواطف المفرطة، ولا ينطون تحت أي مظلة تعبر عن آرائها بمساحات المجتمع المدني. وبالنظر إلى ما تستهدفه الحركات الاجتماعية غالبــًا من دِول - على الأقل في بعض جوانب توجيه ذلك الاستهداف - بهدف استخدام امتيازاتها الخاصة لجعل القانون يستند إلى قوة الدولة ولحث الدولة على إعادة توزيع الثروة، فقد يجري التفكير في استغلال قِوى الجماهير المعارضة حسب مقترح الباحثة نانسي فرازر لأن شبكاتها قوية إذ تمتد إلى مكاتب إصدار القرار بالدولة مقارنة مع الجماهير المعارضة الضعيفة التي تمتد شبكاتها فقط داخل المجتمع المدني (فرازر Fraser,1997). وعند النظر إلى الشبكات القوية للحركات الإجتماعية، فإن تلك الحركات تخاطر دائماً عند التعاون مع الأحزاب السياسية المهنية والمنظمات غير الحكومية، وفي واقع الأمر، يمكننا أن نصف المسار الذي يتبعونه عادة: يبدأ مسارهم بالحشد على مستوى الطبقات المثقفة المتوسطة والعادية، وتتطور هذه الحركات الاجتماعية من خلال سلسلة من الاحتجاجات، مخلفة وراءها إرثًا من المنظمات التي التزمت ببعض مهام الحركة للحث على إجراء الإصلاح من خلال إمكانات السياسة والتشريع (Tarrow,1998). إضافة إلى إيجاد نقاط احتجاج تصل إلى درجاتها القصوى في الاعتراض، فإن تلك الحركات الاجتماعية تخلف أيضاً وراءها شبكات حركات اجتماعية

أقل وضوحاً ولا تتمتع إلا بقوى صغيرة إلا أن فائدتها هو أن تحافظ على بعض مظاهر الجمهور المُعارض الذي يعبر عن معارضته خارج المؤسسات السياسية العامة. وقد يكون الأمر الأهم، أن تلك الحركات الاجتماعية تُحدِث تحولاً في الحياة الاجتماعية، وتخلف وراءها سياقاً ثقافياً قد تغير كثيراً إذ تبرز فيه قضايا جديدة يجب مناقشتها والتجادل بشأنها من أجل الوصول إلى حلول لها.

هذا الإرث المستمر لا نجد له سياقًا أكثر وضوحاً إلا في النتائج التي تمخضت عن نضال الحركة النسائية. إن الحركات النسوية لها تأثيرات أقل مباشرة وقوة نسبياً على تغيير سياسات الدولة في ديمقراطيات الغرب الليبرالية (مع استثناء ملحوظ في إسكندينافيا)، رغم أنها أخرجت لنا ونتج عنها ظهور عدد كبير من المنظمات غير الحكومية، كما حققت الحركة النسائية وجودها ونجاحها داخل الأحزاب السياسية الرئيسية. كما تركت الموجات العديدة للحركات النسوية وراءها إرثًا من المنظمات في السياسات الرئيسية التي تحاول الإبقاء على قضايا الإصلاح في تلك المؤسسات "حية live" لا تنطفئ جذوتها. ولكن الحركة النسائية كانت أكثر تأثيراً على قضايا تغيير أو تبديل الهويات والقضايا التي تتعلق بالأعمال الروتينية للحياة اليومية. ورغم أنه من الصعب أن نحصر بدقة آثار الحركات النسوية وتأثيرها على حياتنا مقارنة بالتغيرات الأخرى التي حدثت في المجتمع وعلى حياتنا، فمن المهم أن ننظر فقط إلى ما حدث في طبيعة العلاقات بين الجنسين منذ الستينيات كما عكستها الأفلام، والكتب، وبرامج التلفاز آنذاك ونقارن ذلك بما هو عليه الحال الآن - دعنا مثلاً نتذكر كيفية عرض العلاقات بين الجنسين قبل الستينيات، فلم يكن المقصود آنذاك أن تُقدم الأفلام للمشاهد عروضاً ساخرة لتلك العلاقات - وذلك لندرك أن تعريف المرأة في المجتمع المعاصر قد تغير تماماً. فنحن لا نرى الآن عروضاً توحي لنا بأنه من المفترض ببساطة أن تضحي جميع النساء برغباتهن

الفردية لمجرد أنه من المفترض في المرأة أن تكون زوجة وأماً طيبة، وأن ذلك السلوك هو المُتوقع منها إذ لا حياة لها إلا بتفويض من الزوج، وأن دورها لا يتجاوز رعاية الأطفال والزوج؛ كما لم نعد نرى عروضاً للأفلام تُظهر خضوعها للرجل وإذعانها له خاصة أمام الناس وبين العامة مُقابل حمايته لها وإظهار شهامته. إن ما جرى من تغييرات نتيجة كفاح الحركة النسائية لا يمكن إدراكه واضحاً ومحسوساً في فترة قصيرة فآثاره لا تُدرك إلا على المدى الطويل، ورغم ذلك فتلك التغييرات حقيقية للغاية – خاصة في حضارة الغرب – وواقع جديد نعيشه. ومما لا جدال فيه أن هناك خلافاً يشمل دور تمثيل المرأة لنفسها وكذلك الأمر بالنسبة لدور الرجل وفهمنا الشخصي لموضوع نوع الجنس وتفاصيل العلاقات بين الجنسين، إلا أن تغييرات عميقة قد جرت في طبيعة تناول هذه القضايا لجميع جوانب حياتنا كنتيجة للحركة النسائية الاجتماعية. ودعنا نتذكر، مثلاً، التعبير المشهور – في ثقافة الغرب – عندما تدافع أنثى عن حقوق المرأة قائلة "أنا لست من نشطاء الدفاع عن المرأة وحقوقها، ولكن ... I am not a feminist, but" وهذا التعبير له كلمات تملأ ما فيه من الفراغ يعرفه أهل الثقافة الغربية ، ويوحي التعبير الجريء بمطالبة الأنثى في الحضارة الغربية بالمساواة الكاملة مع الرجل والحرية في كل الاختيارات بأسلوب جريء لم يكن من الممكن أن نتصور صدوره من في أي امرأة قبل ظهور الحركة النسائية في الستينيات من القرن العشرين.

كانت الحركات الاجتماعية الأخرى أيضاً فعالة للغاية. فحركة حماية البيئة كان لها أيضاً تأثيرٌ له أصداء واسعة يصعب رؤيتها ملموسة وذلك مِن خلال نجاحها في وضع التغير المناخي في أجندة الأحزاب السياسية والحكومات في كل مكان، وكذلك وجود تمثيل لها الآن في العديد من المنظمات العلمية والسياسية. ولكن التأثير الأكبر قد نراه في التغير الذي نلمسه في إدراكنا أننا نحيا على كوكب موارده محدودة التي قد نصيبها بأضرار

لا يمكن إصلاحها نتيجة إهمالنا لبيئة وطبيعة ذلك الكوكب. إن تأملاتنا لِما يمكن أن نُحدثه من أضرار للبيئة ، وتفكيرنا في أسباب عواقب التغير المناخي ونتائجه له أثره في أداء عملنا وكيفية تمتعنا بالبيئة حولنا ؛ فمن الصعب تجنب معرفة الاحتمالات والخيارات التي نستطيع من خلالها أن نغير روتين حياتنا اليومية ، ومن الصعب أيضاً أن نتجنب التفكير بشأن ما نستهلكه فقد يكون ما نستهلكه قد أضر بالبيئة ، ونفس الأمر يحدث عندما نفكر في استخدامنا لوسائل النقل ؛ كما نتساءل عن المدى الذي من خلاله يمكن أن ندعم ونوجه الاقتصاديات القومية تجاه النمو دون أن نضر بالبيئة ، وهل علاقتنا بالحيوانات والريف وما إلى ذلك تُراعى فيها صحة البيئة وحمايتها. ورغم أنه لا توجد إجابات لا يمكن أن تخلو من الجدل -كما هو الحال مثلاً عند استعراضنا لمطالب الحركة النسائية - فإن مجرد وعينا بأن تلك القضايا تتطلب الانتباه إلى أهمية معالجتها هو في ذاته دليل على زيادة وعينا بالأهمية السياسية لهذه الأمور. فهي مشكلات لا يمكن حلها ببساطة من قِبل الدول فقط، ولا هي قضايا تتطلب مجرد إيجاد لوائح تنظيمية وطنية أو حتى دولية، أو يمكن علاجها عن طريق إيجاد أسواق تراعي المصلحة الشخصية للمستهلك. إنها قضايا تتطلب تحولاً كاملاً لفهمنا للكيفية التي نحيا بها حياتنا، وما هي طبيعتنا نحن. فالمشكلات البيئية يمكن فقط معالجتها إذا أصبحت الصورة التي نرى بها أنفسنا مرتبطة ارتباطـًا جذرياً بالأمور الروتينية في حياتنا اليومية التي تحمي الكوكب بدلاً من أن تدمره. وفي هذا الشأن، يمكننا أن ندعي أن السياسة على مستوى الدولة سوف يُكتب لها النجاح فقط إذا ارتبطت بإجراء تحولات جذرية في جميع علاقاتنا الاجتماعية.

أخيراً ، فإن حركة العدالة العالمية the global justice movement - وهي حركة أحدث في وجودها ومولدها من الحركة النسوية والحركة البيئية - لم تحظ بعد بنفس درجة التأثير الشعبي مقارنة بالحركات الأخرى، إلا أنها هي أيضاً مطالبة بإجراء تحولات مماثلة

في وجهات نظرها. فإضافة إلى معالجة الاحتمالات المرتبطة بمد حقوق الإنسان من خلال اللوائح والتنظيمات القانونية بطرق مختلفة، فعلينا أيضاً أن ننظر لأنفسنا بطريقة مختلفة كأعضاء مسؤولين بالمجتمعات السياسية المحلية والوطنية والعالمية، مع الوفاء بالتزاماتنا تجاه الأعضاء الآخرين بتلك المجتمعات وكذلك الحقوق المصاحبة لذلك. ومرة أخرى نقول إنه حتى إذا أصبح العديد منا أقل تنقلاً من مكان لآخر، وأكثر استقراراً بمحله أو مكان معيشته نتيجة نمو الوعي البيئي، فهذا سينطوي على تحول في الهوية الشخصية تتعلق بكيفية ارتباطنا وعلاقتنا بهؤلاء الذين يعانون على بُعد منا "distant suffering" – المعاناة عن بُعد – وبأولئك الذين يتنقلون عبر الحدود بحثـًا عن العمل أو للهرب من الحروب والاضطهاد. إن ذلك سيتطلب أيضاً إعادة تقييم|تقويم جوهري لأولوياتنا في الغرب خاصة لأن حركة العدالة العالمية – مثلها مثل حركة حماية البيئة – تطالب بالتأكيد بترشيد الاستهلاك وتقليله. فإذا أصبحت المواطنة أكثر مساواة داخل وبين الدول، وفي نفس الوقت، إذا انتهى الاستغلال الذي تشترك فيه الدول الغربية من خلال رفع مستوى المعيشة هنا في العالم الغربي، فستبقى تساؤلات أو أسئلة جادة بحاجة للإجابة عليها تدور حول قضية حماية البيئة sustainability ومدى صحة تعاملنا معها في الحياة، فالأغلبية يتعاملون معها وكأنها أمر عادي ومسلم به، لا يجب أن يُكترث به.

في هذا الكتاب ، كان جُل اهتمامنا منصباً فقط على السياسة الثقافية للحركات التقدمية المطالبة بالمساواة. هذه الحركات بطبيعتها تسعى لدمقرطة غيرها من خلال فتح المجال أمام تساؤلات تهتم بالكيفية أو الكيفيات التي يمكن أن نعيش بها الحياة والتي بدت كما لو كانت استقرت كيفياتها في أنفسنا وثبتت على أنها مفروغ منها بحيث لا تقبل التغيير، كما تشمل عملية دمقرطة الغير إجراء نقاشات لأمور يحتمل حدوثها أو من الضروري إجراؤها عبر جماعات وسياقات اجتماعية مختلفة. وتبرز أمور وقضايا يجب على

كل فرد أن يتخذ قراراته بنفسه بشأنها، وفي مثل هذه الحالات فعلى كل فرد أن يشارك في النقاشات المستمرة لكيفية حل التساؤلات الأساسية أو التجادل في كيفية حلها. وفي هذه الحالة، فإن الأسئلة التي تثيرها قضية السياسة الثقافية يجري مناقشتها ونقدها بطريقة ديمقراطية، حتى وإن كان بعض الأفراد والجماعات أكثر لباقة ووضوحاً من غيرهم، أو كانوا أفضل تنظيماً، أو سمحت الظروف لهم أن يضعوا ويعبروا عن وجهات نظرهم بشكل أفضل بحيث تتقبل الأغلبية تعريفاتهم وعرضهم للقضايا المطروحة.

إن السياسة الثقافية للحركات التقدمية تميل في إتجاهاتها إذن إلى وجود درجة أكبر من التعددية، فقد أدى تأثيرها في الديمقراطيات الليبرالية إلى فتح مواقع لمجادلة الأطراف الأخرى وللإبقاء على مواقع المجادلة والطعن هذه مفتوحة تتنافس مع غيرها من آراء وإتجاهات. ويعود جزء كبير من نجاحها في ذلك إلى أن هذه الحركات قد تشكلت بهدف مقاومة التفسيرات المهيمنة على طُرق وكيفية تنظيم المجتمع، كما جرى صياغتها وتنفيذها مِن خلال سياسات وقوانين كانت ظالمة أو متهاونة آنذاك، وانعكس ذلك الظلم في نتائج سياساتها وعواقبها. ومرة أخرى نقول إن الحركة النسوية - في الغرب خاصة - بدت وكأنها مثالية في الوصول إلى أهدافها، فرغم المخاوف من اتهامها بالخروج عما كان يُعرف بالسياسة الصحيحة political correctness، فإن مجموعة كبيرة من خيارات الحياة الشخصية والمهنية - التي طالبت بها الحركة النسائية وبذلت جهودًا كبيرة من أجل تحقيقها - أصبحت مقبولة في الفترة الحالية لكل من الرجال والنساء. وفي نفس الوقت، فإن قضية المساواة بين الجنسين وما يتعلق بها من إشكاليات ما زالت تتكرر في وسائل الإعلام وتتكرر في الحياة اليومية، كما أصبح لها علاقة بمجرى وسير القرار السياسي وصياغة القانون. ومِن ثَمَّ، فإن جوانب السياسة الثقافية للحركة النسائية قد أسهمت إلى حد بعيد في عملية نشر الدمقرطة ذاتها، فقد ساهمت في صياغة مسارها بحيث يراها غيرها من

المؤيدين لحق كل إنسان في اختيار طريقة الحياة الخاصة به، من جهة، ويراها مؤيدو حق النساء في التمتع بنفس الأوضاع والمزايا والمكافآت التي نالها ويتمتع بها الرجال، من جهة أخرى.

لا أنه يجب الإشارة إلى أن السياسة الثقافية لا تتصف بالضرورة بنشر جميع جوانب الدمقرطة في ذلك الخصوص. فالحركات الاجتماعية اليمينية right-wing social movements لم تَحظ بدراسة كبيرة وعميقة في علم الاجتماع السياسي مقارنة بتلك التي يعكف على دراستها ويتعاطف مع قضاياها علماء الاجتماع؛ وأود أن أذكُر هنا أني أيضاً قد نهجت طريقهم بمتابعة ذلك التوجه من جانبهم في الكِتاب الحالي. ولنذكر بعض الأمثلة لتلك الحركات اليمينية - المعروفة بتعصبها العنصري وتطرفها - مثل الجبهة الوطنية the National Front في بريطانيا، وحركة سيادة العِرق الأبيض في الولايات المتحدة. وتتضمن تلك الحركات الأصولية أيضاً جميع الحركات الأخرى التي دأبت على استعراض ميولها العسكرية للمطالبة بالعودة إلى الأخلاقيات الإباحية "permissive society التي ظهرت قُبيل الستينيات من القرن العشرين مِثل جماعة "الأغلبية الأخلاقية moral majority" في الولايات المتحدة، والحركات المتشددة بجميع صورها الأخرى. فكل تلك الحركات ساهمت في السياسة الثقافية رغم أنها حاولت إغلاق الباب على غيرها بدلاً من فتح المجال لحرية التجادل والإقناع الذي تناول المسائل الأساسية والأصولية، في محاولة من جانبهم لإنهاء حرية اتخاذ القرار الشخصي وسيادة التعددية في المجتمع. والمفارقة الغريبة هنا هي أنه لأجل القيام بذلك، لم يسعهم إلا أن يقحموا أنفسهم في عملية إنشاء هويات جديدة وفي عمل تغييرات للممارسات الاجتماعية التي كانت تجري آنذاك في مجتمعاتهم. ولذلك يمكن القول إنه لهذا السبب، لا يمكن لمثل تلك الحركات أن تنجح في دعوتها ومنهجها في نهاية الأمر، إذ إن مشاركتها بهدف إحداث رجوع أو عودة للتقاليد

العنصرية التي سادت في مجتمع سابق يجعل مشروعهم ينهزم ذاتياً من داخله (Giddens,1994). رغم ذلك، فطريقة إسهام الحركات الاجتماعية اليمينية في السياسة الثقافية للحد من حرية الأفراد وإنكار مبدأ المساواة يجعل ذلك دليلاً على أنه بالرغم من كون السياسة الثقافية تتصف بالديمقراطية بطبيعتها في تشجيع الجدل والتنافس في الآراء، فليس بالضرورة أن تتسم السياسة الثقافية بالديمقراطية – من حيث أهدافها – بل ربما لا تتصف أيضاً بالديمقراطية من حيث تأثيراتها ونتائجها.

وبشكل عام ، تميل الحركات الاجتماعية العالمية إلى دمقرطة المجتمع المدني ، ولكني تجادلت في هذا الفصل بالقول إن الدولة المُدولة internationalizing state يُعد أمراً حيوياً أيضاً ، فالتساهل في ضرورة القبول بالتنوع والتعددية ، واحترام الإسهام في النقاش والتجادل بشأن القضايا الأساسية والأصولية يعتمد ، في جزء منه ، على سيادة حُكم القانون العادل والمُنصف من جانب الدول ؛ كما أن المشاكل المُلحة والعاجلة كالعنف في التعامل مع المواطن وغياب العدل ، ومشكلة الإضرار بالبيئة ، كل ذلك يتطلب حلولاً وتنظيماً قانونياً عادلاً. ومن الناحية الأخرى، من المهم أن نعي أن تكوين الدول وتشكيلها ما هو إلا نتاج للسياسة الثقافية، مثلما يحدث لأي شريحة أخرى تُكَوِّن الواقع الاجتماعي وتساهم في خلقه. إن دراسة التطور السريع لعمليات تدويل الدولة المرتبطة بالحكومية العالمية global governance في العقود القليلة الماضية يجعل احتمالية حدوث تغيرات في تكوينات الدولة بحيث تكون خاضعة لنظام عالمي أمراً واضحاً للغاية. في واقع الأمر، إن ذلك المعنى والشعور بإمكانية حدوث تغيرات جوهرية لحياتنا الاجتماعية هو الذي يُعد الإسهام الأكثر أهمية ربما لعلم الاجتماع السياسي المعاصر. إن وجود عالم آخر ليس أمراً يمكن فقط حدوثه، فهناك دائماً عالم آخر قيد الإنشاء، عالم يتكون أمام أعيننا.

مسرد المصطلحات

Glossary

Cosmopolitanism مبدأ الكوزموبوليتينيزم (مبدأ العدل والمساواة لدول الكون كله)

يشير مبدأ العدل الكوني والمساواة cosmopolitanism كما ينعكس في المجادلات حوله بشكل عام إلى شجب العمل من أجل مصالح دولة ما وحدها ، ورفض قيم اللامساواة واللاعدل أينما كانت في دول الكون كله ، والمطالبة بدلًا من ذلك بأن تسود قيم المساواة والعدل العالمية كل أمم الكون دون تفرقة أو تمييز. ومن المفيد أن نميز بين مصطلحين يتعلقان بذلك : أولهما ، مفهوم العدل السياسي الكوني political cosmopolitanism ، وثانيهما هوالعدل الثقافي الكوني cultural cosmopolitanism. يركز العدل الكوني السياسي على ضرورة إرساء الديمُقراطية بمؤسسات الأمم أجمعها وسيادة العدالة والسلام العالمي. أما مفهوم العدل الكوني الثقافي فيهتم بضرورة أن يشعر كل امرئ بأنه في وطنه أينما حل في أي بلد من العالم.

Cultural Politics السياسة الثقافية

يستخدم مصطلح السياسة الثقافية بأربع طرق على الأقل:

١- سياسة التمثيلات الثقافية: على سبيل المثال ، يوضح ستيوارت هول عملية التحول من سياسة علاقات التمثيل "relations of representation" إلى سياسة التمثيل ذاتها "representation itself" (Hall,1992b:253).

٢- سياسة الإنتاج الثقافي: تشير إلى الطريقة التي يتم من خلالها تنظيم ، وتحسين أو كبت وفرض القيود على الثقافة ، على سبيل المثال عند تطبيقها في التعليم ، والبث الإعلامي ، والسياسة التجارية (street1997b).

٣- سياسة ما يُعد ويُنظر إليه على أنه ثقافة ، ومَن/ ما يُهمَّش أو يُستبعَد من إنتاجها (Jordan and Weedon,1995:7).

٤- سياسة الممارسات التي تحمل دلالات معينة والتي تؤدي إلى التنازع ، والهدم ، وربما تؤدي إلى تحول للهويات – سواء كان تحولاً إيجابياً أو سلبياً – وتغيير في العلاقات الاجتماعية ، والقواعد المُتبَعة. وهذه هي الجوانب والمعاني التي يهتم بها هذا الكتاب في أغلبيته.

الثقافة Culture

لا يزال التحليل الأفضل للمصطلح هو تحليل ريموند ويليامز الذي يستخدم مصطلح الثقافة بأربع طـُرق مختلفة على الأقل للإشارة إلى :

١- عملية أو سمة عامة تشمل الجوانب الفكرية الذِهنية ، والجوانب الروحية والجمالية ، كما في وصفنا لإنسان ما بأنه " إنسان مثقف ".

٢- "طريقة أو أسلوب معين يُتَّبَع في الحياة ، سواء كانت تلك الطريقة تتعلق بأناس ، أو بفترة معينة أو بجماعة أو بمجموعة من الناس" ، وهذا هو الاستخدام المعهود مِن قِبل علماء الأنثربولوجيا لوصف الثقافات المختلفة.

٣- وجوه النشاط الفكري وأعماله ، خاصة الجوانب الفنية كالموسيقى ، والأدب ، وفن الرسم ، والنحت ؛ ويتضمن ذلك أحيانا الأعمال التي تعكس الثقافة الشعبية.

٤- "النظام الدِلالي الذي تحمله الأشياء والذي من خلاله يتواصل النظام الاجتماعي ، ويُعاد إنتاجه ، وتمر تجارب المرء وتُستكشف من خلاله "حسب الفهم بعد البنيوي post-structuralist للثقافة كممارسات مادية تتكون وتتشكل الهويات والأشياء والأهداف والقواعد الاجتماعية بالعيش خلالها (مُقتبس في Jordan and Weedon,1995:6-8).

essentialism الجوهرية

قدمت لنا ديانا فص Diana Fuss (1989) تحليلاً عميقاً للغاية لمفهوم الجوهرية (أي الكيان الأصلي والجوهري للشيء)، وقد إنعكس مفهوم الجوهرية في النقاشات والمجادلات المعاصرة في مؤلفها التحدث عن الكيان الجوهري للشيء Essentially Speaking الذي بنت بعضًا من أفكاره على أساس فلسفة لوك Locke ، فهي تميز بين مفهومين:

١ – Real essences الجوهر الفعلي | الجواهر الفعلية " يشير مفهوم الجوهر حسب الفهم الأرسطووي – نسبة إلى أرسطو – إلى تلك السمة أو السمات التي لا يمكن تغييرها ، ولا يمكن إحداث إنقاص في شيء من تلك السمات أو الخواص ". ويمكن اكتشاف الصفة أو السمات الجوهرية لذلك الشيء في الطبيعة عن طريق الملاحظة الدقيقة للغاية.

٢ – Nominal Essence الجوهر الاسمي (الجوهر من حيث تسميته أو اسمه) مجرد تسمية لغوية لتسهيل التواصل بتخيل وإختراع اسم لحاجتنا لتصنيف ذلك الشيء وفهرسته ". فتلك التسمية تُوَظَّف وتُنتَج في اللغة من خلال إضفاء تسميات اعتباطية على الأشياء.

وهنا سأستخدم المثال الذي ذكرته فص Diana Fuss لتلخيص الفروق بين المفهومين : بالنسبة لِمن ينظر فقط إلى الجوهر الحقيقي للشيء ، فإن إطلاق اسم آخر غير اسم الزهرة على الزهرة لا يؤثر إطلاقاً على جوهرية الزهرة – وتبقى الزهرة زهرة حتى وإن اختلفت اللغات في تسميتها ؛ أما بالنسبة للجوهرية الاسمية – بالنظر لظاهر اللفظ فقط ، فالأمر سيكون مختلفاً تماماً لاختلاف اللغات في تسمية نفس الشيء بأسماء ظاهرها مختلف (Diana Fuss,1989:4-5،). إلا أنه يجدر الإشارة أن هناك تحديات مهمة لمفهوم ولفظ الجوهرية essentialism نتيجة النظريات النسوية واعتراضات الشواذ queer ، وهناك تحديات أخرى انعكست في النقاشات بشأن العُنصرية والفروق الثقافية بين الشعوب ، ففي تلك النقاشات والمجادلات يُستخدم لفظ الجوهرية كمصطلح ازدرائي يُهاجم بشكل دائم.

Governance الحكومية (تحكم وتنظيم فعال بمنأى عن سلطة الدولة)

تنظيم فعال للنشاط الاجتماعي بدولة ما دون تدخل السلطة الرسمية للحكومة.

Inter-Governmental Organization (IGO) منظمة بين-دولية (تنظم علاقات الحكومات ببعضها البعض)

منظمة تتكون من ممثلين رسميين للدول و/ أو منظمات أخرى تنظم العلاقات البين- دولية.

international دولي/ دولية

لفظ يشير إلى العلاقات بين الدول التي يُشكِّل كل منها وطنًا أو دولة. انظر أيضاً مصطلح transnational الذي يعني عابرًا لحدود الوطن/ الدولة .

International Non-Governmental Organization (INGO) منظمة دولية تعمل داخل دولة بمنأى عن سيطرة الحكومة

منظمات جرى تأسيسها قانونياً بحيث تكون مستقلة عن الحكومة ، وهي مُصممة وموجهة لاتخاذ إجراءات تتجاوز المناطق أو الأراضي الإقليمية لدولة واحدة. انظر أيضاً مُصطلح "منظمة غير حكومية NGO".

internationalizing state دولة مُدوِّلة بانفتاحاها داخلياً وخارجياً

شكل الدولة التي تتشَكَّل صورة تطورها في أيامنا هذه بحيث تعكس جوانب الحكوموية العالمية global governance ، مما يعني أن يتضمن ذلك إعادة هيكلتها لتنسجم مع داخل وعبر الحدود. انظر أيضاً الدولة القومية/ الوطن nation-state.

imperialism الإمبريالية|الاستعمار

تحكم سياسي لدولة ما على أقاليم أو جنسيات خارجية أخرى. ويمكن أن تكون الإمبريالية رسمية عندما تحكم السلطات الإمبريالية أقاليم أو تُخضِع شعوباً بشكل مباشر- مثال ذلك احتلال الإمبراطورية البريطانية لبلدان أخرى في القرن التاسع عشر. وقد تكون الإمبريالية في صورة غير رسمية عندما تستخدم دولة ما قوتها العسكرية أو سلطتها الإقتصادية والسياسية للتحكم في أراضي أقاليم وشعوب أخرى بدون تحويل صورتها إلى مستعمرات بشكل رسمي.

دولة قومية/ وطن nation-state

من وجهة النظر التاريخية يشير مفهوم "دولة قومية " إلى شكل مُحدَّد للدولة ، وقد بدأت صورته تظهر في الفترة بين القرن السابع عشر والتاسع عشر في أوروبا والولايات المتحدة خاصة ، ثُم انتشر إلى باقي أنحاء العالم مع انتهاء صور الاستعمار في القرن العشرين ؛ وفي نظام الدولة القومية (أي الدولة المُكَوِّنة لوطن) تحدث عملية لدمج الناس في هيئة شعب وفقاً لوجود معايير ثقافية مشتركة بين هؤلاء الناس. ومن جانب آخر ، يمكن النظر إلى مفهوم الدولة القومية على أنها هدف مثالي سياسي : فالدولة الحديثة يجب أن يكون لها سيادة على كيانها ومكوناتها كأُمة ، ويـُفترض بناء على ذلك أن أفرادها يشكلون مجتمعاً أو جماعة سياسية من خلال انتمائهم إلى وطن أو دولة واشتراكهم في معايير ثقافية. انظر أيضاً مـُصطلح " دولة مـُدَوَّلة " ؛ ومصطلح " دولة ".

الليبرالية الجديدة neo-liberalism

يعرِّفها الباحث ديفيد هارفي على أنها مجموعة من الأفكار والممارسات الاقتصادية ، ويتلخص جوهرها في " أن رفاهية الإنسان والأمم يمكن أن تتحقق وتتقدم من خلال تحرير كل الإجراءات المتعلقة بحريات ريادة الأعمال الفردية والمهارات اللازمة لها داخل إطار عمل مؤسسي يتصف بضمان متين لحقوق الملكية الخاصة ووجود أسواق وتجارة حرة (Harvey,2005:2). كما يتضمن مفهوم الليبرالية الجديدة مثالية سياسية أخرى تتلخص في أن دور الدولة هو خلق إطار عمل مؤسسي مناسب لتلك الممارسات ، والتأكد من صيانتها والحِفاظ عليها (Harvey,2005:2).

Non-Governmental Organization (NGO) منظمة غير حكومية

منظمة جرى تأسيسها قانونياً بحيث تكون مستقلة عن الحكومة. انظر أيضاً مصطلح " منظمة دولية غير حكومية " والتي تستخدم مع المصطلح الحالي بالتبادل ، رغم أن معنى الكلمة في أصل بداية استخدامه كان يشير إلى المنظمة غير الحكومية التي تعمل فقط داخل حدود الدول.

state الدولة

حسب رؤية Hall and Ikenberry (1989:1-2) فإن المصطلح له عدة تعريفات ، هي :

١ – أنها مجموعة من المؤسسات ، أهمها مؤسسات السيطرة على العنف والإكراه وإستخدامهما عند الحاجة أو الضرورة.

٢– أنها تقع في مركز يتوسط إقليم محدد جغرافياً، وأن هناك مجتمعًا تتعامل معه في هذا الإقليم.

٣– أنها تحتكر صياغة القوانين وفرضها داخل حدود الإقليم الخاص بها، وأن ذلك يدفع إلى خلق ثقافة سياسية مشتركة يتشاركها مواطنو ذلك الإقليم.

انظر أيضاً مصطلح " دولة مُدوِّلة internationalizing state" .

supranational مؤسسة فوق– وطنية

كيان يعلو عن تَحَكُّم الدولة ، وهو مؤسسة سياسية ذات سلطات منحتها إياها الدولة ذاتها ، ومِن ثَمّ تلتزم حيالها بتشارك السيادة. يُعد أنموذج البرلمان الأوروبي المثال الكلاسيكي لذلك النوع من مشاركة القرار والأمر.

transnational العابرة للحدود

تشير دِلالة المصطلح إلى العلاقات أو العمليات التي تعبر وتتجاوز الحدود القومية من خلال تجاوز أو تعدِّي الدولة القومية. انظر أيضاً مصطلح " الدولية international ".

المراجع
References

Agamben, G. (1995). Homo Sacer: Sovereign Power and Bare Life. Stanford: Stanford University Press.

Agamben, G. (2005). State of Exception. Chicago: Chicago University Press. Agyeman, J., and Evans, B. (2006). "Justice, Governance, and Sustainability:

Perspectives on Environmental Citizenship from North America and Europe." In A. Dobson and D. Bell (eds.), Environmental Citizenship. Cambridge, MA: MIT Press.

Albrow, M. (1996). The Global Age: State and Society beyond Modernity.Cambridge: Polity Press.

Alexander, J. (1998). "Introduction: Durkheimian Sociology and Cultural Studies Today." In J. Alexander (ed.), Durkheimian Sociology: Cultural Studies. Cambridge: Cambridge University Press.

Alexander, J. (2003). The Meanings of Social Life: A Cultural Sociology. Oxford: Oxford University Press.

Alexander, J. (2006). The Civil Sphere. Oxford: Oxford University Press. Alexander, J., and Smith, P. (1993). "The Discourse of American Civil Society:

A New Proposal for Cultural Studies." Theory and Society. 22: 157–202. Alexander, J., Giesen, B., and Mast, H. (2006). Social Performance: Symbolic

Action, Cultural Pragmatics and Ritual. Cambridge: Cambridge University Press.

Allan, S. (2006). Online News: Journalism and the Internet. Maidenhead: Open University Press.

Althusser, L. (1971). "Ideology and Ideological State Apparatuses." In Lenin and Philosophy and Other Essays, trans. B. Brewster. London: New Left Books.

Amir, S. (2007). Empire of Chaos. New York: Monthly Review Press.

Anderson, B. (1983). Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism. London: Verso.

Anderson, K., and Rieff, D. (2005). "Global Civil Society: a Sceptical View." In H. Anheier, M. Glasius and M. Kaldor (eds.), Global Civil Society 2005/6.

London: Sage.heier, H., Glasius, M., and Kaldor, M. (2004). "Introducing Global Civil Society." In H. Anheier, M. Glasius, and M. Kaldor (eds.), Global Civil Society 2004/5. London: Sage.

An'Naim, A. (2002). "The Legal Protection of Human Rights in Africa: How to Do More with Less." In A. Sarat and T. Kearns (eds.), Human Rights: Concepts, Contests, Contingencies. Ann Arbor: University of Michigan Press.

Archibugi, D. (1995). "From the United Nations to Cosmopolitan Democracy." In D. Archibugi and D. Held (eds.), Cosmopolitan Democracy: An Agenda for a New World Order. Cambridge: Polity.

Archibugi, D., Held, D., and Kohler, M. (eds.) (1998). Re-Imagining Political Community: Studies in Cosmopolitan Democracy. Stanford, CA: Stanford University Press.

Archibugi, R. (2004). "Cosmopolitan Democracy and Its Critics: A Review."European Journal of International Relations, 10/3: 937–473. Arendt, H. (1968). The Origins of Totalitarianism. San Diego: Harvest. Axtmann, R. (2002). "What's Wrong with Cosmopolitan Democracy?"In N. Dower and N. Williams (eds.), Global Citizenship: A Critical Reader. Oxford: Blackwell.

Bacchi, C. (1990). Same Difference: Feminism and Sexual Difference. London: Allen and Unwin.

Bafesky, A. (1994). "General Approaches to Domestic Application of Women's International Human Rights Law." In R. Cook (ed.), Human Rights of Women. Philadelphia: University of Pennsylvania Press.

Balakrishnan, G. (1996). "The National Imagination." In G. Balakrishnan (ed.), Mapping the Nation. London: Verso.

Balibar, E. (2004). We, the People of Europe? Reflections on Transnational Citizenship. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Barbalet, J. (1988). Citizenship. Milton Keynes: Open University Press. Barker, M. (1981). The New Racism. London: Junction Books.

Barrett, M. (1991). The Politics of Truth. Cambridge: Polity Press. Barthes, R. (1972). Mythologies. London: Paladin.

Baubock, R. (2002). "Political Community Beyond the Sovereign State, Supranational Federalism, and Transnational Minorities." In S. Vertovec and R. Cohen (eds.), Conceiving Cosmopolitanism: Theory, Context and Practice. Oxford: Oxford University Press.

Bauman, Z. (1998). Work, Consumerism and the New Poor. Buckingham: Open University.

Beck, U. (1992). Risk Society: Towards a New Modernity. London: Sage. Beck, U. (1998). Democracy without Enemies. Cambridge: Polity Press. Beck, U. (2000). What Is Globalization? Cambridge: Polity

Beck, U., and Grande, E. (2007). Cosmopolitan Europe. Cambridge: Polity. Beck, U., and Sznaider N. (2006). "Unpacking Cosmopolitanism for the Social Sciences: A Research Agenda." British Journal of Sociology, 57/1: 1–23. Benhabib, S. (1996). "Introduction." In Democracy and Difference: Contesting the Boundaries of the Political. Princeton, NJ: Princeton University Press. Benhabib, S. (2004). The Rights of Others: Aliens, Residents and Citizens. Cambridge: Cambridge University Press.

Bennet, W. L. (2004). "Branded Political Communication: Lifestyle Politics, Logo Campaigns, and the Rise of Global Citizenship." In M. Micheletti, A. Follesdal, and D. Stolle (eds.), Politics, Products and Markets: Exploring Political Consumerism Past and Present. New Brunswick, NJ: Transaction. Bennet, W. L. (2005). "Social Movements beyond Borders: Understanding Two Eras of Transnational Activism." In D. Della Porta and S. Tarrow (eds.), Transnational Protest and Global Activism: People, Passions, Power. Lanham, MD: Rowman and Littlefield.

Benton, T. (1994). The Rise and Fall of Structural Marxism. London: Macmillan. Bhambra, G. K. (2007). Rethinking Modernity: Postcolonialism and the Sociological Imagination. Basingstoke, Palgrave: Macmillan. Billig, M. (1995). Banal Nationalism. London: Sage.

Blau, J., and Moncada, A. (2007). Freedoms and Solidarities: In Pursuit of Human Rights. Lanham, MD: Rowman and Littlefield.

Blau, J., and Moncada, A. (2009). "Sociological Theory and Human Rights." In B. Turner (ed.), The New Blackwell Companion to Social Theory. Malden, MA: Wiley-Blackwell.

Bohman, J. (2007). Democracy across Borders: From Demos to Demoi. Cambridge, MA: MIT Press.

Boli, J. (1987). "Human Rights or State Expansion? Cross-National Definitions of Constitutional Rights." In G. Thomas, J. Meyer, F. Ramirez, and J. Boli (eds.), Institutional Structure: Constituting State, Society and the Individual. Newbury Park, CA: Sage.

Boli, J., and Thomas, G. (1997). "World Culture in the World Polity." American Sociological Review, 62/2: 171–90.

Boli, J., and Thomas, G. (eds.) (1999). Constructing World Culture: International Nongovernmental Organizations since 1875. Stanford, CA: Stanford Univer- sity Press.

Boltanski, L. (1999). Distant Suffering: Morality, Media and Politics. Cambridge: Cambridge University Press.

Boltanski, L., and Thevenot, L. (2006). On Justification: Economies of Worth. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Bosniak, L. (2006). The Citizen and the Alien: Dilemmas of Contemporary Membership. Princeton, NJ: Princeton University Press. Bottomore, T. (1964). Elites and Society. Harmondsworth: Penguin.

Bottomore, T. (1993). Political Sociology, second edition. London: PlutoPress.

Brubaker, R. (1992). Citizenship and Nationhood in France and Germany. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Brubaker, R. (2002). "The Return of Assimilation? Changing Perspectives on Immigration and Its Sequels in France, Germany, and the United States." Ethnic and Racial Studies, 24/4: 531–548.

Butler, J. (1990). Gender Trouble: Feminism and the Subversion of Identity.Routledge: London.

Butler, J. (1993). Bodies That Matter: On the Discursive Limits of Sex. London: Routledge.

Butler, J. (1997). The Psychic Life of Power: Theories in Subjection. Stanford, CA: Stanford University Press.

Butler, J. (2004). Precarious Life: The Power of Mourning and Violence. London: Verso.

Calhoun, C. (1995). " 'New Social Movements' of the Early Nineteenth Century." In M. Traugott (ed.), Repertoires and Cycles of Collective Action. Durham, NC: Duke University Press.

Calhoun, C. (2002). "The Class Consciousness of Frequent Travellers: Towards a Critique of Actually Existing Cosmopolitanism." In S. Vertovec and R. Cohen (eds.), Conceiving Cosmopolitanism: Theory, Context and Practice. Oxford: Oxford University Press.

Calhoun, C. (2007). Nations Matter: Culture, History, and the Cosmopolitan Dream. London and New York: Routledge.

Cammaerts, B., and Van Audenhove, L. (2005). "Online Political Debate, Unbounded Citizenship, and the Problematic Nature of a Transnational Public Sphere." Political Communication, 22/2: 147–62

Cassen, B. (2003). "On the Attack." New Left Review, 19.

Castles, S., and Miller, M. (2005). The Age of Migration, third edition. New York: Guilford Press.

Castells, M. (2000a). The Rise of the Network Society, vol. 1: The Information Age: Economy, Society and Culture, second edition. Oxford: Wiley-Blackwell.

Castells, M. (2000b). End of Millennium, vol. 3: The Information Age: Economy, Society and Culture, second edition. Oxford: Wiley-Blackwell.

Castells, M. (2003). The Power of Identity, vol. 2: The Information Age: Economy, Society and Culture, second edition. Oxford: Wiley-Blackwell.

Castells, M. (2009). Communication Power. Oxford: Oxford University Press.

Chandhoke, N. (2002). "The Limits of Civil Society." In M. Glasius, M. Kaldor, and A. Helmut (eds.), Global Civil Society Yearbook 2002. Oxford: Oxford University Press.

Chandler, D. (2006). From Kosovo and Beyond: Human Rights and International Intervention. London: Pluto.

Chasek, P., Downie, D., and Brown, J. (2005). Global Environmental Politics. Boulder, CO: Westview Press

Cheah, P., and Robbins, B. (eds.) (1998). Cosmopolitics: Thinking and Feeling beyond the Nation. Minneapolis: University of Minnesota Press.

Christoff, P. (1996). "Ecological Citizens and Ecologically Guided Democracy." In B. Doherty and M. de Geus (eds.), Democracy and Green Political Thought: Sustainability, Rights and Citizenship. London: Routledge.

Chomsky, N. (2000). Rogue States: The Rule of Force in World Affairs. London: Pluto.

Chouliaraki, L. (2006). The Spectatorship of Suffering. London: Sage.

Cladis, M. (2005). "Beyond Solidarity? Durkheim and Twenty-First Century Democracy in a Global Age." In J. Alexander and P. Smith (eds.), The Cambridge Companion to Durkheim. Cambridge: Cambridge University Press.

Cochrane, A., Clarke, J., and Gewirtz, S. (eds.) (2001). Comparing Welfare States. London: Sage.

Corner, J., and Pels, D. (eds.) (2003). Media and the Restyling of Politics. Sage: London.

Couldry, N. (2003). Media Rituals: A Critical Approach. London: Routledge. Cohen, J., and Arato, A. (1994). Civil Society and Political Theory. Cambridge, MA: MIT Press
Crook, S., Pakulski, J., and Waters, M. (1992). Postmodernization: Change in Advanced Society. London: Sage.
Crouch, C. (2001). "Markets and States." In K. Nash and A. Scott (eds.), The Blackwell Companion to Political Sociology. Oxford: Blackwell 2001. Crouch, C. (2004). Post-Democracy. Cambridge: Polity.
Culler, J. (1976). Saussure. Brighton: Harvester Press.
Curtis, B. (1995). "Taking the State Back Out: Rose and Miller on Political Power." British Journal of Sociology, 46/4: 575–97.
Dahl, R. (1956). A Preface to Democratic Theory. Chicago: University of Chicago Press.
Dahl, R. (1999). "Can International Organizations Be Democratic? A Sceptic's View." I. Shapiro and C. Hacker-Cordon (eds.), Democracy's Edges. Cambridge: Cambridge University Press.
Dayan, D., and Katz, E. (1992). Media Events: The Live Broadcasting of History. Cambridge, MA: Harvard University Press.
De Sousa Santos, B. (2006). The Rise of the Global Left: The World Social Forum and Beyond. London: Zed Books.
Dean, M. (1994). Critical and Effective Histories: Foucault's Methods and Historical Sociology. London: Routledge.
Della Porta, D. (2005). "Multiple Belongings, Tolerant Identities, and the Construction of Another Politics: Between the European Social Forum and the Local Social Fora." In D. Della Porta and S. Tarrow (eds.), Transnational Protest and Global Activism: People, Passions, Power. Lanham, MD: Rowman and Littlefield.
Della Porta, D. (ed.) (2007). The Global Justice Movement: Cross-National and Transnational Perspectives. Boulder, CO, and London: Paradigm.
Della Porta, D., and Tarrow, S. (eds.) (2005). Transnational Protest and Global Activism: People, Passions, Power. Lanham, MD: Rowman and Littlefield.
Dembour, M.-B. (2001). "Following the Movement of a Pendulum: Between Universalism and Relativism." In J. Cowan, M. Dembour, and R. Wilson (eds.), Culture and Rights: Anthropological Perspectives. Cambridge: Cambridge University Press.
Dembour, M.-B. (2006). Who Believes in Human Rights? Reflections on theEuropean Convention. Cambridge: Cambridge University Press.
Denzin, N. (1992). Symbolic Interactionism and Cultural Studies. Cambridge, MA: Blackwell.
Derrida, J. (1978). "Structure, Sign, Play." In Writing and Difference, trans. A. Bass. Routledge and Kegan Paul: London.
Dews, P. (1984). "Power and Subjectivity in Foucault." New Left Review, 144: 72–95.
Diani, M. (1992). "The Concept of Social Movement." Sociological Review, 40(1)
Dobson, A. (2003). Citizenship and the Environment. Oxford: Oxford University Press.

Dobson, A. (2006). "Thick Cosmopolitanism." Political Studies, 54: 165–84.
Dobson, A., and Bell, D. (2006). Environmental Citizenship. Cambridge, MA: MIT Press.
Douzinas, C. (2007). Human Rights and Empire: The Political Philosophy of Cosmopolitanism. Abingdon, Oxford: Routledge-Cavendish.
Dowse, R, and Hughes, J. (1972). Political Sociology. London: John Wiley and Sons.
Dunleavy, P., and O'Leary, B. (1987). Theories of the State: The Politics of Liberal Democracy. London: Macmillan.
Durkheim, E. (1992). Professional Ethics and Civic Morals. London and New York: Routledge.
Edwards, T. (1994). Erotics and Politics: Gay Male Sexuality, Masculinity and Feminism. London: Routledge.
Eschle, C. (2001). Global Democracy, Social Movements, and Feminism. Boulder, CO: Westview Press.
Evans, D. (1993). Sexual Citizenship: The Material Construction of Sexualities. London, Routledge.
Eyerman, R., and Jamison, A. (1991). Social Movements: A Cognitive Approach. Cambridge: Polity.
Fainstein, N. (1996). "A Note on Interpreting American Poverty." In E. Mingione (ed.), Urban Poverty and the Underclass. Oxford: Blackwell.
Falk, R. (1998). "The United Nations and Cosmopolitan Democracy: Bad Dream, Utopian Fantasy, Political Project." In D. Archibugi, D. Held, and M. Kohl (eds.), Re-Imagining Political Community: Studies in CosmopolitanDemocracy. Cambridge: Polity.
Favell, A. (2001). Philosophies of Integration: Immigration and the Idea of Citizenship in France and Britain. Basingstoke: Palgrave.
Feree, M., and Tripp, A. (eds.) (2006). Global Feminism: Transnational Women's Activism: Organizing, and Human Rights. New York: New York University Press.
Ferguson, N. (2008). Colossus: The Price of America's Empire. Harmondsworth: Penguin.
Fine, B., Lapavitsas, C., and Pincus, J. (eds.) (2001). Development Policy in the Twenty-First Century: Beyond the Post-Washington Consensus. London: Routledge.
Fortier, A.-M. (2008). Multicultural Horizons: Diversity and the Limits of the Civil Nation. London: Routledge.
Foucault, M. (1979). Discipline and Punish: The Birth of the Prison, trans. A. Sheridan. Harmondsworth: Penguin.
Foucault, M. (1980a). "Two Lectures." In C. Gordon (ed.), Power/Knowledge: Selected Interviews and Other Writings 1972–1977. Brighton: Harvester.
Foucault, M. (1980b). "Truth and Power." In C. Gordon (ed.), Power/ Knowledge: Selected Interviews and Other Writings 1972–1977. Brighton: Harvester.
Foucault, M. (1982). "The Subject and Power." In H. Dreyfus and P. Rabinow (eds.), Michel Foucault: Beyond Structuralism and Hermeneutics. Brighton: Harvester Wheatsheaf.
Foucault, M. (1984a). "Politics and Ethics: An Interview." In P. Rabinow (ed.), The Foucault Reader. Harmondsworth: Penguin.

Foucault, M. (1984b). The History of Sexuality: An Introduction, trans. R. Hurley. Harmondsworth: Penguin.
Foucault, M. (1991). "Governmentality." In G. Burchell, C. Gordon, and P. Miller (eds.), The Foucault Effect: Studies in Governmentality: London: Harvester Wheatsheaf.
Foucault, M. (1997). "The Birth of Biopolitics." In P. Rabinow (ed.), Ethics, Subjectivity and Truth. London: Allen Lane.
Fraser, N. (1989). "Foucault on Modern Power: Empirical Insights and Normative Confusions." In Unruly Practices: Power, Discourse and Gender in Contemporary Social Theory. Cambridge: Polity Press.
Fraser, N. (1997). "From Redistribution to Recognition? Dilemmas of Justice in a 'Postsocialist Age.'" In Justice Interruptus: Critical Reflections on the Postsocialist Condition. New York and London: Routledge.
Fraser, N. (2007). "Transnationalizing the Public Sphere: On the Legitimacy and Efficacy of Public Opinion in a Post-Westphalian World." Theory, Culture and Society, 24/4: 7–30.
Fraser, N. (2008). Scales of Justice: Reimagining Political Space in a Globalizing World. Cambridge: Polity.
Frazer, E., and Lacey, N. (1993). The Politics of Community: A Feminist Critique of the Liberal-Communitarian Debate. London: Harvester Wheatsheaf.
Fuss, D. (1989). Essentially Speaking: Feminism, Nature and Difference. London: Routledge.
Gamson, J. (1996). "Must Identity Movements Self-Destruct?" In S. Seidman (ed.), Queer Theory/Sociology. Blackwell: Oxford.
Gamson, W. (1992). "The Social Psychology of Collective Action." In A. Morris and C. Mueller (eds.), Frontiers in Social Movement Theory. New Haven, CT, and London: Yale University Press.
Gamson, W., and Meyer, D. (1996). "Framing Political Opportunity." In D. McAdam, J. McCarthy, and M. Zald, (eds.), Comparative Perspectives on Social Movements: Political Opportunities, Mobilizing Structures, and Cultural Framings. Cambridge: Cambridge University Press.
Gellner, E. (1983). Nations and Nationalism: New Perspectives on the Past. Oxford: Blackwell.
George, S. (2004). Another World Is Possible If… London: Verso.
Gibson-Graham, J.-K. (2002). "Beyond Global vs Local: Economic Politics Outside the Binary Frame." In A. Herod and M. Wright (eds.), Geographies of Power: Placing Scale. Oxford: Blackwell.
Giddens, A. (1971). Capitalism and Modern Social Theory: An Analysis of the Writings of Marx, Durkheim and Max Weber. Cambridge: Cambridge University Press.
Giddens, A. (1972). Politics and Sociology in the Thought of Max Weber. Houndmills, Basingstoke: Macmillan.
Giddens, A. (1979). Central Problems in Social Theory: Action, Structure and Contradiction in Social Analysis. Basingstoke, Hampshire: Macmillan. Giddens, A. (1982). "Class Division, Class Conflict and Citizenship Rights." In Profiles and Critiques in Social Theory. Basingstoke, Hampshire: Macmillan.
Giddens, A. (1984). The Constitution of Society: Outline of the Theory of Structuration. Cambridge: Polity Press.

Giddens, A. (1990). The Consequences of Modernity. Cambridge: Polity Press.

Giddens, A. (1991). Modernity and Self-Identity: Self and Society in the Late Modern Age. Cambridge: Polity Press.

Giddens, A. (1994). Beyond Left and Right: The Future of Radical Politics. Cambridge: Polity Press.

Giddens, A. (2009). The Politics of Climate Change. Cambridge: Polity. Gilligan, C. (1993). In a Different Voice: Psychological Theory and Women's Development. Cambridge, MA, and London: Harvard University Press.

Gilroy, P. (1992). There Ain't No Black in the Union Jack: The Cultural Politics of Race and Nation. London: Routledge.

Gilroy, P. (1993). The Black Atlantic: Modernity and Double Consciousness. London: Verso.

Gilroy, P. (2004). After Empire: Melancholia or Convivial Culture. London: Routledge.

Goodhart, D. (2006). Progressive Nationalism: Citizenship and the Left. London: Demos.

Gould, C. (2004). Globalizing Democracy and Human Rights. Cambridge: Cambridge University Press.

Graeber, D. (2002). "The New Anarchists." New Left Review.

Gramsci, A. (1971). Selections from Prison Notebooks, ed. Q. Hoare and G.Nowell Smith. London: Lawrence and Wishart.

Gready, P. (ed.) (2004). Fighting for Human Rights. London: Routledge. Gready, P., and Ensor, J. (eds.) (2005). Reinventing Development: Translating Rights-Based Approaches into Practice. London: Zed Books.

Greene, O. (2005). "Environmental Issues." In J. Baylis and S. Smith (eds.), The Globalization of World Politics, third edition. Oxford: Oxford University Press.

Guild, E. (1996). "The Legal Framework of Citizenship of the European Union." In D. Cesarani and M. Fullbrook (eds.), Citizenship, Nationality and Migration in Europe. London: Routledge.

Gunning, I. (2002). "Global Feminism at the Local Level: The Criminalization of Female Genital Surgeries." In F. Valdes, J. McCristal Culp, and A. Harris (eds.), Crossroads, Directions and a New Critical Race Theory. Chicago: Temple University Press.

Gutting, G. (1994). "Michel Foucault: A User's Manual." In G. Gutting (ed.), The Cambridge Companion to Foucault. Cambridge: Cambridge University Press.

Gutman, A., and Thompson, D. (2004). Why Deliberative Democracy? Princeton, NJ: Princeton University Press.

Habermas, J. (1989). The Structural Transformation of the Public Sphere, trans. T. Burger. Cambridge: Polity Press.

Habermas, J. (1992). "Citizenship and National Identity: Some Reflections on the Future of Europe." Praxis International, 12(1).

Habermas, J. (1996). Between Facts and Norms. Cambridge: Polity Press. Habermas, J. (1999). "Bestiality and Humanity: A War on the Border between Legality and Morality." Constellations 6/3: 263–72.

Habermas, J. (2001). The Postnational Constellation. Cambridge: Polity.

Habermas, J. (2006). The Divided West. Cambridge: Polity.

Habermas, J., and Derrida, J. (2005). "February 15, or, What Binds Europe Together." In D. Levy, M. Pensky, and J. Torpey (eds.), Old Europe, New Europe, Core Europe: Transatlantic Relations after the Iraq War. London: Verso.

Hadden, J., and Tarrow, S. (2007). "The Global Justice Movement in the United States since Seattle." In D. Della Porta (ed.), The Global Justice Movement: Cross-National and Transnational Perspectives. Boulder, CO, and London: Paradigm.

Hafez, K. (2007). The Myth of Media Globalization. Cambridge: Polity.

Hall, S. (1990). "Cultural Identity and Diaspora." In J. Rutherford (ed.), Identity: Community, Culture, Difference. London: Lawrence and Wishart.

Hall, S. (1991a). "Old and New Identities, Old and New Ethnicities." In A. D. King (ed.), Culture, Globalisation and the World System: Contemporary Conditions for the Representation of Identity. London: Macmillan.

Hall, S. (1991b). "The Local and the Global: Globalisation and Ethnicity." In A. D. King (ed.), Culture, Globalisation and the World System: Contemporary Conditions for the Representation of Identity. London: Macmillan.

Hall, S., and du Gay, P. (1996). Questions of Cultural Identity. London: Sage.

Hammar, T. (1990). Democracy and the Nation-State: Aliens, Denizens and Citizens. Aldershot, Hants: Avebury Press.

Hardt, M., and Negri, A. (2000). Empire. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Harvey, D. (1989). The Condition of Postmodernity. Oxford: Blackwell. Harvey, D. (2003). The New Imperialism. Oxford: Oxford University Press. Harvey, D. (2005). A Brief History of Neo-Liberalism. Oxford: Oxford University Press.

Held, D. (1987). Models of Democracy. Cambridge: Polity Press.

Held, D. (1995a). Democracy and Global Order: From the Modern State to Cosmopolitan Governance. Cambridge: Polity Press.

Held, D. (1995b). "Democracy and the New International Order." In D. Archibugi and D. Held (eds.), Cosmopolitan Democracy: An Agenda for a New World Order. Cambridge: Polity Press.

Held, D. (1998). "Democracy and Globalization." In D. Archibugi, D. Held, and M. Kohler (eds.), Re-Imagining Political Community. Stanford, CA: Stanford University Press.

Held, D. (1999). "The Transformation of Political Community: Rethinking Democracy in the Context of Globalization." In I. Shapiro and C. Hacker-Cordon (eds.), Democracy's Edges. Cambridge: Cambridge University Press.

Held, D. (2002). "Law of States, Law of Peoples: Three Models of Sovereignty." Legal Theory 8/1: 1–44.

Held, D. (2003). "Global Social Democracy." In A. Giddens (ed.), The Progressive Manifesto. Cambridge: Polity.

Held, D. (2004). Global Covenant: The Social Democratic Alternative to the Washington Consensus. Cambridge: Polity.

Held, D., and McGrew, A. (2002). Globalization/Anti-Globalization. Cambridge: Polity.

Herman, D. (1993). "The Politics of Law Reform: Lesbian and Gay Rights Struggles into the 1990s." In J. Bristow and A. Wilson (eds.), Activating Theory: Lesbian, Gay, Bisexual Politics. London: Lawrence and Wishart.

Hernes, H. (1984). "Women and the Welfare State: The Transition from Private to Public Dependence." In H. Holter (ed.), Patriarchy in a Welfare State. Oslo: Universitetsforlaget.

Hindess, B. (1996). Discourses of Power: From Hobbes to Foucault. Oxford: Blackwell.

Hirsh, D. (2003), Law against Genocide: Cosmopolitan Trials. London: Glasshouse Press.

Hirst, P. (1979). On Law and Ideology. London: Macmillan.

Hirst, P., and Thompson, G. (1996). Globalization in Question: The International Economy and the Possibilities of Governance. Cambridge: Polity Press.

Hix, S. (2008). "The EU as a New Political System." In D. Caramani (ed.), Comparative Politics. Oxford: Oxford University Press.

Hollinger, D. (2000). Postethnic America. New York: Basic Books. Ignatieff, M. (1994). Blood and Belonging. London: Vintage.

Ignatieff, M. (2001). Human Rights as Politics and Idolatry. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Ignatieff, M. (2003). Empire-Lite: Nation-Building in Bosnia, Kosovo and Afghanistan. London: Vintage.

Imrig, D., and Tarrow, S. (eds.) (2001). Contentious Europeans: Protest and Politics in an Emerging Polity. Lanham, MD: Rowman and Littlefield. Jacobson, D. (1996). Rights across Borders: Immigration and the Decline of Citizenship. Baltimore, MD, and London: Johns Hopkins University Press.

Jacobson, D., and Ruffer, G. (2003). "Courts across Borders: The Implications of Judicial Agency for Human Rights and Democracy." Human Rights Quarterly, 25/1: 74–93.

Jameson, F. (1984). "Postmodernism, or the Cultural Logic of Late Capitalism." New Left Review, 146.

Jessop, B. (1997). "Capitalism and Its Future: Remarks on Regulation, Government and Governance." Review of International Political Economy, 4(3).

Johns, F. (2005). "Guantanamo Bay and the Annihilation of the Exception." European Journal of International Law 16/4: 613–35.

Johnston, H., and Klandermans, B. (eds.) (1995). Social Movements and Culture. London: UCL Press.

Joppke, C. (2004). "The Retreat of Multiculturalism in the Liberal State: Theory and Practice." British Journal of Sociology, 55/2: 237–57.

Jordan, G., and Weedon, C. (1995). Cultural Politics: Class, Gender, Race and the Postmodern World. Oxford: Blackwell.

Joseph, S. (2004). Corporations and Transnational Human Rights Litigation. Portland, Oregon: Hart.

Kaldor, M. (2003). "The Idea of Global Civil Society." International Affairs, 79/3: 583–93.

Keane, J. (2003). Global Civil Society? Cambridge: Cambridge University Press.
Keck, M., and Sikkink, K. (1998). Activists beyond Borders: Advocacy Networks in International Politics. Ithaca, NY: Cornell University Press.
King, D. (1991). "Citizenship as Obligation in the United States: Title II of the Family Support Act of 1988." In U. Vogel and M. Moran (eds.), The Frontiers of Citizenship. London: Macmillan.
Kivisto, P. (ed.) (2005). Incorporating Diversity: Rethinking Assimilation in a Multicultural Age. Boulder, CO: Paradigm Publishers.
Kivisto, P., and Faist, T. (2007). Citizenship: Discourse, Theory, and Transnational Prospects. Oxford: Blackwell.
Klandermans, B., Kriesi, H., and Tarrow, S. (eds.) (1988). From Structure to Action: Social Movement Research across Different Cultures. Greenwich, CT, and London: JAI Press.
Klein, N. (2000). No Logo. London: Flamingo.
Kuhn, T. (1970). The Structure of Scientific Revolution. Chicago: University of Chicago Press.
Kumar, A., Scholte, J., Kaldor, M., Glasuis, M., Seckinelgin, H., and Anheier, H. (2009). Global Civil Society 2009: Poverty and Activism. London: Sage.
Kumar, K. (1995). From Post-Industrial to Postmodern Society: New Theories of the Contemporary World. Oxford: Blackwell.
Kymlicka, W. (1995). Multi-Cultural Citizenship: A Liberal Theory of Minority Rights. Oxford: Oxford University Press.
Kymlicka, W. (1999a). "Liberal Complacenicies." In J. Cohen, M. Howard, and M. Nussbaum (eds.), Is Multiculturalism Bad for Women? Princeton, NJ: Princeton University Press.
Kymlicka, W. (1999b). "Citizenship in an Era of Globalization: Commentary on Held." In I. Shapiro and C. Hacker-Cordon (eds.), Democracy's Edges. Cambridge: Cambridge University Press.
Laclau, E., and Mouffe, C. (1985). Hegemony and Socialist Strategy: Towards a Radical Democratic Politics. London: Verso.
Lamont, M., and Thevenot, L. (2000). Rethinking Comparative Cultural Sociology: Repertoires of Evaluation in France and the United States. Cambridge: Cambridge University Press.
Lash, S., and Urry, J. (1987). The End of Organized Capitalism. Cambridge: Polity Press.
Lash, S., and Urry, J. (1994). Economies of Signs and Space. London: Sage. Lechner, J., and Boli, J. (2005). World Culture: Origins and Consequences. Malden, MA: Blackwell.
Lipschutz, R. D. (2004). Global Environmental Politics: Power, Perspectives, and Practice. Washington, DC: CQ Press.
Lieven, A. (2004). America Right or Wrong: An Anatomy of American Nationalism, Hammersmith: HarperCollins.
Lister, R. (1996). Charles Murray and the Underclass: The Developing Debate. London: IEA Health and Welfare Unit.
Lister, R. (2004). Poverty. Cambridge: Polity.

Long, E. (1997). Sociology and Cultural Studies. Maiden, MA: Blackwell.
Lukes, S. (1973). Emile Durkheim: His Life and Work. Harmondsworth, Middlesex: Penguin.
Lukes, S. (1974). Power: A Radical View. London: Macmillan.
Lury, C. (2004). Brands: The Logos of the Global Economy. London: Routledge.
McAdam, D. (1996). "Conceptual Origins, Current Problems, Future Directions." In D. McAdam, J. McCarthy, and M. Zald (eds.), Comparative Perspectives on Social Movements: Political Opportunities, Mobilizing Structures, and Cultural Framings. Cambridge: Cambridge University Press.
McAdam, D., McCarthy, J., and Zald, M. (eds.) (1996). Comparative Perspectives on Social Movements: Political Opportunities, Mobilizing Structures, and Cultural Framings. Cambridge: Cambridge University Press.
McCarthy, T. (1999). "On Reconciling Cosmopolitan Unity and National Diversity." Public Culture. (1999), 11/1:175–208.
McKay, D. (2005). American Politics and Society, sixth edition. Oxford: Blackwell.
McClure, K. (1992). "On the Subject of Rights: Pluralism, Plurality and Political Identity." In C. Mouffe (ed.), Dimensions of Radical Democracy: Pluralism, Citizenship, Community. London: Verso.
McDonald, K. (2002). "L'Intervention sociologique after Twenty-Five Years: Can It Translate into English?" Qualitative Sociology, 25/2: 247–60.
McDonald, K. (2006). Global Movements: Action and Culture. Oxford: Blackwell.
McGrew, A. (1992). "A Global Society?" In S. Hall, D. Held, and A. McGrew (eds.) Modernity and Its Futures. Cambridge: Polity Press.
McGrew, A. (1995). "World Order and Political Space." In J. Anderson, C. Brook, and A. Cochrane (eds.), A Global World? Re-Ordering Political Space. Oxford: Oxford University Press.
McGrew, A. (1997). "Democracy beyond Borders." In A. McGrew (ed.), The Transformation of Democracy? Globalization and Territorial Democracy. Cambridge: Polity Press.
McKay, G. (1998). DIY Culture: Party and Protest in Nineties Britain. London: Verso.
McKay, D. (2005). American Politics and Society, sixth edition. Oxford: Blackwell.
McNay, L. (1994). Foucault: A Critical Introduction. Cambridge: Polity Press.
Mair, P. (2008). "Democracies." In D. Caramani (ed.), Comparative Politics. Oxford: Oxford University Press.
Mair, P., and van Biezen, I. (2001). "Party Membership in Twenty European Democracies, 1980–2000." Party Politics, 7/1: 5–21.
Mann, M. (1996). "Ruling Class Strategies and Citizenship." In M. Bulmer and A. Rees (eds.), Citizenship Today: The Contemporary Relevance of T. H. Marshall. London: UCL Press.
Mann, M. (2003). Incoherent Empire. London: Verso.
Manza, J., Hout, M., and Brooks, C. (2009). "Class Voting in Capitalist Democracies since World War II: Dealignment, Realignment, or Trendless Fluctuation?" In K. Nash, A. M. Smith, and A. Scott (eds.), Contentious and Conventional Politics, vol. 2: New Critical Writings in Political Sociology, Aldershot, Hampshire, and Burlington, VT: Ashgate.

Marsh, D. (1995). "The Convergence between Theories of the State." In D. Marsh and G. Stoker (eds.), Theory and Methods in Political Science. London, Macmillan.

Marshall, T. H. (1992). Citizenship and Social Class, ed. T. Bottomore. London: Pluto Press.

Marx, K. (1977). Selected Writings, ed. D. McLellan. Oxford: Oxford University Press.

Marx, K. (1992). "The Eighteenth Brumaire of Louis Bonaparte." In Surveys from Exile: Political Writings, vol. 2, D. Fernbach (ed.). London: Penguin. Mason, D. (1995). Race and Ethnicity in Modern Britain. Oxford: OxfordUniversity Press.

Meehan, E. (1997). "Political Pluralism and European Citizenship." In P. Lehning and A. Weale (eds.), Citizenship, Democracy and Justice in the New Europe. London: Routledge.

Melucci, A. (1988). "Getting Involved: Identity and Mobilization in Social Movements." In B. Klandermans, H. Kriesi, and S. Tarrow (eds.), From Structure to Action: Comparing Social Movement Research across Cultures. Greenwich, Connecticut: JAI Press.

Melucci, A. (1989). Nomads of the Present: Social Movements and Individual Needs in Contemporary Society, ed. J. Keane and P. Mier. London: Hutchinson Radius.

Melucci, A. (1995a). "The New Social Movements Revisited: Reflections on a Sociological Misunderstanding." In L. Maheu (ed.), Social Movements and Social Classes: The Future of Collective Action. London: Sage.

Melucci, A. (1995b). "The Process of Collective Action." In H. Johnston and B. Klandermans (eds.), Social Movements and Culture. London: UCL Press. Melucci, A. (1996). The Playing Self: Person and Meaning in the Planetary Society. Cambridge: Cambridge University Press.

Merry, S. (2006). Human Rights and Gender Violence: Translating International Law into Local Justice. Chicago: University of Chicago Press.

Meyer, J., Boli, J., Thomas, G., and Ramirez, F. (1997). "World Society and the Nation-State." American Journal of Sociology, 103(1): 144–81.

Meyer, J. (1999). "The Changing Cultural Content of the Nation-State: A World Society Perspective." In G. Steinmetz (ed.), State/Culture: State-Formation after the Cultural Turn. Ithaca, NY: Cornell University Press.

Meyer J., and Jepperson, R. (2000). "The Actors of Modern Society: The Cultural Construction of Social Agency." Sociological Theory, 18/1: 100–20.

Meyer, J., Ramirez, F., and Soysal, Y. (1992). "World Expansion of Mass Education 1870–1980." Sociology of Education, 65/2: 128–49.

Micheletti, M., Follesdal, A., and Stolle, D. (eds.) (2004). Politics, Products and Markets: Exploring Political Consumerism Past and Present. New Brunswick, NJ: Transaction.

Michels, R. (1962). Political Parties. New York: Free Press.

Miliband, R. (1969). The State in Capitalist Society. London: Weidenfeld and Nicolson.

Mills, C. W. (1956). The Power Elite. Oxford: Oxford University Press.

Mitchell, M., and Russell, R. (1996). "Immigration, Citizenship and the Nation-State in the New Europe." In B. Jenkins and S. Sofos (eds.), Nation and Identity in Contemporary Europe. London: Routledge.

Modood, T. (2007). Multiculturalism. Cambridge: Polity.
Moghadam, V. (2005). Globalizing Women: Transnational Feminist Networks. Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press.
Moghadam, V. (2008). Globalization and Social Movements: Islamicism, Feminism, and the Global Justice Movement. Lanham, MD: Rowman and Littlefield.
Monbiot, G. (2004). The Age of Consent: A Manifesto for a New World Order. London: Harper Perennial.
Monbiot, G. (2005). "Africa's New Best Friends." The Guardian, 5 July.
Montgomery, J. (2002). "Sovereignty in Transition." In J. Montgomery and N. Glazer (eds.), Sovereignty under Challenge. New Brunswick, NJ: Transaction.
Morley, D., and Chen, K.-H. (1996). Stuart Hall: Critical Dialogues in Cultural Studies. London: Routledge.
Morris, A. (1993). "Cultures of Black Protest: Its Significance for America and the World." In H. Hill and J. E. Jones Jr. (eds.), Race in America: the Struggle for Equality. Madison: University of Wisconsin Press.
Morris, A., and Mueller, C. (eds.) (1992). Frontiers in Social Movement Theory. London: Yale University Press.
Morris, L. (1996). "Dangerous Classes: Neglected Aspects of the Underclass Debate." In E. Mingione (ed.), Urban Poverty and the Underclass. Oxford, Blackwell.
Morris, M. (1992). "The Man in the Mirror: David Harvey's 'Condition of Postmodernity.'" In M. Featherstone (ed.), Cultural Theory and Cultural Change. London: Sage.
Morrison, T. (1992). Playing in the Dark: Whiteness and the Literary Imagination.London: Picador.
Mort, F. (1994). "Essentialism Revisited? Identity Politics and Late Twentieth Century Discourse of Homosexuality." In J. Weeks (ed.), The Lesser Evil and the Greater Good: The Theory and Politics of Social Diversity. London: Rivers Oram Press.
Muller, H.-P. (1993). "Durkheim's Political Sociology." In S. P. Turner (ed.), Emile Durkheim: Sociologist and Moralist. London and New York: Routledge.
Naples, N., and Desai, M. (eds.) (2002). Women's Activism and Globalization: Linking Local Struggles and Transnational Politics. New York and London: Routledge.
Nash, K. (1997). "A 'Politics of Ideas' and Women's Citizenship." Acta Philosophica, 2.
Nash, K. (1998). "Beyond Liberalism: Feminist Theories of Democracy." In V. Randall and G. Waylen (eds.), Gender, Politics and the State. London: Routledge.
Nash, K. (2008). "Global Citizenship as Show Business: The Cultural Politics of Make Poverty History." Media, Culture and Society, 30/2.
Nash, K. (2009a). The Cultural Politics of Human Rights: Comparing the US and UK. Cambridge: Cambridge University Press.
Nash, K. (2009b). "Between Citizenship and Human Rights." Sociology, 43/6.
Newman, M. (1996). Democracy, Sovereignty and the European Union. London: Hurst and Co.

Nicholson, L. (1983). "Women, Morality and History." Social Research, 50(3).
Norval, A. (2008). Aversive Democracy: Inheritance and Originality in the Democratic Tradition. Cambridge: Cambridge University Press.
Notes from Nowhere. (2003). We Are Everywhere: The Irresistible Rise of Global Anti-Capitalism. London: Verso.
Nye, J. (2005). Soft Power: The Means to Success in World Politics. New York: Public Affairs.
Nyer, P. (2006). "The Accidental Citizen: Acts of Sovereignty and (Un)making Citizenship." Economy and Society, 35/1: 22–41.
Oberleitner, G. (2007). Global Human Rights Institutions: Between Remedy and Ritual. Cambridge: Polity.
Oberschall, A. (1973). Social Conflict and Social Movements. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.
Offe, C. (1987). "Challenging the Boundaries of Institutional Politics: Social Movements since the 1960s." In C. S. Maier (ed.), Changing Boundaries of the Political: Essays on the Evolving Balance between the State and Society, Public and Private in Europe. Cambridge: Cambridge University Press.
Ohmae, K. (1995). The End of the Nation State: The Rise of Regional Economies. London: Harper Collins.
Okin, S. (1999). "Is Multiculturalism Bad for Women?" In J. Cohen, M. Howard, and M. Nussbaum (eds.), Is Multiculturalism Bad for Women? Princeton, NJ: Princeton University Press.
O'Leary, S. (1995). "The Social Dimension of Community Citizenship." In A. Rosas and E. Antola (eds.), A Citizens' Europe: In Search of a New Order. London: Sage.
Olson, M. (1968). The Logic of Collective Action: Public Goods and the Theory of Groups. New York: Schocken Books.
Omi, M., and Winant, H. (1987). Racial Formation in the United States: From the Sixties to the Eighties. London: Routledge.
Oommen, T. (1997). Citizenship, Nationality and Ethnicity. Cambridge: Polity Press.
Ortener, S. (2006). Anthropology and Social Theory: Culture, Power, and the Acting Subject. Durham, NC, and London: Duke University Press.
Orum, A. (1983). Introduction to Political Sociology: The Political Anatomy of the Body Politic, second edition. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.
Oswell, D. (2006). Culture and Society: An Introduction to Cultural Studies. London: Sage.
Outhwaite, W. (1994). Habermas: A Critical Introduction. Cambridge: Polity Press.
Pakulski, J. (1997). "Cultural Citizenship." Citizenship Studies, 1/1: 73–86. Parekh, B. (1993). "The Cultural Particularity of Liberal Democracy." In D. Held (ed.), Prospects for Democracy: North, South, East, West. Cambridge: Polity Press.
Parkin, F. (1992). Durkheim. Oxford: Oxford University Press.
Parry, G. (1969). Political Elites. London: George Allen and Unwin.
Peretti, J., with Micheletti, M. (2004). "The Nike Sweatshop Email: Political Consumerism, Internet, and Culture Jamming." In M. Micheletti, A. Follesdal, and D. Stolle (eds.), Politics, Products and Markets: Exploring Political Consumerism Past and Present. New Brunswick, NJ: Transaction.

Phillips, A. (1991). Engendering Democracy. Cambridge: Polity Press.
Phillips, A. (1995). The Politics of Presence. Oxford: Clarendon Press.
Phillips, A. (2007). Multiculturalism without Culture. Princeton, NJ: Princeton University Press.
Pickvance, C. (1995). "Social Movements in the Transition from State Socialism." In L. Maheu (ed.), Social Movements and Social Classes: The Future of Collective Action. London: Sage.
Poguntke, T., and Webb, P. (2005). The Presidentialization of Politics: A Comparative Study of Modern Democracies. Oxford: Oxford University Press.
Potužáková, Z. (2007). "Current Situation of the EU Labour Market." Central and East European International Studies Association 6th Convention, Wroclaw, 24–26 May.
Procacci, G. (1996). "A New Social Contract? Against Exclusion: The Poor and the Social Sciences." European University Institute Working Paper, RSC, no. 96/41.
Przeworski, A. (1990). The State and the Economy under Capitalism. London: Harwood Academic Publishers.
Pugh, M. (1992). Women and the Women's Movement in Britain 1914–59. London: Macmillan.
Putnam, R. (2000). Bowling Alone: The Collapse and Revival of AmericanCommunity. New York: Simon and Schuster.
Putnam, R. (ed.) (2002). Democracies in Flux: The Evolution of Social Capital in Contemporary Society. Oxford: Oxford University Press.
Ratner, S., and Abrams, J. (2001). Accountability for Human Rights Atrocities in International Law: Beyond the Nuremberg Legacy. Oxford: Oxford University Press.
Rees, A. (1996). "T. H. Marshall and the Progress of Citizenship." In M. Bulmer and A. Rees (eds.), Citizenship Today: The Contemporary Relevance of T. H. Marshall. London: UCL Press.
Richmond, A. (1994). Global Apartheid: Refugees, Racism and the New World Order. Oxford: Oxford University Press.
Riley, D. (1988). Am I That Name?: Feminism and the Category of "Women" in History. London: Macmillan.
Risse, T., Ropp, S., and Sikkink, K. (1999). The Power of Human Rights: Institutional Norms and Domestic Change. Cambridge: Cambridge University Press.
Robbins, B. (1998). "Actually Existing Cosmopolitanism." In P. Cheah and B. Robbins (eds.), Cosmopolitics: Thinking and Feeling beyond the Nation. Minneapolis: University of Minnesota Press.
Robertson, R. (1992). Globalization: Social Theory and Global Culture. London: Sage.
Roche, M. (1995). "Rethinking Citizenship and Social Movements: Themes in Contemporary Sociology and Neoconservative Ideology." In L. Maheu (ed.), Social Movements and Social Classes: The Future of Collective Action. London: Sage.
Rochon, T. (1998). Culture Moves: Ideas, Activism, and Changing Values. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Rootes, C. (2005). "A Limited Transnationalization? The British Environmental Movement." In D. Della Porta and S. Tarrow (ed.), Transnational Protest and Global Activism. Lanham, MD: Rowman and Littlefield.
Rosaldo, R. (1999). "Cultural Citizenship, Inequality and Multiculturalism." In R. Torres, L. Miron, and J. India (eds.), Race, Identity and Citizenship. Oxford: Blackwell.
Rose, N. (1990) Governing the Soul: The Shaping of the Private Self. London: Routledge.
Rose, N. (1999). Powers of Freedom: Reframing Political Thought. Cambridge: Cambridge University Press.
Rose, N., and Miller, P. (1992). "Political Power beyond the State: Problematics of Government." British Journal of Sociology, 43/2: 173–205.
Rose, N., and Miller, P. (1995). "Political Thought and the Limits of Orthodoxy: A Response to Curtis." British Journal of Sociology, 46/4: 590–7.
Roth, K. (2000). "The Charade of US Ratification of International Human Rights Treaties." Chicago Journal of International Law, 1/2: 347–54.
s, C. (2007). Cosmopolitanism and Europe. Liverpool: Liverpool University Press.
Sassatelli, R. (2007). Consumer Culture: History, Theory and Politics. London: Sage.
Sassen, S. (2006). Territory, Authority, Rights: From Medieval to Global Assemblages. Princeton, NJ: Princeton University Press.
Saussure, F. de (1966). Course in General Linguistics. New York, London: McGraw-Hill.
Schachar, A. (2001). Multicultural Jurisdictions: Cultural Differences and Women's Rights. Cambridge: Cambridge University Press.
Schlosberg, S., Shulman, S., and Zavestoski, S. (2006). "Virtual Environmental Citizenship: Web-Based Public Participation in Rule Making in the United States." In A. Dobson and D. Bell (eds.), Environmental Citizenship. Cambridge, MA: MIT Press.
Scholte, J. (2005). Globalization: A Critical Introduction. Basingstoke: Palgrave Macmillan.
Schudson, M. (1998). The Good Citizen: A History of American Civic Life. Cambridge, MA: Harvard University Press.
Schumpeter, J. (1943). Capitalism, Socialism and Democracy. London: Unwin University Books.
Schwarz, J. (2005). Freedom Reclaimed: Rediscovering the American Vision. Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press.
Scott, A. (1990). Ideology and the New Social Movements. London: Unwin Hyman.
Scott, A. (1996a). "Weber and Michels on Bureaucracy." In R. Bellamy and A. Ross (eds.), A Textual Introduction to Social and Political Theory. Manchester: Manchester University Press.
Scott, A. (1996b). "Movements of Modernity: Some Questions of Theory, Method and Interpretation." In J. Clark and M. Diani (eds.), Alain Touraine. London: Falmer Press.
Scott, A. (1997a). "Modernity's Machine Metaphor." British Journal of Sociology, 48(4)

Scott, A. (1997b). "Introduction – Globalization: Social Process or Political Rhetoric." In A. Scott (ed.), The Limits of Globalization: Cases and Arguments. London: Routledge.

Scott, A., and Street, J. A. (2001). "From Media Politics to E-protest? The Use of Popular Culture and New Media in Parties and Social Movements." In F. Webster (ed.), Culture and Politics in the Information Age. London: Routledge.

Scott, J. (1994). Poverty and Wealth: Citizenship, Deprivation and Privilege. Longman: Harlow, Essex.

Seidman, S. (1993). "Identity Politics in a 'Postmodern' Gay Culture: Some Historical and Conceptual Notes." In M. Warner (ed.), Fear of a Queer Planet. Minneapolis: University of Minnesota Press.

Sen, A. (1999). Development as Freedom. Oxford: Oxford University Press

Sewell, W. (1992). "A Theory of Structure: Duality, Agency, and Transformation." American Journal of Sociology, 98/1: 1–29.

Siim, B. (1988). "Towards a Feminist Rethinking of the Welfare State." In K. Jones and A. Jonasdottir (eds.), The Political Interests of Gender: Developing Theory and Research with a Feminist Face. London: Sage.

Silver, H. (1996). "Culture, Politics and National Discourses of the New Urban Poverty." In E. Mingione (ed.), Urban Poverty and the Underclass. Oxford: Blackwell.

Simon, R. (1982). Gramsci's Political Thought: An Introduction. London: Lawrence and Wishart.

Singh, R. (2003). American Government and Politics: A Concise Introduction. London: Sage.

Sklair, L. (2002). Globalization: Capitalism and Its Alternatives, third edition. Oxford: Oxford University Press.

Skocpol, T. (2003). Diminished Democracy: From Membership to Management in American Civic Life. Norman: University of Oklahoma Press.

Slaughter, A.-M. (2004). A New World Order. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Smith, J. (2008). Social Movements for Global Democracy. Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press.

Smith, M. (1995). "Pluralism." In D. Marsh and G. Stoker (eds.), Theory and Methods in Political Science. London: Macmillan.

Smith, P. (2005). Why War? The Cultural Logic of Iraq, the Gulf War and Suez. Chicago: University of Chicago Press.

Snow, D., and Benford, R. (1988). "Ideology, Frame Resonance, and Participant Mobilization." In B. Klandermans, H. Kriesi, and S. Tarrow (eds.), From Structure to Action: Social Movement Research across Different Cultures. Greenwich, CT, and London: JAI Press.

Snow, D., and Benford, R. (1992). "Master Frames and Cycles of Protest." In A. Morris and C. Mueller (eds.), Frontiers in Social Movement Theory. New Haven, CT, and London: Yale University Press.

Snow, D., Rocheford, E., Worden, S., and Benford, R. (1986). "Frame Alignment Processes, Micromobilization and Movement Participation." American Sociological Review, 51: 464–81.

Snow, D., Zurchner, L., and Ekland-Olson, S. (1980). "Social Networks and Social Movements." American Sociological Review, 45(5).

Solomos, J. (1993). Race and Racism in Britain, second edition. London: Macmillan.
Somers, M. (2008). Genealogies of Citizenship: Markets, Statelessness, and the Right to Have Rights. Cambridge: Cambridge University Press.
Soysal, Y. (1994). Limits of Citizenship: Migrants and Postnational Membership in Europe. Chicago: University of Chicago Press.
Spivak, G. (1999). A Critique of Postcolonial Reason: Toward a History of the Vanishing Present. Cambridge, MA: Harvard University Press.
Stammers, N. (2009). Human Rights and Social Movements. London: Pluto Press.
Stephens, J. (1996). "The Scandinavian Welfare States: Achievements, Crisis and Prospects." In G. Epsing-Andersen (ed.), Welfare States in Transition: National Adaptations in Global Economies. London: Sage.
Stevenson, N. (1999). The Transformation of the Media: Globalisation, Morality and Ethics. Harlow, Essex: Pearson Education.
Stevenson, N. (ed.) (2001). Cultural Citizenship. London: Sage
Stevenson, N. (2003). Cultural Citizenship: Cosmopolitan Questions. Buckingham: Open University.
Stevenson, N. (2007). "Cosmopolitanism and Europe: Post-Colonialism and the Politics of Imperialism." In C. Rumford (ed.), Cosmopolitanism and Europe. Liverpool: Liverpool University Press.
Steward, F. (1991). "Citizens of Planet Earth." In G. Andrews (ed.), Citizenship. London: Lawrence and Wishart.
Stone Sweet, A. (2008). "Constitutions and Judicial Power." In D. Caramani (ed.), Comparative Politics. Oxford: Oxford University Press.
Street, J. (2003). "The Celebrity Politician: Political Style and Popular Culture." In J. Corner and D. Pels (eds.), Media and the Restyling of Politics. London: Sage.
Street, J. (2004). "Celebrity Politicians: Popular Culture and Political Representation." British Journal of Politics and International Relations, 6/4: 435–52.
Sullivan, A. (1995). Virtually Normal: An Argument about Homosexuality. London: Picador.
Tarrow, S. (1989). "Struggle, Politics and Reform: Collective Action, Social Movements and Cycles of Protest." Western Societies paper no. 21. Ithaca, NY: Cornell University Press.
Tarrow, S. (1992). "Mentalities, Political Cultures, and Collective Action Frames: Constructing Meanings Through Action." In A. Morris and C. Mueller (eds.), Frontiers in Social Movement Theory. New Haven, CT, and London: Yale University Press.
Tarrow, S. (1998). Power in Movement: Social Movements and Contentious Politics, second edition. Cambridge: Cambridge University Press.
Tarrow, S. (2005). The New Transnational Activism. Cambridge: Cambridge University Press.
Taylor, B. (1983). Eve and the New Jerusalem: Socialism and Feminism in the Nineteenth Century. London: Virago.
Taylor, G. (1995). "Marxism." In D. Marsh and G. Stoker (eds.), Theory and Methods in Political Science. London: Macmillan.

Thompson, J. B. (1996). The Media and Modernity: A Social Theory of the Media. Cambridge: Polity.
Tilly, C. (1978). From Mobilization to Revolution. Reading, MA: Addison-Wesley.
Tilly, C. (1984). "Social Movements and National Politics." In C. Bright and S. Harding (eds.), Statemaking and Social Movements: Essays in History and Theory. Ann Arbor: University of Michigan Press.
Tonkiss, F. (2001). "Markets against States: Neo-liberalism." In K. Nash and A. Scott (eds.), The Blackwell Companion to Political Sociology. Oxford: Blackwell.
Tonkiss, F. (2005). Contemporary Economic Sociology: Globalisation, Production, Inequality. London: Routledge.
Touraine, A. (1981). The Voice and the Eye: An Analysis of Social Movements. Cambridge: Cambridge University Press.
Touraine, A. (1983). Anti-Nuclear Protest: The Opposition to Nuclear Energy in France. Cambridge: Cambridge University Press.
Turner, B. (1986). Citizenship and Capitalism: The Debate over Reformism. London: Allen and Unwin.
Turner, B. (1990). "Outline of a Theory of Citizenship." Sociology, 24/2: 189–217.
Turner, B. (1992). "Preface to the Second Edition." In E. Durkheim, Professional Ethics and Civic Morals. London and New York: Routledge.
Turner, B. (1996). The Body and Society: Explorations in Social Theory, second edition. London: Sage.
Turner, B. (2001). "Outline of a General Theory of Cultural Citizenship." In N. Stevenson (ed.), Cultural Citizenship. London: Sage.
Turner, B. (2002). "Cosmopolitan Virtue, Globalization and Patriotism." Theory, Culture and Society, 19/1–2: 45–63.
Urbinati, N. (2003). "Can Cosmopolitan Democracy Be Democratic?" In D. Archibugi (ed.), Debating Cosmopolitics. London: Verso.
Urry, J. (2000). Sociology beyond Societies: Mobilities for the Twenty-First Century. London: Routledge
Van de Donk, W., Loader, B., Nixon, P., and Rucht, D. (eds.) (2004). Cyberprotest: New Media, Citizens and Social Movements. London: Routledge.
Van Steenbergen, B. (1994). "Towards a Global Ecological Citizenship." In B. van Steenbergen (ed.), The Condition of Citizenship. London: Sage.
Vertovec, S., and Cohen, R. (eds.) (2002). Conceiving Cosmopolitanism: Theory, Context and Practice. Oxford: Oxford University Press
Vogt, W. P. (1993). "Durkheim's Sociology of Law: Morality and the Cult of the Individual." In S. P. Turner (ed.), Emile Durkheim: Sociologist and Moralist. London and New York: Routledge.
Volpp, L. (2001). "Feminism and Multiculturalism." Columbia Law Review, 101: 1181–218.
Walby, S. (1994). "Is Citizenship Gendered?" Sociology, 28(2).
Wallerstein, I. (1979). The Capitalist World Economy. Cambridge: Cambridge University Press.
Wallerstein, I. (1990). "Culture as the Ideological Battleground." In M. Featherstone (ed.), Global Culture: Nationalism, Globalization and Modernity. London: Sage.

Wallerstein, I. (1991). "The National and the Universal: Can There Be Such a Thing as World Culture?" In A. King (ed.), Culture, Globalization and the World-System. London: Macmillan.

Washbourne, N. (2010). Mediating Politics. Maidenhead, Berkshire: Open University Press.

Waters, M. (1995). Globalization. London: Routledge.

Weber, M. (1948a). "Class, Status and Party." In H. H. Gerth and C. Wright Mills (eds.), From Max Weber: Essays in Sociology. London: Routledge and Kegan Paul.

Weber, M. (1948b). "Science as a Vocation." In H. H. Gerth and C. Wright Mills (eds.), From Max Weber: Essays in Sociology. London: Routledge and Kegan Paul.

Weeks, J. (1986). Sexuality. London: Routledge.

Weeks, J. (1993). Sexuality and Its Discontents. London: Routledge.

Wilkinson, R., and Pickett, K. (2009). The Spirit Level: Why More Equal Societies Almost Always Do Better. London: Allen Lane.

Williams, R. (1976). Keywords. London: Fontana. Williams, R. (1981). Culture. Glasgow: Fontana.

Wilson, W. J. (1987). The Truly Disadvantaged: The Inner City, the Underclass and Public Policy. Chicago: University of Chicago Press.

Woods, N. (2002). "Global Governance and the Role of Institutions." In D. Held and A. McGrew (eds.), Governing Globalization: Power, Authority and Global Governance. Cambridge: Polity.

Young, I. (1996). "Communication and the Other: Beyond Deliberative Democracy." In S. Benhabib (ed.), Democracy and Difference: Contesting the Boundaries of the Political. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Zald, M., and McCarthy, J. (eds.) (1987). Social Movements in an Organizational Society: Collected Essays. New Brunswick, NJ: Transaction Books.

Zald, M., and McCarthy, J. (eds.) (1988). The Dynamics of Social Movements: Resource Mobilization, Social Control, and Tactics. Lanham, MD, Boston, and London: University Press of America.

ثبت المصطلحات

عربي – إنجليزي

أ

اتجاه التزمت في السوق	Market fundamentalism
اتجاهات زمن ما بعد الحداثة المرنه	Flexible post-modernity,
الاتحاد الأوروبي	European Union (EU)
اتخاذ إجراء تأكيدي وحازم (بتطبيق القانون)	Affirmative action
اتفاق إجماع واشنطن	Washington Consensus
اتفاقية التجارة الحرة لبلدان أمريكا الشمالية (نافتـــا)	North American Free Trade Agreement (NAFTA)
اتفاقية لشبونة	Lisbon Treaty
اتفاقية ماستريشت	Maastricht Treaty
الأثر والبصمة المناخية	Ecological footprint
أجانب مقيمون في الولايات المتحدة	Resident aliens, in U.S.,

اجتماعي	Social
إجراءات الانتخاب/ التصويت	Voting procedures
إجرائي تمثيلي (يمثل فئة ما)	Procedural representative
الأجناس العرقية	Race
احترافية المنظمات	Professionalization of organizations
احترام حقوق التنوع ، ومبدأ استيعاب الجماعات المهاجرة واحترامها	Differentiated rights, "new assimilationism"
احتواء / تذويب / استيعاب	Assimilation
أحد الأشكال المعرفية للثقافة	Epistemological variant of culture
الأحزاب السياسية	Political parties
الأحزاب السياسية في الغرب	Political parties in Western
أحكام تتعلق بحقوق السجناء	Ruling on prisoners' rights
الأحكام على المشتبه فيهم بالإرهاب	Suspects
اختلاف ثقافي	Cultural difference
اختلاف وجهات النظر والجرائم ضد الإنسانية	crimes against Differing views of, humanity
الاختلافات داخل الحركة والهوية	Differences within, movement and Identity
الاختيارات المشتركة للحركات الاجتماعية	Cooption of social movements
الآخرون المُستَوعبون عقليـًا	Rationalized Others
إدماج وإبطان العلاقات الاجتماعية	Social relations disembedding of,

Linked to public commitments	الارتباط بالتزامات نحو الجمهور العام
Marxist tradition	إرث الفكر الماركسي
Weberian tradition	الإرث الفكري للمفكر فيبر
Marxist tradition of political sociology	الإرث الماركسي لعلم الاجتماع السياسي
Weberian tradition of political sociology	إرث المفكر فيبر في علم الاجتماع السياسي
Durkheimian tradition of political sociology	الإرث أو مدرسة دوركايم عن علـم الاجتماع السياسي
Legacy of	إرث خاص بـ
Durkheimian tradition	إرث فكر دور كايم
Aristotle	أرسطو (الفيلسوف)
Goffman, Erving	آرفنج جوفمان
Laclau, Ernesto	إرنستو لاكلاو
Terrorism	الإرهاب
"Emergency," humanitarian crises portrayed	الأزمات الإنسانية وحالات الطوارئ، تصويرها للقارئ والمشاهد
Reasons for participating in collective action (RMT)	أسباب الإسهام في العمل الجماعي
Social exclusion	استبعاد اجتماعي
force|Use of power	استخدام القوة
Use of Alien Tort Claims Act	استخدام قانون تعويض الضرر للأجنبي

استخدام لفظ " طبقة منحطة" لوصف الفقراء	Use of underclass to describe poor
الاستعمار وإعادة هيكلية	Imperialism and transformation
الاستعمارية	Colonialism
استقطاب الثروة	Wealth, polarization
استقلالية الدولة	State sovereignty
استقلالية الدولة ضد الإرهاب	State autonomy vs., terrorism
الاستهلاك	Consumption
الاستهلاك الأخلاقي	Ethical consumption
استيعاب المهاجرين وتذويبهم في المجتمع الجديد : المنادون بذلك	New assimilationists
استيعاب وإذابة المهاجرين	New assimilation
استيعاب وتذويب المهاجرين في المجتمع الجديد المُهاجر إليه ؛ الأنموذج الاستيعابي للمهاجر	Assimilationism, "new,"
الأسس الجوهرية للسوق	Market fundamentalism
أسلوب الحياة والحركات الاجتماعية الجديدة	Lifestyle, new social movements
أشباه المواطنين	Quasi-citizens
أشكال التمثيل الجماعي	Collective representations
أشكال السياسة الطبقية	Class politics

أشكال اللامساواة	Inequalities between
إشكاليات نوع الجنس والعلاقة الجنسية	Sexuality
إشكالية الثروة والفقر	Wealth, poverty
إشكالية الفجوة	Gap
إشكالية قبول فكر حقوق الإنسان	Human rights acceptance
إشكالية مبدأ الاستيعاب الجديد للأجانب المهاجرين	Hyphenation, new assimilationism
أصحاب الفكر البنائي الاجتماعي	Social constructionists
أصحاب الفكر الدوركامي الجديد	Neo-Durkheimians
الإصلاح الاجتماعي وآراء الإسكندر	Social reform, Alexander
إصلاحات الرعاية الاجتماعية	Welfare reform
اضطهاد	Oppression
الاضطهاد العنصري الجديد	New racism
إضفاء السمات الشخصية	Personalization
أُطر العمل الجماعي	Collective action frames
أطراف في الحوكمة العالمية	As actors in global governance
إعادة الهيكلة في العولمة العالمية	Restructuring of in global governance
إعادة تشكيل بنية المناطق	Redistricting
الاعتراضات والمظاهرات الأشكال الابتكارية لها	Protest, innovative forms of

أعداد المصوتين في الانتخابات الأوروبية	European elections, voter turnout
الإعلام الجماهيري	Mass media
الإعلام العالمي/ الكوني	Global media
الإعلام والتعامل مع الآخر	Media and othering
الإعلان العالمي لحقوق الإنسان	Universal Declaration of Human Rights (UDHR)
إعلان بورت إلجِر	Manifesto of Porte Alegre
إعلان بورتو أليجرِ – اثنى عشر مُقترح كي نحقق عالماً ممكناً جديدا	"Porto Alegre Manifesto – Twelve Proposals for Another Possible World,"
الأفراد كفاعلين اجتماعيين	Individuals as social actors
أفريقيا ، هبوط الاستثمار الأجنبي في أفريقيا	Africa, decline in foreign investment in,
اقتصاد ما بعد زمن الحداثة	Postmodern economy
اقتصاديات الدولة	State economic
اقتصاديات الفكر الكينيزي	Keynesian economics
الإقصاء / الاستبعاد الاجتماعي	Social exclusion
الأقليات الدينية	Religious minorities
الإقناع والإغراء	Persuasion
ألبرتو مِلوسي	Melucci, Alberto
إليزابث ميهان	Meehan, Elizabeth
الأم العاملة	Working mother

الأمريكيون ذوي الأصول الأفريقية	African-Americans
الأمم المتحدة	United Nations
الأمم المتحدة والقانون العالمي لسيادة العدل والمساواة للكون كله	United Nations (UN), cosmopolitan law
الأمن	Security
إناء تنصهر فيه الثقافات المختلفة	Melting pot
انتخاب أوباما وبداية أمل جديد	Hope, election of Obama
انتشار منح حقوق المواطنة والجنسية للمهاجرين مع استمرار درجات من التمييز العنصري	Proliferation of statuses
انتقال القوة إلى السلطة التنفيذية	Shift in power to executive branch
أنتوني ماكجرو	McGrew, Anthony
الأنشطة الاعتراضية للمثليين جنسياً	Queer activism
أنطوني جيدنز	Giddens, Anthony
أنظمة الخبراء	Expert systems
أنظمة الخبراء وتفكيك العلاقات الاجتماعية	Expert systems, disembedding of social relations
أنظمة الرعاية الاجتماعية والعمل	Welfare-to-work schemes
الأنظمة الفيدرالية	Federal systems
انعكاسية الاقتصاد	Reflexivity of economy
إنقاص الحقوق الاجتماعية	Reduction in social rights

أنموذج الدولة كحكم أو قاضي	Arbiter model of state
أنموذج الدولة كقاضي أو حَكَم	Arbiter model
أنموذج القوة للقانون والقضاء اللانظامي المرن	Juridico-discursive model of power
الأنموذج الوظيفي لـ	Functionalist model of
أنموذج مارشال للمواطنة	Marshall model of citizenship
أنموذج مارشال والهجرة وحقوق الإنسان عبر الحدود	Marshall model of, migration and rights across borders
أنموذج مثالي للتعدد الثقافي	Multicultural ideal
أنموذج نهج الوظيفية في الدولة	Functionalist model of state
إنهاء التمييز والعزل بين البشر على أساس عنصري أو ما شابه	Desegregation
إنهاء العزل العرقي وما شابه	Desegregation
الأهالي الأصليين (أصحاب الوطن الأصليين)	Native peoples
أوكسفام	Oxfam
التزامات بحقوق الإنسان	Human rights commitments to and,
فكر آن ماري فورتياه	Fortier, Anne-Marie
ألان سكوت	Scott, Alan
أدم برزورسكي	Przeworski, Adam
الإكسندر	Alexander

ألان توران	Touraine, Alain
ألثوسِر	Althusser
أنتوني أوبرشال	Oberschall, Anthony
أنتوني أُورَم	Orum, Anthony
أنتوني ريتشموند	Richmond, Anthony
أندرو أراتو	Arato, Andrew,
أندرو دوبسن	Dobson, Andrew
أولرتش بيك	Beck, Ulrich
إيمانويل ولارستاين	Wallerstein, Immaneul
إيميل دوركايم	Durkheim, Emile
إليانور روزفلت	Roosevelt, Eleanor
آن ماري سلوتر	Slaughter, Anne-Marie

ب

بولتَنسكي التي انعكست في " معاناة للبُعد "	Distant Suffering (Boltanski)
البث / الصب الضيق	Narrowcasting
بديل العولمة	Globalization alternative
برامج المواءمة والتعديل البُنيوي	Structural Adjustment Programs
بروتوكول كيوتو	Kyoto Protocol
بلدان الهجرة	Countries of immigration
بناء الأمة |الوطن	Nation building

بنك التمويل الدولي	International Monetary Fund (IMF)
البنك الدولي	World Bank
البُنى الاجتماعية	Social structures
البُنى الحاشدة	Mobilizing structures
البيت الفولاذي للقوة البيروقراطية	Steel-hard housing, of bureaucratic power

ت

تأثير المجتمع على	Effect of society on
تأثير سياسات الاتجاه الحر الجديد	Effect of neo-liberal policies
تأثير على الدولة ذاتها	Effect on state
التأثير على عملية التدويل	Instrumental model of, internationalizing
التأثيرات الاقتصادية على الحوكمة العالمية	Economic effects of global governance
التأثيرات المختلفة على البلاد الأغنى نموًا والبلدان النامية	Differing effects on over-developed and developing countries
التأطير والبهتان والدافع للعمل الجماعي	Collective action
تباعد زمان- مكاني	Time-space distanciation
التجنيد المُصَغَّر الحشد	Micromobilization
التحديث	Modernization
تحرري	Emancipatory
تحكُّم اجتماعي	Social control

تحكم في التاريخية	Historicity, control over
التحكم في بث المعلومات في	Control over information in,
تحكم ومنع ما تراه الدولة ضار	State censorship
تحليل الحركة الاجتماعية	Analysis social movement
تحليل الحركة الاجتماعية	Social movement analysis
التحليل الفوكولدي	Foucauldians analysis
التحليل النفسي	Psychoanalysis
تحليل مفهوم لفظ الثقافة	analysis of term defined Culture
تحليل نهج التحررية الجديدة	Analysis of neo- liberalism
تحول / تحويل الإطار	Frame transformation
تحول توازن القوى	Shift in balance of power
تحول صورة الدولة	State transformation
تحول منتظم ومحكم	Systemic transformation
التحويل الهيكلي في مجال الجمهور العام (في فكر هابرماس)	Structural Transformation of the Public Sphere (Habermas)
تحويل في بنية الدولة وصورتها	State transformation
تحيُّز الغرب	Western bias
تحييد تأثير ونفوذ الدولة على النظام السياسي	De-statization of political system
تخفيض / تناقص في الحقوق الاجتماعية	Reduction in social rights
تخلل الاستهلاك والإنتاج	Symbolic processes, permeating consumption and production

التدخل الإنساني للدفاع عن كوسوفو في يوغوسلافيا السابقة	Humanitarian intervention in Kosovo
التدخل العسكري	Military intervention
التدخلات	Interventions
تدخلات اجتماعية	Social interventions
تدخلات الولايات المتحدة وعملائها	Interventions by US and allies
التدخلات بواسطة	Interventions by
تدخلات ذات توجهات إنسانية للمساعدة	Humanitarian interventions
ترابط وتماسك اجتماعي	Social cohesion
تزايد التعددية نتيجة لـ	Increase in pluralism as result of
تزايد نشاط الحركة الاجتماعية	Increase in social movement activity
تسليع الثقافة (الثقافة كسلعة يصير تسويقها)	Commodification of culture
التسويق	Marketization
التسويق السياسي	Political marketing
تسيس	Politicizing
تسيس البُنى الاجتماعية من خلال	Politicization of social structures through
تسيس السياسة العالمية	World polity
تشتت أنشطة الدولة	Dispersion of state activities
تشريع الراتب المتساوي	Equal pay legislation

تشكيل الهوية	Identity formation
تشكيل الهوية وتكوينها	Identity formation
تصور للمجتمع	Conception of society
تصور مختلف لاختلاف الميول الجنسية	Reification of sexual difference and use of term
تصوير الإعلام (لقضية ما)	Media portraya
التطور التاريخي	Historical development
تطور حقوق المواطنة	Development of citizenship rights
التطورات	Developments
التطورات في حقوق المرأة	Women's rights, development
التعاون والتضافر الاجتماعي	Social solidarity
التعبير عن المشاعر والآراء الشخصية	Subjectivity
تعدد الأصول العرقية	Polyethnicity
تعدد الثقافات وإهمال جوانب ما	Multiculturalism and neglect of
التعدد الثقافي	Multiculturalism
تعدد الزوجات	Polygamy
تعدد عرقي	Polyethnicity
التعددية الجماعية	Pluralism
تعديل البُنى الاجتماعية	Modification of social structures
تعريف الاستعمار	Imperialism defined
تعريف التحكم في الأسواق	defined Control of market
تعريف الحوكمة	Governance, defined

تعريف الديمقراطية المشروطة	Defined, conditional democracy
تعريف الفقر ومقاييسه في	Defining and measuring poverty in,
تعريف المجتمع المدني	Civil society defined
تعريف المفكر فيبر	Weberian definition of
تعريف المقصود بلفظ عالمي	International, defined
تعريف مبدأ الجوهرية	Essentialism defined
تعريف وقياس	Defining and measuring
تعريفات المفكر فوكولدت للقوة والسياسة	Foucauldian definitions of power and politics
التعليم الذي يغطي ثقافات متعددة	Education, multicultural
تعليم متعدد الثقافة	Multicultural education
التغطية الإعلامية لسياسات الأحزاب	Coverage of party politics
التغيير الثقافي	Cultural change
التغيير السياسي	Political change
تفسيرات	Interpretations
تفكير مصبوب	Slab thinking
التقسيمات الطبقي	Class divisions
تقنيات الإعلام	Media technologies
تقنية المعلومات	Information technology
تكبير الإطار	Frame amplification
تكلفة وفوائد تعود عليهم	Costs and benefits to

Information technologies	تكنولوجيات المعلومات
Self-formation through consumption	تكوين النفس/ الذات من خلال الاستهلاك
Convergence of Weberians and Marxists on relative autonomy	تلاقي آراء اتجاه المفكر فيبر والماركسيين عن الاستقلال النسبي
Satellite TV	تليفزيون البث الفضائي
Political representation	التمثيل السياسي
"Ecstatic," humanitarian crises represented	تمثيل وتقديم الكوارث والأزمات الإنسانية كمصدر للشعور بالبهجة العالية
Cultural representations	التمثيلات الثقافية
Finance capital, empowerment	التمكين من التمويل برأس المال
Discrimination	تمييز
Discrimination for sexual orientation in,	تمييز بسبب التوجه الشاذ للعلاقة الجنسية
Reverse discrimination	تمييز عنصري منقلب
Reductions in,	التناقصات في
Sustainable development	التنمية المُستدامة
Development after WWII	التنمية بعد الحرب العالمية الثانية
Multiculturalism	تنوع الثقافات
Tension between environmentalism	توتر بين حركات حماية البيئة

ث

ثروة البلدان المتطورة	Wealth of developed societies
ثروة المجتمعات المتطورة والزيادة في نشاط	Wealth of developed societies and increase in activity of,
ثقافات ترتبط بمجتمعات	Societal cultures
ثقافة العالم	world culture
ثقافة الفقر	Culture of poverty
الثقافة بعد الحديثة	Postmodern culture
ثقافة عالمية	World culture
الثقافة كأسلوب حياة	Way of life culture as
الثقافة كتنمية للجوانب الذهنية والروحية والجمالية	Culture as Intellectual, spiritual, aesthetic development,
ثورات دول أوروبا الشرقية	Eastern European revolutions

ج

الجدل حول ارتداء الزي الإسلامي في فرنسا	Controversy over Muslim dress
جدل ومناقشات مدى صحة الآراء السياسية	Political correctness disputes
الجرائم ضد الإنسانية	Crimes against humanity
جزء من شبكة الحركة الاجتماعية	Part of social movement network
جماعات الأقليات العِرقية	Ethnic minority groups

الجماعات العرقية	Ethnic groups
الجماعات المتعرضة للتفرقة العنصرية العرقية	"Racialized" groups
جماعات حماية المصالح	Politics interest groups
جماعات حماية المصالح المتنافسة	Competing interest groups
جماعات رفع مستويات الوعي	Consciousness-raising groups
جماعات مبادرات المواطنين (لحل المشاكل)	Citizens-initiatives groups
جماعة السلام الأخضر	Greenpeace
الجماعة السياسية العالمية / الكونية	Global political community
جماعة أو حركة العمل لعلاج المشاكل المترتبة على فقر الطفل	Child Poverty Action Group
الجمعيات| الهيئات التطوعية	Voluntary associations
الجمعية العامة للأمم المتحدة	UN General Assembly
الجمعية المدنية العالمية	Global civil society
جناح اليمين	Right-wing
جنس / إشكالية العلاقات الجنسية	Sexuality
جنس / الجنس / علاقة جنسية، عصر الموافقة على ممارستها	Sex, age of consent
جنس / الجنس / علاقة جنسية	Sex
الجنسية	Nationality

الجنسية الأوروبية	European citizenship
الجنسية العرقية والمواطنة	Ethnic nationality, citizenship
الجنسية المزدوجة	Dual nationality
الجوانب البيئية والمناخية	Ecological
جوهر إسمي	Nominal essences
الجوهرية الإسمية	Nominal essentialism
جيوفانا بروكاتشي	Procacci, Giovanna

ح

الأحزاب السياسية	Political parties
جورج مونبيوت	Monbiot, George
الحاكمية	Governmentality
حالة أساسها الطبقي	Class-based
حد التمتع بميزة أو أكثر	Privilege line
حدود وتقييدات لمدى سيادة الدولة	Limitations on state sovereignty
الحرب على الإرهاب	War on terror
الحركات الاجتماعية	Social movements
الحركات الاجتماعية العالمية	Global social movements
الحركات الاجتماعية تحت السطح	Social movements in submerged
حركات الجناح الأيمن الاجتماعية	Right-wing social movements
الحركات الطبقية	Class movements
الحركات العابرة لحدود الأمم	Transnational movements

الحركات العالمية الاجتماعية	global social movements
الحركات القومية	National movements
حركات معارضة التفرقة العنصرية ومقاومتها، وإشكالية هوية العِـرق	Anti-racist movements, identity
حركة أصدقاء كوكب الأرض	Friends of the Earth
الحركة الاجتماعية الجديدة	New Social Movement Theory (NSMT)
حركة البيئة الخضراء	Green movement
حركة الحق في التصويت النسوية	Women's suffrage movement
حركة الحقوق المدنية	Civil rights movement
الحركة الدفاع عن الحقوق النسوية	Feminist movement
حركة الدفاع عن حماية البيئة	Environmentalism
حركة المثليين جنسيـاً والسِحاقيات	Gay and lesbian movement
الحركة الطلابية في ستينيات القرن الـ ١٩	Student movement of 1960s
الحركة العالمية المطالبة بالعدل والمساواة لجميع أفراد ودول العالم	Cosmopolitanism
الحركة العالمية المطالبة بالعدل والمساواة لجميع أفراد ودول العالم كبديل للتعددية الثقافية	Cosmopolitan, as replacement for multiculturalism
حركة العدالة البيئية	Environmental justice movement
حركة العدل العالمية	Global justice movement
حركة العدل الكوني العالمي	Global justice movement

الحركة العمالية	Labor movement
حركة العمل / العمالة الدولية	International labor movement
الحركة النسوية	Women's movement
الحركة النسوية المطالبة بالمساواة في الحقوق مع الرجل	Equal rights, women's movement
حركة اليمين الجديد	New Right
حركة تحرير المثليين جنسياً	Gay liberation movement
حركة تفوق الجنس الأبيض البشرة	White Supremacy movement
حركة حقوق الإنسان	Human rights movement
حركة حماية البيئة	Environmental movement
حركة خدمة ورعاية البيئة	Environmental stewardship
حركة معارضة الاستعباد ومقاومته ، إشكالية الهوية	Anti-slavery movement
حركة معارضة التسلح النووي وانتشار الأسلحة النووية	Anti-nuclear movement
حركة معارضة العولمة	Anti-globalization movement
حركة نشاط الشواذ جنسياً	Queer activism
الحرية الفردية	Individual freedom
حزب الجبهة الوطنية / القومية	National Front Party
الحشد من أجل العمل الجماعي	Mobilization for collective action
حشد وتجنيد الجهود وعلاقة ذلك	Rights mobilization and political opportunities

بالفرص السياسية	
حصن أوروبا وحصن أمريكا	Fortress Europe/Fortress America
حق غير المواطنين بعد	Right of non-citizens after
الحقوق الاجتماعية	Social rights
الحقوق الاجتماعية المرتبطة باختلاف نوع الجنس	Gender-differentiated social rights
حقوق الاختلاف الثقافي	Cultural difference rights to
حقوق الأقليات	Minority rights
حقوق الأمومة	Maternity rights
حقوق الإنسان	Human rights
حقوق الإنسان العالمية	Universal human rights
حقوق الإنسان والعنف الموجه نحو نوع الجنس	Human Rights and Gender Violence
حقوق التوظيف والعمل وحركة المثليين جنسياً والسحاقيات	Employment rights, gay and lesbian movement
الحقوق الثقافية	Cultural rights
الحقوق الثقافية وحقوق التنوع والاختلاف	Cultural rights to difference
الحقوق الخاصة	Special rights
حقوق الرعاية الاجتماعية	Welfare rights
الحقوق السياسية	Political rights

الحقوق المتميزة الممنوحة للأقليات العرقية	Ethnic minorities
الحقوق المدنية	Civil rights
حقوق المرأة	Women's rights
حقوق المواطنة	Citizenship rights
حقوق جمع شمل العائلات للعمالة المهاجرة	Orientation in, family reunion and migrant workers
حقوق خاصة	Special rights
حقوق غير المواطن إثر الهجوم الإرهابي في الحادي عشر من سبتمبر	Rights of non-citizens post-9/11 in,
حقوق غير المواطنين	Rights of non-citizens
الحقيقة	Truth
الحقيقي	Real
الحكم الذاتي للولايات الأغنى نمواً	Autonomy of over-developed states
الحكم الذاتي، الدولة	State autonomy
حكمية الآراء الشخصية	Subjectivity
حملة "دعنا نجعل كلمة الفقر كلمة تنتمي إلى الماضي"	Make Poverty History campaign
حملة إغاثة المثقلين بالدَّين	Debt relief campaign
حملة حقوق الإنسان الاقتصادية لصالح الفقراء	Poor People's Economic Human Rights Campaign
الحوار	Discourse

الحوافز / لغة الحوافز	Incentives, language
حوافز السوق	Market incentives
الحوكمة الجيدة	Good governance
الحوكمة العالمية	Global governance
الحياة الخاصة	Private life
السِحاقيات حركة المثليين	Gay and lesbian movement

خ

الخبراء ودورهم في السياسات الفرعية والتحتية	Experts role in sub-politics
خصخصة الوظائف	Privatization of functions
خصخصة وظيفة الدولة	Privatization of state function
خط الفقر الأوروبي	European Poverty Line
خطط التجارة الاقتصادية المحلية	Local Economic Trading Schemes

د

دوركايم وطبيعة الصراع	Conflict Durkheim
دوركيم ورأيه في أن الدولة تعكس المجتمع	Durkheim and state reflecting society's
الدافع الفردي في العمل الجماعي	individual motivation in collective action
الدافع لثقافة العمل الجماعي	Motivation for collective action culture
الدراسات الثقافية	Cultural studies
الدستور الأوروبي	European Constitution

دعم / تأييد المثقفين من الطبقات المتوسطة لحملة أوباما الانتخابية	Grassroots support, Obama campaign
دلالات وإشارات في مجتمعات ما بعد عصر الصناعة	Signs, post-industrial societies
الدلالة / المعنى	Meaning
دمقرطة	Democratization
دمقرطة الحوكمة العالمية	Subsidiarity, democratization of global governance
دمقرطة العولمة	Democratizing globalization
دور الحركات الاجتماعية	Role of social movements
دور الخبراء في مجتمع العالم	Role in world society
الدور المقترح في المنظمات السياسية العالمية	Suggested role in international political organizations
دور المواطن في السياسة	Role in politics
دور المواطنين	Role of citizens
دور في السياسة الفرعية	Role in sub-politics
الدور في علم الاجتماع السياسي	Role in political sociology
دورات الاعتراض والتذمر	Cycles of protest (contention)
دوركايم	Durkheim
الدول الثمانية الكبرى	G8
دول العالم الجديد	New World States
دول الكومنولث	Commonwealth

الدول المدولة	Internationalizing states
الدول النامية	Developing countries
الدول وحقوق الإنسان	States and human rights
دولة / دول	State (s)
دولة الضمان الاجتماعي ومفهوم الشركة الضخمة الناجحة	Corporatist welfare state
دولة القوة	Power state
دولة أمنية / الدولة الأمنية	Security state
الدولة كأمة	Nation-state
الدولة كأُمة أو قومية	Nation-state
ديمقراطيات تضافر المجتمع	Consociational democracies
الديمقراطية	Democracy
الديمقراطية الإجرائية	Procedural democracy
الديمقراطية التداولية (تداول ومناقشة الأمور بدون فرض رأي ما)	Deliberative emocracy
ديمقراطية الحوار التداولي الجدلي	Deliberative democracy
الديمقراطية الرسمية	Formal democracy
الديمقراطية القومية	National democracy
الديمقراطية الكوزموبوليتنية بالعدل والمساواة العالمية	Cosmopolitan democracy
الديمقراطية المشروطة	Conditional democracy

الديمقراطية بين	Democracy between
ديمقراطية تمثيل فئة أو كيان ما	Representative democracy
ديمقراطية حقيقية لها إنجازاتها الدائمة	Substantive democracy
ديون البلدان النامية	Debt of developing countries
دافيد ياكوبسون	Jacobson, David
دافيد سنو	Snow, David

ذ

الذات التي تتمتع بالروح التجارية لريادة الأعمال وحركة مبدأ الحرية الجديدة	Entrepreneurial self, neo-liberalism

ر

روث لِستر	Lister, Ruth
روي هاتيرسلي	Hattersley, Roy
الرابط بين الفاعلين المحليين وثقافة العالم	link between local actors and world culture
رأس المال في تنمية وتطوير الإنسان	Human capital, emphasis on development
الرأسمالية	Capitalism
الرأسمالية التوربينية الكاسحة	Turbo-capitalism
الرأسمالية المتغولة (الشرسة الغازية لكل بلاد المعمورة)	Footloose capitalism
الرأسمالية غير المنظمة	Disorganized capitalism

Williams, Raymond	راموند ويليامز
Subjectivity as means of	الرأي الشخصي (غير الموضوعي) كأداة للتحكم في النظام الاجتماعي
Elite theorists' view of,	رأي مُنَظِّري النُخبة
Responses to images of	ردود الفعل والاستجابة لصور المعاناة
Response to election of Obama	ردود فعل انتخاب أوباما رئيساً للولايات المتحدة
Workfare	الرعاية الاجتماعية
Humanitarian	الرفق بالإنسان
Symbolic	رمزي
Social reality, symbols in,	الرموز المستخدمة في الحقيقة الاجتماعية
Symbols, in social reality	الرموز في الحقيقة الاجتماعية
Roper v Simmons	روبر ضد سايمونز
Anarchist spirit of alternative globalization,	الروح أو الاتجاه الفوضوي للعولمة البديلة
Political vision	الرؤية السياسية

ز

Modernity	زمن العصرية / الحداثة
Post-democracy	زمن ما بعد الديمقراطية
Gay marriage	الزواج بين المثليين جنسياً
Muslim women's dress	الزي الإسلامي للمرأة المُسلمة

س

السِـحاقيات	Lesbians
السعي نحو مجتمع تتحقق فيه مثالية التعدد الثقافي؛ ووضع تطبيق الشريعة الإسلامية فيها	Multicultural ideal in, Shari'a law in
السلطة القضائية	Judiciary, power
السلوك الجماعي	Collective behavior
سـمات أو مرجعيات تشخيصية	Diagnostic attributions
سـن الموافقة على حرية العلاقة الجنسية	Age of consent to sex,
سيادة الدولة إعادة صياغة بُـنية	Restructuring of state sovereignty
السياسات الأوروبية الخاصة بحركة المثليين جنسياً والسحاقيات	gay European, movement/queer politics and lesbian
السياسات التحريرية	Emancipatory politics
سياسات حكومية لمحاربة الاستبعاد/ الطرد الاجتماعي	Government policies to combat social exclusion in,
السياسة	Politics
سياسة إدارة وتسييس السياسة	Politics of politics
سياسة استخدام دِلالات اللغة في ثقافة ما بهدف الالتزام بهذه الدِلالات	Signifying practices, politics of,
السياسة الاقتصادية	Economic policy
السياسة الاقتصادية للرئيس الأسبق ريجان	Reaganomics

السياسة الانتخابية لنظام متعدد الأحزاب	Multi-party electoral politics
سياسة التأثير على المُستهلك	Consumer politics
السياسة الثقافية	Cultural politics
السياسة الثقافية للمواطنة والمساواة	Equality, cultural politics of citizenship
السياسة الجغرافية	Geo-politicsxi
سياسة الحزب	Party politics
سياسة الحياة وإعادة صياغتها	Life politics and transformation of,
سياسة المثليين جنسياً	Queer politics
سياسة حقوق الإنسان	Human rights politics
سياسة فهم وإدارة الحياة	Life politics
السياسة كصراع على	Politics as struggle over
سياسة لا تسأل، ولا تُحدث	"Don't ask, don't tell policy"
السياسي ضد الثقافي	Political, cultural vs.,
السياسيون ذوي الشهرة والصيت الزائع (ذوي التأثير الشديد على مجريات الأمور)	Celebrity politicians
سياق وطني / السياق الوطني/ القومي	National context
السيطرة	Domination
السيطرة على الإعلام في مجتمع ما بعد التصنيع	Control over in post- industrial society
السيطرة من خلال أفكار/ فكر آن فيليبس	Dominance through, Phillips, Anne,

ش

الشبكات	Networks
شبكات الاتصال	Communication networks
الشبكات الاجتماعية العالمية	Global social networks
الشبكات الاجتماعية العالمية والتواصل بالانتقال والسفر الجوي	Air travel, global social networks and,
شبكات الإرهاب	Terrorist networks
الشبكات الأفقية	Horizontal networks
الشبكات الرأسية	Vertical networks
الشبكات الرأسية والأفقية	Vertical and horizontal networks
شبكات تحت السطح	Submerged networks
شبكات مُطالِبة بأن تعبر الشركات والإصلاحات حدود البلدان	Transnational advocacy networks
شرعية القانون/ السياسة	Legitimacy of law/policy
شركات عابرة للبلدان المختلفة	Transnational corporations

ص

الصالح العام/ المشترك	Common good
الصراع	Conflict
الصراع بين الحركات الطبقية المتعارضة	Conflict between opposed culture as object of struggle
الصراع على الدلالة والمعاني الثقافية	Conflict over cultural meanings social movements
صراعات الحركات الاجتماعية الجديدة	Struggles of new social movements

صفات/ سمات تنبؤية (تتنبأ بها يكون عليه أمر ما)	Prognostic attributions
صناعة الرئيس / الحاكم	Presidentialization
الصورة الأخرى لمفهوم ما بعد الحداثة	Postmodern variant

ض

ضرائب توبين	Tobin Tax

ط

طارق مودود	Modood, Tariq
طالبو اللجوء السياسي	Asylum-seekers
طبق السلادة / السَلطة التمثيل بفكرة "طبق السلادة "	"Salad bowl,"
طبقة منحطة / دونية	Underclass
طبيعة الأدوار في أشكال الفصل العنصري	Role in segregation
الطرف/ الجانب الآخر	Otherness

ظ

ظاهر ومظهر التمثيل (السياسي)	Appearance of representation

ع

عبر أممي (تعريف عابر للأمم)	Transnational, defined
العجز أو النقص الديمقراطي	Democratic deficit
عدالة اجتماعية	Social justice
العدل والمساواة العالمي لكافة أفراد	Cosmopolitan

ودول العالم (كوزموبوليتان)	
العذاب والمعاناة	Suffering
العرقية	Ethnicity
العرقية المتعددة	polyethnicity
عزو المواطنة	Attribution of citizenship
عصر الحداثة المعولمة	Globalized modernity
عصرية انعكاسية	Modernity, reflexive,
العقوبات الاقتصادية	Economic sanctions
عقيدة أو مبدأ التنوع الثقافي المتمدين	Civic multiculturalism
العلاقات الاجتماعية	Social relations
العلاقة مع سياسة المؤسسات	Relation to institutional politics
علامات / إشارات	Signs
علامة تجارية معتمدة بالتجارة العادلة (علامة فير تراد)	Fairtrade mark
علم اجتماع التحرك والعمل / الفعل	Sociology of action
علم الاجتماع السياسي الدوركمي الجديد (نسبة إلى المفكر دوركايم)	Neo-Durkheimian political sociology
علم الاجتماع السياسي المعاصر	Contemporary political sociology
علم الاقتصاد الكينيزي	Keynesian economics
علم الرموز ودلالاتها	Semiotics
علماء (علماء التجريب المعملي وغيرهم)	Scientists

العمال المهاجرون	Migrant workers
العمل الجماعي	Collective action
العمل كأساس لحق الجنسية	Work, as basis of citizenship
عمليات التأطير	Framing processes
عملية اكتساب الجنسية	Naturalization
عملية التسيس	Politicization
العملية السياسية	Political process
عملية تفكيك كيانات الدول للوصول للعولمة الحرة	De-statization
عن الديمقراطية	On democracy
عن القوة	on power
عن النهج |المبدأ الوظيفي في الفكر الماركسي	On Marxist functionalism
العنصرية الجديدة	Racism
العنصرية والتفرقة العنصرية العالمية	Global apartheid
العولمة	Globalization
العولمة الاقتصادية	Economic globalization
العولمة البديلة	Alternative globalization
العولمة التداولية (المفتوحة الآراء والنقاش)	Deliberative globalization
العولمة الحرة الجديدة	Neo-liberal globalization
عولمة الغول المتوحش (التوسع والغزو	Footloose, globalization as consequence

التجاري البشع لأرجاء البسيطة)	
العولمة المشروطة	Conditional globalization
عولمة حرية تداول الحوار والآراء	Deliberative globalization

غ

غزو العراق	Invasions of Iraq
غياب التنظيم	Disorganized
غياب المساواة بين الدول	Inequalities between states
غير المواطنين والحقوق الممنوحة لهم	Non-citizens, rights granted to
غير حكومية ومنظمات حكومية ذات علاقات دولية	NGOs and INGOs

ف

الفردية الأخلاقية	Moral individualism
الفرص السياسية	Political opportunities
الفرع التنفيذي وعلاقته بقوة الجهات القضائية	Executive branch power of judiciary in relation
الفقر	Poverty
الفقراء	Poor people
فقراء العشوائيات	Ghetto poor
فكر التحررية الجديدة	Neo-liberalism
الفكر الدوركايمي الجديد لعلم الاجتماع السياسي	Neo-Durkheimian political sociology

فكر لاش و أوري كما انعكس في "اقتصاديات الإشارات والفضاء"	Economies of Signs and Space (Lash & Urry)
الفكر والنظرية الرأسمالية لدى ماركس	Capital (Marx)
فلسفة ديمقراطية تؤمن بمبدأ لا أعرف أين الحقيقة أو الصواب	Agonistic democracy,
فوق الوطنية : تعريفها	Supranational, defined
فيليب روث	Roth, Phillip
المفكر اللُغوي فِرديناند دَ سوسير وعلاقة اللغة بالمجتمع	Saussure, Ferdinand de,
فوكولت ومفهوم الحكومية	Foucault and governmentality

ق

قادة الحركة الاجتماعية	Social movement leaders
القانون	Law
قانون التعامل مع ادعاءات إيقاع ضرر بأجنبي	Alien Tort Claims Act
القانون الحديدي وحكم وتحكم الأقلية القوية	Iron law of oligarchy
قانون الدعوة للعدل والمساواة بين كافة أفراد ودول المعمورة	Cosmopolitan law
القانون الدولي	International law
القانون الدولي لحقوق الإنسان	International human rights law

قانون الرفق الإنساني	Humanitarian law
قانون الشريعة الإسلامية	Shari'a law
القانون العالمي بالعدل والمساواة للجميع (الكوزموبوليتان)	Cosmopolitan law
قانون العدل والمساواة العالمي	Cosmopolitan law
قانون حقوق الإنسان	Human rights law
قانون مراعاة الأعراف العالمية والجرائم ضد الإنسانية	International customary law, crimes against humanity
قانون نشر العدل والمساواة لكافة أفراد الكون	Cosmopolitan law and, framing and motivation
قانون نشر باتريوت	Patriot Act
قدرات كامنة للخبرة الاجتماعية	Potentiality of social experience
القديم ضد الجديد	Old vs. new,
قرار إجماع واشنطن	Washington Consensus
قرار وحكم المحكمة العليا بالولايات المتحدة في قضية روبر ضد سايمونز	U.S. Supreme Court decision in Roper v Simmons
قضايا البيئة وتغير المناخ	Climate change
القضايا العِرقية	Ethnicity
قطاع الحركة الاجتماعية	Social movement sector
القفص الحديدي	Iron cage
القوة	Power / Force

القوة الاقتصادية	Economic power
قوة السلطة القضائية	Power of judiciary
القوة الصلبة	Hard power
قوة ناعمة / القوة الناعمة	Soft power
القوة والسيطرة | قوة وسيطرة	Power, domination
القومية	Nationalism
القومية الساخنة	Hot nationalism
القومية العادية	Banal nationalism
القومية العرقية	Ethnic nationalism
القومية المتعددة	Multinationalism
القومية المتمدينة	Civic nationalism
القومية منهجية / القومية المنهجية	Methodological nationalism
القيود الخارجية	External restrictions
القيود الداخلية	Internal restrictions
قيود على استقلالية قرارات الدولة	limitations on state sovereignty

ك

كارل ماركس	Marx, Karl
كارول جِليجان	Gilligan, Carol
كتاب المفكر فوص " لنتحدث عن ما هو جوهري "	Essentially Speaking (Fuss)
كتاب أولسون منطق العمل الجماعي	Logic of Collective Action, (Olson)

كتاب ماكيافيلي "الأمير" ومبدأ الغاية تبرر الوسيلة	Prince, The (Machiavelli)
كتأثير شخصيات	As personages
كمنتج من إخراجات العمل الاجتماعي	As product of social action
كنتيجة للرأسمالية	As consequence of capitalism
كوسيلة للتحكم الاجتماعي	As means of social control

ل

اللاتمييز العنصري الفعال	Active non-discrimination,
اللاجئون	Refugees
لاحقة تعني وتشير إلى التوسع الكاسح أو القوة الشديدة للغاية (عادة عند الإشارة إلى الرأسمالية أو العولمة)	Turbo-
اللامساواة بين الدول	Inequalities between states
اللامساواة في التأثيرات المختلفة على الاقتصاديات المختلفة	Inequality of effects on different economics
اللامساواة في الدخل	Income inequality
لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان	UN Human Rights Commission
اللجنة الأوروبية	European Commission
اللغة	Language

م

ماير زالد	Zald, Mayer

ما بعد اتفاق إجماع واشنطن	Post-Washington Consensus
ما بعد الحداثة المرنة	Flexible postmodernity
مارجريت تاتشر	Thatcher, Margaret
مارجريت كيك	Keck, Margaret
ماركسي (فكر ماركسي)	Marxist
الماركسية الجديدة	Neo-Marxism
ماكدونالدز	McDonalds
المال وانفكاك العلاقات الاجتماعية	Money, disembedding of social relations
مبادئ تستند إليها النظرية	Premises
مبادئ رئيسة الوزراء السابقة لبريطانيا مارجريت تاتشر	Thatcherism
مبادئ نوريمبرج	Nuremberg Principles
مبدأ احترام التعدد الثقافي	Multiculturalism
مبدأ الاستيعاب الجديد (للمهاجر)	New assimilationism
مبدأ الالتزام بحماية البيئة	Environmentalism
مبدأ التعددية والجماعية الجديد	Neo-pluralism
مبدأ التنوع الثقافي	Multiculturalism
المبدأ الجديد لاستيعاب الأقلية والمهاجر	New assimilationism
مبدأ الجوهرية	Essentialism
مبدأ الجوهرية الإسمية	Nominal essentialism
مبدأ الحرية الجديدة	Neo-liberalism

المبدأ الرأسمالي والمجتمع المدني	Civil society and capitalist
مبدأ العالمية العادية (تخلو من التمــيُّز)	Banal globalism
مبدأ المُـطلق العرقي	Ethnic absolutism
مبدأ تبني نهج فورد	Fordism
مبدأ تعدد القوميات	Multinationalism
مبدأ حماية البيئة	Environmentalism
مبدأ سيادة الاقتصاد	Economism
مبدأ سيادة وتأثر الجميع (بإجراء أو مبدأ أو قانون ما)	All-affected principle,
مبدأ ماكيافيلي " الغاية تبرر الوسيلة "	Machiavellianism
المتبنون لنهج فوكولد	Foucauldians
المتحكمون الكبار في القانون	Rulings on terrorist
المتدرج المتعدد	Multiscala
المتعلق بالمنهجية	Methodological
مثالية تماثل وتقارب الأجزاء المكونة لكيان ما	Ideal of homogeneous
مجال الجمهور العام / العالمي	Global public sphere
المجال المدني	Civil sphere
المجتمع / الجماعة السياسية	Political community,
مجتمع / المجتمع	Society
المجتمع العالمي	World society

مجتمع المخاطرة	Risk society
المجتمع المدني	Civil society
المجتمع المدني العالمي	Global civil society
مجتمع متعدد القوميات	Multinational society
مجتمع يتمتع بوجود نخبة من ذوي الإنجازات العالية	Meritocratic society
مجتمعات بَعد صناعية	Post-industrial societies
مجتمعات متعددة الثقافة	Multicultural societies
مجلس الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية	Economic and Social Council (ECOSOC)
مجلس الأمن بالأمم المتحدة	UN Security Council
مجلس دول أوروبا	Council of Europe
مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي	European Union Council of Ministers
محاذاة تحاذي الإطار	Frame alignment
المحاكم الدولية وقانون العدل والمساواة لجميع دول وأفراد الكون (كوزموبوليتان)	International courts, cosmopolitan law
المحاكم العُليا	Supreme Courts
محاكمات نورمبرج	Nuremberg trials
محطة البث التليفزيوني سي إن إن	CNN
المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان	European Court of Human Rights
محكمة الجنايات الدولية	International Criminal Court

محكمة الجنايات الدولية ليوغوسلافيا السابقة	International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia
محكمة العدل الأوروبية	European Court of Justice (ECJ)
محكمة العدل الدولية	International Court of Justice
محل الميلاد كأساس للحصول على الجنسية	Attributing at birth
المخاطر البيئية	Environmental risks
مد / امتداد الإطار	Frame extension
مدارس الإيمان	Faith schools
المدنية	Civic
مدى الاستجابة وردود الفعل للأزمات الإنسانية	Media coverage of responses
مدى القوة في المنظمات الحكومية ذات العلاقات الدولية	Power in Inter-Governmental Organizations
مديرو الإعلام	Media managers
المرأة ومخاطرة العيش في الفقر	Women and risk of Poverty
مراعاة الاختلاف في نوع الجنس	Gender-differentiated
مراعاة حقوق الاختلافات بين الجماعات	Group-differentiated rights
مرحلة ما بعد الحداثة	Postmodernity
مرحلة ما بعد الحداثيين |العصرية	Postmodernism
المساعدات / التدخلات الإنسانية	Humanitarian interventions
مُستثنى اجتماعيا للإشارة إلى الفقراء	"Socially excluded," referring to poor,

مُـستَـهلِـك	Consumer
المسلمون وقضية تقبل الآخر	Muslims, "Othering"
مشروط / شرطي	Conditional
مشكلة الراكب المجاني	Free-rider problem
المصلحة الوطنية	National interest
مطاطية/ تدفق المعنى وثبات المعنى	Meaning(s) fluidity vs. static
مظاهرات الاعتراض أثناء انعقاد قمة الدول الثمانية الكبرى	G8 summit protests
معايير المواطنة في أوروبا	Criteria for citizenship
المعايير لـ	Criteria for
مـُعتقل / سجن بِـلمارش	Belmarsh Prison
معتقل خليج جوانتانمو	Guantanamo Bay
المعرفة	Knowledge
معركة مدينة سياتل (بالولايات المتحدة)	Battle of Seattle
المعلومات	Information
معنى اجتماعي	Social meaning
المعنى الرمزي	Symbolic meaning
المغامرة ، تصوير الأزمات الإنسانية كمغامرة	Adventure, humanitarian crises portrayed as,
المفكر تيلي وعمله "مِـن الحشد إلى الثورة"	(Tilly) ,From Mobilization to Revolution

المفكرون المؤيدون لمبدأ العدل والمساواة لكافة أفراد ودول العالم	Political cosmopolitans
مفهوم "الآخر" إشارة للمواطنين المسلمين	"Othering" of Muslim citizens in,
مفهوم / تصور	Conception
مفهوم الأمريكيين بين أقواس	Hyphenated Americans
مفهوم الثقافة	concept of culture
مفهوم الجوهر الحقيقي	Real essences
مفهوم الحدود الوطنية	National borders
مفهوم الديمقراطية ذات الفائدة الواضحة والدائمة للمجتمع	Substantive
مفهوم القضية المشتركة	Common Cause
مفهوم المجال المدني	Civil sphere concept
مفهوم الحداثة الانعكاسية	Reflexive modernity
مفهوم جمهور الجماهير	Public of publics
مفهوم مواطنو الأمم المتحدة	(UN) Un-citizens
مفهوم/ مبدأ الجوهرية الحقيقية	Real essentialism
مقاومة / المقاومة	Resistance
مقاومة نهج التعدد الثقافي	Resistance to multiculturalism
الممارسات الاجتماعية	Social practices
الممارسات الاضطهادية	Oppressive practices

United Kingdom (UK)	المملكة المتحدة (بريطانيا)
Cosmopolitan cultural politics	مَن يدعو إلى سيادة العدل والمساواة في العالم أجمع
Produced in interaction	المُنتج في عملية التواصل والتفاعل
Brands, vs. products	منتجات ماركات عالمية (ذات شهرة مرموقة مقارنة بالمنتجات العادية)
World Social Forum (WSF)	المنتدى الاجتماعي العالمي
Elite theorists	منظرو النخبة
World polity theorists	منظرو سياسة وتسييس العالم
Neo-Durkheimians	المنظرون الجُدد لفكر دوركايم
Elite theorists pluralism state	المنظرون ومفهوم النُخبة
International Governmental (IGOs) Organizations	المنظمات الحكومية ذات العلاقات الدولية
International Non-Governmental Organizations (INGOs)	المنظمات الدولية غير الحكومية
Non-Governmental Organizations	المنظمات غير الحكومية
North American Treaty Organization (NATO)	منظمة اتفاقية الدفاع لدول شمال أمريكا
World Trade Organization (WTO)	منظمة التجارة العالمية
Amnesty International	منظمة العفو الدولية
National Organization for Women	المنظمة الوطنية للمرأة / للنساء
Methodological	منهجية
Methodological cosmopolitanism	منهجية مبدأ العدل والمساواة لكافة دول وأفراد العالم

المهاجرون غير القانونيون	Migrants, illegal
المهاجرين	Immigrants
المواطن العام	Public Citizen
مواطن حادثي (مواطن لا إسهام إيجابي له في المجتمع)	"Accidental citizen,"
المواطنة	Citizenship
المواطنة / الجنسية الأوروبية	European citizenship
المواطنة البيئية	Environmental citizenship
المواطنة البيئية / المناخية	Ecological citizenship
المواطنة الثقافية	Cultural citizenship
المواطنة الكونية	Global citizenship
مواطنة ما بعد القومية	Post-national citizenship
المواطنة والطبقة الاجتماعية	Citizenship and Social Class
المواطنون الخارقون / العظام	Super-citizens
المواطنون كمستهلكين	Citizens as consumers
مواطني الاتحاد الأوروبي	European Union citizens
المؤتمر الأوروبي لحقوق الإنسان	European Convention on Human Rights (ECHR)
المؤتمر العالمي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	Convention on Economic, Social, and Cultural Rights (ICESCR)
المؤتمر العالمي للحقوق المدنية والسياسية	International Convention on Civil and Political Rights (ICCPR)
مؤتمر القمة عام ١٩٩٢ للأمم المتحدة	UN Summit (1992)

مؤتمرات حقوق الإنسان بشأن حقوق المرأة	Human rights conventions on rights
مؤسسات الاتحاد الأوروبي	European institutions
المؤسسات السياسية العالمية	International political institutions
مؤسسة	Institutionalization
مؤسسة جوزيف رونتري	Joseph Rowntree Foundation
مؤسسة فورد الأمريكية	Ford Foundation
مؤسسي	Institutional
موقع الفقر	Poverty Site
موقع للسياسة الثقافية	Site of cultural politics
الموقف في مرحلة ما بعد القومية	Post-national
مؤيدو فكر دوركايم	Neo-Durkheimians
ميزة / مزايا	Privilege
ميلوتشي	Melucci,

ن

ناشطات الحركة النسوية المطالبة بالمساواة مع الرجل في الحقوق	Equal-right feminists
ناعومي كلان	Klein, Naomi
النخبة في فكر التعددية الجديدة	Elites, in neo-pluralism
النداء العالمي للعمل ضد الفقر	Global Call to Action Against Poverty
النزعات القومية	Nationalism
نزعة الغرق في الإستهلاك	Consumerism

النساء / المرأة	Women
النسوة المتعصبات لمساواة المرأة مع الرجل ولكن مع مراعاة اختلاف الجنس	Difference feminists
نسونة الفقر	Feminization of poverty
النشاط الفني (الثقافة كنشاط فني)	Artistic activity, culture as
نشطاء الدفاع عن حقوق الحيوان	Animal rights activists,
النشوء والتطور في أنموذج مارشال	Evolutionism, in Marshall model
النضال	Struggle
نظام استخدام لغة في ثقافة ما بهدف الالتزام بدلالاتها	Signifying order, culture
نظام الدولة العالمي الحديث	Modern international state system
نظام ويستفاليان	Westphalian system
نظريات الدولة	Theories of state
النظريات الماركسية الجديدة	Neo-Marxist theories
النظريات الماركسية للنُخب	Marxist elite theorists
نظرية الاختيار العقلاني	Rational choice theory
نظرية التأطير	Framing theory
النظرية التعددية	pluralist theory
نظرية الحديث المثالي	Ideal speech theory
نظرية الحركة الاجتماعية الجديدة	New Social Movement Theory (NSMT)
نظرية الدولة	Theory of state

النظرية الماركسية	Marxist theory
نظرية النُخبة	Elite theory
نظرية النخبة المؤسسية	Institutional elite theory
نظرية أنظمة العالم	World systems theory
نظرية بناء البُنى / البنيات	Structuration theory
نظرية تأطير سلوك أو أشخاص ما	theory of framing
نظرية حشد المصادر / الموارد	Resource Mobilization Theory (RMT)
نظرية هيكلة الهيكل	Structuration theory
نظرية فيبر	Weberian theory
نقد التعددية الثقافية	Criticism of multiculturalism
نقد الديمقراطية	Criticism of democracy
نهج الوظيفية	Functionalism
النواحي الرأسية ضد الأفقية	Vertical vs. horizontal
نيكولاس روز	Rose, Nikolas

هـ

هارفي في حالة زمن ما بعد الحداثة	Condition of Postmodernity, The (Harvey)
هارفي والاستعمار الجديد	New Imperialism, The (Harvey)
هامش / حيز التقدير	Margin of appreciation
الهجرة	Migration /Immigration
الهجرة / الهجرة غير القانونية وحقوق المرء عبر الحدود	Migration and rights across borders

الهجرة العالمية	International migration
هجرة العِمالة	labor Migration
هجرة الكفاءات العلمية العالية والمحترفين	Migration of professional/scientific workers
الهجرة غير القانونية	illegal immigration
الهجرة غير المشروعة	illegal immigration
الهجرة لدول الغرب	Immigration to Western
الهند كمجتمع متعدد الثقافات	India, as multicultural society
الهويات	Identities
الهوية	Identity
الهوية الجماعية	Collective identity
الهوية الفردية والأشكال الجديدة للعمل الجماعي	Individual identity and new forms of collective action
هوية جنسية	Sexual identity
هوية نوع الجنس	Gender identity
الهوية والحركة النسائية	Feminist movement
هيئة / جمعية فرض الضرائب على الصفقات المالية لأجل مساعدة المواطنين	ATTAC (Association for the Taxation of Financial Transactions for the Aid of Citizens)
هيئة الإذاعة البريطانية بي بي سي	BBC
الهيئة الدولية للشؤون الاجتماعية	International Sociological Association
الهيئة/ الجمعية العالمية لعلوم الغذاء والتغذية	International Association of Nutritional Sciences

و

ورطة/ إشكالية نحن النساء لنا نفس حقوق الرجال مع مراعاة أن لنا طبيعة مختلفة	Sameness-difference dilemma
وسم شخص أو فئة ما بالدونية والانحطاط	Underclass
وسيلة لخلق جماعة سياسية عالمية	Creation of global political community
وصف عنصري يَسم طبقة ما بالدونية أو الانحطاط	Labeled as "underclass,"
الوصول لإجماع مع الدول على الاتفاقات العالمية	Consensus with states on international conventions

ي

المفكرة ياسمين سويسال	Soysal, Yasemin

انجليزي – عربي

A

مواطن حادثي (مواطن لا إسهام إيجابي له في المجتمع)	Accidental citizen
لا تمييز عنصري فعال (فضيلة غياب التمييز العنصري)	Active non-discrimination,
مغامرة ، تصوير الأزمات الإنسانية كمغامرة	Adventure, humanitarian crises portrayed as,
ثورة الإعلان والدعاية	Advertising revolution

اتخاذ إجراء تأكيدي وحازم (بتطبيق القانون)	Affirmative action
الأمريكيون ذوي الأصول الأفريقية	African-Americans
سن الموافقة على حرية ممارسة العلاقة الجنسية	Age of consent to sex,
فلسفة ديمقراطية تؤمن بمبدأ لا أعرف أين الحقيقة أو الصواب	Agonistic democracy,
الشبكات الاجتماعية العالمية والتواصل بالانتقال والسفر الجوي	Air travel, global social networks and,
المفكر الإكسندر	Alexander
العولمة البديلة	Alternative globalization
المفكر ألتوسِر	ALTHUSSER
منظمة العفو الدولية	Amnesty International
تحليل نهج التحررية الجديدة	Analysis of neo- liberalism
تحليل ، الحركة الاجتماعية	Analysis, social movement
روح أو إتجاه فوضوي / الروح أو الاتجاه الفوضوي للعولمة البديلة	Anarchist spirit of alternative globalization,
عالِم الاجتماع أندرسون بينيدِيكت	Anderson, benedict
نشطاء الدفاع عن حقوق الحيوان	Animal rights activists,
حركة معارضة العولمة	Anti-globalization movement
حركة معارضة التسلح النووي وانتشار	Anti-nuclear movement

	الأسلحة النووية
Anti-racist movements, identity	حركات معارضة التفرقة العنصرية ومقاومتها، وإشكالية هوية العِـرق
Anti-slavery movement	حركة معارضة الاستعباد ومقاومته ، إشكالية الهوية
Arato, Andrew,	المفكر أندرو أراتو
Arbiter model	أنموذج الدولة كقاضٍ أو حَـكَم
Arbiter model of state	أنموذج الدولة كحَـكَـم أو قاضي
Aristotle	أرسطو (الفيلسوف)
As actors in global governance	أطراف في الحكومية العالمية
Assimilation	احتواء / تذويب / استيعاب
Assimilationism, "new,"	استيعاب وتذويب المهاجرين في المجتمع الجديد المـُهاجر إليه ؛ الأنموذج الاستيعابي للمهاجر
Asylum-seekers	طالبو اللجوء السياسي
ATTAC (Association for the Taxation of Financial Transactions for the Aid of Citizens)	هيئة / جمعية فرض الضرائب على الصفقات المالية لأجل مساعدة المواطنين
Attributing at birth	محل الميلاد كأساس للحصول على الجنسية
Attribution of citizenship	عزو المواطنة (قضية الانتماء والمواطنة)
Autonomy of over-developed states	الحكم الذاتي للولايات الأغنى نمواً

B

مبدأ العالمية العادية (التي تخلو من التمـيُّز)	Banal globalism
القومية العادية	Banal nationalism
معركة مدينة سياتل (بالولايات المتحدة)	Battle of Seattle
هيئة الإذاعة البريطانية بي بي سي	BBC (British Broadcasting Corporation)
المفكر أولرتش بيك	Beck, Ulrich
مُعتقل/ سجن بِلمارش	Belmarsh Prison
منتجات ماركات عالمية (ذات شهرة مرموقة مقارنة بالمنتجات العادية)	Brands, vs. Products

C

النظرية الرأسمالية لدى ماركس	Capital (Marx)
سياسيون لهم شهرة وصيت زائع (ذوي التأثير الشديد على مجريات الأمور)	Celebrity politicians
جماعة أو حركة العمل لعلاج المشاكل المترتبة عن فقر الطفل	Child Poverty Action Group
المواطنون كمستهلكين	Citizens as consumers
المواطنة والطبقة الاجتماعية	Citizenship and social Class
حقوق المواطنة	Citizenship rights
جماعات مبادرات المواطنين (لحل المشاكل)	Citizens-initiatives groups
مدني	Civic
عقيدة أو مبدأ التنوع الثقافي المتمدين	Civic multiculturalism

Civic nationalism	القومية المتمدينة
Civil rights	الحقوق المدنية
Civil Rights Movement	حركة الحقوق المدنية
Civil society	المجتمع المدني
Civil society and capitalist	المبدأ الرأسمالي والمجتمع المدني
Civil sphere	المجال المدني
Civil sphere concept	مفهوم المجال المدني
Class divisions	التقسيمات الطبقية
Class movements	الحركات الطبقية
Class politics	أشكال السياسة الطبقية
Class-based	حالة أساسها الطبقي
Climate change	قضايا البيئة وتغير المناخ
CNN (cable news network)	محطة البث التليفزيوني الأمريكية سي إن إن
Collective action frames	أُطر العمل الجماعي
Collective behavior	السلوك الجماعي
Collective identity	الهوية الجماعية
Collective representations	أشكال التمثيل الجماعي
Colonialism	الاستعمار
Commodification of culture	تسويق الثقافة كسلعة (الثقافة كسلعة يُعمل على تسويقها)
Common cause	مفهوم القضية المشتركة

الصالح العام / المشترك	Common good
دول الكومنولث	Commonwealth
شبكات الاتصال	Communication networks
جماعات حماية المصالح المتنافسة	Competing interest groups
مفهوم الثقافة	Concept of culture
مفهوم / تصور	Conception
تصور للمجتمع	Conception of society
آراء هارفي في حالة زمن ما بعد الحداثة	Condition of Postmodernity, The (Harvey)
الديمقراطية المشروطة	Conditional democracy
تعريف الديمقراطية المشروطة	Conditional democracy, defined
العولمة المشروطة	Conditional globalization
الصراع بين الحركات الطبقية المتعارضة	Conflict between opposed culture as object of struggle
الصراع على الدلالة والمعاني الثقافية والاجتماعية	Conflict over cultural meanings social movements
جماعات رفع مستويات الوعي	Consciousness-raising groups
ديمقراطيات تضافر المجتمع	Consociational democracies
مُستَهلِك	Consumer
سياسة التأثير على المُستهلك	Consumer politics
نزعة تشجيع المستهلك على الغرق في الاستهلاك	Consumerism
الاستهلاك	Consumption

Contemporary political sociology	علم الاجتماع السياسي المعاصر
Control of market defined	تعريف التحكم في الأسواق
Control over in post- industrial society	السيطرة على الإعلام في مجتمع ما بعد التصنيع
Control over information in,	التحكم في بث المعلومات
Controversy over Muslim dress	الجدل حول ارتداء الزي الإسلامي في فرنسا
Convention on Economic, Social, and Cultural Rights (ICESCR)	المؤتمر العالمي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
Convergence of Weberian and Marxists on relative autonomy	تلاقي آراء اتجاه المفكر فيبر والماركسيين عن الاستقلال النسبي
Co-option of social movements	الاختيارات المشتركة للحركات الاجتماعية
Corporatist welfare state	دولة الضمان الاجتماعي ومفهوم الشركات الضخمة الناجحة
Cosmopolitan	العدل والمساواة لكافة أفراد ودول العالم (كوزموبوليتان)
Cosmopolitan cultural politics	سياسة العدل والمساواة في العالم أجمع
Cosmopolitan democracy	الديمقراطية العالمية بالعدل والمساواة لجميع دول العالم
Cosmopolitan law	القانون العالمي بالعدل والمساواة للجميع (قانون الكوزموبوليتان)

الحركة العالمية المطالبة بالعدل والمساواة لجميع أفراد ودول العالم كبديل للتعددية الثقافية	Cosmopolitan, as replacement for multiculturalism
الحركة العالمية المطالبة بالعدل والمساواة لجميع أفراد ودول العالم	Cosmopolitanism
تكلفة وفوائد تعود على	Costs and benefits to
مجلس دول أوروبا	Council of Europe
بلدان الهجرة	Countries of immigration
التغطية الإعلامية لسياسات الأحزاب	Coverage of party politics
وسيلة لخلق جماعة سياسية عالمية	Creation of global political community
الجرائم ضد الإنسانية	Crimes against humanity
نقد الديمقراطية	Criticism of democracy
نقد التعددية الثقافية	Criticism of multiculturalism
التغيُّر الثقافي	Cultural change
المواطنة الثقافية	Cultural citizenship
اختلاف ثقافي	Cultural difference
حقوق الاختلاف الثقافي	Cultural difference rights to
السياسة الثقافية	Cultural politics
التمثيلات الثقافية	Cultural representations
الحقوق الثقافية	Cultural rights
الحقوق الثقافية وحقوق التنوع والاختلاف	Cultural rights to difference

Cultural studies	الدراسات الثقافية
Culture analysis of, term defined	تحليل وتعريف مفهوم لفظ الثقافة
Culture as intellectual, spiritual, aesthetic development,	الثقافة كتنمية للجوانب الذهنية والروحية والجمالية
Culture of poverty	ثقافة الفقر
Cycles of protest (contention)	دورات الاعتراض والتذمر

D

Debt of developing countries	ديون البلدان النامية
Debt relief campaign	حملة إغاثة المثقلين بالدَّين
Defining and measuring poverty, in	تعريف الفقر ومقاييسه في
Deliberative democracy	الديمقراطية التداولية (تداول ومناقشة الأمور بدون فرض رأي ما)
Deliberative democracy	ديمقراطية الحوار التداولي الجدلي
Deliberative globalization	عولمة حرية تداول الحوار والآراء
Democracy between	الديمقراطية بين
Democratic deficit	العجز أو النقص الديمقراطي
Democratization	الاتجاه نحو الديمقراطية
Democratizing globalization	دمقرطة العولمة
Desegregation	عدم التمييز والعزل بين البشر على أساس عنصري أو ما شابه
Desegregation	إنهاء العزل العِـرقي وما شابه

De-statization	عملية تفكيك كيانات الدول للوصول للعولمة الحرة
De-statization of political system	تحييد تأثير ونفوذ الدولة على النظام السياسي
Developing countries	الدول النامية
Development after WWII	التنمية بعد الحرب العالمية الثانية
Development of citizenship rights	تطور حقوق المواطنة
Diagnostic attributions	سـمات أو مرجعيات تشخيصية
Differences within movement and identity	الاختلافات داخل الحركة والهوية
Differentiated rights, "new assimilationism"	احترام حقوق التـنوع ، ومبدأ استيعاب الجماعات المهاجرة واحترامها
Differing effects on over-developed and developing countries	التأثيرات المختلفة على البلاد الأغنى نموًا والبلدان النامية
Differing views of crimes against humanity	اختلاف وجهات النظر والجرائم ضد الإنسانية
Discourse	الحوار
Discrimination	تمييز
Discrimination for sexual orientation in,	تمييز بسبب التوجه الشاذ للعلاقة الجنسية
Disorganized	غير منظمة
Disorganized capitalism	رأسمالية/ الرأسمالية غير المنظمة

آراء بولتَنسكي التي انعكست في " معاناة في البُعد "	Distant suffering (Polanski)
المفكر أندرو دوبسون	Dobson, Andrew
السيطرة من خلال أفكار/ فكر آن فيلييس	Dominance through, Philips, Anne,
السيطرة	Domination
سياسة لا تسأل ، ولا تُخبر	Don't ask, don't tell policy"
الجنسية المزدوجة	Dual nationality
دوركايم	Durkheim
دوركايم ورأيه في أن الدولة تعكس المجتمع	Durkheim and state reflecting society's
دوركايم وطبيعة الصراع	Durkheim conflict
فكر دوركايم	Durkheimian thought
إرث / فكر دوركايم	Durkheimian tradition
الإرث أو مدرسة دوركايم في عِلم الاجتماع السياسي	Durkheimian tradition of Political Sociology

E

ثورات دول أوروبا الشرقية	Eastern european revolutions
المواطنة البيئية / المناخية	Ecological citizenship
القوة الاقتصادية	Economic power
مبدأ الجوهرية	Essentialism

مجلس الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية	Economic and social council (ECOSOC)
التأثيرات الاقتصادية على الحكومية العالمية	Economic effects of global governance
العولمة الاقتصادية	Economic globalization
السياسة الاقتصادية	Economic policy
العقوبات الاقتصادية	Economic sanctions
فكر لاش و أوري كما انعكس في " اقتصاديات الإشارات والفضاء	Economies of Signs and Space (Lash & Urry)
مبدأ سيادة الاقتصاد	Economism
تمثيل وتقديم الكوارث والأزمات الإنسانية	Ecstatic, humanitarian crises represented
تأثير سياسات الاتجاه الحر الجديد	Effect of neo-liberal policies
منظرو النخبة	Elite theorists
منظرو حُـكم ومفهوم النُخبة في الدولة متعددة الأحزاب	Elite theorists pluralism state
رأي مُنَظِّري النُخبة	Elite theorists' view of,
نظرية النُـخبة	Elite theory
النخبة في فكر التعددية الجديدة	Elites, in neo-pluralism
تحرري	Emancipatory
السياسات التحريرية	Emancipatory politics

Emergency(humanitarian crises portrayed)	"الأزمات الإنسانية وحالات الطوارئ " تصويرها للقارئ والمُشاهد
Employment rights, gay and lesbian movement	حقوق التوظيف والعمل وحركة المثليين جنسياً والسحاقيات
Entrepreneurial self, neo-liberalism	ذات / الذات التي تتمتع بالروح التجارية لريادة الأعمـــال ، وحركة مبدأ الحرية الجديدة
Environmental justice movement	حركة العدالة البيئية
Environmental movement	حركة حماية البيئة
Environmental risks	المخاطر البيئية
Environmentalism	الدفاع عن حماية البيئة
Environmentalism	الالتزام بحماية البيئة
Environmentalism	حماية البيئة
Epistemological variant of culture	أحد الأشكال المعرفية للثقافة
Equal rights, women's movement	الحركة النسوية المطالبة بالمساواة في الحقوق مع الرجل
Equality, cultural politics of citizenship	المساواة في السياسة الثقافية للمواطنة
Equal-right feminists	ناشطات الحركة النسوية المطالبة بالمساواة مع الرجل في الحقوق
Essentially speaking (fuss)	كتاب المفكر فوص " دعنا نتحدث عن ما هو جوهري "

الاستهلاك الأخلاقي	Ethical consumption
مبدأ المُطلق العرقي	Ethnic absolutism
جماعات الأقليات العِرقية	Ethnic minority groups
القومية العرقية	Ethnic nationalism
الجنسية العرقية والمواطنة	Ethnic nationality, citizenship
العرقية	Ethnicity
المواطنة / الجنسية الأوروبية	European citizenship
اللجنة الأوروبية	European Commission
الدستور الأوروبي	European constitution
المؤتمر الأوروبي لحقوق الإنسان	European Convention on Human Rights (ECHR)
المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان	European court of human rights
محكمة العدل الأوروبية	European court of justice (ecj)
أعداد المصوتين، في الانتخابات الأوروبية	European elections, voter turnout
مؤسسات الاتحاد الأوروبي	European institutions
خط الفقر الأوروبي	European Poverty Line
الإتحاد الأوروبي	European union (eu)
مواطني الاتحاد الأوروبي	European Union citizens
مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي	European union council of ministers
السياسات الأوروبية الخاصة بحركة المثليين جنسياً والسحاقيات	European, movement/queer politicsgay and lesbian
النشوء والتطور في أنموذج مارشال	Evolutionism, in marshall model

Executive branch power of judiciary in relation	الفرع التنفيذي (للسلطة) وعلاقته بقوة الجهات القضائية
Expert systems, disembedding of social relations	أنظمة الخبراء وتفكيك العلاقات الاجتماعية
Experts role in sub-politics	دور الخبراء في السياسات الفرعية والتحتية
External restrictions	القيود الخارجية

F

Fairtrade mark	علامة تجارية معتمدة بالتجارة العادلة (علامة فير تريد)
Faith schools	مدارس الإيمان (مدارس دينية)
Federal systems	الأنظمة الفيدرالية
Feminist Movement	حركة الدفاع عن الحقوق النسوية
Feminist Movement	الهوية والحركة النسائية
Feminization of poverty	نسونة الفقر
Finance capital, empowerment	التمكين من التمويل برأس المال
Flexible postmodernity	ما بعد الحداثة المرنة
Flexible post-modernity,	اتجاهات زمن ما بعد الحداثة المرنة
Footloose capitalism	رأسمالية متغولة (الرأسمالية الشرسة الغازية لكل بلاد المعمورة)
Footloose, globalization as consequence	عولمة الغول المتوحش (التوسع والغزو التجاري البشع لأرجاء البسيطة)

Ford Foundation	مؤسسة فورد الأمريكية
Fordism	مبدأ تبني نهج فورد
Formal democracy	الديمقراطية الرسمية
Fortier, anne-marie	آراء آن ماري فورتياه
Foucauldian analysis	التحليل الفوكولدي
Foucauldian definitions of power and politics	تعريفات المفكر فوكوه للقوة والسياسة
Foucauldians	متبنون / المتبنون لنهج فوكولد
Foucault and governmentality	المفكر فوكوه ومفهوم الحكومية
Frame alignment	تعديل الإطار
Frame amplification	تكبير الإطار
Frame extension	مد / امتداد الإطار
Frame transformation	تحول / تحويل الإطار
Framing theory	نظرية التأطير
Framing processes	عمليات التأطير
Free-rider problem	مشكلة الراكب المجاني
Friends of the Earth	حركة أصدقاء كوكب الأرض
Functionalism	نهج الوظيفية
Functionalist model of	الأنموذج الوظيفي لـ
Functionalist model of state	أنموذج نهج الوظيفية في الدولة

G

G8	الدول الثمانية الكبرى

مظاهرات الاعتراض أثناء انعقاد قمة الدول الثمانية الكبرى	G8 summit protests
حركة المثليين جنسياً والسِحاقيات	Gay and Lesbian Movement
حركة تحرير المثليين جنسياً	Gay liberation movement
زواج / الزواج بين المثليين	Gay marriage
هوية نوع الجنس	Gender identity
الاختلاف في نوع الجنس (ذكر / أنثى)	Gender-differentiated
الحقوق الاجتماعية المرتبطة باختلاف نوع الجنس	Gender-differentiated social rights
السياسة الجغرافية	Geo-politics
فقراء العشوائيات	Ghetto poor
أنطوني جيدنز	Giddens, anthony
كارول جِليجان (المفكر)	Gilligan, carol
النداء العالمي للعمل والتحرك ضد الفقر	Global call to action against poverty
العنصرية والتفرقة العنصرية العالمية	Global apartheid
المواطنة الكونية	Global citizenship
الجمعية المدنية العالمية	Global Civil Society
المجتمع المدني العالمي	Global civil society
الحكومة العالمية	Global governance
حركة العدل الكوني العالمي	Global justice movement
الإعلام العالمي / الكوني	Global media

Global political community	الجماعة السياسية العالمية / الكونية
Global public sphere	مجال الجمهور العام / العالمي / الكوني
Global social movements	الحركات الاجتماعية العالمية
Global social networks	الشبكات الاجتماعية العالمية
Globalization	العولمة
Globalization alternative	بديل العولمة
Globalized modernity	عصر الحداثة المعولمة
Goffman, Erving	إيرفنج جوفمان
Good governance	الحكومة الجيدة
Governance, defined	تعريف الحكومية
Government policies to combat social exclusion in,	سياسات حكومية لمحاربة الاستبعاد / لطرد الاجتماعي
Governmentality	الحكومية
Governmentality (foucault)	فوكوه وفكرة سيادة الحكومية
Grassroots support, obama campaign	دعم / تأييد المثقفين من الطبقات المتوسطة لحملة أوباما الانتخابية
Green Movement	حركة البيئة الخضراء
Greenpeace	جماعة السلام الأخضر
Group-differentiated rights	مراعاة حقوق الاختلافات بين الجماعات
Guantanamo Bay	معتقل خليج جوانتانامو

H

Hard power	القوة الصلبة
Hattersley, roy	روي هاتِرسلي (آراء)
Historical development	التطور التاريخي
Historicity, control over	تحكم في التاريخية
History of Sexuality, The, vol. (Foucault)	آراء فوكوه كما انعكست في عمله "تاريخ الميول الجنسية"
Horizontal networks	الشبكات الأفقية
Hot nationalism	القومية الساخنة
Human rights conventions on women rights	مؤتمرات حقوق الإنسان بشأن حقوق الإنسان (والمرأة)
Human capital, emphasis on development	رأس المال ودوره في تنمية وتطوير الإنسان
Human rights	حقوق الإنسان
Human Rights and Gender Violence	حقوق الإنسان والعنف الموجه نحو نوع الجنس
Human Rights acceptance	قبول فكر حقوق الإنسان
Human rights commitments to and,	التزامات بمراعاة حقوق الإنسان نحو
Human rights law	قانون حقوق الإنسان
Human Rights movement	حركة حقوق الإنسان
Human rights politics	سياسة حقوق الإنسان

رفق بالإنسان	Humanitarian
التدخل الإنساني في كوسوفو	Humanitarian intervention in kosovo
تدخلات ذات توجهات إنسانية للمساعدة	Humanitarian interventions
المساعدات / التدخلات الإنسانية	Humanitarian interventions
قانون الرفق الإنساني	Humanitarian law
إشكالية بناء الجسور والاستيعاب الجديد للأجانب	Hyphenation, new assimilationism

I

مثالية تماثل وتقارب الأجزاء المكونة لكيان ما / انسجام تام	Ideal of homogeneous
نظرية الكلام المثالي	Ideal speech theory
الهويات	Identities
تشكيل الهوية	Identity formation
الهجرة غير القانونية	Illegal immigration
المهاجرون	Immigrants
الهجرة	Immigration | migration
الهجرة لدول الغرب	Immigration to Western
الاستعمار ،والتحولات	Imperialism and transformation
الحوافز / لغة الحوافز	Incentives, language
اللامساواة في الدخل	Income inequality

Increase in pluralism as result of	تزايد التعددية نتيجة لـ
Increase in social movement activity	تزايد نشاط الحركة الاجتماعية
India, as multicultural society	الهند كمجتمع متعدد الثقافات
Individual freedom	الحرية الفردية
Individual identity and new forms of collective action	الهوية الفردية والأشكال الجديدة للعمل الجماعي
Individual motivation in collective action	الدافع الفردي في العمل الجماعي
Individuals as social actors	الأفراد كفاعلين اجتماعيين
Inequalities between	أشكال اللامساواة / غياب المساواة
Inequalities between states	غياب المساواة بين الدول
Inequality of effects on different economics	اللامساواة في التأثيرات المختلفة على الاقتصاديات المختلفة
Institutional	مؤسسَي
Institutional elite theory	نظرية النخبة المؤسسية
Institutionalization	مؤسسية
Instrumental model of, internationalizing	التأثير على عملية التدويل
Internal restrictions	القيود الداخلية
International Association of Nutritional Sciences	الهيئة/ الجمعية العالمية لعلوم الغذاء والتغذية
International Convention on Civil and Political Rights (ICCPR)	المؤتمر العالمي للحقوق المدنية والسياسية
International court of justice (ICJ)	محكمة العدل الدولية

المحاكم الدولية وقانون العدل والمساواة لجميع دول وأفراد الكون (قانون كوزموبوليتان)	International courts, cosmopolitan law
محكمة الجنايات الدولية	International criminal (ICC) court
محكمة الجنايات الدولية ليوغوسلافيا السابقة	International criminal tribunal for the former yugoslavia
قانون مراعاة الأعراف العالمية ، والجرائم ضد الإنسانية	International customary law, crimes against humanity
المنظمات الحكومية ذات العلاقات الدولية	International Governmental Organizations(igos)
القانون الدولي لحقوق الإنسان	International human rights law
حركة العمل / العمالة الدولية	International Labor movement
القانون الدولي	International law
الهجرة العالمية	International migration
صندوق النقل الدولي	International monetary fund (IMF)
المنظمات الدولية غير الحكومية	International Non-Governmental Organizations (ingos)
المؤسسات السياسية العالمية	International political institutions
الهيئة الدولية للشؤون الاجتماعية	International Sociological Association
تعريف المقصود بلفظ عالمي	International, defined
الدول المدوِّلة	Internationalizing states
تفسيرات	Interpretations

J

Jacobson, david	فكر/ آراء ديفيد ياكوبسون
Joseph Rowntree Foundation	مؤسسة جوزيف رونتري
Judiciary, power	السلطة القضائية
Juridico-discursive model of power	أنموذج القوة للقانون والقضاء اللانظامي المرن

K

Keck, margaret	مارجريت كيك (آراء)
Keynesian economics	اقتصاديات الفكر الكينيزي
Keynesian economics	علم الاقتصاد الكينيزي
Klein, naomi	نعومي كلان (آراء وفكر)
Kyoto protocol	بروتوكول كيوتو

L

Labeled as "underclass,"	وصف عنصري يَسم طبقة ما بالدونية أو الانحطاط
Labor movement	الحركة العمالية
Laclau, ernesto	إرنستو لاكلاو
Legacy of	إرث خاص بـ
Legitimacy of law/policy	شرعية القانون / السياسة
Lesbians	السِحاقيات
Life politics	سياسة فهم وإدارة الحياة (السياسة الحياتية)

Life politics and transformation of,	سياسة الحياة وإعادة صياغتها
Lifestyle, new social movements	أسلوب الحياة والحركات الاجتماعية الجديدة
Limitations on state sovereignty	حدود وقيود لمدى سيادة الدولة
Link between local actors and world culture	الرابط بين الفاعلين المحليين وثقافة العالم
Linked to public commitments	الارتباط بالتزامات نحو الجمهور العام
Lisbon treaty	اتفاقية لشبونة
Lister, ruth	المفكروث لِستر (آراء)
Local Economic Trading Schemes	خطط التجارة الاقتصادية المحلية
Logic of collective action, (olson)	كتاب أولسون منطق العمل الجماعي

M

Maastricht treaty	اتفاقية ماستريخت
Machiavellianism	مبدأ ماكيافيلي " الغاية تبرر الوسيلة "
Make Poverty History campaign	حملة "دعنا نجعل كلمة الفقر كلمة تنتمي إلى الماضي"
Manifesto of Porte Alegre	إعلان بورت إليجرِ
Margin of appreciation	هامش / حيز التقدير
Market fundamentalism	إتجاه التزمُّـت في السوق
Market fundamentalism	الأسس الجوهرية للسوق
Market incentives	حوافز السوق

Marketization	التسويق
Marshall model of citizenship	أنموذج مارشال للمواطنة
Marx, karl	المفكر كارل ماركس
Marxist	ماركسي الفكر
Marxist elite theorists	النظريات الماركسية للنُخب
Marxist tradition	إرث الفكر الماركسي
Marxist tradition of political sociology	الإرث الماركسي لعلم الاجتماع السياسي
Mass media	الإعلام الجماهيري
Maternity rights	حقوق الأمومة
McDonalds	ماكدونالدز (مطاعم)
McGrew, Anthony	أنتوني ماكجرو
Meaning	الدِلالة / المعنى
Meaning(s) fluidity vs. Static	مطاطية/ تدفق المعنى مقابل ومقارنة بثبات المعنى
Media and othering	الإعلام والتعامل مع الآخر
Media coverage of responses	وسائل الدعاية / تغطية وسائل الدعاية لمدى الاستجابة وردود الفعل للأزمات الإنسانية
Meehan, elizabeth	إليزابث ميهان
Melting pot	وعاء / إناء تنصهر فيه الثقافات المختلفة

Melucci,	ميلوتشي (آراء وفكر)
Melucci, alberto	ألبرتو مِلوسي
Meritocratic society	مجتمع يتمتع بوجود نُخبة من ذوي الإنجازات العالية
Methodological	المتعلق بالمنهجية / منهجي
Methodological cosmopolitanism	منهجية مبدأ العدل والمساواة لكافة دول وأفراد العالم
Methodological nationalism	قومية منهجية / القومية المنهجية
Micro mobilization	التجنيد المصغر أو الحشد / الحراك
Migrant workers	العمال المهاجرون
Migrants, illegal	المهاجرون غير القانونيون
Migration and rights across borders	الهجرة / الهجرة غير القانونية وحقوق المرء عبر الحدود
Migration of professional/scientific workers	هجرة الكفاءات العلمية العالية والمحترفين
Miliband, ralph	المفكر رالف ميـلِباند
Military intervention	التدخل العسكري
Minority rights	حقوق الأقليات
Mobilization for collective action	الحشد من أجل العمل الجماعي
Mobilizing structures	البُنى الحاشدة
Modern international state system	نظام الدولة العالمي الحديث

Modernity	زمن العصرية / الحداثة
Modernity, reflexive,	عصرية حداثة، عكسية ...
Modernization	الحداثة
Modification of social structures	تعديل البُنى الاجتماعية
Modood, tariq	طارق مودود (مفكر)
Monbiot, George	جورج مونبيوت
Money, disembedding of social relations	المال وانفكاك العلاقات الاجتماعية
Moral individualism	الفردية الأخلاقية
Motivation for collective action culture	الدافع لثقافة العمل الجماعي
Multicultural education	تعليم متعدد الثقافة
Multicultural ideal	أنموذج مثالي للتعدد الثقافي
Multicultural ideal in, shari'a law in	السعي نحو مجتمع تتحقق فيه مثالية التعدد الثقافي ؛ ووضع تطبيق الشريعة الإسلامية فيها
Multicultural societies	مجتمعات متعددة الثقافة
Multiculturalism	التعدد الثقافي
Multinational society	مجتمع متعدد القوميات
Multinationalism	تعدد القوميات
Multi-party electoral politics	السياسة الانتخابية لنظام متعدد الأحزاب
Multiscale	المتدرج المتعدد

Muslim women's dress	زي / الزي الإسلامي للمرأة المُسلمة
Muslims, "Othering"	المسلمون وقضية تقبُّـــل الآخر

N

Narrowcasting	البث / الصب الضيق
Nation building	بناء الأمة / الوطن
National borders	مفهوم الحدود الوطنية
National context	سياق وطني / السياق الوطني / القومي
National democracy	الديمقراطية القومية
National Front Party	حزب الجبهة الوطنية / القومية
National interest	المصلحة الوطنية
National Movements	الحركات القومية
National Organization for Women	المنظمة الوطنية للمرأة
Nationalism	القومية
Nationality	الجنسية / الموطنة
Nation-state	الدولة كأُمة أو قومية
Nation-state, (cont'd) Weber	فيبر (آراء المفكر فيبر) عن الدولة القومية
Native peoples	الأهالي الأصليين (أصحاب الوطن الأصليين)
Naturalization	عملية اكتساب الجنسية / التطبيع
Neo-Durkheimian political sociology	علم الاجتماع السياسي الدوركايمي الجديد (نسبة إلى المفكر دوركايم)

الفكر الدوركايمي الجديد لعلم الاجتماع السياسي	Neo-Durkheimian political sociology
أصحاب الفكر الدوركايمي الجديد	Neo-Durkheimian
منظرون / المنظرون الجُدد لفكر دوركايم	Neo-Durkheimians
العولمة الحرة الجديدة	Neo-liberal globalization
فكر التحررية الجديدة	Neo-liberalism
الماركسية الجديدة	Neo-Marxism
النظريات الماركسية الجديدة	Neo-Marxist theories
التعددية والجماعية الجديد	Neo-pluralism
الشبكات	Networks
استيعاب وانصهار المهاجرين	New assimilation
المبدأ الجديد لاستيعاب الأقلية والمهاجر	New assimilationism
استيعاب المهاجرين وتذويبهم في المجتمع الجديد : المنادون بذلك	New assimilationists
آراء هارفي والاستعمار الجديد	New Imperialism, The (Harvey)
الاضطهاد العنصري الجديد	New racism
حركة اليمين الجديد	New Right
نظرية الحركة الاجتماعية الجديدة	New Social Movement Theory (NSMT)
دول العالم الجديد	New world states
منظمات غير حكومية ومنظمات حكومية ذات علاقات دولية	Ngos and ingos

Nominal essences	جوهر إسمي
Nominal essentialism	مبدأ الجوهرية الإسمية
Non-citizens, rights granted to	غير المواطنين والحقوق الممنوحة لهم
Non-Governmental Organizations (NGOS)	المنظمات غير الحكومية
North American Treaty Organization (NATO)	منظمة اتفاقية الدفاع لدول شمال أمريكا (الناتو)
North American free trade agreement (NAFTA)	اتفاقية التجارة الحرة لبلدان أمريكا الشمالية (نافتا)
Nuremberg principles	مبادئ نوريمبرج
Nuremberg trials	محاكمات نورمبرج

O

Oberschall, Anthony	المفكر أنتوني أوبرشال
Old vs. New,	القديم مقابل الجديد
On democracy	عن الديمقراطية
On Marxist functionalism	عن النهج / المبدأ الوظيفي في الفكر الماركسي
On power	عن القوة
Oppression	اضطهاد
Oppressive practices	الممارسات الاضطهادية
Orientation in, family reunion and migrant workers	حقوق جمع شمل العائلات للعمالة المهاجرة

Orum, Anthony	المفكر أنتوني أورَم
Othering of Muslim citizens in,	مفهوم "الآخر" إشارة للمواطنين المسلمين في (المهجر)
Otherness	الطرف / الجانب الآخر
Oxfam	أوكسفام

P

Part of social movement network	جزء من شبكة الحركة الاجتماعية
Party politics	سياسة الحزب
Patriot act	قانون نشر باتريوت
Personalization	إضفاء السمات الشخصية
Persuasion	الإقناع والإغراء
Pluralism	التعددية الجماعية
Pluralist theory	النظرية التعددية
Political parties	الأحزاب السياسية
Political parties in the West	الأحزاب السياسية في الغرب
Political change	التغير السياسي
Political community,	المجتمع / الجماعة السياسية
Political correctness disputes	جدل ومناقشات مدى صحة الآراء السياسية
Political cosmopolitans	مفكرون مؤيدون لمبدأ العدل والمساواة لكافة أفراد ودول العالم

Political marketing	التسويق السياسي
Political opportunities	الفرص السياسية
Political representation	التمثيل السياسي
Political rights	الحقوق السياسية
Political vision	رؤية سياسية
Politicization	عملية التسييس
Politicization of social structures through	تسييس البُـنى الاجتماعية من خلال
Politicizing	تسييس
Politics as struggle over	السياسة كصراع على
Politics interest groups	جماعات حماية المصالح السياسية
Politics of politics	إدارة وتسييس السياسة
Poly-ethnicity	تعدد الأصول العرقية
Polygamy	تعدد الزوجات
Poor People's Economic Human Rights Campaign	حملة حقوق الإنسان الاقتصادية لصالح الفقراء
Porto Alegre Manifesto – Twelve Proposals for Another Possible World,"	إعلان بورتو أليجرِ – اثنا عشر مُقترح كي نحقق عالمـًا ممكناً جديداً
Post-democracy	زمن ما بعد الديمقراطية
Post-industrial societies	مجتمعات ما بَـعد الصناعة
Postmodern culture	الثقافة ما بعد الحداثة
Postmodern economy	اقتصاد ما بعد زمن الحداثة

Postmodern variant	الصورة الأخرى لمفهوم ما بعد الحداثة
Postmodernism	مرحلة ما بعد الحداثيين / العصرية
Postmodernity	مرحلة ما بعد الحداثة
Post-national	ما بعد مرحلة القومية
Post-national citizenship	مواطنة ما بعد القومية
Post-Washington consensus	ما بعد اتفاق إجماع واشنطن
Potentiality of social experience	قدرات كامنة للخبرة الاجتماعية
Poverty Site	موقع الفقر
Power in Inter-Governmental Organizations	مدى القوة في المنظمات الحكومية ذات العلاقات الدولية
Power of judiciary	قوة السلطة القضائية
Power state	دولة القوة
Power, domination	القوة والسيطرة / قوة وسيطرة
Power / force	القوة / اللجوء لإستخدام القوة
Premises	مبادئ تستند عليها النظرية أو المنهج
Presidentialization	صناعة الرئيس / الحاكم
Prince, the (machiavelli)	كتاب ماكيافيلي "الأمير" ومبدأ الغاية تبرر الوسيلة
Private life	الحياة الخاصة
Privatization of state function	خصخصة وظيفة الدولة
Privilege	ميزة / مزايا

Privilege line	حد التمتع بميزة أو أكثر
Procacci, Giovanna	فِكر جيوفانا بروكاتشي
Procedural representative	إجرائي تمثيلي (يمثل فئة ما)
Procedural democracy	الديمقراطية الإجرائية
Produced in interaction	مُنتَج في أثناء عمليةِ التواصل والتفاعل
Professionalization of organizations	احترافية المنظمات
Prognostic attributions	صفات/ سمات تنبؤية (تتنبأ بها يكون عليه أمر ما)
Proliferation of statuses	انتشار منح حقوق المواطنة والجنسية للمهاجرين مع استمرار درجات من التمييز العنصري
Protest, innovative forms of	الاعتراضات والمظاهر الإبتكارية لها ا
Przeworski, adam	المفكر آدم بروزفسكي
Psychoanalysis	التحليل النفسي
Public citizen	المواطن العام
Public of publics	مفهوم جمهور الجماهير

Q

Quasi-citizens	أشباه المواطنين
Queer	شاذ/ شواذ (المثليين جنسياً)
Queer activism	حركة نشاط الشواذ جنسياً

سياسة المثليين جنسياً	Queer politics

R

جنس / عرقي	Race
الجماعات المتعرضة للتفرقة العنصرية العرقية	Racialized" groups
العنصرية (الجديدة)	Racism
نظرية الاختيار العقلاني	Rational choice theory
الآخرون المُستَوعَبون عقلياً	Rationalized Others
السياسة الاقتصادية للرئيس الأسبق ريجان	Reaganomics
مفهوم/ مبدأ الجوهرية الحقيقية	Real essentialism
تخفيض / تناقص في الحقوق الاجتماعية	Reduction in social rights
التناقصات في	Reductions in,
مفهوم الحداثة الانعكاسية	Reflexive modernity
انعكاسية الاقتصاد	Reflexivity of economy
اللاجئون	Refugees
تصور مختلف لاختلاف الميول الجنسية	Reification of sexual difference and use of term
العلاقة مع سياسة المؤسسات	Relation to institutional politics
الأقليات الدينية	Religious minorities
ديمقراطية ممثلة لفئة أو كيان ما	Representative democracy
أجانب مقيمون في الولايات المتحدة	Resident aliens in U.S.

مقاومة / المقاومة	Resistance
مقاومة نهج التعدد الثقافي	Resistance to multiculturalism
نظرية حشد المصادر / الموارد	Resource mobilization theory (RMT)
ردود فعل انتخاب الرئيس أوباما	Response to election of Obama
إعادة الهيكلة في الحكومية العالمية	Restructuring of ... In global governance
سيادة الدولة / إعادة صياغة بُـنية سيادة الدولة	Restructuring of state sovereignty
تمييز عنصري عكسي	Reverse discrimination
المفكر أنتوني ريتشموند	Richmond, Anthony
حقوق غير المواطنين	Rights of non-citizens
حقوق غير المواطن إثر الهجوم الإرهابي في الحادي عشر من سبتمبر	Rights of non-citizens post-9/11 in,
جناح اليمين	Right-wing
حركات الجناح الأيمن الاجتماعية	Right-wing social movements
مجتمع المخاطرة	Risk society
الدور في علم الاجتماع السياسي	Role in political sociology
دور المواطن وغيره في السياسة	Role in politics
طبيعة الأدوار في أشكال الفصل العنصري	Role in segregation
دور المواطنين	Role of citizens
دور الحركات الاجتماعية	Role of social movements
المفكرة إليانور روزفلت	Roosevelt, Eleanor

روبر ضد سايمونز (مفكران)	Roper v Simmons
المفكر نيكولاس روز	Rose, Nikolas
فيليب روث (فكره)	Roth, Phillip
أحكام تتعلق بحقوق السجناء	Ruling on prisoners' rights
الأحكام على أعمال الإرهاب	Rulings on terrorist

S

طبق السلادة / السُلَطة وضرب مثل لها بفكرة "طبق السلادة "	Salad bowl,"
ورطة / إشكالية نحن النساء لنا نفس حقوق الرجال مع مراعاة أن لنا طبيعة مختلفة	Sameness-difference dilemma
المفكر اللـُغوي فِرديناند دوسوسير وعلاقة اللغة بالمجتمع	Saussure, Ferdinand de,
علماء (علماء التجريب المعملي وغيرهم)	Scientists
المفكر ألان سكوت	Scott, Alan
دولة أمنية / الدولة الأمنية	Security state
تكوين النفس / الذات من خلال الاستهلاك	Self-formation through consumption
جنس / الجنس / علاقة جنسية، عصر الموافقة على ممارستها	Sex, age of consent
هوية جنسية	Sexual identity

إشكاليات نوع الجنس والعلاقة الجنسية	Sexuality
جنس / إشكالية العلاقات الجنسية	Sexuality
قانون الشريعة الإسلامية	Shari'a law
تحول توازن القوى	Shift in balance of power
انتقال القوة إلى السلطة التنفيذية	Shift in power to executive branch
نظام استخدام لغة في ثقافة ما بهدف الالتزام بدلالاتها	Signifying order, culture
سياسة استخدام دِلالات اللغة في ثقافة ما بهدف الالتزام بهذه الدِلالات	Signifying practices, politics of,
دلالات وإشارات في مجتمعات ما بعد عصر الصناعة	Signs, post-industrial societies
موقع للسياسة الثقافية	Site of cultural politics
تفكير مصبوب	Slab thinking
المفكرة آن ماري اسلوتر	Slaughter, Anna-Maria
المفكر ديفيد سنو	Snow, David
ترابط وتماسك اجتماعي	Social cohesion
أصحاب الفكر البنائي الاجتماعي	Social constructionists
تحكُّم اجتماعي	Social control
الإقصاء / الاستبعاد الاجتماعي	Social exclusion
تدخلات اجتماعية	Social interventions
عدالة اجتماعية	Social justice

Social meaning	معنى اجتماعي
Social movement analysis	تحليل الحركة الاجتماعية
Social movement leaders	قادة الحركة الاجتماعية
Social movement sector	قطاع الحركة الاجتماعية
Social movements in submerged	الحركات الاجتماعية تحت السطح
Social practices	ممارسات / الممارسات الاجتماعية
Social reality, symbols in,	رموز مستخدمة للإشارة إلى الحقيقة الاجتماعية
Social reform, Alexander	الإصلاح الاجتماعي وآراء الإسكندر
Social relations, disembodying of	تفكيك إدماج العلاقات الاجتماعية
Social rights	الحقوق الاجتماعية
Social solidarity	التضافر والتمساسك الاجتماعي
Social structures	البُنى الاجتماعية
Socially excluded," referring to poor,	مُستثنى اجتماعياً للإشارة إلى الفقراء
Soft power	قوة ناعمة / القوة الناعمة
Soysal, Yasmeen	ياسمين سويسال (آراء المفكرة)
Special rights	الحقوق الخاصة
State autonomy	استقلالية الدولة
State autonomy vs terrorism	استقلالية الدولة مقابل/ ضد الإرهاب
State censorship	تحكم ومنع ما تراه الدولة ضار
State economic	اقتصاديات الدولة

State sovereignty	هيبة الدولة
State transformation	تحويل في بنية الدولة وصورتها
State(s)	دولة / دول
States and human rights	الدول وحقوق الإنسان
Steel-hard housing, of bureaucratic power	البيت الفولاذي للقوة البيروقراطية
Structural adjustment programs	برامج المواءمة والتعديل البُنيوي
Structural transformation of the public sphere bermas)	التحويل الهيكلي في مجال الجمهور العام (في فكر هابرماس)
Structuration theory	نظرية تشييد البُـنى / البنيات
Struggle	المعاناة / النضال
Struggles of new social movements	صراعات الحركات الاجتماعية الجديدة
Student Movement of 1960s	الحركة الطلابية في ستينات القرن الـ ١٩
Subjectivity	التعبير عن المشاعر والآراء الشخصية
Subjectivity as means of	الرأي الشخصي (غير الموضوعي) كأداة للتحكم في النظام الاجتماعي
Subsidiarity, democratization of global governance	المبدأ السابق وجوده لدمقرطة الحكومية العالمية
Substantive democracy	مفهوم الديمقراطية ذات الفائدة الواضحة والدائمة للمجتمع
Suggested role in international political organizations	الدور المقترح في المنظمات السياسية العالمية
Super-citizens	المواطنون الخارقون / العظام

Supranational, defined	فوق الوطنية : تعريفها
Supreme courts	المحاكم العُليا
Sustainable development	التنمية المُستدامة
Symbolic	رمزي
Symbolic meaning	معنى رمزي / المعنى الرمزي
Symbolic processes, permeating consumption and production	تخلل الاستهلاك والإنتاج
Symbols, in social reality	رموز في الحقيقة الاجتماعية

T

Tension between environmentalism	توتر بين المتبنين لحركات حماية البيئة
Terrorism	الإرهاب
Terrorist networks	شبكات الإرهاب
Thatcher, Margaret	مارجريت تاتشر (رئيسة سابقة لبريطانيا)
Thatcherism	مبدأ / مبادئ رئيسة الوزراء السابقة لبريطانيا مارجريت تاتشر
Theories of state	نظريات الدولة
Theory of framing	نظرية تأطير سلوك أو أشخاص ما
Theory of state	نظرية الدولة
Tilly , From Mobilization to Revolution	مفكر / المفكر تيلي وعمله " مِن الحشد إلى الثورة "
Time-space distance	تباعد زمان- مكاني
Tobin Tax	ضريبة / ضرائب توبين

المفكر ألان توران	Touraine, Alain
شبكات مُطالِبة بأن تعبر الشركات والإصلاحات حدود البلدان	Transnational advocacy networks
شركات عابرة للبلدان المختلفة	Transnational corporations
الحركات العابرة لحدود الأمم	Transnational movements
عبر أممي (تعريف عابر للأمم)	Transnational, defined
لاحقة تعني وتشير إلى التوسع الكاسح أو القوة الشديدة للغاية (عادة عند الإشارة إلى الرأسمالية أو العولمة)	Turbo
رأسمالية توربينية كاسحة / الرأسمالية التوربينية الكاسحة	Turbo-capitalism

U

الجمعية العامة للأمم المتحدة	UN General Assembly
لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان	UN Human Rights Commission
مجلس الأمن بالأمم المتحدة	Un security council
مؤتمر القمة للأمم المتحدة (عام ١٩٩٢)	UN Summit (1992)
مفهوم مواطنو الأمم المتحدة	UN Un-citizens
وسم شخص أو فئة ما بالدونية والانحطاط	Underclass
الأمم المتحدة والقانون العالمي لسيادة العدل والمساواة للكون كله	United Nations (UN), cosmopolitan law

Universal Declaration of Human Rights (UDHR)	الإعلان العالمي لحقوق الإنسان
Universal Human Rights	حقوق الإنسان العالمية
Use of power | force	استخدام القوة
Use of Alien Tort Claims Act	استخدام قانون تعويض الضرر للأجنبي
Use of underclass to describe poor	استخدام لفظ " طبقة منحطة " لوصف الفقراء

V

Vertical and horizontal networks	الشبكات الرأسية والأفقية
Voluntary associations	الجمعيات/ الهيئات التطوعية
Voting procedures	إجراءات الانتخاب/ التصويت

W

Wallerstein, Immanuel	المفكر إيمانويل ولارشتاين
War on terror	الحرب على الإرهاب
Washington consensus	اتفاق إجماع واشنطن
Way of life, culture as	الثقافة كأسلوب حياة
Wealth of developed societies and increase in activity of,	ثروة المجتمعات المتطورة والزيادة في نشاط
Wealth of developed societies	ثروة البلدان المتطورة
Wealth polarization	استقطاب الثروة
Wealth-poverty	الثروة والفقر
Weber	المفكر فيبر

Weberian tradition	الإرث الفكري للمفكر فيبر
Weberian tradition of political sociology	إرث المفكر فيبر في علم الاجتماع السياسي
Welfare reform	إصلاحات الرعاية الاجتماعية
Welfare rights	حقوق الرعاية الاجتماعية
Welfare-to-work schemes	أنظمة الرعاية الاجتماعية والعمل
Western bias	تحيُّز الغرب / تحيز للغرب
Westphalian system	نظام ويستفاليان
White Supremacy movement	حركة تفوق الجنس ذو البشرة البضاء
Williams, Raymond	راموند ويليامز (فكره)
Women and risk of Poverty	المرأة ومخاطرة العيش في الفقر
Women's movement	الحركة النسوية
Women's Suffrage Movement	حركة الحق في التصويت النسوية
Work, as basis of citizenship	العمل كأساس لحق الجنسية
Workfare\welfare	الرعاية الاجتماعية
Working mother	الأم العاملة
World systems theory	نظرية أنظمة العالم
World Trade Organization (WTO)	منظمة التجارة العالمية
World bank	البنك الدولي
World culture	ثقافة العالم
World polity	تسييس السياسة العالمية
World polity theorists	منظرو سياسة وتسييس العالم

المنتدى الاجتماعي العالمي	World Social Forum (WSF)
المجتمع العالمي	World society

Z

المفكر ماير زالد	Zald, mayer

كشاف الموضوعات

ف

ق

م

علم الاجت

العولمة و

تأليف
kate Nash

دار جامعة الملك سعود للنشر
KING SAUD UNIVERSITY PRESS

علم الاجتماع السياسي المعاصر
العولمة والسياسة والسلطة

تأليف
kate Nash

ترجمة
د. ذيب بن محمد الدوسري



١٤٣٨هـ
٢٠١٧

كة في علم الاجتماع
تماع حول تلك القضايا
عاصرة وكيفية تأثيرها
لنة والديمقراطية من
لية وتأثير العولمة في
عابرة للقارات ومتجاوزة
نظر المترجم- من أبرز
ية المعاصرة ودورها في
ل مناسب بالنظريات
ثت في علم الاجتماع
ية هذا الكتاب ليكون
هذا الموضوع

https://ksupress.ksu.edu.sa